



المعهد العربي للتجديد
Arab Institute for Rebirth Renewal

أبحاث وأعمال

التجديد العربي

2020

المعهد العالمي للتجديد العربي

أبحاث وأعمال التجديد العربي 2020

المعهد العالمي للتجديد العربي

أبحاث وأعمال التجديد العربي 2020

اسم الكتاب : أبحاث وأعمال التجديد العربي 2020

هيئة التحرير : 1. عبدالكريم الزياتي - رئيس هيئة التحرير

2. أحمد الكومي

3. أحمد عبادة

4. جمال العملة

5. داوود حسن كاظم

6. سعد كموني

7. عبلة معاندي

الطبعة : الأولى

سنة النشر : 2021

الناشر : المعهد العالمي للتجديد العربي

محمفوظ
جميع الحقوق محفوظة



المعهد العالمي للتجديد العربي
Global Institute for Arabic Renewal

**Global Institute for Arabic Renewal – Instituto de Diálogo para
Renovación Árabe.**

**Address– Con domicilio en C / Caballero de la Triste Figura. 12 .
C.P. 28034. Madrid.**

**Register No– Inscrita en el Registro Nacional de Asociaciones;
Sección 1 / Numero Nacional; 618550.**

Mobil No – Num.Telefono; 0046723776548

**Correo electrónico; info@arabicrenewal.org –Sitio web;
www.arabicrenewal.org**

فهرس المحتويات

الموضوعات	رقم الصفحة	اسم المؤلف
مقدمة	12	د.سعد كوني
كلمة الدكتور خضير المرشدي - رئيس المعهد العالمي للتجديد العربي خلال الاجتماع التأسيسي - مدريد 27 - 30 حزيران 2019	29	د.خضير المرشدي

(1) بحوث و دراسات المؤتمر التأسيسي للمعهد العالمي للتجديد العربي

مدريد : 27 - 30 . حزيران . 2019

دور سلاح الإعلام في النظام العالمي الجديد	47	أ. سميرة رجب
اللغة العربية وحركات التجديد في الأدب العربي	65	أ.د علي الخالدي
ما بعد الربيع العربي الشباب هم عماد المستقبل والتعليم المتطور هو أساس النجاح	102	أ.د رياض العيسي
العولمة الثقافية تجارب من جنيف	124	أ.د ماجد مكي الجميل
القوة الناعمة وأهميتها في تعزيز التفاعل بين العرب والآخر	149	أ.د غانم السامرائي

(2) بحوث و دراسات المؤتمر العام للمعهد العالمي للتجديد العربي ملقا 1-5

شباط 2020

كلمة الدكتور خضير المرشدي رئيس المعهد العالمي للتجديد العربي في افتتاحية الاجتماع	166	د. خضير المرشدي
---	-----	-----------------

السنوي الأول للهيئة العامة للمعهد ، وندوة
التجديد العربي التي عقدت في مدينة (ملقا)
الإسبانية يوم السبت المصادف (١) شباط عام
٢٠٢٠

العدل والعدالة بين الجرائم الرقمية والعدالة
الرقمية
د. محمد الشخيلي 180

الصراع في العراق: رؤية الحل الشامل
د. خضير
المرشدي 224

الأمن المجتمعي العربي: التحديات والتهديدات
أ.د. أكرم المشهداني 240

“الميراث” و”الجديد” تأملات في التحوّلات
الأدبية في الأدب العربي المعاصر
أ.د. العادل الخضر 279

مداخلة : جدلية الفكر والواقع الاجتماعي
والسياسي
أ.د. عوني القلمجي 313

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في النشر
وتجديد ثقافة التسامح وقيمته في العالم العربي
أ.د. هيثم السامرائي 324

توحيد التشريعات العربية : الأهمية والأبعاد
والتحديات
أ.د. أكرم المشهداني 358

الانتقال الديمقراطي في ظل السياق الثوري :
بين إغراء الفكرة واستعصاء الواقع
أ.د. أيمن البوغانمي 379

(3) دراسات و أبحاث متنوعة

البيئة في زمن السلام والأزمات
أ.د. داوود كاظم
عطية 413

الاتساق اللغوي و الانسجام في قصيدة “الأمّ
الْحزينة” للشاعر خليل حاوي
أ. نرجس الخشن 455

(4) المداخلات و المقالات

د. خضير المرشدي	494	مداخلة الدكتور خضير المرشدي - رئيس المعهد العالمي للتجديد العربي في الندوة التلفزيونية الإلكترونية التي أقامها المعهد
أ. سميرة رجب	504	الإنسان العربي في منظومة البناء الحضاري
أحمد بوداود	514	مسارات النقد ومدارات ما بعد الحداثة
أ.د عبدالستار الراوي	539	إشكالية النهضة: مقدمة نقدية
أ.د قيس النوري	548	مداخل أولية لرؤية عربية جديدة
أ.د عادل العليان	558	سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والصراع الإقليمي في الشرق الأوسط- إلى أين !؟
أ. سميرة رجب	562	دور المؤسسات الثقافية في بناء الشخصية
أ.د محمد النعيمي	572	التعليم العالي العربي ، ما بعد جائحة كورونا
أ.د فارس الخطاب	580	دور الإعلام في تجديد الخطاب الديني ومحاربة التطرف
أ.د أحمد عبادة	590	حق المرأة العربية في نقل جنسيتها بين الانكار والتقييد وتداعيات ذلك
أ. صباح المختار	620	اكتساب الوليد لجنسية أمه

أ.د محمد عبدالمحسن الخفاجي	626	مناهضة التمييز ضد المرأة في الحق في نقل الجنسية إلى الأبناء في المواثيق الدولية وموقف الأقطار العربية منها
أ. عزيز العصا	636	الهوية الثقافية العربية : ذوبان في نهر العولمة .. أم كينونة مستقلة ؟
أ.د حسن هرنان	649	الدراسات الثقافية في مخاض التجديد : قضايا الهوية نموذجاً

(5) الأنشطة الفكرية للمعهد العالمي للتجديد العربي: الندوات والمحاضرات

2020

وحدة الدراسات العلمية	665	ندوة عن أزمة المياه في العراق
وحدة بناء قدرات الشباب	669	ندوة موقع الشباب العربي في السياسات العمومية والنماذج التنموية بعد أزمة كورونا
وحدة الدراسات التربوية والتعليمية	673	ندوة التعليم الأساسي في الوطن العربي : الواقع والتحديات وآفاق المستقبل
وحدة الدراسات التاريخية وعلم الآثار	675	ندوة التاريخ العثماني .. تصحيح المفاهيم
وحدة الدراسات التاريخية وعلم الآثار	678	ندوة الفرنكفونية والاستعمار الثقافي
وحدة الدراسات العلمية	681	ندوة الإدارة السليمة للنفائات

وحدة بناء قدرات الشباب	683	ندوة الصحة والشباب .. فيروس كورونا
وحدة الدراسات التربوية والتعليمية	686	ندوة العقل المبرمج والتعليم الممنهج
وحدة الدراسات التاريخية وعلم الآثار	689	ندوة التاريخ العربي بين مشرقه ومغربه
أ.د داوود حسن عطية	692	محاضرة داود حسن كاظم عطية الكنانى عن الإدارة السليمة للنفايات
د. عبدالفتاح العملة	695	محاضرة عبد الفتاح العملة :الصحة والشباب
أ.د رياض العيسى	698	محاضرة رياض العيسى :العقل المبرمج والتعليم الممنهج
(6) البيان التأسيسي للمعهد العالمي للتجديد العربي		
الهيئة المؤسسة	702	البيان التأسيسي للمعهد العالمي للتجديد العربي

أبحاث وأعمال

التجديد العربي 2020

التجديد العربي
وسلسلة أبحاث وأعمال التجديد

مقدمة

لا يُنطق بمفردة التجديد إلا إذا كان هناك ما يقتضيها. وأن يوصف التجديد بـ “العربي” ويكون للتجديد العربي معهدٌ عالمي ينتدي في أكنافه عدد لا يستهان به من الشخصيات اللامعة في دنيا العرب الفكرية، وفي مجالات متعددة؛ يعني هذا أن هؤلاء المفكرين منشغلون بالتجديد في مختلف أقطار العروبة، ويعني بالضرورة أن الأفكار العربيّة قد تقادمت وباتت عبئاً ثقيلاً على آليات التفكير العربي، وصار ينبغي تجديدها.

وتتأكد صوابيئة استنتاجنا في كون هذا الحراك التجديديّ الراهن، لا ينحصر فقط في المنتسبين إلى هذا المعهد، بل هو - كما نلاحظ - في أذهان معظم المفكرين العرب وفلاسفتهم، تجمعهم مؤسسات متنوعة بأنشطتها التجديدية، وعلى امتداد المساحة الفكرية العربيّة. وكون هذا المعهد ينماز من سواه، بكون منتسبيه يؤمنون بضرورة بلوغ هدفٍ سامٍ، هو اقتدار العربيّ على الإسهام في الحضارة الإنسانية بفاعلية متميّزة، وذاك ممكنٌ وصعب، ويحتاج عملاً شاقاً طويلاً الأمد في هذه السبيل، ودونه متاعب شتى في معالجة مواطن الوهن في محرّكات النهوض؛ لكونها مرعيةً بتحالفٍ شيطاني بين قوى الأطماع الخارجية من جهة، وقوى التخلف الداخليّة من جهةٍ أخرى. فالآخر المتقدّم يوحي بأنّ تعثرنا الحضاري عائدٌ إلى عقم مفكرينا، وعدم قدرتنا على اللحاق بتقدمه المعرفيّ وبننتاجه في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية والسياسية، والحقوقية، وفي علوم الفضاء، وعلوم الأرض، وعلوم البحار؛ ما يؤدي

إلى الشعور بالدونيّة، والسعي إلى استسلامنا تابعيين خاضعين، لا نقوى على رأيي، ولا نجرؤ على البوح برؤية، كما أن قوى التخلف عندنا أدهى وأمرّ، فهي ترى أنّ مردّ هزائمنا يعود إلى كثرة ذنوبنا في عقوقنا للنظم السياسية التي أبدعها المسلمون على مدى قرون، ويرون أنّ ما انطوت عليه تلك القرون من إبداعات فكريّة وعلمية وأدبية وتقنية، إنما كان بفضل طاعاتهم لأولي الأمر، وعدم استخفافهم بالتعاليم الدينيّة، فالآن لن تقوم لنا قائمة ما لم نمض على خطى أجدادنا، فننوسل الوسائل الفكرية التي اعتمدها، ونعتنق الذي كانوا يعتقدونه، ونبتعد عن السؤال الذي يخرجنا من الملة، ولا نولّي علينا نصرانياً أو يهودياً، ونطيع أمير المؤمنين أو الولي الفقيه الذي يحق له أن يفني ثلث أمته إذا خرجوا عن طاعته، أو نكون قاصرين بإزاء الرقي والتقدّم.

قلنا: إن تحالفاً شيطانياً يرمى تعثرنا الحضاريّ. في الوقت الذي تسعى نخبٌ عربيّة لتجدد حياة العربي معرفياً وعملياً. فالذي يميّز هذا المعهد أنّ نخبته تمتلك الإرادة والوعي، ويدفعها وحي بتخلفنا والتحديات التي تلحّ علينا، ووعي بأن المنجزات الحضارية في الماضي كان مردّها إلى الاستجابة لتحديات الماضي، ووعي بأن الآخر المتقدّم متقدّم في استجابته للتحديات الراهنة، وهو بتقدّمه ينبغي أن يُكسبنا روح الإصرار على مغالبة الوهن والقصور الحضاري، والجرأة على أنفسنا لنستفيد ما أمكننا من منجزاته على كل الصعد. وهذه ليست شعارات، بل هي تستدعي شحذ الهمم لإعادة النظر بمعارفنا، حتى البدّهيات التي نركن إليها، لإعادة مساءلتها، واستنباط فهمٍ جديدة. فالاحتدام الدموي الناريّ في أرض العروبة، إنما تفرضه رزمة قناعاتٍ موروثة انتهت صلاحياتها، ورزمة فهمٍ معلّبة لا تجيب عن أسئلتنا، وكانت

فرضت علينا آليات تفكير لا نبرحها حتى تبرح بنا.

إذن، تقادّم أفكارنا، وتقديسها، وتسلسلها علينا، وشعورنا بالذنب من جهة، وشعورنا بالدونية من جهةٍ أخرى، هذه وسواها مما قد يكون سقط سهواً، ما يقتضي التفكير بالتجديد العربيّ، فما هو التجديد؟

لنجيب عن هذا السؤال، حرّى بنا أن نميّزه من مفاهيم أخرى تلبس مفهوم التجديد في كثيرٍ أو قليل، كالإحياء والنهضة والثورة والتغيير وغيرها.

فالإحياء يستهدف الميت من الأفكار أو المواقف أو القيم، ويستهدف في ما يستهدف الروح التي ضوّلت في تكوينها نبضات التحفّز والنشاط حتى باتت كالميتة؛ فيكون من الإحيائي حراكٌ فكريّ، أو نشاط ثقافي من شأنه إعادة تلك الأفكار أو المواقف أو القيم إلى ما كانت عليه قبل موتها. وهذا لا يمكن أن يكون تجديداً.

والنهوض يستهدف النومّ الخاملين الذين أربكتهم الحياة بتحدياتها المتعددة، فأعدتهم عن أي استجابة، واستسلموا لمناهج حياتية تمكنهم من تلافيها، حتى تقامت وأطبقت على حركتهم الفكرية والثقافية والعملية فخنقتها أو كادت، ما أدى إلى تنحيهم أو تأخرهم عن المسار الإنسانيّ العام؛ فتكون من النهضويّ مشاريع من شأنها أن تنهض بالمجتمع في سوح نضال مفتوحة على كل المجالات المعرفيّة والعملية. وهذا ليس تجديداً.

أما الثورة، فهي قبل كل شيء موقف جذريّ وشموليّ وعلميّ، يلامس الأسباب الحقيقية للقضية التي استدعت الثورة، كما يأتي على تداعياتها في الواقع، لتكون ضمن الأهداف التي تسدد عليها قوى الثورة، لتحذّ من تأثيراتها دفعةً واحدة، أو وفق

خطة طويلة الأمد. كما ينطوي الموقف الثوري على إمكان استيعاب كافة التناقضات التي تشكل بنية القضية، وذلك لوضع خطط استراتيجية يمضي الثوريون وفقها باتجاه أهدافهم. قد تكون الثورة تجديدية، وقد تكون مضادة.

إذن، الثورة بحد ذاتها ليست تجديداً. وكذلك التغيير الذي يعني استبدال شيء بآخر، أو فكرة بفكرة، أو لغةً بأخرى، فالتغيير سيبقى قاصراً دون التجديد، لأن الاستبدال من الممكن أن يحصل تحت تأثير اغتصاب حضاري تتعرض له أمة، أو جماعة، وقد يكون تحت تأثير انبهار وشعور بالدونية، وقد يفرض التغيير اضطراباً هويماً لا يفتح على أيّ أفقٍ للخلاص، ولا ينبغي له. التغيير ليس بالضرورة تجديداً.

إذن، ما التجديد؟

التجديد قبل كل شيء موقف يستدعيه نقيضه، موقف من التقادم يشي أولاً بوعي كبير بحركة الزمن وما يحمل من أحداثٍ متتابعة ومختلفة على الصعد المعرفية والعملية كافة، وما تتطلب تلك الحركة الزمنية من ضرورات تفرض نفسها على من يتطلع إلى الإسهام في صناعة التاريخ، أو أقلها من يهفو إلى العيش بكرامة. ويشي الموقف من التقادم ثانياً بوعي كبير بمدى تأثر المجتمعات وتأثيرها في حركة الزمن، فإذا ما اصطدم الموقف بلغة القوم المتكلسة، والعاجزة عن كشف طرقٍ تؤدي إلى المعرفة، وإذا ما اصطدم بالآليات تفكير لا تنتج أفكاراً وفهوماً جديدة، بل تتدكر وتردد، وإذا ما اصطدم بثقافةٍ تنقلها المفردات الخاوية، وإذا ما اصطدم بنظم تربوية تتمسك بالتلقين والسلطوية البطريركية، وإذا ما اصطدم بنوعية معلومات لا يحتاجها الزمن؛ عندها لا بدّ من التجديد.

وعندها نكتشف أن الإحياء عنصرٌ من عناصر التجديد، ولا يعني ذلك إحياء

الموتى؛ بل يعني أنه علينا أن نحسن دفن موتانا، لتحيا الروح المتحفزة التي أخذت بتلابيب القدامى الذين أنجزوا مساهماتهم التي علقت في عنق الزمن، يكون الإحياء من عناصر التجديد إذا نظرنا في المنجزات بعين العقل والمرونة.

ونكتشف أنّ النهضة تكون من عناصر التجديد إذا ما تأسست على نحت مناهج تمكّن النّومّ الخاملين من مغالبة تنحيهم الحضاريّ واستسلامهم لطمأنينة العجز؛ فالتجديد يحتاج نهضةً لها ما يبررها من الدوافع الذاتية والموضوعية، ولها ما يؤطرها في سياق حركة الزمن، باعتبارها ضرورةً لأمةٍ اطمأنت كثيراً لما ورثت من ورقٍ ولما تكتشف عدم صلاحيتها في أيّ حانوت.

ونكتشف أن الثورة من عناصر التجديد، عندما نلاحظ أن القضية التي تستدعيها هي قضية الانتقال بالأمة من حال الركود والخيبة والضياع والتبعية للماضي أو للآخر المتقدّم، إلى حال الحركة، والتطلّع، والتخطيط، والعقلنة والحلم مع الماضي والآخر المتقدّم. فالتجديد ينبغي أن يكون ثورياً لأنه مصدر لفعل لا يكتفي بفاعله، بل يتعداه إلى مفعول يختاره الفاعل، وعندها يمكن للقضية التي يحملها الثوريون أن يمنحها التجديديون بعداً رؤيويّاً يتجرأ على المعوّقات الذاتية والموضوعية.

ونكتشف - أيضاً - أن التغيير عنصر من عناصر التجديد، لأنّ التجديد يحتاجه في مواجهة التقادم، فآلية التجديد ينبغي أن تكون على استعداد دائم للتغيير، وبذلك لا يكون التغيير ترفاً نقبل عليه، بل حاجةً تتأسس على وعي ضروريّ بعناصر الوهن في بنيتنا الحركية، وفي بنية أحلامنا ومسايعنا، وطرائق قراءتنا العقيمة.

إنّ. التجديد هو فاعلية تهدف إلى تصيير الحياة العربية جديدةً، على

المستويات كافة، وفي العودة إلى معجمات العرب نرى أنها في ما تعني، تعني "الانقطاع"، يقول ابن فارس في مقاييسه: "الجيم والداد أصول ثلاثة: الأول العظمة، والثاني الحظ، والثالث القطع"⁽¹⁾. وإذا كانت المعاني الثلاثة تشكل حاجة حقيقية لمجتمعاتنا، فإن معنى الانقطاع يشكّل ملمحاً أساسياً من ملامح الطريق التي ارتضاها المؤمنون بحق الأمة في التقدّم والرقّي، وينبغي أن يجتهد المفكّرون في وصف هذا الملمح وبلورته لأنه هو التجديد الذي يعدّ بالجديد. فالقطيعة مع التراث لا تعني إدارة الظهر وتجاهله، بل يعني أن نتعمّق في فهمه ونقده بلا مواربة أو مDAHنة، أو خشية. فالفهم والتحليل والتعليل والتأويل والتقويم عناصر ضرورية يستعدّها الناقد المجدّد حتى تكون الدرب إلى الغد مضاءة بسعيه وخبرته ونتاجه. وهذه العناصر لها تقنياتها ومفرداتها ومناهجها المتنوعة التي تزدهر يوماً بعد يوم في مراكز العلم والحضارة العالمية، ويمكننا أن نصل إليها بسهولة ما دما نشعر بحاجتنا إلى تفتيق عرى الذكاء عندنا، ولا نفر منها لكونها نمت وترعرعت في الغرب بحجة السلوك العدواني لبعض قادته وسياسييه؛ فالعلم والتقدّم العلمي حاجتنا، لذا نطلبه من أيّ جهة أتى.

يستلزم التجديد حشد كل الطاقات العلميّة والفكريّة بمختلف مدارسها واهتماماتها، وجميع الأقلام الجادّة في أسئلتها وبحوثها ومحاولاتها، لذا؛ نقدّم هذا الكتاب للقارئ حصيلة جهود رصينة في سبيل التجديد، كان أن تتادى لها جمع من المفكرين العرب من مختلف الأقطار والمنافي، يناقشونها ويتعمقون في مضامينها، خلال مؤتمرات دعا إليهما "المعهد العالي للتجديد العربي" في إسبانيا، وقد حملت

(1) ابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، مادة "جدد".

عناوين لقضايا راهنة في مختلف الاختصاصات.

من الباحثة **سميرة رجب تحت** "عنوان دور سلاح الإعلام في النظام العالمي الجديد" ورقة بحثية تناقش الأهمية الكبرى لدور الإعلام والاتصال في العصر الحديث، باعتباره مؤسسة جديدة غير تقليدية، تضاهي الجيش النظامي في مفهومه التقليدي، وتتفوق عليه، بوصفها قوة ناعمة، من ناحية التأثير الفعّال، والهيمنة غير المادية شبه المطلقة، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة في صراعات النظام العالمي الجديد، كما تنطرق إلى نتائج استخدامات هذا السلاح وتأثيراته على العلاقات الدولية والإقليمية. مع التركيز أساساً على اعتماد هذا السلاح في مشروع التغيير الجيوسياسي في المنطقة العربية.

وزعت معالجتها على جملة محاور تناولت الإعلام بوصفه قوة ناعمة وجيشاً غير نظامي، مع تسليط الضوء على نموذجين مهمين هما غزو العراق، والربيع العربي، لتفضي إلى السؤال فيمن يملك الإعلام اليوم، إلى نماذج من محاولات الصمود والمقاومة في حرب إعلامية مفتوحة، والاختتام بتساؤل عميق مؤداه "أين نحن العرب من هذه التطورات؟".

وتحت عنوان "اللغة العربية وحركات التجديد في الأدب العربي" في ورقته يستعرض الباحث **علي الخالدي** تاريخ التجديد الأدبي من العصر الجاهلي إلى يومنا هذا، فيستهل بالكلام على اللغة العربية وإمكاناتها غير المحدودة، وتطورها بعد انفصالها عن أمها السامية، ونزول القرآن الكريم بها، وما اكتنزت في مسيرتها من قيم جمالية متميزة صوتاً وصرفاً ونحواً وتراكيب بلاغية مجازية وحقيقية. كما رأى أنها انطوت على ذخائر ونفائس أدبية كانت تكتنز في بطونها التجديد، وتستودع

شراسته، ووقف على علامات فارقة في الشعر القديم عند طرفة بن العبد، وسائر أصحاب المعلقات، والصعاليك. واستمر التجديد مع تجدد الأعصر وما يطرأ على الحياة العربية خلالها من مستحدثات، من صدر الإسلام إلى اليوم مروراً بالعصر الأموي والعباسي. فالتجديد كما بدا له كان رغباً عن أصحاب النوايا المشبوهة للشعوبيين وأشباههم في كل الأعصر. واختتم ورقته بجملة توصيات من شأن الأخذ بها أن يرتقي بمستوى الاهتمام باللغة العربية ويعزز حمايتها.

ونقرأ في هذا الكتاب بحثاً تقدّم به الباحث **رياض العيسى** تحت عنوان " ما بعد الربيع العربي: الشباب هم عماد المستقبل والتعليم المتطور هو أساس النجاح" يتمحور حول قراءة سياسية للربيع العربي وتأثيراته على مستقبل الشباب، ودورهم في رسم صورة المستقبل، ويركز على أهمية تطبيق منهج تكنولوجيا التعليم الذي يعتمد على التخطيط الاستراتيجي، واستخدام التقنيات التعليمية الحديثة في نجاح الشباب الذين يعتمد عليهم تطور المجتمعات وتقدمها.

"العولمة الثقافية / تجارب من جنيف" عنوان مساهمة الباحث **ماجد مكي جميل** التي ينطلق فيها من فهم الثقافة على أنها: جميع السمات الروحية، والفكرية، والقومية، التي تميز جماعة عن أخرى، وهي شاملة لطرق الحياة، والتفكير، والتقاليد، والمعتقدات، والآداب، والقيم، والبعد التاريخي، وهي جميعاً عناصر جوهرية في مفهوم الثقافة. ويرى أن الهوية الثقافية هي الانتماء أو اكتساب جميع هذه السمات. أمّا العولمة، فتسعى إلى فتح كافة الثقافات بعضها على بعض ومحاولة تنظيمها بقواعد وأحكام عامة شاملة تحكم جميع الثقافات. ويستعرض العولمة من بداياتها الاقتصادية وتطوراتها حتى بلغ تأثيرها الثقافة والهوية الثقافية. ويتساءل الباحث عنموقنا نحن

العرب إزاء العولمة الثقافية، فيرى أن الوقوف في وجه العولمة بالانكماش ليس سبيلاً للوقاية، بل يمكن أن يكون الخطر على الهوية لأننا في هذا الموقف نعبّر عن رفضنا للتطور ومحاولة استثماره لصالح ثقافتنا وهويتنا في ظل تعاطٍ إيجابيٍّ مع العالم ومستجداته، ويختّم بوضع تصوره للطريق التي يمكن سلوكها.

“القوة الناعمة وأهميتها في تعزيز التفاعل بين العرب والآخر” هي الورقة التي قدّمها الباحث **غانم السامرائي**، مركزاً بها على مفهوم القوة الناعمة والدور الذي يمكن أن تلعبه هذه القوة لخدمة المشروع القومي العربي. بحرفية أكاديمية واضحة ينطلق من تعريف المصطلحات، إلى رصد انتشار هذا المفهوم، وبيان موارده، وأدواته، ليخلص إلى اقتراح استراتيجيات تخضع لشروط الفرص المحدودة.

أما الباحث **محمد عبد الغني الشихلي** فقدّم تحت ترويسة **الأمن الرقمي** بحثاً بعنوان “العدل والعدالة بين الجرائم الرقمية والعدالة الرقمية” يعيد فيه تعريف المفاهيم، في ضوء التطورات الحاصلة تحت تأثير المنجزات العلمية الهائلة، وما نتج عنها من قفزات نوعية في مجال الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والتطبيقات الرقمية التي أثرت تأثيراً كبيراً في أنشطة الدول والأفراد سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وقانونياً، وما رافقها من إيجابيات وخدمات عظيمة للإنسانية، إضافةً إلى الجرائم الرقمية؛ ما حدا بالباحث إلى إعادة النظر بمفهوم العدالة والعدل والقسط والإنصاف، والقضاء، وما حتمه العصر الرقمي من حكومة رقمية وعدالة رقمية، وجريمة رقمية. ويختّم بأسئلة مهمة، هل سيكون للعدالة الرقمية، ومنظومات العدل الرقمي، سلطةً تقديريةً تتفهم الظروف المخففة، أو الظروف المشددة في النظام الجنائي؟ وهل سنرى في السنوات القادمة محاكم بداءة واستئناف وتمييز رقمية؟ طبعاً هذه أسئلةٌ يجعلها مشروعاً

غموض أداء الذكاء الاصطناعي الموعود.

وتحت عنوان "الصراع في العراق، رؤية للحل الشامل" قدّم رئيس المعهد خضير المرشدي مداخلةً استعرض فيها الآثار الخطيرة التي ترتبت على الاحتلال الأميركي - الإيراني للعراق، على المستوى الإنساني والاجتماعي والثقافي والسياسي والحضاري، فكان أن ارتكب الاحتلال أبشع جريمة ربما في التاريخ كله، فاحتلال العراق هو من أهم وأخطر الضربات الجيوستراتيجية، التي هزت أركان المجتمع الدولي والعربي على وجه الخصوص، وقد بنى الباحث رؤيته على التقصي والدراسة والتحليل العميق المبني على الحقائق والبدهيات المتعلقة بأهمية العراق، ليس القطر العربي فحسب؛ بل العراق (الدور، التاريخ، الإنسان، الثروة، الموقع والعمق الحضاري، الذي تتقاطع فيه ثقافات، أيديولوجيات، قوميات، أديان، طوائف، مصالح وإرادات كانت وستبقى دافعاً لاستهدافه وغزوه على مر التاريخ). وختم مداخلته بمسردٍ واضح يبيّن فيه السبل التي تؤدي إلى الحل الشامل مؤكداً عراقية الحل.

أما ورقة الباحث أكرم عبد الرزاق المشهداني فكانت تحت عنوان "الأمن المجتمعي العربي: التحديات والتهديدات" عرّف فيها مفهوم الأمن، ومستوياته، ويتكلم على الأمن البشري أو الإنساني، ومفهوم الأمن المجتمعي، والأمن الاجتماعي من منظور شرعة حقوق الإنسان، وأبعاد الأمن المجتمعي، ومقوماته، وعوامل تهديد الأمن المجتمعي، الجريمة والسلوك المنحرف، وآفة المخدرات (الإنتاج والزراعة والمتاجرة والتهرب والتعاطي)، الفقر، والبطالة، والنزوح إلى الإرهاب، الهجرة والعمالة المستوردة، والغزو الفكري والثقافي وتحديات العولمة، والدور السلبي للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. وأردف بتوصيات لها أهميتها البالغة في التأسيس والتحصين

الأمني للمجتمع العربي.

وفي صلب الرؤية التجديدية، قدّم الباحث **العادل خضر** "الميراث والجديد، تأملات في التحوّلات الأدبيّة في الأدب العربي المعاصر"، يرصد قلقاً ثقافياً في تلازم "التراث" و"الجديد"، عندما تخرج الثقافة من فضاءها المحليّ إلى فضاء كونيّ يسمح بظهور اختلافات ثقافية، حيث يبدو الجديد غريباً مقلّماً؛ فاهتمّ بقرارات القبول أو الرفض التي اتخذها الأدباء العرب القدامى والمعاصرون من تراثهم الأدبيّ، حيث رأى أنّ مقولة "الجديد" تجلّت في صيغٍ مختلفة باختلاف طرائق نقل ذلك التراث، منطلقاً من كون وظيفة الأدب هي النقل، في مبعده من الوهم الذي يختزل الوظيفة في "الأدبيّة". وقد حصر الباحث طرائق قول الأشياء القديمة بكلمات جديدة، بثلاث صيغٍ هي العائد أو بعث القديم، والوفد أو أزمة القديم، والجاهز، أو صيغة توظيف القديم. وبعد تفصيلها بحرفيّة أكاديمية يخلص إلى أنّ القديم يحتاج في كلّ عصرٍ إلى أن يعاد ابتداعه وخلقه، ولا يعدّ ذلك مجرد تنويعات على ما هو موجود بل هو السبيل التي يشقها المبدع ليكشف عن شيء جديد يقال، وطريقة قولٍ جديدة.

وحول جدلية الفكر والواقع الاجتماعي والسياسي، تدخل الباحث **عوني القلمجي** متناولاً الآثار المدمّرة لظاهرة التبعية التي تستحكم في قطاعات واسعة من شعبنا، فتشمل مختلف النواحي: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وطال تأثيرها الأصعدة الروحية والأخلاقية. وكان أخطرها التراجع الفكري والثقافي، الذي أدى بدوره إلى تقويض أسس الوعي الجمعي بقضايا أمتنا المحورية، والمحددة لنقاط قوتها وهزائمها، ولتنتهي إلى خلق وضعية فكرية وعقائدية هشة عانت ولا تزال تعاني منها الأمة. ويؤكد الباحث أنه لم يذكر ذلك لنشر روح اليأس والإحباط؛ بل ليقول إن مغالبة هذا

الداء وهذا التراجع الكبير ينبغي أن يركز على وعي بحقيقة أمراضنا، والتيقن بأننا قادرون على تجاوز المحن الحضارية التي تصيبنا.

“استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في النشر والتجديد لثقافة التسامح وقيمه في العالم العربي” عنوان الورقة البحثية التي تقدم بها الباحث **هيثم عبد الرحمن السامرائي**، مبيّناً أهداف هذه الورقة في التعرف على دور وسائل الإعلام التفاعلي في تعزيز قيم التسامح والتعايش الإيجابي، رداً على ثقافة الكراهية وخطاب الإرهاب والتطرف، مؤسساً على قناعته بأن ثقافة التسامح من أسْمى القضايا التي تعني المجتمعات المعاصرة، وهي العنوان العريض للرقى الاجتماعي. لقد استجدّ في المجتمعات المعاصرة الاختلاط والتشارك والتجاور بين الجنسيات والأعراق والمعتقدات، ما يعني أنّ التسامح بات ضرورة ملحة للتعايش الإيجابي.

قدم الباحث **أكرم عبد الرزاق المشهداني** ورقته البحثية تحت العنوان “توحيد التشريعات العربية، الأهمية، والأبعاد، والتحديات” انطلاقاً من كون القانون يشكل القاعدة الأساسية للتنمية والتطور. تناول الإطار التاريخي وما ترتب فيه من توزّع الدول العربية بين اتباع المنهج الانكلوسكسوني والمنهج الفرانكفوني وبعضها استمرت باتباع منهج الشريعة الإسلامية. وتناول البحث كذلك معوقات توحيد التشريعات العربية، الى اختلاف المناهج التشريعية والمرجعيات القانونية واختتم بعدد من التوصيات.

وعن “الانتقال الديمقراطي في ظل السياق الثوري: بين إغراء الفكرة واستعصاء الواقع” قدّم الباحث **أيمن البوغانمي** مقالاً يعالج فيه إشكالية صعوبة الانتقال الديمقراطي والمخاطر التي تحف مساره والشروط المساعدة على تجنب منزلقاته.

متأثراً بمخلفات الربيع العربي وساعياً لإثبات أن فشل أكثر تجاربه إلى حد الآن إنما يعبر عن صعوبات مأسسة إرادة الشعوب في ظل التحديات المطروحة وكارثية موروثة الأنظمة الدكتاتورية وما تسببت فيه من شروخ غائرة في مجتمعاتها. ويخلص بعامة إلى أنه من المستحيل التوقع المسبق لنجاح انتقال ديمقراطي في مناخ ثوري. يمكن توقع الفشل بحكم عناصر التناقض التي تحكم علاقة الثورة بالديمقراطية.

وتحت عنوان "البيئة في زمن السلام والأزمات" يقدم الباحث **داود حسن كاظم عطية الكنانى** بحثاً تحت ترويسة "البيئة"، يعاين فيه الأخطار التي تسبب بها النشاط الإنساني المختلف في السلم والحرب، وضآلة جهود التصدي لهذه الأخطار، وعدم جدية بعض المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وبعض الأفراد في التعامل مع الموضوع البيئي إماً جهلاً وسوء تقدير، وإما تحت تأثير الطمع والأنانية. ويوصي الباحث في نهاية عمله بجملة توصيات من شأنها الارتقاء إلى مستوى الإحساس بالمسؤولية، وبمدى خطورة الإخلال بالتوازن البيئي، والاستخفاف بما تتطلبه الحياة الإنسانية السليمة بوصفه جريمة ينبغي أن يعاقب عليها القانون.

وكتبت الباحثة **نرجس علي الخشن** خصيصاً لهذا الكتاب بحثاً بعنوان "الاتساق اللغوي و الانسجام في قصيدة "الأم الحزينة" للشاعر خليل حاوي" انطلاقاً من فهم اللسانيين للاتساق والانسجام لكونيهما من مظاهر الترابط، البالغة الأهمية في النص، لضمان حبه وتماسكه. ثم تعرّف الاتساق بأنه "بنية تحكم سطح النص، وتوظف مجموعة من الروابط والآليات الشكلية النحوية والمعجمية، للربط بين الجمل والمتاليات في النص ليصبح بناءً نصياً متماسكاً". كما تعرف الانسجام بأنه الالتحام، ويتطلب من الإجراءات ما تتشظ به عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي و

استرجاعه. وتنطلق بعد ذلك إلى معاينة القصيدة تحت عناوين الإحالة والحذف والربط أو الوصل، والاتساق المعجمي (التكرير والتضام) والانسجام النصي (البنية الكلية، معرفة العالم) واختتمت بالتأكيد أن النصوص الحية هي التي تتجدد كلما أعاد المتلقي فيها النظر وعلى مرّ العصور تسمح بالتأويل.

“الإنسان العربي في منظومة البناء الحضاري” عنوان الورقة الذي تقدمت بها الباحثة سميرة رجب لتسلط الضوء على واقع الإنسان العربي تحت تأثير عقلية استعمارية لم تتغير منذ قرن من الزمن، وتحت تأثير عقلية عربية أيضاً لم تتغير على مدى القرن نفسه، غير أنها تلحظ القدرات العلمية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية للغرب قد باتت متفوقةً إلى درجة أكبر من قدرات العقل العربي على الاستيعاب والفهم. وقد بنت رؤيتها على ما قرأته من أربعين سنة في الكتاب الشهير “لعبة الأمم” باحثةً عما تناوله الكاتب في الواقع اليوم لتجد أن السلوك السياسي الخبيث هو نفسه. وتقارب التجربة الصينية لتقف على تطور ملموس بل هو مدهش في مختلف المجالات، لتخلص إلى أن المشاريع النهضوية والتجديدية لا يمكن أن تؤتي أكلها ما لم يكن الإنسان في رأس اهتماماتها.

“مسارات النقد ومدارات ما بعد الحداثة”، ورقة الباحث أحمد أبو داوود التي تناولت النقد بمختلف مساراته وأبجدياته، ملاحظاً أنه في العصر الحديث قد شهدت الحركة النقدية تطوراً كبيراً، وتغير الذوق الأدبي بعض الشيء، بسبب تأثيرات الحياة الجديدة التي تختلف كلياً عن الحياة التي صورها لنا الأدب العربي القديم وبخاصة ما كان منه شعراً، وخلص إلى أن ما بعد الحداثة تميزت بتقويض كثير من مسلمات الحداثة البنوية القائمة على التجديد والتجريب، وتجاوز مرتكزاتها الفكرية والفنية

والجمالية والوظيفية، وعلى الرغم من اختلافاتها يلاحظ أن جميع هذه النظريات والمناهج تلتقي في مجموعة من الخصائص الجامعة.

وحول إشكالية النهضة عنون الباحث **عبد الستار الراوي** ورقته بـ"إشكالية النهضة : مقدمة نقدية" ينطلق فيها من واقع هزيمة التجارب، وإخفاق المحاولات العربية في الوصول إلى تحقيق التطلعات لواحد من أسباب ثلاث: التجريدات النظرية، الأحلام العائمة، عجز في القدرات الذاتية. كما ينقد الوهم الذي أصابنا بإزاء الجموع الشعبية في الميادين والساحات العربية، أنها تشرع أمام الأجيال أبواب الأمل بنهضة مرتقبة تبدأ بالانقلاب على النظام الأبوي الممتد من العائلة إلى قمة هرم الدولة. وقد رأى في الإسلام السياسي بنسخته المسلحة التحدي الأعظم لكل ما تبقى من مظاهر التمدن وفي يده مفاتيح الحقيقة النهائية والجحيم والجنان. ويدعو إلى مراجعة جذرية تطول فشل العمل النهضوي، وصعود قوى الخرافة، وغياب القبول بالآخر المختلف.

وتحت عنوان "مداخل أولية لرؤية عربية" نقرأ للباحث **قيس النوري** بحثاً يرى فيه التجديد ضرورةً انطلاقةً من رؤية متبصرة تعين حال الأمة في تراجعها غير المسبوق، في مواجهتها لتفاعلات حزمة متماسكة من التحديات التي تطول الإنسان والمجتمع والثروة والأرض، مسببة انهياراً في البنى السياسية منها والمجتمعية، وعجزاً عن تحقيق الحد الأدنى من الأمن الاجتماعي للأمة، فالنزوع نحو التطور جوهر الفكر الإنساني وأساسه، وغياب العقل الباحث عن الأفضل يُبقي الإنسان والمجتمع صفراً راكداً في مواضعه، ويفاقم تراجعهم. والتجديد لايعني التتكر لما حققه الفكر الإنساني عبر تاريخه الطويل، وإنما تأسيس مضافٍ يطور ما تحقق من التراكمات

المشرقة.

أما عادل محمد حسين العليان فيعابن في ورقته "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والصراع الإقليمي في الشرق الأوسط" مقارناً موضوعه في ترصده الأحداث في مفاصلها الأساسية منذ حرب الكويت حتى احتلال العراق إلى يومنا هذا، تحت سؤال إشكالي عميق "إلى أين؟". في ظل حقيقة مفادها أن منطقتنا ذات أهمية استراتيجية عند الدول الكبرى عالمياً، وفي إدارة الصراع على أراضيها ضد القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة ذاتها . ويرى أن الصراع الأمريكي - الإيراني - الإسرائيلي نقطة التحول الأساسية والمنعطف الخطير لمجمل مجريات الأحوال السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يشهدها العالم والشرق الأوسط .

هذا، ويتضمن الكتاب عددا من المداخلات والمقالات، إلى الكلمات التي افتتح بها رئيس المعهد العالمي للتجديد العربي الدكتور خضير المرشدي المؤتمرين التأسيسي والأول، في مدريد ومالقا، إذ سلط الضوء على مسوغات المعهد العالمي للتجديد العربي في الراهن الدموي المتفجر في غير مكان من الأمكنة العربية، الذي يستهدف الهوية العربيّة وأبعادها الروحية والحضارية، كما يستهدف المنجزات الفكرية والثقافية والإبداعية التي أنجزها أبناء الأمة في مواجهة تحديات كبيرة على مرّ قرون، ما جعل القضايا الأساسية والمصيرية التي يجب أن يتصدى لها (مشروع التجديد) فكراً وثقافياً، وتقع على عاتق المفكرين والمنقّفين والعلماء والباحثين، هي تلك التي تتعلق بحياة الأمة وهويتها وتراثها وحاضرها ومستقبلها ومنظومة قيمها ورسالتها ووحدة أقطارها وتماسك مجتمعاتها وتقدمها، إضافة إلى مداخلته في الندوات والندوة التلفزيونية التي أقامها المعهد، كما تضمن الكتاب تقارير عن الندوات والمحاضرات

التي دأب المعهد على إحيائها دورياً عبر منصة زووم zoom، إضافةً إلى وثائق المعهد، البيان التأسيسي، والنبذة التعريفية. والمنطلقات الفكرية.

نضع هذا الكتاب بين أيدي القراء، وكلنا أمل أن يكون منصةً للانطلاق نحو تعميق سؤال التجديد بوصفه حاجةً ملحةً اقتضتها المرحلة، وتحدياً فرضته علينا ظروف الواقع المتردي، كما فرضه شعورنا بأنّ إمكانات التقدم ومستلزماته متوافرة لدى أبناء أمتنا، نرجو أن نكون بعملنا هذا قد أضفنا محرّضاً لحراك فكريّ يعُدُّ بالتجديد، في سبيل إنسان عربيّ إنسانيّ جديد.

د. سعد كموني

كلمة الدكتور خضير المرشدي في الإجتماع التأسيسي
للمعهد العالمي للتجديد العربي الذي عُقدَ في مدريد للفترة من
٢٧ - ٣٠ حزيران 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاخوات والاخوة الاعزاء

يسرني أن أرحب بكم وأحييكم تحية طيبة ، متمنياً لكم قضاء أسعد الأوقات ،
وأود أن أعبر عن سروري البالغ في أن تتفق نخبة من المفكرين والعلماء والمتقنين
من (العراق وفلسطين ومصر وسورية ولبنان والاردن والجزائر وتونس والبحرين
واليمن والسودان والمغرب وليبيا وموريتانيا والصومال) على فكرة تأسيس (المعهد
العالمي للتجديد العربي) ، والذي يلتقي عدد منهم اليوم لوضع الاطار العام والأساس
الفكري والرؤية الاستراتيجية والأهداف بعيدة الأمد لهذا المشروع الذي سيكون نقطة
انطلاق لثورة ثقافية عربية شاملة .

الأخوات والإخوة ...

لعلّ فكرة الاصلاح والتجديد قد لازمت الحياة الانسانية منذ نشأتها الاولى وفي
كل مراحل التاريخ ، حيث لاتكاد مرحلة أن تخلو من محاولة للإصلاح والتجديد في
جوانبه المادية والروحية والفكرية والثقافية وغيرها ، كما إن فكرة التجديد والتغيير
كانت الهدف الاسمي لكافة الاديان والرسالات السماوية ، مثلما هي مبدأ أخلاقي

رفيع تجاه الحياة والانسان والطبيعة ، ومن يبحث في تاريخ الحضارات يكتشف بسهولة أنه لم تتشأ حضارة في التاريخ دون دافع من رسالة سماوية أو فكرة دينية أو مبدأ أخلاقي .

وإن عملية التجديد كفلسفة ومفهوم، تعد من أهم أهداف حملة الرسالات سواء كانوا رسلا وأنبياء أو أشخاصا مفكرين ومنتقنين ومصالحين ومجددين أو تيارات وحركات وأحزابا ذات رسالة .

لا أود في هذه الكلمة ... أن أستعرض محاولات الإصلاح والتجديد والتغيير التي قام بها عدد مهم من المفكرين الافذاذ والأدباء والشعراء والمنتقنين بشكل عام عبر التاريخ العربي ، وتحديدأ في المرحلة التي تلت سقوط بغداد على يد المغول عام ١٢٥٨م - ٦٥٦هـ ... تلك المحاولات التي مايزال صداها وتأثيرها الفكرى حاضراً في كتب المؤلفين وفي إصدارات الباحثين ، وغالبأ ما يتم الاسترشاد بما أنتجته من أفكار وثقافات في أي مشروع للإصلاح والتجديد وفي أية فكرة للتحديث والنهضة . كما ليس مناسبأ أن أتناول تاريخ الثورات وأنظمة الحكم العربية التي قادتها شخصيات أو حركات وأحزاب وطنية وقومية منذ منتصف القرن العشرين ، والتي عشنا جزءا من مراحل نشأتها ورفعنا بعضا من شعاراتها الداعية لرفض الهيمنة والتبعية والتجزئة والاستعمار الخارجي ، وتحرير فلسطين والأراضي العربية المحتلة، والقضاء على الظلم والفقر والجوع والجهل والامية والمرض والتخلف والطغيان والاستبداد الداخلي ، وهتقنا لقاقتها وناضلنا في صفوفها ومازلنا نناضل مستبشرين بتحقيق الحلم الكبير في تغيير حضاري شامل في حياة الفرد والمجتمع، وصولأ لقيام الدولة العربية الديمقراطية الموحدة ، دولة القانون والحرية والمساواة والمواطنة والعلم

والعدالة الاجتماعية .

وذلك لإني أدرك أن الانخراط في عملية نقد وتقييم محاولات الإصلاح والتجديد عبر التاريخ ، وإبراز تراث الأمة وكنوزه الثمينة ، وتحديد ما يصلح منه لهذا العصر وما لا يصلح ، وما يحتاج منه للتجديد وما يجب أن يبقى للتاريخ . وكذلك تقييم تجارب الحكم والثورات في البلدان العربية بإيجابياتها وسلبياتها ، بمنجزاتها وإخفاقاتها ، واستخلاص الدروس والعبر المفيدة منها وتوظيفها في مشروع للتجديد الفكري العربي ... يعتبر مسؤولية جسيمة لا يمكن اختصارها في كلمة أو بحث أو ندوة أو مؤتمر ، ولا يمكن أن يضطلع بها شخص أو حزب أو حركة ، طالما إنها تمثل تاريخ وطن ومستقبل أجيال ومصير أمة ... إنها مهمة تاريخية تقع في القلب من أي مشروع يهدف إلى التجديد والنهضة ، وقد يستغرق الباحثون في العمل لبلوغها وقتاً طويلاً من الجهد والبحث الرصين والصبر والدقة والموضوعية والإنصاف ، من حيث إن عدداً من هذه الثورات قد قدم منجزات مادية ومعنوية وحضارية مهمة على طريق التجديد والتغيير الشامل في الحياة العربية، بهدف الوصول إلى بناء مشروع النهضة الحضاري العربي ، ولعلّ منجزات ثورة يوليو في مصر ١٩٥٢ ، ومنجزات ثورة تموز في العراق ١٩٦٨ ، خير مثال على ذلك ، إضافة إلى غيرها من الإصلاحات التي حصلت في الدول العربية عبر مراحل تاريخية مختلفة .

لكنني أود التركيز على نقطة جوهرية مهمة ، وهي :

إن تلك المحاولات ... رغم ما أفرزته من نتائج فكرية وثقافية ملهمة في زمانها ومكانها وطبقاً لظروفها ، وأخذت مداها في التأثير الفكري بين فئات واسعة من الشباب والباحثين لحقبات زمنية لاحقة ، إلا أنها بقيت أفكاراً حبيسة في بطون الكتب

كجزء من التراث ، وفي حدود البحث وإعداد الدراسات ، فيما عدا قلة قليلة منها لم يُكتب لروّادها النجاح حينما أرادوا لها الانتشار والتأثير !!! ثم إن الثورات وتجارب الحكم في البلدان العربية رغم ما حققته من إنجازات سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة ، إلاّ إنها أخفقت في تحقيق النهضة الحضارية العربية الشاملة ، لأسباب وأزمات داخلية معروفة ، وتحديات خارجية كبيرة لم يكن أولها احتلال فلسطين وقبلها الاحواز وارضٍ عربية أخرى ، ولن تنتهي باحتلال العراق وإسقاط دولته الوطنية وإجهاض مشروعه الحضاري واجتثاث فكره ووطنيته وعروبته وإنجازاته ورموزه وكفاءاته العلمية والإنسانية ومناضليه ، وتدمير مجتمعه ونهب ثرواته ، وبات هذا البلد الاصيل خارج التاريخ يعج بتيارات التخلف والتجهيل والتجوع والإفكار ، أو بتدمير سوريا العربية وتقنيّتها وتهجير شعبها وإقصاء قواها الوطنية وتهميشها ، أو بتجزئة اليمن وليبيا وإنهاك شعبيهما وثوراتهما بتدخلات خارجية وحروب داخلية عبثية أو مايجري من صراعات سياسية وفئوية بأقطار عربية في مشرق الوطن العربي ومغربه . إنها أزمات داخلية خانقة وتحديات خارجية خطيرة ومستمرة ، حوّلت الحلم الكبير ، حلم الدولة العربية الديمقراطية الموحدة ، إلى حالة خوف دائم من انهيار الدولة القطرية ذاتها وتجزئتها وشرذمتها إلى كيانات قزمية هزيلة نتيجة هيمنة تيارات وتكتلات وعصابات وأحزاب ذات أفكار وسياسات طائفية وعنصرية متطرفة متخلّفة وشاذة ، شكّلت وتشكّل خطرا حقيقيا على وحدة وأمن واستقرار وتقدم المجتمعات العربية ، وكان من أهم مخرجاتها تنفيذ مخطط خطير من التجهيل والإفكار والفساد والإفساد والتجوع المادي والمعنوي والفكري والثقافي والاخلاقي والتربوي والتعليمي

والعلمي والمعرفي ...

وأصبح التحدي الأكبر الذي يواجه الدول العربية هو في كيفية التخلص من هذه الكوارث والنكبات والمحافظة على الوحدة الوطنية وتماسك المجتمعات العربية ، وفي القدرة على سد الفجوة الهائلة والمتعاطمة من التراجع والتخلف بينها وبين دول العالم المتقدمة . ولن تستطيع الأمة تجاوز هذه الهوة الخطيرة إلا بمشروع للتجديد برؤية بعيدة المدى وبأهداف استراتيجية فكرية وعلمية وثقافية شاملة، تتطافر في بنائها جهود المفكرين والعلماء والمتقنين والمبدعين والخبراء في الدول العربية ، وتتداخل فيها طاقات الشباب في الميدان ، وإمكانيات ساندة من منظمات عربية ودولية خاصة تلك المهمة بتنمية المجتمع العربي وتطويره ...

ومن القضايا الأساسية والمصيرية التي يجب أن يتصدى لها (مشروع التجديد) فكراً وثقافياً، وتقع على عاتق المفكرين والمتقنين والعلماء والباحثين هي تلك التي تتعلق بحياة الأمة وهويتها وتراثها وحاضرها ومستقبلها ومنظومة قيمها ورسالتها ووحدة أقطارها وتماسك مجتمعاتها وتقدمها ، ومنها :

- إبراز الأبعاد الروحية والحضارية والإنسانية للقومية العربية، من حيث إنها عاشت دوماً في صيغة موحدة مع الإسلام الذي غذاها بقيم مادية وروحية وأخلاقية جديدة في حينها ، وأعطاه شموليتها وإنسانيتها ، والتركيز على إبراز هذه الحقيقة التي شكّلت الأساس المتين لنشوء الحضارة العربية - الإسلامية وازدهارها وانتشارها ، وتأكيد أهميتها كمدخل للحوار بين التيارات الفكرية والسياسية في الوطن العربي، لبلوغ مستوى جديد من وحدة النضال في مواجهة

الأخطار التي تهدد الدول العربية .

- تناول التحديات الرئيسية التي تواجه العروبة كهوية وانتماء بمزيد من البحث والتحليل والدراسة ، ألا وهي تحديات التجزئة والتفتت ، التجهيل والإفقار والتخلف ، وفقدان الاتجاه الحضاري ... فعندما يتم حسم إشكالية التجزئة والتفتت بإطار يحقق الوحدة الوطنية والعربية ، وعندما يتم التغلب على حالة التخلف بالانفتاح على العالم واختيار طريق التقدم الحديث فإن إشكالية بناء الحضارة يتقرر مصيره من الحقيقة التاريخية وهي:
- إن الإسلام يشكل نسيجاً روحياً ومحركاً حضارياً للأمة العربية، وإنه كان المرتكز لنشوء الحضارة وازدهارها ، ولعلّ من أهم الأسباب البنوية الداخلية - عدا الخارجية - التي تعيق السير على طريق تحقيق الوحدة العربية هي :
- إن هذا الموضوع لم يطرح بمضمونه العميق والواضح على عامة الناس لاستيعابه ، ولاتخاذ مدخلاً للحوار بين تيارات الأمة بغية تحقيق خياراتها في الوحدة ، والتقدم ، والإسلام الحضاري .
- البحث في قضايا جوهرية وعناوين مصيرية كمفهوم الوطنية الصحيحة ، الدولة والسلطة ، مرجعية الدولة العليا ، مفهوم العقيدة ، الظاهرة الدينية السياسية والطائفية ، العنصرية والقبلية ، العشائرية والمناطقية ، الهوية والتنوع ، الأقليات ، التراث ، العدالة الاجتماعية ، سبل تحقيق الوحدة في ظل الواقع الحالي ، قضية الحريات والديمقراطية ، نظرية المؤامرة ، وغيرها .
- قضية تجديد الوسائل والطرق المؤدية لبناء مشروع المستقبل العربي وأهمية وضع مقاربات فكرية وثقافية وسياسية، تستوعب المتغيرات الإقليمية والدولية

بما يسهم في تحقيق أهدافه في الوحدة والتحرر والتنمية والعدالة الاجتماعية وإقامة النظام الديمقراطي الحقيقي .

• مشكلة البناء الحضاري للأمة والقدرة على إعداد عناصره الأساسية التي يمثل كل منها إشكالية كبيرة أمام أي مشروع للتجديد ، وتحتاج الى جهد كبير من البحث والتحليل وابتكار الافكار والبرامج العملية لمعالجتها ، وهي :

- إشكالية بناء الانسان العربي .
- إشكالية ترويض الطبيعة والأرض العربية ، وكيفية استغلال الموارد في عملية التجديد والبناء والتقدم .
- إشكالية الوقت وحسابات الزمن .

هذه الإشكاليات لكي تتفاعل مع بعضها وتنتج (حضارة معاصرة) ، لابد لها من (قيمة مُلهمة) تحقق لها هذا التفاعل والانسجام ، تمثل ذلك على مر التاريخ بوجود فكرة دينية أو رسالة سماوية أو دافع أخلاقي كما مر ذكره ... وهو الأمر الذي بحد ذاته يمثل الآن ((مشكلة كبرى)) في حياة الأمة ، من حيث إن الفكرة الدينية المُلهمة قد تراجعت بل واختفت أحياناً أمام انتشار حزمة من الافكار الفاسدة والمتخلفة والمخزبة والمفارقة باسم الدين ، وظهور سيل من الحركات والأحزاب والتيارات السياسية المغطاة بغطاء الدين، ذات النزعات الباطنية الهدامة التي تُجهض أية فكرة مُلهمة لنشوء الحضارة وتعيق أي مشروع للنهضة والتجديد والتقدم ، ولعلّ هذه المشكلة تعتبر من التحديات الرئيسية الكبرى التي تواجه الامة في جميع اقطارها، وتحتاج الى معالجات فكرية وثقافية وقانونية وميدانية شاملة.

• مشكلة تحقيق التواصل الفكري والعلمي والثقافي الدائم مع الامم والشعوب بهدف

التفاعل مع حضاراتها واستيعاب ثقافاتنا ، تشكل الآن معضلة مهمة يتوجب على أي مشروع للتجديد العربي أن يلتفت إليها وفق برنامج دائم ومستمر ، من حيث إن الثقافات تتكامل مع بعضها البعض ، وإن القاريء الجيد للتاريخ يعلم أن الحضارات تمثل حلقات متصلة في سلسلة واحدة ، عندما تدق الساعة بأفول واحدة منها ، فإن حضارة أخرى في مكان ما من العالم تنتهياً للنشوء والازدهار والتطور .

- ومن القضايا الهامة التي يجب أن يتصدى لها مشروع التجديد هي القضية المتعلقة بمشكلة الثقافة بوصفها أسلوب حياة وسلوكا اجتماعيا وشبكة علاقات إنسانية ومنظومة قيم وأخلاق ، وحالة وعي وفهم واستيعاب ، وجمال وذوق ، وعمل وزراعة وصناعة وخدمات وإنتاج ، والتعامل معها ليس على أساس انها مصدر للمعرفة والعلم والتعلم والكتابة والخطابة فحسب، بل إنها الفضاء الواسع الذي تنشأ في رحابه الحضارة وتزدهر في أجوائه الحياة ، وإذا ماتراجعت الثقافة لأي سبب من الاسباب ، فإن ذلك مدعاة لظهور بدائل ميّنة وأصنام عديمة الحياة، وستبرز تيارات تقتل أي فكرة للبناء واي دعوة للتجديد والتقدم ، ولعلّ هذا هو حال أمتنا الآن في معظم أقطارها .

إن غياب الثقافة بمعناها الشامل قاد الى شيوع الثقافة المجردة ، ثقافة اللغو والتنظير والخطابات الفارغة والكلمات المنمّقة ، وأدى الى جمود العقل وخوار الروح وتلاشي المعرفة وتصحّر الروح واضمحلال الحضارة . فعندما يكون الشخص ضعيفاً خاوياً بلا هدف ولا روح، يكون عرضة لتقبل ثقافات شاذة وغريبة يتحول بعدها إلى شخص مسلوب الإرادة فاقد للشخصية معدوم الوعي والاتجاه. . أرجو أن لايفهم هذا

الكلام على أنه دعوة إلى الانغلاق، وأن لا يطلع الانسان العربي على الحضارة الغربية وأن لا يتفاعل مع علومها وقيمها ، بل على العكس من ذلك حيث إن هذه الثقافة مفيدة له ولمجتمعه ولأمته ، لكن بشرط أن يتم ذلك عندما تكتمل شخصيته الثقافية بما يجعله قادراً على استيعاب ثقافات العالم وهضمها والتثقف بها والاستفادة منها .

- إبراز علاقة مفهوم الوعي والإدراك والاستيعاب بألفاظ مهمة في الحياة كالفكر والعقل والعلم والثقافة والخبرة ، من حيث إن مشكلة الوعي تنأتى من كونه نتاج عمليات ذهنية وشعورية معقدة تتفاعل فيما بينهما لإنتاج الوعي ، فالتعليم والدراسة والشهادات الدنيا والعليا ، لاتنفرد بتشكيل الوعي وليس هي العامل الأساس في ذلك ، فهناك درجة الذكاء والحدس والتخمين والخيال والاحاسيس والمشاعر والإرادة والضمير ، وهناك المبادئ والاخلاق والقيم والفطرة وتجارب الحياة وظروف النشأة والنظم الاجتماعية وغيرها ، هذا الخليط يعمل بطريقة نفسية معقدة ويسهم بنسبة أو أخرى في تشكل الوعي. تختلف هذه النسبة من شخص إلى آخر ، مما يجعل لكل شخص درجة من الوعي والإدراك والاستيعاب تختلف عن وعي الآخرين واستيعابهم ا . إن هذه المكونات تشكل في مجموعها لدى الفرد ولدى المجتمع، مايمكن أن نسمّيه (بالخبرة) التي يستخدمها الانسان في التعرف على الوجود الإجتماعي ، ويوظّفها في السلوك والتصرف تجاه مشاكل الحياة ، ولعلّ هذه تعتبر واحدة من أهم المشاكل التي يعاني منها الفرد والمجتمع العربي وتحتاج الى المزيد من البحث في مكوناتها ونتائجها .

- قضية تجديد القيادات وتأهيلها في المجالات كافة وخاصة السياسية منها ، وما تحتاجه من بحث معمق ودراسات وبرامج لإعداد قيادات شابة تعي مكانة الامة

في دورة التاريخ ، ولم تُسقط من حسابها هذه الملاحظة الهامة عندما تشرع في عملية البناء ، وتترك عدم جدوى استيراد الحلول الجاهزة من الخارج لحل مشاكل قائمة ، لكنها في ذات الوقت قادرة على أن تستوعب التقنيات الحديثة والتجارب العالمية المعاصرة للاستفادة من ثقافتها ، وتفهم أن مشاكل متجذرة في الواقع العربي كمشكلة التنمية الشاملة ، والتربية والتعليم والحريات والعدالة الاجتماعية والمواطنة والحقوق والمساواة والمشاركة الديمقراطية وغيرها ، تحتاج إلى حلول وطنية نابغة من حاجة الفرد والمجتمع العربي ومُلبّية لخصوصيته الوطنية .

- البحث في الازمات والمشاكل السياسية للاقطار العربية والتركيز على تكامل الحلول فيما بينها، وإذا ما تعارضت الحلول في قطر معين مع مصلحة بقية الاقطار، فإنها ستكون حولا منافية لمصلحة القطر ذاته حتى وإن بدت في إطارها العام ملائمة له .

- قضية التعامل مع المفاهيم الفكرية والثقافية الجديدة في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وفي وسائل تنظيم المجتمعات ، وقضية الحريات والمشاركة الديمقراطية ، ومنظومات العمل الوطني والحزبي والسياسي العام ، وضوابط واخلاقيات ممارسة المهن .

- مشكلة مواكبة الافكار والمعلومات الناتجة عن التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة وتطبيقات البرمجة الالكترونية التي تعتبر (لغة المستقبل) ، وإبراز أهميتها في اقتصاد المعرفة ، والبحث في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي، التي ستحد من دور الإنسان في العديد من مجالات العمل ، وستؤدي الى ظهور وظائف جديدة

تتطلب مهارات عالية وخبرات رفيعة وتعليم متخصص .

- مشكلة القدرة على استيعاب الافكار والقيم والثقافات ونتائج التطور الهائل في الطب والبايوكنولوجيا وزراعة الخلايا الجذعية وصنع الأعضاء البشرية الحية ، والتقدم في الهندسة الوراثية والجينات المفضي الى التحكم باختيار نوعية البشر ، وتحديد شكله ولونه وطوله ودرجة ذكائه ، وتغيير الأساليب الحالية في معالجة الأمراض وطرق الوقاية منها، لما له من تبعات اقتصادية واجتماعية ونفسية ، وكذلك الانعكاسات السياسية والاجتماعية والتربوية والاخلاقية لتقنية زرع شرائح إلكترونية في مناطق معينة من جسم الإنسان للاستدلال على صحته ورغباته وآرائه وتحديد أماكن تواجده وتحديد شروط حياته ...

- إن التسريبات العلمية تُنبئ بتطور علمي خطير سيغيّر مجرى الحياة بأكملها ، وسينسف منظومات فكرية وثقافية ومعرفية وتعليمية وتربوية وأخلاقية قائمة ، وسيُعَدُّ التطور الاخطر في تاريخ البشرية إذا ماتحقق فعلاً ، هو البحوث الجارية في احتمال ربط الشبكة الالكترونية، بمركز التفكير في دماغ الإنسان مباشرة . وعلينا أن ندرك حجم الخطورة الناتجة عن هذا التطور عندما يتحول الإنسان إلى مايشبه جهازا إلكترونيا يتغذى بالمعلومات وفق مايشاء ، وعلينا أن نتصور أيضاً ماسوف يؤول إليه مصير ومستقبل النظام العالمي القائم ...

- إن من القضايا الهامة التي يجب أن يتصدى لها رجال الفكر والثقافة والعلم ، قضية التغيير الجوهرى في أفكار ومعتقدات الشباب وفي نظرتهم للخلق والكون والطبيعة والوجود وفي مستوى إيمانهم بالحياة وفيما بعد الممات ، خاصة بعد التقدم الهائل في اكتشافات الفضاء ، واكتشاف نظرية تعدد الاكوان (Multiverse)

(بدلاً من الكون الواحد ، والاستدلال على وجود كائنات حية في كواكب اخرى
وغيرها .

الأخوات والإخوة الأعزاء

ربما يطول الحديث عن هذه القضايا والمنجزات التي هي جزء يسير من
نتائج الثورة الصناعية الثالثة والرابعة ، وإن ما ذكرناه هو الجزء اليسير منها المتعلق
بشؤون الفكر والعقيدة والقيم والوجود والسياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية
والاخلاق ، والصحة والتعليم والعمل والعيش والأمن والسلام ... إن هذه المنجزات قد
أضحت حقيقة واقعة بعد أن كانت ضرباً من الخيال ، وبعد أن كان مجرد التفكير
بها أو ببعض منها يعتبر مساً من الجنون ، فلقد أنتجت نوعاً من الحياة لها أفكارها
وثقافتها وقيمها وقوانينها وشبكة علاقاتها وحقوق الانسان فيها وإسلوب عيشه وطبيعة
سلوكه ، تختلف جذرياً عما سبقها من حياة ، وعن الحياة التي يعيشها المجتمع
العربي الآن.

وبذلك فإن أي مشروع للتجديد سيبقى عديم الجدوى والتأثير دون أن يستوعب
هذه المشاكل ويحلّها ويضع المقاربات اللازمة للتعامل معها ، وأن يستثمر النتائج
الناشئة عنها في بناء استراتيجية عربية شاملة للتجديد في مجال الفكر والعلوم والثقافة
والسلوك وأساليب العمل ، تستوعب متطلبات العصر وتلبي مستلزمات التقدم العالمي
الحديث ، وتراعي مبدأ الخصوصية الوطنية للمجتمع العربي ...

- من هنا يبرز أمامنا سؤال هام وجوهري يتطلب أن نحدد موقفنا منه بدقة

وموضوعية ، وهو :

هل يستطيع مشروع عربي للتجديد كهذا الذي تجتمعون اليوم لإطلاقه ، أن يحقق أهدافه بمجرد تأسيس معهد أو مؤسسة أو مركز والاقتصار على نشاطات فكرية وعلمية وثقافية فقط ؟؟؟

- إذا كان الأمر كذلك ، فإنني أرى أن هذا المشروع سوف لن يختلف عما سواه من المراكز التي تملأ الفضاء وصفحات التواصل الاجتماعي الآن ، ولن يكون أكثر تأثيراً من المحاولات والدعوات التي سبقته في الزمان والمكان . ولن يستطيع مواجهة تيارات التخلف والتجهيل الجارية في الدول العربية !!!

إذن لابد لنا ، من التفكير والبحث عن وسائل مبتكرة تجعل من هذا المشروع، مشروعاً عربياً متقدماً على غيره من المشاريع بما يلبي حاجة الأمة وأقطارها العربية إلى ثورة ثقافية شاملة والتجديد في مناحي الحياة كافة كل حسب ظروفها ، والسعي إلى بناء منظومة فكرية وثقافية عربية حديثة يؤمن بها ويتبناها الشباب العربي ، وتكون متوازنة مع منظومة الفكر العالمي ، وتشكل ألقاعدة لبناء مشروع النهضة الحضاري العربي الحديث ... ومن بين تلك الوسائل على سبيل المثال ، هي : أن تتضمن إستراتيجية المشروع محورين أساسيين يتكامل فيهما الجانب الفكري والنظري مع الجانب العملي والميداني ، والجانب الأكاديمي مع التطبيق الفعلي ، ويتفاعل فيه القول مع الفعل ، والطموحات المشروعة مع الواقع والإمكانات المتاحة ، وفق مشاريع وبرامج عملية لاستثمار (القوى الناعمة والذكية بأنواعها ومصادرها المختلفة)، وبناء قدرات شبابية لتنفيذ هذه الرؤية وقيادة ثورة ثقافية في أعماق المجتمع العربي، وإعداد جيل من الشباب قادر على الوقوف والتصدي بقوة ضد تيار التجهيل والإفقار

والتخلف والتجويع والفساد والإفساد الذي يجري تنفيذه في البلاد العربية ، وعلى إفشال أهدافه في تمزيق المجتمعات العربية ، وإيقاف قدرته في التأثير وإلحاق الأذى والضرر بقطاعات واسعة من الشعب .

وكذلك التواصل مع المؤسسات الشعبية والرسمية في الدول العربية والتحرك على المنظمات الدولية ذات العلاقة ، لاستثمار إمكاناتها لتوفير متطلبات بناء الأطر العملية التي ينبغي أن يتحرك فيها هؤلاء الشباب . حينذاك سنجد حتماً الكثير من الناس يلتفون حول هذا المشروع ويستجيبون لندائه ، من حيث إن التجديد والنهضة لا تتحققان بفعل وإرادة السياسيين المحترفين فقط، ولا بدور العلماء والمفكرين والمتقنين فحسب، بل قد يقوم بها أناس بسطاء يتحولون إلى قادة ومصلحين ومجددين عندما تمسهم نار الحياة ، وتتمثل فيهم قيم الحق والعدل والحرية ، وتمتج في نفوسهم العظيمة عناصر النهضة ومقومات التجديد .

وفي هذا الإطار ، يجب أن لا يقتصر نشاط هذا المعهد على البحث والتأليف وإعداد الدراسات وإبتكار الأفكار وتطوير المعرفة ووضع الخطط والنظريات فقط (رغم أنها من صلب واجباته وأهدافه ، ورغم أهميتها الفائقة في بناء المشروع فكرياً ونظرياً وتحديد رؤيته وصناعة إستراتيجيته الشاملة) ، بل إن التجديد الحقيقي يتطلب إيجاد وسائل عملية وميدانية وأذرع تنفيذية مؤثرة لإحداث التغيير المطلوب . فما فائدة الأفكار اذا لم تأخذ مجالها في التطبيق العملي ؟؟

مما يتطلب ان يكون لهذا المعهد وحدات عمل فكرية وعلمية وثقافية لابتكار الافكار وإعداد المشاريع والبرامج الميدانية ... ووحدات أخرى تنفيذية لنقل هذه الافكار والمشاريع والبرامج إلى اعماق المجتمع في الدول العربية ، وفق خطة طويلة الامد

لإحداث التغيير الثقافي المطلوب .

- هكذا أرى أن يكون الأساس الفكري والعملية لهذا المشروع ، وأن تتضمن خطته بعيدة الأمد هذه المحاور بعد أن تتم مناقشتها وإقرارها .

الأخوات والإخوة الأعزاء

بهذا العرض الطموح لأهداف وتطلّعات المعهد، فإنني قد أتّهم بأن أكون (حالماً) كحلم بعض (المعمّمين) في دخول الجنة ، وكحلم بعض السياسيين العرب في أن يعيدوا للأمة مجدها وكرامتها ، وإذا بها حطام - متناثرة أجزاءه - على موائد المحتلين وأذنانهم ، والمستبدين من أبنائها وأعوانهم ...

لكن حسبي أن أضع تصوراتي حول هذا المشروع بهذا الحجم ، ذلك أن فكرة الثورات والمشاريع الكبيرة غالباً ماتبدأ (كحلم جميل) يراود الثوار والقائمين عليها ، الذين بإقدامهم وتخطيطهم وصبرهم وتضحياتهم وإصرارهم يتحقق النجاح ، ويصبح الحلم حقيقة خاصة حينما تكون الظروف ناضجة ومؤاتية .

فهل لدى أي منكم شك في أن لاتكون أمتنا وأقطارها المجيدة (عطشى ومهيّئة)

وبحاجة ماسة لمثل هذه الثورة الثقافية الشاملة ، وفي هذا الوقت بالذات ؟؟؟
و على الرغم من هذه الحاجة العميقة ، فإنني متيقّن تمام اليقين ، من أن الإقدام على مشروع كبير وخطير كهذا الذي تلتقون لتأسيسه الآن ، لا بد أنه سيتعرض لهجمات من جهات خارجية وداخلية مصلحتها في بقاء الامة وأقطارها غارقة في بحر من الظلام والتخلّف والجهل والتراجع ، وستدفع بطوابير اعوانها وذبولها وذبابها للنيل من فكرته الاصلية وتبسيطها وتشويهها ، وسيتصدى له المشكّون والمُحبطون والمخربون والفاشلون ، وسيجد له ما يكفي من المعارضين والمشاكسين والرافضين ،

الذين اعتادوا على إجهاض كل فكرة جادة ومبدعة ، والتشويش على كل فعل مؤثر
وخلّاق ، وإفشال أي نشاط متميز يهدف إلى لتطوير وفي كل حين !!!

وهذا يفرض علينا أيها الإخوة ، أن نواجه مثل هذه الاحتمالات بمزيد من
الصبر والعمل المثمر والسعي الجاد في أن لا يكون هذا المعهد رقماً باهتاً بين الأرقام
أو اسماً بلا معنى بين أسماء العديد من المراكز والمؤسسات وأن لاندع مجالاً فيما
بيننا لأن يكون إطاراً للتسلية الفكرية والترف الثقافي أو منبراً بادعاء التفوق على
الآخرين ...

إن المثقف الحقيقي هو من لا يمتلك جواباً جاهزاً لكل سؤال وفي كل حين ،
بل إنه ذلك الانسان المتواضع الذي يبحث عن الجواب الصادق البليغ ليجده في
وجوه المعدمين ، وبين أقدام الحفاة وبطون الجائعين ، وأتات الفقراء وآهات المعدّبين
في سجون ومعتقلات الطغاة والمحتلين ، وبين وجوه الحيارى من المهجرين والنازحين
والملاجئين ، وبين جموع الملايين من الناس الأبرياء المغفّلين الذين يساقون قسراً
وزوراً إلى مقاصل الدجل والشعوذة والخرافات والافتراء والنفاق والتخلف والتجهيل
وتغيب الوعي وانتهاك الكرامة .

الأخوات والإخوة الأعزاء ...

إن مشروعاً بهذه الرؤية وبهذا القدر من التطلعات، لا بد له من أن ينجح
ويستمر ، وأن نسعى بإصرار إلى أن يستمر مهما كانت الصعوبات ، وعلينا أن نبتعد
عن الشعارات الرنانة ، وأن يتسم عملنا بهدوء وأناة ونفس طويل ، وأن لا تكون الآمال
والأحلام والتمنيات بديلاً عن الطموحات المشروعة والفعل المثمر الرصين والعمل

الجاد والحديث ، ولا بد لنا من السعي الدائم لتوفير إمكانات وموارد بشرية ومادية لتنفيذ اهدافه وضمان نجاحه واستمراره ، وإن حجر الزاوية في ذلك كما تعلمون ، هو تأمين الجانب المالي والبحث عن مصادر مشروعة للتمويل ، وهي المسؤولية الأكبر التي تقع على عاتقنا جميعاً ، أرجو أن تنال اهتمامنا الدائم.

وَقَفْنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ لِمَا فِيهِ الْخَيْرُ وَالنَّجَاحُ ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ .

الدكتور خضير المرشدي

٢٧ حزيران ٢٠١٩

1

بحوث و دراسات المؤتمر التأسيسي للمعهد العالمي
للتجديد العربي

مدريد : 27 - 30 . حزيران . 2019

دور سلاح الإعلام في النظام العالمي الجديد

أستاذة : سميرة رجب

بحث نظري يحاول، عبر منهجية التحليل، مناقشة الأهمية الكبرى لدور الإعلام والاتصال في العصر الحديث باعتباره مؤسسة جديدة غير تقليدية، تضاهي الجيش النظامي في مفهومه التقليدي، وتتفوق عليه، بوصفها قوة ناعمة، من ناحية التأثير الفعّال، والهيمنة غير المادية شبه المطلقة، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة في صراعات النظام العالمي الجديد، كما تتطرق إلى نتائج استخدامات هذا السلاح وتأثيراته على العلاقات الدولية والإقليمية. مع التركيز أساساً على اعتماد هذا السلاح في مشروع التغيير الجيوسياسي في المنطقة العربية.

المحاور الرئيسية

- الإعلام: قوة ناعمة وجيش غير نظامي.
- النموذج الأول: غزو العراق وتأطير العقل.
- النموذج الثاني: "الربيع العربي" واستخدام القوة الناعمة.
- من يمتلك الإعلام اليوم؟.
- نماذج من محاولات الصمود والمقاومة في حرب إعلامية مفتوحة.
- وأخيراً: أين نحن العرب من هذه التطورات؟.

دور سلاح الإعلام في النظام العالمي الجديد

سنحاول في هذا الجزء التحليل والمناقشة للأهمية الكبرى لدور

سلاح الإعلام في بناء النظام العالمي الجديد وتركيزه، والعمل على التغيير الجيوسياسي في المنطقة العربية. كما سوف نحاول التطرق إلى نتائج استخدامات هذا السلاح وتأثيراته على العلاقات الدولية والإقليمية. ونرکز بالأساس على دور الإعلام باعتباره مؤسسة جديدة غير تقليدية، تضاهي الجيش النظامي في مفهومه التقليدي، وتتفوق عليه، بوصفها قوةً ناعمة، من ناحية التأثير الفعّال والهيمنة غير المادية شبه المطلقة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة. ولكن قبل ذلك، وجب علينا تحديد بعض المفاهيم :

1. نقصد بـ”سلاح الإعلام” جميع أنواع وسائل الاتصال المطبوعة والمرئية والمسموعة والرقمية التي تمّ تسخيرها منذ ثمانينيات القرن الماضي إلى اليوم، ضمن تطور مهول لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، من قبل القوى الغربية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي سعت إلى تأسيس نظام عالمي جديد هدفه الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية، وشعاره النظام الرأسمالي أفضل نموذج لإدارة العالم.

نقصد بـ”النظام العالمي الجديد” مجموع التفاعلات وآليات العمل التي تنتج عن علاقات الدول والمنظمات والشركات المتعدّدة الجنسيات في شكل نظام متكامل يعمل ضمن نسق معين. وقد شهد ما يعرف اصطلاحاً بـ”النظام الدولي” مراحل وتطورات مختلفة، بدأت منذ القرن السابع عشر الميلادي، مروراً بفترة الحرب

العالمية الأولى، ثم الحرب العالمية الثانية. لكن الملامح الرئيسية لما أصبح يعرف بالنظام العالمي الجديد بدأت بالتشكل الفعلي سنة 1990، تاريخ انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، والمضي قدما في اعتماد النظام الرأسمالي، نموذجا اقتصاديا وسياسيا دوليا لإدارة العالم.

بالرغم من استخدام الجيوش النظامية التقليدية في إرساء النظام العالمي الجديد (غزو العراق، التدخل العسكري في ليبيا، الحرب في سوريا)، إلا أنه لم يكن ممكنا الوصول إلى النتائج المرجوة من دون الاعتماد على "الجيش الإعلامي"، قوة غير مادية، ناعمة، تعمل بشكل متناسق مع الجيش النظامي، وتسبقه ضمن عملية تشكيل الرأي العام وتوجيهه على أسس مدروسة ومبرمجة، وغسل الأدمغة والتأثير المباشر وغير المباشر في القرارات والخيارات الوطنية والإقليمية والدولية.

إذن كيف تعمل الجيوش الإعلامية بوصفها قوة ناعمة؟ وكيف تعاضد الجيوش النظامية بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية محليا، إقليميا ودوليا؟ من يملك الإعلام ووسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات اليوم؟ ما هي الأدوات المستخدمة؟ هل توجد وسائل وآليات للصمود والمقاومة؟ وأين العرب من كل هذه الأسلحة الجديدة والتطورات الجيوسياسية في المنطقة والعالم؟

الإعلام: قوة ناعمة وجيش غير نظامي

يعرّف جوزيف ناي، واضع مفهوم القوة الناعمة، بأنها "القوة القادرة على الجذب والضم دون إكراه"⁽¹⁾. وقد طُبّق هذا المفهوم على المستوى السياسي منذ تسعينيات القرن الماضي، وأُستخدِم بكثافة في التأثير على الرأي العام المحلي والدولي

عن طريق قنوات غير محايدة أو مشبوهة، سعت وتسعى إلى الضغط بواسطة نشر تقارير موجهة صادرة عن وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث والدراسات.

وتعتبر القوة الناعمة من أهم الأسلحة استخداما في السياسة الدولية، ازدادت أهميتها مع الانتشار الواسع لوسائل الاتصال الإلكترونية وعلى رأسها شبكات التواصل الاجتماعي.

ويتفق معظم الباحثين في العلوم السياسية، والعلوم العسكرية، وعلوم الإعلام والاتصال، على أن المعلومة الصادرة عن وسائل الإعلام، هي الرصاصة الأولى التي يمكن أن تؤدي إلى حرب شاملة، أو السبب الأول في التهدة والمساهمة في توقيع معاهدة سلام دائمة. وتعدّ وسائل الإعلام والاتصال أيضا، "القوات الخاصة النفسية والدعائية" التي تتاور وتعزّز صفوف الجيوش. كما أنه في أغلب الأحيان لا حاجة لجيوش على الأرض، في ظل وجود أسلحة إعلامية واتصالية يمكن أن تحسم الحروب قبل بدايتها أصلا.

نعيش اليوم مع نوع جديد من الأسلحة، مع نوع جديد من النفوذ غير المادي، ولكنه في بعض الأحيان أفتك من النفوذ المادي، لأن استخدام الأسلحة المادية يمكن تقنينها بسهولة، لكن استخدام سلاح الإعلام، أصبح يصعب تقنينه، نظراً لطبيعة مفهومه الزئبقي، ولاحتمائه وراء مسألة حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير.

غزو العراق وتأطير العقل

إن أكبر مثال على استخدام الإعلام قوة ناعمة في تاريخنا العربي المعاصر،

هو الوقوف على دور سلاح الإعلام في التمهيد للحرب على العراق، ثم غزوه سنة 2003. فقد أثبتت الدراسات لاحقا أن سلاح الإعلام الأمريكي الذي كان وراء إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، قد نجح في غزو عقول الأمريكيين، وكسب تأييدهم في هذه الحرب، مع انتشار المفاهيم المغلوطة، والمعلومات المضللة حول وجود أسلحة دمار شامل من عدمه في العراق.

وسوف نحاول من خلال النقاط التالية فهم أبعاد هذه المسألة:

1. ذكر تقرير "واكسمان" الصادر عن مجلس النواب الأمريكي في مارس 2004 أن هناك 237 تصريحاً خاطئاً أو مضللاً عن أسباب الحرب الأمريكية في العراق، أدلى بها الرئيس جورج بوش ونائبه ديك تشيني، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ووزير الخارجية كولين باول، ومستشارة الأمن القومي كوندليزا رايس في 125 مناسبة علنية منفصلة.
2. في أكتوبر 2004 نشر تشارلز دولفر، الذي اختارته إدارة بوش للتحقيق في مزاعم وجود أسلحة دمار شامل في العراق، تقريراً خلّص فيه إلى عدم وجود أيّ أدلة تثبت امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل.
3. مع نشر وسائل الإعلام لكل هذه النتائج، أظهر استطلاع للرأي أن 38% من الأمريكيين مازالوا يعتقدون أن الولايات المتحدة عثرت على أسلحة دمار شامل في العراق.
4. توّصل استطلاع رأي أجراه مركز زغبي إنترناشيونال في فبراير 2006 عن

القوات الأمريكية في العراق، إلى أن:

- 85% من الجنود الأمريكيين قالوا إنهم هناك لأن المهمة الأمريكية في العراق هي "الثأر من دور صدام في هجمات 11 سبتمبر".
- 77% منهم قالوا إنهم يعتقدون أن "السبب الأساسي أو الرئيسي للحرب هو منع صدام حسين من حماية القاعدة في العراق".

إذن كيف ولماذا ظلت هذه النسب الكبيرة من السكان مضللة إعلامياً في هذا الوقت الطويل؟ وكيف تم كسب التأييد للحرب من خلال المفاهيم المغلوطة التي عرضت في الانتخابات الرئاسية والنيابية؟.

للإجابة عن هذه الأسئلة وجب علينا التوقف عند مفهوم "تأطير العقل". فنقوم الرسائل، المنتجة إعلامياً، بتنشيط آليات معالجة المعلومات التي تربط محتوى الرسالة وصيغتها بالصور الذهنية الموجودة في العقل. ولأن وسائل الإعلام تشكل المصدر الرئيسي للاتصال والمعلومات في المجتمع، فإن تأطير عقل الجمهور يتم إلى حد كبير عبر عمليات تقوم بها أساساً وسائل الإعلام.

وفي هذا السياق يفسر الفيلسوف وعالم اللغويات جورج لاكوف في كتابه "العقل السياسي: لماذا لا تستطيع فهم السياسة في القرن الحادي والعشرين بعقل القرن الثامن عشر" (2008)، الطريقة التي استخدمت بها إدارة بوش أطراً متتابعة لإحباط انتقاد الديمقراطيين للحرب، حتى عندما سيطر الديموقراطيون على كلا المجلسين في نوفمبر 2006. يقول لاكوف "كانت المعركة السياسية معركة تأطير". وذلك

طبعا للمراحل التالية:

1. خاضت إدارة بوش معركة التأطير على الساحات، معدلة القصة تبعا للتطور غير المتوقع للحرب. وبنى الإطار الأصلي الذي قام على الخطر الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل على قصة الدفاع عن النفس.

2. في الأسابيع الأولى من الحرب، أظهرت الحياة في إطار النصر، لصرف قائمة الأوليات بعيدا عن القتال الشرس في بغداد وحولها. وفي فرصة لالتقاط الصور نظمها الجيش، ساعد جنود أمريكيون مواطنين عراقيين على إسقاط تمثال كبير لصدام حسين، في سبيل إحياء إطار النصر.

3. عندما لم يتم العثور على أسلحة دمار شامل، طرحت قصة الإنقاذ، بمعنى أن الولايات المتحدة في العراق لتتخذ العراقيين وتقدم لهم هبة الديمقراطية.

4. عندما تبين سريعا أن «المهمة» أبعد ما تكون عن كونها أنجزت، مع ظهور مقاومة الاحتلال، وانتشار الحرب الأهلية والعنف في العراق، تم فجأة تحويل العراقيين الذين يفترض أنهم تحرروا، ليصبحوا «متمردين» أو «إرهابيين»، وبالتالي أُعيد توظيف قصة الحرب دفاعا عن النفس.

ولتكريس مفهوم «تأطير العقل»، ضمن استراتيجية الاتصال، اخترقت وزارة الدفاع الأمريكية شبكات الإعلام لإملاء تقارير وتعليقات محللين يعملون في الشبكات الإعلامية ومن المفترض يتحلون بالاستقلالية. ففي سنة 2008، نشرت The New York Times نتائج تقرير صحفي عرض بتفاصيل دقيقة معلومات خطيرة حول كيفية تنظيم واستخدام البنتاغون لمجموعة تتألف من 75 محلا عسكريا يعملون في

شبكات تلفزيونية رئيسية مثل فوكس، وإن بي سي، وسي بي إس، وإي بي سي، بين 2002 و2008.

“الربيع العربي” واستخدام القوة الناعمة

تحدّث الكثير من الساسة علنا، بضرورة تكثيف استخدام القوة الناعمة سلاحًا لدعم السياسات الخارجية. وليس بغريب أن تأتي الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الدول الأكثر إنفاقا في مجال استخدام القوة الناعمة⁽ⁱⁱ⁾، إذ صرّح وزير دفاعها الأسبق روبرت غيتس، عن الحاجة إلى تعزيز القوة الناعمة الأمريكية عن طريق “زيادة الإنفاق على الأدوات المدنية من الأمن القومي بالدبلوماسية، والاتصالات الاستراتيجية، وتقديم المساعدة الأجنبية، وإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية⁽ⁱⁱⁱ⁾”. وهي عبارات برّاقة تعني بالأساس استخدام سلاح القوة الناعمة للضغط على البلدان والتأثير على الرأي العام، وإحداث التغيير من الداخل.

إن أكبر مثال على النتائج الإيجابية لاستخدام القوة الناعمة في التأثير الداخلي على البلدان، هي الأحداث التي عرفتها منطقة أوروبا الشرقية من “ثورات مخملية” في جورجيا (2003) وأوكرانيا (2004 و2014) وقرغيزيا (2005) وثورة الأرز في لبنان (2005) والأحداث المؤسفة التي هزّت المنطقة العربية في سنة 2011 أو ما

يعرف بـ"الربيع العربي".

ويتفق تنظيم هذه "الثورات المخملية" بما فيها الربيع العربي في الآتي:

1. توظيف مفهوم "الأسباب الاجتماعية لعدم الرضا" و"البناء الواعي للرفض".
 2. تعاون مؤسسات ثورية وطنية مع مختصين في الترويج للديموقراطية.
 3. إيصال دعم خارجي، عن طريق المنظمات غير الحكومية، للنشطاء المحليين يتمثل في العناصر اللوجستية، والخبرة فيما يدعى بدمقرطة الشعوب.
 4. نشر مراكز الدراسات والبحوث الغربية لتقارير سلبية حول المسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلدان، لا علاقة لها بالواقع ويغلب عليها التضخيم والتضليل.
 5. نشر الأخبار الكاذبة والمضللة وتوجيه الرأي العام المحلي والدولي باستخدام مختلف وسائل الإعلام، وخاصة منها الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.
- وتمثل المنظمات غير الحكومية وعلى رأسها منظمات حقوق الإنسان، الذراع الرئيسية غير المعلنة لتنفيذ مشاريع التغيير من الداخل. وأكبر مثال على ذلك مؤسسة (Endowment For Democracy National) NED. هذه المؤسسة التي تأسست سنة 1984، بعد مصادقة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغن سنة 1983 على جعل الديمقراطية المحور الأساسي في السياسة الخارجية الأمريكية. وتملك هذه المؤسسة 6 مكاتب إقليمية تتوزع على أمريكا اللاتينية، أوروبا الوسطى والشرقية، إفريقيا، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، آسيا وأوراسيا. والغريب في الأمر أن هذه المؤسسة لا تهتم بما يجري من أحداث في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، أي يبدو

أن المعسكر الغربي لا يدخل من ضمن اهتماماتها^(٧).

في الإطار نفسه، تم التركيز على القوة الناعمة لوسائل الاتصال الإلكتروني، وتم تدعيمها من خلال انتشار شبكات الإنترنت وتشبيك الكون. وتم الترويج لشبكات الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات على أنها الأسلحة المستقبلية لتحرير ودمقرطة الشعوب.

وبدأت فعلا الخارجية الأمريكية في تنفيذ استراتيجية الدبلوماسية العامة (Public Diplomacy) التي ركزت على مشروع^(٧) 21st Century Statecraft، الذي يركز من بين أهدافه على إعداد المعارضين الافتراضيين ومساندتهم في الخارج باسم الدفاع عن حرية تنقل المعلومات وتدفقها، وضمان حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار يلتزم محور (Civil Society 2.0) الذي أطلق في سنة 2009، والذي ينضوي تحت مشروع (21st Century Statecraft)، بالاعتراف بجميع المعارضين حول العالم ومدّهم مجّانا بالتكنولوجيات الرقمية مساندةً لصمودهم ضد الرقابة التي يمكن أن تمارسها الدول على تنقل المعلومات وتدفقها.

وإلى جانب المنظمات غير الحكومية، تقوم وسائل الإعلام ومراكز البحوث والدراسات التي تعمل وفقا لأجندات سياسية معينة، إلى ممارسة التضليل الإعلامي، أو نشر بحوث وتقارير خاطئة عن الأوضاع الداخلية لبعض البلدان، في إطار السياسة نفسها، وباستخدام سلاح القوة الناعمة نفسه الذي يهدف إلى التأثير في الرأي العام من الداخل بطريقة غير شفافة، ونشر الإشاعات والفوضى بهدف زعزعة استقرار

الدول بصورة مخملية.

من يمتلك الإعلام اليوم؟

ربما كانت مقولة "من يمتلك المعلومة، يمتلك العالم" من أهم الأفكار والمبادئ التي بُنيت عليها الدراسات الإعلامية والممارسات السياسية والعلاقات الدولية خلال القرن العشرين. ولكن امتلاك المعلومة، لم يكن ذا فائدة تذكر من دون ربطه بامتلاك التكنولوجيا وشبكات النشر والتوزيع.

وعلى هذا الأساس، أصبح الإعلام والتكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة في إنتاج النفوذ وإدارة العالم.

ما نعيشه اليوم من تطوّر مطّرد وغير مسبوق في وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، يؤثر في حياتنا اليومية، ويساهم في تشكيل سلوك اجتماعي وثقافي جديد، والأهم من ذلك أنه يُستخدم سلاحًا في التأثير على السياسة الدولية، والاقتصاد الدولي، وعلى العلاقات الدولية، وتحويل موازين القوى، وتوجيه الرأي العام المحلي والدولي بالشكل الذي يخدم مصالح دول دون أخرى.

لو تأملنا في الخريطة الإعلامية والتكنولوجية على مستوى العالم، فإننا نخلص إلى المعطيات التالية:

- أكبر ثلاث وكالات أنباء عالمية هي: Reuters البريطانية، AFP الفرنسية، و AP الأمريكية. وهي تزود جميع وسائل الإعلام الأخرى حول العالم بأكثر من 90% من الأخبار.
- ثلاث أكبر محركات بحث على شبكة الإنترنت هي (vi): Google، Bing،

- وYahoo.
- ثلاث أكبر منصات تواصل اجتماعي هي^(vii): Facebook ، Twitter وLinkedIn.
- ثلاث أكبر شركات مختصة في إنتاج البرمجيات هي^(viii): Microsoft ، IBM ، وOracle.
- أكبر عدد خوادم^(ix) (Servers) يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية: 3843 خادم.
- أكبر عدد عناوين الإنترنت^(x) (Domains) يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية: 96.489.067 عنوان.
- أهم أنظمة تشغيل أجهزة الكمبيوتر^(xi) هي: Widows أو Mac Os.
- أهم أنظمة تشغيل الكمبيوتر اللوحي والهاتف الذكي^(xii) هي: Mac Os ، أو Android.
- ثلاث أكبر شركات إنتاج سينما^(xiii): Warner ، Walt Disney ، Universal وBros.
- على^(xiv) 7142 قمر صناعي يوجد حول العالم لمختلف الاستخدامات بما فيها البث الفضائي والاتصالات والرصد والمراقبة، 2137 قمراً منها أمريكية.
- أول لغة حاضرة على الإنترنت هي اللغة الإنجليزية^(xv).
- ثلاث أول جامعات مختصة في التكنولوجيا^(xvi): Massachusetts Institute of Technology ، University of Oxford ، Stanford University.
- ثلاث أول جامعات مختصة في الدراسات الإعلامية^(xvii): University of

Stanford،University of Southern California،Wisconsin-Madison
University.

أهمية هذه المعطيات تكمن فيما وراء هذه الترسانة الإعلامية-التكنولوجية ودورها في التحكم في شرايين الاقتصاد العالمي الرقمي، وما يتبعه من تحكم في المعلومات، وبالتالي التأثير على الرأي العام المحلي والدولي والمساهمة في إعادة تشكيل السلوك الثقافي والاجتماعي، خدمة لأغراض سياسية ودولية ومصالح ذاتية. عملية إنتاج النفوذ تبدأ من مرحلة امتلاك المعلومات وتميرها، والتحكم فيها عبر تقنيات وتكنولوجيات متطورة، فمن منّا اليوم لا يستخدم في حياته اليومية أو عمله اليومي محرك بحث غوغل، وكم من شخص منا تساءل عن مصداقية ما يحصل عليه من نتائج بحث، وكم من شخص منا اطلع على ما يوجد في الصفحة 10 أو 20 من نتائج بحث، لأننا عادة ما نقتصر على ما يُقدم لنا من نتائج في الصفحات الأولى فقط.

كم من مرّة شهدت مواقع التواصل الاجتماعي ضجة إعلامية محلية أو دولية حول خبر أو صورة أو مقطع فيديو، ليتبين في الأخير أن هذا الخبر أو هذه الصورة أو هذا المقطع كان مفبركا.

كم من مرّة يكتشف مستخدمو أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف الذكية، أن سلوكهم ونشاطاتهم الإلكترونية تراقبها المواقع التي يزورونها.

كم من مرّة تعترف أكبر شركات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، بضعف

أنظمتها في احترام مسائل الخصوصية.

كم من مرّة استخدمت صور أرقام صناعية ضمن إدارة الصراعات الدولية، ليتبين لاحقاً بأنها صور كاذبة ومفبركة.

كم من اعتراف تم تسجيله بعد أحداث ما يسمى "بالربيع العربي"، من قبل نشطاء وشباب اعترفوا بأنه تم تجنيدهم من قبل منظمات غير حكومية، ليكونوا معارضين افتراضيين على الإنترنت وتم استغلالهم في إطار مشاريع سياسية إقليمية.

محاولات للصمود والمقاومة

إن العديد من الدول، كانت واعية منذ البداية بخطورة هذه التطورات السريعة والأساليب الجديدة في إدارة العالم عبر وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، وتم اعتبارها إحدى نماذج القوى الناعمة، التي، بجانب نشاطات المنظمات غير الحكومية وبعض المؤسسات الدولية المشبوهة، تساهم في تحريك الرأي العام الدولي في اتجاهات محدّدة وضمن مشاريع إقليمية ودولية معيّنة.

ربما يجهل الكثيرون أن أشهر مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر، ممنوعة في الصين منذ سنة 2009، لأسباب أمنية واقتصادية. ووضعت الصين لصالح مواطنيها بدائل، تتماشى مع قوانينها وتحترم خصوصيتها الاجتماعية والثقافية، أشهرها Weibo^(xviii) المرادف لفيسبوك (600 مليون مستخدم) وWechat^(xix) المرادف لتويتر (1.1 مليار مستخدم). ولإيجاد بديل لمحرك البحث غوغل، أنشأت الصين محرك بحثها الصيني Baidu^(xx) الذي سجل مؤخراً 5 مليار

عملية بحث في اليوم.

كما قامت الصين بإنشاء مجموعة من القنوات الإذاعية والتلفزيونية والمواقع الإخبارية بلغات متعدّدة وموجهة للخارج، بالإضافة إلى الزيادة في عدد لغات خدمة وكالة شينخوا الرسمية للأنباء.

وفي الإطار نفسه، ارتأت روسيا الاتحادية عدم منع مواقع التواصل الاجتماعي العالمية، واعتمدت مقاربة مغايرة تتمثل في إنشاء مواقع اجتماعية منافسة مثل VK وOdnoknassliki، التي أصبحت في وقت قصير تحتل المراتب الأولى لدى المستخدمين الروس^(xxi)، وحتى في البلدان المجاورة مثل كازاكستان.

كما أنفقت روسيا الاتحادية في السنوات الأخيرة أموالاً طائلة في دعم شبكة روسيا اليوم عبر بثّها بلغات متعدّدة وعبر أقمار صناعية مختلفة، موجهة إلى جميع مناطق العالم وشعوبها.

وفي واقع الأمر، ليس السؤال المطروح هنا في أحقية عملية المنع أو عدم المنع لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة، بل في الوعي بخطورة التحكم في المعلومات على الصعيد الوطني والدولي، وتوجيه الرأي العام من خلال هذه الشبكات، البعض يعدها جزءاً من حماية الأمن القومي، والبعض الآخر يعدها جزءاً من حرية الرأي والتعبير.

أين نحن (العرب) من هذه التطورات؟

في مقابل هذه التطورات الرهيبة في مجال الإعلام والتكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات، ورغم المحاولات العديدة للبلدان العربية منذ الحصول على

استقلالها في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، للالتحاق بركب التكنولوجيا، والدخول في عالم الإعلام والاقتصاد الرقمي من بابه الواسع، بقيت هذه المحاولات متواضعة وغير فعّالة وغير منتجة.

ومما زاد الأمر خطورة أكثر، أن أغلب البلدان العربية لم تواكب هذه التطورات الإعلامية والتكنولوجية، ولم توائم تشريعاتها وقوانينها مع مستجدات العصر التكنولوجية. كما أنها لم تهتم بالقدر الكافي بتنمية العنصر البشري، لكونه أساساً لتقدّم المجتمعات، فأضحت أكلة سهلة أمام ماكينات وسائل الإعلام الدولية، وشبكات التواصل الاجتماعي العالمية التي تعمل بصورة ذكية، وبإمكانات ضخمة، حتى ليصعب على بعض الدول التفريق بسهولة بين الإعلام الموجه من جهة، وحق الشعوب من جهة أخرى في الحصول على الأخبار والمعلومات، وحق ممارسة حرية الرأي والتعبير.

كما أن معظم وسائل الإعلام والاتصال العربية، وباستثناء بعض التجارب المحدودة، بقيت تعمل ضمن مقاربة تقليدية لدور الإعلام والاتصال في المجتمع. وواصلت التركيز، ضمن رؤية ضيقة ومن دون تخطيط استراتيجي يذكر، على الدور التنموي والتوعوي والتنقيفي لوسائل الإعلام والاتصال، ونسيت أو تناست أن وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، هي إحدى أهم أدوات القوى الناعمة في القرن الحادي والعشرين، التي تستخدم في رسم السياسات الدولية، وإدارة الصراعات الإقليمية.

لا شك في أن امتلاك وسائل الإعلام والاتصال الحديثة وإنتاج الإعلام، هو أهم أداة لإنتاج النفوذ، سواء أكان على المستوى الفردي، الوطني أم الدولي. كما أن إدارة العالم أصبحت لا تمر بالضرورة عبر القنوات الدبلوماسية أو العسكرية، بل تسبقها

مناورات إعلامية تسمى "بحرب الكلمات"، من خلال الإعلان والإعلان المضاد، عبر وسائل الإعلام والاتصال.

إن وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة، هي الطاقة الجديدة-المتجددة في إنتاج النفوذ والسيطرة على العقول، وإجراء المناورات السياسية والدبلوماسية وإدارة العالم.

إذا كانت حاملات الطائرات والبوارج الحربية والطائرات القاذفة، تمثل المنصات الأساسية في الحروب العسكرية، فإن القنوات الفضائية والجرائد والمجلات والمواقع الإخبارية وشبكات التواصل الاجتماعي، أصبحت تمثل المنصات الحديثة الحقيقية في توجيه الرأي العام والسيطرة على المعارك الإقليمية والدولية قبل أن تبدأ. وكل ذلك بهدف التغيير الجيوسياسي وإرساء النظام العالمي الجديد الذي يُراد منه تكريس النظام الرأسمالي نموذجًا لإدارة العالم ودعم التفوق الغربي سياسيا واقتصاديا وعسكريا وتكنولوجيا.

في الأخير، يبدو لي أننا أصبحنا أبرز ضحايا النظام العالمي الجديد، وأن المنطقة العربية برمتها أصبحت المسرح الرئيسي للتغيرات الجيوسياسية والجيواستراتيجية التي تفرزها تفاعلات هذا النظام العالمي الجديد.

لربما نحن في حاجة ماسة إلى إعادة التفكير بصورة جدية في مخططاتنا الاستراتيجية على الصعيدين المحلي والدولي، والوعي بكل قوة بأن أساليب المعارك التقليدية قد ولّت وانتهت، وظهرت مكانها أو بالتوازي معها أسلحة جديدة غير مادية وفتاكة، لأنها لا تقتل البشر، بقدر ما تسمّم وتشل الفكر، وتعطل التنمية وتهدف إلى انهيار الدولة.

المراجع

- ⁱ Joseph S. Nye Jr, *Soft Power: The Means to Success in World Politics*, Public Affairs, 2004
- ⁱⁱ <https://monocle.com/film/Affairs/soft-power-survey-2014-15/>
- ⁱⁱⁱ Robert M. Gates, Secretary of Defense, Manhattan, Kansas, Monday, November 26, 2007. <http://www.defense.gov/speeches/speech.aspx?speechid=1199>
- ^{iv} <http://www.ned.org/regions>
- ^v <http://www.state.gov/statecraft>
- ^{vi} <https://www.netmarketshare.com/search-engine-market-share.aspx?qprid=4&qpcustomd=0>
- ^{vii} http://www.alexa.com/topsites/category/Computers/Internet/On_the_Web/Online_Communities/Social_Networking
- ^{viii} <http://www.investopedia.com/articles/personal-finance/121714/worlds-top-10-software-companies.asp>
- ^{ix} https://mariadb.org/feedbaek_plugin/stats/servers_by_country/map
- ^x http://www.registrarowl.com/report_domains_by_country.php
- ^{xi} <https://www.netmarketshare.com/operating-system-market-share.aspx?qprid=10&qpcustomd=0>
- ^{xii} <https://www.netmarketshare.com/operating-system-market-share.aspx?qprid=10&qpcustomd=1>
- ^{xiii} <http://www.boxofficemojo.com/studio/?view=company&view2=yearly&yr=2015&p=.htm>
- ^{xiv} <http://satellitedebris.net/Database/LaunchHistoryView.php>
- ^{xv} <http://www.internetworldstats.com/stats7.htm>
- ^{xvi} <http://www.theguardian.com/higher-education-network/ng-interactive/2015/apr/29/qs-world-university-rankings-2015-computer-science-and-information-systems>
- ^{xvii} <http://www.theguardian.com/higher-education-network/ng-interactive/2015/apr/29/qs-world-university-rankings-2015-media-and-communication>
- ^{xviii} <http://www.chinainternetwatch.com/tag/sina-weibo>
- ^{xix} <http://www.chinainternetwatch.com/11672/wechat-usage-rate-increased-by-26-highest-worldwide-2014>
- ^{xx} <http://www.slideshare.net/incitezchina/china-search-engine-market-overview-2015>
- ^{xxi} <http://www.russiansearchtips.com/2015/01/top-social-networks-russia-latest-numbers-trends>

اللغة العربية وحركات التجديد في الأدب العربي

أ.د. علي الخالدي

إذا كانت الدنيا قد استفاقت ذات يوم على سبع عجائب ترصع جيدها، وقد أبهرت البشرية بها عبر العصور، فإن لغة العرب لغة الحب والجمال وسحر البيان والقرآن هي الثامنة. لما حباها الله من مزايا وصفات تؤهلها أن ترتقي إلى مصاف الأعاجيب، فهي أعجوبة في نظامها الصوتي، في صوائتها وصوامتها وبحروف الذلاقة والطلاقة فيها، وفي حروفها الثمانية والعشرين التي جاءت تطابق عدد منازل القمر، وفي ضادها المألئ الذي اختصت به دون لغات العالم، فصارت تكنى به أم الضاد، ومن أجل حماية هذا الضاد وأشقائه من الحروف، ابتكر علماءها عقدا من المعاجم، وكان معجم العين هو الأول وواسطة هذا العقد الذي صاغه الخليل بن أحمد الفراهيدي بعقله الرياضي الثاقب وأقامه على نظام التقليل (المستعمل والمهمل)، معتمدا على عبقرية لغوية فذة، وعلى ذوق موسيق قاده إلى اكتشاف أوزان الشعر، وبحوره الست عشرة.

واللغة العربية قد حافظت على هذا النظام الصوتي كاملا مثلما جاء من بطن أمه السامية⁽¹⁾. فضلا عن ذلك فإن العربية في صوتياتها قد خالفت أمها السامية في عدد الحروف وأشكالها، ففيها (22) حرفاً تأخذ أشكالا مختلفة عند الكتابة، غير التي

لو كانت لوحدها، وستة حروف تأخذ شكلين. ومن خصائص حروف العربية إنها تقوم بأكثر من وظيفة، ووظيفة بناء، ووظيفة معنى كالتالي يطلق عليها حروف الزيادة التي تجمعها عبارة (سألتمونيها).

وهي قد أخذت سبيل الكتابة من اليمين إلى اليسار، والنقت بشقيقاتها الساميات بذلك. وقد نشير لما في العربية من خصوبة أن حروف الزيادة لم تكن قاصرة على (سألتمونيها) كما شاع عند أهل اللغة، بل يرى الدكتور تمام حسان أن كل حروف العربية صالحة لأن تقوم بوظيفة الحرف الزائد بمعنى (زيادة في المبنى زيادة في المعنى) مثل درج. دحرج المزيد الحاء، غرد. زغرد المزيد الزاي، قلب شقلب المزيد الشين⁽²⁾، وتلك كلمات ثلاثية الجذر لم يدخل عليها حرف من حروف الزيادة المتعارف عليها، وقد خلقت صيغا جديدة للثلاثي المزيد. وهذا مما يثير العجب. وإذا غادرنا عالم الصوت إلى عالم الصرف وميزان اللغة الصرفي فنرى العجب العجاب، الذي يتمثل فيما أطلق عليه الميزان الصرفي الذي ضبط إيقاع هذه اللغة من خلال أبنيتها الصرفية الثلاثي والرباعي والخماسي وشروط صياغتها بما يميزها من لغات العالم الأخرى.

أما في رحاب النحو فكان للخليل بن احمد الفراهيدي القدر المعلى في وضع قواعد إحدى مدارسه؛ فعلى يده قامت ما سمي بالمدرسة البصرية التي كان سيبويه تلميذ الخليل قد حفظ الأساس النظري لها، وقد قابلتها المدرسة الكوفية، ولكل من هاتين المدرستين آراء متباينة في المصطلح والرؤى والأفكار والاجتهادات التي كانت انعكاسا للتباين السياسي والفكري الذي رسم ملامح عراق ذلك العصر الذي اختلط العرب فيه بغيرهم من الأقوام. مما استدعى الحاجة لتتقيف اللسان وصونه من اللحن

والخطأ في قراءة القرآن، أو الكلام في لغة عربية سليمة.

إن هذه اللغة التي حافظت على نفسها عبر مواجهتها المحن، وتجشمها الأهوال، خرجت من تلك الامتحانات قوية سليمة معافاة بفضل ما أحاطها أهلها وعشاقها من رعاية واهتمام. ولعل سر قدرة اللغة العربية على مواجهة الانفصال عن السامية واستيعاب حدث نزول القرآن وما ضح لها من معان وألفاظ جديدة وما ترجم لها من علوم ومعارف من لغات أخرى في العصر العباسي، وما تعرضت له بعد موجات الغزو والاحتلال لبلدانها العربية، وهم المغول . الأتراك . البويهيون . السلاجقة . العثمانيون . الإنكليز والفرنسيون والبرتغاليون والطيالان والأمريكان والفرس والأكراد في الوقت الراهن. فلم يهن عظمها بل أصبحت أصلب عودا وأوسع رصيда وأجمل تغريدا بين اللغات حتى نالت اعتراف الأمم المتحدة بعالميتها وأناقته النادرة وأصبح يوم 12 / 18 من كل عام يومها العالمي وقد يصدق من يصفها بما قال أحد شعرائها:

كأنما الفجر رباها فأرضعها حليبه وبقرص الشمس غذاها

يا من على صيتها أشدو أنا عربي يا من بها يحمل الإنسان قلب نبي

ومن هنا فأنا لا أخفي القارئ اللبيب سرا حين أعلن انحيازي لها، وعدم الحياد بينها وسواها من اللغات، فهي لغة أهلي وقومي وأحلى معشوقاتي، وأجمل صديقاتي، أحببتها مذ كنت تلميذاً في المتوسطة (متوسطة عين التمر - كربلاء)، وقد كانت ورقة الإنشاء (التعبير) دليلا وحيدا على هذا الحب الذي أرخه مدرس اللغة العربية بعبارته الموشومة، ليس على دفتري، وإنما بين أضالعي (ينتظر ك مستقبل زاهر في الأدب) وكان ذلك عام 1966م، بيد أن الرياح هبت خلافا لشراع سفينة الضاد العربي، فقد قُبلت في إعدادية الزراعة في كربلاء وشتان ما بين الزراعة والأدب

العربي. ومرت السنون وتلك العبارة تمثل أمامي بكل هالتها وأطياف المعشوقة معها، تحوم حولي كفراشة أنست بتويج زهرة مغرورقة بالريح، حتى قبض لي تحقيق حلم القبول في كلية الآداب قسم اللغة العربية في الجامعة المستنصرية، بعد أن أدت الامتحان طالبا خارجيا للسادس الأدبي، وهكذا عاد المفطوم إلى صدر أمه، والعاشق إلى حضن معشوقته، واستيقظ ما تراكم في فؤادي من مشاعر الشوق لها. واستذواق طعم حرفها اللذيذ الذي وصفه ابن سهل الأندلسي:

حلو الكلام كأنما الفاظه يشربن عند النطق شهد رضابه (3)

وهذا مما غرس ورسخ حبها في قلوب أهلها العرب، وزاد عدد عشاقها في كل أنحاء العالم، فضلا لما فيها من جمال أسر، وسحر خلاب، كان سر تجدد حياتها ولمعان نجومها وتوهج مقلتها بالبريق، وأزاهيرها بالعبيق، وأقحوانها بالريح. فجمالها صانها (والعالم لا ينقذه إلا جماله) كما يقول (دوستوفسكي) وهذا الجمال في اللغة العربية الذي نحن في صدد الكشف عن سر تكاثره وتجده في عالم اللغة الداخلي، وفي حياة ابنها المدلل، الأدب بشعره ونثره. فقد انساب هذا الجمال إلى عروقتها من خلال الترادف، والمشارك اللفظي، والتضاد، والطباق، والمثلث اللغوي، وفي الألف واللام للتعريف، وعلامات التأنيث، والتذكير، والتكثير، والممنوع من الصرف، والجمع والتنثية والأفراد، والنعته، والجامد والمشتق، والمبني والمعرب الذي اختص بعلاماته الإعرابية المعروفة، وهي دوال على معان للإسناد، كما نفهم من أطاريح الدكتور مهدي المخزوم (4)، وهذا الجمال لم يقتصر على تلك الحقول، بل تعدى إلى معاجمها، وفي وصلها وفصلها، وفي مجازها وكنائنها، و تشبيهاتها واستعاراتها، وما تختزنه حروفها من طاقة لا تضاهيها لغة، (فحرف اللام مثلا له أكثر من عشرين معنى)،

وكذلك (ما)، وغيرها، ولها ما لها من خواص في التقديم والتأخير، والحذف والإظهار، والتوكيد والشرط والبدل، وفيما يعرب وما لا يعرب من الجمل. نعم إنها لغة عجيبة، لغة مجاز، والمجاز هو تجديد لبنية اللغة، وانتقال من معنى معجمي واحد إلى معان اصطلاحية متعددة، من استعمال يومي إلى وظيفي أدبي شعري، وفي هذا العدول في معاني الألفاظ العربية، أو ما يسمى بالانزياح ضمن سياق الجملة العربية، يتجسد التجديد في الأدب والفكر والفلسفة والسياسة والدين والفن. وهكذا نجد عبارة الدكتور زكي نجيب محمود حين قال (من اللغة نبداً ثورة التجديد)⁽⁵⁾ دقيقة، وهي خلاصة لقراءته الحسيفة لتراثنا العربي وتقديره الصائب لدور اللغة بوصفها وعاء للفكر ومستودعاً للمعارف، ووسيلة لتطوير العقل وصياغة منتوجاته واستمرار حركة تجديده⁽⁶⁾، ومن هنا فإنه من الطبيعي أن نقف عند مظاهر تجديد اللغة في ذاتها، وقفة سريعة قبل أن نطرق باب التجديد وحركاته في الأدب العربي.

إن انفصال اللغة العربية عن السامية كان استجابة لحاجتها للاستقلال، فرضتها حياة أهلها العرب التي كانت ذات خصائص تميزهم من غيرهم من الشعوب والأمم، وقد ألفت تلك الحياة بظلالها على حياة اللغة ومعالم الحركة فيها، وتجدد تلك الحركة بما يميزها عن شقيقاتها الساميات، ومنها اكتسبت اللغة العربية خصائصها الفارقة مع اشتراكها بعدد من سمات البناء الأساسية للغة السامية الأم، فالكلمات تبنى على ثلاثي من جذور الأصوات الصحيحة، مثل الجذر كتب ثلاثة حروف صحيحة ليس فيها حرف علة، فضلاً عن نظام الإعراب الثلاثي، الرفع والنصب والجر الذي تقوم عليه الأسماء، وخاصة العدد يخالف المعدود، فالعربية الحديثة حسب علماء اللغة تتضمن خصائص وصفات أمها السامية⁽⁷⁾، بيد أن العربية خالفت

أمها في اسم الإشارة (اسم الإشارة في العربية يتقدم وفي السامية يتأخر)، مع وجود تغييرات صوتية في بعض الحروف...؟ وفي الممنوع من الصرف والتتوين وأبنية الكلمة الرباعية والخماسية وما فيها من حروف الذلاقة الخمس وهي : (الراء واللام والفاء والباء والميم) التي تنقذها من العجمة وتميزها عن غيرها من اللغات، كما ان أداة التعريف الألف واللام هي تطور جديد جاء على أنقاض التميم في الساميات في نهاية الكلمة . وكذلك حروف الطلاقة (العين والقاف) التي تخفف من أعجمية الكلمة وتسمح في تسرب ألفاظ من لغات أخرى على أن تأخذ ثوب اللغة وإيقاعها مثل عسجد⁽⁸⁾. واللغة العربية الحديثة تعد جزءاً من الفرع العربي الكنعاني، وجذورها واضحة في أسلافها الساميات، وهناك من يعترض على هذه التسمية دون مسوغ مقبول كما أرى، فيسميها اللغة الجزرية نسبة إلى الجزيرة العربية⁽⁹⁾.

واللغة العربية المتفرعة أو المنفصلة عن أمها السامية متنوعة اللهجات تبعا إلى تعدد تنوع القبائل العربية واختلافها، بيد أن ظهور الإسلام ونزول القرآن في اللغة العربية قد صهر تلك اللهجات في لغة فصحي واحدة هي لغة الدين الجديد ولغة الدولة التي أقامها، وقد كان لقريش سهم وافر في رصيد هذه اللغة التي جاء بها القرآن (إنا أنزلناه قرآنا عربياً).

وينزول القرآن واجهت اللغة العربية امتحانا جديدا كما أسلفنا، وأصبحت أمام تحد صعب؛ فتعاليم الدين الجديد، ومعانٍ ومفرداتٌ ودلالات ألفاظ جديدة مثل الشريعة والشكر والصلاة والزكاة، ليس للعربية عهد بها، ومع ذلك إن القرآن قد منحها نفحة من السموّ وأمسى نسغا جديدا في لحاء شجرتها التي استمازت به دون غيرها من الألوفا بين لغات البشر، فاستوعبت تلك المعاني وضمت إلى معجمها الألوفا من

تلك الألفاظ الجديدة التي سماها الرازي الألفاظ العربية الإسلامية في كتابه الزينة التي تنسجم ورؤى القرآن مما حدا بالمؤمنين بهذا الدين حين يتعاصى عليهم فهم بعض الفاظه الجديدة، أن يلجأوا إلى أهل الدراية والعلم في اللغة وأسرارها، إلى ابن عباس حيث كان يفسر القرآن معتمدا على الشعر العربي وبهذا ظهرت نواة معجم عربي جديد للمعاني في (سؤالات نافع بن الأزرق) واشتدت الحاجة للتفسير (تفسير القرآن)، وبدأت حركة واسعة استجابةً لتلك الحاجة (الحاجة الملبة تولد حاجات أخرى) “أنجلز”، فانتشار الإسلام وضرورة نشر الدعوة ودخول أقوام من أمم أخرى ولدت حاجة جديدة، هي الحفاظ على سلامة هذه اللغة الكريمة، وحمايتها من العجمة واللحن والهجنة، ولهذا صار التوجه إلى نظام التنقيط ثم العلامات الإعرابية، ونشوء علم النحو على يد أبي الأسود الدؤلي والذي حين سئل (من أين أخذت هذا العلم قال: أخذت حدوده من علي بن ابي طالب)⁽¹⁰⁾ ومع نشأة النحو دخلت اللغة العربية مرحلة جديدة من حياتها إذ أصبح لها علم يصونها ويحميها، ولكن كان لهذا العلم ثمن قد دفعته اللغة باهظا حين اتسعت آفاق هذا العلم وكثر علماء ودارسوه وطلابه وأصبحت فيه مؤلفات كثيرة وعلماء أفذاذ في مقدمتهم الخليل بن احمد الفراهيدي، وتلاميذه الذين دونوا آراءه ومحاضراته وجمعوها في مؤلف جليل أخذ عنوان (الكتاب) الذي اقترن باسم تلميذه سيبويه وهو من أصل فارسي وهناك من قدح بجهود سيبويه النحوية وعد عمله جناية على اللغة العربية “زكريا أوزون جناية سيبويه”، ولم يكتف أهل اللغة بعلم النحو وإنما راحوا يجمعون ألفاظ اللغة بمؤلفات رواية من العرب مشافهة في نجد والحجاز واليمن وفي مقدمتهم الأصمعي. وقد اختصر الفراهيدي الطريق بابتكار معجم العين الذي أقامه على أساس التقليل الرياضي، وهو أول

معجم لغوي للعرب، والفراهيدي أحد نوابغ العرب الكبار، فقد برع في اللغة والنحو والموسيقى، وقد قاده حسه الموسيقي إلى اكتشاف الأوزان الشعرية، المعروفة والفراهيدي هو رأس علماء البصرة الذين استظلوا أفياء مدرسة نحوية سميت بمدرسة البصرة⁽¹¹⁾، تقابلها مدرسة نحوية في الكوفة يرأسها الكسائي، ولكل من المدرستين آراء وأفكار تلتقي وتختلف ولكن محور دورانها هو حماية هذه اللغة، وسلامة النطق بها وصونها، من أوضاع اللحن، وأوشاب العجمة كي تبقى لغة عربية سليمة فصيحة ناصعة بيضاء ساحرة، تحلو بعيون أهلها وعشاقها وتسوغ بلسانهم في مشارق الأرض ومغاربها.

ولم تكن الدراسات النحوية بعيدة عما تركته الترجمة من التراث اليوناني من أثر في العقلية النحوية العربية، إذ إن البصريين قد أدخلوا النحو في متاهة التصلب، ومنزلق التعقيد حين (ابتدعوا) ما يسمى بنظرية العامل في النحو العربي والأخذ بالقياس، الذي أبعد علم النحو عن فهم الناشئة، وضيع فرصة تذوق الجملة العربية واستجلاء جمالياتها المتدفقة، ولما استفحل هذا الاتجاه تحولت بعض الدراسات النحوية إلى قواعد جامدة قد ألحقت الضرر باللغة ومستقبلها؛ ولهذا انبرى أحد علماء العرب الكبار من الأندلس وهو ابن مضاء الأندلسي في كتابه المدهش (الرد على النحاة) الذي بمقتضى هذا الرد أسقط نظرية العامل وأثبت بطلانها ودحض منطلقاتها

النظرية⁽¹²⁾.

وقد تابع هذا الجهد النظري التجديدي لابن مضاء عشرات من علماء اللغة منهم:

1. إبراهيم مصطفى (إحياء النحو)
2. مهدي المخزومي (النحو العربي نقد وتوجيه) و(مدرسة الكوفة)، و(الدرس النحوي في بغداد) وغيرها من الدراسات.
3. عفيف دمشقية (خطى متعثرة في تجديد النحو العربي)
4. محمد سعيد ربيع الغامدي (اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين)
5. شوقي ضيف (تجديد النحو العربي وتيسيره)
6. تقوى محمد حجر (تجديد البلاغة العربية)
7. عبد الستار الجواري (تيسير النحو).

وفي الوقت الذي تزايدت الرغبة لدى العلماء والدارسين في التفكير لإصلاح النحو والكشف عن طرائق تدريسه وتجديده، ظهرت مجموعة مشبوهة قد هاجمت العربية واتهمتها بالقصور وعدم مواكبتها للحياة، وقد اتخذت هذه المجموعة من تعقيد النحو وصعوبة فهمه وتشابك الآراء فيه وتعدد مدارسه ذريعة للعزوف عن اللغة العربية، وقلب ظهر المجن لها والارتقاء في حضن لغة أخرى من خلال الدعوة لاستبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني، والكتابة باللهجة العامية، ومن بين هؤلاء سلامة موسى، وعبد العزيز منير، ويوسف الخال، وسعيد عقل ومن لف لفهم. فقد نشر سعيد عقل دعوته المستبحة والمستهجنة في ديوانه (يارا)، ولعل ما قاله شمس الدين الكوفي⁽¹³⁾ يصلح أن يكون ردا مناسباً على (يارا) وعقلها غير السعيد دفاعاً

عن الضاد العربي ولغته الرائقة:

يسوغ لي العذل إذ يشدو العذول به لولاه ما ساغ عندي العذل لولاه
أما رأى حسنه من فيه يعذلني يا قوم ما أجهل اللاحي وأغباه
هيجت وجدي بذكري من كلفت به كرر على مسمعي بالله ذكراه

ويبدو أن العربية لم تواجه اللحن والعجمة فحسب، بل العقوق من بعض متكلميها، وهي القائلة في عتاب شفاف جميل أسداه الشاعر حافظ إبراهيم على لسانها: (14)

أنا البحر في احشائه الدر كامن فهل ساءلوا الغواص عن صدفاتي
رموني بعقم في الشباب وليتني عقلت فلم أجزع لقول عداتي
وسعت كتاب الله لفظا وغاية وما ضقت عن آي به وعظات
فكيف أضيق اليوم عن وصف آلة وتنسيق أسماء لمخترعات
أيطربكم من جانب الغرب ناعب ينادي بوأدي في ربيع حياتي؟
أيهجرني قومي عفا الله عنهم إلى لغة لم تتصل برواة
سرت لوثة الإفرنج فيها كما لعاب الأفاعي في مسيل فرات
سرى فجاءت كثوب ضمن سبعين مشكلة الألوان مختلفات
رقعة

بل إن الأدهى من تلك الحملة المشبوهة التي شنتها تلك الأسماء المعروفة هو ما تعرضت له لغتنا العربية في مطلع القرن الحادي والعشرين، حينما اجتاح المغول الجدد بغداد محتلين في عام 2003 في غفلة من حارسها وكبوة من فارسها، وقد

تمت السيطرة التامة على مقاليد الحكم في العراق من أقوام غير عربية مما سبب للغة العربية نكبة فادحة، إذ لم تعد العربية اللغة الرسمية الأولى في العراق وأصبحت حسب دستور المحتلين وخدمهم لغة مساوية للغة الكردية وهي لغة ثلاث محافظات (السليمانية وأربيل ودهوك) ليس أكثر.

وإمعانا في إهانة هذه اللغة وحقدا عليها، ألغى النظام السياسي الحالي قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية رقم 64 لسنة 1977م، وشرع ما يسمى بقانون اللغات لسنة 2014 لطمس حضور هذه اللغة والنيل من اهلها العرب، ومما يوضح قتامة الوضع الذي تعيشه اللغة العربية الآن وفي العراق تحديدا أنها أصبحت لغة ثانية في أسواق بعض المدن العراقية كربلاء والنجف والكاظمية إلى جانب الفارسية، فالفارسية هي لغة التجار والباعة في تلك الأسواق ومكاتب ومؤسسات لأحزاب سياسية تابعة لإيران، وأغلبهم من ذوي الأصول الإيرانية وعرب بلا عروبة كل هذا يجري أمام الأشقاء العرب وصمتهم الرهيب المريب إزاء ما يتعرض له العرب في العراق من تهमيش، ولغتهم من انتهاك.

إن أي انتهاك لحرمة اللغة العربية في أي بلد عربي، ما هو إلا انتهاك لها في كل الأقطار الأخرى وحبذا لو فكر أشقاؤنا العرب مثلما تفكر به الروائية العربية الجزائرية أحلام مستغانمي حين قالت : (ما اقتحم الغزاة بيتا في العراق إلا وأنا أحد ساكنيه). فهل يعقل ان يذبح الضاد في العراق، بلد المدارس النحوية، وموطن معجم العين، ومهد الشعر والحضارة، وهو أبو جلامش سبط الشمس وحفيد القمر، منه اشرفت شمس الشعر، وولد على أرضه كبار شعراء العربية المتنبي، والجواهري، وعبد الرزاق عبد الواحد، والعمري، والأخرس، والصافي النجفي، والكاظمي،

والرصافي، والشرقي وجمال الدين. وكان العراق بشعرائه وأقلامه غصنا رطيبا في شجرة القصيد العربي وارفة الظلال، ومنه انطلقت حركة جمع الشعر في معلقاته السبع ومختراته حيث كان حماد الراوية (155هـ) راوية العراق قد اختار المعلقات المشهورة، وتوالت بعده كتب الاختيارات المفضليات للمفضل الضبي 178هـ وهي قصائد اختارها للمهدي العباسي، والأصمعيات التي جمعها الأصمعي 216هـ، وطبقات الشعراء للجمحي 231هـ، وطبقات الشعراء لابن المعتز (296هـ)، وكتاب الاختيارين للاخفش 315هـ الذي جمع المفضليات والأصمعيات في كتاب واحد وشرحهما. وكتاب الأشباه والنظائر للخالدين محمد وسعيد في القرن الرابع، وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي القرن الخامس الهجري، ومختارات ابن الشجري 524هـ، ومنتهى الطلب في أشعار العرب لمحمد بن ميمون 589هـ من علماء بغداد، وديوان الحماسة والوحشيات لأبي تمام 231هـ، وحماسة البحترى 284هـ، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين الشنتمري 476هـ، وحماسة الظرفاء للزوزني 427هـ، والحماسة البصرية لعلي بن ابي الحسن البصري 659هـ وعدد من الحماسات الأخرى. فضلا عن الأمهات من الموسوعات، يتيمة الدهر للثعالبي 449هـ، ودمنة القصر للباخرزي 467هـ، وخريدة القصر لعماد الدين الأصفهاني 597هـ، وزينة الدهر لأبي المعالي الوراق تذييل لدمية الباخرزي 568هـ، وفحولة الشعراء للأصمعي (216هـ)، والشعر والشعراء لابن قتيبة (176هـ) والموشح للمرزباني 384هـ، العمدة في محاسن الشعر ونقده ابن رشيقي القيرواني، وسلافة العصر لابن معصوم القرن الحادي عشر الهجري، وطبقات الشعراء لابن المعتز، ومعجم الشعراء، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي، ونزهة الألباء فضلا عن موسوعات الأدب العربي والذخائر من

الأندلس، الذخيرة ونفح الطيب، والإحاطة في أخبار غرناطة، والحلة السيراء، وقلائد العقيان ومطمح الأنفس، والمغرب في حلل المغرب، والعقد الفريد. وإلى جانب تلك الموسوعات تأتي دواوين الشعراء ودواوين القبائل والعشرات من المعاجم، معاجم الألفاظ، ومعاجم المعاني، وكتب أمثال العرب، وغيرها من تراث العربية الشعري والنثري الذي تشامخت به وهي الشموخ، وتشاهقت به وهي الشاهقة، فليس بمقدور أيّ لغة على الكرة الأرضية أن تطاول ضاها المشماخ، وهاهي اليوم تواجه هذه محنة داجية في العراق الذي أصبح بموجب دستور المحتلين بلدا غير عربي لا يعدو عن كونه عضوا في الجامعة العربية. وما خروج وفد حكومة (العراق) برئاسة الكردي برهم صالح في قمة مكة عن الإجماع العربي إلا دليل على ذلك.

إن تلك الذخائر والنفائس والكنوز في تراثنا العربي، كلها كانت تحتجن في بطونها بذور التجديد وتستودع شراراته التي توقدت في غابات الأدب وحدائقه ومواقده، على شكل ومضات خافتة في بداية الأمر، ثم اتسعت دائرة ضوئها لتصبح معلما من معالم تطور الأدب العربي، ومظاهر تجديده، وعلامة فارقة في تاريخه ففي رحاب القصيدة العربية قبل الإسلام بمئة عام كانت تلك الومضة التجديدية قد انبعثت من أفق المعلقات، لاسيما معلقة طرفة بن العبد حين طرق خلالها القضية الاجتماعية، وتناول مفردة الظلم المظلم المجتمع وظلم القبيلة.

وظلم ذوي القربى اشد مضاضة على الحر من وقع الحسام المهند

وعلى هدي طرفة جاءت أشعار الصعاليك وفي مقدمتهم عروة بن الورد الذي

قال:

أقسم جسمي في جسوم كثيرة وأحسو قراح الماء والماء بارد

وظلت القصيدة العربية مزدانة بهاتيك الخصلتين حتى أطل نور الإسلام ونزل القرآن بهذه اللغة وتغير المضمون الشعري، وأخذت تعاليم الدين الجديد تتدفق إلى حرم القصيدة، وأصبح لهذا الدين شعراء ينافحون عنه ويذودون عن حياضه، حسان بن ثابت، وعبد الله بن رواحة، وما إن انتهى عصر الراشدين باغتيال الإمام علي (40 هـ)، والانتقال إلى العصر الأموي حتى تنفست القصيدة العربية هواء نقيا بعد قرار تعريب الدواوين العظيم الذي اتخذه عبد الملك بن مروان، وخف عليها الضغط الديني والأعجمي، فأصبحت المسألة الدينية ثانوية تتقدم عليها السياسة التي ألقت بظلالها على الشعر، فظهر الشعر السياسي الذي جسد صراع الأحزاب السياسية المتناحرة وهم الزبيريون والأمويون والعلويون. وقد ترتب على انتقال السلطة من العلويين إلى الأمويين بانتقال حاضرة الدولة من المدينة والكوفة إلى الشام، وبدأت حركة الفتح التي اجتاحت العراق وفارس والشام ومصر، وما تركته هذه الحركة من تحولات في بنية المجتمع الفكرية والثقافية، انعكست على جسد القصيدة العربية حيث تمازج بين جذرانها القديم الجاهلي والجديد الإسلامي الأموي متمثلة بالأخطل وجريز والفرزدق وذو الرمة والراعي النميري وقد ألمح ذو الرمة إلى هذا التداخل والصراع

بين القديم والجديد، وإن كان في مجال الحب في قوله : (15)

أيا ميُّ إن الحب حبان: منهما قديم، وحب حين شبت شبائبه
إذا اجتمعا قال القديم: غلبته وقال الذي من بعده: أنا غالبه

يلاحظ أن الشاعر لم يقل (إن اجتمعا) بل جاء بـ"إذا" ليؤكد دقة التعبير ورشاقته في العربية الذي يجسد رهافة حس العربي وصفاء ذهنه، فالفرق كبيرٌ بين (إذا وإن) وهما أداتا شرط، غير أنّ المعنى بات مختلفا، وهذا يتضح جليا في قول المتنبي الشهير:

إذا أنت اكرمت الكريم ملكته وإن أنت اكرمت اللئيم تمردا

إن المضمون الشعري العربي لم يكن بمنأى عن تلك التحولات، فقد أصاب التجديد مضمون القصيدة ولكن لم يقترب كثيرا من معمارها القديم، أو ما يسمى بالعمود الشعري وتقاليده حسب المرزوقي، إنما اكتفى هذا التجديد بظهور لون من الغزل العربي هو الغزل العذري، وقد اختصت به قبيلة من قبائل العرب سمي باسمها، ومن خلال هذا اللون من الشعر انتعشت القصيدة العربية، لاسيما في الحجاز لما نالته من ثراء، وظهر طبقة أرستقراطية انحدر منها شعراء الغزل اللاهني مثل عمر بن أبي ربيعة وغيره من الشعراء العشاق من مجابليه وهو القائل : (16)

وذو الوجد القديم وإن تسلى مشوق حين يلقي العاشقينا

ومما وسع من نطاق هذا الغزل تزايد ظاهرة القيان والجواري واحتراف الغناء وانتشاره في مكة والمدينة التي عرفت بكثرة المغنين والمغنيات عصرذاك؛ إن ذلك كله كان وراء نفحة الترف التي اكتسبها الشعر العربي في عصر الأمويين، والتي

افتقدها في العصر الإسلامي السابق (الراشدي) ولعل ظاهرة تعدد المعشوقات لدى الشعراء، وانتشار أسواق الرقيق الأبيض احد نتائج هذا الترف، وقد لخص عمر بن أبي ربيعة المخزومي تلك الصفة المترفة للمجتمع العربي المتمثلة باستمتاع حاسة البصر لدى العرب بمنازه الحسن ومأنس الجمال بقوله: (17)

إني امرؤ مولع بالحسن أتبعه لا حظ لي فيه إلا لذة النظر

وبهذا فقد أصبح الحب مدار القصيدة العربية، وهما الأول إذ جعلت من وصف المحبوبات وبيوتهن وهوادجهن وأحاديثهن واستجلاء مفاتهن، مدارها وميسم التجديد فيها؛ فالقصيدة العربية انتهت من أحادية المعشوقة العذرية إلى القصيدة اللاهية المتعددة المعشوقات. فمن السهل أن نعثر على أسماء معشوقات مثل: سكينه ورباب ونعم وزينب في شعر ابن أبي ربيعة، بينما لا نجد سوى بثينة في شعر جميل، وعزة في شعر كثير، وعفراء في شعر توبة، وليلى في شعر قيس بن الملوح، ولبنى في شعر قيس بن ذريح. إن تلك التحولات في مضمون القصيدة يؤكد أن الشعر العربي برمته والقصيدة الغزلية التي تشكل ثلثي المساحة منه قد استجابت للتطورات الاجتماعية والسياسية والفكرية التي حدثت في المجتمع العربي الإسلامي.

وما إن أفل نجم الأمويين وتداعت أركان دولتهم وظهر العباسيين في 132هـ حتى أخذت حركة الشعر العربي منحى جديدا وانعطفت إلى أفق جديد تمثل بظهور عدد من الشعراء لم يهادنوا القديم الجاهلي والإسلامي والأموي بل اعلنوا ثورة التجديد لمضمون القصيدة العربية من خلال مهاجمة المقدمة الطللية وعمود الشعر واستبدلوا ذلك بمقدمة خمرية وغزلية من هؤلاء الشعراء مطيع بن اياس، بشار بن برد، أبو نؤاس، والوليد بن يزيد. وإلى جانب هؤلاء الشعراء الذين تزعموا هذه الثورة التجديدية

في حقل المجون هنالك شعراء اختصوا بالزهد مثل: صالح عبد القدوس، وأبي العتاهية، إذ إن هؤلاء اختطوا طريقاً آخر بعيداً عن طريق أبي نؤاس وبشار؛ فهم قد ابتكروا غرضاً جديداً هو الحكمة. ومما يلفت انتباه الباحث أن الحركة التجديدية التي قادها أبو نؤاس وبشار ومسلم بن الوليد، قد رافقتها نبرة شعوبية تنال من العرب وحضارتهم وتاريخهم، مما اضعف ألق التجديد في هذه الحركة، فلو اكتفى هؤلاء الشعراء وجلهم من أصول فارسية بنقد المقدمة الطللية، ومظاهر البداوة في القصيدة العربية؛ لكانت هذه الدعوة مبرأة من الغرض وموضع احترام الدارسين العرب، إلا أن شعوبية هؤلاء قد نالت من قيمتها التجديدية، وقد كشف عبد الله سلوم السامرائي عن الوجه الحقيقي لهؤلاء الشعراء الشعبيين بكتابه القيم الشعوبية⁽¹⁸⁾. ولا أظن أن كتاباً فضح الشعوبية في مجال الأدب والدين كما فعل الدكتور السامرائي، وقد يكون التحول في مضمون القصيدة العربية في العصر العباسي قد جسده الشاعر علي بن الجهم حين خلع أثواب لغته البدوية القديمة عن قصيدته العربية، وألبسها أثواب الحضارة وفساتينها القشبية، فمن مناداته للمتوكل مادحا (إنك كالتيس في قراع الخطوب وكالكلب في الوفاء) إلى:

عيون المها بين الرصافة والجسر جلبن هوى من حيث أدري ولا أدري

وذلك بعد أن سكن في أحد قصور بغداد على دجلة وهو ينظر إلى الفاتنات المتحضرات يتبخترن أمامه، فحياة بغداد انسكبت على سطح قصيدته وتغلغلت بين جوانحها، فالشعر ابن الحياة، يكون حيث تكون، والتجديد أحد ضرورات ديمومة أي ظاهرة أدبية أو حياتية.

وظلت القصيدة العربية من الجاهلية إلى أواخر العصر العباسي محافظة على

هيكلها العام في البناء رغم ما طرأ من تجديد في أثوابها الشكلية والمضمونية، فقد ظهر لون شعري جديد من تحت عباءتها، أطلق عليه اسم الموشح، والموشح هو ابن القصيدة ووليدها، فقد خرج من كنفها أو بطنها لكنه كان ذا قسامات مختلفة عن أمه، وقد يلتقي معها في بعض المصطلحات كالبيت، ولكن شتان بين القصيدة وبيت الموشح. إذا كان بيت القصيدة من شطرين صدر وعجز، فإن بيت الموشح يقوم على معمار هندسي جديد، يتمثل بالمطلع إذا كان البيت الأول من الموشحة والمطلع يتكون من أغصان ويلى المطلع الدور، ويتكون من أسماط، ويلى الدور القفل ويتكون من أغصان أيضاً، فبيت الموشح لا يقوم على وزن واحد ولا قافية واحدة كما هو بيت القصيدة. إن الموشحات قامت على أوزان جديدة خرجت على أعاريض الخليل المعروفة، وربما كان ظهور هذه الأوزان الجديدة مرتبطاً بالموسيقى والغناء وما بين القصيدة العربية والموشحة العربية علينا أن لا ننسى الاختلاف في أن القصيدة فصيحة بينما الموشحة قد أجاز الوشاحون دخول العامية والأعجمية فيها ولاسيما في الخرجة.

إذا كانت هذه ثورة التجديد في المغرب العربي؛ فان القصيدة في المشرق لم تنق دون أن تلفحها رياح التجديد على يد عباقرة الكلمة الشعرية وفي مقدمتهم المتنبي الذي تخلى عن المطالع الغزلية أو الخمرية التي اعتمدها أسلافه كأبي نواس وبشار،

واستبدالها بمقدمة حماسية مبتكرة جديدة كما في قصيدته : (19)

أفاضل الناس أغراض لذا الزمن يخلو من الهم أخلاهم من الفطن.

على قدر أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قدر الكرام المكارم⁽²⁰⁾

بهذا فإن المتنبي صائغ الحكمة الشعرية الحاذق، أصبح أحد كبار مجددي القصيدة العربية، وأحد الكبار المدافعين عن العروبة والمأخوذون بالبطولة. لم يخف المتنبي عشقه للعرب وازدراءه لمن يخاصمهم من الفرس والروم، وقد أعطى المتنبي حياته ثمنا لبيت شعر قاله أمام عضد الدولة البويهى في شيراز : (21)

مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان

ولكنّ الفتى العربيّ فيها غريب الوجه واليد واللسان

وما أن تهاوت دولة بني العباس بفعل ما أضر بها النفوذ الأجنبي (الأعجمي) المتمثل في النفوذ التركي الذي بدأ 247هـ وانتهى إلى 330هـ، ثم النفوذ البويهى 334 إلى 422هـ، وبعدهما النفوذ السلجوقي 467هـ إلى 529هـ، إن تلك التراكمات والاحتلالات قد مهدت أمام الغزو المغولي في 656هـ وسقوط بغداد، وبسقوط بغداد تعرضت القصيدة العربية بخاصة، والأدب العربي بعامة إلى نكسة مروعة، فتضاءلت جذوة نار الإبداع في الشعر الذي دخل ضمن حقبة الركود والجفاف لشرايين الحياة الاجتماعية، فإن الأدب هو ابن الحياة منها يستمد قوته وصحته ويتعافى بعافيتها، غير أن اللغة العربية لم تستسلم إلى هذا الواقع المرير فحين وجدت أن الجذب قد أضر بابنها الأثير الشعر؛ فما كان عليها إلا أن تثبت روح الحياة والخصب في وليدها الثاني النثر، فاستعانت بما أدخرت في أعماقها من طاقة شأنها شأن الإبل التي

تخزن الماء متحملة العطش معتمدة على ما لديها من وفرة احتياطية في داخلها، هكذا هي لغة العرب حين تمتحن، أو تحرج، فقد عرف هذا العصر رغم جفافه وداجي ظلمته ولادة موسوعات كبرى في التراث العربي وفي شتى حقول المعرفة ففي التفسير كان لها تفسير القرآن العظيم لابن كثير (774هـ)، وتفسير الجلالين لجلال الدين المحلي (864هـ) وجلال الدين السيوطي (911هـ)، وللسيوطي أيضاً الدر المنثور في التفسير بالمأثور، وغيرها من كتب التفسير المهمة وكتب التراجم مثل وفيات الأعيان لابن خلكان (681هـ)، الوافي بالوفيات للصفدي (764هـ) في ثلاثين مجلداً، وعيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة (868هـ)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني في القرن الثامن الهجري، وطبقات النحويين واللغويين للسيوطي، وغيرها من كتب التراجم، ومن كتب السيرة في هذا العصر: السيرة النبوية لابن كثير، وفي علم السياسة والاجتماع كانت مقدمة ابن خلدون (808هـ)، وكتاب السياسة في علم الرياسة لشمس الدين محمد بن طالب الدمشقي (726هـ) وفي التاريخ بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس (930هـ)، والمختصر في أخبار البشر (لأبي الفداء) (732هـ) وتاريخ الإسلام وطبقات مشاهير الأعلام للذهبي (700هـ)، وتاريخ الدول والملوك المعروف بتاريخ ابن الفرات (807هـ)، والإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين ابن الخطيب (676هـ) وفي الجغرافيا والرحلات عدد من المؤلفات في مقدمتها تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار لابن بطوطة (779هـ) وهو كتاب فريد من نوعه في أدب الرحلات، وفي علوم اللغة مغني اللبيب عن كتب الأعراب، وشذور الذهب لابن هشام (761هـ) والمزهر في اللغة، والأشباه والنظائر للسيوطي، وعمدة الحفاظ وعدة اللافظ لابن مالك (672هـ)، وشرح

الألفية لابن مالك (769هـ) أما في صناعة المعجمات فليس في لغات العالم لغة مثل اللغة العربية أصبح لديها من المعجمات بنوعها الألفاظ والمعاني بهذا القدر الزاخر، مما أُلّف في هذه الحقبة لسان العرب لابن منظور (711هـ) وهو أوفى المعجمات العربية وأكثرها تداولاً واعتماداً يقع في عشرين مجلداً، ويأتي بعده في الأهمية القاموس المحيط للفيروز آبادي (817هـ) وكتاب التعريفات للجرجاني (816هـ)، ومختار الصحاح للرازي (666هـ).

أما في البلاغة العربية حسن التوسل إلى صناعة الترسل لشهاب الدين الحلبي (725هـ)، وتلخيص المفتاح وإيضاح التلخيص للقزويني (739هـ)، والمصباح لعلوم البيان والمعاني والبدیع لابن مالك (686هـ) ومنهاج البلغاء وسراج الأدباء للقرطاجني (684هـ)، وهو من الكتب النادرة في التنظير البلاغي العربي، والأقصى القريب في علم البيان للتوحي (692هـ) وقد سلط الضوء في هذا الكتاب على علمي التشبيه والاستعارة.

أما في الآداب والعلوم الإنسانية، فنهاية الارب في فنون الأدب للنويري (733هـ)، وصبح الأعشى في كتابة الإنشا (للقلقشندي) (821هـ) وهو بمثابة دائرة معارف تقع في 14 مجلداً ميزتها الكبرى إضاءة فن الكتابة العربية وعلومها وأصولها وقواعدها وأدواتها وكتابها. وحياة الحيوان الكبرى للدميري (808هـ) والمستطرف في كل فن مستطرف للأبشيهي (850هـ). وروضة المحبين ونزهة المشتاقين لابن القيم الجوزية (751هـ). وغيرها من الكتب الأدبية الموسوعية. فضلا عما أُلّف في مجال العلوم العقلية.

إن استعراض تلك المؤلفات وضخامة المادة العلمية يشير إلى أن اللغة العربية

التي منيت بنكسة واضحة بعد سقوط بغداد في مرابع الشعر، إلا انها ظلت تصارع وتكابد الأهوال للحفاظ على نفسها من خلال كتابها وعلماؤها الذين أنتجوا تلك الذخائر، استجابة لنداء الحفاظ عليها سليمة معافاة. وهكذا خرجت اللغة العربية منتصرة على تلك الداجية المغولية. لتؤكد عبقريتها في شعرها ونثرها وقرآنها، وديمومة تدفق أمواج التجديد في أنهارها.

وظل الشعر العربي يواجه محنة الركود والجمود حتى ظهور البارودي⁽²²⁾ ورهط من الشعراء، وكان لهؤلاء فضل إحياء القصيدة العربية واسترجاع ثوبها العباسي القديم، إنها عودة للقديم لكنها تتضمن نسغا جديدا أمدّ القصيدة العربية بطاقة للتوثب والقدرة على التجديد وفتح آفاق أوسع أمام تطورها، وكانت اللغة العربية بما تمتلك من عبقرية لن تنطفئ جذوتها، هي النافذة الوحيدة التي اطلع عليها الإحيائيون، وأطلّوا بها على عالم متغير في الفكر، وفي الحقائق. وقد تلخص دور الإحيائيين في استنهاض قوى الأمة وشحذ عزائم أفاذاها في التحرر من الاستغلال والاستعباد والاستعمار. فاللغة تحيا على أسنة شعوبها ومن اللغة تبدأ خطوات التجديد للفكر، فالفكر العربي لا يملك جوهرًا مستقلا عن اللغة وفي قراءة متأنية لمسيرة الفكر العربي ومعالمه، نجده يتجوهر في العلوم والآداب والفنون وفي اللغة ذاتها وجماليات أساليبها، فمن آداب الشعوب نستشف كيف تفكر، فالفكر يتغلغل في الشعر والقصة والرواية والمسرح والموسيقى والرقص والغناء، ومن مظاهر التجديد التي تسجل لمدرسة الإحياء وزعيمها البارودي، وبعدها شوقي والرصافي والجواهري، هو الشعر الوطني، وشعر الأطفال، والشعر المسرحي، وشعر المنفى الأندلسي لشوقي بخاصة، والدعوة للعلم والعمل. وعلى أثر مدرسة الإحياء ظهرت جماعة الديوان التي ظهرت في

النصف الأول من القرن العشرين، بزعامة العقاد والمازني وشكري.

ومما يؤسف له أن جماعة الديوان بدلا من أن تكون حلقة مستكملة لما بدأه الإحيائيون؛ فإنها وضعت نفسها في خصومة أدبية ونقدية لا مسوغ لها مع الإحيائيين، وفي مقدمتهم شوقي الذي أصبح احد أهم أهدافها في النقد، فشنت هجوما لاذعا على شوقي وحافظ إبراهيم، وخصصت فصلا في كتاب الديوان تحت عنوان (شوقي في الميزان)، وقد حددت هذه الحركة حركة الديوان التجديدية أهدافها بما يأتي:

1. إقامة حد بين عهدين شعريين العهد الشعري القديم الذي تمثله جماعة الإحياء أو التقليد، والعهد الشعري الحديث الذي تمثله الديوان على حد وصفهم.
2. رفض نظام القصيدة الطويلة.
3. تحرير القصيدة من نظام وحدة الوزن والقافية وقيد القافية.
4. الانتصار لوحدة القصيدة (وحدة الموضوع) أن لا تكون القصيدة متعددة الأغراض وأن تدور على محور واحد.
5. رفض القالب الجاهز للقصيدة المكرر.
6. الدعوة لتنوع الموسيقى والإيقاع الداخلي.
7. انتقاد شعر المناسبات لافتقاره للصدق الفني والتجربة الذاتية للشاعر الإحيائي حسب زعمهم.

8. انتقاد لغة شعر الإحياء بوصفها معجمية قديمة وخرق بالمحسنات البديعية.

إن هذا الصراع بين جماعتين تجديديتين الإحياء والديوان، قد ساعد على ظهور

تيار جديد يدعو الى الرومانسية في الشعر العربي والذي كان خليل مطران ممثلاً له. رغم كونه إحيائياً في توجهاته الأولية. لقد أدت مدرسة الإحياء دورها في إنكفاء جذوة الإبداع الشعري وتحريك بحيرة الشعر العربي التي أصابها الركود في حقب سياسية سابقة، ولعل إثراء المضمون الشعري في إطار بناء فني تقليدي، يعدّ شكلاً من أشكال الإبداع والتجديد تحسب لزعماء هذه الحركة وهم البارودي وشوقي، ولعلّي أرى أن جماعة الديوان قد تنكبوا طريق الموضوعية في تقديم القاسي لحركة الإحياء. وفي خضم الصراع بين الإحياء والديوان، أي بين القديم المرونق بأريج الضاد العربي، وديباجة القصيدة العربية العباسية المتحضرة على ما نالت منها الحركة الشعبية والعنصر الفارسي سياسياً وأدبياً، ابتداءً من أبي مسلم الخراساني إلى البرامكة وسقوطهم على يد هارون الرشيد العظيم، وما تلاهم من شعوبيين شعراء وأدباء وفقهاء. والجديد المتمثل بالديوان وأفكار جماعة العقاد والمازني وشكري التي منحت الشعر العربي نفحة جديدة من الرومانسية التي همس العقاد بها في قوله الذي يدعو إلى وحدة الحبيبة وعدم تعدد الحبيبات : (23)

خذوا دنياكم هذه حبيب واحد يكفي

وفي خضم هذا الصراع كما أسلفنا لاحت تبشير مدرسة تجديدية يتزعمها الدكتور أحمد زكي أبو شادي هي "أبولو"، وقد اتخذوا من هذا الاسم عنواناً لهذه الحركة، للدليل على ما لديهم من عزم على تجديد القصيدة العربية نحو آفاق أوسع، متطلعين إلى كل ما هو جديد في الشعر والأدب، معتمدين على روافد ثقافتهم العربية والغربية.

وبين الديوان وأبولو بزغت شمس المهجريين، أولئك الشعراء والأدباء العرب

الذين ضاقت بهم بلدانهم العربية بعد الحرب العالمية الثانية، فقد توجهوا إلى كل أصقاع الأرض منها الولايات المتحدة الأمريكية وأنجلترا وأمريكا اللاتينية، ما أتاح لهم الاطلاع على الآداب العالمية، وحفزهم على تشكيل جمعيات أدبية تعنى بتجديد الأدب العربي، وإصدار كتب نقدية تتضمن آراءهم تلك، من بينهم مخائيل نعيمة وكتابه "الغربال"، والرابطة القلمية. وقد التقت هذه التوجهات الأدبية مع مدرسة أبولو التي أسسها أحمد زكي أبو شادي التي ظهرت في العقد الرابع من القرن العشرين، بعد أن ألفت الحرب النقدية بين جماعة الديوان والإحياء مراسيها، وانفرط عقد جماعة الديوان بخروج شكري على زميليه العقاد والمازني، بإصدار ديوانه السابع (أزهار الخريف) الذي عارضه صديقه العقاد والمازني. وفي ظل هذه الأجواء التي اتسمت بجفاف عروق حركة الديوان والإحياء، ظهرت حركة أبولو التجديدية سنة 1932 لتستأنف مسيرة التجديد في الأدب العربي واتخذت مطران أبا روحيا لها. تأثرت هذه المدرسة بالرومانسيين الغربيين والإنجليز فقد عاش أبو شادي في إنكلترا، ودرس الطب، وأجاد زملاؤه الإنجليزية ما مكنهم الاطلاع على الآداب الغربية. ومن خصائص مدرسة أبولو من حيث الشكل للقصيدة العربية:

1. أن يكون للقصيدة عنوان، ووحدة موضوعية، وأن تتكون من مقطوعات عدة شبيهة بالموشحة وأن تقوم على موسيقى هادئة بعيدا عن الصخب، وأن لا تنقيد بالقوافي ووحدها، والأوزان الرتيبة. لقد دعت مدرسة أبولو إلى ابتكار الصورة، والتوسع في المجاز، وأن يغرق النص الشعري بسحر التعبير البياني، وغزارة الدلالة الإيحائية في سياقاتها، للحفاظ على رشاقة اللغة العربية، اعتمادا على تقنية الترميز في التعبير، بعيدا من الخطابية والمباشرة. ومن كبار شعراء هذه

الحركة هما طبيبان شاعران أحمد زكي أبو شادي، وإبراهيم ناجي، وها نحن نستمع لشدهما في نصين مغرورقين في الرومانسية يقول احمد زكي أبو شادي مخاطبا الحبيب : (24)

عوذت قلبك يا حبيبي	بأن يكدر بالمشيب
ذنبى اليك تلهفي	هل ذاك ذنب يا حبيبي
تجري السنون ولم يزل	طفلا تنزه عن مشيب
يلهو ويلعب هائما	لكن بأحلام الأديب
من علم القلب الصغير	عبادة الحسن العجيب؟

أما إبراهيم ناجي، فمن منا لم يطربه ويمتعه قوله، محمولا على صوت أم كلثوم الملائكي حلوا منغما: (25)

اين من عيني حبيب ساحر	فيه نبل وجلال وحياء
واثق الخطوة يمشي ملكا	ظالم الحسن شهى الكبرياء
عبق السحر كأنفاس الربى	سأهم الطرف كأحلام المساء
مشرق الطلعة في منطقه	لغة النور وتعبير السماء

لم تقف حركة التطور الموسيقية للقصيدة العربية، عند حدود التحرر الجزئي من قيود القافية أو التنوع في الأوزان، بل تخطتها إلى أبعد من ذلك فقد ظهرت في الخمسينيات بشكل واضح محاولة جديدة وجادة في ميدان التجديد لموسيقى الشعر العربي عرفت بالشعر الحر، نسبت في نشأتها إلى نازك والسياب والبياتي وأن العراق كان مهدا لها بيد أن نازك الملائكة استدركت على ما صرحت به بأن قصيدة

(الكوليرا) التي كتبتها في الأربعينيات كانت البداية الأولى لهذا اللون من الشعر العربي، ومثلها قصيدة (اعطني حبا للسياح) حين أشارت إلى وجود إرهاصات لهذا اللون من الشعر، على يد أدباء عرب في عشرينيات القرن العشرين. ودون الدخول في تفاصيل الريادة لهذه الحركة التجديدية، نكتفي بالقول بأن النشأة الأولى سواء كانت على يد نازك أو باكتير أو البياتي أو السياح أو أي من أدباء العرب في أي بلد عربي فإنها نشأة عربية دالة على قدرة العقل العربي على الإبداع والابتكار، ومواصلة خط التجديد، ومد روح القصيدة العربية بمقومات حياتها، وإثرائها بما تفرزه الحياة من جديد. ثم ظهرت إلى جانب الشعر الحر محاولة أخرى وهي وإن كانت أقل شأنًا منه لجهة الانتشار، إلا أنها خطيرة في حد ذاتها، وذلك لخروجها عن مسار ما رسمه شعراء العربية ونقادها من تقاليد ترتقي بالقصيدة العربية عبر العصور، وعلى اختلاف أشكالها ومعالم تطورها، تلكم هي قصيدة النثر وقد نتجنى على الشعر العربي حين نلصق به هكذا محاولات. إن المسوغ لأصحاب هذه المحاولة في تلك التسمية (قصيدة النثر) قد يكون ما تضمنته بعض النصوص المبتدعة من خيال وعاطفة وشعرية قد أغرت هؤلاء بتلك المحاولة.

إن تلك الخصائص ليست بمحرمة على النثر، ولا هي حكر على الشعر، وإنما لا يكون النثر نثرًا فنيًا حتى يكون شعريًا ونصوصه غرقى بماء الشعر، وبهذا كتب كثير من الأكاديميين رسائل وأطاريح عن شعرية النثر. وهكذا يبقى الشعر شعرا والنثر نثرًا، ولهذا ما سمي بقصيدة النثر لم يكتب لها النجاح لارتدائها ثوبًا ليس بثوبها.

إذا كانت تلك معالم التجديد في الأدب العربي وحركاته من طرفة بن العبد،

مرورا بعروة بن الورد، وكعب بن زهير، وعمر بن أبي ربيعة المخزومي، والعذريين، وأبي نؤاس، وبشار وأبي تمام، والبحتري، والمنتبي، والمعري، والشريف الرضي، والمرتضى، وشعراء الأندلس من الفتح حتى سقوط غرناطة، في عصر المماليك صفى الدين الحلبي، والبوصيري، وبهاء الدين زهير، والشاب الظريف، وابن نباتة المصري حتى البارودي وشوقي، وعبد الغفار الأخرس، والعمري، والجواهري، والرصافي، والزهاوي، وبدوي الجبل، وعمر أبو ريشة، ونزار قباني، وعبد الرزاق عبد الواحد، فإن شعر المقاومة الفلسطينية بوصفه غرضاً شعرياً جديداً، لم يلتفت إليه نقاد الأدب العربي، فقد لمعه شعراء فلسطينيون كبار، جعلوا من تلك النكبة وما رافقها من أهوال التشرد، وضياح الأرض واللجوء، والمنافي، والمخيمات، وحركة الفداء، موضوعات أثيرة في قصيدتهم العربية ذات النفس العروبي الصداح، وهم محمود درويش سميح القاسم توفيق زياد رغم ماركسية هؤلاء الشعراء الثلاثة ومعهم فدوى طوقان وإبراهيم طوقان، وكان هؤلاء كل يقول لأخيه (سلم على قلبي هناك يا سفير القلب إلى كل الشجر) فليس هناك سوى فلسطين وبياراتها. وقد ترك لنا محمود درويش ترنيمة المعروفة (سجل أنا عربي) متغنيا بالعروبة وشرف الانتماء لها.

وإذا كانت قد اقتصرت هذه الورقة البحثية على تطور الشعر فإن شقيقه النثر لم يكن بمنأى عن رياح التجديد فقد ولدت القصة والمقالة والرواية والمسرح الشعري، نتيجة للتطورات السياسية، والاجتماعية، وحركة الترجمة، وانفتاح العرب على الغرب في علاقات اقتصادية وسياسية وأدبية، وهذا يحتاج إلى دراسة مستقلة أخرى.

إن عناية هذه الورقة البحثية بالشعر العربي وإضاءتها لمعالم التجديد فيه، تنطلق من مكانة الشعر في حياة العرب وفضله عليهم، فهو ديوانهم كما أطلق عليه

الخليفة عمر بن الخطاب وهو (أسنى كلام خص به العرب) كما يقول التوحيدي، فالشعر هو ابن اللغة المدلل وهو أكثر فنونها روحانية وقدرة على التعبير عن مشاعر الحب، والشوق، والوفاء، والإباء والحزن والفرح، ونشراً لقيم الجمال العليا فكانت اللغة العربية أما رؤوما حانية على وليدها الذي ترعرع في حضنها مدللاً، وخرج إلى الدنيا دنيا العرب جميل القسمات معافى، مؤنس المجالس، ساحر القلوب معطّاراً، زاد العشق وقوت العاشقين والعاشقات، والثائرين والثائرات، ومطعم الليالي بالغزل والحكم، وقد رد الشعر فضل أمه عليه، بمنحها نفحة من السمو والتجديد حين قربها من الله سفيراً عنها عنده ونديميا معه:

أتسألين عن الخمسين ما فعلت	يبلى الشباب ولا تبلى سجاياه
في القلب كنز شباب لا نفاذ له	يعطي ويزداد ما ازدادت عطياه
ترزين الورد ألوانا ليفتننا	أيحلف الورد إنا ما فتناه؟
هذا السلاف أدام الله سكرته	من الشفاه البخيلات اعتصرناه
جلّ الذي خلق الدنيا وزينها	بالشعر أصفى المصطفى من مزياه
نحن الذين اصطفانا من أحبه	فلو تدار الطلى كنا نداماه
وشرف الشعر لما صاعه ترفا	فكنت نعمته النشوى ومعناه ⁽²⁶⁾

فالشعر روح وأعصاب ونبوءة وغذاء ودواء للنفوس وهو طب المهج مداوي الكلوم (وما أنشد الأشعار إلا تداويا) وهو ملهب العزم، مؤجج الأشواق، فالق صخور الهجر، صائغ المشاعر، مستودع الأسرار، يخلق بالأفئدة والأرواح إلى ما فوق النجوم، إلى عالم مخملي ترتدي اللغة فيه أحلى فساتينها. الشعر ينثر الورد على الليل كي يضيء، فكم خلد الشعر الكرماء والفرسان، ووشم على جيد الزمان قصص

العشاق ومعشوقاتهم، وهو كما قال الجواهري : (27)

أراب الجن أنس عبقري بوادي عبقر افترش الجنانا
تطوف الحور زدن بما تغنى وهن الفاتنات به افتنانا
وسر الخلق ذهن عبقري أتى حجرا ففجره بياننا

وللشعر مشاغله الظريفة، منها قلوب تتلفت على ديارها، أو سوار أخرسه معصمه، أو ساق خنقه خلخاله، أو وطن خذله أهله، أو مزنة خانها برقها، أو رابية ضحكت أزاهيرها، أو وجه شف عنه لثامه، أو قمر ترفع بستر غيمة، وفي الشعر تأخذ الألفاظ معاني ليست معانيها الحقيقية، بل تتمرد على وظائفها المعجمية لتقوم بوظيفة جديدة تمتع الروح، وتدهش الذاكرة، فالسقام ليس سقاما، والعليل ليس عليلا، والمرض ليس مرضا، فكم تغزل الشعراء بمرض العيون وذبولها وهي الناعسة الكسلى، فالشعر يحول الوجد إلى طاقة وعزيمة وفرح وقرار، (أه من الشعر هذا الكائن الساحر الخلاب) (28) كما يقول احمد فؤاد نجم، وعنه أقول :

يا من شغلت بجهه عن غيره وسلوت كل الناس حين عشقته

وهذا العشق الذي تنفس قلبي نسائمه منذ جلوسي على رحلة الدراسة المتوسطة، قد كان غضا صغيرا آنذاك، والآن أزعم أنه قد بلغ سن الرشد واحتتك:

صغير هواك عذبي فكيف به إذا احتنكا

إذ سبق لهذا القلم العربي العراقي أن ترجم هذا العشق المتوهج إلى واقع متأجج، ففي عام 2005 . 2006 وفي ظل عتمة الجو السياسي الاحتلالي الطائفي في العراق إذ قمت بإعداد وتقديم برنامج (سحر البيان) وهو برنامج فضائي متلفز

على شاشة العراقية استقطب مئات من الشعراء العراقيين والشاعرات العراقيات في أول برنامج مسابقات شعرية في الوطن العربي من نوعه في الشعر الفصيح وعلى غراره جاء امير الشعراء على فضائية (أبو ظبي)، فضلا عن ذلك فقد انتج هذا العشق لهذه اللغة التي طالما أخاطبها بما خاطب أحد العشاق العرب معشوقته: (29)

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا إنني لك عاشق

فإن هذا العشق لهذه اللغة قد أنجب كتابا جديدا بقلمى أسميته (ريق الحسان ولمى الألقوان) قيد التنضيد والإنجاز، ضمنت فيه ما أحسوسن واعذوذب واحلولى من شعر العرب وكلامهم الجميل. منذ عصر المهلهل حتى كتابة هذه الورقة. ولا أظن أحدا من الزملاء والزميلات أقل عشقا مني لهذه اللغة الحسنة الفاتنة ولابنها المدلل السنونو الجميل الشعر العربي. ولذا أقول في ختام الورقة مسكا لها ما قاله الشاعر:

لا تخفِ ما صنعت بك الاشواق واشرح هواك فكلنا عشاق

فعسى يعينك من شكوت له الهوى في حمله فالعاشقون رفاق

وفي الختام قبل التوصيات أتوجه بالشكر إلى رئاسة المعهد العالمي للتجديد العربي والزملاء أعضاء الأمانة العامة للمعهد بإتاحة هذه الفرصة للحديث عن لغتنا العربية، وحركات التجديد في أدبنا العربي أمامكم أرجو أن تتال الرضا وأن تثرى بأفكاركم وملاحظاتكم السديدة.

توصيات البحث

إن ما توصلت إليها الورقة البحثية من استنتاجات بعد هذا الاستقراء لواقع اللغة العربية وحركات التجديد العربي بين أسوارها، قد تصلح أن تكون توصيات يتبناها مؤتمرننا هذا وهي:

1. مواصلة الجهود لإصلاح النحو العربي وتجديده وتيسير فهمه وامتلاك الشباب العربي ناصيته.

2. إدخال ما تمخضت عنه دراسات علماء اللغة العربية المعاصرين في مقررات مادة اللغة العربية المخصصة للمدارس والجامعات لاسيما آراء إبراهيم مصطفى و مهدي المخزومي وعفيف دمشقية وعبد الستار الجوارى وغيرهم.

3. الحث على تشريع قوانين حماية اللغة العربية والحفاظ على سلامتها في الأقطار العربية كافة وأن تتبنى الجامعة العربية هذا المقترح، وأن تعقد ندوة متخصصة لهذا الغرض .

4. الوقوف بوجه الدعوات المشبوهة لاستبدال الفصيحة بالعامية، ودحض دعاوى صعوبة اللغة وذرائع التعقيد لها، أو المطالبة بإلغاء علامات الإعراب أو تمزيق نسيج بنائها الصوتي أو النحوي أو الصرفي تحت أي ذريعة كانت.

5. تشريع قانون يلزم الفضائيات العربية باحترام فصاحة اللغة وبلاغتها في نشراتها الإخبارية وبرامجها الفضائية المتلفزة وغيرها

6. تشجيع الفضائيات العربية على احتضان برامج المناقشات والمناظرات النحوية والبلاغية والشعرية باللغة العربية الفصحى، بين أدباء أقطار العربية ومتقفيها،

وحبذا أن تكون تلك البرامج برعاية المعهد العالمي للتجديد العربي.

7. عقد ندوات سنوية حول الأدب العربي المعاصر ومعالم التجديد في فنونه على أن يختص كل قطر عربي بمحور أدبي واحد على غرار مؤتمر روما للأدب العربي المعاصر 1961.

8. الوقوف عند ظاهرة تراجع الشعر الوطني وتساؤل دور الشاعر العربي في الدفاع عن قضايا الأمة العربية وهي تواجه أعتى هجمة همجية في تاريخها وما جرى في العراق مثال دام ومؤلم لنا جميعا.

9. عقد ندوة حول إبداع المرأة العربية في الشعر والرواية وفي الرسم والقصة والخزف والمصوغات وتصميم الأزياء ووضع حد للإهمال غير المسوغ لأدبيات العرب، واحتضان مبادرة إحدى مصمات الأزياء البغداديات بإدخال الشعر العربي إلى عالم الأزياء سيرا على خطى الاميرة الشاعرة العاشقة ولادة بن المستكفي التي كتبت على حاشية فستانها البيتين الشعريين المعروفين، انا والله اصلح للمعالي.....

10. الاحتفاء بالمنجز العربي الباذخ الذي اجترحته دولة قطر الشقيقة وذلك في ولادة المعجم العربي التاريخي الذي كان حلما لعلماء اللغة العربية وعشاقها. فإن إنجاز المرحلة الأولى من تأليف هذا المعجم التاريخي الذي دامت خمس سنوات قد وفر أمام أهل اللغة 250 مليون لفظة عربية. على أن تستكمل هذه المرحلة بمرحلة ثانية قد تستغرق خمس سنوات أخرى وتوفر لنا وبين أيدينا مليار كلمة عربية. ولا اظن أن هناك لغة في العالم تمتلك هذا الرصيد من الألفاظ ومعانيها وتعدد دلالاتها وتنوع جماليات سياقها. واحتراما لهذا العمل

أقترح أن يوجه هذا المؤتمر تحية ثناء وابتهاج إلى دولة قطر الشقيقة من خلال وفد تهنئة يمثل المعهد العالمي للتجديد العربي لزيارة مؤسسة المعجم كشكل من أشكال الاحتفاء بهذا الحدث العربي اللغوي الكبير .

11. إرساء تقليد الاحتفاء بألفيات الرعيل الأول من نحاة وشعراء ولغويين عرب تركوا بقعة مشعة في سماء هذه اللغة منهم الخليل بن احمد الفراهيدي، وابن منظور، والكرملي، وغيرهم .

12. تخصيص جائزة تسمى جائزة (اليراع العربي) تقدم لأبرز الشخصيات والمنظمات والمؤسسات التي خدمت اللغة العربية وآدابها وكانت لها مبادرات إبداعية للحفاظ على سلامتها وصونها من عوادي الزمن .

13. إقامة نصب تذكارية لأبرز علماء اللغة العربية في التاريخ؛ ابن مضاء القرطبي والأصمعي ومصطفى جواد، علي جواد الطاهر، إبراهيم مصطفى، مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي وغيرهم .

14. إقامة متحف للغة العربية في أحد الأقطار العربية، (توجد لدي دراسة متكاملة حول ذلك) تخليدا لهذه اللغة واعتزازا بها . وقد تكون المملكة العربية السعودية الشقيقة مؤهلة لإقامة هذا المعلم التاريخي العظيم .

15. إقامة متحف للشعر العربي (لدي دراسة متكاملة حول ذلك). على أن يكون المتحف في البلد العربي الذي يتفوق بكثرة شعرائه ورصيده الشعري بين الأقطار العربية .

16. البحث عن فضائية عربية تتبنى برامج تلفزيونية تختص باللغة العربية شعرا

ونثرا. احتفظ بسبع سيناريوهات لبرامج بهذا الصدد.

17. تأسيس مكتبة للمعهد ورقية نستجمع فيها أمهات ونفائس وذخائر التراث العربي وموسوعاته اللغوية والأدبية والشعرية فضلا عن دواوين الشعر العربي لكل عصوره، لتكون مرجعا للدارسين والباحثين ومعلما حضاريا دالا على عبقرية اللغة العربية.

18. اقترح على المعهد ان تكون لديه مكتبة سمعية تستجمع فيها الأناشيد والقصائد والأغاني التي ترتقي بحاسة التذوق الجمالي للشباب العربي وتحبب اللغة العربية وقيم العروبة لديهم منها: قصيدة محمود درويش (سجل انا عربي).

19. الشروع بوضع دراسة جدوى لافتتاح معاهد لتعليم العربية لغير الناطقين بها في دول العالم وتوفير الكوادر الكفوءة لتعليمها وتدريبها بوصفها سفيرة العرب

ومرآة عقلهم الراجح لدى شعوب الأرض وأممها.

الهوامش

- (1) كار هيكر، دراسات في اللغة العربية لمجموعة من المستشرقين : 21 .
- (2) تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها : 153
- (3) ابن سهل الاشبيلي، ديوانه : 34
- (4) د.مهدي المخزومي النحو العربي نقد وتوجيه مقدمة الدكتور مصطفى السقا : 7-15
- (5) تجديد الفكر العربي، د . زكي نجيب محمود : 205 .
- (6) المصدر نفسه
- (7) ينظر فقه اللغة، د . حاتم الضامن : 49-51
- (8) اللغة مبناها ومعناها تمام حسان 50- 49 .
- (9) فقه اللغة د . حاتم الضامن / 49 .
- (10) الأغاني لابي فرج الأصفهاني ج 239 / 12
- (11) النحو العربي نقد وتوجيه د . مهدي المخزومي : 22-23
- (12) د . مهدي المخزومي، النحو العربي توجيه ونقد : المصدر نفسه
- (13) مختارات من غزل العصر المملوكي، د . صلاح الدين الهواري : 26 .
- (14) حافظ إبراهيم ديوانه ؟
- (15) ديوان ذي الرمة : 90- 91 .
- (16) ديوان عمر بن ابي ربيعة ؟
- (17) المصدر نفسه
- (18) د . عبد الله سلوم السامرائي الحركة الشعبية .
- (19) ديوان المتنبي : ج / 3-4 : 250

- (20) المصدر نفسه : 71 .
- (21) افاق الشعر العربي في العصر المملوكي 74-96
- (22) المصدر نفسه
- (23) ديوان العقاد : 9
- (24) ديوان أحمد زكي أبو شادي : 556، دار العودة
- (25) ديوان ابراهيم ناجي : دار العودة، 134 .
- (26) ديوان بدي الجبل، ص 389-390 .
- (27) ديوان الجواهري : ج 3 185
- (28) ديوان احمد فؤاد نجم، دار العودة 43
- (29) ديوان ليلى الأخيلية وتوبة : 78 .

ما بعد الربيع العربي

الشباب هم عماد المستقبل والتعليم المتطور هو أساس النجاح

أ. د. رياض العيسى

توطئة

ترتكز هذه الورقة على محورين رئيسيين: المحور الأول يقدم قراءة سياسية منهجية في الربيع العربي والنتائج التي تمخضت عنه، وتأثيراتها على مستقبل الشباب العربي ودورهم في رسم صورة المستقبل. ويعتمد هذا المحور بشكل أساسي على ما جاء في ختام كتابي "أوباما يرتحل والشرق الأوسط يرتحل" الذي صدر عن الدار العربية للعلوم-ناشرون في بيروت بتاريخ 30-12-2016. أما المحور الثاني، فيركز على أهمية تطبيق منهج تكنولوجيا التعليم الذي يعتمد على التخطيط الاستراتيجي واستخدام التقنيات التعليمية الحديثة في نجاح الشباب الذين يعتمد عليهم تطور المجتمعات وتقدمها. وهو بشكل عام مستوحى من كتاب آخر لي قيد الطبع. وهو كتاب علمي باللغة الإنكليزية حول التخطيط والتصميم التعليمي وتقنيات التعليم على

الإنترنت أو ما يعرف بالتعليم الافتراضي.

قراءة منهجية في الربيع العربي ونتائجه

عندما يتعلق الأمر بالتحليل السياسي المنهجي، لا بد من الابتعاد عن الحدية في الطرح بالإضافة إلى عدم التعميم، ذلك أن السياسة هي علم من العلوم الإنسانية، وتتطلب الدقة في تدوين المعلومة وتوثيقها ووضعها في سياق التحليل العلمي وعرض القرائن صوتاً للمنهجية العلمية. وعليه يمكن التأكيد على النقاط الرئيسية التالية بخصوص "الربيع العربي" وما تمخض عنه من نتائج أسردها كما وردت في الكتاب:

أولاً: إن الربيع العربي لم يفشل تماماً كما يجري الاعتقاد السائد اليوم، والذي بدأ يأخذ شكل التعميم المطلق، بعد أن وصلت الأوضاع إلى ما وصلت إليه في منطقة الشرق الأوسط. بل أصبح الكثيرون، ونتيجة لطغيان عاملي الإحباط واليأس، يتمنون لو أن هذه الانتفاضات الشبابية لم تقم بالأساس. ومنهم من بات يلعنها ويتمنى العودة إلى الحالة التي سبقت انطلاق هذه الاحتجاجات، على الرغم من اعتقادهم بمشروعيتها واستحقاقها. وهذا شعور له ما يبرره في الواقع العربي المليء بالنكسات وحاجة المواطن العربي الماسة إلى الاستقرار النسبي حتى ولو كان يرافقه الخضوع والقبول بجور الحاكم، كما كان سائداً قبل الربيع العربي. لكنه لا بد من التأكيد هنا، بأن الفشل والنجاح هما مصطلحان نسبيان ويحكمهما نفس المقياس العلمي في التقييم. ووفقاً للطرق العلمية والمنهجية المتبعة في الجامعات ومراكز الدراسات والبحوث المعتمدة في العالم، يُقاس الفشل والنجاح لأي مشروع بما يحققه في الوصول إلى أهدافه المُخطط لها وضمن المعطيات المتوفرة للقائمين عليه، والمشاركين

والمساهمين فيه والمستفيدين منه. وهذا المقياس بطبيعته يتصف بالمرونة وعدم الحدية، ذلك لأنه يتعامل بشكل أساسي مع الإنسان وسلوكيته وانطباعيته بوصفها متغيرات بحثية، والحكم النهائي بفشل ونجاح هذه المشاريع تكون عادة نسبية وغير مُطلقة. وبناءً على المعطيات المتوفرة والموثقة حتى اللحظة، يمكن القول بأن مشروع الربيع العربي، قد نجح في تحقيق بعضاً من أهدافه وأخفق في بعضها الآخر. ونسبة نجاحه أو إخفاقه تختلف من دولة لأخرى. وفي الوقت الذي حقق فيه الربيع العربي نجاحاً نسبياً في تونس وبنسبة أقل منه في مصر، أخفق حتى اللحظة في معظم أهدافه سواء في ليبيا أو سورية أو اليمن.

ثانياً: عند الحديث عن فشل الربيع العربي أو نجاحه، لا يمكن إضفاء نفس التوصيف والتوظيف والتحليل على جميع الدول العربية التي طالها. فهي دول غير متطابقة بالأساس لا في التركيبة البنوية للدولة ولا في النظام الذي كان يحكم فيها. كما أن مجتمعات هذه الدول غير متجانسة في تركيباتها الديمغرافية والسكانية والاجتماعية والدينية والإثنية. إضافة إلى أنها مختلفة في موقعها الجيوسياسي وأهميتها الإقليمية والدولية. وكذلك يعتمد على قرب هذه الدولة أو تلك من إسرائيل، التي تتحكم حتى اللحظة في الكثير من مفاصل صنع القرارات الدولية المتعلقة بالشرق الأوسط، وبشكل خاص تأثيرها في دائرة صنع القرار الأمريكي. فإسرائيل تبين بأنها لا تخشى الأنظمة التي تخيف شعوبها، وإنما الشعوب التي تخيف أنظمتها. كما أنه ليس من مصلحة إسرائيل أن تسود الديمقراطية في الدول العربية، وخاصة تلك التي في محيطها. وذلك ما سيجردها من لقب الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة.

ثالثاً: إن الوضع في تونس بعد الربيع العربي يختلف عن الوضع في مصر وبقية

الدول الأخرى التي طالها الربيع العربي. على الرغم من أن العملية الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة في تونس ما تزال بطيئة وحذرة حتى اللحظة، إلا أنها مازالت تسير على الطريق الصحيح متحدىً الصعوبات الاقتصادية والمعاشية الناجمة عن تردي الوضع الاقتصادي وضعف الناتج العام. الذي يعتمد بشكل أساسي في تونس على قطاعي السياحة والخدمات، وكليهما متعثر نسبياً اليوم بسبب عدم الاستقرار وحالة العنف التي تسود المنطقة. وهناك أيضاً عقبة قد تواجه الديمقراطية الوليدة في تونس وهي تحديد هوية الدولة "مدنية أو علمانية" وذلك بسبب قوة حركة النهضة الإسلامية وجماهيريتها، وشعبية رئيسها الشيخ راشد الغنوشي. إلا أن حركة النهضة وبسبب الانفتاح الثقافي والمرونة السياسية التي تسود في تونس ما تزال متمسكة بالعملية الديمقراطية وحريصة على استمرارها. إذ إنها فازت في أول انتخابات ديمقراطية بعد إسقاط نظام زين العابدين بن علي. وأيضاً التزمت بتداول السلطة عندما خسرت الانتخابات في ثاني انتخابات حصلت في البلاد. وهذا ما يميز وضع الثورة في تونس عنه في مصر. حيث لم تستطع حركة الإخوان المسلمين في مصر الحفاظ على الديمقراطية وتعزيز تقاليدھا خلال فترة حكمها المنفرد لمصر بعد أول انتخابات ديمقراطية أُجريت بعد الثورة. وذلك ما شجع وساعد الجنرال عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع في حينها بالانقلاب عليها.

رابعاً: إن النجاح النسبي للثورة التونسية يعود بالدرجة الأساسية في اعتقادي إلى بُعد تونس الجغرافي من إسرائيل. كما أن تونس ومنذ حكم الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة كانت قد نأت بنفسها بدرجة أو بأخرى عن الصراع بين العرب وإسرائيل حول القضية الفلسطينية. وذلك بعكس مصر وسورية اللتين تجاوران إسرائيل وتربطهما بها

اتفاقيات. اتفاقية فك الاشتباك لعام 1974 بين سورية وإسرائيل، والتي منوط تطبيقها وحمايتها بنفس النظام الذي حاولت الثورة في سورية إسقاطه. واتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في عام 1979 والمنوط تطبيقها والحفاظ على استمراريتها بعهدة الجيش الذي أسقطت نظامه مع رأسه (الرئيس المخلوع حسني مبارك) ثورة 25 يناير - كانون ثاني في مصر.

ولهذا كان لا بد لإسرائيل أن تعمل بكل ما تملك من قوة ذاتية ونفوذ دولي، وخاصة لدى الولايات المتحدة، للحفاظ على أمنها واستمراريتها. وذلك بإعادة الجيش إلى السلطة في مصر بعد عام على حكم الرئيس المنتخب محمد مرسي. وهي أيضا ولنفس السبب ما تزال تحول دون سقوط النظام في سورية. خاصة وإنه لا يمكن أن يأتي أي بديل من المعارضة يُمكن أن ينافس النظام السوري على هذه المهمة. فكيف إذن يمكن لإسرائيل أن تُفرض بخدمة يقدمها لها النظام السوري بجدارة على مدى أربعين عاما. فمن غير المنطقي أن تقبل ببديل جديد ليس لديه ذات الخبرة ولا يملك نفس القدرة. وبالنتيجة، فإن سياسة الدول تقوم على أساس المصالح. وإسرائيل مثلها مثل أي دولة أخرى يدخل التخطيط الإستراتيجي في صلب سياسات الدولة فيها، وبغض النظر عن الحزب الحاكم فيها وشخصية رئيس وزرائها.

خامساً: إن تونس هي الدولة الوحيدة من الدول التي طالها "الربيع العربي" لم يصل إليها نظام عسكري بعد الاستقلال. بل كان النظام فيها مدنيا برئاسة الحبيب بورقيبة لمدة ثلاثين عاماً (من عام 1957 - 1987)، إلى أن اغتصب السلطة منه الجنرال زين العابدين بن علي بانقلاب "أمني أبيض" مُغلف بفقرة قانونية، ذلك أن وضع الرئيس بورقيبة الصحي في حينها لم يعد يسمح له بممارسة الحكم. "وأيضاً كان في

تونس قبل حُكم بن علي وبعده، نوعٌ من التنوير الثقافي والانفتاح على الغرب، وخاصة فرنسا. وهي تعتمد اللغتين العربية والفرنسية في التعليم والدولة. كما كان في تونس أحزاب سياسية قوية ومعارضة ونقابات عمالية كبيرة ومؤثرة في المجتمع كاتحاد الشغل، بينما كان الوضع في كل من مصر وليبيا واليمن والعراق وسورية مختلفا بمجمل تفاصيله، حيث وصل الجيش إلى السلطة في سورية في وقت مُبكر بعد الاستقلال في عام 1946، وعبر سلسلة من الانقلابات العسكرية بدأت في عام 1949، والتي كانت قد أعقبت قرار تقسيم فلسطين في عام 1947، والاعتراف بإسرائيل كدولة في عام 1948. أو عبر "ثورات" انقلب فيها الجيش على الأنظمة الملكية التي أوجدها الاستعمار كما حصل في مصر عام 1952 والعراق في عام 1958 واليمن 1962 وليبيا في عام 1969.

ولهذا كان لابد من أن تتجاوب الحياة السياسية في هذه البلدان مع طبيعة النظام العسكري الذي كان موجودا فيها. ففي ليبيا لم يكن هناك وجود لأية معارضة سياسية في الداخل. وفي سورية كانت أحزاب المعارضة في الداخل شكلية ومهمشة ومنضوية تحت لواء حزب البعث وهو الواجهة السياسية للنظام الذي تحول مع الأيام من نظام عسكري إلى نظام أمني بحت. وفي اليمن كان النظام عسكريا وقبليا في الوقت نفسه. وهذا ما انعكس على بعض أحزاب المعارضة ومنظماتها التي سمح النظام بتأسيسها بدوافع تكتيكية للرئيس السابق علي عبدالله صالح وضغوط قبلية كان لا بد له من التجاوب معها واحتوائها بشكل أو بآخر. أما في مصر كان هامش الحرية السياسية أوسع من بقية الدول الأخرى المذكورة. وذلك بسبب الطبيعة المجتمعية في مصر

وعراقة الأحزاب الموجودة فيها والتي يعود بعضها إلى العهد الملكي كحزب الوفد. سادساً: من الواضح بأن "ثورات الربيع العربي" لم تحقق نجاحات مباشرة في الدول العربية التي طالتها باستثناء تونس. إلا أنه وعلى الرغم من الانتكاسة التي أصابتها وتحقيق الثورة المضادة في مصر نجاحاً نسبياً، إلا أن الشباب المصري بشكل عام مازال يشكل قوة وازنة في معادلة الثورة المصرية على الرغم من تجربة الإخوان المسلمين في الحكم، التي كانت قصيرة بالزمن والرؤية. وكذلك على الرغم من محاولات نظام الجنرال عبد الفتاح السيسي التضيق عليهم وممارسة القمع ضدهم وكبت الحريات بشكل عام. لكن قسماً كبيراً من شباب الثورة ومعهم شباب جدد آخرون، كانوا صغاراً عندما بدأت ثورة 25-يناير-كانون ثاني عام 2011، مازالوا يحتشدون في الشوارع والساحات المصرية من وقت إلى آخر للتعبير عن امتعاضهم وغضبهم بسبب مصادرة الجيش للثورة. وأيضاً لا بد وأنهم مستمرين ويتحينون الفرصة لينزلوا جميعاً بقوة وانتظام إلى الساحات في الوقت المناسب. وذلك بسبب وجود نفس العوامل والدوافع التي أدت إلى ثورة 25 يناير - كانون ثاني بالدرجة الأولى، والتي يأتي في مقدمتها الوضع الاقتصادي المتردي وازدياد نسبة البطالة وخاصة في وسط الشباب والتي تصل في بعض المناطق إلى 30%. وأيضاً التهميش والإقصاء والإذلال الذي يتعرض له الشباب المصري اليوم والذي بات يفوق ذلك الذي كانوا قد تعرضوا له من قبل أيام نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك.

وأعتقد بأنه سيكون للوضع في مصر تأثير كبير على الأوضاع في ليبيا. لكن الوضع في مصر وكما هو الحال في سورية سيكون متأثراً بشكل كبير بمسار الصراع العربي-الإسرائيلي. إذ إن أية تسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين ستعكس سلباً أو

إيجاباً على ما قد يدور في مصر في المرحلة المقبلة. أما في سورية فوضع الثورة فيها مختلف إلى درجة كبيرة. وهو سيعتمد على العديد من العوامل الأخرى والمرتبطة بشكل أساسي بالأوضاع الإقليمية والدولية في المنطقة وبما سيؤول إليه الوضع الجغرافي والديمقراطي فيها. وأعتقد بأن ما سيؤول إليه الوضع في العراق سيكون مشابهاً لذلك الذي ستؤول إليه أوضاع سورية. أما الوضع في اليمن فأعتقد بأنه سيكون أيضاً مرتبطاً بما سيؤول إليه الوضع في سورية ولو بطريقة مختلفة. حيث تحتفظ إيران بمستقبل اليمن كرهينة إلى أن تتم تسوية الوضع السوري. وكذلك فهي تستخدمه كمحرك انتقامي في صراعها مع السعودية ودول الخليج. وهذا ما سينعكس أيضاً بشكل أو بآخر على وضع العراق. إلا أنني أعتقد بأن حالة الانفجار الشعبي والجماهيري في العراق كما في مصر ستظل دوماً حاضرة بسبب الفساد والوضع الاقتصادي الخانق. وعندما يجوع الإنسان لن يكون أمامه إلا أن يثور حتى يحصل على خبزه أو يموت.

سابعاً: لقد فرض الربيع العربي على أنظمة الحكم في الدول التي لم يمر عليها بشكل مباشر مثل السودان والجزائر وموريتانيا أن تبدي مرونة في التعامل مع الأحزاب والجهات السياسية المعارضة، وأن تعلن عن خطط تنموية وإصلاحات تدريجية. وبالفعل بدأت هذه الدول بوضع خطط مستقبلية وأقرت حزماً ولو بسيطة من الإصلاحات الديمقراطية. إلا أنها لا تزال بطيئة وغير فاعلة وذلك بسبب طبيعة الحكم وعقلية الحاكم العربي الذي لا يريد أن يُنظر إليه وكأنه هُزم. لن يكون عمر البشير الرئيس القادم في السودان في 2020، كما أعلن في خطته للمرحلة المقبلة. ولا عبد العزيز بوتفليقة في الجزائر بحكم عمره الكبير وصحته المعتلة. وتبدو معركة

الرئاسة القادمة في الجزائر أكثر جدية ومصداقية، والتي إن لم ترحبها المعارضة سيكون لها دور في تحديدها. وأما في موريتانيا قد تسير الإصلاحات الديمقراطية بشكل أكثر سرعة ووضوحاً. وذلك بسبب قوة المعارضة ونفوذها في المجتمع الموريتاني. وأيضاً كانت هناك سابقة ديمقراطية في موريتانيا في عام 2005، عندما تنازل عن السلطة طوعاً قائد الانقلاب العسكري في حينها علي محمد ولد فال بعد إجراء الانتخابات الرئاسية التي كان قد وعد بها بعد وقوع الانقلاب الذي قاده، وفاز فيه سيدي محمد ولد الشيخ عبدالله.

أما في المغرب والأردن وعمان وسائر دول الخليج العربي، كان الربيع العربي قد فرض عليها إصلاحات تدريجية وجدية كتوسيع دائرة التمثيل الانتخابي في المغرب وإعطاء المزيد من الصلاحيات لمجلس النواب في الأردن. وفي قطر لم يجد أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة مفرأً من تسليم مقاليد السلطة في وقت مبكر إلى ولي عهده وابنه الشيخ تميم بن حمد. الذي اتجه بدوره إلى الجيل الجديد في الحكم واعتماد حزمة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية. ومثله في الإمارات العربية المتحدة. حيث يدير دفة الحكم بشكل كبير وفاعل جيل الشباب المتمثل بمحمد بن زايد في أبو ظبي ومحمد بن راشد في دبي والذين هما أيضاً يعتمدان على الكفاءات من جيل الشباب كما يعتمدان خطاً جديدة لترشيد الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد الكلي على النفط. وهكذا بدأت السعودية مع الملك سلمان باعتماد خطط ومشاريع جديدة حفزها الربيع العربي والتي تُوجت برؤية 2030 وضعها ولي العهد الأمير الشاب محمد بن سلمان، الذي يبدو أنه في طريقه إلى العرش في وقت

قريب.

ثامناً: على الرغم مما تعرضت له الدول والمجتمعات العربية من صدمة وشعور بالإحباط واليأس من عدم نجاح "ثورات الربيع العربي" والعنف والفوضى التي تبعتها، إلا أن "الربيع العربي لكونه ظاهرة، أحدث صدمة قوية في الوعي العربي الجمعي. حيث انكسر معه حاجز الخوف والرهبة عند الناس من حكم الأنظمة العربية الأمنية والذي تكرر لعقود. وباتت اليوم مفردات، كانت غير مألوفة كالحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية، سائدة ومتداولة بثقة أكبر في المجتمعات العربية. يرددها الناس في المحافل الخاصة والعامة على حد سواء، بعد أن كانت تقتصر على الدوائر الخاصة والضيقة. كما وأصبحت مادة ثقافية وإعلامية وأدبية طاغية في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي. كما وتلاشى مبدأ توريث الحكم في النظام الجمهوري والذي شغل العرب منذ أن ورث بشار الأسد الحكم في سورية بعد موت أبيه في عام 2000. وكان كل من العراق ومصر وليبيا على قائمة التوريث. كما أصبح للحديث عن بناء الدولة الديمقراطية وتداول السلطة وسيادة القانون مدلولاً مادياً وحسياً عند المواطن العربي، وليس حالة طوباوية بعيدة المنال كما كان لعقود من الزمن.

وأعتقد أن "الربيع العربي"، قد دخل عقل المواطن العربي واستوطن في وعيه. ودخل عقله الباطن بوصفها حالة استنهاضيه يمكن استرجاعها تلقائياً في أي وقت يتوفر الحافز المحرك لها، وعندما تختلف الظروف والمعطيات الحالية، التي أعتقد بأنها ستكون فترة مؤقتة طال أمدها أم قصر.

تاسعاً: إن الربيع العربي عملية ثورية غير منتهية تداخلت فيها المراحل التاريخية. لم

يكن الربيع العربي نهاية مرحلة قديمة متعثرة، وإنما مرحلة جديدة تعثرت. بسبب المؤامرة والثورات المضادة. وبالرغم من أن بداية المرحلة الجديدة تبدو أسوأ من القديمة، إلا أنه لم يعد اليوم من إمكانية للعودة إلى المرحلة القديمة. فهذا هو مبدأ التطور التاريخي الذي يقوم على أساس تعاقب المراحل، وجدليته مبنية على أساس أن التاريخ لا يعود إلى الوراء. ليس بالضرورة أن تكون المرحلة المقبلة هي أفضل من المرحلة الحالية أو التي سبقتها. وإنما تعتمد صيرورتها على الظروف والمتغيرات التي ستحصل خلالها. لقد أسقط الربيع العربي مضمون النظام العربي الرسمي، على الرغم من بقاء بعض هياكله قائمة بالشكل. كما تهاوت في المنطقة هيبة الدولة المركزية العميقة التي حكمت لعقود.

عاشراً: لا شك أن المنطقة قد تغيرت برمتها بعد الربيع العربي. وهي تمر اليوم بمرحلة مخاض عسير، وقد يكون طويلاً. وقد يكون هناك مشاريع مُببته أو مستجدة لتقسيم المنطقة بشكل أو بآخر، ومنها مشاريع الفيدراليات والدويلات والكيانات الطائفية. ولا أحد يستطيع التكهن على وجه الدقة بما ستؤول إليها الأوضاع. لكنه ليس أمام العرب، وخاصة جيل الربيع العربي والأجيال القادمة في المنطقة، سوى العودة إلى أهداف الربيع العربي وثوابته. وذلك لأنه لا يمكن هزيمة داعش والتخلص من آثارها بعد هزيمتها إلا بتأسيس "عاش" (عربية-علمانية أرض الرافدين والشام). وكذلك لا يمكن إسقاط خطط التقسيم والفدراليات المُزمع قيامها على أسس طائفية وعرقية إلا بخلق اتحادات في المنطقة العربية تعتمد على مبدأ "الدين لله والوطن للجميع"، وترفض كل أشكال التعصب العرقي والديني والسياسي. ولا بد لشعوب المنطقة من أن تؤمن بضرورة التلاقي والتآخي، وترسم المصير المشترك فيما بينها

وتبني التكامل الاقتصادي الذي سيشكل ضمانة استمرارها وتطورها. فالواقع العربي اليوم بات أشبه بصحراء قاحلة تتخللها بعض الواحات، التي يمثل عمادها الشباب الواعي والمنفتح على العالم. ولا بد لهذه الواحات من أن تزداد وتتوسع. وكلما زاد عدد الواحات واتساعها، تراجعت مساحة التصحر. إذ إن كل المخططات وعلى اختلاف تسمياتها تهدف إلى سحب المنطقة إلى الورا. ولهذا لا يمكن منعها إلا بالدفع المعاكس إلى الأمام والتفكير بالمستقبل والخروج من قوالب الماضي الجامدة. لقد بقي جيل الاستقلال أكثر من خمسين عاما ينتظر التغيير إلى أن جاء جيل الربيع العربي. وقد ينتظر جيل الربيع العربي فترة من الزمن قبل أن يصل إلى الحرية والدولة الديمقراطية. وفترة الانتظار هذه قد تطول أو تقصر وفقا للظروف والمتغيرات، التي ستتغير معها أشكال النضال من أجل الحرية. لكنه وبفضل تقدم الزمن وتطور العلم والتكنولوجيا وتوفر المعلومات وسرعة انتقالها سيوفر على الأجيال الجديدة الكثير من الجهد الانتظار⁽²⁾.

الشباب هم عماد المستقبل والتعليم المتطور هو أساس النجاح

بالفعل، لقد جاءت التحركات الشبابية في الجزائر والسودان أسرع مما كان يعتقد. ولم تمهل عبد العزيز بوتفليقة في الجزائر أو عمر حسن البشير في السودان في إكمال أي منهما لفرته الرئاسية. بل تم استباقها في كلا البلدين عبر تعلم الدروس ممن سبقهم في البلدان الأخرى التي طالها الربيع العربي. وأيضا بفضل تراكم الخبرة وتوفر المعلومات وتحديث الوسائل في توصيلها وتعميمها. واعتقد بأنه في حال فشل

(1) العيسمي، رياض. أوباما يرتحل والشرق الأوسط يشتعل. الدار العربية للعلوم- ناشرون. بيروت، لبنان، 2016.

صفقة القرن في تحقيق تسوية عادلة بين الإسرائيليين والفلسطينيين كما هو متوقع سينتفض شباب فلسطين مما يضع ضغوطا حقيقية على السلطة الفلسطينية وسلطة الاحتلال الإسرائيلي على حد سواء. كما وستعم تحركاتهم كل أنحاء فلسطين. وكما تم ذكره سابقا، سيؤثر هذا بطبيعة الحال على الوضع في كل من مصر وسورية. وسيعود الشباب في كلا البلدين إلى الشوارع للمطالبة من جديد بالحرية والكرامة. وقد يمتد الحراك الشبابي إلى دول الخليج العربي. ذلك لأن هذه الأنظمة الشمولية لم تترك لهم ما يمكن أن يخسروه في الوقت الحاضر. ولن يكون أمامهم سوى المستقبل ليتشبثوا به. وهذا ما يبعث على الأمل بانتصار إرادة الشباب في المستقبل. إلا أن نجاح الثورات الشبابية لا يتحقق بسقوط الأنظمة الشمولية، وإنما يبدأ عندها. ولا بد في البداية من وجود حكومات تكنوقراط متخصصة لتغيير الواقع المتردي الذي كان قد بناه النظام الشمولي واستمر لعقود طويلة من الزمن. وتؤسس لدولة القانون والمؤسسات، تأتي في مقدمتها المؤسسة التعليمية التي يتوجب عليها وضع الخطط التعليمية والمنهجية المتطورة التي تنسجم مع تطور المجتمع والدولة. والتي تمنح الشباب المعرفة العلمية وتخول لهم الحصول على المهارات التقنية التي يحتاجها سوق العمل. وبحيث تتحول طاقات الشباب من طاقة مقيدة إلى طاقة منتجة، تُطوّر الحاضر وتبني للمستقبل الذي باتت تتحكم فيه التقنيات الحديثة والمستجدة. وهذا ما نتأمل أن يحدث في السودان والجزائر.

تطبيق نهج تكنولوجيا التعليم (Instructional Technology)

لقد أثبت نهج تكنولوجيا التعليم نجاحه في البلدان المتقدمة في تحقيق النتائج المرجوة من العملية التعليمية الهادفة. فهو مبدأ يعتمد على التخطيط التعليمي العلمي

واستخدام التقنيات الحديثة في التعليم في كافة مراحلها. ويرتكز على تحقيق النتائج التعليمية المطلوبة في زمن قياسي. وهو لا يقتصر على تعليم الطلاب في المدارس فحسب، وإنما يشمل أيضا التدريب الذي ينشد تطوير كفاءة المعلم والمدرس والمدرّب مما يزيد ويحسن من إنتاجية الفرد سواء كان معلما أو متعلما. ويتعامل هذا النهج مع التعليم على أنه عملية استراتيجية متكاملة ومتداخلة مع التطور العام في المجتمع والدولة. ولهذا لا بد من التعامل مع التعليم في البلدان العربية على أنه عملية استراتيجية يبدأ التخطيط لها قبل انطلاقها. والغرض منه الإجابة عن أربعة أسئلة رئيسية تتطلبها أي عملية تخطيط إستراتيجي: **أين نحن الآن؟ إلى أين نحن ذاهبون؟ كيف سنصل إلى مبتغانا؟ وماذا يجب أن نفعل إن لم نصل إلى المحطة المقصودة في الوقت المرصود؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة الأربعة ووضعها في سياق العملية التعليمية، وضع المتخصصون في مجال التخطيط التعليمي وتكنولوجيا التعليم أنموذجا متكاملا للعملية التعليمية يقوم على خمس مراحل:**

1- المرحلة الأولى هي مرحلة التخطيط (Planning)

والتي تسبر خلالها قابليات واحتياجات المتعلم من كل النواحي التي يمكن أن تؤثر وتتأثر بالعملية التعليمية سلبا أو إيجابا، ومن ثم تحديد هدف واضح للتعليم قابل للتحقيق، يكون بمثابة المحطة الأخيرة للعملية التعليمية. وتحديد الهدف يعتبر أهم عنصر في العملية التعليمية. ويجب أن يعرف بدقة ووضوح وأن يكون قابلاً للقياس بغرض تحديد نجاح العملية التعليمية من عدمه. وإلا فستكون العملية التعليمية برمتها

هدرا للوقت في تحقيق هدف غير الهدف المرجو.

2- المرحلة الثانية هي مرحلة التصميم (Design):

تعتمد على تحليل الهدف إلى عوامله ومركباته الأساسية (الأهداف الصغيرة المكملة) بغرض تحديد الخطوات اللازمة لتحقيقها، والتي من المفترض أن يقود تحقيقها إلى تحقيق الهدف الأساسي.

3- المرحلة الثالثة هي مرحلة التطوير (Development) :

تهتم بوضع خطة عمل تنفيذية لتحقيق الأهداف الصغيرة ووصولاً إلى الهدف الكبير. وذلك من خلال تحديد المواد التعليمية المطلوبة والوسائل المساندة لها بما فيها أحدث التقنيات التكنولوجية المستندة إلى نظريات تعليمية مثبتة فاعليتها.

4- المرحلة الرابعة وهي مرحلة التنفيذ (Implementation) :

ترتكز على وضع الخطة الاستراتيجية حيز التنفيذ. وذلك عبر توفير كل الوسائل المطلوبة والمتاحة لنجاح العملية التعليمية وتحقيق أهدافها المرسومة.

5- المرحلة الخامسة هي مرحلة التقييم (Evaluation):

المخصصة لتقييم فاعلية التعليم ونجاحه. وهي عملية قياسية تحدد نجاح العملية التعليمية بالوصول إلى الأهداف المرجوة منها، التي تم تحديدها في المرحلة الأولى.

لقد بدأت إرهاصات تكنولوجيا التعليم في الولايات المتحدة في مطلع خمسينيات القرن الماضي، عندما أصبح دوايت أيزنهاور رئيساً للدولة في عام ١٩٥٣. إذ أراد

أن يحول المجمع العسكري الاستهلاكي إلى مجمع صناعي منتج. فهو قبل أن يصبح رئيساً كان أحد قادة قوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية. ولهذا أراد أن يدمج أفراد وضباط الجيش الأمريكي في المجتمع المدني. فأمر بتشكيل فريق من الباحثين والمتخصصين لإعداد طرق وبرامج جديدة ومستحدثة لتدريب وإعادة تأهيل قوات الجيش العائدة من أوروبا لتكون طاقة منتجة وفعالة في المجتمع الأمريكي وبوقت قياسي. كما شمل هذا الإنجاز لاحقاً القوات العسكرية العائدة من حربي كوريا وفيتنام في مرحلة الخمسينيات والستينيات تبعاً. لكن هذا الاختصاص الجديد سرعان ما تطور في مطلع السبعينيات عندما صنعت شركة IBM أول PC ، حاسوب شخصي (Personal Computer). وتوسع ليشمل تدريب موظفي الشركات التجارية والصناعية الكبيرة وعمالها، وذلك بغرض تطوير كفاءاتهم وزيادة إنتاج الشركات وربحها. وكان للحاسوب دور كبير في تصميم برامج التعليم والتدريب المختلفة وإنتاجها وتقديمها. ذلك بعد أن كانت تقتصر في الماضي على الإذاعة وشريط الكاسيت، ومن ثم التلفزيون والفيديو. وكانت الدورات التعليمية والتدريبية المصورة والمسجلة تستخدم بنسخ عديدة لتستخدم في فروع الشركات المتعددة أو يتم تبادلها بين الشركات المتماثلة بغرض تقليص التكلفة. كما أخذ تخصص تكنولوجيا التعليم شهرة واسعة في حقل التدريب والتطوير وزيادة الإنتاجية. وبدأ التعامل معه بوصفه علماً قائماً بحد ذاته يسخر صفوة العلوم الإنسانية الأخرى. إذ تم دمج شريط الفيديو المصور والذي كان يحتوي على الدورات التدريبية والتعليمية مع الشريحة الممغنطة التي صنعت مع الحاسوب في ذلك الوقت. وبهذا تم تصنيع ما عرف بالقرص المدمج وإنتاجه. ومن ثم زاد عدد الحواسيب الشخصية، في المكاتب والمؤسسات الحكومية

والمدارس والمعاهد التعليمية والجامعات. وأصبح القرص المدمج الذي يستطيع حمل عشرة أضعاف المعلومات والصور التي كان يحملها الفيديو. وأصبحت أقراص التدريب والتعليم المدمجة تنتقل بسهولة ويسر كبيرين. وعرف هذا القرص الذي يحمل المواد التعليمية (CAI) والتدريبية باسم حاسوب خاص بالتدريب (CBT). وقد كان كل ما يحتاج المتدرب أو المتعلم هو أن يصله القرص المدمج ويضعه في المكان المخصص له في الحاسوب الشخصي في مكتبه، أو بيته، ويبدأ عملية التدريب الذي يستغرق من ساعة إلى ساعتين. أو يكون هناك عدة أقراص لدورات تدريبية وتعليمية مختلفة. وأصبح سعرها في السوق بمعدل عشر دولارات بعد أن كان الفيديو التعليمي بمفرده يباع بمعدل 100 دولار بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج التلفزيوني في ذلك الوقت. وفي أواخر الثمانينيات بدأت ملامح الإنترنت تتكشف. وبدأ العمل على إطلاقه والسماح باستخدامه المحدود في بعض المواقع المدنية. وذلك لأن الإنترنت كان قد تم اختراعه بالتزامن مع اختراع أول حاسوب شخصي في مطلع السبعينيات لأغراض أمنية وعسكرية بالدرجة الأولى. وذلك لضمان استمرار القدرة على التواصل إذا ما تعرضت الولايات المتحدة لأي هجوم نووي. وهو عبارة عن قضبان من الألياف الزجاجية المدفونة في باطن الأرض وقعر البحار، تربط شبكة من الحواسيب ببعضها. وفي منتصف التسعينيات بدأ استخدام الإنترنت في التعليم والتدريب بشكل محدود بعد ظهور التكنولوجيا الرقمية. التي تشمل الكاميرا والفيديو والتحميل الرقمي والبرمجة الرقمية. وكان الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية بمثابة ثورة جديدة داخل الثورة

التكنولوجية التي بدأت مع صناعة الكمبيوتر الشخصي.

استخدام التعليم على الإنترنت وتوظيف التقنيات الحديثة

(Online Learning and Emerging Technology)

إن الهدف الأساسي من هذه العملية التعليمية الممنهجة التي تعتمدها تكنولوجيا التعليم، هو ليس فقط حصول المتعلم على المعلومة و تخزينها في عقله باعتبارها حالة معرفية فحسب، وإنما أيضا ممارستها وتحويلها إلى خبرة وقوة إنتاجية. ويمكن تشبيه تكنولوجيا التعليم بقانون الحركة الذي يعتمد على ثلاثة متغيرات: المسافة، السرعة، والزمن. فكلما ازدادت السرعة قلّ الزمن المطلوب لقطع المسافة نفسها. فطائرة الكونكورد على سبيل المثال تقطع المسافة من لندن إلى نيويورك بنصف الزمن الذي تستغرقها الطائرة العادية. وهكذا هو مبدأ تكنولوجيا التعليم يعتمد على التخطيط الممنهج واستخدام التقنيات التعليمية المتطورة، وسيلة للوصول إلى الهدف التعليمي المطلوب في زمن قياسي. ويأتي في مقدمة التقنيات التعليمية الحديثة التعليم على الإنترنت الذي عرف لفترة طويلة باسم التعليم من بعد أو التعليم الافتراضي. لكنه ومع تطور العلم والتكنولوجيا، قرب الفضاء الإلكتروني المسافات بين المدرس والطلاب. وبفضل التكنولوجيا الرقمية لم يعد التعليم افتراضيا، بل حقيقيا وفعالاً. وأصبح اليوم أكثر يسرا وأقل تكلفة.

لقد مر التعليم من بعد بالعديد من المراحل قبل أن يصل إلى الإنترنت. فقد بدأ التعليم بالمراسلة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واستمر لأكثر من قرن ونصف. ومن ثم جاء التعليم المفتوح. وبقي يتطور التعليم من بعد بتطور الزمن

ووفقا لوسائل التواصل التكنولوجية المتوفرة في كل مرحلة تاريخية. وذلك بدءا بالكتابة والكتاب، البريد والرسالة، الراديو وشريط الكاسيت، التلفزيون، وشريط الفيديو، الكمبيوتر والقرص المدمج، الستالايت والدائرة التلفزيونية المغلقة. وأخيرا، ومن المؤكد ليس آخرا، الإنترنت والبرمجة الرقمية. ويتضمن التعليم على الإنترنت قاعات إلكترونية مجهزة بكل الوسائل التعليمية المتوفرة في غرف الصف مثل الشاشات الذكية التي تعرض عليها المعلومات بطريقة إلكترونية. وسبورة مفعلة يمكن أن يكتب عليها الأستاذ بقلم حساس خاص، ويرسم، ويلون، ويمسح، الخ. وهي أيضا مجهزة بكامرات فيديو رقمية وميكروفونات حساسة. ويمكن أن يرى الطالب الأستاذ ويتكلم معه. ويتطلب عادة من كومبيوترات الطلاب أن تحتوي على كل التقنيات اللازمة والمجهزة لعرض الصورة وسماع الصوت. وكذلك يجب أن يكون لديه اتصال دائم وسريع بالإنترنت. ويمكن للطالب أن يرفع يده إلكترونيا عندما يكون لديه سؤال أو مداخلة. وعندما يسمح له الأستاذ بالكلام، يبدأ بالكلام ويسمعه الأستاذ وبقية الطلاب. ويمكن تسجيل وأرشفة كل المحاضرات ويمكن استرجاعها من قبل الطالب بسهولة ويسر.

وأما المواد التي تحتاج إلى إجراء تجارب مخبرية أو رحلات تعليمية، فيمكن استخدام نظام المحاكاة مع الواقع الإلكتروني، كما وبدأ العمل حديثا على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي المرتبط بتحفيز الحواس، أيضا رباعية الأبعاد، وهي عبارة عن نظارة إلكترونية ذكية يضعها الطالب عند تنفيذ المهمة التعليمية. إذ يمكن أن يشعر مثلا بإحساس مسك المشروط عبر الفأرة الذكية. وأن يشم ما يوحي برائحة التخدير وهو يقوم بعملية تشريح الضفدع إلكترونيا. ويمكن أيضا أن يعيش التجربة

الحسية المتكاملة وهو في زيارة علمية افتراضية إلى غابات الأمازون وأدغاله. أما مراقبة الامتحانات فنتم عبر كامرات ذكية حساسة. تصور هوية الطالب الجامعية وتقارنها مع بصمات أصابعه. وتدور دائرة كاملة بزاوية 360 درجة. وتصور كل تحركات الطالب وترسل تقريراً إلكترونياً مفصلاً وبشكل مباشر للأستاذ.

التعليم الممنهج والعقل المبرمج

إن المعرفة لا حدود لها. وما يدركه العقل يمكن أن يتعلمه الإنسان. من المعروف بأن الإنسان يتعلم عبر حواسه الخمسة: السمع، البصر، اللمس، الشم، والتذوق. ومن المعروف أيضاً بأن أغلب ما يتعلمه الإنسان يأتي عبر الحواس الثلاثة الأولى، السمع، والرؤية، واللمس. وأثبتت الدراسات المتخصصة بأن الإنسان يتعلم بنسبة تزيد على 90% عبر ما يسمع ويرى ويفعل معاً. وكما يقول المثل الشائع بهذا الخصوص: "من سمع ليس كمن رأى، والقول ليس مثل الفعل". وكما هو معلوم أيضاً بأن مصدر كل هذه الحواس هو العقل عند الإنسان. وعقل الإنسان بتركيبته الإعجازية يملك طاقة جبارة في التعلم والتأقلم مع ما يتعلم.

إن معرفة المعلم بكيفية تعلم الطالب وقدراته الفردية على التعلم هو ضرورة تستند إلى حقيقة علمية مرتبطة بعقل الإنسان وقدرته على التعلم. وهي مبدأ تعليمي مرتبط بأسس التعليم وطريقة قياس فاعليته ونجاحه. فإذا ما أراد المعلم أن يقدم تعليماً فعالاً وناجحاً للطالب، لا بد له أن يعرف ما هي الحواس التي يميل الطالب إلى استخدامها أكثر من غيرها في تعلمه. فهناك من الطلاب من يستطيع التعلم بشكل أكبر عن طريق الرؤية، وآخر عن طريق السمع. وهناك من يعتمد على اللمس. وهناك مقاييس علمية دقيقة يمكن أن تحدد الرغبات التعليمية عند الطالب. ولكن

يحتاج المعلم أيضا إلى أن يتعرف على كيفية تعلم العقل البشري بشكل عام كونه مصدر هذه الحواس والمسؤول النهائي عن التعلم. ولقد أثبتت الدراسات بأن عقل الإنسان يخزن 95% من المعلومات التي تدخل إليه على شكل صور. ويسترجعها أيضا على شكل صور قبل أن يحولها إلى كلمات ومفردات. وعلى سبيل المثال، عندما نتعرف على شخص ما ونحاول أن نتذكر اسمه لاحقا، أول ما يقفز إلى ذهننا صورة وجهه، قامته، حركاته، الخ، إلى أن تكتمل الصورة ونتذكر الاسم. وإذا ما ذكر أماننا اسم مكان ما، مصر على سبيل المثال، أول ما نتذكره عنها الأهرامات، السينما، عبد الناصر، الخ. وكل واحد يسترجع عن الاسم ما يعرفه وتخزينه ذاكرته. وتتألف ذاكرة الإنسان من ثلاث طبقات: الذاكرة القصيرة، المتوسطة أو العاملة، والطويلة. تفقد الذاكرة القصيرة المعلومات التي تدخلها خلال ثمان ثوان إذا لم يفعلها العقل وينقلها إلى الذاكرة العاملة. وهي تكون عادة معلومات ثانوية ولا يعتبرها العقل مهمة مقارنة بما يخزنه من معلومات. و ينتقل الباقي مما يعتبره العقل مهما إلى الذاكرة العاملة. وهنا تأتي مهمة المعلم في طريقة تقديم المعلومات التي يعتبرها مهمة لما تعلمه الطالب في السابق ولما يجب أن يتعلمه لاحقا لتحقيق الأهداف التعليمية.

لقد بدأ العمل على الذكاء الاصطناعي منذ اللحظة الأولى لاختراع جهاز الحاسوب (الكومبيوتر)، الذي اخترع بدوره ليحاكي عقل الإنسان في تخزين المعلومات ومعاملتها. هذا في الوقت الذي يقوم الذكاء الاصطناعي على جعل الكومبيوتر يفكر بالطريقة الذكية التي يفكر بها الإنسان. ولكي نخلق جيلا من الطلاب يمكن له أن يتوافق مع جيل الإنسان الآلي في المستقبل، لا بد للتعليم أن يستنهض فيهم العقل

النير الذي استطاع اختراع الكمبيوتر والذكاء الاصطناعي.

وبناء على ما تقدم، أعتقد بأن هذه العملية التعليمية المعروفة باسم تكنولوجيا التعليم، إذا ما طبقت وأحسنّت إدارتها يمكن أن تقدم نتائج ملموسة في مجالات التعليم والتدريب وتطوير المهارات الشبابية العربية وتأهيلها لصناعة مستقبل أفضل. لكن التعليم بشكل عام يحتاج إلى بيئة حاضنه ترعاه وتدعمه. وهذه البيئة لا يمكن توفرها إلى في دولة القانون والمؤسسات. كما يحتاج إلى الحرية التي هي مصدر الإلهام والإبداع.

لقد أثبت الشباب العربي بأنه يملك القدرة العالية والطاقة الكامنة التي إذا ما تحررت يمكن أن تصنع ما كان يوماً من ضروب المستحيل. وهذا ما أثبتته وما زالت ثورات الربيع العربي. كما أعتقد أنه يمكن لمعهد مثل معهدنا الجديد إذا ما توافرت له الإمكانيات المادية المطلوبة أن يضطلع بمهام متعددة في مجال إعداد وتدريب الشباب العربي من الأجيال الجديدة وتطوير كفاءاتهم القيادية والمعرفية بحكم ما يوجد فيه من كوادر أكاديمية متمرسة وطاقات علمية متخصصة.

العولمة الثقافية

تجارب من جنيف

ماجد مكي الجميل

للعولمة الثقافية علاقة قوية بالهوية الثقافية، إذن، لا بد أن نُعرّف الإثنين. على الرغم من سعة مفهوم الثقافة إلا أنه يُمكن حصره بالتعريف التالي: الثقافة: جميع السمات الروحية، والفكرية، والقومية، التي تميز جماعة عن أخرى، وهي شاملة لطرق الحياة، والتفكير، والتقاليد، والمعتقدات، والآداب، والقيم، والبعد التاريخي، وهي جميعاً عناصر جوهرية في مفهوم الثقافة. الهوية الثقافية: هو الانتماء أو اكتساب جميع هذه السمات. ليست هناك ثقافة واحدة إنما أنواع وأشكال ثقافية متعددة. منها ما يميل إلى التمسك بخصوصيتها، ومنها ما يسعى إلى الانفتاح والانتشار. أمّا العولمة، فتسعى إلى فتح كافة الثقافات بعضها على بعض ومحاولة تنظيمها وفق قواعد وأحكام عامة شاملة تحكم جميع الثقافات.

بداية العولمة وتطورها بالنسبة للبعض، العولمة متأصلة في الطبيعة البشرية، وأنها بدأت منذ بداية التاريخ، باتجاه المجتمعات البشرية نحو تبادل المزيد مع بعضها البعض في المجالات كافة. منذ العصور القديمة، طورت الحضارات المختلفة طرقاً تجارية ومبادلات ثقافية، وشهدت أيضاً ظواهر هجرة أسهمت في المبادلات بين السكان.

استمرت هذه الظاهرة في جميع أنحاء العالم عبر التاريخ، لا سيما من خلال الفتوحات العسكرية والاستكشافات العظيمة.

بعد الحرب العالمية الثانية، أرادت الولايات المتحدة إنشاء منظمة تسمح بقيام تجارة عالمية أسهل وأسرع. للقيام بذلك، عُقد اجتماعان: أحدهما في الأمم المتحدة (1946) والآخر في جنيف (1994). أنتج الأول "جات" (الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة) لتخفيض التعريفات الجمركية على البلدان الأعضاء، وتأسيس شفافية للسياسات التجارية لهذه البلدان، وتعميم الاتفاقات التي تُبرم بين بلدين على جميع الأعضاء في "جات". لكن من أجل تسريع العولمة الاقتصادية، أنشأ الاجتماع الثاني منظمة التجارة العالمية على أنقاض (جات). أصبحت هذه المؤسسة، التي توصف بأنها الماكينة المُحرّكة للعولمة الاقتصادية، واحدة من الأكثر أهمية في العالم لإلغاء الحدود الدولية أمام التجارة.

العولمة في الأساس اقتصادية، وتاريخياً، كانت العولمة الاقتصادية البُعد الأول للعولمة الشاملة. ابتداءً من سنوات الستينات وبشكل خاص السبعينيات بدأ انفتاح الاقتصادات العالمية وتطوير سياسات التجارة الحرة التي أطلقت تسارع العولمة لتُعْزِزِ التفاعلات بين مختلف أنحاء العالم. بين 1950 و 2010، تضاعفت الصادرات العالمية بمقدار 33 مرة، مما أسهم إسهاماً كبيراً في زيادة التفاعلات بين مختلف بلدان العالم ومناطقه.

نتيجة للعولمة الاقتصادية، تم أيضاً عولمة التمويل. فمنذ الثمانينيات، وبدافع من السياسات الليبرالية الجديدة، انفتح عالم المال تدريجياً، وأنشأت العديد من الدول (الولايات المتحدة في عهد رونالد ريغان، بريطانيا في ظل مارغريت تاتشر) ما يسمى

بـ "السياسة الثلاثية الأبعاد"-ثري دي بولتكس-: كان هدفها تبسيط قواعد التمويل، وإلغاء الوسطاء الماليين، وكسر الحواجز بين مختلف المراكز المالية من أجل تيسير تبادل رأس المال بين الجهات المالية الفاعلة في الكوكب. ساهمت هذه العولمة المالية في ظهور سوق مالية عالمية تضاعفَ فيها تبادل الأوراق المالية ورؤوس الأموال.

أمثلة على العولمة من جنيف

لأن العولمة في الأساس اقتصادية أساسها التجارة، ولأن عولمة الاقتصاد تقوم على تعجيل التبادل التجاري من خلال إزالة الحواجز التجارية وتطوير تقنيات المعلومات والاتصالات، إذن لا بد أولاً من أن نفهم ما هي منظمة التجارة العالمية وكيف تعمل، كمدخل لفهم العولمة الثقافية وملحقاتها.

باختصار، تعمل منظمة التجارة على إلغاء الحدود الجغرافية بين دول العالم أمام الانتقال الحر الكامل للبضائع والسلع والخدمات وحتى الأشخاص على هذا الكوكب. ماذا يعني هذا؟ يعني أن البضاعة التي تنتقل من الولايات المتحدة أو تايلاند، أو بولندا إلى الجزائر أو تونس-على سبيل المثال-، ينبغي أن تنتقل بالظروف والشروط نفسها لانتقال البضاعة بين قسنطينية ووهران، أو بين الحمامات وسوسة. بلا حدود، بلا شروط، بلا جمارك، بلا قبول أو رفض، بلا تأخير.

أيضاً، لا يحق لأي دولة أن تُجري تمييزاً بين منتجاتها الوطنية وأي سلعة مستوردة بتشجيع أو تفضيل الأولى على الثانية. كما لا يجوز أن تلقى البضاعة أو الخضار أو الفواكه المنتجة محلياً تفضيلاً على السلعة أو الخضار أو الفواكه القادمة

من الخارج.

ليس هذا فحسب، إذا شعرت دولة أن سوقها قد تشبعت بسلعة ما، وأن استيرادها لهذه السلعة يلحق ضرراً أو يهدد بإلحاق الضرر بالصناعة المحلية أو على اقتصادها، هنا لا يحق لها أن تمنع استيراد هذه السلعة. في هذه الحالة، على الدولة أن تذهب إلى منظمة التجارة وتطلب منها موافقة على تعميم طلب للدول الأعضاء -يُسمى تحقيق تدابير الوقاية safeguard investigation- يدعو الدول المصدرة وقف صادراتها لمدة معينة، وإن أرادت تمديد المدة عليها أن تقدم طلباً ثانياً.

لكن اتفاقية منظمة التجارة تضع شروطاً قاسية على الدول لاتخاذ تدابير الوقاية، من بينها: ينبغي على السلطات الوطنية المختصة أن تُجري تحقيقاً يتسم بالشفافية، وإبلاغ نتائج التحقيق إلى جميع الأطراف المعنية بصورة علنية، وأن تُقدم أدلتها بأن تطبيق التدبير الوقائي يخدم المصلحة العامة. وتضع الاتفاقية المعايير التي يتم على أساسها تحديد "الضرر الخطير" سواء بحدوثه أو التهديد بوقوعه. وكمبدأً أساساً، لا يجوز تطبيق التدابير الوقائية على واردات دولة بعينها، ولا يجوز تطبيق التدبير الوقائي أكثر من أربع سنوات.

بعض الدول تفضل حماية منتجاتها المحلية من خلال تطبيق تدابير ما يُسمى بـ "المنطقة الرمادية" بإجراءات مباحثات ثنائية خارج إطار منظمة التجارة لإقناع الدول المصدرة بتقييد حجم الصادرات "بصورة اختيارية" أو الاتفاق على أساليب أخرى للمشاركة في الأسواق. لكن اتفاقية منظمة التجارة حظرت التعامل على أساس تدابير "المنطقة الرمادية". وأكدت على الدول الأعضاء ألا تتخذ أي تدابير اختيارية لتقييد الصادرات أو أية ترتيبات تسويقية مسبقة أو أية تدابير أخرى مشابهة بالنسبة

للصادرات أو الواردات.

أيضاً، تمنع قوانين منظمة التجارة -وهي، في الواقع، قوانين للعولمة الاقتصادية الشاملة- تقديم أي دعم حكومي، أو قروض مُيسّرة، أو خدمات استشارية، أو تخفيضات في الضرائب، أو خصم في نفقات المياه أو الكهرباء، أو أي شكل من أشكال المساعدة المباشرة أو غير المباشرة لأي مؤسسة، أو مصنع، أو مصرف، أو جمعية تعاونية لصيد الأسماك يواجه مشاكل مالية. الهدف: جعل المنافسة حرّة بين كافة شركات العالم ومصارفه ومؤسساته. هنا أدعوكم أن تتخيلوا كيف يُمكن لجمعية تعاونية لصيد الأسماك في الصومال -على سبيل المثال- عمرها سنوات معدودة أن تُنافس جمعية تعاونية لصيد الأسماك في النرويج أو السويد عمرها 300 سنة.

تسمح قوانين المنظمة للدولة العضو فرض رسوم مكافحة الإغراق antidumping عندما تبيع دولة أخرى، لها أو لغيرها، منتجاً بسعر يقل عن سعر بيعه في سوقها المحلية، أو بسعر يُماثل كلفة إنتاجه، بشرط أن يتسبب ذلك في ضرر مادي للصناعة المحلية للبلد المستورد، وفي كل الأحوال، لا يحق للدولة أن تفرض رسوم إغراق إذا لم تكن تنتج المادة نفسها قيد الإغراق.

هذه الأمثلة المُختصرة والسريعة توضح إلى أي حد تم فتح الحدود التجارية حتى الآن والعمل ما زال جارياً على فتح المزيد.

عولمة الإقتصاد وعولمة الثقافة، ما الفرق؟

تماماً، مثلما تسعى العولمة الاقتصادية إلى إزالة الحدود الجغرافية لدول العالم أمام حرية حركة البضائع والسلع والخدمات، تسعى العولمة الثقافية إلى إزالة الحدود

الدولية تماماً أمام حرية حركة المنتجات الثقافية.

عندما شرعت العولمة بالربط بين الاقتصادات، واجهت ثقافات مختلفة ومتنوعة قد يُعيق بعضها حرية حركة البضائع، فوجدت من الضروري عولمتها هي الأخرى بأن يُطبَّق على الثقافة ما تم تطبيقه من قوانين التجارة. تسعى العولمة الثقافية فتح الحدود الجغرافية أمام كافة المنتجات الثقافية لكافة دول العالم (الأفلام، الموسيقى، الكتب، المجالات، المطبوعات، القيم، النظريات، الأفكار... وغيرها)، ومنحها الحرية الكاملة للتوسع والانتشار بنفس طريقة الانتقال الحر للسلع والبضائع والأشخاص الذي شاهدناه في العولمة الاقتصادية. بالنتيجة "العولمة الثقافية" هي نسخة أخرى للعولمة الاقتصادية، كلٌّ حسب إختصاصه.

من خلال هذا التدفق الحر للمنتجات الثقافية، ستجعل العولمة الثقافية أي فكرة، ثقافة، مبدأ، نظرية... الخ عالمية الانتشار في المدى أو التطبيق، بمعنى انتقال الأفكار والمعاني والقيم إلى جميع أنحاء العالم بحرية مطلقة دون قيود أو عوائق أو اعتبارات وطنية أو اجتماعية أو أي اعتبار آخر. وتجعل هذا الانتقال الثقافي مناسباً أو مفهوماً أو في المتناول لمختلف دول العالم. باختصار، العولمة، أياً كان نوعها، لا تعترف بالحدود الجغرافية لأي بلد، ليظهر العالم كفضاء، ويصبح نطاق الكوكب نطاقاً واحداً ومساحة واحدة.

في تصوير آخر للأمر، تُزيل العولمة الثقافية كل الفواصل بين الثقافات، وتُلغِي المسافات بينها إلى حد التلاشي، وتُسارع التحركات والمبادلات (للشعر، والسلع، والخدمات، ورؤوس الأموال، والتقنيات، والمنتجات والممارسات الثقافية) في جميع أنحاء العالم. في هذه الحركة، تجري الحياة في العالم كمكان واحد. قرية واحدة

صغيرة مما يؤدي إلى تنامي مستوى التفاعل بين مختلف المناطق والسكان في العالم، ويُسهّل، بالتالي، الربط بين المجتمعات والأفراد على الكوكب. هي عملية تدريجية بطيئة لتكثيف المبادلات والتدفقات بين مختلف أنحاء العالم.

يعرّف المفكر البريطاني رونالد روبرتسون العولمة بأنها "اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش". يقول هي "كل المُستجدات والتطورات التي تسعى، بقصد أو بدون قصد، إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد". وهو اتجاه سيجعل كل الخبرة البشرية والعادات متقاربة قبل أن تصبح متطابقة في نهاية المطاف.

إنفاذ مبادئ العولمة الثقافية

مثلما شاهدنا في "العولمة الاقتصادية"، هناك مؤسسة قائمة بحد ذاتها منذ ربع قرن (منظمة التجارة العالمية) تتولى صياغة قوانين "العولمة الاقتصادية". في "العولمة الثقافية"، لا توجد مؤسسة تتولى الأمر، لعدة أسباب: حساسية الثقافة تجاه العولمة، رفض بعض الدول الغربية، خاصة فرنسا وألمانيا ناهيك بأغلب دول العالم الثالث، إخضاع الثقافة للعولمة. ولم تتجح محاولات إقحام "اليونسكو" في هذا الشأن، إذ ما زالت هذه المنظمة تُدافع من مقرها في باريس عن التنوع الثقافي، إلى حد ما. أمّا سبب مقاومة فرنسا وألمانيا، والإتحاد الأوروبي عموماً، للعولمة الثقافية، فلأن البلدين ينظران إلى العولمة على أنها عملية "إنكلو ساكسونية" بالدرجة الأولى تخص (الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، إستراليا، نيوزلندا... الخ)، وهي بالأساس

“عولمة أميركية”. هناك أيضاً مقاومة للعولمة الثقافية من جانب كوريا الجنوبية.

تجارب للعولمة الثقافية من جنيف

عدم وجود مؤسسة تُعولم الثقافة، كمنظمة التجارة العالمية التي تضع قوانين “العولمة الاقتصادية”، لا يعني أن الثقافة ما زالت بعيدة عن العولمة المؤسسية. عولمة الثقافة تجري باستمرار وبالتدرج وبعملية بطيئة عبر عدة منظمات وهيئات دولية خاصة الأمم المتحدة وحتى منظمة التجارة العالمية.

لعل من أشهر تجارب العولمة الثقافية التي جرت في جنيف، شكوى قضائية رفعتها الولايات المتحدة أمام الجهاز القضائي لمنظمة التجارة العالمية ضد كوريا الجنوبية لوضع الأخيرة حصصاً على عرض الأفلام الأميركية في دور السينما الكورية بحيث لا تتجاوز 12 في المائة من الأفلام المحلية. الشكوى لم تأت في إطار “العولمة الثقافية”، بل في إطار احتجاج أميركي على إعاقة كوريا الجنوبية حرية تدفق السلع والبضائع، بعد أن تم اعتبار مُنتج ثقافي على أنه سلعة تجارية لها الحرية في التنقل عبر حدود العالم من دون إعاقة. أياً كان الأمر، الشكوى الأميركية تعكس نوعاً من أنواع “العولمة الثقافية”، برفض إجراء كوري جنوبي يهدف إلى حماية الثقافة الكورية من غزو الأفلام الأميركية. وقالت الشكوى إن سيول لم تمتثل للاتفاق الموقع بين البلدين عام 1985 الذي يهدف إلى فتح سوق كوريا الجنوبية أمام الأفلام الأميركية، وإن كوريا جعلت من المستحيل على شركات الأفلام الأميركية، التي بدأت في إنشاء مكاتب في كوريا الجنوبية، استيراد أفلامها وتوزيعها.

على نحو مماثل، رفعت الولايات المتحدة شكوى أمام منظمة التجارة بسبب

قيود وضعتها الصين على استيراد المطبوعات والمجلات والصحف الأميركية. هناك أعداد لا تحصى من مثل هذه الأمثلة.

لعل مجلس حقوق الإنسان ومقره جنيف هو أكثر هيئات الأمم المتحدة ضلوعاً في "العولمة الثقافية". يتم ذلك عن طريق ما يُسمى بالمراجعة الدورية لسجل حقوق الإنسان، وهي مراجعة تجري كل سنتين لكل دولة عضو. في واحدة من جلسات هذه المراجعة لإحدى الدول العربية، قال عضو في المراجعة إن حكومتكم لم تعمل شيئاً لتغيير نظرة الناس غير المُحترمة للمثليين. وغير ذلك من هذه الملاحظات.

سمات العولمة الثقافية

من سمات العولمة الثقافية الاستهلاك المشترك لكافة الثقافات والمنتجات الثقافية التي تُنشر عبر الإنترنت، ووسائل الإعلام الشعبية الثقافية، والسينما، والمسلسلات التلفزيونية. هذا التداول الواسع للثقافات يُمكن الأفراد من المشاركة في العلاقات الاجتماعية التي تعبر الحدود الوطنية والإقليمية وتكوين قواعد ومعارف ومفاهيم مشتركة تربط بين الناس في هوياتهم الثقافية الفردية والجماعية مما يؤدي إلى زيادة الترابط بين مختلف السكان والثقافات.

هذه العملية تؤدي بالنتيجة إلى توحيد أنماط الاستهلاك، والترفيه، والممارسات الثقافية، والمأكل، والملبس، التي غالباً ما تكون من أصل أميركي وتُنشر عن طريق وسائل الاتصال والتقنيات الجديدة عبر اللغة الإنكليزية التي أصبحت، في الواقع، الأكثر استخداماً على نطاق واسع في التبادل، واللغة، في الأساس، هي عنصر أساس من عناصر هوية الإنسان. علاوة على ذلك، سمحت العولمة، من خلال

سهولة حركة انتقال الناس والأفكار، بتحقيق مزج حقيقي بين الثقافات تمهيداً لظهور ثقافة مُختلطة بشكل متزايد.

من السمات البارزة للعولمة الثقافية انتشار مطاعم معينة مثل سلاسل مطاعم الوجبات السريعة الأمريكية. ماكدونالدز، ومقاهي ستارباكس، هما إثنان من أنجح المطاعم والمقاهي العالمية. هاتان الشركتان الأمريكيتان يتم وصفهما في كثير من الأحيان كمثالين أو رمزين على العولمة، وهو أمر مقبول، إذا عرفنا أن لماكدونالدز أكثر من 32 ألف موقع مختلف حول العالم، ولستار باكس 18 ألف موقع تعمل في جميع أنحاء العالم حسب إحصاءات 2015. أيضاً أصبح سعر "بيك ماك" مقياساً غير رسمي لمعادلة القوة الشرائية بين العملات العالمية. هذا المقياس أدخلته مجلة "ذا إيكونوميست" البريطانية قبل نحو 10 سنين،

يُمكن أن نضيف إلى الاستهلاك والاستخدام الشائع للثقافات المنتشرة والمتعارف عليها عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، عمليات تبادل البضائع التي كان لها التاريخ الأطول في نقل المعاني والأفكار والقيم الثقافية لجميع أنحاء العالم. إنتشار الثقافات مكن الأفراد من المشاركة في العلاقات الاجتماعية الموسعة العابرة للحدود الوطنية والإقليمية، وإنشاء وتوسيع هذه العلاقات لا ينطوي على المستوى المادي فقط، فالعولمة الثقافية تتضمن تشكيل المبادئ المشتركة، والنظريات، والأفكار، والقيم، والمعرفة التي يربطها الناس بهوياتهم الثقافية الفردية والاجتماعية، مما يؤدي في الآخر إلى زيادة الترابط بين الشعوب والثقافات المختلفة وصولاً إلى

صياغة مبادئ ثقافية عامة واحدة تحكم الجميع.

قياس العولمة الثقافية

هناك عديدٌ من المحاولات لقياس العولمة الثقافية، عادةً ما تستخدم مؤشرات معينة تستند على البيانات الكمية لتدفقات التجارة، بمعنى كم ألف مطبوع، أو فلم، أو موسيقى... الخ تم تبادلها تجارياً بين دول العالم. مع ذلك، فالعولمة الثقافية أصعب من أن يتم حسابها باستخدام البيانات الكمية، لصعوبة العثور على بيانات تعكس تدفق الأفكار، والآراء، والموضوعات، لأنها أمور غير مادية.

على هذا الأساس يتم تحقيق مفهوم نسبي لعولمة الثقافة. في الواقع من الصعب تشكيل هذا المفهوم النسبي أي إعطاء نسبة معينة، فالأمر مُعقّد، لكن لنأخذ مثلاً واحداً، نقول: إذا زاد عدد فروع أسواق "كارفور" في آسيا خلال الفترة 1999-2006 بنسبة 156.1 في المائة، بعد أن ارتفع عدد فروعه من 1 إلى 156، وإذا تضاعفت مواقع "كارفور" في أوروبا إلى 154.1 فرعاً خلال نفس الفترة، وإذا تم بيع 600 مليون نسخة من كتاب "هاري بوتر"، وتم ترجمته إلى 67 لغة، وإذا كانت الشبكة الاجتماعية العالمية الفيسبوك تجمع 800 مليون من "الأصدقاء"... الخ يُمكن تحقيق "تصور ما" إلى سعة انتشار العولمة الثقافية.

العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية

تكمن العلاقة بين "العولمة الثقافية" و"الهوية الثقافية" في التناظر والتصادم والصراع حتى بين الثقافات المتقاربة في القيم، وتلك المنفتحة، أو التي تسعى إلى الانفتاح والانتشار. من الأمثلة على ذلك، الثقافة الفرنسية والأميركية، إذ هما ثقافتان

مقاربتان في المبادئ والقيم، لكن الفرنسية تقاوم بشدة هيمنة الثقافة الأمريكية، مثلما سنرى.

في الواقع تسعى العولمة الثقافية إلى خلق وحدة ومنظومة ثقافية متكاملة تحكم الجميع. هي تهدف وتعمل على القضاء على الحدود والخصوصيات الثقافية المختلفة. بينما تسعى الهوية الثقافية إلى الاعتراف بعالم الاختلافات، وترفض الذوبان واغتراب الأفراد عن تقاليدهم. باختصار العولمة تبحث عن نقل الخصوصيات إلى العام والشامل، بينما الهوية الثقافية هي الانتقال من العام إلى الخاص.

يؤكد المنظور البديل للعولمة الثقافية الذي يقوم على التنوع العالمي على مخاطر وباء الثقافة الاستهلاكية الغربية. يجادل بعض النقاد بأن هيمنة الثقافة الأميركية التي تؤثر على العالم بأسره ستؤدي في نهاية المطاف إلى انتهاء التنوع الثقافي كمرحلة أولى قبل أن تتم زراعة "الإنسان الأحادي الثقافة". يُنظر إلى هذه العملية، التي يفهم منها بأنها "الإمبريالية الثقافية"، أنها مرتبطة بتدمير الهويات الثقافية، لتُهيمن عليها ثقافة المستهلكين المتجانسة والغربية. وقد أشير إلى التأثير العالمي للمنتجات الأميركية والأعمال التجارية والثقافة في البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم باسم "الأمركة Americanization". يتمثل هذا التأثير بصبغ أي مجتمع أو فرد بالصبغة الأميركية من خلال البرامج التلفزيونية الأميركية التي يتم إعادة بثها في جميع أنحاء العالم الذي يُسهّله التأثير الأميركي على مناطق العالم في شتى مجالات الحياة، بما فيها السيطرة الإعلامية و القوة السياسية، والانتشار الثقافي، والاقتصادي.

التجانس الثقافي هناك من الكتاب من يستخدم مصطلح "التجانس الثقافي Cultural

homogenization” بديلاً عن العولمة الثقافية. لكن في الواقع هذا المصطلح الجديد هو جانب من جوانب “العولمة الثقافية” وهو أحد خصائصها الرئيسية. يعمل هذا المصطلح، الذي أُريد منه “تلطيف أو تخفيف المصطلح الأول”، على تقليص التنوع الثقافي من خلال تعميم ونشر مجموعة واسعة من الرموز الثقافية-ليس فقط الأمور المادية ولكن العادات والأفكار والقيم يتم إدراجها في كافة الثقافات. يُحدد، الآن أوكونور O'Connor، الأمر بأنها “عملية تكون فيها الثقافات المحلية قد حُوّلت أو أمتُصت من قبل ثقافة مُسيطرَة خارجيه”. وتم توصيف التجانس الثقافي بأنه ربما يكون السمة الأكثر وضوحاً للعولمة الثقافية. نظرياً، يمكن أن يؤدي التجانس إلى انهيار الحواجز الثقافية والاستيعاب العالمي لثقافة واحدة.

ويمكن أن يؤثر التجانس الثقافي على الهوية والثقافة الوطنيتين اللتين تتأكلهما آثار النتاج الثقافي العالمي الواسع، ووسائل الإعلام المتعددة الجنسيات. يقول نُقاد هذا المصطلح أنه عادة ما يُستخدم في سياق ثقافة غربية تُسيطر وتدمر ثقافات أخرى.

مناصرو هذا المفهوم يزّون: أن عملية التجانس الثقافي ليست في اتجاه واحد، بل باتجاهين، تتبادل بموجبه عدد من الثقافات عناصر مختلفة. بمعنى آخر هو “تلاقح ثقافي” بين الشعوب. لكن منتقدي نظرية “التجانس الثقافي” يشيرون إلى أنه بمزج ثقافات مختلفة تكون فرص التجانس أقل من قيام ثقافة وحيدة بسبب عدم التكافؤ في وسائل نشر الثقافات.

عموماً يُنظر إلى التجانس سلباً، لأنه يؤدي إلى “الحد من التنوع الثقافي”. مع ذلك، فإن بعض العلماء لديهم وجهة نظر إيجابية حول التجانس، خاصة في مجال

التعليم، والوصول إلى المعارف، وتدرّيس القيم العالمية مثل العقلانية. يقولون إنه "يُنْتَج معايير متنسقة للسلوك عبر مجموعة من المبادئ الحديثة".

وفقاً للمنطق التطوري، لا يمكن للتلاحق الثقافي إلا أن يؤدي إلى هيمنة النموذج الثقافي الأكثر تقدماً.

العولمة الثقافية من خلال استهلاك السلع

لا يمكن تعريف العولمة فقط بالتبادل التجاري (السلع والخدمات)، بل يجب أن تشمل تدويل الإنتاج (مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات ومشترياتها في الخارج، وأيضاً توزيع إنتاجها في مختلف البلدان) وتدويل الأسواق المالية. لذلك فإن العولمة هي حقيقة أن الأسواق الوطنية للسلع والخدمات ورأس المال والإنتاج ترتبط معاً.

تتمثل عولمة الثقافة من خلال تداول المنتجات الموحدة في جميع أنحاء الكوكب. من خلال هذه التدفقات التجارية، التي يُمكن أن تكون سلعاً لكنها أيضاً برامج سينمائية أو موسيقية أو تليفزيونية، يتم نشر القواعد والقيم الغربية بوصفها مجتمعاً للاستهلاك الواسع. والشركات العابرة للوطنية هي الآن اللاعب الرئيس في نشر العولمة الثقافية لأنها تُساعد على فتح الأسواق، والتوسع والانتشار التجاري. وبعتماد استراتيجية عالمية للإنتاج والتسويق على حد سواء، تسعى الشركات العابرة للوطنية إلى فتح المزيد من الأسواق الجديدة وتحقيق وفورات مالية كبيرة الحجم.

شهدت الأعوام الثلاثين التي تلت الحرب العالمية الثانية إرتفاعاً سريعاً في مستويات المعيشة، ومن ثم خلال ربط الاقتصادات بالمال، انتشر المجتمع الاستهلاكي في الكوكب بأسره. بثت الولايات المتحدة، وهي القوة الاقتصادية

العظمى، نموذجها الاستهلاكي وطريقة الحياة المرتبطة بها، وهذه تتعلق بمجتمعات الاستهلاك الشامل. وصناعاتها الغذائية-الزراعية، والثقافية القوية والمنظمة، لتنتشر في جميع أنحاء العالم. أفلام هوليوود، والجينز، والكوكا كولا، وما إلى ذلك هي المثل الأعلى لطريقة الحياة الأميركية التي يرغب كل شخص من الشباب على هذا الكوكب أن يقلدها.

ووفقاً لهذا المنطق، سيصبح العالم في نهاية المطاف سوقاً كبيرة وسيكون لهذا الاتجاه طابع حتمي، وينتشر اقتصاد السوق ومنطقه الاجتماعي. اليوم العلامات التجارية الرئيسية وأصحاب هذه العلامات هي نفسها في كل مكان. فمن الممكن الآن في عشرات البلدان أن تستهلك نفس المشروبات الغازية من خلال الاستماع إلى نفس الأغاني التي تُهيمن على الكوكب، الكل يشتري نفس العلامة التجارية.

العولمة الثقافية القوية جعلت العديد من المنتجات الاستهلاكية السائدة في الغرب مصدر جذب رئيسي، وأعطت في بعض الأحيان بعداً بالاستهلاك الاستعراضي أو الاستهلاك المُتفاخر به. ويظل استهلاكها رمزاً للوصول الجزئي إلى طريقة حياة البلد المُصدّر، والحالة الأكثر رمزية هي طريقة الحياة الأميركية.

خلال الحرب الباردة، أصبحت الطريقة الأميركية للحياة رمزاً للكتلة الغربية والاقتصاد الرأسمالي. سقوط الكتلة السوفيتية ثم انفتاح الاقتصاد الصيني نشر هذا النموذج إلى الكوكب بأسره. عملية العولمة الثقافية من خلال الاستهلاك تأتي في سياق سيطرة الغرب (أميركا). يعطي هؤلاء للمصطلح أسماءً أخرى مثل: ماكدونالديزيشن McDonaldization، وكوكا-كولونيزيشن coca-colonization، والأميركيزيشن Americanization، أو ويسترنيزيشن Westernization وتُنقَد على

أنها شكل من أشكال الإمبريالية الثقافية والاستعمار الجديد.

من الجوانب المرئية للعولمة الثقافية انتشار بعض المطابخ مثل سلاسل الأغذية السريعة الأميركية. وقد لعبت الشركات الأميركية الكبرى مثل ماكدونالدز وكوكا كولا دوراً رئيسياً في انتشار الثقافة الأميركية في جميع أنحاء العالم. وقد صيغت عبارات مثل "استيطان الكوكا" للإشارة إلى هيمنة المنتجات الأميركية في البلدان الأجنبية، وهو ما يعتبره بعض منتقدي العولمة تهديداً للهوية الثقافية لهذه الدول.

لماذا تخشى الدول النامية العولمة الثقافية

في المفهوم الواسع، علاقة الثقافات متوازنة والهيمنة هي الاستثناء. لكن مسألة العلاقة المتضاربة بين الثقافات قديمة. بالنسبة لبعض المؤلفين، مثل كارل ماركس، لا ينبغي أن نرى في العلاقات الثقافية هيمنة ولا ثقافة تهيمن، ولا علاقة هرمية بين الثقافات (أعلى وأسفل). لكن ببساطة ليس هذا هو الحال في علاقة القوى في المجتمعات التي تحمل نماذج ثقافية مختلفة. في بعض الحالات، يمكن أن تكون هذه المواجهة بين المجتمعات القوية ذاتها. عموماً، وفقاً للمنطق التطوري، لا يمكن للعولمة الثقافية إلا أن تؤدي إلى هيمنة النموذج الثقافي الأكثر تقدماً، وانفتاحاً.

إذا كانت العولمة الثقافية تعني تعزيز الترابط الثقافي بين المجتمعات والأعراق، أو بمعنى آخر انتقال الأفكار والعادات من مجتمع إلى آخر بحرية مطلقة، فالعمليات الانتقالية الثقافية بين المجتمعات تختلف في الأهمية ودرجة التأثير. الدول المتقدمة سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً، واجتماعياً... الخ هي الأكثر استفادة من "العولمة الثقافية"

والأكثر تأثيراً فيها. على النقيض، الدول النامية والمتخلفة التي تعيش على الهامش هي الأكثر تضرراً.

البلدان النامية أضعف في المواجهة الثقافية، البعض يقول: المسألة لا تتعلق بقوة الثقافة والقيم، المسألة تتطلب كيفية نقل الثقافة إلى الخارج، ووسائل مادية وتقنية لمواجهة الغزو الثقافي الآخر (سينما، مسرح، صحف، مجلات، حركة رسم، حركة فنية... الخ). الدول النامية تفتقر إلى هذه الأدوات مقابل تسيد الدول الغربية عليها.

ويظهر التسيد في العولمة الثقافية حتى بين الدول المتقدمة ذاتها، فعلى سبيل المثال: الهيمنة السياسية، والعسكرية، والثقافية، والإعلامية في العالم تعود للولايات المتحدة، من هذا المنطلق كان للثقافة الأميركية تأثير كبير على ثقافة مجتمعات العالم. كما نرى أيضاً أن الأفلام الأميركية هي الرائدة في عالم الإنتاج السينمائي ولهذا تجد أن الثقافة الأميركية لها تأثير قوي على ثقافات المجتمعات الأخرى—قد يكون إيجابياً أو سلبياً. الآن في لبنان والمغرب، وهما بلدان ثقافتها الأساسية فرنسية، تسيدت الأفلام الأميركية على ما سواها. وسنرى بالتدريج كيف نشرت الولايات المتحدة، وهي القوة العظمى لفترة ما بعد الحرب، نموذجها الثقافي والاستهلاكي على الكوكب بأسره.

علاوة على زرع الأسواق التجارية الضخمة، أخذت السينما والمسلسلات التلفزيونية دوراً رئيساً في التجارة العالمية: هناك بلدان معينة أغرقت الكوكب بإنتاجها، تستحوذ الأفلام الأميركية على 83.5 في المائة من حصة السوق في العالم. في 2004، بلغ وزن الصناعة السينمائية 5.33 مليار دولار، 48 في المائة من إيرادات شركات الأفلام والمسلسلات الأميركية التي تم إنتاجها جاءت من التصدير (34 في

المائة في 1988). ما يتعلق بالبرامج التليفزيونية، تُصدر الولايات المتحدة أكثر من سائر بلدان العالم مجتمعين.

اشتداد الصراع

في الواقع يُمكن للعولمة الثقافية أن تؤدي إلى ثلاثة أنواع من ردود الفعل: الاستيعاب *l'assimilation*، والاندماج *l'intégration*، أو الرفض الثقافي *le refus culturel*. في حالة الاستيعاب والاندماج، تمضي العولمة الثقافية بهدوء. في الحالة الثالثة يُمكن أن يؤدي الرفض الثقافي إلى الصدام.

هناك وجهة نظر ترى أنه قد يظهر "صدام حضارات" رد فعل عكسي على العولمة الثقافية. يؤكد صموئيل هنتغتون أنه كلما أصبح العالم أصغر ومتربطاً بشكل أكبر، يحدث التفاعل بين الشعوب والثقافات المختلفة بتعزيز الوعي الحضاري، وهذا بدوره ينشط الخلافات. يقول: بدلاً من أن تؤدي العولمة الثقافية إلى قيام المجتمع الثقافي العالمي، فإنها تزيد من حدة الاختلافات في الثقافة مما يجعلها مصدراً للصراع. وعلى الرغم من أن العديد عارض وصف العولمة الثقافية بأنها "صدام حضارات"، إلا أن هناك توافقاً عاماً على أن العولمة الثقافية هي عملية متناقضة تجلب الشعور بالاختلافات الفرعية والخصام العقائدي نتيجة للدفاع عن الهوية ومنع تذويبها.

يؤيد هذه الفكرة بنجامين باربر -عالم سياسة أميركي- في كتابه " Jihad VS Mcworld" -"جهاد ضد عالم الماك" أو جهاد ضد ماكدونالد. في كتابه هذا، يمثل "عالم ماك" عالماً معلوماً، مترابطاً، متكافلاً، يتطلع إلى إنشاء "شبكة عالمية متجانسة

تجارياً". من ناحية أخرى، "الجهاد" يمثل التقاليد، والحفاظ على هوية الفرد، وضد الانفتاح. وبالفعل، تم النظر إلى هجمات تنظيم القاعدة بأنها معارضة للهيمنة الثقافية الأميركية، وتم الترويج لذلك لأغراض سياسية تُسهّل محاربة التنظيم.

عنوان هذا الكتاب بحد ذاته يُمارس عولمة ثقافية "عنيفة". فهو يوحي أن عدو ماك دونالد هو "الجهاد" لا غيره. وكلمة جهاد هي اليوم منبوذة، لا يستطيع أحد أن يفخر بها بعد أن تم ربطها بالإرهاب. من جانب آخر، يتم تصوير الـ "جهاد" أنه مرتبط بالقيم، والعادات، والثقافة الوطنية التقليدية، والحفاظ على هوية الفرد، وضد الانفتاح، وبالتالي ضد "العولمة الثقافية". ولما كانت معظم الدول الغربية رأسمالية، فيمكن اعتبارها جميعاً دول "ماك وورلد" يستهدفها الجهاد. وعلى نحو مُغاير، كافة المجتمعات التي تواجه "العولمة الثقافية" عبر ماك وورلد هي مجتمعات "جهاد".

معارضو العولمة الثقافية

في الواقع لا يوجد هناك اتجاه أو كيان مستقل يُعارض "العولمة الثقافية" بعينها في الوقت الراهن، بل إنها على خلاف العولمة الاقتصادية والسياسية، لم تكن حتى موضع بحوث مستفيضة. هناك معنيون بمعارضة العولمة عموماً، وهي مجموعة من المنظمات غير الحكومية تنتشر في العالم الغربي، وجمعيات، وأفراد غير متجانسين سياسياً، يجمعهم نقد النظام الاقتصادي الليبرالي الحالي. أول ظهور لهذه الحركة كان عام 1999 في مدينة سياتل/كاليفورنيا بمناسبة المؤتمر الاقتصادي لمجموعة الدول الصناعية الثمانية. عموماً، تتركز معارضة العولمة على الجانب الاقتصادي، لا يكاد يوجد اهتمام كبير في معارضة الجوانب الأخرى كالثقافي على

سبيل المثال. ربما لكون العولمة اقتصادية في الأساس ومنها انطلقت الأوجه الأخرى كعناصر مُكمِّلة.

من المثير للاهتمام، هناك من الكُتاب من قال أنّ "مقاومة العولمة هي بدورها معولمة". أي أن الانفتاح والترابط العالمي الذي تنشده العولمة سهّل على هذه القوى أن تنظّم صفوفها في مختلف أنحاء العالم.

يُركز المعارضون على أن للعولمة مساوئ وهناك أمثلة عليها إذا تحدثنا من الناحية الاقتصادية:

1. استغلال الدول الكبرى لدول العالم الثالث لأخذ المواد الخام.
2. الإسراف في الاستهلاك بجعل المواطنين تحت ظل السكرة الإعلانية وينتج عنه الإسراف وشراء الكماليات.
3. الاقتصاد لقلة من الأقوياء والاكتمار المالي لقلة من الناس وهذه الفئة تدرج تحت الاستغلال حيث إن الموارد المُستخدمة لا تضاهي سعر السلعة المنتجة.

مؤيدو العولمة الثقافية

وفقاً لبعض المحللين، ساعدت العولمة على تحسين الظروف الاقتصادية العامة، وخلق العديد من الثروات الاقتصادية نتيجة للتسارع الكبير في التبادل الاقتصادي الذي أدى إلى نمو اقتصادي عالمي قوي سمح، بدوره، في تحقيق تنمية صناعية عالمية سريعة.

يقول أنصار العولمة الثقافية أنه لا يمكن الجزم بشكل منهجي بأن العولمة الثقافية تؤدي إلى الإبادة التامة للثقافات المحلية لعدة أسباب. من ناحية لأن الصفات

الثقافية المستوردة يمكن أن تُضاف إلى الصفات الثقافية الأصلية دون التشكيك فيها. إذا حصل تطبيع ثقافي هنا أو هناك، فإنه يمكن أن يبقى سطحياً جداً. استهلاك الصودا، والاستماع إلى الموسيقى أو تغيير شكل الملابس لا تتحدى بالضرورة الصفات الثقافية الأساسية. يمكن أن تكون الإصابات سطحية جداً.

يضيف هؤلاء، يُمكن أن يكون للثقافات التي يجري الاتصال بها قابلية قوية لإفادة الثقافة المتلقية، الأمر الذي سيؤدي إلى إثراء ثقافي أكثر من التغيير الأساسي. يقولون هذا الوضع أكثر معقولة لأن الثقافات القائمة قريبة في الأصل. وبدلاً من استبدال الثقافات أو استيلاء ثقافة على أخرى، يرى البعض أنها عملية إعادة تمازج واقتراض وتبادل قيم ثقافية. كما يُمكن إعادة تفسير أو تكيف النموذج الثقافي المُستورد من قبل المجتمع المُتلقّي ثم دمجه في نموذج الثقافة الأصلي. في هذه الحالة، يؤدي نشر المنتجات المُعولمة إلى تطور النموذج الثقافي الأصلي، الذي تثرية التدفقات الثقافية الجديدة، لكنه لا يؤدي إلى توحيد الثقافات.

مع ذلك، فإن النمو الاقتصادي الذي تقوده العولمة لم يتم من دون إثارة النقد. نتائج العولمة أبعد ما تكون عن التجانس: عدم المساواة في الدخل والتنمية، تدهور معدلات التبادل التجاري. بعض الجهات الفاعلة (البلدان، والشركات، والأفراد) تستفيد أكثر من غيرها من ظواهر العولمة، في حين أن البعض الآخر يُنظر إليه أحياناً على أنه "خاسر" في العولمة.

مقاومة الدول للعولمة/النموذج الفرنسي

يمكن أيضاً أن تكون مقاومة العولمة الثقافية تقودها حكومة أو دولة، مثلما

يشهد على ذلك تشريع فرنسا قانون "الاستثناء الثقافي l'exception culturelle" لحماية صناعتها الثقافية. وضع هذا القانون نظام الحصص على نشر المواد الثقافية الأخرى وهي أميركية بالدرجة الأساس. ويُميز بين السلع الثقافية وطبيعتها التي تُبرر الحماية، والسلع العادية التي يمكن تطبيقها على مبادئ المنافسة الحرة التي تدافع عنها منظمة التجارة العالمية. وفقاً للفرنسيين، الثقافة الأميركية إما أنها ثقافة فرعية، أو ثقافة شابة جداً، أو ثقافة إمبريالية، أو خليط من الثلاثة. لكن الواقع يقول إن الخشية جاءت من طغيان التدفق الأميركي ومخاطر تأثيره على الثقافة الأصلية وليست لهذه الأسباب.

وينص قانون آخر صدر في أيلول/سبتمبر 1986، على أن المحطات الإذاعية الفرنسية ملزمة ببث نسبة معينة من الأغاني الناطقة بالفرنسية في البرامج. وتنص المادة 28-2 من القانون على ما يلي: يجب أن تصل النسبة الكبيرة من الأعمال الموسيقية بالفرنسية أو بلغة إقليمية مُستخدمه في فرنسا إلى ما لا يقل عن 80 في المائة من الأغاني المُذاعة، نصفها على الأقل لمواهب جديدة أو إنتاجات جديدة، تبث في أوقات إستماع هامة.

كما أنشأت وزارة الثقافة الفرنسية عدة آليات تنظيمية وتشريعية لدعم القطاع الثقافي والإبداع الفني لفرنسا. وتؤثر هذه الأنظمة على جميع القطاعات الإبداعية. عندما يتم دفع تذكرة فيلم، يتم خصم نسبة مئوية تكرر للمساعدة في كتابة الأعمال الفرنسية ونشرها. وعلى تذاكر المسارح الخاصة، هناك صندوق دعم يغذيه نجاحات كبيرة لتمويل المزيد من المشاريع الفرنسية. التلفزيون يمول بشكل كبير الإبداعات

الفرنسية في تبادل حقوق النشر.

باختصار، إذا كانت دولة جزءاً من مجموعة ذات حجم كبير ولديها هوية قوية، فليس عليها أن تخشى من مخاطر تهديد التأثيرات الخارجية لثقافتها. في المقابل، فإن بلداً صغيراً لا تُعرف لغته بشكل جيد يمكن أن يفتح أبوابه بقوة للثقافة الوافدة من أجل التواصل مع العالم الخارجي.

ما هو موقفنا - نحن العرب - إزاء العولمة الثقافية؟

في العالم العربي تتشكل صورة تنوع متعدد، يضم مجموعة من الثقافات واللغات والأعراف المتعددة والمتنوعة، غير أن ثمة قيماً ومثلاً عُلّا تتوحد حولها مكونات الشعب العربي وتشكل بالنسبة لها إرثاً مشتركاً ينبغي حمايته والدفاع عنه.

العالم العربي والدول النامية عموماً تنظر إلى العولمة على أساس أنها أداة للهيمنة وسيطرة القوي على الضعيف، حيث تنتشر المفاهيم الثقافية المهيمنة للبلدان الغربية القوية اقتصادياً وسياسياً، وتُلحق الضرر بالثقافات المحلية. ولما كانت هذه تحت تأثير الولايات المتحدة، وإلى حد أقل أوروبا، فالحديث عن توحيد الثقافة، يعني أننا نتحدث عن "تغريب" العالم - بمعنى جعل العالم غربي الطراز والثقافة - ما يؤدي في نهاية المطاف إلى إضفاء الطابع الغربي أو الأميركي على الثقافة.

وجهة النظر هذه صحيحة إلى حد كبير. لكن ليس بمقدور الدول النامية التي تعتبر الدول العربية منها، أن تمنع العولمة الثقافية من الانتشار، لأنها ظاهرة واقعية مرتبطة بتطور وسائل الاتصال الحديثة، علاوة على أنها تفرض نفسها بحكم النفوذ السياسي والضغط الاقتصادي والتغلغل المعلوماتي والإعلامي التي يمارسها النظام

العالمي الجديد. هي نتاج تطور هائل في التقنيات ووسائل المعرفة ليس بمقدور أحد أن يوقفه أو يقف ضده. في الأيام الحاضرة، المشاركة في العولمة أمر لا غنى عنه أو حتى إلزامي لا يجرؤ أي بلد على البقاء في زاويته وعدم المشاركة فيها. وضع حدود تُعيق حرية حركة السلع، والخدمات، والأفكار، والآراء، بات أمراً مستحيلاً.

ليس الانكماش والانطواء على الذات هو السبيل للوقاية من العولمة الثقافية، بل يمكن التعامل مع العولمة على أنها تطور هائل في التقنيات ووسائل المعرفة وأن التطور ليس موجهها ضدنا بالضرورة وإنما هو لصالحنا إن نحن استخدمناه استخداماً سليماً يمكننا من الحفاظ على هويتنا الثقافية في ظل تعاظم إيجابي مع العالم والمستجدات الدولية في هذا المجال.

ما العمل؟

تستطيع الأقطار العربية أن تتحكم في الآثار السلبية لهذه العولمة، إذا بذلت جهوداً مضاعفة للخروج من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم في المجالات كلها وليس في مجال واحد فحسب؛ نظراً للترابط بين عناصر التنمية الشاملة ومكوناتها. لمواجهة العولمة الثقافية، ينبغي على الدول العربية ودول العالم الثالث عموماً أن تُجدد العديد من المفاهيم القديمة والاهتمام بكافة وسائل النقل الثقافي: المسرح، صناعة السينما، الرسم، النحت، الترجمة (خاصة المطبوعات العربية إلى اللغات الأجنبية). أهم من ذلك، نبذ قيم العنف المجتمعي بتشريع قوانين تحمي الطفل والمرأة من العنف، نبذ احتقار الآخر-هذا متفشٍ في مجتمعاتنا-، هذا أسود، وذلك من عشيرة أدنى... الخ، أنا في سويسرا، إذا قلت لشخص ما-على سبيل المثال-: اذهب يا أسود (لا سمح الله). سأخضع لتحقيق من الشرطة قد ينتهي إلى إحالة قضيتي

أمام المدعي العام، وقد يُحيلني المدعي العام إلى المحكمة. أظن هذه واحدة من مهام معهدنا في "التجديد العربي".

القوة الناعمة وأهميتها في تعزيز التفاعل بين العرب والآخر

أ.د. غانم السامرائي

مدخل:

تمر الأمة العربية منذ عقود في واحدة من أسوأ مراحل تاريخها في الميادين الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية. وربما تتبادر إلى الذهن مراحل تاريخية دونتها ذاكرتنا وقراءتنا على أنها مراحل انحطاط تفوق في درجة خطورتها ما تجابهه الأمة راهناً من تحديات. لكنني أعتقد أن الاستراتيجيات والأدوات المعاصرة، ومنها وسائل التوثيق الإلكتروني، تساهم بشكلٍ غير مسبوق في تأصيل عناصر هذا الانحطاط وهذا الارتداد المخيف والتراجع في منظومة القيم. فمثلاً حينما جاء الغزاة عبر الحقب الزمنية المختلفة بجيوشهم وعناصر قوتهم ليحتلوا هذا الجزء من الوطن العربي أو ذلك، وحاولوا أن تسود منظومتهم الفكرية وتهيمن على قلوب وعقول أبناء أمتنا، لم يكن تأثير ذلك ليمتد جغرافياً وفي النسيج الاجتماعي إلا بحدود قدراتهم المادية المباشرة. وبعد زوال الاحتلال المباشر لم يكن الأمر ليستغرق زمناً طويلاً حتى تستعيد أمتنا زمام أمورها وتؤسس لترميم الجسد العربي والعقل العربي والثقافة

العربية كي تعود لسابق عهدها.

اليوم، لم يعد الأمر مثلما كان، فالقوى الأجنبية المعادية تؤسس لتغيير دائم يصعب الفكك منه حتى بعد زوال هيمنتها العسكرية والأمنية والسياسية المباشرة. وتعتمد استراتيجيتهم هذه على منهج يؤسس له بمكرٍ شديد يقوم على محاور رئيسة أهمها:

1. إزالة المعالم الفكرية والثقافية والتعليمية، التي تتناقض مع منهجهم، بالقوة الماحقة.
2. إقامة مؤسسات بديلة تفرض منهجها بالقوة المادية والقوة الناعمة.
3. ويتصل بذلك توسيع مساحة رموزهم الثقافية والفكرية وجاذبيتها مقابل تقليص المساحات المتبقية لأمتنا.
4. تغيير المناهج الدراسية تغييرًا جذريًا والعمل بشتى الوسائل على ضمان اعتناق الأجيال الجديدة للقيم التي جاءت بها هذه المناهج.
5. الاستهداف المنظم لمنظومتنا القيمية وما يتصل بها من ثقافة وسلوك وإشاعة السلوكيات النقيضة بأبشع صورها.
6. التركيز على إضعاف اللغة العربية التي هي الوسيلة الوحيدة التي حفظت وتحفظ للثقافة العربية ديمومتها وتطورها.
7. العمل على تشويه الرموز التاريخية والثقافية للأمة.
8. تأسيس شبكات واسعة من الجيوش الإلكترونية بمنهج شديد التنسيق مع وسائل الإعلام وبالاعتماد على كل عناصر القوة الناعمة، القذرة خصوصًا، والتي

تعتمد على التزييف والغش والكذب الصريح.

9. إضعاف مواردنا الاقتصادية والتركيز على جاذبية منتجاتهم التجارية.

10. تلميع جاذبية صورتهم في أوساط الجماهير الخاضعة لتأثيراتهم ومحاولة تثبيت

شرعية سياساتهم الخارجية ومصادقية سلوكياتهم الإقليمية والدولية، وشيطنة

المواقف والسياسات التي تتعارض ومصالحهم.

موضوع البحث:

تركز هذه الورقة على مفهوم القوة الناعمة والدور الذي يمكن أن تلعبه هذه

القوة لخدمة مشروعنا القومي العربي.

تعريف المصطلحات:

القوة الصلبة:

يرتبط المعنى التقليدي للقوة باستخدام الموارد العسكرية والاقتصادية والسياسية

لتنفيذ مهام معينة تخدم مصالح من يمتلك هذه الموارد. وهذا النوع من القوة هو ما

نسميه عادةً بالقوة الصلبة أو الخشنة .

ولكن هناك مشكلة في القوة الصلبة إذ لا يستطيع من يمتلكها استخدامها دائماً

دون قيود لأنهم لا يستطيعون تحمل تبعاتها، خاصة حينما أصبحت العديد من القوى

العالمية تمتلك مثل هذه القوة.

القوة الناعمة:

الإشارات السابقة إلى اصطلاح القوة الصلبة تستدعي المقارنة مع اصطلاح

آخر هو القوة الناعمة التي اكتسبت معناها من الموارد غير المادية وهي القدرة على إحداث التأثير في أفكار ومواقف وسلوك الآخرين من خلال وسائل ثقافية وفنية وأكاديمية جاذبة تحقق الإقناع والقبول.

وفي السياقات السياسية يمكننا أن نقتبس التعريف الذي ابتدعه المفكر الأمريكي Joseph S. Nye في كتابه وثبة نحو القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية (Bound To Lead: The Changing Nature of American Power) الذي أصدره عام 1990، ثم عاود استخدامه في كتابه مفارقة القوة الأمريكية (The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone) عام 2003.

وقد أراد ناي أن يؤكد بأن القوة الناعمة “ في جوهرها قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خياراتها العامة، وذلك استنادا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد.” (Joseph S. Nye: 2003). ويشير المفكر البريطاني Steven Michael Lukes إلى أن القوة الناعمة هي القدرة على الجذب والاستقطاب اللذين يؤديان إلى التراضي، ويمكن أن تجعل الآخرين يحترمون قيمك ومثلك ويفعلون ما تريده (Lukes: 2005). والتركيز هنا هو على أن القوة الناعمة تعني القدرة على الحصول على النتائج التي يريدها المرء عن طريق الجاذبية. فالقوة الناعمة تهدف إلى جعل الآخرين يريدون ما تريده أنت، من خلال المصادر المعنوية مثل الجاذبية الثقافية ومنظومة القيم

أما John Weinbrenner فقد أكد في كتابه المعنون

Soft Power and Hard Power Approaches in U.S. Foreign Policy:

A Case Study Comparison in Latin America على أن قدرة القوة الناعمة على

جذب الآخرين في الاتجاه المرغوب يعتمد على الدبلوماسية العامة (2007).

ويذهب بعض الباحثين إلى أن القدرات غير المادية كالسمعة الطيبة والثقافة

والقيم الإيجابية يمكن أن تساعد في تحقيق الأهداف المرجوة. وإلى ذلك بضيف

الكاتب S. Breslin تأكيده على أن القوة الناعمة تتطرق من فكرة أن الآخرين

سيصطفون معك وإلى جانب خياراتك السياسية حينما ينجذبون إلى نظامك السياسي

والاجتماعي وإلى منظومتك القيمية وسياساتك الخارجية (2011). وقد أكدت العديد

من الدراسات التي صدرت في العشرين سنة الماضية على أن القدرة على التأثير في

الأهداف المطلوبة، وتغيير سلوك الآخرين، لا يستند بالضرورة على العقوبات

الاقتصادية والسياسية والإكراه، بل يعتمد على الجذب باستخدام الوسائل الحضارية

والدعاية والإعلام، مع الاستبعاد شبه المطلق لوسائل الإكراه المادي (Olivier

Joan، 2011). ويذهب في هذا الاتجاه الكاتب الألماني -الأمريكي Hans

Joachim Morgenthau فيقول بأن سيطرة الإنسان على عقول الآخرين وأفعالهم لا

تقتضي استخدام القوة العسكرية (Morgenthau، 1985). ورغم أن ستيفن روزن

وإدوارد كاريري يشتركان في اعتقادهم بضرورة الربط بين العناصر العسكرية

والاقتصادية والإعلامية (أي التحكم بالأفكار)، إلا أنهما يعترفان بضرورة الاستخدام

العقلاني للقوة باعتبار أن القوة وسيلة وليست غاية في حد ذاتها.

ويعتقد البعض، ومنهم Kurlantzick، أنه بالإمكان إضافة المساعدات والاستثمارات الخارجية إلى مجموعة عناصر القوة الناعمة لكن الكاتب الروسي Alexander Sergunin وزميله Leonid Karabeshkin يؤكدان في بحثهما المعنون Understanding Russia's Soft Power Strategy بأن الاقتصاد هو أحد عناصر القوة الصلبة (Sergunin & Karabeshkin: 2015).

ويمكنني في النهاية أن أقول إنه رغم أن للقوة الناعمة تأثيراً كبيراً جداً في المعادلات السياسية الدولية، فإن هناك أيضاً محددات لهذه القوة تتمثل في التأثيرات المعاكسة الناتجة عن شيوع استخدام القوة الصلبة إضافةً إلى عوامل عديدة أخرى سيأتي ذكرها في سياق القسم الأخير من هذه الورقة.

انتشار استخدام مفهوم القوة الناعمة:

مثلت القوة العسكرية الخيار الأول من بين الخيارات التي استخدمتها القوى الاستعمارية لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية، وطالما انتهى هذا الخيار، على الدوام، إلى نتائج كارثية على الأمم التي تتعرض للعدوان، لكن هذه النزعة الاستعمارية تعود أيضاً في بعض الأحيان بنتائج سلبية على الدول المعتدية تتمثل في خسائر اقتصادية وبشرية قد تكون باهظة أحيانا مثلما تكبدته الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق وقبل ذلك في فيتنام. وقد دفعت هذه الكوارث والمآسي إلى البحث عن بدائل أخرى تجنب البشرية الدمار والخراب الذي يمكن أن يصيبها من جراء استخدام القوة العسكرية في حل المشكلات. وقد سعى بعض المفكرين إلى صياغة

مقاربات لعقلنة الأهداف السياسية الخارجية لبلدانهم بما يجنبها خسائر وتضحيات قد لا يكون بوسعها احتمالها. وفي ضوء هذه الحقيقة، انشغل الفكر الاستراتيجي، ومنذ نهاية السبعينات من القرن الماضي، في البحث عن وسائل وأدوات أكثر عقلانية، وأكثر جاذبية مما تتمتع بها القوة العسكرية.

وقد انصرف الجدل الفكري إلى مناقشة معضلة القوة بصياغات مختلفة عن سياقها التقليدي المتمثل بالقوة العسكرية لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع، وبأقل ما يمكن من الخسائر. إذ ليس بالضرورة أن تكون القوة مرادفة لتوظيف الجيوش النظامية في الميدان، واستخدام الآليات والمعدات العسكرية بمختلف صنوفها القتالية، ووضع الخطط التعبوية لتحقيق الحسم العسكري على العدو، وما يترتب على ذلك كله من دمار وسفك دماء، إنما يمكن أن يتحقق الهدف الاستراتيجي للدولة من دون استخدام القوة العسكرية، بقواعد اشتباك تختلف نوعياً عن قواعد الاشتباك المتبعة في ساحات المعارك وميادين القتال، وذلك بتوظيف نمط آخر من القوة، وهو القوة الناعمة التي تكمن أهميتها في موضوعين: الأول، التقنية المبتكرة في أدواتها، وهي أدوات ووسائل غير عسكرية. والثاني، تمثله نوعية النتائج المترتبة عليها وهي نتائج ربما تفوق في أهميتها النتائج المترتبة على استخدام القوة العسكرية، والتي أصطلح على تسميتها بالقوة الصلبة.

وقد أعطت القوة الناعمة الدول الاستعمارية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، الفرصة لتوظيفها كخيار بديل عن قوتها العسكرية خصوصاً بعد ما تعرضت له سياساتها العدوانية من انتقادات وما تعرضت له من خسائر كبيرة في

حروب خاضتها سواء في أفغانستان أو العراق أو قبلها في فيتنام.

موارد القوة الناعمة:

يُجمع الأدب السياسي المعاصر على أن موارد القوة الناعمة تأتي من ثلاثة مصادر هي :

1. الثقافة

2. القيم والسياسات المحلية

3. السياسات الخارجية. وسأشير إشارات موجزة في هذه الورقة إلى المحورين الثاني والثالث لأنهما يتصلان بالسياسات الرسمية للحكومات، بينما يختص هذا البحث بنشاط المنظمات والمؤسسات الجماهيرية التي هي في صلب اهتماماتنا.

الأول: الثقافة:

تتم الإشارة هنا عادة إلى ما يطلق عليها الثقافة العليا التي تعتمد على قيمة المعارف التي تكتسبها النخبة من المثقفين والأساتذة والطلبة. ونلاحظ تأثير تلك المعارف بشكلٍ خاص في أوساط الطلبة الذين يدرسون في غير بلدانهم فتتكون لديهم مشاعر العرفان للبلد الذي منحهم فرص التعليم والثقافة والتدريب. والبلد المانح للتعليم يمكن أن يستثمر ما أعطاه على هيئة آراء ومواقف مستقبلية إيجابية. ذلك أن الطلبة يعودون إلى أوطانهم في العادة بتقدير أكبر للقيم والمؤسسات التي تعاملوا معها خلال فترة دراستهم. وكما هو وارد في تقرير لمجموعة تعليمية دولية، فإن ملايين الطلبة الذين درسوا في بلدان غير بلدانهم يشكلون خزاناً رائعاً للنوايا الحسنة تجاه بلد الدراسة.

وفي كثير من الأحيان فإن الكثير من هؤلاء الطلبة سيحتلون في النهاية مراكز مهمة في بلدانهم فيكون لهم دور إيجابي في الترويج لثقافة البلد الذي درسوا فيه. أتذكر هنا قصص الكثير من الطلبة اليمنيين والأردنيين والفلسطينيين والعمانيين والإماراتيين الذين تخرجوا من الجامعات العراقية.

ويمكن هنا استذكار ما صرح به وزير خارجية عربي حينما قال "لا أستطيع أن أفكر في رصيد لبلدنا أثنى من صداقة قادة عالم المستقبل الذين تلقوا تعليمهم {في بلدي}".

وبموازاة الثقافة العليا يمكننا الحديث عن الثقافة الشعبية، وهي الثقافة القائمة على التعامل مع الجماهير، كالأدب والفن والرياضة وغيرها. وتكمن فائدة هذه الثقافة في التأثير على قناعات وأراء القوى الشعبية في البلدان المستهدفة.

الثاني: القيم والسياسات المحلية :

وهي مجموعة القيم السياسية التي تقدمها الدول والتي هي مصادر جذب قوية. لكن مجرد الإعلان عن تبنيها لا يكفي، بل يتوجب إدراك حقيقة أن الآخرين يراقبون كيفية تنفيذ هذه القيم وهذه السياسات في الداخل كما في الخارج .

الثالث: السياسات الخارجية :

تحتاج الدول إلى الكثير من الإعلام والتحركات لجذب الدول الأخرى للاقتناع بسياستها والقيم التي تطرحها، مثل قضايا الإنماء الاقتصادي والمساعدات الدولية

وغيرها.

أدوات القوة الناعمة:

الدبلوماسية العمومية / البرامج الثقافية والتبادل العلمي:

لا يقتصر النفوذ الدولي الذي تؤسس له الدول على الدوائر القيادية، فهو يضم ويجند أدوات مما لا يزال علماء السياسة يسمونها منذ ستينيات القرن الماضي بالدبلوماسية العمومية.

والدبلوماسية العمومية هذه تتجاوز الدبلوماسية التقليدية، التي تتّصف بالعلاقات بين نظراء سياسيين، إذ إن هدفها هو إعلام الشعوب في الخارج والتأثير عليها. وهي تستخدم من أجل هذا الهدف أوعية عدة: الثقافة والتربية من جهة، ووسائل الإعلام من جهة أخرى.

برامج التربية والثقافة:

وهي تقليدياً الأدوات التي تفضّلها الدبلوماسية العمومية.

ومنذ عام 2006، مثلاً، وإثر ما يسمّونه في فرنسا تقرير ليفي-جوبيه، بدأت الحكومة الفرنسية اتّباع سياسة استراتيجية ثقافية جديدة تدور حول اقتصاد اللاماديات، أو رأس المال الرمزي، وهو اقتصاد يعتمد القوة الناعمة منطلقاً له، ويستند في بعض ما يستند إليه، إلى التراث الفني والجمالي الفرنسي المتجمّد في متاحفها كاللوفر وغيره من جهة، وكذلك إلى الإرث التعليمي الراسخ بنظامه المتطوّر المناهج والمهارات، على غرار جامعة السوربون من جهة ثانية. ولقد نجحت هذه

السياسة الثقافية الفرنسية لكونها رهانا استراتيجيا، عرف كيف يوظف الإشعاع الثقافي الفرنسي في مكانه، وفي أي مكان في العالم في الوقت نفسه.

ويشير باحثون كثر بما فيهم Winkates James (2007) إلى ضرورة توظيف أدوات مثل تصدير ثقافة الأمة وحضارتها وترويجها عن طريق برامج التبادل الثقافي، وإقامة العروض الثقافية ونشر تعليم اللغة القومية وفتح المكاتب الثقافية والمؤسسات التعليمية في الخارج. وبموازاة ذلك الترويج لجاذبية نظامها الاجتماعي ومنظومة قيمها ومؤسساتها من خلال الألفية الإعلامية المختلفة. فالقوة الصلبة قد تكون مناسبة لتحقيق الأهداف قصيرة الأمد، في حين إن القوة الناعمة مناسبة في الأهداف بعيدة الأمد.

وللحوارات الثقافية بين الشعوب أهمية كبيرة أيضًا.

وسائل الإعلام:

تشكل الدعاية وما يرافقها من أدوات اتصالية واحدة من بين الوسائل المستخدمة لمساندة الفعل السياسي الخارجي. والغرض الأساسي من استخدام هذه الوسيلة هو تهيئة المناخ الفكري للتأثير في أفكار وتوجهات الآخرين وخلق رأي عام مناصر لها ومؤيد لمواقفها. ويذهب هارولد لاسويل " إلى أن هدف الدعاية يتحدد بتعبئة الجماهير في الدول الأجنبية وخلق صداقات من شأنها تهيئة أرضية مناسبة للحصول على تعاونها، وبالمقابل تحطيم الروح المعنوية للعدو وخلق رأي عام داخلي يعمل بالضد منه.

وتتطلب الدعاية الناجحة صياغة المادة الدعائية بأسلوب مبسط وغير ممل،

وأن يتسم هذا الأسلوب

بعنصر الإثارة والتشويق بحيث يثير في النفس حافز الاستمتاع والمتابعة. كما يفترض أن تكون المادة الدعائية مصاغة بأسلوب قابل للتصديق من طرف الجمهور المخاطب بهدف التأثير علي. ولكي تكون نتائج الدعاية إيجابية، يفترض أن تكون على درجة من التوافق مع منطلقاتها ومنسجما مع الخطوط الرئيسية البارزة في نمط دعائي معين.

ولمنظمات المجتمع المدني دور فعّال في تنفيذ الأهداف الخارجية لأية قضية عادلة. ويشير مصطلح المجتمع المدني إلى مجموعة التنظيمات الطوعية والاختيارية القائمة داخل المجتمعات المعاصرة مثل النقابات المهنية والطلابية والعمالية واتحادات المزارعين والجمعيات الأهلية.

الاستراتيجيات المقترحة:

مع كل الآمال التي ترتسم أمامنا، علينا أن نعترف بأن الفرص المتاحة لنا محدودة وذلك للأسباب الآتية:

1. ليس لدينا مؤسسات دولة يمكن أن تعمل على تحقيق استراتيجيات قوتنا الناعمة. وهذا الأمر يحرمننا من القنوات الدبلوماسية ومن استثمار التعاون الثقافي وبرامج التبادل العلمي. كما يحرمننا من استثمار اقتصاداتنا في جذب الاستثمارات الأجنبية وما يرافقها من نتائج إيجابية في العلاقات الدولية.
2. ليس لدينا موارد القوة الصلبة، وخاصةً الاقتصادية التي هي ضرورية لتمهيد

الطريق لنجاح استراتيجيات القوة الناعمة.

3. وجود قوى شرسة في معاداتها لاستراتيجياتنا حتى وإن اقتصرنا مبادراتنا على الجوانب الثقافية.

4. التقاء مصالح الدول والقوى المعادية لمشروعنا القومي حتى حينما تتعارض مصالحها فيما بينها وهو ما ينتج عنه تنسيق مباشر، عن دراية وأحياناً من دون وعي، بين مواقف تلك القوى.

5. لجوء القوى المعادية إلى الخديعة والكذب في استراتيجية دائمة بهدف تحقيق هدفين في آن معاً:

أ. خلق صورة إيجابية للذات.

ب. تشويه صورة الطرف الآخر.

6. افتقار المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات المهنية والأكاديمية في العالم لحقيقة ما يجري في وطننا العربي.

وفي ضوء هذه العوامل فإننا بحاجة إلى رسم استراتيجية رصينة وهادئة تأخذ بالاعتبار شراسة الاستراتيجيات المناهضة لمشروعنا القومي وضيق الفضاءات المتاحة لنشاطاتنا. ويمكن هنا التفكير بما يأتي:

1. تنظيم نشاطات ثقافية والتواصل من خلالها مع المؤسسات الثقافية في العالم.

2. تنظيم مؤتمرات علمية وأكاديمية في الساحات المختلفة لبناء أواصر وعلاقات واسعة مع الشخصيات العلمية والأكاديمية الفاعلة.

3. مخاطبة الاتحادات الصحفية الدولية ونقابات المحامين والنقابات العمالية

والفلاحية في شتى أنحاء العالم.

4. التواصل مع منظمات الأمم المتحدة ومكاتبها الإقليمية.
 5. القيام بزيارة مراكز البحوث العالمية والإقليمية التي تعنى بدراسة الأدب والتراث العربيين وخصوصًا تلك المنتشرة في أوروبا، وجذبها للتعاون مع مشروعنا الثقافي.
 6. القيام بالتراسل الفردي مع الشخصيات الأكاديمية والعلمية.
 7. المشاركة في البرامج الثقافية المتخصصة التي تبثها القنوات الفضائية.
 8. استخدام الخطابات المكتوبة متعددة المصادر للرد على البرامج الإعلامية والصحفية المعادية لمشروعنا الثقافي.
- ولوضع هذه الخطوات موضع التطبيق، يمكن بناء قاعدة معلومات تعتمد على تكليف أعضاء هذا المنتدى كلٌّ حسب موقعه الجغرافي بإثراء هذه القاعدة للمعلومات. ويمكن أيضًا إنشاء وحدة رصد هدفها إعداد قوائم بأسماء الشخصيات العلمية والأكاديمية والصحفية التي نريد مخاطبتها وجذبها للتعاون مع مشروعنا الثقافي. وتعتبر قوائم المشاركين بالمؤتمرات العلمية والثقافية إحدى أهم المصادر لهذا الغرض.

Breslin, S. (2011). *The Soft Notion of China's 'Soft Power.'* Chatham House. February 2011, pages 1–18. Available Online: https://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/public/Research/Asia/0211pp_breslin.pdf

Kurlantzick, J. (2006). China's Charm: Implications of Chinese Soft Power. *Carnegie Endowment Policy Brief*. 47, June 2006, pages 1–7. Available Online: http://carnegieendowment.org/files/PB_47_FINAL.pdf

Lukes, S. (2005). *Power: A Radical View*. London: Palgrave Macmillan, 2nd Edition.

Morgenthau, H. (1985). *Politics Among Nations*, revised by Kenneth W. Thompson (sixth edition).

Nye, J. (1990). Soft Power. *Foreign Policy*, No. 80, Twentieth Anniversary, (Autumn 1990), pages 153–171.

Nye, J. (2004). *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. Chapter 4, Wielding Soft Power. April 5, 2004. Available Online: http://belfercenter.ksg.harvard.edu/files/joe_nye_wielding_soft_power.pdf

Nye, J. (2005). *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. Public Affairs. New ED Edition

Nye, J. (2003) Limits of American Power. *Political Science Quarterly*, Vol.

117، No. 4.

Sergunin، A & L. Karabeshkin (2015). Understanding Russia's Soft Power Strategy، *Politics*: 2015 Vol. 35 (3-4)، 347-363.

Weinbrenner، John. (2007) *Soft power and hard power approaches in United States foreign، policy: A case study comparison in Latin America* – MA. Thesis، University of Control Florida.

2

بحوث و دراسات المؤتمر العام
للمعهد العالمي للتجديد العربي
ملقا 1-5 شباط 2020

كلمة الدكتور خضير المرشدي رئيس المعهد العالمي للتجديد
العربي في افتتاحية الاجتماع السنوي الأول للهيئة العامة للمعهد
، وندوة التجديد العربي التي عقدت في مدينة (ملقا) الإسبانية
يوم السبت المصادف (١) شباط عام ٢٠٢٠

الأخوات والإخوة الأعزاء

تحية طيبة وبعد:

يسرني أن أرحب بكم أجمل ترحيب وأعبر عن سعادتي بقاء هذه النخبة من
مفكري الأمة العربية وعلمائها ومنتقفيها ، وأود أن أشكركم على حضوركم الكريم
وتجشمكم عناء السفر، وحرصكم على المساهمة في هذا المؤتمر الذي يمثل بداية
الانطلاقة لأعمال المعهد العالمي للتجديد العربي ، كما إنني أشعر بالغبطة لتزايد
عدد الشخصيات العربية الفكرية والعلمية والثقافية في رحاب هذا المعهد ، ولاهتمامها
الملحوظ بتعزيز بنيته وتطويره ليكون معهداً رائداً بحق على غرار المعاهد العالمية
في طريقة التفكير ، وفي كيفية التعامل مع المستجدات في حقول الفكر والعلم
والمعرفة ، وفي تناول الأحداث الإستراتيجية الكبرى ، وفي نوعية البحوث والدراسات
التي سيعدها في برامجها السنوية والخمسية . ولالإشارة فقط ، لقد بلغ عدد المنتميين
لهذا المعهد منذ اجتماعه التأسيسي في نهاية شهر حزيران من العام ٢٠١٩ ، وحتى
الآن ٢٤٠ عضواً ، وهذا يؤشر بشكل قاطع على إيمان هذه النخبة بحاجة الأمة إلى

مشروع للتجديد في كافة منظوماتها الفكرية والعلمية والثقافية. إن المجال سيبقى مفتوحاً لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الكفاءات العربية التي تتطبق عليها شروط العضوية، متمنياً لحضراتكم قضاء أسعد الأوقات ، نسأل الله أن يوفقنا في أن نحقق ما نبغي تحقيقه في هذا اللقاء الذي يهدف إلى رسم صورة واضحة، حول رؤية المعهد وغاياته في بناء فكر عربي حديث يستلهم قيم الحضارة ويواكب التطورات العالمية في مختلف المجالات ويرفد الثقافة العربية بمصادر وأدوات التجديد الدائم ...

الأخوات والإخوة الأعزاء

إن تأسيس المعهد قام على أساس فكرة التجديد ، وبعد مناقشات طويلة استمرت لأشهر معدودة بين عدد من الأخوات والإخوة المؤسسين ، توصلنا إلى وضع رؤية المعهد وغاياته ومخطط المشاريع التي سيقوم بها سنوياً ، كما تم التوصل الى إقرار الاسم وتسجيله وترخيصه رسمياً في هذا البلد ، مع السعي إلى تسجيل فروعها التي أعلن عنها في عدد من الدول العربية والأجنبية.

هذا إضافة إلى صياغة نظامه الأساسي الذي يتضمن المبادئ المنظمة لحياته الداخلية، ويحدد طبيعة عمله وهيكلته وشروط العضوية فيه وآلية توزيع المسؤوليات، وفق مبدأ الانتخاب الحر لاختيار من يقود العمل في مفاصله ووحداته الفكرية والتنفيذية .

قد لا يتسع المجال في هذه الكلمة ، لاستعراض محاولات التجديد التي قام بها عدد من المفكرين خلال التاريخ العربي ، تلك المحاولات التي لا يزال صداها وتأثيرها الفكرى حاضراً في كتب المؤلفين وفي إصدارات الباحثين ، ولعل هذا الأمر يدخل ضمن اختصاص وحدات المعهد الفكرية وما ستقدمه من بحوث ودراسات ، كما

لا يتسع المجال للخوض في تاريخ الثورات والتجارب العربية التي قامت وحاولت إحداث تغيير جذري في المجتمع العربي وسعت لبناء الانسان على أسس عصرية . ورغم ما حققته هذه الثورات والتجارب من إنجازات سياسية واقتصادية واجتماعية، إلا أنها لم تفلح في تحقيق نهضة حضارية عربية كما كانت تطمح ، وذلك لأسباب وأزمات داخلية معروفة ، وتحديات خارجية كبيرة لم يكن أولها احتلال فلسطين ومصادرتها تدريجياً، وصولاً إلى ما يسمى "صفقة القرن" ، وقبلها احتلال الأحواز وابتلاعها من قبل إيران وأراض عربية أخرى واحتلالها من قبل تركيا ، ولن تنتهي باحتلال العراق وإجهاض مشروعه الحضاري واجتثاث وطنيته، عربوته، إنجازاته، رموزه ومطاردة كفاءاته العلمية والفكرية وقتلها ، وتدمير مجتمعه ونهب ثرواته.

بالإضافة إلى تدمير سوريا وتفتيتها وتهجير شعبها وإقصاء قواها الوطنية واستباحتها من قبل دول عديدة ، أو بإنهاك اليمن بحرب ضروس وتمزيق كيانه وتفتيت مجتمعه وزيادة معاناة شعبه ، أو بإثارة النعرات القبلية في ليبيا بعد العدوان عليها وتدميرها وإسقاط دولتها وإدخالها تحت هيمنة ميليشيات طائفية مدعومة من جهات دولية متعددة ، أو ما يجري من صراعات سياسية وفئوية أو أزمات اقتصادية واجتماعية في أقطار عربية في مشرق الوطن العربي ومغربه.

نعم، إنها أزمات داخلية كثيرة ومعقدة وتحديات خارجية خطيرة ومستمرة ، حوّلت الحلم الكبير ؛ حلم قيام الدولة العربية الحرة الموحدة ، إلى حالة من الخوف الدائم من انهيار الدولة القطرية ذاتها وتجزئتها إلى كيانات هزيلة ، نتيجة هيمنة تيارات، عصابات وأحزاب ذات أفكار وسياسات طائفية ، عنصرية متطرفة ، متخلفة وشاذة، شكّلت و مازالت تشكّل خطراً حقيقياً على وحدة المجتمعات العربية وأمنها

واستقرارها ، وكان من أهم مخرجات هذه التحديات ، تنفيذ مخطط مدروس من التجهيل والإفقار والفساد والإفساد والتجوع المادي، المعنوي، الفكري، الثقافي، الأخلاقي، التربوي، العلمي، والمعرفي في معظم البلاد العربية ، وحتى تلك التي تتسم بنوع من الاستقرار النسبي...

أصبح التحدي الأكبر الذي يواجه الدول العربية، هو كيفية التخلص من هذه الكوارث والنكبات والمحافظة على الوحدة الوطنية وتماسك المجتمعات العربية، وأيضاً القدرة على سد الفجوة الهائلة والمتعاضمة من التراجع والتخلف بينها وبين دول العالم المتقدم . وبذلك فإن الدول العربية لن تستطيع تجاوز هذه الهوة الخطيرة بينها وبين العالم ، ولن تستطيع المحافظة على وحدتها الوطنية إلا بمشروع عربي للتجديد، يكون للشباب الدور الأساسي في صنعه وبنائه وهذا وفق رؤية إنسانية حديثة.

أيتها الأخوات ، أيها الإخوة

عندما نتحدث عن مشروع يهدف إلى التجديد والنهضة على مستوى الدولة الوطنية، والانطلاق منه للمحافظة على الهوية العربية ، كالمشروع الذي نسعى إلى بنائه الآن ، فعلياً أن نعلم أن ذلك لن يتم دون نقد علمي عقلاني وموضوعي لمنظومات الفكر (السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية،التربوية،الأخلاقية وغيرها) السائدة في الوطن العربي منذ عشرات السنين ، وتحليلها وتشخيص مواطن الضعف فيها التي أوصلت الأمة إلى هذا المستوى من التردّي، التراجع، التخلف في معظم أقطارها.

إن التجديد لا يمكن أن يحصل دون دراسة التجارب العالمية الناجحة، ودون أن يتم التفاعل مع ثقافات الشعوب ومدارسها الفكرية ، وفهم مضامينها وإستيعابها ،

في الوقت الذي لا يمكن لمفكر أو باحث أن يبدع، يبتكر، يبني فكراً عربياً حديثاً ، دون أن يهدم أسوار التزمّت في ذاته أولاً ، و يتغلب على رد الفعل في نفسه ضد من يخالفه الرأي أو يعارضه الموقف ثانياً ، و يحطم الصناديق الموضوعة له تاريخياً للتفكير من داخلها فحسب، ثالثاً .

ولعلكم تعلمون جيداً أنه لم يُكتب النجاح لمدرسة فكرية في العالم أو لمحاولة في التجديد سواءً في الماضي أو الحاضر ، إذا لم تتمكن من تجاوز المؤلف في التفكير وتتخلى عن تأثيرات مدارس الاستبداد الديني والعلماني بفروعه المتعددة ، وتفكك المترسب من الأفكار، وتغيّر المُتَّبِع من الأساليب القديمة التي لم تعد تواكب العصر ومتطلباته ، والتقدم الحديث ومستلزماته .

إن ما أعنيه بهذا القول هو ، هل يمكن للمفكر العربي أن يكون قائداً في معركة التجديد أو رائداً من روادها ، وهو لا يمتلك القدرة على ترك لغة الماضي والتمسك بخطابه وبمرجعياته التراثية من حيث يشعر أو لا يشعر؟ إن مثل هذا المفكر أو المثقف ، إذا ما وجد ، فإنه لم يعد يصلح في الزمان والمكان ، وإن انصرافه لشؤونه الخاصة هو القرار الأسلم والأفضل، ذلك أن المستقبل لن يستوعب ولن يقبل إلا المبدعين والمفكرين الشجعان، أولئك الذين يعيشون تفاصيل المستقبل وتطلعاته بلغة الحاضر ومحدداته .

إن بناء الدول والمجتمعات في هذا العصر، يعتمد على احترام الإرادات المشتركة والمصالح المتبادلة لفئات الشعب وقومياته وإثنياته وطوائفه ، فلم يعد هناك مكان في المستقبل لمعايير سابقة في بناء الأمم التي قامت على وفق شروطها

وظروفها البعيدة عن واقعنا الآن .

لابد أن يكون للعرب دولة، لكنها الدولة التي تقوم على التعددية الوطنية وفق صيغة إتحادية قائمة على وحدة المصالح، وتعبّر عن إرادة شعبها وتضمن مستقبلها في عالم يسير بسرعة متناهية باتجاه بناء نظامه الدولي الجديد القائم على أساس التنوع، التعدد، الحرية، التطور العلمي، التكنولوجي، المصالح الاقتصادية، الإيرادات المشتركة لفئات الشعب، والدخول في عالم البرمجة التي تمثل لغة العصر ، وتشكل عنصر أساسي من عناصر إقتصاد المعرفة ... فلم يعد مناسباً في هذا العصر أن نتحدث عن فكرة الوحدة الاندماجية للعرب ، وهي التي لم تتحقق في عصرها التي طرحت فيه ، رغم المحاولات العديدة التي جرت لتحقيقها وباءت جميعها بالفشل ، بل إن فشلها تسبّب بانعكاسات نفسية وأخلاقية ومبدئية وعملية وُظفت ضد فكرة الوحدة العربية ذاتها ، وبدأنا لانسمع سوى كلمة أولاً بعد إسم كل دولة عربية!!! ...

فكيف إذن في عصر المصالح والإيرادات المشتركة وحق تقرير المصير ، أن نفكر بإمكانية قيام الوحدة بصيغتها التي فشلت، وخلقت جواً معادياً لها ؟

لابد من التفكير بوسائل وآليات جديدة لتحقيق وحدة النضال العربي، الذي من شأنه أن يؤدي إلى وحدة العروبة وبناء مشروع نهضة الأمة الحديث الذي يستمد مقوماته من عملية التجديد المنشودة.

في ضوء ذلك كله، فإن من أهم أهداف هذا المعهد :

- أن ينصرف اهتمامه إلى تحليل الخطاب العربي، بالإضافة إلى إبراز مواطن

ضعفه وتشخيص عيوبه ومعرفة قدرة العقل العربي على التعامل معه .

- أن يعمل على تحليل نماذج من هذا الخطاب بأنواعه (النهضوي والسياسي والقومي والديني والفلسفي) ، مع التركيز على العناصر التي تؤلف إشكاليته ، وهي كما حددها المفكر (محمد عابد الجابري) بعناصر أو قضايا تمثلت بهيمنة (نموذج السلف ، ورسوخ آلية القياس الفقهي الديني والأيدولوجي والسياسي ، والتعامل مع الخيال الفكري كحالة واقعية ، وتوظيف الأيدولوجيا للتغطية على جوانب النقص في المعرفة والعلم والثقافة ، وجوانب النقص في معرفة الواقع) .

وعلينا في هذا المعهد ، أن نبحث في كيفية تخليص العقل العربي من التبعية الفكرية ليكون (مستقلاً استقلالاً حقيقياً) في اختيار سلطاته بنفسه ، يستوعبها بوعي، ويمارسها بوعي، ويوظفها بوعي ليتمكن من السيطرة على قضاياها العامة والخاصة ؟

أو بمعنى آخر: كيف لنا أن نحقق للشخصية العربية ما عبر عنه غرامشي (بالاستقلال التاريخي التام) ؟؟

فلا مجال للتجديد والتحديث إلا من خلال دراسة التاريخ دراسة منهجية وعلمية؛ تاريخ محاولات التجديد ، وتاريخ الثورات وتجارب الحكم ، وتاريخ المجتمعات المتخلفة وكيف أنها استطاعت النهوض من بين الركام ؟؟؟

ليس الهدف هو أن نكتب البحوث ونعدّ الدراسات ونقيم المؤتمرات المجردة من أي معنى ومضمون للتطوير والتجديد ، لأننا نرفض في هذا المعهد أن نكون رقماً

بين آلاف الأرقام من مراكز الدراسات والبحوث . ولأننا نعد العدة لمشروع عربي حضاري طويل الأمد، قد لا يتحقق بخطة خماسية واحدة ، بل قد يحتاج إلى جهد من العمل المضني والنفس الطويل ، وإلى المزيد من ممارسة تجاوز الذات والحدود والقيود المفروضة علينا ماضياً وحاضراً .

ومن الحقائق المهمة التي لا بد من التركيز عليها ، هي أن لا تجديد ولا تحديث يبدأ من الصفر، بل لا بد من دراسة القديم ونقده وتحليله، لكي يسعى المجددون إلى تجديده مضافاً لما يبتكره أصحاب الفكر والمعرفة والتفكير العلمي ، الذين يعملون من أجل تفعيل (العقول المستقلة) التي تدعي الإلهام والمعرفة ولكنها منغمسة في التقليد والخضوع لسلطة السلف سواء كان صالحاً أم طالحاً .

ومن المجالات الأخرى، التي ندعو إلى البحث فيها- بهدف التجديد والتحديث -هي الانقلاب على الماضي بصورة نقدية كما ذكرنا ، والتي كانت قضاياها ومازالت تفعل فعلها في تحريك العقل البشري، وفي صنع القرارات المصيرية في حياة الانسان والمجتمع، تلك هي قضية اللغة من حيث أن التجديد يبدأ بتجديدها ، وقضية السياسة (سياسة الماضي وسياسة الحاضر) ، وقضية القبيلة والعشيرة ، والدين والطائفة ، والشريعة والعقيدة التي شابها الكثير من التشويه والتلوين . إن هذه العناصر التي تتكون منها المرجعية التاريخية ، لا يمكن للفكر العربي أن يتجدد إلا بالتححرر من سلطاتها وقيودها ، أو التعامل معها بعد أن تصبح منسجمة مع متطلبات الحاضر وحاجات المستقبل وبالاستناد الى فكر العصر ومنطقه.

قد يقول البعض: إن هذه القضايا قد ماتت وانتهت ، فلماذا يجري الحديث

عنها الآن ؟

وقولنا هو: إن الواقع ليس كذلك ، فهي القضايا التي تتحكم بنفوسنا وذواتنا ؟
وهي الفاعلة والمؤثرة في توجيه الفساد وإدارته في مجتمعاتنا ... وبفسادها
كانت المحفز لشباب الأمة في غير قطر عربي إلى الثورة بغض النظر عن نتائجها
المأساوية .

لقد عادت ظواهر العشائرية والقبلية والطائفية ، والتطرف والتزمت العقائدي
والأيديولوجي والديني لتسود الساحة العربية بصورة لم يتوقعها احد من قبل ... لقد
عاد المكبوت الفكري المستبد والمتخلف، ليجعل من حاضرنا مشابهاً لماضيها ،
ويجعل من عصرنا الأيديولوجي النهضوي والقومي ، حلقة استثنائية في سلسلة
تاريخنا العربي .

لقد أصبحت القبيلة والعشيرة هي الحاكمة وهي المحرك الأساسي للسياسة
وأصبحت هي الفاعلة اجتماعياً، ولها أعرافها وسلوكها البعيد عن أنموذج الحياة
المجتمعية الحديثة ، وأصبح الربا والنهب والفساد جوهر الاقتصاد ، وأصبحت العقيدة
تبريرية وتلفيقية كاذبة ، بعدما أصابها التشويه .

إذن المطلوب، هو بناء الإنسان العربي الجديد وتغيير طريقة تفكيره وكيفية
تعامله مع هذه القضايا من خلال:

1. تغيير مفهوم المجتمع من مفهوم نزعة القبلية والعشائرية إلى مفهوم تحكمه
التنظيمات المدنية والسياسية والاجتماعية ، وبعبارة أخرى بناء مجتمع فيه تميز
واضح بين السياسي (الدولة واجهزتها) ، وبين المدني بتنظيماته المستقلة عن

الدولة . وفتح الباب لقيام مجالات تُمارس فيها السياسة بمعناها الاجتماعي وتبنى فيها الحياة بمعناها الوطني.

2. تحويل الاقتصاد من اقتصاد الربح والغنيمة والنهب والبلطجة إلى اقتصاد الضريبة وتنوع الإنتاج، واقتصاد المعرفة الذي يجمع بين الحرية الاقتصادية وبين رفض الاستغلال ، ذلك أن الاقتصاد العربي يطغى عليه الربح بكل مكوناته والفساد بكل أنواعه والربا بكل أوزاره والنهب بكل آثامه.

3. النظر في معنى العقيدة الدينية من زاوية أن تكون نقية صافية خالية وأن تتحول إلى اختيار ، ورأي وانتماء فردي يحكم العلاقة بين الفرد وخالفه ، وبدلاً من التفكير العقيدي المذهبي والطائفي الذي يدعي امتلاك الحقيقة ، يجب تحويله بجهد فكري وقانوني إلى المعنى الذي يطغي فيه المجال لحرية التفكير ، وحرية الاختلاف والاجتهاد والتحرر من سلطة الجماعة سواءً كانت دينية أو حزبية أو إثنية .

وإن تحويل العقيدة إلى مجرد اختيار ورأي يعني التحرر من سلطة الأيديولوجيا وسلطة الطائفة والعقل المنغلق ، وهذا يعني التعامل مع هذه القضايا بعقل اجتهادي تحليلي ونقدي حر .

الأخوات والإخوة الأعزاء

إن مشروعاً عربياً للتجديد ، كهذا الذي نجتمع اليوم من أجل البدء انطلاق مسيرته، لن يحقق أهدافه بمجرد تأسيس معهد أو مؤسسة أو مركز والاقتصار على

نشاطات فكرية وعلمية وثقافية وعقد مؤتمرات وندوات فقط؟؟؟

إذا كان الأمر كذلك ، فإنني أرى أنه لن يختلف عما سواه من المراكز التي تملأ الفضاء وصفحات التواصل الاجتماعي ، ولن يكون أكثر تأثيراً من محاولات ودعوات التجديد التي سبقته في الزمان والمكان عبر التاريخ ، ولن يستطيع تجاوز ماحققته الثورات وتجارب الحكم العربية ، كما لن يتمكن من مواجهة تيارات التخلف والجهل والتجهيل السائدة في البلاد العربية!!!

إذن لابد لنا ، من التفكير والبحث عن وسائل مبتكرة تجعل من هذا المشروع ، مشروعاً عربياً متقدماً على غيره من المشاريع بما يلبي حاجة دول الأمة إلى (ثورة ثقافية شاملة) ، وإلى منظومة فكرية وثقافية حديثة يؤمن بها ويتبناها الشباب العربي ، وتكون منسجمة ومتفاعلة مع منظومة الفكر العالمي ، وتشكل القاعدة لبناء مشروع النهضة العربي الحديث .

ومن بين تلك الوسائل : أن تتضمن استراتيجية المشروع محورين أساسيين: يتكامل فيهما الجانب الفكري مع الجانب العملي ، والجانب الأكاديمي مع الفعل والممارسة ، والطموحات المشروعة مع الإمكانيات المتاحة ، وفق برامج عملية لإستثمار مصادر (القوى الناعمة بأنواعها وصنوفها) ، وبناء قدرات الشباب لتمكينهم من قيادة ثورة ثقافية شاملة بين صفوف المجتمع العربي كل في بلده وفي اطار من التنسيق والتواصل يسعى المعهد لتحقيقه في إقامة مهرجان الشباب الفكري كإحدى نشاطاته السنوية .

ومن بين الوسائل التي سيتبّعها المعهد، هي التواصل مع المؤسسات الشعبية

والرسمية في الدول العربية والتحرك باتجاه المنظمات الدولية ذات العلاقة بتنمية المجتمعات لاستثمار إمكاناتها في بناء قدرات الشباب، وحينذاك سنجد حتماً الكثير من الناس يلتفون حول هذا المشروع ويستجيبون لندائه ، من حيث أن التجديد والنهضة لا تتحقق بفعل وإرادة السياسيين المحترفين والعلماء والمفكرين والمنقذين فحسب، بل قد يقوم بها أناس بسطاء يتحولون إلى قادة ومصلحين ومجدّدين عندما تمسهم نار الحياة ، وتتمثل فيهم قيم الحق والعدل والحرية ، وتمتدح في نفوسهم العظيمة عناصر النهضة ومقومات التجديد . كما نراه الآن في ثورات التجديد الوطني في العراق ولبنان والجزائر والسودان وغيرها من البلدان العربية ، على الرغم من أن النتائج المرجوة منها قد تتحقق الآن أو لا تتحقق ... ذلك أن ثورة التجديد هي ممارسة يومية مستمرة قد يطول زمن تحقّقها ...

في هذا الإطار ، يجب أن لا يقتصر نشاط هذا المعهد على البحث والتأليف وإعداد الدراسات وابتكار الأفكار وتطوير المعرفة ووضع الخطط والنظريات فقط (رغم أنها من صلب واجباته وأهدافه ، ورغم أهميتها الفائقة في بناء المشروع فكرياً ونظرياً وتحديد رؤيته وصناعة استراتيجيته الشاملة) ، بل إن التجديد الحقيقي يتطلب إيجاد وسائل عملية ميدانية وأذرع مؤثرة لإحداث التغيير المطلوب . فما فائدة الأفكار إذا لم تأخذ مجالها في التطبيق العملي ؟؟

إن هذا المشروع هو "المشروع الحلم" لكل عربي محب لعروبه ومخلص لأمته، لكنه حلم واقعي جميل، قابل للتطبيق إذا ما توفرت له الإرادة وهي موجودة ، والصبر وطول البال وهو متأصل ، والتخطيط المحكم والإصرار وهو ثابت ، فإن الحلم يصبح

حقيقة خاصة عندما تكون الظروف ناضجة ومواتية...

فهل لدى أي منّا شك في أن لا تكون أمتنا ودولها الوطنية المجيدة (عطشى و مهينة)، وبحاجة ماسة لمثل هذا المشروع التجديدي المنير ، ولمثل هذه الثورة الثقافية الشاملة ، وفي هذا الوقت بالذات ؟؟؟

وعلى الرغم من حاجة الأمة العميقة لهذا المشروع ، فعلياً أن نكون متيقنين تمام اليقين ، أن الإقدام على مشروع كبير وخطير مثل هذا ، لا بد أن يواجه تحديات كبيرة وخطيرة، ويتعرض لهجمات من جهات خارجية وداخلية لها المصلحة في أن تبقى الأمة وبلدان العرب غارقة في بحر من الظلام والتخلف والجهل والتراجع ، وستدفع بطواير أعوانها وذبولها وذبابها للنيل من فكرته الأصيلة وتبسيط محتواها وتسخيف مضمونها وتشويه صورتها ، وسيتصدى له المشككون والمُحبطون والمخربون والفاشلون ، وسيجد له مايكفي من المعارضين والمشاكسين والرافضين ، من الذين اعتادوا على إجهاض كل فكرة جادة ومبدعة ، والتشويش على كل فعل مؤثر وخالق ، وإفشال أي مسعى متميز يهدف للتطوير وفي كل حين !!!

وما على المؤمنين بهذا المشروع، إلا توقّع مثل هذه الاحتمالات ومواجهتها بمزيد من الصبر والمطابولة والعمل المثمر والسعي الجاد ، حتى لا يكون هذا المعهد رقماً باهتاً بين الأرقام أو اسماً بلا معنى بين أسماء العديد من المراكز والمؤسسات. وحتى لا ندع مجالاً لأن يكون إطاراً للتسلية الفكرية والترف الثقافي أو منبراً لادعاء التفوق على الآخرين ...

استناداً إلى مبدأ: إن المثقف الحقيقي هو من لا يمتلك جواباً جاهزاً لكل سؤال

وفي كل حين ، بل إنه ذلك الإنسان المتواضع الذي يبحث عن الجواب الصادق البليغ، ليجده بين جموع الملايين من الناس الأبرياء المغفلين الذين يساقون قسراً وزوراً إلى مقاصل الدجل والشعوذة والخرافات والافتراء والنفاق والتخلف وتغييب الوعي وانتهاك الكرامة.

إن مشروعاً بهذه الرؤية وهذه التطلعات لابد له من أن ينجح ويستمر ، وأن نسعى إلى استمراره مهما كانت الصعوبات والتحديات.

شكراً على إصغائكم ، دتم بخير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

د. خضير المرشدي

١ / شباط / ٢٠٢٠

الساعة ١٠ صباحاً

العدل والعدالة بين الجرائم الرقمية والعدالة الرقمية

أ.د محمد عبدالغني الشبخلي

المقدمة

يشهد العالم تطورات تكنولوجية ورقمية هائلة ومتسارعة ساعدت على تقليص الفوارق المعلوماتية والعلمية وحتى الإنسانية بكل أنحاء الكرة الأرضية مما ساهم في إيجاد مشتركات معلوماتية مباشرة وموحدة بين جميع البشر، لأن هذه التطورات التكنولوجية دفعت لتطور المعلوماتية الرقمية للبشرية وصنعت وحدة المشتركات الإنسانية للمعلومات عبر تطور نظام الاتصالات الرقمي وتطور تقنية المعلومات الرقمي إلى أن أصبحت الوسائل البشرية للاتصال الرقمي وبكل أنواعه من الوسائل التي لا يمكن الاستغناء عنها.

وقد نتج عن تطور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، العديد من التطبيقات الرقمية التي أثرت تأثيرا كبيرا في أوجه النشاطات للدول والأفراد، في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، والتي كان من أهمها ظهور نظام الحكومة الإلكترونية، ونظام التعليم الإلكتروني، ونظام التجارة الإلكترونية، ونظام العدالة الإلكترونية. وأن التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات الرقمية والاتصالات، هو الذي أعطى قدرة فائقة للحركة المعلوماتية على المستوى العالمي، بتجاوز كل الحواجز

العلمية والإنسانية ومنها الحواجز العنصرية والإثنية وغيرها. كما أن النمو السريع لكمية المعلومات الرقمية قاد إلى هذه الحقبة الحالية من تاريخ البشرية، والتي حلّ فيها امتلاك المعلومات ونشرها محلّ المكننة والتصنيع، باعتبارهما قوة محرّكة للمجتمع البشري، إن التطور التقني المعلوماتي بات سلاحاً ذا حدين، فبالرغم من القفزات النوعية التي حققتها، والتغييرات الإيجابية الكبيرة التي أحدثتها سواء على صعيد الدول أو الأفراد، إلا أنها وفي الوقت ذاته أتاحت الفرصة لظهور أنواع جديدة ومستحدثة من الجرائم الرقمية، والتي يجب أن تواجهه بعدالة رقمية متطورة وليست تقليدية، والتي تحمل طابع هذه التقنية المعلوماتية وتساير على الدوام تيار تقدمها باعتبارها على الحاسب أداةً لارتكابها.

إن بداية الطفرة العلمية الحقيقية للمعلوماتية الرقمية تعود إلى أوائل سبعينيات وثمانينات القرن الماضي، إذ ظهر الحاسب الآلي وأصبح استخدامه يتم على نطاقٍ واسعٍ في الدول وبين الأفراد، ثم استندت شركات الحاسوب العالمية على تطوير التقنيات المختلفة، التي تجعل بإمكان الإنسان القيام بالكثير من العمليات في آنٍ واحد ما يوفّر عليه الوقت والجهد، فأصبح ذلك ممكناً حيث يمكن للشخص أن يرسل المعلومات ويستقبل معلومات جديدة، ويجري عمليات التعديل على معلوماتٍ أخرى في الوقت نفسه. وإن تطور المعلوماتية الرقمية التي نتج عنها تطور مجالات الحياة المختلفة علمياً وإنسانياً، لأنها أصبحت هي العلم الذي يتناول بالبحث والدراسات كل الأساليب الفنية المنظّمة التي تعالج المعلومات الرقمية للحصول على البيانات، حيث تتدفق المعلومات بكمياتٍ هائلةٍ وفي جميع الجوانب تعتمد أهم أساليب المعلومات

الرقمية.

المبحث الأول : مفهوم العدل والعدالة

المطلب الاول - (مفاهيم العدل والقسط والعدالة والانصاف)

أولاً - العدل

العدل لغةً - العدل هو خلاف الجور، وهو القصد في الأمور، وما قام في
النفوس أنه مستقيم، من عدلٍ يعدلُ فهو عادل من عدولٍ وعدلٍ، يقال: عدلَ عليه
في القضية فهو عادلٌ. وبسط الوالي عدلَهُ، والعدل اصطلاحاً - هو أن تعطي من
نفسك الواجب وتأخذه واستعمال الأمور في مواضعها وأوقاتها ووجوهها ومقاديرها
من غير إسراف ولا تقصير ولا تقديم ولا تأخير، أما العدل في القرآن - فقال تعالى
((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ
وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ)) وقال تعالى ((يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ
فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ
سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ))).

ثانياً - القسط

هو العدل البين الظاهر ومنه سمي المكيال قسطاً والميزان قسطاً؛ لأنه يصور
لك العدل في الوزن حتى تراه ظاهراً وقد يكون من العدل ما يخفى ولهذا نقول إن
القسط هو النصيب الذي بينت وجوهه وتقسط القوم الشيء تقاسموا بالقسط، وأما
القسط في القرآن، فقال تعالى ((لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ

وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ)) ، ويقول تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَن تَعْدِلُوا﴾.

ثالثاً - العدالة

هي العمل وفقاً لمتطلبات القانون، سواءً ارتكزت هذه القواعد على الإجماع البشري أو على المعايير الاجتماعية، والعدالة مفهوم واسع تُنادي به جميع الشعوب وتطمح لتحقيقها نظراً لأهميتها في خلق نوع من المساواة بين مختلف أبناء الشعب الواحد. أما المفهوم العام للعدالة فهي تصوّر إنساني يُركز على تحقيق التوازن بين جميع أفراد المجتمع من حيث الحقوق، ويحكم هذا التصوّر أنظمة وقوانين يتعاون في وضعها أكثر من شخص بطريقة حرة دون أي تحكّم أو تدخّل، وهذا حتى تضمن العدالة تحقيق المساواة بين جميع الأشخاص داخل المجتمع، وكان الإسلام من أكثر الأديان التي اهتمت بمفهوم العدالة، لأن الإسلام لا يقبل الظلم، وقد حرّم الله عز وجل الظلم على نفسه، لما لهذا الخُلق من أثر سلبيّ في نفس الإنسان، فإن لم تتحقق العدالة في المجتمع، فإنّ أثر الظلم سيؤثر على جميع أفرادها بشكل سلبيّ، مما يؤدي إلى حدوث العديد من المشاكل والجرائم داخل المجتمع، والعدالة المساواتية بغض النظر عن الجنس، أو العرق، أو الدين. العدالة السياسية كحق الترشح والعمل السياسي، العدالة الاجتماعية مثل الحاجات الطبية والعلاجية والإنسانية وفرص الحصول على العمل، العدالة القضائية وهي الحق في إجراء محاكمة عادلة ومتوازنة مع الجرم المرتكب، العدالة الاقتصادية وتكمن في التوزيع العادل للثروات ووجود نظام اقتصادي يركز على العدل في العمل والحقوق وتوافر المستلزمات المعيشية

للجميع من دون تمييز أو تفریق ، والعدالة في القرآن هي كل خطاب قرآني عام أو مخصوص ورد نصًا بقوله (يا أيها الناس، يا أيها الذين آمنوا أو يا أيها الكافرون) بقوله تعالى ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا رَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا))، وقوله تعالى ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ))، وقوله تعالى - ((قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ * لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ * وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ * وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ)) .

رابعاً - الإنصاف

العدالة قائمة على مبدئين هما: مبدأ المساواة ومعناه أن الجميع يخضع للقانون، ومبدأ الإنصاف، وهو أن يمنح لكل فرد ما يستحقه بغض النظر عن منطوق القانون، وأن إعطاء النصف والعدل يكون في ذلك وفي غيره، ألا ترى أن السارق إذا قُطع قيل: إنه عدل عليه ولا يقال: إنه أنصف، وأصل الإنصاف أن تعطيه نصف الشيء، وتأخذ نصفه من غير زيادة ولا نقصان، وربما قيل: أطلب منك النصف كما يقال: أطلب منك الإنصاف، ويقال: أنصف الشيء. إذا بلغ نصف نفسه، ونصف غيره إذا بلغ نصفه، ومصطلح الإنصاف يتشابه بشكل كبير مع تعريف مصطلح العدالة فهو توأمه الذي نجده مقترناً به على الدوام، والقوانين في عصرنا الحالي أداة إرساء قواعد العدالة والإنصاف في المجتمعات الإنسانية، والمفهوم الذي يحمله الإنصاف في اللغة مختلف عنه في الفلسفة لكن متفق في السياق حيث يعرف في اللغة على أنه قسم الشيء إلى نصفين، أما المفهوم في الفلسفة فهو أن تقدم وتعطي

للآخرين حقوقهم كما تحب أن تحصل على حقوقك، وواجباتك من الآخرين، في نفس الموقع والمكان الذي يكون فيه الفرد، إما في القول أو الفعل أو التصريح .

المطلب الثاني : القضاء - مفهومه وأهميته

أولاً - القضاء لغة واصطلاحاً

القضاء لغة: يُقال إنَّ القضاء مأخوذ من قضى ويقضي، وقضياً وقضاء وقضية، ويُقصد بالقضاء الحكم والفصل أو الأداء والقضاء هو عمل مختص بالقاضي، والقضاء اصطلاحاً: إظهار حكم الشرع في الحادثة فيمن يجب عليه إمضاؤه، والقضاء هو مجموعة من القواعد القانونيّة التي يتم استخلاصها من الأحكام الصادرة من المحكمة .

ثانياً - مفهوم القضاء

يُطلق القضاء على الحجية التي تستند عليها هذه الأحكام، والحجية هي التي يتم استخلاصها من السوابق القضائية ويغلب استعمال كلمة القضاء في الهيئة التي تُقيمها الدولة من أجل الفصل بين المتنازعين وقمع المجرمين وإرجاع الحقوق إلى أصحابها وهي بذلك ((السلطة القضائية)) ومفهوم القضاء في المعجم الوسيط القضاء جمعها أفضية، وهي الحكم، والأداء، وعمل القاضي، ورجال القضاء هم الأشخاص أو الهيئة التي يوكل إليها البحث في النزاعات والخصومات والفصل فيها بناء على أحكام القانون وقواعده المعمول بها، ويتولى فض النزاعات والخصومات الناشئة بين الأشخاص الطبيعيين وتوجية العقوبة الرادعة بحق من ثبت ارتكابهم للجرح والجنايات فالقضاء قاعدته أنه مستقل ولاسلطان عليه، والحكم العادل هو الأداة

المهيمنة الفعالة في حفظ الحقوق وصيانتها، وهو القوة التي يلتجئ إليها الضعيف حتى يأخذ حقه، والمتهم البريء حتى ينصف، وهو السيف الذي يجرد في وجه القوي حتى يؤخذ منه الحق، وفي وجه الباغي حتى يعدل عن بغيه، وإن الغاية من القضاء إقامة العدل، ولاشك أن القضاء مسؤولية شاقة أساسها البحث والتنقيب عن الحق لدمغ الباطل، والفصل في دماء الناس وأموالهم وأعراضهم، لذلك يرتقي القاضي منصة العدالة ويحتل مكانة شريفه في مجتمعه باعتباره قدوة حسنة وأنه من الواجب على المجتمع احترام القضاء وأحكامه، ليسود العدل الذي هو أساس الملك.

ثالثاً - أهمية القضاء

لل قضاء أهمية عظيمة من طبيعته المهمة الملقاة على عاتقه من الوقوف بوجه الظالم و المعتدي، وإثبات الحقوق و استيفائها لأصحابها و حسم النزاعات بين الأشخاص و الجهات بنحو يسهم في إشاعة العدل و الأمن و استقرار الحياة الاجتماعية، وللقضاء خصوصية تختلف عن باقي الوظائف العامة في الدولة نظرا للدور الذي يقوم به في تأمين الاستقرار الاجتماعي، عن طريق الفصل بين المصالح المتعارضة في المجتمع، وإعادة الحق إلى أصحابه والحفاظ على الحريات الشخصية والعامة وتحقيق العدالة، ونظرا لهذه الخصوصية وجب أن يكون للقضاء مركز خاص يميزه عن بقية المراكز في الدولة، ويؤمن له القيام بمهمته دون تدخل من أي سلطة أو جهة، ودون خوف أو تردد لا سلطان على أحكامه إلا للقانون. وهذا المركز أو الموقع الذي ينبغي أن يكون القضاء فيه هو ما يدعى باستقلال القضاء الذي أقره المجتمع الدولي به، واختلف في مدلوله، ففريق اعتبر القضاء سلطة مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية وفريق آخر اعتبره جزءا من السلطة التنفيذية؛ لأنه

يتولى تنفيذ القوانين التي تسنها السلطة التشريعية، إن مبدأ استقلال القضاء هو وضع الضمانات الكافية التي تؤمن للقاضي تطبيق القانون وفق المنظور العادل والإنساني .

رابعاً : شروط القاضي

على القاضي أن يتسامى عند نظر الدعوى بالتجرد عن الغرض أو الهوى، وأن يكون ذا نزعة إنسانية، وأن يحترم كل خصم مهما كان مركزه، لا فرق عنده بين غني و فقير أو قوي وضعيف بل الكل عنده سواسية أمام القانون، ويجب أن يتصف القاضي بتفكير سليم وذهن صاف، دقيق الملاحظة صادق مع نفسه ومع الآخرين، عفيف عن المحارم متوق المآثم، أمين بعيد عن الريبة والشبهات، مأمور في الرضى والغضب، متواضع نزيه مستقيم ذي قدرة على مقاومة أهوائه. وللقضاة قيم وتقاليد لا يجوز لأحد منهم الخروج عنها تحت أي من المسميات، صحيح أننا لا ندعي أنهم منزهون عن العواطف، ولا نقول إنهم جميعاً متفقهون في القانون، ولكن نستطيع أن نؤكد أنه لا يوجد بين البشر طائفة أنصع منهم ضميراً، ولا أنقى سريرة، ولا أظهر يداً وذمة، وهم الصورة المثلى للشرف والنزاهة والإنصاف والحيدة والبعد عن الانحراف، هناك شروط يجب توافرها في من يتولى منصب القضاء، منها ما يرتبط بالجانب السلوكي، كالعدالة ومنها ما يرتبط بالجانب الفكري والذهني كالعلم والعقل، ومنها ما يرتبط بالجانب العقدي كالإيمان والإسلام، ومنها ما يرتبط بالجانب القانوني كالحصول على شهادة في القانون وممارسة مهنة المحاماة مقدماً لاكتساب الخبرة في معرفة القوانين .

وهذه الشروط تنقسم منها الشرعية ومنها الوضعية. فالشرعية هي ((العقل

والبوغ والإسلام أو من أهل الكتاب ولديه الخبرة في العلم والاجتهاد وأن يكون حراً ومعروفاً عنه العدل والعدالة))، أما الوضعية فإن أغلب القوانين العربية تشترك فيها بشروطها وهي ((قد أتم الثامنة والعشرين من عمره، ولا يزيد عمره عن الـ (40)، ومتمتع بالأهلية المدنية، وغير محكوم بأي جنائية باستثناء الجرائم السياسية أو جنحه مخلة بالشرف، وأن يكون محمود السيرة وحسن السمعة، وأن تتوافر فيه الجدارة البدنية واللياقة، وأن يكون متخرجاً من إحدى كليات القانون، وأن تكون له ممارسة لا تقل عن 3 سنوات في المحاماة أو وظيفة قانونية أو قضائية))، وينبغي على القاضي أن يعلم كل العلوم والمعارف التي تساعده على الوصول للحق من علوم شرعية وقانونية ومعارف تفيد في تحقيق العدالة، وأن يقف على الدعاوى والبيانات، أما الدعوى القضائية فلها شروط وضوابط ينبغي أن يعلمها القاضي، ومن أبرز هذه الشروط أن يكون المدعي والمدعى عليه بالغين، عاقلين، فلا تقبل الدعاوى لا من الصغار ولا من الذين ثبت عدم اكتمال عقولهم كالمجانين والمعتوهين.

أيضاً لا دعوى قضائية بلا دليل ولكي تثبت الدعوى من المدعي على المدعى عليه لا بد من الإتيان بالأدلة الواضحة، وبالبراهين المقنعة التي تدل على أن صاحب الدعوى على حق فيما طلبه، وفي الوقت نفسه على المدعى عليه أن يأتي بما يشهد له بأنه على حق وأن المدعي لا حق له فيما طلبه، ومن الثقافة التي ينبغي أن يتسلح بها القاضي معرفة ضوابط (الإقرار) وهو اعتراف الإنسان بما نسب إليه من قول أو فعل باعتباره سيد الأدلة، أيضاً على القاضي أن يميز بين شهادات الشهود ويفحصها جيداً، والقاضي الخبير يستطيع أن يميز بين شهود الحق وشهود الزور، وأن يعتمد على شهادة العدول، وبما أن مهنة القاضي خطيرة ومهمة من

الناحية الشرعية والقانونية، لذلك فإن العدل لا يتحقق بصورة كاملة في المجتمع إلا بتوفر جميع الشروط والصفات في شخص القاضي .

خامساً : ولاية القضاء

القضاء في الدولة الحديثة يعدّ مرفقا مهمّا من مرافق العدل، ويستمد ضرورته من ضرورة وجود الدولة، وما أوجبه هذا الوجود من منع الأفراد والجماعات من القصاص واستحصال حقوقهم بأنفسهم بعد أن كفلته الدولة حصرا بتنظيم قضائي وقانوني تنظّمه وتشرف عليه، والقضاء هو أساس تقوم عليه جميع الدول والممالك والجمهوريات، يسنّ القوانين من خلال الدستور وعلى أبناء هذا المجتمع الالتزام بها، أمّا عن هذه الحقوق فهي مشروعة لتحفظ لكل فرد في الدولة حقه كاملاً دون أي إنقاص في أيّ جانب من جوانب حياته، والقاضي ليس بالمنصب السهل، وليس بالمنصب المريح، فهو يحمل الأعباء والهؤوم ما لا تُطيق الجبال حمله، فهو يبني في أمر الناس، ويحكم بينهم، ويسعى جاهداً للوصول إلى العدل، والرحمة، والمساواة في الحقوق، الإنصاف، عقاب المذنبين والأهم من هذا كله استغلال روح القانون والعدالة في إعطاء دروس للمذنبين والمحاولة في إصلاح حالهم، والقاضي هو الشخص الذي أناطت به الدولة مهمة تطبيق القانون وتحقيق العدل، بعد أن نال تأهيلا علميا أكاديميا وعمليا ومهنيا.

إن القانون يلعب دورا أساسيا وحاسما في دفع المجتمع البشري إلى الأمام، ليصبح منظما وفق قواعد قانونية يملئها العقل السليم، ويستقر عليها الضمير الإنساني والمصلحة العليا للمجتمع، ليكون القانون هو المقياس للتمييز بين الحق والباطل، وبين العدل والظلم وبين الممنوع والمباح والجائز من الأفعال، فلا يمكن لنا أن نتوقع

لأي مجتمع مهما كان متجانسا وحضاريا أن يكون من دون قضاء وقواعد قانونية تنظم نشاطاته المختلفة، يجب أن تكون المحاكم مفتوحة أمام الجميع لأنها الوسيلة لتطبيق القانون واحترامة؛ لذا لايجوز للقاضي أن يمتنع عن قبول الدعوى المقامة على الوجه الصحيح أو عن إصدار الحكم. وإن امتناع القاضي عن الحكم في الدعوى يعتبر مرتكبا لجريمة إنكار العدالة، حيث لايجوز الامتناع عن الحكم بحجة غموض النص أو فقدانه أو نقصة وإلا اعتبر القاضي ممتعا عن إحقاق الحق، ويعد التأخير غير المشروع عن إصدار الحكم امتناعا عن إحقاق الحق، فالمحاكم ذات ولاية عامة ما لم ينص قانون خاص على إخراجها من اختصاصها وإدخالها في اختصاص جهة قضائية أخرى تعتبر خاضعة لاختصاصها، وليس للقاضي أن يتراخى في حسم الدعوى التي ينظر فيها بحجة خلق القانون من نص يطبق عليها، أو إذا أصدر القاضي حكماً في قضية من القضايا ثم تغير اجتهاده في الحكم فيها، فلا يجوز له أن يجعل للاجتهاد الجديد أثراً رجعيّاً فينقض به الحكم الذي أصدره قبل تغير اجتهاده، لأن ولاية القضاء تضمن الحماية القضائية لكل من يطلبها في قبول دعواه على أي شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص بما في ذلك الحكومة لأنها بالتأكيد شخص معنوي عام، فمهمة القضاة النظر في انطباق القانون على الوقائع محل النزاع أي فض المنازعات أو الخصومات القائمة بين الناس عن طريق تطبيق القانون حيث يأخذ كل ذي حق حقه ويقف الناس جميعا في علاقاتهم عند حدود القانون يطيعون وأوامره ويلتزمون نواهيه، لأن النزاعات تنشأ عند عدم الحقوق

وعدم إطاعة القانون .

سادساً : السلطة التقديرية للقاضي

تعرف السلطة التقديرية بأنها مجموعة النصوص تخول القاضي حرية التقدير أو الاختيار. وفي المجال الجنائي عرفت بأنها رخصة منحها المشرع للقاضي أثناء توقيع العقاب على الجاني وفق ما لا يزيد عن حد العقوبة الأقصى ولا يقل عن حد العقوبة الأدنى وتتمثل هذه السلطة بما يتركه المشرع للقاضي من حرية بمقتضى بعض التعابير التي يتضمنها النص القانوني مثل (يمكن) أو (يحق) أو (للقاضي أن ...)، وتختلف السلطة التقديرية عن التكييف الذي يقوم على تحديد طبيعة العلاقة القانونية المتنازع بشأنها وردها إلى نظام قانوني معين . والقاضي عندما يقوم بالتكييف يقوم بعمل هو إعطاء الوصف القانوني للواقعة أما السلطة التقديرية فهي عملية عقلية ومن ثم يخضع القاضي في التكييف لرقابة المحكمة العليا بخلاف السلطة التقديرية، والقاضي قد يجد أمامه نصوصاً قانونية مرنة وغير جامدة يستخدم فيها المشرع عبارات مطلقة وغير محددة .

ومن هنا تكتسب هذه السلطة التقديرية أهمية من الناحية العملية ويلجأ إليها القاضي بموجب نص صريح من قبل المشرع للوصول إلى الحكم العادل في القضية المعروضة أمامه . فمن المعروف أن تطبيق النص القانوني ليس مجرد عمل آلي يحدث تلقائياً، خصوصاً إذا كانت القاعدة التي يتضمنها النص لا تحتوي على حل قاطع وواضح وحاسم للموضوع المعروض أمام القاضي، وفي المجال الجنائي بدأت منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر محاولات عديدة للاهتمام بشخص الجاني باعتباره مصدر الجريمة الذي قد يرتكب الجريمة تحت تأثير مجموعة من العوامل

داخلية متصلة بتكوينه العضوي والنفسي والعقلي وخارجيه تتصل بالبيئة المحيطة به، وهذه العوامل جميعاً تؤثر في الجانب الشخصي لمسؤولية الجاني وبالتالي في سلوكه الإجرامي لذلك كان ينبغي على المجتمع أن يغير من نظرتة تجاه العقوبة فيخرجها من جهودها ويجعلها مرنة تسمح بتخفيف العقاب أو تشديده حسب مقتضيات الظروف .

المطلب الثالث : العولمة القانونية والقضاء الدولي والتحكيم الدولي

أولاً : العولمة القانونية

إن المتغيرات الخارجية في المحيط الدولي سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، وحتى القانونية أنشأت علاقات دولية تبادلية مع قواعد القانون الدولي متجاوزة التحفظات التقليدية والمعاصرة في المجتمعات المختلفة والتمسكة بالقواعد القانونية الوطنية، وتمثل العولمة القانونية أحد محاور هذه التغيرات في تأثيراتها على جميع الدول، من خلال محاولة صياغة قواعد قانونية موحدة تحكم النظام العالمي الجديد، وتفرض هذه القواعد للعولمة القانونية نوعاً من العلاقة بين الثوابت العادلة الوطنية والثوابت العادلة الدولية، ويحاول هذا التلاحق القانوني إسقاط منظومته على المنظومة القيمية للمجتمعات باعتبارها قيماً مركزية يمثلها نموذج العولمة الحديث، ومن ثم فهي تعد قواعد عالمية تمثل الجامع المشترك بين الميراث التاريخي للإنسانية، إن العولمة القانونية تهدف بالدرجة الأولى إلى توحيد المنظومة القانونية والعدلية الدولية مع المنظومات القانونية والعدلية الوطنية، من خلال تغيير القيم والثوابت القانونية القديمة في المجتمعات المختلفة، واستبدالها بمنظومة قانونية سيادية

من القواعد القانونية الرقمية يتأسس عليها تخطيط سياسات كل الدول وتنفيذها ، والتي تخدم مصالح جميع الدول، ولتؤكد أولوية النموذج الحضاري في إطار منظومة القيم القانونية الموحدة التي تعد وسائل التقنية التكنولوجية والمعلوماتية أساس التنظير الفكري لها، إن التحول القائم في الوضعية الحضارية للكيانات الدولية والذي يتحقق معه وجود نسق من القيم الحاكمة للأنساق القيمية الأخرى في الدول التي لا تزال تمر بدورة ثقافية، ولم تصل للدورة الحضارية التي يمكنها أن تحقق من خلالها أنماطا من السيادة القيمية في المحيط الإنساني، قد يشكل عائقا في تأخر توحيد المنظومة القانونية الدولية، ولكن هذه الدول سوف تكون الطير الذي يغرد خارج السرب، وستكون مضطرة لتسارع تحديث منظوماتها القانونية بما يتوافق مع المنظومة القانونية الدولية .

لقد شهد العالم تطورات مثيرة ومهمة فيما يتعلق بمفهوم العولمة، تتعارض مع مبدأ سيادة الدول على إقليمها وهي من المبادئ القانونية الراسخة في القانون الدولي حيث تمارس الدول سيادتها الكاملة على أراضيها من حيث تطبيق القانون الوطني وسن التشريعات التي تحفظ الأمن والاستقرار، وتضبط حركة مواطنيها الذين يحملون جنسيتها وكل من يتواجد على أراضيها الوطنية.

إن العولمة بوصفها ظاهرة عالمية حالياً هي واقع لا مجال لتجاوزه، ولا مناص من التفاعل معها حتى مع صورها السلبية فضلا عن صورها الإيجابية، فآثارها وتداعياتها لم تعد مقتصرة على المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي فحسب؛ بل تجاوزته إلى المجال القانوني خصوصا ما تنتج من آثار إيجابية أو سلبية على إيجاد مصادر القاعدة القانونية الدولية وهي (القانون الدولي

العام) ، إن العولمة القانونية تُترجم شرعية القوة التي تحتكم إليها الدول في صناعة حزمة من القرارات الدولية التي تتناسب مع طموحاتها المرحلية والاستراتيجية بعيدا من شرعية نصوص القانون الدولي وأحكامه، وهذا يعكس بوضوح أن العولمة القانونية في إطارها الدولي تُجسّد إرادة الدول في بسط سياستها التي تؤمن بالعدالة الدولية وبإرادتها القانونية، والعولمة تتمثل أيضاً بأشكال متعددة تتنامى احتياجاتها لمنظومة قانونية دولية موحدة وهي :

العولمة السياسية:

تتخذ العولمة السياسية من العولمة الاقتصادية مُهداً للطريق أمامها، فمن خلال التبعية الاقتصادية تستطيع الدول المسيطرة بسط نفوذها على الدول الأضعف والتدخل في شؤونها الداخلية والخارجية على حدٍ سواء .

العولمة العسكرية:

لا تتحقق العولمة السياسية والاقتصادية إلا بوجود جهاز عسكري يؤمن لها القوة الكافية لنهب خيرات الشعوب المستضعفة وتسيير شؤون حكمها .

العولمة الاقتصادية:

يعتمد هذا النوع من العولمة على المنافسة الشرسة بين المؤسسات الاقتصادية فتبقى فقط القوية منها مهيمنة على السوق العالمي وتتهار الصغيرة والضعيفة، الأمر الذي يخلّف مشاكل اقتصادية خطيرة تتجلى في ازدياد الفجوة المالية بين الدول أو

بين طبقات المجتمع الواحد .

العولمة الثقافية:

تحاول بعض الدول فرض قيمها الحضارية وعادات مجتمعاتها السلوكية على الشعوب الأخرى بشكل يحقق لها مزيداً من التفوق والهيمنة، وذلك من خلال تسخير مجموعة من الوسائل السياسية والاقتصادية والتقنية.

وعموماً فمنظومة العولمة القانونية هي منظومة تتضمن الكثير من السلبيات والإيجابيات التي يجب معالجتها من جميع النواحي التي تتوافق مع العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ومن تهم العولمة الأخرى في مساراتها السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية والقانونية، فيبرز فيها الجانب القيمي والأخلاقي للدول والمجتمعات بشكل أوضح سواء على مستوى التحيز إلى هذه الدولة أو تلك في قضية معينة، أو على مستوى تهميش الآخر وعدم الاعتراف بخصوصيته .

ثانياً - القضاء الدولي

إنّ معنى كلمة القضاء هو الحكم أو تطبيق القانون، أو الحق والفصل بين المتخاصمين من الناس أو الجماعات، وعندما نقول قضاء دولي هو الحكم أو تحكيم القانون بين المتخاصمين على مستوى العالم بواسطة طرف دولي مستقل، أو هيئات قانونية محايدة تعتمد في حكمها على قانون دولي تعترف به معظم دول العالم، ويلتزم به أصحاب السيادة والقرار أينما كانوا، ويحتكمون إليه حال وجود مشكلة مع بلد آخر مثلاً، ومن بين أعظم منجزات البشرية إنشاء منظومة دولية تضم جميع الدول هي

الأمم المتحدة، والتي تقوم على تطوير مجموعة من القوانين والاتفاقيات والمعاهدات والمعايير المركزية لتعزيز التنمية السياسية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية في جميع دول العالم، وكذلك دفع عجلة السلام والأمن الدوليين ، وتشكل العديد من المعاهدات التي أحدثتها الأمم المتحدة أساس القانون الذي يحكم العلاقات بين الدول، في حين إن عمل الأمم المتحدة في هذا المجال لا يتلقى دائما الاهتمام ولكن يُحدث تأثيرا يوميا في حياة الناس في كل مكان، ويدعو ميثاق الأمم المتحدة على وجه التحديد المنظمة أن تقدم المساعدة في تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، بما في ذلك التحكيم والتسوية القضائية (المادة 33)، وتشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه (المادة 13) ، وكان العمل القانوني للأمم المتحدة رائدا في العديد من المجالات، ومعالجة المشاكل التي تأخذ بعدا دوليا. وكانت الأمم المتحدة في طليعة الجهود الرامية في توفير إطار قانوني في مجالات مثل حماية البيئة، وتنظيم العمالة الوافدة والحد من تهريب المخدرات ومكافحة الإرهاب. ويستمر هذا العمل حيث يلعب القانون الدولي دورا أكثر مركزية في طائفة واسعة من القضايا، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي. وللجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة والمشكلة عام (1947) دور كبير في تعزيز التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. وتتألف اللجنة من 34 عضوا يمثلون بشكل جماعي النظم القانونية الدولية الرئيسية، ويعملون خبراء بصفتهم الشخصية وليسوا ممثلين لحكوماتهم. كما تتناول اللجنة مجموعة واسعة من القضايا ذات الصلة بتنظيم العلاقات بين الدول وتتشاور في كثير من الأحيان مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومحكمة العدل الدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة تبعا للموضوع الذي يجري

بحثه. ويتمثل معظم عمل اللجنة في إعداد المسودات التي تغطي جوانب القانون الدولي، وهناك العديد من الهيئات التي تمثل القانون الدولي ومعظمها يجتمع تحت لواء الأمم المتحدة، وتعمل على تطبيق القانون وفض النزاعات والبت فيها حول العالم، ونذكر أهمها فيما يأتي:

محكمة العدل الدولية :

ومقرها في مدينة لاهاي الهولندية، وهي الجهاز القضائي الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة، والوحيد الذي يقع مقره خارج مدينة نيويورك الأمريكية، وتعمل المحكمة على تسوية الصراعات بين الدول، وإصدار الفتاوى والأحكام القضائية إلى الأمم المتحدة وباقي أذرعها.

مجلس الأمن الدولي :

إنّ المسؤولية المُلقاة على كاهله هي حفظ السلم والأمن الدوليين، ويتكون من خمسة عشر عضواً، خمسة منهم دائمون، والعشرة الآخرون غير دائمين، ويتمتع كل عضو بصوت واحد خلال عملية التصويت على قضايا دولية كالاعتراف بالدول، أو تنفيذ عقوبة بحق بلدٍ أو نظام سياسي ما؛ بسبب تهديده للسلم العالمي وإلحاق الضرر بأمن الإنسان وحقوقه، وتكون قراراته مُلزِمة لجميع الأعضاء، ويتولّى رئاسته جميع أعضائه بالتناوب لمدة شهر واحد.

مجلس حقوق الإنسان :

هو هيئة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة، ويتألف من سبعةٍ وأربعين دولة عضواً في الأمم المتحدة، ويُعنى هذا المجلس بحماية حقوق الإنسان في كل أنحاء

العالم، ويبحث الحالات التي يتم من خلالها انتهاك حقوق الإنسان، ويُقدم التوصيات بشأنها على مدار العام، ويعقد اجتماعاته في مكتب الأمم المتحدة في مدينة جنيف السويسرية .

المحكمة الجنائية الدولية :

يقع مقرها في مدينة لاهاي الهولندية، لكنها يمكن أن تعقد جلساتها في أي مكان آخر - هي محكمة مكملة للقضاء الوطني للدول الأعضاء فيها، وتمثل المآل الأخير عندما تكون هذه المحاكم غير قادرة على التحقيق مع المتهمين بالجرائم المذكورة، أو لا تريد ذلك، ويمكن للدول المصادقة على المحكمة أو مجلس الأمن الدولي أن تحيل على المدعي العام قضايا تتعلق بالجرائم التي تختص المحكمة بالنظر فيها، كما يمكن له أن يبادر بفتح تحقيق في أي قضية يرى أنها تستحق ذلك، ويفرض قانون المحكمة على هذه الدول أن تتعاون معها في التحقيقات والمتابعات التي تباشرها، بأن تسلّم المتهمين إن كانوا من مواطنيها، أو تعتقلهم وتسلمهم إن دخلوا أراضيها، وبأن توفر كل الوثائق المتوفرة لديها في أي قضية تفتح المحكمة التحقيق فيها، ويمكن للمحكمة أن تتعاون مع الدول غير المصادقة على ميثاقها، وذلك عبر تفاهمات أو اتفاقات منفصلة، كما يربط المحكمة بالأمم المتحدة اتفاق ينظم العلاقات وسبل التعاون بينهما، وبذلك تختلف المحكمة الجنائية الدولية عن محكمة العدل الدولية التي تعتبر ذراعا تابعة للأمم المتحدة، تهدف من خلالها إلى حل النزاعات بين الدول، لقد تأسست المحكمة في 17 يوليو/تموز 1998. وافقت 120 دولة في اجتماع للجمعية العمومية للأمم المتحدة في إيطاليا على ما يعرف بميثاق روما، واعتبرته قاعدة لإنشاء محكمة

جنائية دولية دائمة، وعارضت هذه الفكرة سبع دول، وامتنعت 21 عن التصويت، واعتبر الميثاق أن ملايين الأطفال والنساء والرجال في القرن العشرين -الذي شهد حربين عالميتين- قد وقعوا "ضحايا لفظائع لا يمكن تصورها هزت ضمير الإنسانية بقوة، وأنه شهد جرائم خطيرة تهدد السلم والأمن العالميين" وأن مثل هذه الجرائم لا يجوز أن تمر من دون عقاب. وقبل ذلك كانت لجنة خاصة قد قدمت -بطلب من الجمعية نفسها- مسودتين لنظام المحكمة الجنائية في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، لكن المشروع لم ير النور، وبقي معلقا بسبب الإشكالات السياسية التي خيمت على العلاقات الدولية خلال ما عرف بفترة الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية والمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي السابق، وتأسست المحكمة الجنائية الدولية بصفة قانونية في الأول من يوليو/تموز 2002 بموجب ميثاق روما، الذي دخل حيز التنفيذ في 11 أبريل/نيسان من السنة نفسها، بعد تجاوز عدد الدول المصادقة عليه ستين دولة، وصادقت لحد الآن على قانون المحكمة 108 دول، وتلتقي في جمعية للدول الأعضاء، وهي هيئة تراقب عمل المحكمة، كما وقعت 41 دولة أخرى على ميثاق روما لكنها لم تصادق عليه بعد.

اختصاصات المحكمة الجنائية

تختص المحكمة الجنائية الدولية بمتابعة الأفراد المتهمين بالجرائم أدناه :

جرائم الإبادة الجماعية، وتعني حسب تعريف ميثاق روما، القتل أو التسبب بأذى شديد بغرض إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية إهلاكا كلياً أو

جزئياً .

الجرائم ضد الإنسانية، وهي أي فعل من الأفعال المحظورة المنصوص عليها في نظام روما، إذا ارتكب بشكل منظم وممنهج ضد مجموعة من السكان المدنيين، مثل القتل العمد والإبادة والاغتصاب والإبعاد والنقل القسري والتفرقة العنصرية والاسترقاق .

جرائم الحرب، وتعني كل الخروقات المرتكبة بحق اتفاقية جنيف لسنة 1949، وانتهاك قوانين الحرب في نزاع مسلح دولي أو داخلي، ويمكن للمحكمة أن تتظر بقضايا أشخاص متهمين بارتكاب هذه الجرائم مباشرة، أو آخرين لديهم مسؤولية غير مباشرة فيها، كالمسؤولية عن الإعداد أو التخطيط، أو مسؤولية التغطية عليها ، أو مسؤولية التشجيع عليها .

الهيكالية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية

تتكون المحكمة من: رئاسة تتكف بالتدبير العام للمحكمة، وتضم ثلاثة قضاة ينتخبون من هيئتها القضائية لولاية من ثلاث سنوات، وشعبة قضائية، وتتكون من 18 قاضيا متخصصا في القانون الجنائي والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، ومكتب للمدعي العام، ويختص بالتحقيق في الاتهامات بالجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، ويبحث عن الدلائل والوثائق ويفحصها ثم يعرضها على المحكمة، وقسم السجل ويتابع كل الأمور الإدارية غير القضائية، وينتخب المسؤول

عنه من قبل قضاة المحكمة لولاية تمتد خمس سنوات.

ثالثاً - التحكيم الدولي :

التحكيم هو اتفاق بين طرفي العلاقة على إحالة النزاع الذي قد ينشأ أو نشأ بينهما، إلى هيئة مكونة من شخص أو أكثر يسمون المحكمين، وذلك للفصل فيه وفقاً للبنود والشروط التي يتفق عليها الطرفان، وذلك بدلاً من اللجوء إلى القضاء العادي لحل النزاع، أما هيئة التحكيم فيشترط لتكوينها ثلاثة عناصر أو أكثر بحيث إذا تخلف أحدها أو كلها صار التحكيم باطلاً، والشروط هي أن يكون عدد المحكمين وترّاً وليس زوجياً وأن يكون للطرف الحق في تشكيل الهيئة على قدم المساواة ولا يكون لأحد ميزة أو مزية على الآخر في تشكيل الهيئة، وضح اتفاق التحكيم بحيث إذا شابه أي غموض أو عدم ذكر البيانات بوضوح، يصبح التحكيم باطلاً .

تأريخ التحكيم

لقد عُرف التحكيم من زمن طويل وله أصل وأساس في أحكام الشريعة الإسلامية بقوله تعالى في سورة النساء ((وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما))، واستناداً إلى ذلك اعتبر التحكيم « قضاء » واشترط في المحكّم نفس شرط القاضي، وقد سارت الدول على هذا المنوال واعتبرت التحكيم قضاءً، والإحالة عليه تكون اختياراً باتفاق الأطراف، وإذا كانت تلك الدول قد حصرت اعترافها في بداية عهد نشوء التحكيم ب قيد التحكيم أو ما يسمى شرط التحكيم، واستناداً إلى ذلك ساهمت الدول بإيجاد مؤسسات التحكيم دون أن تتنازل عن سيادتها؛ لأنها أخضعت التحكيم لموافقة المشرع وللضوابط

التشريعية التي تصدرها بهذا الخصوص، واستناداً إلى ذلك فالتحكيم يعتبر « نظاماً قضائياً خاصاً » تقصى فيه خصومة معينة عن القضاء العادي، ويعهد فيها إلى المحكمين للفصل فيها، واستناداً إلى ذلك فإن الدور الذي يلعبه نظام التحكيم على صعيد كل من العلاقات الداخلية والتجارية الدولية ساهم في خلق وتكوين نظام قانوني خاص يلقي التأييد على الصعيدين الداخلي والدولي . ولذا أصبح هذا النظام يعيش جنباً إلى جنب مع النظام القضائي العادي في واحة العدالة، تسقيها ينابيع الحضارات المتعاقبة بالفقه والقانون، وتمنح الثمار القانونية لكل من يلجأ إليها طلباً للعدالة في ضوء مبادئ العرف والقانون، وبفضل المزايا التي يتمتع بها نظام التحكيم، فقد أصبح نظاماً قضائياً عالمياً إلى جانب النظم القضائية الوطنية .

شرعية التحكيم

يعتبر التحكيم الدولي واحداً من الحلول القضائية للمنازعات الدولية، وقد جاء في المادة (37) من معاهدة لاهاي لسنة 1970 بأن: (التحكيم الدولي يهدف إلى تسوية المنازعات بين الدول على يد قضاة تنتخبهم هذه الدول وعلى أساس احترام الحق، وأن اللجوء إلى التحكيم يفترض التعهد بالرضوخ للحل الناتج عنه على أساس حسن النية)، لقد انبثقت عن التعامل الدولي القواعد التالية التي يخضع لها التحكيم الدولي وهي كالاتي، من حيث الأساس: يستند التحكيم الى ارادة الدول التي تبدو في اتفاق التحكيم المعقود بينها، من حيث الموضوع: يتناول التحكيم الدولي المنازعات الحقوقية كتفسير معاهدة أو تنفيذها أو تعيين مدى العطل والضرر الناشئ عن المسؤولية الدولية أو غير ذلك، فيما يتعلق باختصاص المحكمين فإنه يأتي باتفاق التحكيم. أما الإجراءات التي تتبع في التحكيم، فهي إجراءات خطية، ونادراً ما تكون

شفوية، ويحق للمعترض أن يسجل اعتراضه، ويكون الحكم نهائياً وملزماً للأطراف ولا يجوز الطعن به إلا بطريق إعادة النظر فقط، وذلك عند حدوث تزوير أو غش أو خطأ جسيم أو تهديد أو تجاوز في الاختصاص.

المحكمة الدائمة للتحكيم

تأسست المحكمة الدائمة للتحكيم عام 1899 بهدف تيسير اللجوء إلى التحكيم وتسوية المنازعات بين الدول، وقد تطورت الآن المحكمة لتصبح مؤسسة تحكيمية معاصرة ومتعددة الأغراض بحيث تلبي الطلب المستمر والمتنامي لتسوية المنازعات من المجتمع الدولي، وتقوم المحكمة اليوم بتوفير خدمات متعددة لتسوية المنازعات التي تنشأ بين الدول، أو بين الكيانات المملوكة للدول (أشخاص القانون العام)، أو بين المنظمات الحكومية الدولية، أو بين الأطراف الخاصة (أشخاص القانون الخاص)، إن الوظيفة الأساسية للمكتب الدولي هي تقديم الدعم اللازم بما يتعلق بالتحكيم والتوفيق والوساطة وتقصي الحقائق وتقارير الخبراء وإجراءات تسوية النزاعات الأخرى لهيئات ولجان التحكيم. إن عدد القضايا المتداولة لدى المحكمة يعكس حجم تفاعلها ومساهمتها في تسوية المنازعات الدولية والتي تتضمن المنازعات الحدودية أو منازعات تفسير المعاهدات الدولية، أو المنازعات التي تنشأ بين الدول بخصوص حقوق الإنسان أو المنازعات التجارية بين الشركات أو منازعات الاستثمار الدولية التي تنشأ وفقاً لاتفاقيات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف ويمكن أيضاً للمحكمة أن تدعم العملية التحكيمية عن طريق تعيين المحكمين أو عن طريق تسمية

سلطة التعيين أو القيام بمهام سلطة التعيين ذاتها.

المبحث الثاني

الحكومة الرقمية والعدالة الرقمية والجريمة الرقمية

المطلب الأول الحكومة الرقمية

في ظل التوجه العالمي نحو مشتركات المعرفة التي تعتمد بشكل أساسي على التقنيات الحديثة في استخدام المعرفة لرفع الرفاه الاجتماعي واستثمار الموارد البشرية والاقتصادية المختلفة بشكل علمي وعقلاني، أصبحت الحكومات الرقمية إلى الإدارة الرقمية وسيلة بقاء وأداة لا يمكن الاستغناء عنها في عالم مفتوح على عنصر التغيير والإبتكار والإبداع والتنافسية التي تعد بمثابة معايير تعكس مستوى الأداء الحكومي والنمو الاقتصادي للدول والهيئات والأعمال المعاصرة والمؤسسات الكبيرة الحجم والمتوسطة والصغيرة، ليبين أهمية **توظيف الحكومة الرقمية في الدول، إضافة إلى إبراز واقعها وأهم تحدياتها مع المجتمع الدولي، ما أدى إلى تكاتف جهود أغلب الدول في العمل معاً، من أجل الإسراع بمبادرات الحكومة الرقمية، سعياً لزيادة كفاءة الحكومات وفعاليتها، وجعلها أكثر قرباً من الجمهور أفراداً ومؤسسات، وأكثر تركيزاً على راحته وخدمته. واستكمالاً للجهود التي بذلت خلال السنوات الماضية تسعى الحكومات الرقمية لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتمحور حول تقديم خدمات أفضل للأفراد والشركات، وتعزيز كفاءة الإدارة الحكومية، وإضفاء المزيد من الانفتاح على الأداء الحكومي من خلال مشاركة دولية أكثر فعالية، يتمثل دور البوابات الرسمية**

للحكومات الإلكترونية في توفير المعلومات والخدمات الحكومية على نحو أكثر كفاءة وفاعلية، بهدف تسهيل وصول الجميع إليها، فضلاً عن زيادة وعي الجمهور بالبرامج والفعاليات والأخبار والمبادرات الحكومية، بما يتماشى مع الأهداف التي تضمنتها استراتيجية الحكومات الإلكترونية، ومن خلال التعاون بين الهيئات الدولية الحكومية ومقدمي الخدمات العامة المحليين، تتيح بوابات الحكومة الرقمية لمستخدميها الفرصة للحصول على المعلومات والخدمات إلكترونياً وبشكل أكثر سهولة وسرعة، حيث توفر الكثير من الخدمات الإلكترونية المهمة، كما يمكن الحصول على نماذج طلبات الخدمات والوثائق الرسمية والمعلومات العامة من خلال بوابة حكومي، وتكمن الأهداف الاستراتيجية للحكومات الرقمية الرئيسية إلى الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية للأفراد والشركات، ورفع كفاءة العمليات الإدارية الحكومية وزيادة مستوى الشفافية والمشاركة المجتمعية العادلة. إن أهداف الحكومة الرقمية تستند في الوقت ذاته إلى أسس واقعية، وسيزيد عدد الخدمات المتاحة عبر الإنترنت في السنوات المقبلة بنسبة كبيرة، وسوف يترافق ذلك مع سعي الحكومات الدائم لتحسين أدائها لمستخدمي تلك الخدمات وزيادة الكفاءة والانفتاح.

أولاً - أهمية الحكومة الرقمية:

تساهم الحكومة الرقمية في بناء الثقة بين الحكومات والمواطنين، وذلك عن طريق استخدام الاستراتيجيات المتعلقة بالإنترنت، لإشراك المواطنين في إدارة الدولة ومراقبتها، ما يوضح مدى شفافية الحكومات، واستخدام وسائل التكنولوجيا عمليّة تبادل المعلومات والأفكار بين الوكالات الحكوميّة، كما أنها تسهّل الوصول إلى قرارات الحكومات وسياساتها، إذ إنّ الحكومة الرقمية تمنح جميع المواطنين حقّ

الوصول إلى المعلومات، وتعتبر الحكومة الرقمية فعّالة جداً من حيث تخفيض التكاليف وعدم إرهاق الميزانيات العامة بأعباء مالية غير ضرورية؛ وبذلك فإن الحكومة الرقمية هي تقديم وإنتاج وتفعيل الخدمات العامة التي تقدم للمواطنين باستخدام وسائل إلكترونية وتكون أنشطتها في ثلاثة مجالات وهي (علاقة الحكومة بالمواطنين، وعلاقة الحكومة بنفسها، وعلاقة الحكومة بالأعمال) .

ثانياً - أهداف الحكومة الرقمية :

هي مواكبة التطور التقني بما يحقق التكاملية مع التقنيات المتقدمة في هذا المجال، وبما يخدم مصلحة المواطن، ويسهل الإجراءات المتبعة في الجهات الحكومية وغير الحكومية، وتحقيق قدر أكبر من الضبط الإداري والأمني بما يضمن للإجراءات والمعلومات ودعم النمو الاقتصادي، سرعة وسرية ونظامية، بتوفير البيئة المناسبة من خلال تطبيقات الحكومة الرقمية.

ثالثاً - متطلبات بناء الحكومة الإلكترونية :

إن أهم ثلاثة متطلبات أشار إليها الكثير من الخبراء، هو حل المشكلات القائمة في الواقع الحقيقي قبل الانتقال إلى البيئة الرقمية والإلكترونية، لذا فإنه يجب على الحكومات أن تقوم بتوفير المعلومات اللازمة لمواطنيها عبر الإنترنت، وأن توضع سياسة يتم بموجبها تحديد جميع الوثائق والمعلومات والنماذج الحكومية مباشرة عبر الإنترنت، و كلما ظهرت وثيقة حكومية جديدة، أو معلومات جديدة يجب وضعها مباشرة على الإنترنت. وفي هذا الإطار فإن أكبر مشكلة تواجهنا هي مشاكل التوثيق القائمة في الحياة الواقعية، إذ ليس ثمة نظام توثيق فاعل يضع وثائق العمل الحكومي

كافة في موضعها الصحيح في الوقت المطلوب. فإذا ما كان هذا واقع العمل الحقيقي فإن من الخطورة الاتجاه لبناء الحكومة الرقمية قبل إنهاء المشكلة القائمة في الواقع غير الرقمي، وحل المشكلات القانونية المستحدثة، وتوفير وسائلها التقنية والتنظيمية بين الأفراد والمؤسسات الحكومية، مع توفير البنى والاستراتيجيات المناسبة الكفيلة ببناء المجتمعات، فبناء المجتمعات يتطلب إنشاء وسيط تفاعلي يقوم بتفعيل التواصل ما بين المؤسسات الحكومية، وبينها وبين المواطنين .

رابعاً - التحديات القانونية في بيئة الأعمال الرقمية :

إن العلاقات ما بين الجهات الحكومية والأفراد في شتى الميادين ومختلف القطاعات، تأسست على تعبئة الطلبات والاستدعاءات الخطية والمكتوبة، وتسليم الأصول والحصول على مستندات رسمية.. الخ. من الوقائع التي تجعل علاقة المواطن بالموظف الحكومي لا يحكمها غير الورق والكتابة، وليس أي ورق وإنما في الغالب نماذج حكومية وليست أية كتابة، وإنما في الغالب كتابة موثقة ضمن مفهوم المستندات الرسمية المقررة قانوناً، وهناك إشكالات تواجه العمليات الإلكترونية، خصوصاً في ظل غياب قواعد المساءلة الجنائية عن العبث بالكمبيوتر والشبكات وإساءة استخدامها، وعن الأنشطة الإجرامية المرتكبة بواسطتها. ثمة خشية على أمن التعامل سواء ما بين المؤسسات الحكومية أو بينها وبين الجمهور، ولعل من أهمها إشكالات في ميدان أنظمة الرسوم والطابعات وعمليات استيفائها ومشكلات تتصل بإجراءات المنافسات الحكومية وشرائطها الشكلية، وإشكالات تتصل بوسائل الدفع وقانونيتها ومدى قبول القانون للدفع الرقمي بوصفه بديلاً عن الدفع النقدي، والخشية من أن يكون التكامل الرقمي على حساب السرية، وعلى حساب الخصوصية وحريات

الأفراد. وإشكالات في ميدان حماية أمن المراسلات الإلكترونية في ظل غياب استراتيجيات أمن شمولية في بيئة المؤسسات العربية، سواء في القطاعين العام أو الخاص. والأهم هو حجية التعاقد الإلكتروني وحجية الإثبات بالوسائل الإلكترونية .

خامساً - عناصر النجاح في بناء الحكومة الرقمية :

إذا ما ربطنا التحدي القانوني بعناصر النجاح، في بناء العناصر الحاسمة لضمان بناء حكومة رقمية حقيقية وفاعلة بوضع خطة تنطوي على عناصر النجاح، وذلك أن تكون الرؤية القانونية واضحة، وأن تحدد الأهداف على نحو قابل للتطبيق، وأن تخضع المراحل كافة للإشراف الحكومي والمتابعة، وأن تحفز الخطة فرص المشاركة والاستثمار، وأن تعامل المراحل كافة للانتقال إلى الواقع الرقمي بالواقعية والشفافية، وتعتمد استراتيجية المراجعة لما أنجز وما تبقى دون إنجاز، وإستراتيجية التحليل اللاحق حتى نضمن توفر عنصر التطور المطلوب في مثل هذا المشروع المستقبلي، كما أن عوامل نجاح تطبيق الحكومة الرقمية هو توفر البنية التحتية الملائمة التي تعرف تقنياً بالعمود الفقري للمعلومات الوطنية، وتوفير البيئة التي يعي فيها كل عنصر من عناصرها (المواطن - الحكومة - القطاع الخاص) أهمية التعاون على تقريب المسافات وتذليل العقبات التي تقف حاجزاً أمام الإنجاز والتنمية البشرية، مع تطوير القوانين والتشريعات التي تسنها الحكومات، وارتفاع ورفي ثقافة المجتمع، وزيادة نسبة التعليم، وخفض مستوى الأمية الرقمية والوعي بالإنترنت، وزيادة نسبة المختصين المهرة في مجال تقنيات المعلومات، كما أن هناك أهمية كبرى للإعلام ودوره في توعية المواطنين والتواصل معهم ليطلع الناس على ما تقدمه الحكومة الرقمية للمستفيدين منها، مع الاهتمام في سرية وأمن المعلومات

في الحكومة الرقمية .

المطلب الثاني - العدالة الرقمية

العدالة الرقمية هي جزء لا يتجزأ من منظومة الحكومة الرقمية، ويقصد بالعدالة الرقمية هو استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في تحقيق الشفافية القضائية لمرفق العدالة. لأن مجال العدالة يجب أن لا يكون بمعزل عن التطورات التكنولوجية إذ أتاحت الثورة الرقمية للمؤسسات القضائية والقانونية الاستفادة من هذه الطفرة عبر تسخير الثورة الرقمية لخدمة العدالة والقانون وتسهيل التواصل بين مختلف الفاعلين في ميدان القانون والقضاء (المحامون، القضاة، الادعاء العام أو النيابة العامة، كتاب الضبط، ودوائر التنفيذ القضائي، والكتاب العدول)، وتتمثل الفوائد الرئيسية لنظام العدالة الرقمية في زيادة كفاءة النظام القضائي المحلي، وبالتالي النظام القضائي الدولي، بالحد من تكاليف التقاضي وتقليص أمد الخصومات القضائية، وكذلك تبسيط الإجراءات القانونية واللوائح القانونية، والزيادة في إنتاجية المحاكم في حسم القضايا، والتقليل والحد من فرص الفساد والرشوة، كما أن قيام المحاكم بعقد جلساتها عبر محكمة رقمية يقرب العدالة من المواطنين ويذلل الصعوبات المتعلقة بالاختصاص المكاني للمحاكم، إذ إنه في مجال العدالة الرقمية يعفى المتقاضون مثلاً من الانتقال إلى المحاكم، وأبسط وصف وظيفي للنظام القضائي الرقمي هو أنه النظام الذي يدعم أنشطة المحاكم المختلفة وربطها ببقية الأجهزة والمؤسسات العدلية المتخصصة، وتوفير إمكانية ربط أنظمة أخرى تدعم أنشطة مؤسسات الدولة المختلفة، ويعتمد نظام القضاء الرقمي على بناء هيكلية واضح يعتمد التقسيم الطبقي لأنواع البيانات والأنشطة العدلية والتطبيقات وكذلك

الإجراءات اللازمة وبيّن شروط العمل .

أولاً - المتطلبات الفنية والقانونية لتحقيق العدالة الرقمية :

إن من أهم المتطلبات الفنية للعدالة الرقمية، هو وجود أجهزة إلكترونية تخصصية، وشبكة الإنترنت المتطورة وكذلك خوادم لتخزين وحفظ المعلومات والمعطيات القضائية، بالإضافة إلى ضرورة توفر برامج معلوماتية ورقمية قانونية متطورة لها القدرة على معالجة البيانات القانونية ونقلها وتبادلها بشكل تفاعلي بين مختلف المتقاضين، بالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق نظام العدالة الرقمية يقتضي وجود الأطر البشرية التي يجب أن تتوفر فيها الكفاءة العالية في استخدام البرامج الإلكترونية، كما يتطلب الأمر كذلك وسائل تقنية للتشفير تستهدف حماية سرية المعلومات والمعطيات عن طريق استخدام رموز خاصة، وتشفير البيانات الذي يستهدف المحافظة على سلامتها، وتأمين خصوصيتها، ولا يستخدمها إلا من وجهت إليه بإجراءات التقاضي من القاضي والادعاء أو النيابة والمحامين وطرقي الدعوى أو كل من تطلبه المحكمة كالشهود، وكذلك لا بد من استخدام الكلمات السرية وأنظمة تأمين المعلومات من أجل حماية بيانات المتقاضين وحقوقهم وأسرارهم ، وتمتاز العدالة الرقمية بما ما يسمى الأرشيف الإلكتروني عن طريق تسهيل عملية الاستنساخ في عدة أشكال، وبسرعة و بأقل تكاليف من نسخ الورق، كما يمكن تحويله آليا من مكان إلى مكان بفضل الانترنت. يصبح حفظ ملفات المحكمة عبارة بنك للمعلومات الإلكترونية على مستوى الدولة، يحفظ الأرشيف على المدى الطويل، كما أنه لا يستغل حيزا مكانيا كبيرا، وهو بديل عن المستودعات الضخمة التي هي بحاجة إلى العنصر البشري واستثمارات إضافية.

ثانياً - القواعد القانونية الرقمية :

إن نظام العدالة الرقمية يستلزم إنشاء قواعد قانونية رقمية جديدة في القوانين المشرعة والمتعلقة خاصة بسرية تبادل المعلومات الإلكترونية. إن تشريع هذه القوانين سوف يحدد النظام القانوني المطبق على المعطيات القانونية الرقمية والتي يتم تبادلها بطريقة إلكترونية حالياً وعلى المعادلة القانونية الرقمية بين الوثائق المحررة على الورق وتلك المعدة على دعامة إلكترونية رقمية وعلى التوقيع الإلكتروني، ويحدد النظام القانوني الرقمي مطبقاً مثلاً على التوقيع الإلكتروني المؤمن والمشفّر وكيفية المصادقة الإلكترونية بين الأطراف التعاقدية، وهذه المقترضات القانونية التشريعية ستساهم لا محالة في تطوير نظام العدالة الرقمية، ومن جهة أخرى فإن العدالة الرقمية باعتبارها نظاماً معلوماتياً تخضع لقواعد الحماية الشخصية المتعلقة بالجرائم الواقعة على نظم المعالجة الآلية للمعطيات الرقمية، إذ من الضروري أن يعمد المشرع القانوني إلى مواجهة الأفعال الجرمية المنصبة على سرية المعلومات، ومنها جريمة الدخول أو البقاء غير المشروع في نظام المعالجة الرقمية لنظام العدالة الرقمية، والنص على اعتبار هذا الفعل ظرفاً مشدداً إذا نتج عن هذا الدخول أو البقاء حذف أو تغيير أو اضطراب في سير العدالة، علماً أن جريمة عرقلة سير نظام المعالجة الرقمية للنظام القضائي أو الإخلال به، تعتبر جريمة جنائية تمس المجتمع كله يرتبط بالحق العام، لأن إدخال معطيات غير ذات علاقة بالنظام العدلي الرقمي في نظام المعالجة الآلية للمعطيات العدلية والقضائية قد يؤدي إلى إتلافها أو حذفها أو تغييرها وتعد جريمة تزوير، وما دامت المحكمة الرقمية تتضمن معطيات وبيانات

خاصة شخصية، فهي بذلك تخضع للقوانين المشددة بحماية الأشخاص .

ثالثاً - تطبيقات أولية لنجاح العدالة الرقمية :

نظام المحامى الإلكتروني

هو نظام يعمل من خلال شبكة الأنترنت، موجه لمكاتب المحاماة والاستشارات القانونية ليسهل عليهم متابعة جميع أعمالهم من قضايا واستشارات وعقود، ومعرفة تفاصيلها بدقة وسهولة وسرعة. كما يتيح النظام سرعة التواصل مع العملاء وتنظيم المواعيد والجلسات القضائية وإدارة مهام الموظفين، وقد طبقت محاكم دبي مشروع المحامى الإلكتروني والذي يعد الأول من نوعه على مستوى دول الشرق الأوسط، ويضم المشروع 11 خدمة ونظاما إلكترونيا مساندا لعمل المحامى وذلك في إطار سعيها إلى مواصلة تعزيز كفاءة العمليات المشتركة بين القضاء والمحاكم ومع المحامين، ولتعزيز ثقة المتعاملين والمعنيين بالنظام القضائي فيها من خلال ضمان التيسير والسرعة والدقة للخدمات في محاكم دبي، وذلك انطلاقاً من العلاقة الاستراتيجية بين الحكومة الرقمية والإلكترونية والمنظومة القانونية الرقمية ودور المحامين ومكاتب المحاماة في العملية القضائية وإدارة الدعاوى، حيث توجهت محاكم دبي إلى تطوير مجموعة من الأنظمة والبرامج الإلكترونية تتيح لهم قائمة كبيرة من القنوات للتفاعل، وللقيام بأعمالهم من خلالها. إن هذه الأنظمة الرقمية تشمل 11 خدمة إلكترونية منها تسجيل القضايا من بعد، والدفع الإلكتروني للرسوم والأمانات وتقديم طلبات القضايا إلكترونياً، والتواصل والتراسل الإلكتروني بالإضافة إلى خدمة واصل الإلكتروني، وخدمات إدارة الدعاوى إلكترونيا، وإدارة الأداء

الإلكتروني، والمعرفة الإلكترونية، وتسجيل الوكالات الإلكترونية، ومعاملات الكاتب العدل الإلكتروني، وتطبيقات الهواتف الذكية، فهي تضم 11 نوعاً من الخدمات والتطبيقات الإلكترونية تغطي مختلف جوانب احتياجاتهم في العمل مع المحاكم. إن هذه الخدمات والتطبيقات القضائية الرقمية تعتبر سبقاً حضارياً على المستوى الإقليمي والدولي والتي ستستفيد منها مكاتب المحاماة الأكثر تفاعلاً، فهي فرصة للنمو والتميز الحضاري في تقديم تلك الخدمة لعملائها وموكليهم بأن تضمن لهم تقليل التكاليف وسرعة في الإنجاز ومرونة في إدارة عملياتهم، حيث تم تسخير أحدث التقنيات الإلكترونية في هذا المجال والذي تعد أفضل الممارسات في الأنظمة العالمية. إن من أهم هذه الخدمات الرقمية والتي تنفرد بها محاكم دبي على مستوى الشرق الأوسط هي خدمة تسجيل القضايا عن بعد دون الحاجة للحضور إلى المحاكم وهذه ميزة لا تتوفر في أي محكمة على مستوى الشرق الأوسط.

مواقع التواصل الاجتماعي

لقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة للتواصل البشري الرقمي في جميع دول العالم، وأزالت الحدود الإدارية المرسومة على خرائط الأمم المتحدة بين الدول، وأنشأت مجتمعا بشريا يتواصل رقميا سواء في الواقع الافتراضي أو الحقيقي، ما أدى إلى ضرورة وضع معايير وثابت لهذه المواقع قانونية وأخلاقية نظراً لتباين الثقافات بين المجتمع الإنساني، وضرورة إيجاد معايير عادلة بين الجميع، ولأنها فتحت أبواب التعبير الحر للجميع؛ فإن مواقع التواصل الاجتماعي التزمت بأن تزيل صور العنف أو الإساءة للآخرين مع طلبات عديدة تتم مراجعتها بشكل لحظي عبر العديد من الوسائل الرقمية التكنولوجية، وأيضاً من خلال تدخل بشري

مباشر لكل هذه المراجعات خصوصاً لدى شركتي تويتر وفيسبوك، ورغم معايير العدالة الرقمية المتخذة، إلا أنهما متهمتان دائماً بالتأخر وعدم مراجعة خصوصية إدارة المحتوى، وهذا أمر طبيعي لبدايات تطبيقات العدالة الرقمية، الأمر الذي جعل المواقع كافة على الأنترنت تطور برامج العدالة الرقمية لديها لتراجع سياسة المحتوى، وتعلنها بشكل صريح من خلال تعليمات الاستخدام وضوابطها، ولحماية المستخدمين أيضاً من التبعات القانونية التي قد تسبب إغلاق هذه المواقع بشكل نهائي، خصوصاً أن هناك قوانين ومعايير متغيرة حسب القوانين والتشريعات الحديثة، رغم أن مواقع التواصل الاجتماعي قد فشلت في البدايات في إيجاد كيفية رقمية مباشرة لمواجهة المعلومات المضللة على الأنترنت بأكثر من محتوى طوال فترة تأسيس هذه المواقع، ولذا زادت إمكانات المؤسسات البشرية والتقنية في توفير مستوى الأمان ومراجعة المحتوى والإشراف على سياسات النشر، وقد اتخذت شركة فيسبوك حلاً مقنعاً عبر استخدام الذكاء الاصطناعي ودراسة المحتوى بشكل آلي، وجاءت هذه التجربة للعدالة الرقمية ضمن أكثر مما يقارب ٨ ملايين محتوى، تضمن ذلك محتويات العنف والكراهية والدعاية الإرهابية وغيرها من المحتويات التي تدعو إلى العنصرية بشكل أساسي، وقد أدركت مواقع التواصل الاجتماعي أن الحسابات المزيفة والمحتويات غير اللائقة يضر بسمعتها وبمحتواها، حتى أصبحت اليوم منصات التواصل الاجتماعي تفتخر بعدد المهندسين والمراجعين للمحتوى المضلل على منصاتهما، باعتبار أن ذلك يحقق العدالة الرقمية على المضمون والنشر ويودّع

الأنترنت ثغرات لطالما استغلت في حرية النشر .

المطلب الثالث - الجريمة الرقمية

أولاً - تعريفها

الجريمة الرقمية هي التي يكون النظام المعلوماتي أداة ارتكابها، وهي نشاط غير مشروع موجه لنسخ أو تغيير أو حذف أو الوصول للمعلومات الرقمية المخزنة داخل النظام، أو التي تحول عن طريقه ويندرج هذا النوع تحت جرائم المعالجة الآلية للبيانات، وهي السلوك السيئ المتعمد الذي يستخدم نظم المعلومات لإتلاف المعلومات، أو إساءة استخدامها مما يتسبب بإلحاق الضرر بالضحية، أو حصول الجاني على فوائد لا يستحقها. والجريمة الرقمية من المواضيع الأكثر انتشاراً على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، فلقد أخذت هذه الجريمة، باعتبارها نتاج الاستخدام السلبي للتكنولوجيا وما يتصل بها من تقنيات، حيزاً كبيراً من الاهتمام بهذا الجانب، وذلك لجسامة الآثار الناشئة عن هذه الظاهرة الحديثة نوعاً ما وفي جميع مجالات الحياة، وتتسم الجريمة الرقمية بصفات تميزها عن الجرائم التقليدية، حيث تقع الجريمة الرقمية في بيئة المعالجة الآلية للبيانات، ما يستلزم لقيامها التعامل مع بيانات مجمعة ومجهزة للدخول إلى النظام المعلوماتي، بغرض معالجتها إلكترونياً بما يمكن المستخدم من إمكانية كتابتها من خلال العمليات المتبعة، والتي تتوفر فيها إمكانية تصحيحها أو تعديلها أو محوها أو تخزينها أو استرجاعها وطباعتها، وهذه العمليات وثيقة الصلة بارتكاب الجريمة، ولا بد من فهم الجاني لها أثناء ارتكابها في حالات التزوير والتقليد. وإثبات تلك الجرائم يحيط به كثير من الصعوبات القضائية بوسائل الإثبات التقليدية التي تتمثل في صعوبة اكتشاف هذه الجرائم؛ لأنها

لا تترك أثراً خارجياً، فلا يوجد جثث لقتلى أو طبعات أصابع، أو آثارٌ لدماء. كما أن الشركات والمؤسسات الدولية، والمؤسسات المالية خاصة مثل البنوك الفاعلة في مجتمع الأعمال الدولي تحجم عن الإبلاغ عما يُرتكب داخلها من جرائم، تجنباً للإساءة إلى السمعة وهز الثقة بها، ورغبة هذه المؤسسات في استقرار حركة التعامل لديها ومحاولة إخفاء أسلوب الجريمة حتى لا يتم تقليدها من جانب الآخرين، كل ذلك يدفع المجني عليه إلى الإحجام عن مساعدة السلطات المختصة في إثبات الجريمة أو الكشف عنها، حتى في حالة الضبط لا يتعاون مع جهات التحقيق خوفاً مما يترتب على ذلك من دعاية مضادة وضياع الثقة، فيكون المجني عليه في مثل هذه الحالة بنك أو مؤسسة مالية عالمية، وهذه الجرائم لا تعرف الحدود بين الدول والقارات حيث إن القائم على النظام المعلوماتي في أي دولة يمكنه أن يحول مبلغاً من المال لأي مكان في العالم مضيفاً له صفراً، أو بعض الأصفار لحسابه الخاص، بل يستطيع أي شخص أن يعرف كلمة السر لأي شبكة في العالم ويتصل بها ويغير ما فيها من معلومات .

ثانياً - أساليب الجريمة الرقمية

ظهرت الجرائم الإلكترونية وهي تختلف تماماً عن الجرائم التقليدية من حيث كيفية الوقوع، والآثار المترتبة عنها، والوسائل المستعملة لارتكابها، فأحدثت طوارئ في أجهزة الضبط القضائي والتحقيق، وعندها تعالت الأصوات لإنشاء أجهزة خاصة للبحث والتحري في مثل هذه الجرائم والتي لا تعتمد على التدريبات المادية والفيزيولوجية وإنما تعتمد على مستوى عملي وفكري معين ومهارات خاصة في مجال الاتصال والأنترنت، حتى يستطيع المحقق التحري والاستدلال في العالم الافتراضي،

ومطاردة المجرمين في البيئة الالكترونية، وهو ما أشارت إليه اتفاقية بودابست للإجرام المعلوماتي لسنة 2001.

إن العالم الرقمي أوجد ظهور ما يسمى بالجريمة الرقمية، ولهذه أشكالها المتعددة وغير الأخلاقية، بحيث لا يمكن حصر المتضررين في شخص أو شريحة، فالجميع عرضة لهذه الجرائم عبر مواقع التواصل أو عبر البريد الإلكتروني، أو عبر الرسائل النصية على تطبيقات الهواتف النقالة والمجانبة منها خاصة، مثل الواتس آب، فايبر، أيمو، وغيرها، عن طريق قرصنة الحسابات وتزوير الصفحات الشخصية، وتقمص أسماء وشخصيات، ومتابعة حسابات الفتيات والنساء والأطفال والمراهقين، وربطهم بعلاقات عاطفية متدرجة، والحصول منهم على معلومات وصور مخلة ومن ثم ابتزازهم بها. وقد تنامت مافيات متخصصة ومنظمة في فنون الابتزاز الرقمي والإيقاع بالأطفال، واصطياد النساء والمراهقين، ومن ثم ابتزازهم بنشر صور أو محادثات حصلوا عليها منهم بادعاء الصداقة والإعجاب وغير ذلك، ما قد يؤدي بحياة هؤلاء أو يدمرهم تماماً، أو يقود نساء إلى الجريمة والسرقه وتعاطي المخدرات، والدخول في علاقات مشبوهة، ولا يعبأ كثير من مرتكبي الجرائم الرقمية بمخاطر القرصنة المعلوماتية بقدر اهتمامهم بسرقة الأموال، بدءاً من الاستيلاء على حسابات صغار المودعين في البنوك، وانتهاء بغسيل الأموال وتمويل العمليات الإرهابية وتجارة المخدرات. والمغري في جرائم الإنترنت المالية حيث أن بعض المهارات التقنية كفيلة بأن تدر على مرتكب الجريمة ثروات مالية ضخمة، وهي بالطبع مسألة أصبحت أكثر أماناً من التورط في تجارة المخدرات أو العمليات الأخطر ولعل من الأسباب التي أدت إلى الارتفاع الملفت في جرائم الأموال عبر الإنترنت، انتشار عمليات البيع

والشراء الإلكتروني عبر البطاقات الائتمانية.

ثالثاً - وسائل التصدي للجرائم الرقمية

إن من المشكلات التي تتعلق بالجريمة الرقمية، أنها لا تعترف بالحدود الجغرافية أو السياسية، ولا تعبأ بالأنظمة الدولية أو التشريعات المختصة بتنظيم التعامل الرقمي، كما أنها لا تعترف بالزمان أو المكان على العكس من الجريمة التقليدية المتعارف عليها منذ قرون، ولعل من الأمور التي تعقد وضع الجريمة الرقمية، عدم إحساس البعض بأنهم يرتكبون جرماً عندما يقومون مثلاً بتنزيل مواد عبر الإنترنت دون إذن أو ترخيص من أصحابها الأصليين، وبينما تتطور تقنيات الجريمة الرقمية بسرعة، لا يواكب ذلك تطور على صعيد الأنظمة التشريعية الرقمية بالسرعة نفسها، وهو ما يخلق فجوة بين الجريمة الرقمية والعقاب الرقمي، ولتزايد مرور الزمن، ومن ثم تبدو الجريمة الرقمية أبعد ما تكون عن منال الأنظمة، ويتواكب ذلك مع قصور التشريعات التقليدية وعدم قدرتها على ملاحقة التطور التقني للجريمة الرقمية، رغم وجود صعوبات على صعيد تقصي الجريمة الرقمية .

رابعاً- طرق الوقاية من الجريمة الرقمية

لقد حذر الخبراء الأمنيون من عدم التعامل مع مواقع إنترنت غير موثوق بها، حيث ثبت أن بعض "الهاكرز" كانت له القدرة على تقليد بعض المواقع؛ فيتم إيهام المستخدمين بأنهم دخلوا إلى سيرفر يريدهم الإلكتروني، أو إلى صفحة موقع البنك الذي يتعاملون معه أو الجهة التي يشترون من خلالها مشترياتهم ومن ثم تستغل كلمات المرور وأسماء المستخدمين في الدخول على المواقع الحقيقية

والأصلية للتجارة الإلكترونية، ومن خلالها يتم استغلال حساباتهم البنكية. إن من أهم طرق الوقاية الأولية من القرصنة والجرائم الإلكترونية، هي أخذ الحيطة والحذر وعدم تصديق كل ما يصل من إعلانات، والتأكد من مصداقيتها عن طريق محركات البحث الشهيرة، وتجنب فتح أي رسالة إلكترونية مجهولة المصدر بل المسارعة إلى إلغائها، ووضع الرقم السري بشكل مطابق للمواصفات الجيدة التي تصعب من عملية القرصنة عليه، ومن هذه المواصفات بأن يحتوي على أكثر من ثمانية أحرف وأن يكون متنوع الحروف والرموز واللغات، والحرص على المعلومات الشخصية والحاسب الشخصي وذلك بوضع برامج الحماية المناسبة .

خامساً- الاختصاص القضائي في الجريمة الرقمية

إن مسألة الاختصاص القضائي عبر العالم الافتراضي تعد من المشكلات التي واجهت الفقه القانوني، والتي كشفت عجز القواعد الإجرائية التقليدية العامة، والسبب في ذلك أن فضاء الأنترنت لا يخضع لسلطة شخص أو دولة معينة، وبالتالي تتعدد القوانين الإجرائية التي يمكن أن تحكم هذا النوع من الجرائم بتعدد الدول المرتبطة بها، والراجح فقها أنه لا بد من التقيّد بمبدأ إقليمية النص الجنائي، مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ الاحتياطية، بينما تؤكد اتفاقية بودابست في مادتها (22) على أنه يتعين على كل دولة طرف إيقاع العقوبة على من ارتكب هذه الجرائم حتى ولو كان المجرم خارج إقليم الدولة، فيعد الاختصاص منعقداً إذا كان نظام حاسوب المعتدي داخل إقليم الدولة وهو خارجها، أو كان نظام الحاسوب العائد للضحية ضمن النطاق الإقليمي، أو كان مصدر الإرسال أو جهة الوصول داخل إقليم الدولة، كما أشارت الفقرة الرابعة من المادة السالفة الذكر أنه يجوز للأطراف

اتخاذ أشكال أخرى من معايير الاختصاص، بما يتناسب مع قانونها الداخلي. وإذا كانت الجريمة الواقعة في بيئة إلكترونية تدخل في اختصاص غير دولة؛ فإن هذه الدول تتشاور فيما بينها لتحديد المكان الملائم للمحاكمة حتى يتم تجنب ازدواج التخصص، وقد لجأ القضاء الأمريكي لحل مشكلة الاختصاص بالاعتماد على مبدأ الاختصاص الشخصي الذي يجعل المحاكم الأمريكية تختص في النظر بجرائم الإنترنت وذلك في حالتين هما :

الحالة الأولى : عند وجود مرتكب الجريمة في إقليم الدولة.

الحالة الثانية عندما يكون لمرتكب الجريمة حد أدنى من الاتصال داخل

الدول.

الخاتمة

بعد استعراض قواعد العدالة والعدالة الرقمية نجد أنّ التحديات التي يعيشها الإنسان حالياً في ظل تطور الثورة المعلوماتية للحكومات الرقمية بكل أنواعها، ولأنواع العدالة الرقمية المستحدثة، نجد أن المعايير القانونية للعدالة أساساً تختلف كثيراً عما كانت عليه قديماً، إذ ظهرت الكثير من التطورات الإيجابية التي ساعدت في تنمية العلاقات الإنسانية والعلمية من جهة، وتطور مفاهيم العدل الرقمي والعدالة الرقمية. ومن جهة أخرى ظهرت بعض السلبيات نتيجة الاستخدام الخاطيء للثورة المعلوماتية، كما أن صناعة أجهزة إلكترونية تعتمد على تطبيقات معلوماتية رقمية جعلها تفكر كالبشر بما يسمى الذكاء الاصطناعي الذي يؤهلها الى تطبيق معايير العدالة مستقبلاً في المحكمة الرقمية للمتخاصمين، والذكاء الاصطناعي يعتبر من أعظم

التكنولوجيات المتبعة دولياً، فقد ظهرت أيضاً وسائل تخزين المعلومات الرقمية المتنقلة والقابلة للتعديل والحذف والإضافة، وهي التي كانت على قدر كبير من الأهمية في تحقيق الثورة المعلوماتية للهدف المنشود منها، بعدما كان يتم تخزين المعلومات على ورق مما يؤدي إلى فقدانها أو تلفها، وبالتالي إلى فقدان هذه المعلومات إلى الأبد، إلا أن وسائل التخزين الإلكترونية والرقمية التي تتم من خلال حفظها على أجهزة الحاسوب، ومن ثم نقلها إلى وسائل حفظ المعلومات المتنقلة أو الثابتة حسب احتياجنا، يؤدي إلى حفظها من كل مسببات الفقد والتلف.

إن أي مشروع علمي أو إنساني يهدف إلى تغيير مؤسسي مستنداً إلى تكنولوجيا المعلومات الرقمية، سوف يؤدي إلى تحقيق هدفين في آن واحد حتى يكون ناجحاً، الهدف الأول هو تحقيق ((الاشتراك الفعلي الموحد للمعلومات)) والثاني هو تحقيق ((العدالة المجتمعية)) من خلال تغيير دائم وعميق في المشاكل المؤسسية أو التنظيمية التي تحد من قدرة المواطنين على التواصل مع الحكومة بسلطاتها الثلاثة، ويجب أن تكون الأهداف التحولية الرقمية للحكومات الرقمية ومنظومات العدالة الرقمية ذات كفاءة عالية وطموحة، وقدراتها على التصدي للجريمة التي تساعد في الوقت نفسه على تطور أساليب الجريمة الرقمية وأنماطها، خصوصاً مع إقبال المجرمين إلى استثمار الوسائل التقنية الحديثة في تنفيذ مشاريعهم الإجرامية.

ونظراً لما تتسم به منظومة العدالة الرقمية، ووضعها لمعايير عادلة لا تفرق مطلقاً للحد من الجريمة المعلوماتية التي أصبحت من السهولة والخطورة بمكان؛ فقد بادرت حكومات العديد من الدول لمحاولة التصدي لهذه الظاهرة، من خلال السعي لوضع تشريعات وقوانين تحد قدر الإمكان من حالات اقترافها. إن ظهور نظام

الحكومات الإلكترونية التي تعمل على إيجاد منظومة عدلية متكاملة في أغلب دول العالم المتطورة، أدى إلى ضرورة إيجاد أنظمة تتعلق بوحدة المعلوماتية الرقمية لسلطات الدولة الثلاث، وهي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية. ومن الجدير بالذكر أن تقريراً صادراً عن (معهد ماساشوستس للتكنولوجيا) قد استعرض أهم مبادرات التكنولوجيا الأولى في العالم لابتكارات الحكومات الإلكترونية، وكيفية استخدام الحكومات الرقمية الرائدة لها لتحقيق العدالة الرقمية المجتمعية بكل مجالاتها، فضلاً عن إحداث تحول اجتماعي جذري ومستدام على المدى الطويل، وعمل التقرير على تقييم الطرق التي تستغلها الحكومات الوطنية، ومن خلالها التكنولوجيا الرقمية من أجل تحقيق تغيير جذري في سياساتها واقتصاداتها ومجتمعاتها، والطرق التي تعمل الحكومات من خلالها على خدمة مكوناتها وباستخدام مبادرات الحكومات الرقمية لتحقيق (العدالة الرقمية) دون تمييز عنصري في الجنس أو العرق أو اللون، نقطة البداية الوحيدة.

إن مفهوم العدالة الرقمية الاجتماعية من العدل الذي هو خلاف الظلم، فالعدالة الاجتماعية هي منظومة فكرية ومنهج أخلاقي وأحكام تشريعية تضمن للناس إن استقاموا عليها والتزموا بها المساواة أمام القانون ونيل جميع الحقوق في الحياة بعيداً من الظلم والمحاباة. ويبقى السؤال الأهم هل سيكون للعدالة الرقمية ومنظومات العدل الرقمي سلطة تقديرية تتفهم الظروف المخففة أو الظروف المشددة للعقوبات في النظام الجنائي؟ وهل سنرى في السنوات القادمة محاكم بداءة واستئناف وتمييز رقمية؟

الحمد لله سبحانه وتعالى الذي قدر لنا التوفيق والنجاح في كتابة هذا البحث

ونتمنى من الله عز وجل أن يكون قد نال إعجابكم، لقد قدمت لكم مجموعة من المعلومات العلمية الشاملة بعد جهد من البحث والاطلاع وتجميع المعلومات من مصادرها القيمة، وقد كان هذا البحث بمثابة رحلة علمية الممتعة للارتقاء بموضوع البحث، لذلك بذلت جهد كبير في تقديمه على المستوى المطلوب ومصدر علمي لبقية الباحثين، ولكنني لا أستطيع أن أقول أنه بحث شامل ويتصف بالكمال، لأن كل شيء ناقص ويحتاج إلى المزيد والمزيد ليصل إلى مستوى مرتفع من العلم والمعرفة.

الصراع في العراق: رؤية الحل الشامل

د.خضير المرشدي

مقدمة

تعد جريمة احتلال العراق وإسقاط دولته وتدميره ونهبه، من أهم الأحداث الكبرى والخطيرة التي شغلت العالم منذ بداية القرن الحادي والعشرين، وما زالت بتداعياتها تهز أمن دول المنطقة واستقرارها، والبلدان العربية منها خاصة، وتهدد الأمن والسلام الدوليين، بالنظر إلى ما نتج عن هذا الاحتلال من كوارث ما زال يعيش فصولها شعب العراق بمأساوية لم يشهد لها العالم مثيلاً في تاريخه إلا ما ندر، ويعجز العقل البشري عن تحمل بشاعتها وقساوتها .

فضلا عن كونه الحدث المفصلي الذي غير مجرى التاريخ في هذه المنطقة المهمة من العالم، ولا أبالغ إذا ما قلت في العالم أجمع، وغير طبيعة الوعي لدى الإنسان العربي، طرق تفكيره وأساليب حياته، وهدف إلى استقدام نماذج لبناء الدول والمجتمعات، بما يحقق أهداف ومصالح الجهات الخفية والعلنية التي تقف وراء إدارة الصراعات في هذا العالم . باختصار شديد، إن احتلال العراق هو من أهم وأخطر الضربات الجيوستراتيجية، التي هزت أركان المجتمع الدولي والعربي على وجه

الخصوص، والتي تحتاج إلى مزيد من التقصي والدراسة والتحليل العميق المبني على الحقائق والبداهيات المتعلقة بأهمية العراق ليس القطر العربي فحسب بل من حيث (الدور، التاريخ، الإنسان، الثروة، الموقع والعمق الحضاري، الذي تتقاطع فيه ثقافات، أيديولوجيات، قوميات، أديان، طوائف، مصالح وإرادات كانت وستبقى دافعاً لاستهدافه وغزوه على مر التاريخ)، هذا الكلام ليس تنظيراً، لأن من يعرف تاريخ العراق جيداً، سيكتشف هذه الحقائق دون عناء.

ولهذا، فإن هناك من يرى أن احتلال بغداد كان إيذاناً بانتهاء مفهوم القومية العربية وفكرتها، مثلما يرى بعضهم الآخر أن سقوط جدار برلين كان إيذاناً بسقوط مفهوم الأممية وفكرتها ... أي إننا وفق هذا المفهوم نتحدث عن علاقات مجتمعية جديدة وتقاطع جديد في المصالح والإرادات بين فئات الشعب المختلفة .

هكذا، يجب أن تتركز البحوث والرؤى والتخطيط نحو المستقبل (إعادة الصياغة)، دون لوم لأحد أو تقريع لنظام، أو جلد للذات، أو بكاء على الأطلال، أو نحيب على ما ضاع، أو عويل على الضحايا الأبرياء، الذين ستزداد أعدادهم يوماً بعد يوم في ظل هذا النموذج القائم من الصراع الذي صنعه المحتل وصوره على أنه الحقيقة المطلقة، وهي ليست كذلك إطلاقاً، فعندما يقولون: إن الصراع في العراق هو صراع بين طوائف وأديان وقوميات وأقليات ومكونات، قائم منذ زمن بعيد، فإن مقاومة العراقيين ضد المحتل، وانتفاضاتهم المتعددة ضد مشروعه السياسي، وثورتهم في تشرين المستمرة والمتصاعدة، قد أسقطت هذه الفرية، وهذا النوع من الصراع الكاذب الذي تم فرضه على العراقيين بقوة السلاح والمال والإعلام، هذه الثورة وما سبقها قد أسقطت فكرة (المقدس)، وبدعة دولة العدل الإلهي وولاية الفقيه، التي

تؤمن بها وتدافع عنها أحزاب وميليشيات وتيارات أثبتت الوقائع فسادها وضلالها وكذبها وابتعادها عن كل ما هو مقدس ... من هنا تأتي أهمية هذه الثورة وخطورتها، وطريقة التعامل القاسي والإجرامي مع شبابها من حيث إنها أيقظت الروح الوطنية لدى الشعب وأعدت له الحياة والأمل بعد سنوات من اليأس والقحط والحرمان.

- وما يدعو للأسف أن المجتمع الدولي والعربي منه بشكل خاص، وأقصد بذلك الأنظمة الرسمية، ما زالت تتعامل مع هذا الصراع المفتعل وكأنه الحقيقة المطلقة في العراق. لقد هيأ المحتلون مجموعات من العراقيين لإدارته وتوظيفه سياسياً لصالح مرجعياتهم وارتباطاتهم الإقليمية والدولية، وهذه الجامعات لا هم لها سوى الحصول على فوائد ومصالح لقومياتها، طوائفها، أحزابها وميليشياتها متناسية حقوق العراق ومصالح شعبه العليا.

- لم يكتفِ المحتلون الأمريكيان والإيرانيون بفرض هذا النوع من الصراع، بل بدأوا بالبحث مع هذه الجامعات الفاسدة عن حلول لقضية العراق، على أساس هذا الواقع المزيف استناداً إلى دستورٍ وعملية سياسية تمثل مشروع الاحتلال وأهدافه القريبة والبعيدة، ما وضع العراق في أتون أزمات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وأخلاقية معقدة، خطيرة ومستمرة، كانت وما زالت السبب وراء ظهور حركات الإرهاب التي مثلها تنظيم (داعش) المجرم من جهة، والميليشيات المجرمة المرتبطة بإيران وأحزاب السلطة من جهة ثانية.

- إن تغيير مجرى الصراع من مساره بين المحتل وحلفائه ومشروعه السياسي من جانب، والشعب وشبابه المنتفض من جانب آخر، وتحويله إلى نزاعات ثانوية وأزمات ومشاكل جانبية، يمثل حيلة من حيل المحتل والأعبيه لجعل العراقيين

لا يعزفون عن مقاومة المحتل وملاحقته، وفق القانون الدولي لانتزاع حقوقهم الوطنية فحسب، بل يدفعهم للاستنجاد به وطلب معونته في إيجاد الحل لأزماتهم الأمنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والخدمية، ولتخليصهم من الاحتلال الإيراني والتدخل الإقليمي، ومن سيطرة داعش وقوى الطائفية والإرهاب، متناسين أن المحتل هو الذي جاء بهذه القوى وخلق هذه الأزمات، وهو الذي كان السبب الرئيس في حدوثها؟؟؟

- إن الصراع الأساسي في العراق، هو صراع بين شعب العراق بكافة قومياته، أديانه وطوائفه التي تعاني جميعاً من الظلم، الاضطهاد، الإفقار، الحرمان، التجهيل، التهميش، و قوى متعددة اشتركت في احتلال العراق وتدميره وسرقته ونهبه وانتهاك حرماته، وأساءت لتاريخه وقيمه وأخلاقه، وإن اختلفت هذه القوى فيما بينها على المصالح والمناصب والمنافع .

لعلّي في هذه المداخلة أكتفي بمجرد تعداد هذه القوى والجهات، لأن لكل منها دوره البارز في القتل والتدمير، مما لا يسع المجال لسرده في هذا الوقت القصير.

محلياً - الأطراف المشتركة في العملية السياسية : أحزاباً وميليشيات

وأشخاصاً.

- عربياً - الدعم السخي الذي ما زالت تقدمه بعض الدول العربية لحكومة ميليشيات فاسدة وخارجة على القانون، لا تخفي عداها لهذه الدول العربية ذاتها، وتعمل على تفتيتها وقلب نظام الحكم فيها لصالح مشروع تصدير الثورة

التي تسعى إليه إيران.

- إقليمياً - إيران وتركيا وإسرائيل.
- دولياً - الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، وهي التي تتحمل المسؤولية الكاملة فيما وصل إليه العراق من كوارث، وما تمر به دول عربية أخرى من أزمات، وبإمكان الولايات المتحدة أن تنهي الوضع الشاذ في العراق بين ليلة وضحاها، إن أرادت ذلك فعلاً، وهي المسؤولية القانونية التي تترتب عليها بوصفها دولة احتلال، وإن ادّعت غير ذلك الآن.

أنا واثق جداً أن الكثير من الحضور يمتلكون من المعلومات عن العملية السياسية التي أنشأها الأمريكان، وتقودها إيران بشكل مباشر وغير مباشر، يفوق ما سوف نقوله. (كلام شفوي)

لكنني أود التركيز على ثلاثة أمور هامة، تمثل الأركان الأساسية التي قامت عليها السياسة في العراق، وهي وحدها كافية لإدانتها، وتعطي العراقيين الحق في مطالبة المجتمع الدولي بعدم الاعتراف بها، كما وتعطيهم الشرعية الوطنية والإنسانية والقانونية والأخلاقية لمقاومتها والعمل على تغييرها وتخليص العراق ودول العالم من شرورها وبمختلف الوسائل المشروعة.

الأمر الأول:

هل العملية السياسية في العراق هي عملية ديمقراطية حقاً؟ وهل حققت شرطاً واحداً من شروط الديمقراطية بالمقارنة مع نظم الديمقراطية حتى في أكثر بلدان العالم

تخلفاً؟؟؟

إن الذي يتابع الساحة السياسية في العراق ، يكتشف بسهولة كذبة الديمقراطية التي فرضها المحتل على العراقيين بقوة السلاح، متجاهلاً أنها نظام متكامل للحياة تتفاعل فيه عوامل الوعي، الثقافة، منظومة القيم، التقاليد، الأعراف الوطنية وتاريخ النشأة لهذا الشعب وهذه الأمة !!!

في ظل هذه العملية، تعقد الصفقات السرية والعلنية لتبادل الأدوار وتوزيع الحصص في السلطة ونهب المال العام، وتباع المناصب الوزارية والبرلمانية في مزاد علني، من دون أي اعتبار لمبدأ أو قانون أو أخلاق، وغالباً ما تتسبب في عداوات وأحقاد قد أشعلت نار الفتنة بين صفوف الشعب، وباسمها تسلطت مجموعة من المرتزقة وأصحاب السوابق وقطّاع الطرق على حكم العراق، نهبوا ثرواته وأمواله وتراثه بطريقة منظمة تسببت بارتفاع مخيف في معدلات الفقر والجوع والبطالة.

وبدستورها تقمع وتنتهك الحريات العامة والخاصة، التي طالما تغنوا بها واعتبروها واحدة من مبررات احتلال العراق لتخليصه كما يقولون من (الديكتاتورية)، ويُعتقل في ظلّها المتظاهرون ويعذبون ويقتلون أمام وسائل الإعلام وأمام أنظار المجتمع العربي والدولي، دون أن يتحرك هذا المجتمع من أجل الوقوف بجانب شعب أعزل مسالم ثار وانتفض للحفاظ على كرامته واستعادة بلده وإنقاذه من أيدي الفاسدين وتخليصه من قبضة إيران ومرترقتها ومن أجل توفير عيشة آمنة كريمة .

ونتيجة لهذه العملية (الديمقراطية) تم قتل أكثر من مليوني عراقي، وتشريد أكثر من نصف العراقيين ونزوحهم ولجوئهم داخل العراق وخارجه، هاربين من الملاحقة والاعتقال والموت وفق قوانين تمت صياغتها بعناية لتصفية رجال العراق

وكفءاته وكوادره الوطنية.

بسببها تحوّل العراق من دولة مستقرة ذات مؤسسات يأمن فيها المواطن على نفسه وعرضه وماله وفرصة عمله، ويتمتع بحقوق الإنسان الأساسية وفي مستوى جيد من التعليم والصحة والعيش الكريم، إلى ساحة من الفوضى والقتل والإرهاب . وبات دولة فاشلة لا يحكمها قانون ولا يطبق فيها نظام؛ تنتهك فيها الأعراض والقيم والحقوق، وتتحكم فيها ميليشيات مسلحة وكتل وعصابات مرتبطة بجهات أجنبية !!! إن هذه الممارسة الشاذة في العراق التي سميت بالديمقراطية، هيأت البيئة لظهور فئتين مجرمتين متخلفتين، هما فئة الطائفية المتمثلة بالميليشيات والعصابات والمنظمات السرية المرتبطة بأحزاب السلطة وإيران، وفئة التنظيمات المتطرفة المتمثلة بداعش والقاعدة.

الأمر الثاني :

هو ظاهرة الفساد التي تمثل واحدة من أخطر الأعمدة التي قامت عليها العملية السياسية بعد الاحتلال، وهي عملية منظمة تجري بإشراف المحتل وحكوماته المتتابة. وإن القوانين والأنظمة التي صدرت بعد الاحتلال أتاحت المجال واسعاً لانتشار الفساد وممارسته بمختلف أنواعه المالي، السياسي، الإداري، الاجتماعي والأخلاقي ...

إن هذه الآفة قد ابتلعت ثروة العراق وانتهكت حقوق الناس، وفككت المجتمع، ونسفت منظوماته القيمية والأخلاقية والاعتبارية، وحطمت أواصر العلاقة والأخوة

بين أفراده...

فهل كان بالإمكان أن تتم سرقة مئات المليارات من الدولارات وتهريبها خارج العراق، لولا وجود دعم دولي، تقف وراءه وترعاه جهات دولية معروفة، وتجري عملية التهريب بعلمه وتشجيعه بل هو الذي يحرص على ديمومتها واستمرارها؟!!!

الأمر الثالث:

هو الأمر الأخطر في تاريخ العراق، إذ إن شعبه يتعرض لمخطط مدروس من التجهيل، التخلف، الإفقار، التجويع المادي، المعنوي، الأخلاقي، العلمي، الثقافي والمعرفي؛ مخطط يجري تنفيذه بدقة من قبل منظمات وأجهزة متخصصة تهدف إلى انتهاك حرمة العائلة، وكسر هيبة الدولة، ونسف أواصر المودة في المجتمع وزرع الكراهية والخوف والشك بين أبناء الشعب بهدف إضعاف إرادته وتيئيسه وتشبيط معنوياته، وتجريده من وطنيته وإنسانيته، ومحاولة لقلب المفاهيم والقيم والأفكار السامية التي نشأ عليها، لكي لا يستطيع أن يميز بين شريف ومنحط، بين نزيه وسارق، مخلص وخائن، فضيلة ورذيلة، وبين حق وباطل. لقد نجحوا في إيصال نسبة من الناس إلى حال أشبه ما تكون بتغييب الوعي، وممارسة عادات وطقوس وخرافات كانت وما زالت سبباً في تشويه الثقافة العربية وتخلفها وتراجعها.

لقد أفرغوا العراق من كفاءاته العلمية بقتلهم العلماء والمفكرين وإهانة الأحياء منهم وتهجيرهم، وحرموا العراق من رجاله ونسائه الوطنيين، وأمعنوا في نشر ظواهر الشعوذة والدجل والكذب والنفاق، وجعلوا من الحزن والبكاء والطم قانوناً سائداً مستندين إلى فتاوى ما يسمى (بالمرجعية الدينية) التي يقودها شخص لا يُعرف عنه حديث أو خطاب أو لقاء، سوى أنه يصدر الأحكام والفتاوى والخطب عبر وسطاء،

إنه ليس عراقياً ولا يمتلك جنسية عراقية، وبذلك ليس من حقه وطنياً وقانونياً وإنسانياً بل وحتى دينياً في أن يصدر أحكاماً في شؤون السياسة والحكم وتحديد المستقبل في بلد هو ضيف عليه!!!

إذا كان هناك من يجادل ويقول إنه مرجع للطائفة الشيعية في العالم، ومن حقه أن يفتي فيما يرى ويعتقد، فإن ذلك قد يصح وقد يُقبل عندما يصدر أحكاماً في شؤون الطائفة وفي حدود الشرع والفقهاء والدين، وليس التدخل في شؤون السياسة والحكم في بلد كالعراق الذي يتميز بتنوع ديني وطائفي وقومي فريد، هذا إذا ما أخذت الأمور بنية حسنة، من دون الإشارة إلى ما يدور حول هذه الشخصية من شبهات باتت مكشوفة، وقد سمع العالم عن دوره المتواضِع والمتعاون مع المحتلين الأمريكيين عندما أصدر فتواه في تعطيل ومنع نصف الشعب في وسط وجنوب العراق من مقاومة الاحتلال عام ٢٠٠٣!!! وفتواه التي دعا فيها الناس إلى الانخراط في ميليشيات مسلحة لمقاتلة تنظيم داعش، ولكنها فاقت هذا التنظيم المجرم بجرائمها وانتهاكاتها للحياة والكرامة وحقوق الإنسان، وإنها مستمرة في الفتك بالعراقيين العزّل، تختطف منهم من تشاء وتقتل من تشاء وتسرق من تشاء دون حساب، وهي المسؤولة عن الفوضى والفساد والرذيلة وانتشار الجهل والجريمة!!!.

وبذلك؛ فإن ما يسمى (المرجع الأعلى) ومن معه من مراجع وأحزاب السلطة بمختلف توجهاتها، يتحملون المسؤولية القانونية والأخلاقية والتاريخية عن ما يتعرض له العراق من كوارث وأزمات .

عندما تذكر هذه الحقائق؛ فهي ليست رغبة في الإثارة أو اتهاماً لأحد، أو التحدث بما لا يليق ضد هذا الشخص أو غيره، لكنها الحقيقة التي يجب أن تقال،

وأن يعرفها العالم أجمع، كونها تتعلق بقضية وطن ومصير أمة، خاصة بعدما انكشفت العلاقة المشبوهة التي تربط هؤلاء بدوائر الاستعمار والاحتلال والفساد والجريمة .

إذن ماهو الحل في ظل هذه الواقع؟؟؟

هنا أود أن أعرض رؤية للحل، من المؤكد أنها خلاصة لنضال شعب العراق ومقاومته ضد الاحتلال بأنواعه ومصادره ومرتزقته ومشروعه السياسي، طيلة هذه السنوات منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن.

ومن بين أهم مبادئ هذه الرؤية :

أولاً : الحل لن يكن إلاً عراقياً، فرغم التعب، الألم، الجور، الظلم، القمع، الحرمان، ورغم التضليل، التشويه، طمس الحقائق، ورغم حملات القتل، الاعتقال، الجثث مجهولة الهوية ... فإن شعب العراق ما زال ينبض بالحياة، وما فتىء يتحدى الباطل في كل حين، ويسعى إلى نفض غبار الذل والانكسار وإعادة بناء البلد إذا ما توفرت الفرصة، التي هي مسؤولية الشخصيات الوطنية و يأتي في مقدمتهم: المفكرون والعلماء والمتقنون والخبراء والمختصون.

ثانياً : دعوة ساحات التظاهر والاعتصام إلى تشكيل هيئة من الشخصيات الوطنية العراقية المرموقة والمقبولة عربياً ودولياً لتأخذ على عاتقها المهام الآتية:

1. تصعيد التحرك الجماهيري في عموم محافظات العراق، والمطالبة بالتغيير وفق برنامج وطني واضح، ما يشكل عامل ضغط شعبي مساند ومعزز لتحرك

عربي ودولي جاد ومؤثر .

2. تكليف فريق قانوني وفني ومهني لإعداد لائحة بالحقائق، التي تكشف حجم الكارثة في العراق، ونوع الجرائم المرتكبة، وتعزيزها بالحقائق والأرقام التي يتم اعتمادها في إدانة العملية السياسية، لصياغة خطاب سياسي وإعلامي حديث ومؤثر في أوساط العراقيين والعرب والعالم.

3. تتبنى الهيئة - بمشاركة شخصيات عربية و دولية -، خطة للتحرك إلى عدد من الدول العربية المؤثرة في القرار الدولي، ومواجهتهم بالحقائق عن حجم الكارثة في العراق، والسعي من خلالهم إلى التواصل مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، لاستصدار قرار يلزم إيران بإنهاء احتلالها للعراق والانسحاب منه دون قيد أو شرط، والكف عن تهديداتها وتدخلاتها في شؤون الدول العربية الأخرى، مستثمرين بذلك التوتر القائم في العلاقة بين أميركا وإيران.

4. تتولى هذه الشخصيات الدعوة إلى تبني فكرة عقد مؤتمر وطني عراقي وبضمانات عربية ودولية ملزمة، ليتخذ قرارات جريئة من أهمها تغيير العملية السياسية تغييراً شاملاً، والبدء بمرحلة انتقالية جديدة لمدة زمنية محددة تتضمن ما يأتي:

أ. تشكيل مجلس وطني مؤقت من ممثلي شرائح وفئات المجتمع المدنية والمهنية والأكاديمية وغيرها .

ب. تشكيل حكومة مؤقتة من الكفاءات المستقلة التي لا تنتمي إلى أي حزب

سياسي، يكون من واجباتها:

1. المباشرة بإعادة هيكلة مؤسسات الدولة التنفيذية والخدمية، بما يلبي تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وتحقيق عودة سريعة للنازحين والمهجرين من داخل العراق وخارجه، وإزالة مخلفات الاحتلال وملاحقة الفاسدين وإرجاع الأموال المنهوبة.

2. بسط الأمن ووضع حد للفوضى وحالة الانفلات وحماية المواطنين وممتلكاتهم.

3. تشكيل فريق قانوني لكتابة دستور عراقي جديد، يحافظ على وحدة العراق الوطنية وسيادته واستقلاله ويؤكد هويته العربية، ويفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويوضح العلاقة بينها بشكل دقيق، ويحدد طبيعة نظام الحكم والممارسة الديمقراطية الحقيقية، واحترام الحريات العامة والخاصة للمواطنين، وحقوق الإنسان ويضع حلاً لقضية كردستان، ويلغي سياسة المحاصصة والاجتثاث والإقصاء، ويؤسس لنظام وطني ديمقراطي تعددي يعتمد المواطنة والكفاءة والمنافسة السياسية الشريفة أساساً في عملية الترشيح والانتخاب.

4. إلغاء عملية اجتثاث البعث وما ترتب عليها من نتائج، وإلغاء قانون المساءلة والعدالة بشكل تام، وذلك لأن عملية الاجتثاث لم تعد مشكلة حزب فقط ولم تستهدف أشخاصاً معينين لكونهم حزبيين فحسب، بل إنها استهدفت كفاءات العراق وكوادر الدولة الوطنية، والرافضيين للاحتلال ومشروعه، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الحزبية

سواء كانوا عراقيين أو عرباً أو مناصرين لقضية العراق من أحرار العالم، وتسببت في انهيار الدولة وتفكك المجتمع وإشاعة الفوضى وتهديد الأمن الوطني بما ينسف المصالح الدولية في هذه المنطقة المهمة من العالم، وبذلك أصبحت قضية الاجتثاث، قضية شعب ووطن وأمة وقضية دولية بامتياز.

5. إلغاء قوائم المطلوبين التي صدرت منذ بداية الاحتلال والتي استهدفت كوادر الدولة المدنية والعسكرية، وتصفية آثار تلك القوانين التي طالت معظم شرائح المجتمع العراقي وقواه بشكل عام.

6. إلغاء قرار حل الجيش العراقي وإلغاء المادة (٤) من قانون مكافحة الإرهاب التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من الأبرياء لأسباب كيدية.

7. إصدار عفو عام وشامل، وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين والمحجوزين لأسباب سياسية منذ بداية الاحتلال وحتى الآن، من المدنيين والعسكريين الذين اعتقلتهم القوات الأمريكية عام ٢٠٠٣ أسرى حرب، وما زالوا معتقلين في سجون السلطة، مع ضمان حقوق المواطنين وعوائل الضحايا والشهداء والمفقودين بسبب الصراعات التي تلت الاحتلال ومن خلال قضاء مستقل عادل ونزيه.

8. تعويض المتضررين من الاحتلال، ومن قوانين الإقصاء والفصل السياسي والحظر والأسرى والمعتقلين والمعوقين، وذوي الضحايا والشهداء والمفقودين بمختلف انتماءاتهم السياسية والحزبية والاجتماعية

والدينية والقومية، سواء أولئك الذين قتلهم أو اعتقلتهم قوات الاحتلال الأمريكي والإيراني أو الحكومات المتتالية وأحزابها وميليشياتها وأجهزتها المختصة.

9. بناء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وفق قوانين وأنظمة وتقاليد عمل وطنية، وحل الميليشيات المسلحة وحصر السلاح بيد الدولة بما يسهم في تحقيق السلام والأمن والاستقرار .

10. بانقضاء الفترة الانتقالية، يتم انتخاب رئيس للجمهورية انتخاباً حراً مباشراً من الشعب، وإجراء انتخابات محلية وبرلمانية، بمشاركة جميع الأحزاب والقوى العراقية، وفقاً للدستور وبموجب قوانين جديدة للأحزاب والانتخابات.

ثالثاً : الشروع ببناء نظام سياسي وإداري حديث وفق الأسس الآتية:

1. نظام يتمتع بالحيوية والمرونة والكفاءة، يعتمد معايير عصرية حديثة في تقييم الأداء، واستحداث مناطق إدارية حديثة بعيداً عن التقسيمات الدينية والطائفية والقومية والمناطقية والعشائرية والقبلية، بما يحافظ على وحدة العراق ويحقق التوازن بين فئات المجتمع، ويضمن التوزيع العادل للثروات بين أبناء الشعب.
2. يستفيد من تجارب الدول المتقدمة في مجال هيكله مؤسسات الدولة، وفي توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين الحكومة المركزية والمحافظات، ويراعي الخصوصية والتجربة الوطنية العراقية، ويعتمد مبدأ: (إن جميع المواطنين

العراقيين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات).

3. يفصل بشكل تام بين الدين والسياسة، ويعالج المشاكل والصراعات والاختلافات

التي سببها الاحتلال في هذا الجانب، وفقاً للدستور والقوانين المدنية.

4. يتعامل مع المؤسسة الدينية في العراق بطريقة حضارية، بما يضمن احترام

كافة الأديان والمذاهب والطوائف والمعتقدات، ويضمن حرية الفرد في ممارسة

طقوسه الدينية وفي اختياراته وانتماءاته المذهبية، وبما لا يخل بأمن الدولة

والمجتمع . وتشكيل (مجلس أعلى للأديان)، يضم ممثلي كافة الأديان

والطوائف والمذاهب، يحدد الممارسات ويطبّع العلاقات فيما بينها، بما يعزز

بناء الدولة المدنية وذلك وفق قانون خاص يشرع لهذا الغرض.

5. يهيئ الأجواء لتحقيق مصالحه وطنية حقيقية بين فئات الشعب وفي مختلف

المناطق والمحافظات، ويزيل التوترات والاصطفافات الطائفية التي تولدت أثناء

الاحتلال الأمريكي والإيراني للعراق وبسببه .

رابعاً : بناء العراق وإعمارهِ :

تعتبر عملية بناء العراق وإعمارهِ من الأعمدة الرئيسة لأي مشروع وطني للحل،

وذلك بسبب ما تعرض له العراق من تدمير هائل في دولته ومؤسساته السياسية

والاجتماعية والاقتصادية وبناءه التحتية ومنظوماته الوطنية ... لذا فإن مشاركة الدول

المتقدمة في بناء العراق وبأحدث ما يمكن من التقنيات في مجال تشييد البنى التحتية

والفوقية، يعتبر حجر الزاوية لنجاح وقبول أي مشروع وطني من قبل الشعب .

على أن تتم عملية البناء بالاعتماد على الاستثمار الأمثل لثروات العراق

المختلفة وخاصة النفطية وفق مبدأ (((النفط مقابل البناء والتعمير)))، على أن تقوم كل دولة من الدول المتقدمة وشركاتها المتخصصة ببناء محافظة من محافظات العراق المهدمة، بإشراف وقيادة حكومة العراق الوطنية المنتخبة، وفق اتفاقيات بين العراق وهذه الدول، بما يضمن تشغيل الكوادر العراقية وتدريبها وتأهيلها، ومن مختلف المهن والاختصاصات لتتولى هذه الكوادر قيادة مؤسسات الدولة العراقية وصيانتها بعد انتهاء عملية البناء.

في الختام، نود القول: إن لم يتحرر العراق من العملية السياسية القائمة وفق هذه المبادئ، فإن الخطر لن ينحصر أذاه في العراق فحسب، وإنما يهدد أمن جميع الدول العربية واستقرارها، بل يهدد مصالح العالم في هذه المنطقة الحيوية الهامة .

الأمن المجتمعي العربي: التحديات والتهديدات

أ.د. أكرم عبدالرزاق المشهداني

مقدمة :

لا جدال في أن مسألة الأمن تُعدّ أمراً أساسياً في الوجود الإنساني، فالحاجة إلى الأمن حاجة لازمة لاستمرار الحياة وديمومتها، وأن انعدام الأمن يؤدي إلى شيوخ القلق والخوف، ويحول دون الاستقرار والبناء، ويشجع على هجرة الأوطان، وتوقف أسباب الرزق، مما يقود إلى انهيار المجتمعات ومقومات وجودها.

وقد تعددت مفاهيم الأمن المجتمعي وأبعاده، في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة، ومتغيرات تركت آثارها على جميع الأنساق الحياتية، سواء منها ما يتعلق بحياة الفرد أم الجماعة، وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الأمن المتعلقة بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة لحياته، ولذا؛ فإن هذه الدراسة ستتناول المفاهيم المتعددة للأمن المجتمعي العربي وابعاده والتحديات التي تواجه تحقيقه، مع إبراز مكونات الأمن المجتمعي ومرتكزاته على مستوياته المحلية

والإقليمية والدولية.

مفهوم الأمن:

الأمن في اللغة، مصدره من أَمِنَ يَأْمُنُ أَمَاناً وأمانة، بمعنى: قد أمنتُ فأنا آمن،⁽³⁾ وأمنت غيري من الأمن، والأمان ضد الخوف، و"الخوف بالمعنى الحديث يعني التهديد الشامل"، وهو بذلك: "اطمئنان النفس وزوال الخوف، ومنه الإيمان والأمانة، وعلى الرغم من الأهمية القصوى للأمن، فإن استخدامه الواسع يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية في الأدبيات الداعية إلى تحقيق الأمن وتجنب الحرب. والأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعنى: "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية" لذلك فقد تأسست وزارات للأمن القومي في معظم البلدان، وقصر اهتمامها بحالة عدم الأمن الناتجة عن التهديد العسكري. وعاش العالم مرحلة سباق التسلح بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية والذرية بوصفها جزءاً من سياسات الدول الكبرى لإظهار هيمنتها وقوتها، وتحت ذريعة (توازن الرعب أو توازن الردع)!! وأغفلت المعاني الإنسانية للأمن، وإن عبّر عن ذلك بعض قادتها، ومنهم " روبرت مكنمارا - وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه "جوهر الأمن" بتعريفه الأمن بأنه: "يعنى التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة"، وأن "الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك

(3) - الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ص 199 .

القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل".

وقد حدد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "أدوارد ستانتينوس" هوية المكونين الجوهريين للأمن البشري اللازم لتحقيق السلام في:

- الجبهة الأمنية التي لا تكون إلا بالتححرر من الخوف.
- الجبهة الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث يعني النصر التحرر من العوز.

وتطور هذا المصطلح ليشمل المفهوم العام للأمن من كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر، بدءاً من شعوره بالاكتماء المعيشي والاستقرار الاقتصادي إلى الاستقرار الشخصي في محيطه الأسري وبيئته الخارجية. ويرى "هنري كيسنجر" أن الأمن يعني تصرفات يسعى المجتمع من خلالها إلى حفظ حقه في البقاء.

أما علماء السياسة فقد عرّفوا الأمن في الإطار الفكري، تبعاً للنظرية التي يتم من خلالها النظر للمصطلح وهي ثلاث: النظرية الواقعية، والنظرية الليبرالية، والنظرية الثورية. وبحسب النظرية الواقعية فإن الدولة هي الفاعل الرئيس، وهي تتحرك وفق إدراكها للمحافظة على أمنها، ما يقتضي الاستحواذ على القوة واستخدامها عند اللزوم، وبالتالي فإن الأمن المستهدف هو أمن الدولة الذي يحقق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة. أما النظرية الليبرالية فهي ترفض فكرة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وأن أمنها لا يقتصر على البعد العسكري فحسب؛ بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية. أما النظرية الثورية فتسعى إلى تغيير النظام وليس مجرد إصلاحه باعتبار ذلك وسيلة ضرورية

للقضاء على الظلم.

مستويات الأمن:

للأمن مستويات متعددة؛ وهي تجمل في أربعة:

- الأمن الفردي (أمن الفرد) ضد كل ما قد يهدد حياته وممتلكاته أو أسرته.
- أمن الوطن، أو الأمن الوطني، ضد أي أخطار خارجية أو داخلية.
- أمن قطري-إقليمي أو (أمن جماعي) لمجموعة دول تتشارك المصالح وتعمل على التكتل لحماية كيانها.
- (الأمن الدولي) الذي يفترض أن تتولى حمايته المنظمة الدولية للأمم المتحدة؛ إلا أن الأمن الكوكبي أفرز مستويين هما: الأمن دون الوطني، والأمن الذي تمارسه الدولة المهيمنة، وقد ساهم ذلك في تطور هذا المصطلح.

الأمن البشري:

ظهر مصطلح (الأمن الإنساني) أو (البشري) في عقد التسعينيات، من كونه نتاجًا للتحويلات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد ركز على الفرد وليس الدولة بوصفها وحدة سياسية، وأكد على أن أيّ سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة. ولقد أصبح هذا المفهوم ركنا في السياسات الخارجية ووظف مبررًا للتدخل الدبلوماسي والعسكري وأداة صنع السياسة في العلاقات الخارجية.

يركز مفهوم "الأمن الإنساني" على الإنسان الفرد، وليس على الدولة، ويرى هذا المفهوم أن أيّ سياسة يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد

بجانب أمن الدولة؛ إذ قد تكون الدولة آمنة في حين يفترق بعض من مواطنيها إلى الأمن، لظروف عدة بسبب الاختلال في توزيع الثروة أو بروز الإثنية في المجتمعات ذات الأعراق المتعددة، أو لظروف طبيعية ومناخية تشكل لهم تحدياً دائماً كالزلازل والبراكين والفيضانات أو الصراعات والنزاعات الانفصالية؛ ما يجعل الأمن يتطلب تدخل جهات إقليمية أو دولية.

لقد أضحت "الأمن المجتمعي" اليوم من الموضوعات الجديرة بالدراسة في عالم تتنازعه التيارات الإيديولوجية المختلفة، وتهيمن عليه العولمة والأحادية القطبية، ورغم أهمية الموضوع وارتباطه الوثيق بحياتنا فإنه لم ينل القدر الكافي من الدراسة بصورة مستقلة، فيما عدا الناحية الأمنية المتعلقة بترسيخ النظام العام، وواجبات أفراد السلطة العامة في مجال مكافحة الجرائم وملاحقة مرتكبيها، دون الاهتمام بالناحية الأشمل التي ظلت غير منظورة؛ باستثناء بعض الباحثين ممن نجحوا في التأكيد على أنه لا وجود لمجتمع سليم من دون الفرد السليم. وهو ما عبر عنه تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام 1999 تحت اسم (تهديدات جديدة للأمن البشري) بالقول: "إن انكماش الزمان والمكان يؤدي إلى ظهور تهديدات جديدة للأمن البشري، فالعالم السريع التغير ينطوي على مخاطر كثيرة لحدوث اختلالات مفاجئة في أنماط الحياة اليومية؛ في فرص العمل، وفي سبل الرزق، وفي الصحة والسلامة الشخصية، وفي تماسك المجتمعات اجتماعياً وثقافياً. فوسائل الاتصال السريعة التي جاءت بها التكنولوجيا المتطورة، أدت أيضاً إلى سرعة انتقال تهديدات الأمن البشري حول العالم التي منها انهيار الأسواق المالية، انتشار مرض نقص المناعة والجريمة العالمية،

وما إلى ذلك مما تتعرض له الدولة الوطنية".⁽⁴⁾

ومع كل التطورات والإنجازات المادية التي شهدتها البشرية في مختلف المجالات نتيجةً لإبداعات الثورة الصناعية، وثورة المعلومات، والاتصالات، وتطور وسائل النقل والمواصلات، التي قربت المسافات؛ إلا أن البشرية تعاني اليوم من أمراض عدة، لعل أخطرها انهيار الأمن البشري، وانتشار أمراض الجريمة والانحراف، والتي هي نتاج للخلل في البناء المجتمعي، وتهدم البناء القيمي. وأصبح العالم يعاني من مصاعب اجتماعية واقتصادية من بطالة وانفلات أخلاقي، وبات العالم اليوم مقتنعاً أن الرخاء الاقتصادي، والقوة العسكرية الباهرة، لا يحلان المشاكل الإنسانية الناجمة عن التخلخل في البنيان المجتمعي والثقافي والأخلاقي والقيمي والتربوي.⁽⁵⁾

مفهوم الأمن المجتمعي:

تتداخل المفاهيم والمصطلحات في تحديد ماهية الأمن المجتمعي وحدوده، إذ تبرز العديد من التداخلات بين الأمن الوطني (أو القومي) والأمن الإنساني والأمن الاجتماعي لكنها تلتقي حول مبدأ الضرورة والحاجة، من حيث التكامل وتوزع في حقول دراسية بين علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والعلوم السياسية، لتأخذ طريقها إلى التماس مع الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية لارتباطها بحياة الإنسان وتعدد حاجاته.

فالأمن المجتمعي يعني "سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية

(4) - الأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية 1999 وانظر أيضاً د فراس عباس فاضل البياتي (الأمن البشري بين الحقيقة والزيف المجتمع العراقي نموذجاً) دار غيداء للنشر والتوزيع عمان 2010

(5) - مصطفى العوجي: الأمن الاجتماعي مقوماته تقنياته مؤسسة نوفل ط 1 1983 ص70

والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة" (6)، في حين يرى فريق من علماء الاجتماع أن غياب أو تراجع معدلات الجريمة يعبر عن حالة الأمن الاجتماعي، وأن تفتش الجرائم وزيادة عددها يعني حالة غياب الأمن الاجتماعي، فمعيار الأمن منوط بقدرة المؤسسات الحكومية والأهلية، في الحد من الجريمة والتصدي لها وأن حماية الأفراد والجماعات من مسؤوليات الدولة من خلال فرض النظام، وبسط سيادة القانون بواسطة الأجهزة القضائية والتنفيذية، واستخدام القوة إن تطلب الأمر؛ ذلك، لتحقيق الأمن والشعور بالعدالة التي تعزز الانتماء إلى الدولة بصفقتها الحامي والأمين لحياة الناس وممتلكاتهم وآمالهم بالعيش الكريم. في حين يرى آخرون " أن الأمن مسؤولية اجتماعية بوصفه ينبع من مسؤولية الفرد تجاه نفسه وأسرته، فنشأت أعراف القبيلة وتقاليدها لتصبح جزءاً من القانون السائد".

وقد بدأت التحولات في المجتمعات العربية إلى إحلال مفهوم الدولة بدلاً من القبيلة، والاحتكام إلى القوانين بدلاً من الاعراف؛ إلا أن هذا التحول لم يكن كافياً لإلغاء دور القبيلة كلياً، ومن هنا فإن مفاهيم الأمن المجتمعي تدور حول توفير حالة الأمن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع المحلي بحيث يستطيع الأفراد التفرغ للأعمال الاعتيادية التي يقومون بها، وفي حالة غياب الأمن فإن المجتمع يكون في حالة شلل وتوقف، فالإنتاج والإبداع لا يزدهران إلا في ظل حالة السلام والاستقرار.

كما برز مصطلح الامن القومي العربي في الستينيات، في ظل تنامي الوعي وإدراك تقاوم الخطر الصهيوني، ليعني قدرة الأمة شعبياً وحكومات على حماية

(6) - د. إحسان محمد الحسن معجم علم الاجتماع

القدرات والامكانيات العربية وتنميتها على كافة المستويات، من أجل تطويق حالات الضعف في الجسد العربي، وتطوير نواحي القوة من خلال فلسفة وسياسة قومية شاملة، تضع في اعتبارها المتغيرات الداخلية في الدول العربية، وكذلك الإقليمية والدولية المؤثرة.

الأمن الاجتماعي من منظور شرعة حقوق الإنسان:

لقد كان هدف إقامة أمن وطني ودولي هو الهاجس الذي اجتمعت لأجله الدول عام 1945، لتضع ميثاقاً دولياً يؤمن السلم بينها، والازدهار لأعضائها، ويحفظ حقوق الإنسان، فيسود العدل والوفاق بين الأفراد، وبين الشعوب. وصاحب الإعلان إصدار العديد من المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية على مر العقود. ولقد تطورت منظومة حقوق الإنسان بفضل ما بذلته الإنسانية من جهود، ولمواجهة ما تكبدته من خسائر بعد أن استشعر المجتمع الدولي فداحة الخسائر والأضرار التي لحقت به جراء الحربين العالميتين، وتبين له العلاقة الوثيقة والتلازم بين حفظ الأمن والسلم الدوليين وحماية الحقوق والحريات، وأن تحقيق الثانية لن يتأتى إلا في ظل الأولى، وهو ما أشار إليه ميثاق تأسيس منظمة الأمم المتحدة في ديباجته.

وأكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 الذي أراد ترسيخ مبادئ احترام حقوق الإنسان وحرياته، لكنه ولد مطروحاً لأن الجمعية العامة كانت للتو أصدرت قرارها بانتهاك حقوق شعب بأكمله، ألا وهو الشعب الفلسطيني، ولعدم إيلائه الحق في تقرير المصير وما يلزم من عناية باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الجماعي الذي يقتضي حظر العدوان، ويعطي صاحب الأرض حق الدفاع الشرعي للتححرر من الهيمنة بمختلف أشكالها، لا أن يقتصر على تحديد شكل النظام السياسي،

وحماية أمن الأفراد بحظر التوقيف والقبض والاعتقال تعسفًا، في ظل نظام قانوني يحترم منظومة حقوق الإنسان، يحظر التعذيب والمعاملة القاسية وغير الإنسانية الحاطة من الكرامة من ناحية، ويشجع للعدوان ولانتهاك الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى.

أبعاد الأمن المجتمعي:

على ضوء المفهوم الشامل للأمن، فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة التي تكفل الحياة المستقرة ومن خلال الأبعاد الآتية:

أولاً: البعد السياسي: يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، وحماية المصالح العليا، واحترام الرموز الوطنية والثوابت التي أجمع عليها غالبية أفراد المجتمع، وعدم اللجوء إلى طلب الرعاية من جهات أجنبية، أو العمل وفق "أجندة" غير وطنية مهما كانت المبررات والذرائع، وممارسة التعبير وفق القوانين والأنظمة التي تكفل ذلك، وبالوسائل السلمية التي تأخذ بالحسبان أمن الوطن واستقراره.

ثانياً: البعد الاقتصادي: يهدف إلى توفير أسباب العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الأساسية، ورفع مستوى الخدمات، مع العمل على تحسين ظروف المعيشة، وخلق فرص عمل لمن هو في سن في العمل مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير القدرات والمهارات من خلال برامج التعليم والتأهيل والتدريب، وفتح المجال لممارسة العمل الحرّ في إطار التشريعات والقوانين القادرة على مواكبة روح العصر ومتطلبات الحياة الراهنة.

ثالثاً: البعد الاجتماعي: والذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد

من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، والعمل على زيادة قدرة مؤسسات التوجيه الوطني لبث الروح المعنوية، وزيادة الإحساس الوطني بإنجازات الوطن، واحترام تراثه الذي يمثل هويته وانتماءه الحضاري، واستغلال المناسبات الوطنية التي تساهم في تعميق الانتماء، والعمل على تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني، لتمارس دورها في اكتشاف المواهب، وتوجيه الطاقات، وتعزيز فكرة العمل الطوعي لتكون هذه المؤسسات قادرة على النهوض بواجبها رديفًا وداعمًا ومساندًا للجهد الرسمي في شتى المجالات.

رابعاً: البعد المعنوي أو الاعتقادي: وذلك من خلال احترام المعتقد الديني بصفته العنصر الأساسي في وحدة الأمة التي تدين بالإسلام وتتوحد مشاعرهما باتجاهه، مع مراعاة حرية الأقليات في اعتقادها، كما أن هذا البعد يتطلب احترام الفكر والإبداع، والحفاظ على العادات الحميدة والتقاليد الموروثة، إضافةً إلى القيم التي استقرت في الوجدان الجمعي، ودرج الناس على الإيمان بها.

ومما يلاحظ أن الأبعاد الأمنية المشار إليه تعالج وفق مستويات أربعة : أمن الفرد وأمن الوطن وأمن الإقليم والأمن الدولي، فيسعى الفرد إلى انتهاج السلوك الذي يؤمنه من الأخطار التي تهدد حياته أو أسرته أو ممتلكاته من خلال ما يملك من الوعي، واتباع الإجراءات القانونية لدرء هذه الأخطار، واللجوء إلى القانون لتوفير الأمن مع الحرص على حياة الآخرين وعدم التعدي والتجاوز، كما أن مقومات الحماية الفردية توفير مستلزمات السلامة العامة.

أما أمن الدولة فهو منوط بأجهزتها المتعددة التي تُسخر كل إمكاناتها لحماية رعاياها ومنجزاتها، ومرافقها الحيوية من الأخطار الخارجية والداخلية. تكون مسؤولية

الجماعات والأفراد التعاون مع أجهزة الدولة في تنفيذ سياستها.

ويتحقق الأمن الإقليمي من خلال التعاون مع الدول التي ترتبط بوحدة إقليمية لحماية مصالحها، تحدها الاتفاقيات والمواثيق ويكون التنسيق على مستوى مواجهة الأخطار الخارجية والداخلية، ولعل مجلس التعاون الخليجي خير مثال على التعاون الإقليمي لحفظ الأمن، إضافة إلى التعاون في المجالات الأخرى.

أما الأمن الدولي فهو الذي تتولاه المنظمات الدولية، سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي وما يصدر عنهما من قرارات، وما يتم إقراره من اتفاقيات ومواثيق للحفاظ على الأمن والسلم والدوليين.

مقومات الأمن المجتمعي:

يعدّ الأمن المجتمعي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة، وعاملاً رئيساً في حماية منجزاتها، والسبيل إلى رقيها وتقدمها؛ لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء، ويبعث الطمأنينة في النفوس ويشكل حافزاً للإبداع، والانطلاق إلى آفاق المستقبل، ويتحقق الأمن بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها، فيكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الأهداف والغايات التي تندرج في إطار القيم والمثل العليا، لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الوظائف.

ومن الجدير بالذكر أنّ استتباب الأمن يساهم في الانصهار الاجتماعي الذي يساهم في إرساء قواعد المساواة في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن الدين والعرق والمذهب، مع الإبقاء على الخصوصيات الثقافية التي تجسد مبدأ التنوع في إطار

الوحدة، وفي هذا صون للحرية واحترام لحق الإنسان في الاعتقاد والعبادة بما لا يؤثر على حقوق الآخرين في هذا السياق.

وللأمن الاجتماعي مقومات عدة، يرتبط بعضها ببعض بصورة متشابكة، فإذا انعدم بعضها تخلخل بناء الأمن الاجتماعي. ومن أبرز مقومات الأمن الاجتماعي (7):

1. التماسك بين أفراد المجتمع، منطلقين من قناعة راسخة بأنهم ينتمون إلى مجتمع واحد ووطن واحد والتوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية واحدة، والألفة الجامعة للتعاطف بين أبناء المجتمع الواحد والوطن الواحد.
2. المبادئ الروحية المنبثقة من عقيدة دينية جامعة لأفراد المجتمع، وتوفر الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وتعزز من التقوى ومخافة الله، وتأمّر بالمعروف وتنهى عن المنكر. والقناعة بأن الدين واحد، والرب واحد، والأصل هو مخافة الله واجتتاب نواهيه، وإتيان أوامره، والتحلي بالفضيلة والأخلاق السامية وخشية الله في السر والعلن.
3. توفر الاستقرار السياسي في المجتمع عبر الحكم العادل، الواعي، الخادم للمواطن، والذي يهدف إلى توفير الطمأنينة والاستقرار المعيشي والنفسي، وتوفير سبل العيش الكريم. والمقصود بالاستقرار السياسي أن تتوافر حياة عامة على دعائم دستورية، تضمن تمتع المواطنين على حد سواء بحقوقهم الأساسية، ومن جهة أخرى مشاركة المواطنين في أداء واجباتهم تجاه المجتمع والدولة، وتنمية شعور المواطنة لدى الأفراد، ارتباط الدولة بالفرد والفرد بالدولة عبر

الحقوق والواجبات المتبادلة.

4. توفر الأمن المعيشي والحياتي والاقتصادي. فالاستقرار السياسي رهين الأمن المعيشي، والأمن المعيشي معناه أن يتوفر للفرد الغذاء والكساء والاطمئنان إلى توفير حاجاته الأساسية.
5. توفر أجهزة ومؤسسات تصون الأمن وتحميه، تكون العين الساهرة للدفاع عن قيم المجتمع، وتقي المواطن جنوح المنحرفين.
6. توفر المؤسسات التربوية: التي تنهض بمسؤولية الأمن الاجتماعي التربوي، وتوفر التعليم للمواطن، لما للمؤسسات التربوية من دور وثيق في تأمين الأمن الاجتماعي. وبقدر ما يكتسب التلميذ من تعليم على الحياة الاجتماعية السليمة، فإنه يتهيأ بالمعطيات والمؤهلات اللازمة التي تخوله مستقبلاً لممارسة حياة اجتماعية متوازنة ومتوافقة مع المتطلبات الإنسانية.
7. توفير المؤسسات القادرة على معالجة المصاعب والآفات والأمراض الاجتماعية، وتوفير الوقاية قبل استفحال الانحراف إلى جريمة، ومن ذلك توفر الجهاز القضائي القادر والعاقل. الأمن مرتبط بفعالية أجهزة القضاء وسهرها على تطبيق القوانين وأداء دورها في وقاية المجتمع من الإجرام. والقضاء لا ينجح، ولا يكون عادلاً ما لم تتوفر قوانين وأنظمة عادلة تحمي قيم المجتمع، وتكون نابعة من الشعب وتراثه وثقافته وتقاليده، إن القضاء العادل هو أساس هام من أسس الأمن الاجتماعي، ولا بدّ من أن يتمتع بالاستقلالية الحقيقية

والجرأة والصفاء والعدل.

8. توفر المؤسسات العقابية والإصلاحية الصالحة، وتدابير رادعة وتربوية بحق المذنبين والمنحرفين والخارجين على النظم والقوانين. المؤسسات الإصلاحية يجب ان توفر الإصلاح والتأهيل والتقويم السلوكي والأخلاقي وليست للانتقام والثأر.

9. توفر التسامح تجاه من اصطلح من المذنبين، ولا يكفي ما تقوم به المؤسسات العقابية والإصلاحية؛ بل لا بدّ من دور مجتمعي يعين الجانح لإصلاح حاله وعودته إلى الاندماج في المجتمع.

10. وجود المؤسسات الخيرية والاجتماعية التي توفر الخدمات الطوعية الخيرية لرعاية المعوزين وإسعافهم عند الحاجة.

عوامل تهديد الأمن المجتمعي

سبق وأن أشرنا إلى أن الأمن المجتمعي يقع ضمن مفهوم الأمن الوطني، إلا أنه يرتبط بالعوامل الداخلية المؤثرة؛ وهو بهذه الحدود يعني حماية المجتمع من الجرائم الواقعة والمتوقعة. وأن القصد من الأمن المجتمعي هو تحقيق الاستقرار، كما أنه احترام حقوق الآخرين وصون الحرمات؛ كحرمة النفس والمال والأعراض بما يساهم في خلق التوافق وبخاصة إذا انعدم الظلم وساد ميزان العدل حيث ورد في محكم التنزيل (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون)⁽⁸⁾ ومن هنا يأتي الربط بين الأمن والإيمان، فمن مقومات الأمن الأمر بالمعروف والنهي

عن المنكر لحفظ النظام العام والعمل بأوامر الإسلام، ويعرف د. محمد عمارة الأمن الاجتماعي بأنه الطمأنينة التي تنفي الخوف والفرع عن الأفراد والجماعات في سائر ميادين العمران الدنيوي والمعاد الآخروي. وقد قال بعض الحكماء "الأمن أهناً عيشاً والعدل أقوى جيشاً" وعليه فإن الظلم من أبرز عوامل تهديد الأمن الاجتماعي ونقض دعائمه.

الجريمة والسلوك المنحرف

الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة ومستمرة لازمت الإنسان منذ بدء الخليقة، وما زالت تلازمه بأشكال وصور شتى. وستبقى واحدة من أبرز مشكلات المجتمع الإنساني المزمنة الملازمة له عبر العصور والتطورات والحقب التاريخية. والجريمة ظاهرة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأفراد المجتمع وعاداتهم وتقاليدهم، وتتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي يمر بها المجتمع. بعبارة أخرى، إن الجريمة تتطور وتتغير تبعاً للظروف المتغيرة، وقد تسبق حركة المجتمع، كما نلمسه اليوم حيث أصبحت المجتمعات متداخلة منفتحة على بعضها، تتعرض لمختلف المؤثرات بفعل ما فرضته ثورة الاتصالات والنقل والطفرات التكنولوجية. ولاشك إن تلك المتغيرات تؤثر على هذا المجتمع أو ذلك، تبعاً لقوة مناعته، وإن الإصابة بها هي بالضرورة معدية في ظل عالم متغير غير مستقر لعبت فيه الاتصالات دوراً فعالاً لا يمكن إغفاله، ما يؤدي إلى سريانها باتجاه مجتمعات قد تكون مهياة لها، لتصبح سلوكيات ذات تراكم قيمي دخيل، أسهمت وتسهم (العولمة في رسم ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية في عالم تذوب فيه الخصوصيات والهويات الوطنية والحدود تحت دواعي ثورة المعلوماتية وتحرير قوى السوق ووقف تدخل الدولة في النشاط

الاقتصادي، وما يترتب على ذلك من تفاقم التفاوت في توزيع الدخل والثروات، وهروب الرساميل عبر شبكات الحاسوب، وحجب الإنفاق الحكومي عن الخدمات والتأمينات الاجتماعية، ما يؤدي إلى شلل مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتعطيلها، وشيوع البطالة وتفاقم حدة الفقر. إن التغييرات البنوية في المجتمعات التي رافقت وترافق عمليات العولمة كان لها أثر واضح في نمو وتضاعف معدلات الجريمة وبروز أنماط مستحدثة من الانحرافات.

ويشير تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن مرتكبي الجرائم عابرة الحدود، أو متعددة الجنسية، يستفيدون من إلغاء القيود القانونية المفروضة على الاقتصاد؛ فعلي مستوى كل البلدان الصناعية تتحدث دوائر الشرطة والقضاء عن طفرة واضحة وواسعة في نمو الجريمة المنظمة، وقال أحد موظفي الأنتربول (أن ما هو في مصلحة التجارة الحرة هو أيضا في مصلحة مرتكبي الجرائم!)⁽⁹⁾.

إن الجريمة المنظمة عالميا أو العابرة للحدود، أصبحت أكثر القطاعات الاقتصادية نموا، وحققت ارباحا تصل الى (500) مليار دولار سنوياً، حصيلة جرائم مثل المتاجرة بالبشر أو التهريب، وسرقات السيارات وعمليات الابتزاز، ويلخص تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الأحوال في ظل العولمة بالقول: (إن العولمة تتيح فرصا جديدة ومثيرة، ومن بين أكثر الانتهازين إبداعاً وخيالاً هم مجرمو العالم، فحرية حركة رأس المال من قبيل استثمارات القطاع الخاص، شرط مسبق لزيادة الاستثمار الأجنبي. وكانت جرائم غسل الأموال القذرة هي الأكثر تناميا وتوسعا، وقد أصبحت

(9) اكرم عبدالرزاق المشهداني: واقع واتجاهات الجريمة في الوطن العربي منشورات جامعة نايف العربية - الرياض 2005 ص54

مصارف شرق أوروبا مراكز تمويل منظمة في مسار الأموال القذرة في العالم).⁽¹⁰⁾

آفة المخدرات (الإنتاج والزراعة والمتاجرة والتهرب والتعاطي)

المخدرات بأنواعها لها أثرٌ هدامٌ وفتاكٌ في صحة المجتمع والأفراد، فهي آفة تهدد وتدمر الشعوب وتحديداً الشباب والمراهقين الذين يعدّون بيئة خصبة لتعاطي السموم المحرمة، نظراً للمخاطر الجسيمة المترتبة على التعاطي. كما أن مشكلة المخدرات بأبعادها النفسية والاجتماعية والاقتصادية باتت في غاية التعقيد، فنتشابك وتتقاطع الجهود الأمنية والثقافية والتربوية والإعلامية في زيادة الوعي بأخطار هذه الظاهرة، ويلاحظ على أداء هذه المؤسسات في إسناد الدور الأمني، بأنه أداء قاصر ومتعثّر، تتجح حيناً وتتعثّر أحياناً في مهمتها.

لقد باتت ظاهرة إنتاج المخدرات وتعاطيها، مشكلة عالمية لا يكاد يخلو مجتمع من آثارها المباشرة أو غير المباشرة، كما تكلف الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة انتشار المخدرات والتوعية بأضرارها وعلاج المدمنين حوالي 120 مليار دولار سنوياً، وتمثل تجارة المخدرات 10% من مجموع التجارة العالمية، ويشير تقرير الأمم المتحدة بشأن المخدرات إلى أن الكمية المضبوطة مقارنة بما يتم تهريبه تشكل نسبة ضئيلة فعلى سبيل المثال لا تزيد كمية الهيرويين المضبوطة عن 10% فقط من الكمية المهربة، كما لا تزيد في الكوكايين عن 30%.

وأكد التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات في العام 2018، أن نحو 275 مليون شخص تعاطى المخدرات مرة على الأقل في جميع

(10) أكرم عبدالرزاق المشهداني المصدر السابق ص 54

أنحاء العالم خلال عام 2016، وأن 450 ألف شخص لقوا حتفهم نتيجة تعاطيها، وأن 31 مليون شخص يحتاجون إلى العلاج. منظمة الصحة العالمية ومكتب مكافحة المخدرات والجريمة في الأمم المتحدة، أعلنوا العام الماضي عن وجود 750 مادة جديدة في الأسواق، اكتشفها المدمنون وبدأوا في استخدامها، ونحن لن نستطيع إيقاف هذه المواد أبداً، كالأدوية والغازات أو غيرها.

في أمريكا ارباح تصل إلى (5.2) مليار دولار في العام الواحد كما يذكر تقرير أمريكي رسمي. إن البيانات المعلنة عن جرائم المخدرات لا تعني بالضرورة الحجم الحقيقي للظاهرة، بقدر ما تعكس نشاط الجهات الأمنية الضابطة للمخدرات، والأولويات التي تعطيها تلك الجهات لعملية مكافحة، نظراً لأن جريمة المخدرات غالباً لا يكون فيها طرف مشتك. كما أن الانتربول تعلن أن ما يعلن من أرقام جرائم المخدرات لا يشكل سوى (10%) من الحقيقة.

جدول عدد المدمنين على المخدرات ونسبتهم للسكان، وأبرز أنواع المخدرات في بعض الأقطار العربية

الدولة	عدد المدمنين	نسبتهم للسكان	أكثر المخدرات انتشاراً
مصر (11)	9 ملايين	10%	الحشيش والبانغو والماريجوانا، وتمثل نسبة استهلاكها نحو 77%. يليها الترامادول ومشتقات الأفيون والمورفين
لبنان (12)	24000	0.6%	الحشيشة، تليها الأقراص المخدرة، وتحديداً الكبتاغون، وهي من مشتقات مادة الأمفيتامين، ثم الكوكايين والهيروين
السعودية (13)	200 ألف	0.7%	أقراص الكبتاغون، والكوكايين، والهيروين، وأشارت وزارة الداخلية إلى أن نحو 33% من كمية أقراص الكبتاغون في العالم يتم مصادرتها في السعودية. كما تصدر المملكة نحو 60 طناً من الحشيش سنوياً، وما بين 50 إلى 60 كيلوغراماً من الهيروين، أي ما تصل قيمته إلى نحو 1.2 مليار يورو
سلطنة عمان (14)	5100 مدمن		الهيروين، والحشيش، والقات، والمورفين، إضافة إلى الترامادول وأنواع أخرى تضعها الدولة في خانة "مؤثرات عقلية"
الجزائر (15)	400,000 مدمن		"القنب الهندي" ثم الحشيش والماريجوانا، تليها أقراص الأوكستاسي، وأخيراً الكوكايين والهيروين
تونس (16)	500,000		القنب الهندي، الأقراص، أبرزها السويتاكس الكبتاغون والأوكستاسي، المخدرات المحقونة، منها "أل أس دي" ثم الكوكايين والهيروين.

الكويت (17)	70,000	7 %	الحشيش، ثم الهيرويين، ثم الأفيون، وأخيراً الكوكايين
الأردن (18)		3 %	البارز في الاردن أخيراً انتشار ما يُعرف باسم "الجوكر"، وهو حشيش اصطناعي مصنع محلياً عبر استخدام مواد كيميائية سامة. ويدخن "الجوكر" مثل السجارة،
فلسطين (19)	80,000	0.2 %	القنب الهندي، والحشيش، والأقراص المخدرة (تحديداً أكستاسي). وأن نوعاً جديداً من المخدرات دخل الأسواق الفلسطينية، هو "المارجوانا المهجنة"، وهي مارجوانا مركبة كيميائياً ومصنّعة

إن ظاهرة تعاطي المخدرات والاعتماد عليها، وبالتالي الإدمان على تعاطيها تنطوي على تهديد حقيقي للمجتمعات التي تنتشر فيها، وذلك بسبب تأثيرها البالغ على كافة أشكال النشاط الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال أضرارها على العنصر البشري من النواحي الصحية، العقلية، النفسية، والاجتماعية. ويكمن التهديد الأكبر للمخدرات في استهدافها قطاع الشباب، مستقبل الوطن وحماته. فالمخدرات آفة تبتلى بها الشعوب، وتتخر عصب الحياة في المجتمع من خلال إدمان الشباب

(12) المصدر تصريح وزير الصحة وائل أبو فاعور

(13) تقديرات وزارة الداخلية السعودية

(14) المصدر: تصريح وزير الصحة أحمد بن محمد السعيد

(15) المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات

(16) المصدر: الجمعية التونسية للوقاية من المخدرات

(17) المصدر مكتب مكافحة المخدرات التابع لـ"منظمة الصحة العالمية"

(18) المصدر: مؤسسة الغذاء والدواء الأردنية

(19) المصدر: جمعية الهلال الأخضر الفلسطيني

عليها. فشباب الطبقة الكادحة يهرب من الواقع الذي يعيشه ومن المشكلات التي تواجهه بالإدمان عليها، ويعدّها الشباب الغني من مستلزمات اللهو والمتعه. أما شباب الطبقة المتوسطة فانه ينساق وراء تقليد أبناء "الذوات" من الطبقة الغنية في ملذاتهم و صخبهم ومجونهم مقلدا إياهم دون وعي أو إدراك للنتائج الوخيمة لهذا الإدمان. وفي جميع هذه الحالات فإن الإدمان على المخدرات مرض يصيب الشباب ضعيفي الإرادة، الهاربين من الواقع إلى دنيا الأحلام. إنه ينقلهم من حالة الشعور بالمسؤولية و تحملها ذاتيا إلى حالة الضياع في المرحلة الأولى ليقودهم لاحقا إلى الانحراف والجريمة في مستواها الخطير.

الفقر:

بما أن العالم العربي جزء من العالم الثالث، فقد كان من الطبيعي أن يعاني ما يعانيه هذا الأخير، وفي القلب منه مشكلة الفقر، إذ يبلغ عدد من يعيشون تحت خط الفقر في العالم العربي ما نسبته من (34) إلى (38) في المئة من إجمالي السكان الذين وصل عددهم إلى (248) مليون نسمة، أي أن أكثر من ثلث العرب يعيشون تحت خط الفقر، لكن هذه المشكلة تختلف حدتها من دولة إلى أخرى. ويعتبر الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، فيؤدي الحرمان والعوز إلى بروز حالات الجنوح التي تدفع أصحابها إلى السرقة والانتقام، وتشكل بيئات الفقر مناخاً مناسباً للانحراف الاجتماعي الذي يهدد قيم المجتمع، ويبث الخوف والقلق، وبخاصة لدى الأطفال الذين يحرمون من مقومات الحياة من المأوى والرعاية والتعليم، فتظهر حالات التشرد والعدوان، ما يشكل إخلالاً في توازن البنية الاجتماعية ودافعاً إلى

العنف والتدمير.

تقول إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو): إن أكثر من مليار شخص في العالم يعانون من نقص التغذية، أي حوالي سدس سكان كوكب الأرض. وتشير الإحصائيات المتعلقة بالعالم العربي إلى أن حوالي 40 مليون عربي يعانون من نقص التغذية أي ما يعادل 13% من السكان تقريبا، بالإضافة إلى أن نحو مئة مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر.

فيما يلي نستعرض أفقر الدول العربية، اعتمادًا على نسبة السكان الواقعة تحت خط الفقر الدولي الذي يصل إلى 1.90 دولار للفرد في اليوم، والواقعة أيضا تحت

خط الفقر المحلي الذي يختلف من بلد لآخر، وذلك حسب تقرير البنك الدولي:

الدولة	نسبة السكان تحت خط الفقر الدولي	نسبة السكان تحت خط الفقر المحلي
اليمن	12.8 مليون بنسبة تصل إلى 48.6 في المئة من إجمالي عدد السكان	نحو 4.9 مليون بنسبة 18.8 في المئة
فلسطين غزة والضفة	1.0 في المئة	29.2 في المئة
مصر	عدد السكان إلى 1.3 مليون، بنسبة 1.3 في المئة من إجمالي عدد السكان	26.1 مليون، بنسبة مئوية تصل إلى 27.8
جيبوتي	201.9 ألف أي نحو 22.5 % من إجمالي عدد السكان	الفقر المحلي إلى 201.9 ألف بنسبة تصل إلى 21.1 في المئة
العراق	2,5 %	18,9 %
تونس	2,0 %	15,2 %
الأردن	0,1 %	14,4 %
المغرب	1 %	4.8 %

البطالة

يعاني المجتمع العربي ومنذ منتصف الثمانينات تقريباً من تفاقم مشكلة البطالة، إلى الحد الذي أصبحت تشكل فيه واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه الأمن الاجتماعي والاقتصادي للوطن العربي، إذ بلغت نسبتها في إحدى التقديرات (20%) من إجمالي القوة العاملة⁽²⁰⁾، وبلغ عدد عاطلين في تقديرات أخرى (100) مليون مواطن⁽²¹⁾. وتتفاوت الأقطار العربية تبعاً لمعدلات البطالة، فبينما تندر في معظم أقطار الخليج العربي حيث تصل معدلات التشغيل فيها إلى (96%) تتصاعد في أقطار أخرى لتبلغ (20%) من القوة القادرة على العمل. وثمة مجموعة من العوامل التي تقف خلف تفاقم مشكلة البطالة بنوعيتها السافر والمقنع في الوطن العربي، لعلّ في مقدمتها النمو السكاني المتسارع الذي لا يتناسب مع الزيادة (أو المتوفر) من فرص العمل، فضلاً عن التوسع في النظام التعليمي العربي مقابل ضعف المقدرة الاستيعابية للقطاعات الحديثة ومحدودية مستويات التشغيل. كما إن الاستخدام غير المدروس للتقانة الحديثة التي عمت المنطقة العربية خلال العقدين الماضيين، قد حددت مستويات التشغيل وأفرزت البطالة بوصفها نتيجة حتمية للتطور التكنولوجي⁽²²⁾. يضاف إلى هذه العوامل ضعف معدل النمو في القطاع الزراعي بسبب تناقص الرقعة الزراعية المستصلحة مما خلق فائضاً سكانياً في الريف زحف إلى المدينة، وفاقم من حجم العرض لقوى العمل الذي لم يواجه بطاقات إنتاجية تستوعبه نتيجة لتراخي الاستثمار الحكومي، وانحسار دور القطاع العام في النشاط

(20) جامعة الدول العربية : (التقرير الاقتصادي العربي)، ص 31 .

(21) عبد المعطي ، عبد الباسط : مصدر سابق ، ص 303 .

(22) مركز دراسات الوحدة العربية : (التنمية العربية) مجموعة باحثين ، 1995، ص 261 .

الاقتصادي، وتعكس البطالة في الوطن العربي نوعاً من الاختلال والتباعد بين السياسات التعليمية و أنظمة التشغيل والعمل، فالبطالة المقنعة كما يرى بعض الباحثين، تعني عدم وجود حاجة فعلية للخريجين، كما تدل على جمود النظام التعليمي وقصوره. أما البطالة السافرة فتعني أن الإنتاج لا يخلق فرص العمل المطلوبة للقوة البشرية ولا يبحث عنها، كما تعني أن سوق العمل الرسمي اصطفائي وينجذب إلى القطاع الحديث (23).

التطرف والنزوع إلى الإرهاب

من الطبيعي أن تدفع حالة الفقر والبطالة بالعديد من الشباب، إلى التورط بالغلو، وهو يعني التجاوز المجانب لحد الاعتدال. ولعل أخطر أشكال الغلو هو الغلو الاعتقادي الذي يعتمد المنهج التكفيري، ما يبيح له ارتكاب الجرائم بحقه ومناذته ومعاداته. كما أن الغلو في التفكير والزعم باحتكار الحقيقة، يوّد الضغائن والأحقاد، ويوقع القطيعة بين أبناء المجتمع الواحد، ما يدفع إلى تقويض الأمن الاجتماعي، وزعزعة أركانه.

الهجرة والعمالة المستوردة

تشكل الهجرة واحدة من أخطر التحديات التي تواجه الأمن والاستقرار في المجتمع العربي، لما تنطوي عليه من تغييرات عديدة، لها مخاطرها على البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وترتبط هذه المخاطر بما تتركه الهجرة من تأثير مباشر على التركيب الديموغرافي للسكان في كل من المناطق المهاجر منها والمهاجر

(23) عبد المعطي ، عبد الباسط : مصدر سابق ، ص 310 .

إليها، من ناحية معدلات النمو السكاني والتركيز الحضري، وكذلك نمو القوى العاملة، والتركيب المهني والعلمي للعاملين وتستتبع هذه التغيرات في التركيب الديموغرافي تغيرات أخرى في وظائف الأسرة ودورها، ونشوء أحزمة الفقر حول المدن، وظهور طبقات العاطلين وما يمكن أن يسببه من مشكلات على الصعيد الأمني.

وثمة ظاهرة أخرى ارتبطت بالهجرة إلى الأقطار العربية النفطية وهي ظاهرة العمالة الأجنبية الوافدة، إذ جاوز عدد الأجانب إلى مجمل القوى العاملة حداً أصبح معه مواطنو الدولة المستقبلية والعرب من سكانها مع الوافدين العرب يشكلون أقلية في هذه الأقطار، إلى الحد الذي بات يهدد هويتها الحضارية، ففي السعودية والإمارات بلغ عدد الأجانب إلى مجمل القوى العاملة (85%) وفي قطر بلغ (81%) وكذا في الكويت. (24)

وإذا كانت هذه السياسات التشغيلية قد ساعدت في تحقيق بعض الغايات التنموية، إلا أن التكلفة الاجتماعية لوجود هذه الفئة داخل الوطن العربي كانت باهضة، ويمكن حصرها في ثلاثة اتجاهات:

أولاً: آثارها بالنسبة للثقافة القومية، إذ تكمن مخاطر هذه الظاهرة في التأثير السلبي

على اللغة العربية.

ثانياً: أدى استخدام المربّيات الأجنبية إلى تشويه التنشئة الاجتماعية.

ثالثاً: تكوين مجتمعات متعددة القوميات داخل أقطار الخليج الصغيرة. (25)

الغزو الفكري والثقافي وتحديات العولمة

لعل أبرز تحديات العولمة تتمثل في تحدي الذات والهويات الثقافية القومية والمحلية، والاختراق الثقافي، والإحلال الاجتماعي، ونشر الأنماط السلوكية الغربية. كما أن العولمة تؤدي الي تحدي سيادة الدولة واختراق الحدود السياسية والجغرافية، وتضعف دور الدولة في السيطرة علي الإعلام والاقتصاد والتعليم والخدمات. وبقدر ما أفادت العولمة في تيسير المعلومات والمعرفة، والتبادل الإعلامي والثقافي، وتنمية التبادلات التجارية الحرة، وتعزيز اقتصاد السوق، وتطور التقنيات العلمية وبخاصة في مجالات الاتصال والمعلومات. إلا أنّ للعولمة وجهاً آخر، هو الجانب السلبي في التأثير على القيم، وكذلك تيسير سبل الاتصال بين المجرمين الذين تطور نشاطهم من المحلي والإقليمي إلى الدولي، مستغلين سقوط الحواجز والمصدات، وتيسر المخترعات والتقنيات الحديثة، وتيسر سبل انتقال الأموال والتحويلات المصرفية، وغير ذلك من التطورات والتقنيات التي وفرت العولمة لها التوسع والانتشار.

الدور السلبي للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي:

مع حلول التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، انتشرت في المجتمع تقنيات

(25) عبد الفضيل ، محمود وآخرون : (انتقال العمالة العربية . . المشاكل ، الآثار ، السياسات) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1983 ، ص 152 .

الاتصال التي وفرتها شبكة الأنترنت العالمية، بإيجابياتها وسلبياتها، وفي ظل غياب سياسات تربوية موجهة للشباب وصغار السن، وتراجع دور الأسرة والمدرسة، انشغل الشباب في خضمّ فورة الاتصال التي غزت المجتمعات العربية من دون ضابط أو موجه، حيث يقضي الكثير من الناس ساعات طويلة على مواقع التواصل الاجتماعي دون أن يفعلوا أي شيء ذا قيمة، حيث تمر الساعات وهم ينشرون تعليقاتهم ومجاملاتهم وإعجاباتهم بين المنشورات الفارغة من أي محتوى، وتجدهم يهدرون الوقت بالساعات وهم يثرثرون ضمن محادثات جماعية لا تمت للواقع بصلة، وهذا الجانب هو أهم مشكلة على الإطلاق؛ فالشريحة الأكثر استخداماً لهذه المواقع هي شريحة الشباب في سن النمو، والإنتاج، والدراسة، والطاقة، والحيوية، وهذه المرحلة التي يجب احترام الوقت فيها أكثر من أي مرحلة عمرية أخرى.

وتعرّف وسائل التواصل الاجتماعي بأنها عبارة عن تلك المواقع التي توجد على شبكة الإنترنت العالمية، ويتم من خلالها تفاعل المستخدمين مع بعضهم البعض، وتواصلهم مع أصدقائهم وعائلاتهم أو حتى زملائهم، ولا ينحصر استخدام هذه الوسائل أو المواقع على الاستخدام الشخصي والاجتماعي فقط، بل يُمكن استخدامها لأهداف تجارية، فقد أصبحت هذه المواقع هدفاً لأولئك الأشخاص الذين يسعون إلى جلب المزيد من الزبائن والعُلماء، ويوجد العديد من وسائل التواصل الاجتماعي كالفيسبوك وتويتر وإنستجرام، وتتفاوت هذه المواقع في شعبيتها ورواجها بين المستخدمين، وجدير بالذكر أن الفيسبوك هو أكثر هذه المواقع شعبية على الإطلاق. ومن أبرز سلبيات هذه الوسائل :

1. ضخ المعلومات غير المنضبطة: حيث تحتوي وسائل التواصل الاجتماعي

المختلفة على عدد كبير من المستخدمين المشتركين بها، ويقوم هؤلاء المستخدمون بالتفاعل مع هذه الوسائل وذلك من خلال نشر الصور ومشاركتها، أو مشاركة مقاطع الفيديو المختلفة، ويؤدي هذا الأمر إلى وجود كم كبير وهائل من المحتوى والأخبار التي تُعرض عبر هذه الوسائل، والتي قد يكون بعضها غير مهم وضروري بالنسبة لمستخدم هذه الوسائل.

2. مشكلات الخصوصية: قد تتسبب وسائل التواصل الاجتماعي بالعديد من المشكلات فيما يتعلق بخصوصية الشخص المستخدم لها، وينتج هذا الأمر بسبب كمية المشاركة الكبيرة التي تحدث عبر هذه الوسائل، كمشاركة الموقع الجغرافي الذي يُسهل الوصول للمستخدم ومعرفة مكانه، ويُمكن للمستخدم أن يقلق أيضاً بخصوص تلك المعلومات الخاصة به والتي تُصبح بعد نشرها في مُتداول هذه المواقع والوسائل.

3. المشاكل النفسية: يُمكن أن يتسبب قضاء أوقات طويلة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، بالتأثير بشكل سلبي على الحالة المزاجية والنفسية للمستخدم، كشعوره بالقلق أو حتى الاكتئاب، وجدير بالذكر أنه يُمكن تخطي هذه المشكلة والحيلولة دون وقوعها من خلال الاستخدام المعتدل لهذه الوسائل، ويرى البعض بأن المدة الموصى بها في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي دون التأثير على حالة المستخدم النفسية هو نصف ساعة في اليوم الواحد.

4. التمر الإلكتروني: لم يعد مفهوم التمر مُقتصراً على مُضايقة أحدهم وتخويله وجهاً لوجه، فبعد ظهور وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح من المُمكن

ممارسة هذا التخويف وهذه المضايقة عبر الإنترنت، ومن قِبل أشخاص غير معروفين، فهذه الوسائل أوجدت الفرصة لبعض الأشخاص المجرمين لكي يتمكنوا من كسب ثقة بعض المستخدمين، ثم مضايقتهم ودون الكشف عن هويتهم الحقيقية، وتجدر الإشارة إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي سهلت للأشخاص المُحتالين العثور على ضحايا لاحتياهم، ويُعتبر التتُّمُّر الذي يحدث عبر وسائل التواصل الاجتماعي أمراً ذا تأثير سلبي على الأشخاص البالغين وليس فقط على الأطفال، وقد تصل درجة هذا التأثير السلبي إلى ترك علامات سلبية في ذهن المرء وعقله، وقد يتطور به الأمر إلى الانتحار في بعض الحالات.

5. الإدمان والاضرار الصحية: يُمكن الإشارة إلى أن إدمان استخدام وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت، يحدث عندما يقوم المرء باستخدام هذه المواقع بشكل مُفرط وبصورة تؤثر بشكل سلبي على المهام اليومية التي يقوم بها المُستخدم، ويُعتبر هذا الإدمان مؤثراً على الأشخاص المراهقين، إذ تُشير الدراسات إلى أن المراهقين الذي يُدمنون استخدام الإنترنت يحتلون مراكز مُتقدمة بالإصابة في بعض الأمراض النفسية، كالوسواس القهري، أو الاكتئاب، أو حتى الشعور بالقلق، وغيرها من الأمور السلبية الأخرى كنقص الانتباه والعزلة والانطواء.

6. التأثير السلبي على الحياة الاجتماعية: تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دوراً بارزاً في تقليل تفاعل الأشخاص مع بعضهم البعض، وذلك من خلال الانشغال باستخدام هذه التكنولوجيا، وصرف النظر عن مُجالسة الأشخاص المُحيطين

بالمُستخدِم، مما قد يولد الشعور لدى هؤلاء الأشخاص بالضجر وعدم الرغبة في قضاء أوقات أخرى مع مُستخدِم هذه الوسائل، كما أن استخدام هذه الوسائل بشكل مُفرط يؤدي إلى صرف الأشخاص عن الأهداف التي ينبغي السعي إليها في الحياة الحقيقية كالحصول على وظيفة جيدة أو تعلُّم مهارات جديدة، وتجعلهم يسعون خلف أهداف مُزيفة كتحقيق النجومية عبر الأنترنت.

7. الحد من الإبداع وتعطيل اللغة السليمة: يؤدي الاستخدام الزائد لمواقع التواصل الاجتماعي إلى الحد من إنتاجية المرء وقُدْرته على الإبداع، فهذه الوسائل تُعدّ إحدى أسهل الطرق لوقف الإبداع لدى المُستخدِم أو حتى قتله بشكل كامل، ويعدّ استخدام مواقع التواصل الاجتماعي إحدى الطرق التي قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بقدرة الأجيال الحالية على استعمال قواعد اللغة والهجاء بشكل صحيح، وذلك بسبب الظهور المُتزايد والشائع للاختصارات التي تتم عبر الرسائل.

8. سوء الفهم: قد يتم فهم كلمات المُستخدِم التي تتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي بشكل غير صحيح وغير دقيق، وذلك لعدم توفر إيماءات الجسد، ولغته، أو حتى نبرة الصوت كتلك التي يُمكن استخدامها في المُحادثة الفعلية بين الأشخاص، وقد يحدث سوء الفهم هذا حتى مع توفر بعض الرموز التي يتم استخدامها للتعبير عن مضمون مشاعر الشخص المُرسِل للرسالة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

9. تبادل الرسائل غير اللائقة والاباحية: يُسهل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

إرسال الرسائل ذات المحتوى غير اللائق كالرسائل الجنسية

10. العزلة الاجتماعية والمشاكل النفسية: يستبدل العديد من الأشخاص التفاعل الاجتماعي المباشر بالتواصل من خلال الإنترنت، حيث يُمكن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي للتحدّث والردّشة من خلالها بسهولة وبساطة عبر أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف الذكية، ولكن الاعتماد الكبير على هذه الوسائل للتواصل، قد تدفع بالأشخاص نحو العزلة الاجتماعيّة، وتبعدهم عن التفاعل المباشر والاحتكاك مع المجتمع وجهاً لوجه. ويُسبب الاستخدام المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي العديد من المشكلات التي تؤثر على الصّحة النفسيّة، إذ إن المدة الزمنية التي يُصح بها لاستخدام مثل هذه المواقع هي نصف ساعة في اليوم فقط، في حين قد يؤثر قضاء وقت طويل على الشبكات الاجتماعية بشكل سلبي في المزاج مُسبباً مشاكل نفسيّة مثل القلق والاكتئاب، فمن أكثر التأثيرات السلبية الشائعة والتي تُعتبر شكلاً من أشكال القلق، هي خوف الأشخاص من خوض غيرهم لتجارب إيجابية وممتعة، مع عدم قدرتهم على خوضها بالمقابل، أو تكوين توقعات غير واقعيّة عن الحياة والصدقات، نظراً لما يتم نشره عبر هذه المنصات، أو الاهتمام بشكل مُبالغ فيه بالصورة السطحية الخارجيّة للجسد والنظرة الماديّة للأمر، نظراً لامتلاء هذه المواقع بالصور الزائفة والمثالية حسب معايير المجتمع.

11. نشر المعلومات الخاطئة: يُمكن أن يؤدي نشر المحتوى الإلكتروني الخاطئ أو المُضلل إلى الإضرار بسمعة العلامات التجاريّة وإزعاج العملاء، أو دفع المستهلك إلى الامتناع عن شراء منتج أو خدمة معينة؛ فبعض المواقع تعرض

تقييمات ومراجعات المستهلكين للمنتجات والخدمات عبر الإنترنت والتي قد تكون مزيفة وغير موثوقة، مما يؤثر على قرار المستهلك في شراء المنتج أو الخدمة.

12. تضييع الوقت: يقضي مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي مدةً زمنيةً طويلة في متابعة الأخبار والمنشورات عبر هذه المواقع، مما يساهم في تضييع الوقت، الأمر الذي يؤثر سلباً على أداء المهام المختلفة خلال اليوم، ويظهر ذلك في أن معظم موظفي الشركات يمتلكون حسابات على شبكات التواصل الاجتماعي يتفقدونها عدة مرات خلال اليوم في وقت العمل، والجدير به أن يؤدي مهام العمل المختلفة في ذلك الوقت، مما يحدّ من الإنتاجية.

13. مخاطر كبيرة على الأطفال: أضرار مواقع التواصل الاجتماعي لا يمكن إحصاؤها عندما يستخدمها الأطفال، وبالرغم من أن أغلب المواقع تحدد ضمن سياساتها العمر المناسب للاستخدام كما في فيسبوك والذي يطلب أن يكون المستخدم فوق سن 13 عاماً، إلا أن ذلك لا يطبق فعلياً ونجد الكثير من الأطفال دون السن المسموح ينتشرون على وسائل التواصل الاجتماعي، هذا قد يسبب لهم التعرض لمضايقات من قبل الغرباء، إلى جانب العادات السيئة وعلى رأسها هدر الوقت.

التوصيات

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج توصي بما يأتي :

1. توسيع العمل في مشاريع التنمية الاجتماعية و وضع البرامج و الخطط لتحسين

- المستوى التعليمي و الصحي و الاقتصادي لسكان الاقطار العربية كافة.
2. العناية بتطوير الريف العربي والعمل على رفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والتربوية فيه. وتعزيز المشاريع التنموية الكفيلة بخلق مستوى اقتصادي اجتماعي يوفر استقرار سكان الريف و يحد من نزيف هجرتهم نحو المدن. وفي الوقت ذاته يشجع على الهجرة المعاكسة التي تخفف من ظاهرة الاكتظاظ السكاني في المدن بوصفها إحدى العوامل المسببة للمشكلات في المدينة (الجريمة، أزمة السكن، تدني كفاءة الخدمات المجتمعية، انتشار المناطق الهامشية، و غيرها).
3. ترسيخ القيم الدينية وتعزيزها من خلال المؤسسات التربوية والإعلامية، لما لها من دور إيجابي في السيطرة على سلوك الأفراد و تنمية عوامل الضبط الاجتماعي.
4. تنمية برامج الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة وتطويرها، لتمتد فتشمل الظروف الموضوعية التي تنتج الجريمة مثل الفقر والبطالة والامية، ما يقتضي التنسيق بين أجهزة العدالة الجنائية، والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة والعمل على تحسين أدائها بما يضمن للفرد العربي حياة آمنة اجتماعياً الأمر الذي يخفف من فرص انحرافه.
5. نظراً للتفاوت الكبير في توزيع الثروة بين أقطار الوطن العربي والتي تشكل عاملاً مهماً في تنامي معدلات الجريمة في الأقطار الأكثر فقراً من غيرها، لذلك فإن الدراسة توصي بالعمل على تخفيف حدة هذا التفاوت عن طريق إيجاد سبل للتعاون الاقتصادي والاجتماعي، تكفل لتلك الأقطار ضمان نوع

من الاستقرار الاقتصادي يعمل على تحقيق خفض جرائم التعدي على الممتلكات (السرقه).

6. الاهتمام بالأسرة العربية كونها الخلية الاجتماعية الأساسية التي يتشرب أبنائها فيها قيم المجتمع الأصيلة و تنمية الوازع الذاتي الذي يحصن الفرد ضد الانحراف و الجريمة، من خلال المنظمات الجماهيرية المختصة و المؤسسات المعنية، و خاصة وسائل الإعلام.

7. العناية بفئة الشباب بوصفها عماد المستقبل و عنوانه، من خلال توفير فرص العمل المناسب للحد من البطالة، وكذلك إعداد برامج متكاملة لاستثمار أوقات فراغهم بما يؤمن تحصينهم ضد أنماط السلوك المنحرف، وخاصة المخدرات.

8. إيجاد صيغ عمل مشتركة بين الاقطار العربية لتوحيد الأساليب الإحصائية وطرق تسجيل الجرائم، تسمح بإجراء المقارنات اللازمة في البحوث التطبيقية التي تهدف إلى تفسير الواقعة الإجرامية وإيجاد الحلول اللازمة لها. على أن تتبنى الجهات ذات العلاقة إعداد كوادر متخصصة وتدريبهم للاضطلاع بهذه المهمة.

9. تفعيل دور مراكز البحوث الجنائية في الأقطار العربية، والعمل على ربطها بشبكات الاتصال الحديثة ليتسنى لهذه الدول قاعدة من البيانات تمكنها من رصد الجرائم وتحديد أسبابها.

10. اعتماد صيغة عربية موحدة لتحديد فئات الأفعال وأنماطها التي تعد محرمة،

- لكي تتوحد التصنيفات الإحصائية وتسهل عمل الباحثين في الجريمة.
11. تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعاملين في أجهزة العدالة الجنائية، لكي يتسنى لهذه الأجهزة أن تحظى بأداء أفضل من قبل العاملين فيما يتعلق بالسيطرة على الجريمة، وتسجيل المعلومات الخاصة بشأنها، بوصفها الخطوة الأولى لتحديد مسار الجريمة، وتشخيص أسبابها وصولاً إلى مرحلة اجتنائها.
12. البحث الجاد عن الأسباب الكامنة وراء تردد بعض المواطنين في الإبلاغ عن الجرائم الواقعة عليهم مما يجعلها بعيدة عن متناول أجهزة العدالة الجنائية تسجيلاً وتحقيقاً، وبما يؤدي إلى معالجة موضوع (الأرقام المظلمة).
13. ضرورة البحث عن بدائل للعقوبات الحالية، وخاصة السالبة للحرية، بعد أن أثبت الواقع الميداني، ومختلف الأبحاث والدراسات الميدانية، وأدبيات الإجرام، عدم جدواها في الردع والإصلاح، خاصة بعد تصاعد أعداد المجرمين العائدين الذين لم تردعهم العقوبة السالبة للحرية، ودعوة الباحثين والمختصين في القانون والاجتماع، إلى التفكير الجاد بعقوبات وإجراءات أكثر ملاءمة وردعا، وبما يحفظ أمن المجتمع العربي و يكرس الإصلاح الإجتماعي.

المصادر

- القرآن الكريم
- الأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية
- أكرم عبدالرزاق المشهداني: واقع واتجاهات الجريمة في الوطن العربي: منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض 2006/10/24
- احسان محمد الحسن: معجم علم الاجتماع بغداد 1980
- مصطفى العوجي: الامن الاجتماعي مقوماته تقنياته مؤسسة نوفل ط1 1983
- الفيروز أبادي، القاموس المحيط.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة بيروت ج 12 / 1990.
- الزبيدي، السيد محمد مرتضى (تاج العروس) دار صادر للطباعة بيروت 1966.
- الجوهري، اسماعيل بن حماد (الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية) تحقيق احمد عبد الغفور عطار دار الكتاب العربي / القاهرة، بدون سنة نشر.
- الشيخ محمد أبو زهرة، (الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي)، القاهرة، دار الفكر العربي، 1975.
- ماجد صالح الديجاني: العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الكويت فبراير 2000
- علي، بدر الدين : (عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بسبب الجريمة، في : النظريات الحديثة في تفسير الجريمة) الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية، 1984،
- شتا، السيد علي : (علم الاجتماع الجنائي)، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987،
- د. أكرم نشأت إبراهيم: (علم الاجتماع الجنائي) بغداد، ط 2، مطبعة النيزك، 1998،
- حسن الساعاتي : النظريات الاجتماعية لتفسير السلوك الإجرامي في النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي)
- شتا، السيد علي: (علم الاجتماع الجنائي)
- اكرم نشأت إبراهيم : (علم النفس الجنائي)

- سامية محمد جابر : (الفكر الاجتماعي في نشأته واتجاهاته وقضاياها) الإسكندرية، دار العلوم العربية، 1989،
- سنرلاند، أيدوين وكريسي، دونالد : (مبادئ علم الإجرام) ترجمة اللواء محمود السباعي، مكتبة الانجلو، القاهرة، 1968،
- الحديثي، مساعد بن إبراهيم : (مبادئ علم الاجتماع الجنائي)الرياض، مكتب العبيكان، 1995،
- حبيب، د. محمد شلال : (أصول علم الإجرام) بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1985،.
- فتحية الجميلي: (بعض المفاهيم حول السلوك الانحرافي والإجرامي) كلية الآداب / جامعة بغداد 1998
- مصطفى العوجي: الأمن الإجتماعي ط1 بيروت 1983
- مصطفى العوجي: (الجريمة والمجرم)بيروت، مؤسسة نوفل، 1986،
- عدنان ياسين مصطفى: (السلوك المنحرف في ظل الأزمات) من بحوث ندوة السلوك المنحرف وآليات الرد المجتمعي، إصدار بيت الحكمة، بغداد، 1999.
- متشيل،دنكن:(معجم علم الاجتماع)ترجمة إحسان الحسن، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980،
- رمزي زكي: (أنماط الإنتاجية والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على التنمية البشرية) من بحوث كتاب (التنمية البشرية) لمجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995
- حويتي، احمد وآخرون : (علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي) أكاديمية نايف، الرياض، 1998.
- طارق عبد الوهاب سليم : (البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي) من أوراق عمل المؤتمر 19 لقادة الشرطة والأمن العرب، تونس، 1996.
- عوجة، عبد الفتاح : (البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة) أكاديمية نايف، الرياض، 1406 هـ
- مركز دراسات الوحدة العربية : (المجتمع والدولة في الوطن العربي) 2000

- جامعة الدول العربية : (التقرير الاقتصادي العربي) 2000،
- مركز دراسات الوحدة العربية : (التممية العربية) مجموعة باحثين، 1995،
- عبد الفضيل، محمود وآخرون : (انتقال العمالة العربية.. المشاكل، الآثار، السياسات) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983،
- حسن أكرم نشأت: : (الآثار الاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية للعمالة الآسيوية الوافدة على المجتمع العربي الخليجي) أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، جامعة تونس، 2001،.
- الشهراني، سعد محمد ناصر : (العمالة الآسيوية النسوية الوافدة وأثرها في انحراف الأحداث في المجتمع السعودي) الرياض، أكاديمية نايف، 1998،
- إسماعيل، فاروق مصطفى : (الخدمات المربيات الأجنبية وتأثيرهن على التنشئة الأسرية للطفل القطري) جامعة قطر، الدوحة، 1991،
- د. عبد اللطيف عبد الحميد العاني : (جرائم الوافدين) مركز البحوث والدراسات في مديرية الشرطة العامة، 1982.
- كريم محمد حمزة : (الآثار الاجتماعية الناجمة عن هجرة اليد العاملة في أقطار الخليج العربي المستوردة للعمالة) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، بغداد، 1980
- المكتب العربي لشؤون المخدرات: عمان (قضايا المخدرات المضبوطة في البلدان العربية) 2007

“الميراث” و”الجديد”

تأملات في التحوّلات الأدبيّة في الأدب العربي المعاصر

أ.د. العادل خضر

“الماضي جسم عظيم عينه الحاضر.”

باسكال كينيار

(1) في تلازم التّراث ومقولة “الجديد”:

يبدو أنّ موجة الكتب التي أُلّفت في نهاية السّبعينيّات واستمرّت في الثّمانينيّات من القرن الماضي وكان موضوعها “التّراث والمعاصرة” أو “التّراث والحداثة”، إنّما كانت تعرب عن قلق مزدوج تجلّى في:

1. خوف من اندثار “التّراث” بوصفه ينتمي إلى ثقافة من صنف ثقافات ما قبل الحداثة prémodernes.

2. وخوف من ابتلاع الحداثة لتلك الثّقافات بمحو اختلافاتها القديمة وتدمير انغلاقها، والرّجّ بها في فضاء اجتماعي منفتح متجانس ومعلوم. ولذلك كانت عبارات من قبيل “جدليّة التّراث والمعاصرة”، أو “قراءة جديدة للتّراث” وما

شابهها هي ضرب من ضروب التَّهْدئة من هذا القلق الذي ما فتى يبعثه كلٌّ
“جديد”.

ويُخفي هذا القلق في واقع الأمر حقيقة بالغة الأهمية وهي أنّ لحظات الوعي
بوجود هذا “التراث” وقيّمته كانت تبرز عندما تقارن ثقافة نفسها بسائر الثقافات. ولا
تكون هذه المقارنة ممكنة إلا إذا خرجت الثقافة من فضاءها المحلي المنغلق وانتقلت
إلى فضاء كونيّ يسمح بظهور الاختلافات الثقافيّة فيها.

ويمكن أن نوضّح ذلك بمثال شهير يتعلّق بحرق الكتب المحفوظة في مكتبة
الإسكندريّة. في هذا المقام ينقل عبّاس محمود العقاد الرّواية التّالية. يقول: “فحوى
تلك الرّواية أن عمرو بن العاص رَفَع إليه (أي الخليفة الثّاني عمر بن الخطّاب)
خبر المكتبة الكبرى في الإسكندريّة، فجاءه الجواب منه بما نصّه: «أمّا الكتب التي
ذكرتها، فإن كان فيها ما يوافق كتاب الله، ففي كتاب الله غنى، وإن كان فيها ما
يُخالف كتاب الله فلا حاجة إليه، فتقدّم بإعدامها»، قال مُفصّل هذه الرّواية: فوَزِعَت
الكتب على أربعة آلاف حمّام بالمدينة، ومضت سنّة أشهر قبل أن تستنفد لكثرتها”.

نستشفّ من هذا الخبر بعض الأمور تتعلّق بمقولة “الجديد”:

1. أنّ العرب اطلّعوا باكرا على تراث غيرهم، وأحسّوا منذ البداية باختلافه الشّديد
عن تراثهم.
2. يمثّل هذا المختلف صورة الآخر. وهو آخر بالنّسبة إلى تراثهم. فالتراث الآخر
يمثّل عند العرب الآخر الغريب الباعث على القلق.
3. هذا العنصر الغريب قد تجلّى في الكتب. وهو غريب لأنّه آت من الخارج،

ووافد من ثقافة أخرى، يمكنه أن يغيّر "كتاب الله" ويؤثّر في برنامج السنّة الثقافيّة ومشروعها.

4. تتجلى مقولة "الجديد" في هذا الآخر الباعث على القلق بكتبه. ولذلك كان القرار المتخذ من "الجديد"، أو من تراث الأمم الأخرى، هو الرّفص ثمّ الإلغاء: رفض هذه الكتب حتّى وإن كان فيها «ما يوافق كتاب الله» «ففي كتاب الله غنى...»، أو إعدامها بانتفاء الحاجة إليها «إن كان فيها ما يخالف كتاب الله». فمقولة "الجديد" تبنيها، من بين ما تبنيها، المواقف التي تتخذ من الآخر.

5. والنّتيجة أنّه أمكن للعرب الوقوف على اختلافهم واختلاف غيرهم عنهم بفضل المقارنة التي مكّنتهم من رصد مقولة "الجديد" والإحساس بها وقد تمثّلت لهم دائماً في هيئة الآخر الغريب الباعث على القلق.

وإن كُنّا اليوم نميل إلى رصد تلك الاختلافات في المأكل أو الملبس أو في صناعة السيّاحة حيث تتجاوز في نفس الفضاء التجاريّ الأطباق الصينيّة والأطباق العربيّة والبيتزا الإيطاليّة... فإنّ الفكر الفلسفي المعاصر يعلمنا أنّ الاختلافات الكبرى لم تنشأ من تباين الأذواق أو تقاربها، وإنما من اتّجاهات الحدّاث الكونيّة التي كانت تدّعي أنّه بمقدورها تحديد اختلافات الأصل المحليّة والإثنوغرافيّة، والاقتصادية والبيروقراطيّة... فسواء أكانت هذه الاتّجاهات تتعلّق بمشروع "الأنوار"، أم "الاشتراكيّة" أم ببرامج الطليعة الفنيّة أم بفرق دينيّة تعبّر عن يقظة الإيمان... فإنّها تشترك جميعاً في تقسيمها المجتمع إلى: "نحن" (المنتمين إلى هذه التيارات بشكل ما من الأشكال) و"الآخرين" (الرافضين لكلّ انخراط في تلك التيارات). فادّعاء صفة الكونيّة في الإيديولوجيات الحديثة هو ما كان يولّد دائماً الاختلافات الجديدة التي

تفوق في قوتها وامتدادها كلّ الاختلافات القديمة وما قبل الحداثة. ذلك أنّ أشكال التفكير والتّفاة الحديثة هي جميعا في متناولنا وتحت تصرّفنا. والقرار الذي يمكن أن يتّخذ تجاه "التّراث" أو "تقافات ما قبل الحداثة"، إمّا بقبولها أو برفضها، له وزن ثقيل ومدى يتجاوز مسألة الذّوق والأحكام الذّوقية.

لن نهتمّ في هذا المقام إلا بقرارات القبول أو الرّفص التي اتّخذها الأدباء العرب القدامى والمعاصرين من "تراثهم" الأدبي. ففي تلك المواقف تتجلّى لنا مقولة "الجديد" في صيغ مختلفة باختلاف طرق نقل ذلك التّراث. وهي طرق على تنوّعها تمثّل أبرز وظيفة من وظائف الأدب، أي وظيفة النّقل.

فإذا تخلصنا من الوهم الرّومنتيقيّ الذي يختزل مفهوم "الأدب" في "الأدبية"، أي في البعد الإنشائي "البويطقي" *poétique* من نصوص الأدب، وسلّمنا بأنّ الأدب هو جملة من الوظائف محكومة بسنن تنشئها باستمرار المؤسسة الأدبية، ثمّ اعتبرنا أنّ أبرز وظيفة أدبية هي وظيفة النّقل، اتّضحت لنا حينئذ علاقة الأدب بالتّراث. وهي علاقة يمكن بناؤها كما يلي:

أ. تنشأ وظيفة النّقل حينما تتولّد الحاجة إلى حفظ الميراث وتبليغه للورثة. ولما كانت طرق النّقل مختلفة صار الميراث في تصوّرنا يتحدّد بطرائق نقله. وحينئذ ليس الميراث كلّ ما خلفه السّلف، وإنّما كلّ ما رآه الخلف جديرا بالنّقل. فلا يصبح تراث السّلف ميراثا إلا إذا جرى نقله. ولما كان الذي يتولّى النّقل هم الخلف فإنّ ماهية الميراث تتحدّد بطريقة النّقل.

ب. إنّ تقنيات النّقل ومؤسساته هي ما يكون في الصّميم جوهر الأدب. فليس

الأدب في آخر المطاف ما ينقله من الميراث، أي المضامين المنقولة، وإنّما هو قبل كلّ شيء طرائق النّقل المختلفة. وربّما لأجل هذا السّبب عرّف ابن خلدون الأدب أو علم الأدب بقوله: “هذا العلم لا موضوع له”، لأنّه علم لا يعتني بالمواضيع التي تنقل فحسب، وإنّما هو كذلك علم يُعنى بطرائق النّقل.

ج. هذه الطرائق ليست كثيرة، إذ يمكن حصرها في عدد محدود هيمن بعضها في تاريخ الأدب العربي القديم والوسيط، وظهر بعضها الآخر في تاريخ الأدب المعاصر. ولما كانت الصّيغ القديمة في نقل الميراث قد سبق لنا درّسها في مناسبات عديدة وسياقات مختلفة فإنّنا نصرّف في هذا المقام كلّ عنايتنا للصّيغ الجديدة التي ظهرت منذ عصر النّهضة العربيّة إلى اليوم. وهي تمثّل بصورة أو بأخرى تنوّعات مختلفة من “نظريّة القديم” l’ancien. ولما كانت طرائق قول الأشياء القديمة بكلمات جديدة متنوّعة رأينا أن نحصرها في الصّيغ البارزة في الأدب العربي المعاصر. وهي في الجملة ثلاث صيغ في قول «القديم» ونقل الموروث الأدبيّ:

أولها العائد: وهي صيغة في “بعث القديم” وإحيائه في زمن جديد غير زمانه الأول. وهي ممارسة أدبيّة مثلها شعراء الإحياء خير تمثيل، إلاّ أنّ رواية المويلحي “حديث عيسى بن هشام” تمثّل أنموذجاً لهذا العائد الذي يثير على نحو حادّ مشكلة الأصل وطرق تكراره في صيغة تقوم على الأساس التّالي: “أن نقول تماماً الشّيء نفسه”.

ثانيها الوافد: وهي صيغة تمثّل “أزمة القديم” حين تضطرّ ثقافة قديمة منكفئة على نفسها إلى استقبال الجديد على نحو عنيف صاغته عبارة أدونيس “صدمة الحداثة”.

وهي صدمة اللقاء بالآخر المتفوق الذي: أ - يأتي إلينا في هيئة المحتلّ على غرار حملة نابليون بونابرت على مصر التي نقل الجبرتي الكثير من وقائعها، أو: ب - الذي نذهب إليه لاستكشافه، في عقر داره، في شكل رحلة تحاول أن تقول بكلمات قديمة أشياء جديدة. وهذه الصيغة تنهض على الأساس التالي: "أن نقول تقريبا الشيء نفسه". وأمثلتها الأدبية عديدة أشهرها رحلة الطّهطاوي إلى باريس، أو زيارة خير الدين باشا التونسي للممالك الأوروبية.

ثالثها الجاهز: وهي صيغة في "توظيف القديم" بإعادة استعماله على نحو جديد. وهي تنهض على الأساس التالي: "أن نقول على نحو مختلف الشيء نفسه" وذلك بتبليسه أو بإخراجه في هيئة مختلفة تُزيل غرابته وتُشحنه بدلالات جديدة متضاربة مع دلالاته القديمة. وأمثلتها الأدبية كثيرة في الأدب العربي المعاصر، أشهرها "القناع" في الشعر و"توظيف التراث" في المسرح، وهي على تنوعها قد بنيت على منوال "الجاهز" ready-made في الفن التشكيلي، إلا أنها تمثل من منظور تاريخي ضربا من الأناكرونيزم anachronisme يجتمع فيها الماضي والحاضر في لحظة واحدة.

(2) في العائد أو بعث القديم: "كيف نقول تماما الشيء نفسه؟":

للعائد أشكال عديدة في الأدب العربي المعاصر، يمكن اختزالها في صيغتين

مختلفتين:

الأولى نصية شعرية: ويمثل "المأثور" بصفة عامّة هذه الصيغة من "الإبداع

الأدبي". وهو في تعريف أول: قول منقول ينقله "قرن عن قرن" و"خلف عن سلف".

فالمأثور يعني "ما ينبغي نقله من السماع"، أو "كيف ينبغي نقل ما يُسمع"؟ وهو يقابل بوجه من الوجوه مفهوم Legendum في الثقافة اللاطينية، ويفيد: "ما ينبغي أن يُقرأ"، وهو يضاهي أيضا La légende أي الأقوال القديمة. ونجد في كتاب "الكلمات والأشياء" لميشيل فوكو: التعريف التالي: «legenda : chose à lire». فالمأثور "هو ما أُثِرَ عن السلف من أقوال وسنن، وهو ما ينبغي قراءته وصيانته وحفظه والتسليم بما جاء فيه لأنّ السلف الصالح قد قال ذلك. ولعلّ الطراز الرفيع الذي يمكن أن يمثّل متصوّر المأثور أفضل تمثيل هو القرآن ذاته. فهو في الأصل نتاج القراءة، وإنجاز لأمر الكتاب بأمر القراءة "أقرأ". فالقرآن هو ما ينبغي أن يُقرأ تماما كالمأثور، لأنّ قراءته تنفيذ للأمر الذي نشأ به القرآن. وأفضل ما ينبغي أن يُقرأ هو كلّ أثر صحيح النقل، مرفوع السند إلى الصحابة كالقرآن والسنة. والمأثور أيضا هي كلّ الأقوال الآتية من ماضٍ سحيق واحتفظت بها الذاكرة في شكل أمثال وحكم ومواعظ وكلّ أشكال الخطاب التي تنقل حقائق لم يطلب من أيّ كان أن يختبر صدقها من كذبها أو صحتها من زيفها. فهي تستمدّ قيمتها الماصدقية من كونها قد قيلت، وسبق قولها، وما برحت تقال، لأنّ خطاب المأثور يقوم أساسا على أن يقول ما قيل دائما وأبدا بنفس الوتيرة، ولكنّ وظيفته الأولى هي أن يُعيد بالقول ما قيل، لا لكونه صادقا بذاته وإنّما ليُدوم ما قيل بواسطة خطاب المأثور. فالأثر لا يدوم بذاته وإنّما يستمرّ في الوجود داخل قول آخر لا وظيفة له سوى أن يكرّر بلا هوادة ما سلف قوله دون اعتبار لصدق الحقيقة أو كذبها". وفي الجملة يعتبر المأثور طريقة من الطّرق في نفي "الجديد" ومنع ظهوره طلبا لديمومة التّراث وخلوده. "فإن نقول تماما الشّيء نفسه" هو رهان المأثور على أن يظلّ التّراث غارقا في ديمومة ثقافية

لا تتغير ولا تتبدل بفضل التكرار. ذلك أنه على التكرار، بله شعريّة التكرار *poétique de la répétition*، نهضت تجربة أخرى تتعلّق بعمل الحداد الذي بفضلّه ومزيّته يعود الماضي حاملاً معه ما ضاع في حفل شبّيه بالعيد. ففي كلّ "عيد" عوداً، تعود فيه الأقوال القديمة والنصوص المنسيّة وقد اتّخذت هيئةً أخرى. وقد وصف أدونيس هذه العودة بعبارات تترجم في نظرنا معنى المأثور بوصفه ممثلاً من ممثّلات العائد النَّصِّي. يقول:

"طبيعيّ، والحالة هذه، أن يكون هذا النَّصّ في نظر أصحابه مطلقاً لا بديل له، ولا يقبل النَّقد، وأن لا يُسمّى ماضياً إلاّ من حيث نشوؤه الزّمني، فهو البؤرة التي تتلاقى فيها الأزمنة كلّها، بل إنّ الأزمنة تقاس به، ولا يُقاس هو بها. وطبيعيّ أيضاً أن يكون الانحطاط كامناً في البعد عن هذا النَّصّ، أو عدم الأخذ به، أو الانحراف عن هذا النَّهج الذي يرسمه، وأن تكون النَّهضة عودةً إليه وتمسّكاً به. أو لم تكن النَّهضة دائماً في الفكر العربي ("القديم" و"الحديث") عودةً إلى النَّصّ (الدّينيّ النَّبويّ، أو نصّ "القائد" "المعلم"؟".

تلقت عبارة "عودة" أو "عودة إلى النَّصّ" الانتباه لأنها ستكرّر في نصوص أخرى بألفاظ أخرى كـ"الإحياء والبعث" كلّما تحدّث أدونيس عن أبنية "التقليد" و"الثابت" في الثقافة العربيّة المعاصرة. ففي معرض حديثه عن الشّاعر محمود سامي البارودي يستعرض أهمّ سمات صنّعه الشّعريّة. ويتوقّف عند "سمة الإحياء والبعث". فينقل النظرة التقليديّة التي رأت أنّ شعر البارودي "باعثٌ للقديم من مرّقه، مرّقٌ عنه أكفانه التي احتوته مئات السنين، وأزاح عنه ذيول النسيان، وتغنّى بأنغامه القديمة الخالدة في الأذهان الموروثة مع الزّمن. فسمع منه أبناء عصره كأنهم

يسمعون للمتنبّي والبحترّي أو الشّريف، والتّابغة أو عنترّة بن شدّاد فطربوا لنشيدِهِ وأخذتهم النّشوة من سماع قصيدة، ووصلهم بالمجد الذي ظنّوا أنّهم فقدوه، ونقلهم إلى حال يتوهّمون معها أنّهم قاب قوسين من المكانة التي وصل إليها جدودهم السّابقون [...] وما وُفق له البارودي من هذا البعث لا يزال حتّى اليوم يذكر له على أنّه أعظم تطوّر حدث في حياة الشّعري العربي في عصرنا الحديث. بعد صفحات يعلّق أدونيس على هذا الموقف من الموروث الشّعريّ بهذه العبارات:

“حين يحيي شاعر في القرن العشرين أشكال التّعبير الشّعريّ في القرن السّادس أو السّابع فإنّه في الواقع لا يُحيي اللّغة الشعريّة القديمة وحسب، وإنّما يُحيي معها كذلك الفكر والموقف القديمين. ذلك أنّ اللّغة الشعريّة لا تنفصل عن محتواها. فالشّاعر الذي يُحيي أشكال التّعبير القديمة لا يصدر عن موقف جديد، وإنّما يصدر عن الفكر والموقف القديمين اللّذين أنتجا تلك الأشكال.”.

يمكن أن نتساءل: ما الذي شخّصه أدونيس في هذه العودة إلى النّصّ الشّعريّ

القديم؟

لعلّ صورة الشّاعر الإحيائيّ “باعث للقديم من مرّقه”، ذاك الذي “مزّق عنه أكفانه التي احتوته مئات السّنين” تمثّل في حدّ ذاتها شرط وجود كلّ “عائد” في زمان آخر غير زمانه. فهو بعودته يربك مجرى الرّمن الخطّيّ، وينفي عن الماضي نقاوته وصفاءه حين يختلط بالحاضر، فيجتمع الماضي والحاضر في نقطة واحدة، في فضاء القصيدة، في عوالم النّصّ. ويسمّى هذا الاجتماع عند منظريّ الشعريّة العربيّة الحديثة “البعث والإحياء” أو التّقليديّة. وهي أسماء مختلفة لهذا العائد من النّصوص القديمة، أو المأثور. وهو بعودته قد ممثّل “[...] أوّل برنامج شعريّ للحدث

الشعرية العربية في العصر الحديث. فيه وبه تمّ بناء نصّ يرى إلى الممكن في الكائن، وإلى المستقبل في الماضي، حيث التّقدّم الشعري (وغير الشعري) يفضي بأسراره من غير قلق ولا تصدّع. ولكن العودة إلى الماضي لم تقدر على التّخلّص من أثر الدّات الكاتبة، في استيقاظ إحساسها بعدم التّوافق بين حاضرها وماضيها أساساً، مهما كان شحوب الأثر.

إنّ هذه "العودة إلى الماضي" لا تعني استئنافه كأنه يبدأ من جديد بداية ثانية، بل هي مجرد تكرار للماضي في الحاضر، واستنساخ للحاضر على هيئة الماضي، فكأنّ الجسد الشعريّ القديم قد عاد ليعلمنا أنّ الماضي لم يمض بعد. فقد استحال إلى ديمومة مستمرة في كلّ الأزمنة سارية الوجود في "ما كان ويكون وسيكون". غير أنّ في كلّ عائد إحساساً عميقاً بالاختلاف بين ما كان ومضى وحضورها الآن وهنا. وهي لحظة شقيّة لأنّها جدليّة تعي الفرق بين ما ولى وانقضى وبين اللّحظة الرّاهنة. وهي إذ تستعيدها يستيقظ "إحساسها بعدم التّوافق بين حاضرها وماضيها أساساً". وفي تلك اليقظة وعي بأنّ الزّمن ليس تعاقبياً دياكرونياً، ولا هو آني سنكرونياً، وإنّما هو كذلك أناكرونيّ *anachronique*، لا مكان فيه لماض محض ولا لحاضر خالص، فالزّمن عند العائد يضحى مجرد "انبعاثة" « *survivance* » يتغيّر فيها الحاضر بقدم الماضي، ويتغيّر فيها الماضي بقدم كلّ حاضر جديد.

وإن كان هذا الخلط الزّمنيّ قد رافق بعض الممارسات النصّية عند شعراء الإحياء والتّقليد من الذين أحيوا اللّغة الشعرية القديمة وما رافقهما من "الفكر والموقف القديمين"، فإننا نجده ماثلاً بحدّة عند كتّاب الرواية، في أولى تجاربهم مع جنس الرواية بوصفها صياغة سردية جديدة لتجربة زمنية مختلفة لم يخضها الكتّاب من

قبل، هي تجربة الدّخول في الأزمنة الحديثة. وهي أزمنة حاول الرّواد الأوائل صياغتها بأشكال السرد القديمة كالمقامة والخبر، إلاّ أنّها ظلّت قاصرة عن فهم الواقع الجديد لما عجزت عن صياغة تجربتها الزّمنية الحديثة بابتداع طريقة مختلفة في القصّ. فإذا كانت تجارب الرّمن المختلفة تقتضي تنوعاً مستمراً في طرائق القصّ، فإنّ الرواية العربيّة في بداياتها قد اصطدمت بما اصطدم به الشعراء، وهو هذا العائد الذي عاد من موته كما عاد أهل الكهف، ليتفسّح في فضاء المدينة الحديثة بوحي تراجميّ حادّ يعاد فيه تشكيل الماضي وبناء الذاكرة على نحو مختلف.

يقودنا كلّ ذلك إلى الحديث عن الصّيغة الثّانية من العائد. وهي صيغة تخييليّة لأنّها من نتاج الخيال الخلاق، يتّخذ فيها العائد أشكالاً شتىّ كأن يكون طيفاً أو شبحاً أو حيّاً ميتاً. ولعلّ صورة المنبعث من قبره قبل النّشر لمن أقوى ما أبدعته القريحة الرّوائيّة العربيّة. فهي تصوغ ضرباً من الوعي الحادّ بوطأة انبثاق الماضي على نحو شقيّ في حاضر لم يعد يمثّل ديمومته ولا استمراره بعد أن صار من المستحيل تكراره أو استنساخه.

يجسّم المشهد النّدشينيّ في رواية محمّد المويلحي "حديث عيسى بن هشام" هذا العائد من موته وقد بدأ وعيه بزوال زمانه يحتدّ كلّما غاص أكثر فأكثر في أعماق المدينة الحديثة. تبدأ الرواية بتجوّل الرّوي عيسى بن هشام في المقابر معتبراً. وفجأة ينشقّ القبر وتنتطق الأحداث على هذا النّحو: "وبينا أنا في هذه المواضع والعبير، وتلك الخواطر والفكر، أتأمّل في عجائب الحدّثان، وأعجب من تقلّب الأزمان، مستغرقاً في بدائع المقدور، مستهدياً للبحث في أسرار البعث والنّشور، إذا برجة عنيفة من خلفي، كادت تقضي بحنفي، فالنفتّ التفاتة الخائف المذعور، فرأيت قبراً

انشقّ من تلك القبور، وقد خرج منه رجل طويل القامة، عظيم الهامة، عليه بهاء المهابة والجلالة، وزواء الشرف والنبالة، فصعقت من هول الوهل والوجل، صعقة موسى يوم دُكَّ الجبل، ولما أفقت من غشيتي، وانتبهت من دهشتي، أخذت أسرع في مشيتي، فسمعتة يناديني، وأبصرته يدانيني، فوفقت امتثالاً لأمره، واتقاءً لشره، ثم دار الحديث بيننا وجرى، على نحو ما تسمع وترى، بالتركيّة تارة والعربيّة أخرى:

الدفين ما اسمك أيها الرجل، وما عملك، وما الذي جاء بك؟

فقلت في نفسي: حقاً إنّ الرّجل لقريب العهد بسؤال الملكين، فهو يسأل على أسلوبهما، فاللهمّ أنقذني من الضيق، وأوسع لي في الطّريق لأخلص من مناقشة الحساب، وأكتفي شرّ هذا العذاب، ثم التفت إليه فأجبتة:

عيسى بن هشام: اسمي عيسى بن هشام، وعملي صناعة الأقلام، وجئت هنا لأعتبر بزيارة المقابر، فهي عندي أوعظ من خطب المنابر.

الدفين: وأين دواتك يا معلّم عيسى ودفترك؟

عيسى بن هشام: أنا لست من كتّاب الحساب والديوان، ولكنّي من كتّاب الإنشاء والبيان.

الدفين: لا بأس بك، فاذهب أيها الكاتب المنشئ، فاطلب لي ثيابي، وليأتوني بفرسي «دحمان».

عيسى بن هشام: وأين يا سيّدي بيتكم فإنّي لا أعرفه؟

الدفين (مشمئزاً): قل لي بالله من أيّ الأقطار أنت، فإنّه يظهر لي أنّك لست من أهل مصر؛ إذ ليس في القطر كله من أحد يجهل بيت أحمد باشا المنيكلي ناظر

الجهادية المصرية.

عيسى بن هشام: أعلم أيها الباشا أنني رجل من صميم أهل مصر، ولم أجهل بيتك إلاّ لأنّ البيوت في مصر أصبحت لا تُعرف بأسماء أصحابها، بل بأسماء شوارعها وأزقتها وأرقامها، فإذا تفضّلت وأوضحت لي شارع بيتكم وزقاقه ورقمه انطلقت إليه وأتيتك بما تطلبه.

الباشا مغضبًا: ما أراك أيها الكاتب إلاّ أنّ بعقلك دخلا، فمتى كان للبيوت أرقام تُعرف بها! وهل هي «إفادات أحكام» أو «عساكر نظام»؟ والأولى أن تتاولني رداءك أستتر به وتصاحبني حتى أصل إلى بيتي”.

يرسم هذا المشهد التّدشينيّ من رواية المويلحي مسارين مختلفين: مسار من يريد العبور من الحاضر إلى الماضي بواسطة العبرة والاعتبار، راجيا أن يجد في تجارب الموتى والتّفسّح بين قبورهم ما يُعزّيه عن عجز العيش بين الأحياء، ومسار من وجد نفسه يخوض مغامرة العبور من الماضي إلى الحاضر بانبعثات من الموت سابق لأوان البعث الأخرويّ. وبالتقاء الشّخصيتين، الرّاوي والبطل، أو عيسى بن هشام والدّفين “أحمد باشا المنكلي ناظر الجهادية المصرية”، يلتقي مسارهما المتعاكس في لحظة غير راهنة inactuel لخوض مغامرة التّعرف إلى المدينة الجديدة في الأزمنة الحديثة بذاكرة هذا العائد الذي لا يمكن أن نتعرّف إليه إلاّ بفضل خيالنا الخلاق. ينبغي أن نسجّل في هذا المقام أنّ التّعرف إلى كلّ عائد سواء أكان طيفا أم شبعا أم منبعثا من موته غير ممكنة إلاّ بالقصّ، أو بفضل الحكبة القصصيّة. ولما كان التّعرف «reconnaissance-Anagnôrisis» يتعلّق في الأصل عند أرسطو بالقرابة، «Alliance-Philia»، أي بالرابط الذي يوحد أعضاء مجموعة مغلقة توحيدا

قائما على قرابة الدّم، أو الصّداقة، أو الضيافة، فإنّ موضوع التّعريف في رواية محمّد المويلحي لم يعد متعلّقا بروابط القرابة، وإنّما بمكان الإقامة. ومن الشّيق أنّ السّؤال الأوّل الذي طرحه عيسى بن هشام على الدّفين لم يتعلّق باسمه بل ببيته. "قل لي أين تسكن؟ أقل لك من أنت". فالبيت يمثّل المكان الذي تتركز عليه الكينونة ويستند إليه كلّ كيان. فأن نكون بهذا المعنى هو أن نتمكّن من المكان، مادام المكان في بعض ما جاء في اللسان مشتقّ "من التّمكّن دون الكون".

وحتّى نكون ينبغي أن نجد مكان الوجود، أي المؤجّد، أو الموضع الذي تحلّ فيه الكينونة، فنتغلغل في المكان وتتمكّن، فتصبح هي والمكان كيانا واحدا. وإذا كان البيت يعرف عند الدّفين في زمانه قبل بعثه باسم صاحبه "ليس في القطر كلّ من أحد يجهل بيت أحمد باشا المنيكلي ناظر الجهادية المصرية" فإنّ قواعد التّعريف إلى البيت قد تغيّرت بعد بعثه، إذ "البيوت في مصر أصبحت لا تُعرف بأسماء أصحابها، بل بأسماء شوارعها وأزقتها وأرقامها". ومعنى ذلك أنّ قواعد بناء العلاقات الاجتماعية لم تعد محكومة بالميراث العائليّ والاسم وألقاب النّبالة، أي برأس المال الرّمزيّ الموروث، بل بالانتماء إلى المدينة وطرائق الإقامة فيها. فمبدأ التّسجيل Le principe d'inscription هو الذي يحدّد هويّة الفرد، مادام التّسجيل هو الذي "يثبّت الوجود في مكان، لأنّ المكان هو الذي يمنح الوجود".

ولمّا كان العائد، هذا المنبعث من موته، لا يحمل من كيانه سوى جسمه واسمه القديمين صار تسجيله في فضاء المدينة الحديث غير ممكن إن لم يكن مستحيلا. ولذلك كانت مغامرته في أرجاء المدينة، في الشّرق والغرب، مجرّد مغامرة تيه وضياع. فهي تؤكّد ما ذهب إليه باشلار من أنّه "إن لم نعلم إلى أين نسير، فإنّنا

نوشك أن لا نعلم أين نوجد". هذا التّيه ضروريّ لأنّ العائد غريب قد فقد حقّ الإقامة في المدينة، ولم يبق له إلاّ أن يشاهد ما طرأ عليها من تغير لا يثبت شيئاً سوى زوال الماضي واستحالة عودته إلاّ على سبيل الذّكري.

(3) في الوافد أو أزمة القديم: "كيف نقول تقريبا الشّيء نفسه؟":

تعتبر التّرجمة شكلاً من أشكال استقبال الآخر وفنّ الصّياغة. وإذا اعتبرنا طرائق الاستقبال هي التي تحدّد مراسم التّقبّل، ثمّ سلّمنا بأنّ فنّ الصّياغة هو فنّ استقبال الغريب جاز لنا أن نتساءل: كيف حلّ هذا الغريب في بيت الحكمة وخزائن الأدب؟ ينبغي أن نذكر بأننا نستعمل لفظ "البيت" أو "الخزانة" أو حتّى "المكتبة" ليكون المقابل العربيّ للفظ الأرشيف، أو "أركيون" Arkhêon كما يسمّيه الإغريق، ويعني عندهم الدّار والمنزل والعنوان، ومقرّ "الأرخنطات" Archontes، حكّام الإغريق الكبار الذين يأمرّون ويحكمون ويمثّلون السّلطان السّياسيّ. لقد كان "أركيون" Arkhêon المحلّ الذي تُودع فيه الوثائق الرّسميّة، وهذا ما يجعل من "الأرخنطات" حفظة وحراساً، فهم لا يضمنون الأمن المادّي للمستودع فحسب، وإنّما يباح لهم لكفاءتهم تأويل تلك الوثائق. وإذا علمنا بأنّ كلمة "أرخنط" archonte تعني حرفياً "ذاك الذي يبدأ" ويمسك في أثينا بمقاليد الحكم فهل يعني ذلك أنّ حلول الغريب (الفارسي أو الهنديّ أو الإغريقيّ أو البيزنطيّ... ثمّ الفرنسيّ والأنقليزيّ) في "أركيوننا"، في بيت حكمتنا، قد قلبه بالفعل إلى "أرخنط" يمتلك حقّ الحراسة وسلطة التّأويل، تأويل وثائقنا وتراثنا، وسلطان القيادة والأمر والحكم؟

وسيتخذ هذا الأرخنط في أزمنة العرب الحديثة شكل "الوافد". وليس "الوافد"

هذه المرّة تراث الإغريق الفلسفيّ أو حكمة الفرس والهند، وإنّما هو هذا الغازي الدّخيل

الذي سيمثل لاحقا في المخيال العربيّ مقولة "الجديد". فالجديد هو دائما هذا "الوافد" من ثقافة أخرى، الذي لا يجد في الثقافة التي تستقبله شيئا له أو نظيرا. وعندما لا تجد ثقافة ما طريقة مناسبة في استقبال "الوافد" يتأزم "القديم"، ويُضحى متأزما. وقد جاء في اللسان أنّ "المُتَأَزِمَ المُتَأَلِّمَ لِأَزْمَةِ الزَّمانِ". وهذا غير بعيد عن معنى اللفظ الإغريقيّ. فلفظ *crise* الفرنسيّ منحدر من لفظ *krinô* الإغريقيّ الذي يعني "تبيّن وميّر وحكم" قبل أن ينقلب في السجلّ الطبّيّ الأبقراطيّ إلى *krisis*، وهو لفظ يعني حالا من الاضطراب ووضعيّة جسد حادّة. فالأزمة هي في اللسانين العربيّ والإغريقيّ ألم داخليّ يصيب الجسد في حال المرض، فيتركه عليلا، أو ألم خارجيّ (من الزّمان) يصيب المرء، فيتركه قلقا، أو على قلق، "والقلقُ أن لا يستقرّ في مكان واحد" (اللسان)، بل القلق "هو الاضطراب" الذي يترك المرء في حال من "الانزعاج" شبيهة باضطراب الجسد في المرض.

من هذا المنظور، يمثّل كتاب عبد الرّحمان بن حسن الجبرتيّ "عجائب الآثار في التّراجم والأخبار" مقولة "الجديد" المتسبّبة في "أزمة القديم"، وهي جدّة هذا الوافد الغازي. وقد مثله تاريخيا جنود نابليون بوناپرت الفرنسيّون ومن رافقه في حملته من العلماء في حملته على مصر سنة 1798. وليس هؤلاء جميعا سوى أنموذج من الإنسان الأوروبيّ، وقد حلّ في «الشّرق»، في مكان مختلف عن مكانه الأصليّ. ف«الأوروبيّ» في «الشّرق» إنّما هو في غير مكانه. ونجد هذا التّصوّر عند إدوارد سعيد حين يقول: "فأن يكون المرء أوروبيا في الشّرق يتضمّن دوما أنّه على وعي بكونه متميّزا عن محيطه، وأنّه يعقد معه علاقة لا مساواة". وتمثّل علاقة اللامساواة التي يعقدها «الأوروبيّ» مع مكان «اللا أوروبيّ» هذا الضّرب من الاختلاف الذي

نطلق عليه تسمية «الاختلاف الأدنى» *la différence minimale*. وقد نشأ على نحو تلازمي بين إرادتي المعرفة والقوة. وقد كان ورهانها الأعظم هو جعل «الشرق»، هذا المجال «اللا أوروبي»، على شاكلة الغرب الأوروبي. وقد تجلّى ذلك الضرب من الاختلاف في شهادة الجبرتي التاريخية لما وصف أعمال الفرنسي الأوروبي وهو يعيد ترتيب المجال وهندسة المكان القديم على نحو حديث بقوة السلاح وسلطان العلم حتى يتمكّن من الإقامة فيه. فقد صار العلم مع الحملة الفرنسية سلطانا *pouvoir* موظفا للسيطرة على الفضاء والعقول. وقد صور الجبرتي هذه السيطرة في نصّه التاريخي في صفحات مثيرة ارتبكت فيها علاقة الكلمات بالأشياء على نحو شيق يسر لنا تشخيص «أزمة القديم» وأعراضها.

أول الأعراض برز في أعمال التّضيّة *spatialisation*، حيث شرع هذا «الوافد» في بناء المجال *territorialisation* وذلك بنفسه *déterritorialisation* ثم إعادة تشكيله *reterritorialisation*. يكفي أن نستعرض أسماء الأمكنة القديمة التي تركها الساكن الأصلي بفراره، وتهيتها على نحو جديد لتضطلع بوظائف جديدة لا عهد للمصريين بها. من هذه الأماكن التي أحدثوها للنهوض بأدوار جديدة وهيؤها «أبنية وكرانك وأبراجا» بنوها «على التّل المعروف بتّل العقارب بالناصرية [...] وضعوا فيها عدّة من آلات الحرب والعساكر المرابطين فيه». ومن المواضع التي هدموها وأعادوا استخدامها «عدّة دور من دور الأمراء وأخذوا أنقاضها ورخامها لأبنيتهم». ومن الأماكن التي أفردوها «للمدبرين والفلكيين وأهل المعرفة والعلوم الرياضيّة كالهندسة والهيئة والنقوشات والرّسومات والمصوّرين والكتبة والحساب والمنشئين» بيوت كثيرة «في حارة النّاصرية حيث الدّرب الجديد» تركها أصحابها «مثل بيت قاسم بك وأمير

الحاج المعروف بأبي يوسف وبيت حسن كاشف جركس القديم والجديد الذي أنشأه وشيّده وزخرفه وصرف عليه أموالاً عظيمة من مظالم العباد.». وقد قلبوا بعض تلك البيوت إلى أماكن لمطالعة الكتب التي أتوا بها، يديرها ويقف عليها «مباشرون يحفظونها ويحضرونها للطلّبة، ومن يريد المراجعة، فيراجعون فيها مرادهم، فتجتمع الطلبة منهم كلّ يوم قبل الظّهر بساعتين ويجلسون في فسحة المكان المقابلة لمخازن الكتب على كراسي منصوبة موازية لتختاة عريضة مستطيلة، فيطلب من يريد المراجعة ما يشاء منها، فيحضرها له الخازن، فيتصقّحون ويراجعون ويكتبون حتّى أسافلهم من العساكر».

وبإعادة تشكيل المجال القديم على هيئة المجال الحديث، بدأت علاقة المشرقيّ بمكانه الأوّل تتزلزل بعد أن اكتسحت الجيوش الفرنسيّة فضاءه العموميّ، وافتكّت منه مكان الإقامة، وغيّرت أمكنة المعرفة القديمة، حين حوّلت بيوت السكّن إلى أفضية لإنتاج المعارف الحديثة والتّقنيّات الجديدة. من هذه البيوت التي أفردت: «أماكن للمهندسين وصنّاع الدّقاقق. وسكن الحكيم رويا Royer ببيت ذي الفقار كتحدا بجوار ذلك، ووضع آلاته ومساحقه وأهوانه في ناحية، وركّب له تنانير وكوانين لتقطير المياه والأدهان، واستخراج الأملاح، وقدورا عظيمة وبرامات. وجعل له مكانا أسفل وأعلى، وبهما رفوف عليها القدور المملوءة بالتراكيب والمعاجين، والرّجاجات المتنوّعة، وبها كذلك عدّة من الأطبّاء والجراحيّة. وأفردوا مكانا في بيت حسن كاشف جركس لصناعة الحكمة والطبّ الكيماوي، وبنوا فيه تنانير مهندمة، وآلات تقاطير عجيبية الوضع، وآلات تصاعيد الأرواح، وتقاطير المياه، وخلصات المفردات، وأملاح الأرمدة المستخرجة من الأعشاب والنّباتات، واستخراج المياه الجلاءة

والحلالّة، وحول المكان الدّاخل قوارير وأوانٍ من الرّجاج البلوريّ، المختلف الأشكال والهيئات على الرّفوف والسدلات وبداخلها أنواع المستخرجات. " . بعض تلك البيوت زارها الجبرتي . فإذا بالبيوت الأليفة تنقلب إلى أماكن مليئة بالعجائب والغرائب . وبعين المتعجّب وصف صاحب "عجائب الآثار" ما عاينه ورآه . تارة يحسن الوصف لأنّه تمكّن من تسمية الأشياء وفهمها لما أحاط بوظائفها كالصّور الفوتغرافية دون أن يسمّيها : "وأفردوا لجماعة منهم: بيت إبراهيم كتحذا السنارى، وهم المصوّرون لكلّ شيء . ومنهم أريجو Rigo المصوّر، وهو يصوّر صور الادميين تصويرا يظنّ من يراه أنّه بارز في الفراغ مجسّم، يكاد ينطق، حتّى أنّه صوّر صورة المشايخ، كلّ واحد على حدته في دائرة، وكذلك غيرهم من الأعيان، وعلّقوا ذلك في بعض مجالس سارى عسكر، وآخر في مكان آخر يصوّر الحيوانات والحشرات، وآخر يصوّر الأسماك والحيتان بأنواعها وأسمائها، ويأخذون الحيوان أو الحوت الغريب الذي لا يوجد ببلادهم فيضعون جسمه بذاته في ماء مصنوع حافظ للجسم، فيبقى على حالته وهيئته، لا يتغيّر ولا يبلى ولو بقي زمنا طويلا."، وطورا يصف ما رأى دون فهم لأنّ الأشياء التي أدركها عيانه جديدة من صنف "الوافد". يصف الجبرتي ما عاينه من بعض التّجارب الكيماويّة بهذه العبارات:

"ومن أغرب ما رأيته في ذلك المكان أنّ بعض المتقيدين لذلك أخذ زجاجة من الرّجاجات الموضوع فيها بعض المياه المستخرجة، فصبّ منها شيئا في كأس، ثم صبّ عليها شيئا من زجاجة أخرى، فعلا الماءان، وصعد منه دخان ملوّن حتّى انقطع، وجفّ ما في الكأس، وصار حجرا أصفر، فقلبه على البرجات حجرا يابسا أخذناه بأيدينا، ونظرناه. ثمّ فعل كذلك بمياه أخرى، فجمّد حجرا أزرق، وبأخرى فجمّد

حجرا أحمر ياقوتيًا. وأخذ مرّة شيئًا قليلا جدًا من غبار أبيض، ووضعهُ على السّنْدال، وضربه بالمطرقة بلطف فخرج له صوت هائل كصوت القربانة، انزعجنا منه، فضحكوا منّا. وأخذ مرّة زجاجة فارغة مستطيلة في مقدار الشّبر ضيّقة الفم، فغمسها في ماء قراح موضوع في صندوق من الخشب مصفّح الدّاخل بالرّصاص، وأدخل معها أخرى على غير هيئتها وأنزلهما في الماء وأصعدهما بحركة انحبس بها الهواء في أحدهما، وأتى آخر بفتيلة مشتعلة، وأبرز ذلك فم الرّجاجة من الماء. وقرب الآخر الشّعلة إليها في الحال، فخرج ما فيها من الهواء المحبوس، وفرقع بصوت هائل أيضًا، وغير ذلك أمور كثيرة وبراهين حكمية، تتولّد من اجتماع العناصر وملاقة الطّبائع، ومثل الفلكة المستديرة التي يديرون بها الرّجاج، فيتولّد من حركتها شرر يطير بملاقة أدنى شيء كثيف، ويظهر له صوت وطققة. وإذا مسك علاقتها شخص ولو خيطًا لطيفًا متصلًا بها، ولمس آخر الرّجاجة الدائرة أو ما قرب منها بيده الأخرى، ارتجّ بدنه وارتعد جسمه وطققت عظام أكتافه وسواعده في الحال برجة سريعة ومن لمس هذا اللّمس أو شيئًا من ثيابه أو شيئًا متّصلًا به، حصل له ذلك ولو كانوا ألفًا أو أكثر. ولهم فيه أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا يسعها عقول أمثالنا.”.

ينفتح هذا المشهد بموقف قضويّ هو الاستغراب: “ومن أعرب ما رأيته”. وهو موقف كلاسيكيّ نلفيه في الكتابات الأدبيّة القديمة كلّما اتّخذت من وصف العالم وصورته موضوعًا لها. فالغريب هو البعيد الذي ندرت رؤيته. ولأنّه نادر، ويُشاهد لأول مرّة، أضحى غريبًا من قلة وقوعه وبعده عن المألوف. غير أنّ هذا “الغريب” في زمن الجبرتي لم يكن بعيدًا نائيًا هذه المرّة، فهو في عقر الدّار. وهو من فرط

قربه صارت غرابته باعثة على القلق. ويُعرب هذا القلق من الغريب عن "أزمة القديم" الذي لم يعد قادراً على تسمية الوقائع الجديدة ولا تفسيرها. فالقلق هاهنا متأّت من هذا المجهول الذي نراه ولا نعرفه. وقد أوجز الجبرتي هذا المجهول في العبارة الختامية "ولهم فيه أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا يسعها عقول أمثالنا". فالمجهول هو الذي تضيق عقول الإنسان الشرقي على فهمه واستيعابه. ويتضمّن هذا الضيق المعرفي اعترافاً بتفوّق الآخر المهيمن بإرادتي قوته ومعرفته. وقد تجلّى تفوّقه العلمي في ضحكه. وهو ضحكٌ من جهلٍ من لا يعرف أبسط الأمور. فحين نزرع أمام الآخر من أصوات هائلة وهي ليست بالهائلة، يصبح الانزعاج مصدر متعة الآخر وضحكه وسروره أيضاً: "وأخذ مرّة شيئاً قليلاً جدّاً من غبار أبيض، ووضعه على السّنْدال، وضربه بالمطرقة بلطف فخرج له صوت هائل كصوت القربانة، انزعجنا منه، فضحكوا منّا".

وعندما يجابه الجبرتي بضحكة هذا "الوافد" ترتبك لغته، ويصبح في وضع شبيه بوضع دون كيخوته لما حلّ ميشال فوكو في كتابه "الكلمات والأشياء" بداية تحلّل إبستمي القرن السادس عشر وبداية انبثاق إبستمي العصر الكلاسيكي. فقد مثّل دون كيخوته في تصوّره جسر الانتقال بين عالمين وكونين معرفيين مختلفين. وقد تجسّم ذلك الانتقال في انفكاك الرّوابط التي كانت تشدّ علامات اللّغة إلى العالم. فلم تعد الكلمات دالّة على الأشياء لما فقدت طاقتها الإحالية، في حين أنّ الأشياء حافظت على هويّتها، إذ هي لا تعني شيئاً آخر غير ما هي عليه في الواقع. غير أنّ هذا الانفكاك بين الكلمات والأشياء لم يخضه الجبرتي كما خاضه دون كيخوته على نحو مجنون، وإنّما خاضه على نحو قلق مأزوم. فالأشياء في تحوّل مستمرّ

سريع تنتقل فيه من حال السائل إلى حال المتيسب الجامد المتحجر، ومن الهوائي المتبحر إلى الصوتي المتحجر، على نحو قلق يعسر فيه تسميتها. فعندما يصبح الماء دخانا، والدخان حجرا أصفر، أو أزرق، أو أحمر ياقوتيا، تضحى الأشياء في عالم الكيمياء كأنما قد زجّ بها في دورة الكون والفساد، هذا إذا عرفنا "الفساد" على أنه يعني "زوال الصورة عن المادة بعد أن كانت حاصلة"، وهو تعريف على قدمه يمكن فهمه في أفق "أزمة القديم" على أنه يعني تهافت صور الأشياء واضطرابها على نحو "يبلغ فيها تغير الشيء درجة تمنع من تسميته بالاسم نفسه". ومرّد هذا الامتناع هو قلق الأشياء في عالم الجبرتي واضطرابها ممّا يجعل الحدود التي كان يعرف بها الشيء ضبابية غير واضحة. وهذا الاضطراب يجعل نظام الأشياء على قلق، بل يجعل الجبرتي نفسه متحيرا عاجزا عن فهم ما يحدث أمامه من تجارب، لا يعرف كيف يُسمّى الأشياء التي يعاينها بأسمائها.

(4) في الجاهز أو توظيف القديم: "كيف نقول على نحو مختلف الشيء نفسه؟":

إذا جرّدنا لفظ "التلبيس" *travestissement* من شحنته المسرحية حيث كان دور الرجل تؤدّيه على الرّكح امرأة ودور المرأة يؤدّيه رجل، وهو عمل مكروه دينيا، أمكننا اعتباره عملا يرمي إلى تكبير الشخص، أي جعله نكرة، بواسطة التّنكر *déguisement*، أو اعتبار "التلبيس" تحويلا زائفا يهدف إلى تشويه مظهر ما، كفنّ الكاريكاتور، أو فنّ الهجاء الذي يصف موضوعا نبيلًا بأسلوب وضيع. فالتلبيس في كلّ الأحوال قائم على عمل التحويل الذي يُجرى إمّا على المظهر أو المخبر، وإمّا على الشكل أو المحتوى. ومهما يكن موضوع التلبيس فإننا نعتبره إستراتيجية من إستراتيجيات "الجديد". وهي إستراتيجية محكومة بتقنية "الجاهز" «*readymade*».

ولكن كيف؟

إذا انطلقنا من أنّ أشياء الفنّ هي في الأصل أشياء دنيويّة عاديّة مبتذلة فإنّها لا تتحوّل إلى مواضيع فنّية إلاّ إذا تغيّر مظهرها الخارجيّ على نحو جذريّ، فتنقل إلى عالم الفنّ بمجرد انتقال قيمتها اليومية إلى قيمة فنّية. غير أنّه مع الجاهز حصل انتهاك في قيم الاقتصاد الثقافيّ مع مارسال ديشان Marcel Duchamp الذي دشّن تقنية "الجاهز" الفنّية في بعض المعارض لما أخذ شيئاً من أشياء الفضاء الدنيويّ اليوميّ يسهل التّعرف إليه كالمغسلة، ثمّ وضعه في سياق فنّيّ (متحف، معرض، رواق الفنّ) دون أيّ تحوير لمظهره الخارجيّ. والنتيجة التي كان الفنّان يريد بلوغها من هذا التّجديد بواسطة "الجاهز" لا تتعلّق بالعمل الفنّيّ في بنيتها، وإنّما بقيمته، ونظام التّقييم الفنّيّ برمّته. فالانتقال من فضاء دنيويّ متكوّن من كلّ ما هو مجرد من القيمة، وتافه، وغير مفيد، وخارج الثقافة، وزائل، إلى فضاء الذاكرة الثقافيّة المنظّم المرتب بشكل ما من التّرتيب في هيئة مكنتات ومتاحف وأروقة الفنّ، ومؤسسات الأرشيف المختلفة التي تعمل على حفظ تلك الذاكرة وحمايتها، إنّما هو انتقال ناتج عن مقارنة مقيّمة بين القيم الثقافيّة والأشياء التي تعمّر الفضاء الدنيويّ. فأصل "الجديد" متولّد من هذا الضّرب من المقارنات.

ولا تقتصر ممارسات الجاهز على المجال الفنّيّ، فهي منتشرة في مجالات أخرى كالسياسة. آية ذلك أنّ "الأصوليّة" *fondamentalisme* الدنيويّة أو الوطنيّة إنّما هي تمارس نوعاً من ممارسات "الجاهز" في قلب الفضاء السياسيّ. فهي تتخذ شكلاً من التّفكير، أو شكلاً ثقافيّاً "ما قبل حدائقيّ" قد انتهى واندثر، فتحبيه بأن تصوّغه في شكل إيديولوجيا سياسيّة حديثة، تماماً كالفنّان الذي يزول فنّه بممارسة

“الجاهز” حين يتناول منتوجات قد سبق صنعها، فيهبها أساسا جديدا هو أساس الأعمال الفنيّة، وذلك بعرض تلك المنتوجات في فضاء فنيّ كالمعارض ورواق الفنون.

كذلك نجد ممارسة “الجاهز” في مجال المفاهيم النّقديّة أو الأدبيّة أو الفنيّة. فالتعريف بتلبّيس بعض المفاهيم، إنّما هو ذلك التعريف الذي يشحن مفهوما ما من مفاهيم ثقافة معيّنة [أ] بمحمولات مستمدّة من ثقافة أخرى [ب] مع الإيهام، وها هنا يظهر التلبّيس، بأنّ تلك المحاميل نابعة من النّقافة [أ] لا من النّقافة [ب]. وليس هذا التعريف بطبيعة الحال محترما للفوارق الثقافية والاختلافات التاريخية. فالتعريف القائم على التلبّيس هو من قبيل التعريفات التي تعتمد القياس آليّة من آلياتها، والاستنساخ هدفا من أهدافها. ونجد هذا الضّرب من التعريف رائجا عند بعض المستشرقين، خصوصا أولئك الذين اعتنوا بالتأريخ للأدب العربي القديم. فمفهوم الأدب القديم في تصوّر الثقافة العربيّة الإسلاميّة قد قيس في تعريفاتهم على مفهوم *Littérature* في النّقافة الغربيّة. وليس العيب في القياس وإنّما في عملية التعليل القياسيّة التي يضطرّ فيها المستشرق إلى إذابة الفوارق بتقييمات انتقائيّة يُعلّى فيها من شأن العناصر المشابهة لمضامين *Littérature* وتُحقّر العناصر المخالفة تحقيرا إيديولوجيا خاليا من كلّ تفهّم تاريخيّ لأسباب الاختلاف. وبهذه العمليّة القياسيّة يعيد المستشرق إنتاج تصوّراته من خلال استنساخ مفهوم الأدب العربيّ على صورة مفهوم *Littérature* الغربيّ.

إذا سلّمنا بأنّ التلبّيس هو إستراتيجيّة من إستراتيجيّات “الجديد” محكومة بصورة أو بأخرى بتقنية “الجاهز” أمكننا من هذا المنظور أن نُعيد تقييم الكثير من ظواهر

“الإبداع الأدبي” في أدبنا المعاصر انطلاقاً من طريقة تعاملها مع التراث. ولعلّ أبرز هذه الظواهر تقنية “القناع” التي توخّأها الكثير من الشعراء المعاصرين بأشكال متنوعة.

يعرّف جابر عصفور القناع بالعبارة التالية:

«القناع» رمز يتّخذهُ الشاعر العربيّ المعاصر ليضفي على صوته نبرة موضوعيّة، شبه محايدة، تتأى به عن التّدقّق المباشر للذّات، دون أن يخفي الرّمز المنظور الذي يحدّد موقف الشّاعر من عصره. وغالباً ما يتمثّل رمز القناع في شخصيّة من الشّخصيّات تنطق القصيدة صوتها وتقدّمها تقدّماً متميّزاً، يكشف عالم الشّخصيّة في مواقفها أو هواجسها، أو تأملاتها أو علاقاتها بغيرها. فتسيطر هذه الشّخصيّة على «قصيدة القناع»، وتتحدّث بضمير المتكلّم، إلى درجة يُخيّل إلينا معها أنّنا نستمع إلى صوت الشّخصيّة، ولكنّنا ندرك شيئاً فشيئاً أنّ الشّخصيّة في القصيدة ليست سوى قناع ينطق الشّاعر من خلاله، فيتجاوب صوت الشّخصيّة المباشر مع صوت الشّاعر الضّمّني تجاوباً يصل بنا إلى معنى القناع في القصيدة. وغالباً ما يمثّل القناع شخصيّة تاريخيّة، صوفيّاً مثل الحلاج والغزالي، خليفة أو حاكماً مثل عمر بن الخطّاب أو صقر قريش، شاعر مثل أبي نواس والمنتبّي وأبي العلاء، نموذجاً من النّماذج العليا المتكرّرة في الأساطير والقصص الشعبيّ مثل برومثيوس وأدونيس وعشتار أو السندباد وعجيب بن الخصيب.

ومن الممكن أن يكون القناع شخصيّة مخترعة تضفر عناصرها من التّاريخ أو الحاضر أو الأسطورة، أو منها جميعاً مثل “السّمندل في مسرحيّة” الأميرة تنتظر” لصلاح عبد الصّبور، أو “الأخضر بن يوسف” في شعر سعدي يوسف، أو “مهيار

الدّمشقيّ” في شعر أدونيس. وليس هناك ما يمنع من أن يُمثّل القناع عناصر الطّبيعة أو كائناتها أو مشخّصاتها، مدينة أو شجرة، أو جسراً أو نهراً، أو كائنات وعناصر ما بعد الطّبيعة. فالمهمّ في القناع ليس هويته، وإنّما ما يتيحه للشّاعر من إمكانيّات، وما يفتحه من آفاق. ومع ذلك فأغلب أُنعة الشّعر المعاصر أُنعة «شخصيّات» يستعيرها الشّعراء ليصوغوا من خلالها مواقفهم [...] ولكنّ القناع ينطوي على مفارقة تحدّد طبيعته. إنّه ينطق صوت الشّاعر ولا ينطقه في نفس الوقت. ينطق صوت الشّاعر لأنّه، أي القناع، شخصيّة استعارها الشّاعر من التّاريخ أو الأسطورة ليتلفظ بها ما يريد. ولكنّ القناع، في نفس الوقت، لا ينطق صوت الشّاعر. ذلك لأنّ ضمير المتكلّم الذي ينطق في القناع هو، فيما يفترض على الأقلّ، صوت الشّخصيّة التّاريخيّة أو الأسطوريّة أو المخترعة، وليس صوت الشّاعر. ومع ذلك فالصّوت الذي نسمعه ليس هذا ولا ذلك، وإنّما هو صوت مركّب من تفاعل صوتيّ الشّاعر والشّخصيّة معاً.”

لقد تعمّدنا نقل هذا التعريف المطوّل لأنّه يكشف لنا عن مفارقة في استعمال مصطلح «القناع». وتتجلّى هذه المفارقة في أنّ «القناع» يحيل في الأصل على فنّ المسرح. فهو يوضع على وجه الممثّل ليخفيه ويدلّفه في عالم الدّراما الممكن. فهو في النّهاية ينتمي إلى سجلّ بصريّ دراميّ. ولكن نراه بنقله إلى عالم الشّعر يفقد بعده الدّرامي، ليصبح مجرد صوت مختلف يطغى حيناً على صوت الشّاعر ويخفت حيناً آخر، وأحياناً يتداخلان حتّى يضحى “الصّوت الذي نسمعه ليس هذا ولا ذلك، وإنّما هو صوت مركّب من تفاعل صوتيّ الشّاعر والشّخصيّة معاً.” فهل القناع بهذا التّصوّر ضرب من “تعدّد الأصوات” polyphonie أو “تعدّد اللّهجات” واللّغات

يضمحلّ فيها بعده الدراميّ البصريّ؟ أم هو هذا وذلك ضرب من تعدّد الأصوات
الناظرة والوجوه المتكلمة؟

مهما يكن الجواب فإنّ الذي يعيننا في هذا المقام هو هذا الانتقال بمتصوّر
«القناع» من مجاله الثقافيّ الأوّل وهو فنّ الدراما إلى فنّ الشعر المعاصر. ويحملنا
هذا الانتقال من مجال إلى آخر على أن نتصوّر «الجديد» بوصفه نقلا وانتقالا للخطّ
الفاصل بين التّراث الثقافيّ والفضاء الدنيويّ. والأهمّ من هذا كلّهُ هو أنّ هذا الانتقال
من حدّ إلى حدّ يحيل بوجه من الوجوه على جماليّة «الجاهز» ready made. ولا
تعني هذه الإحالة على تلك الجماليّة أنّ «الجديد» لا يمكن أن يبتدع إلاّ بممارسة
تقنية الجاهز التي انتهجها مارسال ديشان في أعماله الفنيّة، وإنّما تعني أنّ إستراتيجيّة
«الجديد» كما توخّاها مارسال ديشان هي إستراتيجيّة كونيّة ملازمة لكلّ حركة مجدّدة
بغضّ النظر عن الطّريقة التي مارس بها مارسال ديشان وطبّق هذه الإستراتيجيّة
لبلوغ أهدافه الفنيّة الخاصّة به.

وعندما يعرّف جابر عصفور مضمون القناع بقوله: «وغالبا ما يمثّل القناع
شخصيّة تاريخيّة، صوفيّا مثل الحلاج والغزالي، خليفة أو حاكما مثل عمر بن
الخطّاب أو صقر قريش، شاعر مثل أبي نواس والمنتبّي وابي العلاء، نموذجا من
النّماذج العليا المتكرّرة في الأساطير والقصص الشعبي مثل برومثيروس وأدونيس
وعشتار أو السّندباد وعجيب بن الخصيب». فإنّه يذكر أمثلة عديدة من العنصر
المأخوذ من التّراث يسهل التّعرف إلى هويّته دون غموض ولا مشقّة. وهو كذلك حين
يقول: «فأغلب أقنعة الشعر المعاصر أقنعة «شخصيّات» يستعيرها الشعراء ليصوغوا
من خلالها مواقفهم» فإنّه يؤكّد أنّ هذا العنصر المأخوذ من التّراث، تاريخيا كان أو

أسطوريًا أو شعبيًا، والحامل لقيمة ثقافية عالية، إنّما أخذ ليوضع في سياق ثقافيّ، أو فنّي أو أدبيّ جديد هو هاهنا “الشعر المعاصر”. فمصطلح «القناع» يجمع بين:

1. العنصر المأخوذ من التّراث، وهو “شخصيّة استعارها الشّاعر من التّاريخ أو الأسطورة”

2. والعنصر الأدبيّ الجديد، وهو الشّعر.

وهذان العنصران هما وجه وقناع، صوت وصدى، قد اجتمعا في حيّز جديد دون اختلاط ولا امتزاج ولا وحدة عضويّة بينهما. فلا شيء يجمع بينهما أو يحيط بهما على نحو شامل متفاعل. فهما يمثلان في الواقع مستويين من الخطاب لا يمكنهما أن يتداخلا، “لأنّ ضمير المتكلّم الذي ينطق في القناع هو، فيما يفترض على الأقلّ، صوت الشّخصيّة التّاريخيّة أو الأسطوريّة أو المخترعة، وليس صوت الشّاعر. ومع ذلك فالصّوت الذي نسمعه ليس هذا ولا ذلك”. ولكن حين يضيف جابر عصفور إلى ما سبق هذا الكلام: “وإنّما هو صوت مرّكب من تفاعل صوتي الشّاعر والشّخصيّة معا” فإنّه يدمّر هذا التّمايز بين الصّوتين، ويخلط بين مستويي الخطاب الشعريّ المكوّنين لبنية القناع. ذلك أنّ بنية “الجاهز” في كلّ تجلّياته الفنّيّة تُميّز تمييزًا حادًا بين مكوّنيه الأساسيين، أي العنصر ذي القيمة التّقافيّة (أي العنصر التّراثيّ) والعنصر الدنيويّ. فلا يتداخلان بأيّ حال من الأحوال، وعدم المصالحة بينهما هو الذي يحدّد طريقة استقبالهما وتلقّيهما. فإستراتيجيّة التّجديد المتوخّاة لا تكمن في العناصر المكوّنة لبنية “الجاهز”، وإنّما في انتهاك الحدود الفاصلة بين نظامي قيمة، وذلك بانتقال أحدهما، وهو نظام القيمة الخاصّ بالتّراث، إلى نظام

قيمة آخر مختلف خاصّ بالشعر المعاصر.

إنّ انتقال الشّخصيّة التّراثيّة من التّاريخ أو الأسطورة إلى فضاء الشّعر قد أفضى إلى التقاء صوتين، واجتماع وجهين. ولكنّه لقاء بين هذا العائد القديم والشّاعر الحديث كان مداره الوجه. فأحد الوجهين يصبح قناعاً للوجه الآخر، تماماً كما في التّلبّيس المسرحي. يقول أدونيس في قصيدة "من تحوّل الصّقر":

سأغني هناك

سيكون قناعي غريباً

يديا طريقان وقوسان

رأسي نهر

ووجهي جزيرة.

أما في قصيدة "الأخضر بن يوسف ومشاغله" لسعدي يوسف فيتبادل الوجه والقناع الأدوار على نحو شبيه بلعبة المرآئي. يقول:

سأستخدم اسمك

معدرة

ثمّ وجهك

أنت ترى أنّ وجهك في الصّفحة الثّانية

قناع لوجهي..

مهما تكن العلاقة بين العنصرين التّراثي والدّنيوي فإنّ جماليّة الجاهز تشتغل

في تقنية القناع الشعري على مشكل جديد يتعلّق بتأسيس الوجه بعد "صدمة الحداثة". ففي القناع لا يلتقي صوتان غريبان في الزّمان بعيدان في المكان إلا لتأسيس الوجه بجمالية أخرى خاضعة لفنّ البورتريه.

كلّ من تابع تاريخ فنّ البورتريه في مجالي الفنّ والأدب لا بدّ أن يلاحظ أنّه، رغم اختلاف الأساليب والمواضيع، قد اشترك الأدباء والفنّانون في إنتاج صور "اللابشري" بطرق شديدة التّباین. وليست هذه السّمة بأمر مفاجئ، فالفنّ الحديث برمّته (وربّما الأدب؟)، كالحداثة الفكرية تماما، مضادّ لكلّ ما هو إنسيّ anti-humanisme ولكلّ نزعة إنسيّة humanisme، بل هو فنّ مجرد من كلّ نزعة إنسيّة. فهذه التّزعة قد وسمت فكر التّهضة بميسمها لما احتفت بالإنسان بوصفه ذرّة الخلق، وأكرم مخلوق في سلسلة المخلوقات، في حين أنّ الحداثة في أتمّ معانيها لم تصبح ممكنة إلا حين فقد الإنسان منزلته الرّفيعة المتميّزة وانحدر إلى مرتبة عنصر من الواقع. فالفنّ الحديث قد نهض على هذه الخلفية الكارثية التي فقد فيها الإنسان هذا الامتياز، فأضحى البشريّ في الفنون، خاصّة الرّسم، لا بشريا، أي مجرد فراغ خالص غير ماديّ. ولعلّ من أبرز تجلّيات هذه الكارثة هو انقلاب الوجه إلى "لا وجه". فأعمال الفنّ الحديث المختلفة تمثّل إنذارا مستمرا بحلول كارثة على مستوى "الوجهية"، «visagité»، أو "ما بين الوجه والوجه" «Entre les visages». وهي كارثة قد بلغت طورها الأقصى في استحالة رسم الوجوه وامتناع تصويرها. في هذا السّياق، نعتبر اللّوجه بمثابة الطّراز prototype يتحقّق في صور شتى كلّما فقد الوجه ملامحه. فإذا كانت الصّورة تحمل ملامح الوجه كلّها فنحن أمام تصويرة portrait، وإذا انتقت ملامح الوجه تماما واختفت أو توارت بطريقة من الطّرق

كاستعمال القناع أو ضرب الحجاب فإننا نكون أمام *détrait*، أي تلاشي ملامح الوجه، وإذا تجرّدت صورة الوجه تماما من كلّ ملامحها كما في الفنّ التجريديّ نكون أمام *abstrait*. ولعلّ ما يميّز الحداثة هو انتفاء العناصر البشريّة فيه ليصبح تجريدا لا بشريّا خالصا.

إذا نقلنا هذه المعطيات من مجال الفنّ إلى الأدب، والشعر تحديدا، فإنّ انتفاء ملامح الوجه البشريّة التي ينهض عليها فنّ البرترية نجدها في فنّ الشعر المعاصر في صور شتّى. يكفي أن نستحضر هذا المقطع الشعري من أغاني مهيار الدمشقي حتّى نرى أنّ فنّ القناع في الشعر ليس ضربا من تدمير الوجه القديم وإنّما هو تشكيل للوجه القديم على نحو جديد في فضاء القصيدة. يقول الشاعر:

وجه مهيار نار

تحرق أرض النجوم الأليفة

هو ذا يتخطّى تخوم الخليفة

رافعا بريق الأفول

هادما كلّ دار

هو ذا يرفض الإمامة

تاركا يأسه علامة

فوق وجه الفصول..

وبمثال القناع الشعري نرى كيف أنّه بطلب القديم المنذر واستحضاره بأشكال شتّى يبحث الإنسان الحديث في ماضٍ غريب قد نأى بعيدا عن إمكانات لمستقبله

الخاصّ. وعندما يغرق في عوالم الحكمة والأساطير القديمة فليشقّ في أزمنة هذه الحداثة سبلا إلى "الجديد"، نحو ما لم يوجد بعد، ولا سبيل إلى بلوغه، تماما كالوجه الجديد لا سبيل إلى معرفته إلاّ بالأقنعة القديمة.

(5) في أنّ "الجديد" لا يكون جديدا إلاّ بالقديم:

ما الذي ينبغي استخلاصه من عرضنا لهذه الصيغ المختلفة في طرائق قول القديم من الموروث الأدبيّ؟ لنذكّر قبل كلّ شيء بها:
أولها العائد: وهي "أن نقول تماما الشّي نفسه".
ثانيها الوافد: وهي "أن نقول تقريبا الشّي نفسه".
ثالثها الجاهز: وهي "أن نقول على نحو مختلف الشّي نفسه".

تتشرك جميع الصيغ في أنّ الموروث الأدبيّ يمكن أن يُقال على أنحاء شتى. وفي كلّ صيغة كانت قيمة "الجديد" تتغيّر كلّما تغيّرت علاقته بالقديم. ولا تتغيّر هذه العلاقة إلاّ إذا اعتبرنا القديم في حاجة مستمرة إلى التفسير والتأويل تارة بتكراره إذا كان الجديد لا يحمل في أعطافه شيئا جديدا، وطورا بترجمته أو استقبال لغة الغريب الدّخيل واحتمال اختلافه، وأحيانا بتجديده إن كان لا مفرّ من الجديد، لأنّه لا يمكن الاستغناء عنه ولا تحاشيه. ومعنى ذلك أنّ القديم يحتاج في كلّ عصر إلى أن يُعاد ابتداعه وخلقه. ولأجل ذلك كانت كلّ نهضة ضربا من التّجديد عظيما. ولعلّ أدونيس قد فهم "الجديد" على هذه الصّورة أو شيء قريب منها حين يقول: "وهكذا قد تكون الجدّة في القديم كما تكون في المعاصر. فمعيار الجديد يكمن في الإبداع والتّجاوز وفي كونه مليئا لا يُستنفد [...] إنّ دلالة التّجديد الأولى في الشّعري هي

طاقة التّغيير التي يمارسها بالنسبة إلى ما قبله وما بعده، أي طاقة الخروج على الماضي من جهة، وطاقة احتضان المستقبل من جهة ثانية. كلّ أثر شعري جديد حقاً يكشف عن أمرين مترابطين: شيء جديد يُقال، وطريقة قول جديدة [...] وعلامة الجدة في الأثر الشعري هي طاقته المغيرة التي تتجلى في مدى الفروقات ومدى الإضافة: في مدى اختلافه عن الآثار الماضية، وفي مدى إغنائه الحاضر والمستقبل.

تكمّن طرفة هذا التّصوّر للجديد في أمرين مترابطين:

1. في تخلصه من مفهوم الثقافة القديم الذي بمقتضاه تضحى مهمة التفكير والفنّ والأدب بصفة عامّة هي وصف العالم ومحاكاة الواقع على نحو مطابق تمام التّطابق. ويفترض هذا كلّهُ أنّ بمقدور الإنسان بلوغ هذا الواقع بصورة فوريّة ومباشرة، وفي كلّ وقت. فإن لم يعكس الفنّ الواقع المرئيّ فلائنه يعكس واقعا آخر خفياً داخلياً. ولكن إن لم يعكس لا هذا ولا ذلك من وجوه الواقع المرئيّ منها والخفيّ صار طلب الجديد من أجل الجديداً أمراً مذموماً أخلاقياً، ومداناً.
2. بيد أنّ مفهوم الثقافة القديم يظلّ مفيداً في تفهّم طريقة اشتغال "الجديد". فهو إن خلصناه من فكرة البحث عن تجليات جديدة لكلّ ما هو متحجّب مستتر، ومن أمل التّقدّم نحو هدف ما وغاية، لوجدنا أنّ الجديد لا يكون جديداً إلاّ بالقديم وبالسنّة والتقليد، أي "في مدى اختلافه عن الآثار الماضية". ولا فائدة في البحث عن الجديد في واقع خارج الثقافة، لأنّ شرط التّجديد هو الواقع الوحيد الذي ما فتئت كلّ ثقافة تعرب عنه بطرقها ووسائلها.

يترتّب على كلّ ذلك أنّ "الجديد" والإبداع الأدبيّ أو الفنّي ليسا متماثلين ولا

متطابقين، بعد أن وُضِعَ إمكانُ أن يخلق الإنسان أشياء جديدة من عدم أو من أصل يمكن بلوغه ببسر (كالواقع، أو الإلهام، أو اللاوعي...) موضع السؤال، ولكنهما قد يلتقيان إذا استحضرنا نظريات التناصّ المختلفة التي بيّنت أنّ الجديد متكوّن دائماً من القديم، ومن شواهد النصوص، ومن إحالات على السنّة الأدبيّة أو الفنيّة، ومن تحويرات، وتأويلات مختلفة لما هو موجود. ويمكن أن يستنتج من هذا كلّهُ أنّ لا جديد في الثقافة ولا إبداع فيها، لأنّها لا تُعنى إلاّ بما جدّ من تنوع على ما هو موجود بالفعل. فهل يعني ذلك أنّ الصيغ الأربعة التي فحصناها هي مجرد تنويعات على أشياء سبق قولها؟

إنّ المتأمل في هذه الصيغ وهي:

1- "أن نقول تماماً الشّي نفسه"، أو "أن نقول على نحو مختلف الشّي نفسه"، لا بدّ أن يلحظ ذاك الانفصام بين القول والشّيء، أو بين الكلمات والأشياء، أو بين العلامات ومعناها. فكلمة تُغيّر المعنى تغيّرت العلامات، وكلّما تغيّرت العلامات تغيّرت القيم. فالعلامات المختلفة هي قيم مختلفة. ولمّا كان الجديد هو عبور القيم وانتقالها *transvaluation des valeurs*، فإنّ الصيغ الأربعة التي رصدنا في إبداع الموروث الأدبيّ ليست مجرد تنويعات على ما هو موجود في التّراث، وإنّما هي السّبل التي يشقّها المبدع ليكشف في الآن نفسه عن "شيء جديد يُقال، وطريقة قول جديدة". سوسة - تونس، 19 جانفي

مداخلة

جدلية الفكر والواقع الاجتماعي والسياسي

أ.د. عوني القلمجي

منذ عقود طويلة من الزمن، وأقطارنا تعاني من مشكلات التبعية وظواهر مرحلة ما بعد الاستعمار، ولا تزال أيضا تواجه معضلات جدية تشمل مختلف النواحي: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تفاقمت بعد الهجمة الامبريالية لتحرم بلداننا من مكتسبات التحرر الوطني والسيطرة على ثرواتنا الوطنية، وطالت هذه الهجمة حتى الأصدقاء الروحية والأخلاقية. وكان أخطرها التراجع الفكري والثقافي، الذي أدى بدوره إلى تقويض أسس الوعي الجمعي بقضايا أمتنا المحورية، والمحددة لنقاط قوتها وهزائمها، بل جرى محاربة النخب الواعية أو إغراؤها أو تجاهلها، سواء عبر التهيب أو الترغيب، أو عبر اعتماد ما يسمى بالقوة الناعمة، أو القمع اللطيف وغير المحسوس، لتنتهي إلى خلق وضعية فكرية وعقائدية هشة عانت ولا تزال تعاني منها الأمة. فضلا عن ما تقوم به وسائل الإعلام الحكومي والمعادي، والدور الذي تلعبه في تشكيل الوعي السياسي، وتأسيس أفكار وثقافة تخدم مصالحها وتدفع الناس لتبنيها والقبول بصحتها. وقد أدى كل ذلك إلى عجز المجتمع العربي وأحزابه وقواه الوطنية، عن تحقيق الحرية والديمقراطية في مواجهة الأنظمة الدكتاتورية

والرجعية والعميلة، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة في مواجهة التفاوت الطبقي، وتحقيق الوحدة العربية في مواجهة التجزئة، والدفاع عن الوطن وتحرير الأرض في مواجهة الغازي والمستعمر. وهذا أمر طبيعي، فالتأخر في الجانب الفكري والثقافي اقترن دائما بالتخلف والرجعية، في حين اقترن امتلاك الوعي والفكر المنفتح، بالتطور والتقدم الاجتماعي والحضاري والازدهار والرفاه. ولا يغير من هذه الحقيقة تلك المكاسب والإنجازات التي تحققت على يد هذه الأحزاب الوطنية والقومية في عدد من البلدان العربية، مثل تحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية ورفع مستوى الخدمات، فهذه قد جرى إجهاضها، والالتفاف عليها من قبل القوى المضادة بأوجهها المختلفة.

ومما زاد الحالة سوءا، امتداد هذا الداء ليشمل القوى والأحزاب الوطنية جميعها، ومن ضمنها الأحزاب القومية العربية، التي تهمننا أكثر من غيرها، وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب والأحزاب الناصرية، ليس لأن قادتها ومفكريها ومتفقيها قاصرون عن التفكير، وإنما لكون هذه الأحزاب عجزت عن تطوير فكرها، خشية من المساس به وبثوابته التي قام عليها، وتجاهلت في نفس الوقت الانفتاح على الأفكار الأخرى، أو إيجاد قواسم مشتركة معها. ليصل هذا الأمر إلى حد الخصومة بين بعضها البعض، بل تطور ذلك في فترات معينة إلى محاولات إقصاء كل منها الآخر، والدخول أحيانا في معارك فيما بينها. وقد نجد نموذجا صارخا عن ذلك، ما حدث من خصومة حادة بين تلك الأحزاب القومية، بصرف النظر عن الدوافع والأسباب، ومن ثم انتقال هذه الخصومة إلى فئات واسعة من المجتمع، الذي انقسم ما بين مؤيد لهذا الطرف أو معارض لذلك. ليس هذا فحسب،

وإنما حرصت هذه الأحزاب، وحتى الشخصيات على إهمال الفكر كأساس لمنطلقاتها، جراء اهتمامها بتقديم برامج عملية لتحقيق أهداف سياسية بعينها، الأمر الذي ولد فجوة كبيرة بين المنطلقات والأهداف، في حين كان من المفترض أن تسعى هذه الأحزاب والقوى القومية لوضع برنامج فكري مشترك يحدد عمل الثورة الفكرية وماهيتها.

لا نقصد من وراء ذلك الإقرار بأن تلك الحالة المتخلفة التي نعيشها، أصبحت قدرا حتميا ينبغي الاستسلام له، أو انتظار حدوث معجزة تأتي من السماء تنقذنا من هذه الحالة البائسة فعلا، وإنما نعني جردها وتدقيقها، ووضع الحلول والوسائل الناجعة للتغلب عليها، والخروج من مستنقعها. لقد مرت أمتنا العربية بحالات مشابهة، وربما كانت أكثر سوءا ومأساوية، وتمكنت من الخروج منها إلى حد كبير. على يد نخبة من المفكرين العرب ورجال الدين المتتورين والقادة والسياسيين، من أمثال الشيخ رفاعه الطهطاوي، بطرس البستاني، أحمد لطفي السيد، الشيخ العربي التبسي، جمال الدين الافغاني، عبد الرحمن الكواكبي، عباس محمود العقاد، عبد الحميد بن باديس، مصطفى المنفلوطي، انستاس الكرمل، مي زيادة، ميخائيل نعيمة، شبلي شميل ونيقولا حداد وغيرهم الكثير. ونقصد هنا، حالة التخلف التي عاشها مجتمعنا العربي في ظل الحكم العثماني، والتي وصلت إلى حد تهديد الهوية العربية، تحت ذريعة المشروع الإسلامي، وتراجع اللغة العربية جراء سياسة التتريك التي قامت في أواخر العهد العثماني. ولم تكن شعارات المشروع النهضوي العربي والإسلامي بعيدة عن شعارات الثورة الفرنسية التي تأثرت بها هذه النخبة مثل: شعارات الحرية والعدالة والمساواة، وليست بعيدة أيضا عن أفكار رجالات الرأي في عصر الأنوار الأوروبي،

حيث بدأت في مصر نهضة ثقافية وأدبية تردد صداها وامتد نفوذها إلى سوريا ولبنان وفاس ومراكش، لتنتهي إلى ظهور حركات سياسية ذات طابع قومي عربي طالبت بالاستقلال والحرية في كل من مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق. ولولا هذه النهضة العربية وسواعد هؤلاء الرجال وعقولهم، ل بقي العرب في ذلك الوقت على ما كانوا عليه، وربما عاشت أمتنا عصور ما يسمى بالانحطاط.

هذا المشروع النهضوي الذي حقق مثل هذه الإنجازات، لم يكتب له الاستمرار ومواصلة مسيرته حتى نهايتها، حيث تعرض لاحقا الى انتكاسة مؤلمة، جراء الإشكاليات التي واجهها، وجراء عدم قدرته على التمييز أو التدقيق في الفروقات بين أسسه الفكرية والثقافية، وبين منظومته القيمية، بين تنفيذ هذا المشروع على أرض الواقع وبين حصره في مجموعة من النخب، لكنه ترك للأجيال المتعاقبة تجربة يقندى بها، كبداية لأي مشروع نهضوي وفكري كالذي نحن بصده، خاصة إذا عقدنا العزم على إعادة النظر في كل مسيرتنا الفكرية وإجراء تغييرات جزئية أو واسعة على قواعد صحيحة غير تلك التي تسود اليوم، أو كما يقول الكاتب المصري زكي نجيب محمود: الابتعاد عن الثنائية التي تسير على طريق "إما التمسك بتراثنا القديم ولا مجال بالابتعاد عنه قيد أنملة، ك ونها صواب لا تقبل المساس بها وإما الانسلاخ عنه وعن الهوية والتوجه شطر الفكر الغربي واعتناق معتقداته، والخلاص من ذلك الحمل الثقيل الذي يسمى ثقافة عربية. والتي تتمثل في التعامل مع كل فكرنا وثقافتنا العربية الأصلية من جهة، والعيش في الحاضر في ظل تطوره العلمي والفكري من جهة أخرى، وفق منهج علمي تحت إشراف النخبة المفكرة في البلاد العربية التي بإمكانها تقديم مشروع فكري جديد، تتوفر فيه عناصر نظرية ملائمة لحركة المجتمع في جميع البلاد

العربية.

لقد وضع لنا في هذا الخصوص الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت، الذي يعتبر من أهم العقول التنويرية في أوروبا، أربعة قواعد ذهبية تساعد في الوصول إلى تحقيق الهدف المنشود، والتي وردت في كتابه الموصوف "مقال في المنهج" وكتابه "قواعد لهداية العقل"، وقد سميت الأولى باليقين وذلك "ألا اقبل شيئاً على أنه حق ما لم أعرف يقيناً أنه كذلك، بمعنى أن أتجنب بعناية التهور، والسبق إلى الحكم قبل النظر، وألا أدخل في أحكامي إلا ما يتمثل أمام عقلي في جلاء وتميز، بحيث لا يكون لدي أي مجال لوضعه موضع الشك". وسميت الثانية بالتحليل وذلك "بتقسيم كل واحدة من المشكلات إلى أجزاء قدر المستطاع"، وسميت الثالثة بالتركيب وذلك "أن أسير أفكارني بنظام بادئاً بأبسط الأمور وأسهلها معرفة كي أتدرج قليلاً حتى أصل إلى معرفة أكثر ترتيباً بين الأمور التي لا يسبق بعضها الآخر" وسميت الرابعة بالاستقراء التام وذلك "أن أجري في كل الأحوال الإحصائيات والمراجعات الشاملة ما يجعلني على ثقة من أنني لم أغفل شيئاً".

أما آلية هذا المشروع، فقد وضع - على سبيل المثال لا الحصر - المفكر السوري الراحل طيب تيزيني بعض ملامحها البسيطة جداً، حيث دعا إلى تبني هوية عمل، هي هوية مشروع نهوض عربي تنويري جديد. وهذا المشروع إذا كان يبدأ بواحد من مليون، فهو صحيح حين توضع العلاقة بين الواحد والمليون على نحو استراتيجي دقيق. وهذا لن يكون صحيحاً حتى إذا بدأ بالألف من المليون، حين يكون هذا الألف مبعثراً متاثراً وفاقداً للقدرة على النمو باتجاه الهدف الكبير والبعيد، كون المشروع النهضوي متغيراً على أرض الواقع وفي داخله، ولإنجاز مثل هذا المشروع

الواعد، يجب أن تتمتع نخبة المشروع بالمثابرة واستعداد عميق للتضحية وإيمان واسع، كي تكون مستندة إلى وعي لمعنى المشروع النهضوي يتحسس الإنسان انتماءه العربي في شخصيته الوجودية، فعندما أفكر أنني عربي يفتح وعيي على هذا التفكير ومن ثم أتحرك فردا ونتحرك جماعة أو أمة نحو العناصر الأساسية في العروبة وفي الفكر وحركة الحياة”.

أما من جهتي، ومن دون العودة إلى الجدلية بين الفكر والواقع وأيهما نتاج للآخر، أو تحديد الصلة بين الواقع والأفكار، أو أيهما يسبق الآخر، تجنبنا للدخول في المقارنة الشهيرة بين الدجاجة والبيضة وأيهما جاء أولا فالفكر بمجموع مفرداته، يبقى في كل الأحوال نتاج حرب مستمرة بين القديم والجديد لن تنتهي إلا بنهاية العالم نفسه، وهذا ما أكده علماء العصر الحاضر، بعد أن كان أسلافهم من علماء القرن التاسع عشر يعظمون من قدرة العقل الإنساني على امتلاك حقائق العالم. بمعنى آخر ليست الأفكار هي التي تشكل الظروف الاقتصادية والسياسية لوعي الإنسان، وإنما العكس هو الصحيح، وبالتالي نحن بحاجة إلى فكر عربي حديث يكون بإمكانه الوصول إلى جميع فئات المجتمع، عبر تحديد الكيفية للكيان الاجتماعي للوعي لينتج نظما إيمانية وقيمية محددة حسب البنية التحتية الاقتصادية السائدة. ويمر أيضا عبر النشاط السياسي الفعال بهدف الوعي السياسي، وإعادة يقظة الجماهير لدورهم السياسي والفكري وعدم حصره على مجموعة من النخب والمتقنين والمتعلمين، ليجري الوصول إلى تعجير ثورة في الوعي العربي تتلاءم ونتائج الواقع الذي نعيشه بكل مفرداته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، سواء كانت ذاتية أو موضوعية، لتخدم في النهاية تطور هذا المجتمع وصولا إلى تحقيق وحدته وحرية

وتقدمه. ومن حسن حظنا، فإن تطور وسائل النشر والاتصال في عصرنا هذا، يمهّد لعهد جديد من التغييرات الفكرية، بل والثورية في العالم المعاصر، جراء نضوجه في رحم عالمنا الحالي، وما علينا سوى إدراكه واستخدامه في تغيير نمط حياتنا بصورة دقيقة ومنضبطة، خاصة بعد سقوط تلك النظريات الأوربية العنصرية التي حاولت تقسيم المجتمعات والشعوب إلى فئات مختلفة، ومتباينة المستويات الفكرية والعقلية، وذهبت في غمرة الإعجاب بالتقدم الأوربي الناشئ حينئذ إلى أفضلية بعض الأجناس على بعضها.

إن السير بهذا الاتجاه ضروري جداً، ليكون بمثابة اللبنة الأولى لثورة سياسية واجتماعية وثقافية وفلسفية رصينة، قادرة على تحصين نفسها من الاختراق من قبل الأفكار المضادة وقواها ذات البأس الشديد، خاصة وأن المجتمع العربي يعيش حالة ضبابية منذ نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، فمن جهة إن عموم الناس قد أصابهم الارتباك الذي ترك فراغاً كبيراً بعد فشل عموم المشاريع ومنها المشروع القومي والشيوعي ومن ثم الإخواني المتشدد، وكذلك المشروع الديمقراطي أو الليبرالي بعد تصديره عبر دبابات المحتلين وسيادة شريعة الغاب. ومن جهة أخرى تدني النتاج الفكري والثقافي، وقلّة الرموز الفكرية المؤثرة وذات الطابع الملتزم بالثوابت الوطنية والقومية، وعجزها عن الوصول إلى مشروع فكري عربي قومي جراء سيادة الاتجاهات المختلفة وأحياناً المنفصلة بعضها عن البعض الآخر رغم تجانسها، كونها جميعاً وليدة الحضارة العربية والإسلامية. في حين فشلت هي الأخرى في مشاريع تحديث الإسلام، بوصفه مشروعاً بديلاً لكل هذه الأفكار المختلفة، بل زادت الطين بلة حين فرضت في الآونة الأخيرة المرجعيات الدينية نفسها، لتكون بديلاً عن المرجعيات

السياسية والوطنية والديمقراطية، الممثلة في قوى وأحزاب سياسية لها تاريخ عريق وماضي مجيد.

ولكي نقف على أرض صلبة وتكون خطواتنا الأولى صحيحة، لا بد من الشروع في رحلة معرفية وميدانية لسبر غور المجتمع وفهم الواقع العربي بكل تفاصيله، وإيجاد القواسم المشتركة للفكر العربي المشتت بين أكثر من عشرين دولة عربية، أو لنقل بين مجموعات فكرية مختلفة تخص مجموعة من الدول. ووجدت المستودعات السياسية والاقتصادية بدرجة رئيسية والفروق الجزئية بين المجتمعات العربية، فالتشابه يبلغ درجة التماثل أحيانا وخاصة في السمات الأساسية والجوهرية اقتصاديا وثقافيا، وليس كما تزوج بعض الجهات في التركيز على العارض وليس الجوهرى والثانوي في المشتركات العربية. وفقرة النهوض القومي هي فقرة رئيسة في نضال أقطارنا سواء في المغرب العربي أو المشرق، يضاف إلى ذلك حاجتنا أيضا إلى تعميق الإحساس بضرورة إصلاح وضعنا المتردي والنهوض به وتطويره من داخله لتحقيق طموحاته في الحرية والعدالة والتقدم الاجتماعي والعيش الكريم. إن تحقيق هذه الطموحات المشروعة تمثل مهمة تاريخية كبيرة قد تتجاوز طاقتنا، ولكن ما يسهل هذه المهمة التاريخية أن هذه النخبة التي جرى اختيارها ستحقق مراميها، كونها نخبة متحررة من الأوهام عن ذاتها، وستكون قادرة على نزع أوراق الخريف الصفراء من شجرة الفكر العربي، وكونها قادرة في نفس الوقت على تجسير العلاقة بين النخب الفكرية والثقافية وبين عموم الناس، وعبر مختلف الوسائل لترسيخ هذا الفكر في عقول الناس والإيمان به والاستعداد للتضحية في سبيله.

بالمقابل وعلى الجهة الأخرى، فإنجاز هذه المهمة التاريخية يقودنا إلى الانتباه

بالقدر الكافي إلى الفرق الهائل بين واقعنا الحالي وبين الصورة التي نلمح بها كما حلم بها الرواد الأوائل، وهذا الفرق أدى إلى العجز في إحياء المشروع النهضوي أو تجديد الفكر العربي، أي انفصال النخب إلى حد كبير عن واقعها. وهذا يتيح لنا التعرف على طبيعة الإشكالية التي تواجهنا، وما يحيط بها من تجارب ومن ظروف ذاتية وموضوعية، وهذا شأن كل حراك فكري وسياسي واجتماعي جدي، يمهد الانتقال إلى المجال الأوسع الذي بإمكانه صياغة المستقبل وإعادة بناء القيم وتنسيقها على قواعد جديدة، حيث يبقى التاريخ يحمل معه النبض الحي، وإن كان بدرجات متفاوتة، وعدم التمييز بين المجالين والتداخل بينهما سيوقعنا في أخطاء فادحة وأفضل مثال على ذلك، تلك الجهود الضائعة للمدافعين عن الهوية والتراث، الذين لا يرون فرقاً بين الأسس الثقافية للنهضة ومنظومتها القيمية. بمعنى آخر نحن أمام إحداث نهضة عربية جديدة أكثر تطوراً وتأثيراً من النهضة العربية، التي شملت حينها مصر وسوريا في القرن التاسع العاشر، وامتدت لتشمل عواصم عربية أخرى مثل: بغداد وفاس ومراكش وحققت إنجازات مهمة مثل انتشار اللغة العربية من حالة التقهقر، وقدمت أدبا عربيا معاصرا للمرة الأولى منذ قرون، وعبر الجمعيات السياسية، بعثت النهضة مشاعر الهوية العربية مجدداً، كما ناقشت قضايا الهوية للبلاد العربية المختلفة وعلاقتها بالرابعة العثمانية.

وفق هذا السياق ينبغي لهذا المؤتمر المبارك، أن يكون بمثابة نهضة أو ثورة فكرية حديثة، تتجاوز قصور ما سبقها من محاولات، ومن ثم تطويرها إلى حركة ثقافية وفلسفية واسعة تشمل عموم الناس. خاصة أن مجتمعنا، يعج بأفكار مختلفة، كالفكر الشيوعي والليبرالي والعلماني وفكر الإسلام السياسي المتطرف، وهذه الأفكار

بمجملةا تعمدت تشويه معالم الفكر القومي العربي، واعتبرته فكرا متخلفا عفا عليه الزمن وتجاوزته الأحداث، ثم جرت محاربته بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، من قبيل وصف الفكر القومي بالأيدلوجية الخطيرة والأفق الضيق، أو اعتبار القومية سما أيدلوجيا لا أخلاقيا، وحين نشير إلى هذه الملاحظة لا نقصد إطلاقا رفض التعامل مع كل هذه الأفكار التي لها حواضن شعبية، أو الانعزال عنها، وإنما نقصد التعامل معها بحكمة وصبر، وفق مبدأ الاعتراف بالآخر، ليتسنى لنا الدفاع عن مشروعنا التحديثي و تمهيد الطريق لنشره في صفوف أوسع فئات المجتمع وطبقاته وقومياته ومذاهبه المختلفة، ليكون مؤهلا لنقل هذا المجتمع من حالة التخلف إلى حالة متقدمة.

نعم، لقد جرت في العقود الماضية محاولات لقيام نهضة فكرية، من قبل مفكرين ومتقنين لتلافي هذا النقص الفكري الخطير، مثل المؤتمر القومي العربي أو إنشاء بعض مراكز دراسات عربية وفكرية الخ. لكن هذه المحاولات عجزت عن تحقيق نجاحات ذات أهمية، أو الوصول إلى غاياتها المنشودة، وذلك بسبب محدوديتها، وعدم القدرة على صياغة متطورة ودائمة من جهة، وعدم الربط بين الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك عجز هذه المحاولات عن تأسيس قواعد التلازم، أو الثنائية الجدلية بين الفكر وممارسته العملية، أو كما يقال الربط بين النظرية والتطبيق، أو الربط بين الهدف المطلوب والطريق المؤدي إليه، حيث جرى حصر هذه المحاولات بين فئة من المثقفين والمتعلمين، بدل نشرها وتعميم أفكارها بين عموم الناس، لتنتهي إلى نوع من أنواع الترف الفكري أو الثقافة الأكاديمية، بدل تحولها إلى حركة مجتمعية شاملة

في السياسة والثقافة والفن والاقتصاد.

أمام هذا المؤتمر المبارك فرصة كبيرة لتحويل حلم النهضة العربية المتعثر إلى حقيقة، ونكون نحن المجتمعين الوجه المشرق للرواد الأوائل لتلك النهضة العربية، لنتمكن من التغلب على جميع المخاطر التي تتعرض إليها ثوابتنا الوطنية والقومية وأولها حب الوطن والتمسك به والانتماء اليه، وكاتب هذه السطور يطمح بداية إلى التركيز على الثوابت الوطنية والقومية في الفكر الحديث جراء غزو الأفكار الشعبوية وفي مقدمتها الأفكار الفارسية الصفوية التي يكره أصحابها أمة العرب وما يمت إليها من تاريخ وحضارة وثقافة أصيلة. ولا أجنب الحقيقة إذا قلت: إننا قادرون على تحقيق هذا الهدف النبيل وبناء الوعي الذي نريده ونجعل الناس قادرين على التمييز بينه وبين الوعي الفاسد والمزيف، خاصة إذا تضافرت هذه الجهود مع جهود الأحزاب الوطنية والقومية بالذات، إذا ما تمكنت من سد الفجوة التي حدثت بين منطلقاتها السياسية و المنطلقات الفكرية، وتحدد الأسس والأطر الفكرية الواضحة والمتكاملة.

عوني القلمجي

2019/6/4

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في النشر وتجديد ثقافة التسامح وقيمه في العالم العربي

أ.د. هيثم عبد الرحمن السامرائي

مقدمة

تهدف هذه الورقة البحثية الى التعرف على الدور الذي توليه وسائل الاعلام التفاعلي في تعزيز قيم التسامح والتعايش الإيجابي ، ردا على ثقافة الكراهية وخطاب الإرهاب والتطرف.

لقد برزت مع العقد الأول من الألفية الثالثة ظاهرة شبكات التواصل الاجتماعي ، التي أصبحت في متناول يد الملايين من الناس في العالم ، و مكنت هذه الشبكات المستخدمين من التعامل معها بحيث أصبح المواطن المعاصر اليوم تحت مسمى **المواطن الصحفي** ولأن هذه الشبكات لها مساحة واسعة في النشر عبر الفضاء الإلكتروني ، فان ما ينشر فيها من موضوعات ورسومات ومجالات متعددة له صدى لدى الجمهور المستخدم ، ومن تلك الموضوعات ما يتعلق بالقيم الأخلاقية و بعض المبادئ الإنسانية العامة ، و ثقافات متنوعة ، منها ما يدعو الى الكراهية و التعصب والتطرف ، و على النقيض من ذلك ثقافة أخرى نحن في أمس الحاجة

اليها وهي ثقافة التسامح ، التي هي هدف كل المجتمعات المحبة للخير و السلام .
وتعد ثقافة التسامح من أسمى القضايا التي تهم المجتمعات المعاصرة ، لما تحمله من قيم و مثل عليا تتجسد في مبادئ الاحترام والقبول للأخر والتقدير للتنوع الثقافي والتعددية سامية الطبيعية للاتجاهات والرغبات والميول الإنسانية . إن ثقافة التسامح التي تشكل العنوان العريض للرقى الإجتماعي هي الفضيلة العليا الناجمة عن تقدم المجتمعات والدليل الحي على نموها الثقافي فهي الفضيلة المنشودة التي تسهم في الحلال السلام والمحبة والتاخي والعدالة والمساواة وهذه مبادئ إنسانية نادت بها شرائع السماء والأرض ، وليس عيباً أن نختلف لأننا يجب أن نختلف حيث أن الاختلاف يبعد سنة كونية ، ولكن حتى إذا اختلفنا يجب أن نتعايش ونتحاور ونتفاهم .

تتطلب ممارسة التسامح توفر شرطين أساسيين ، أولهما وجود مجتمع مدني ، وثانيهما وجود دولة المؤسسات والقانون ، وبالمقابل ، تتقدم عملية إرساء دولة القانون وبناء المجتمع المدني بتوفر شروط التسامح (عساف ، 2003 ، أص) .

ومع انتشار وسائل الإعلام الجديد وشيوع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي التي غدت هوية العصر وعنوانه الاتصالي ، فان شرائح المجتمع في كل مكان اتجهت للمشاركة الفاعلة في هذه الشبكات ، والانخراط فيها بشكل غير مسبوق ، وخصوصا منذ العقد الثاني من الألفية الثالثة ، و شدة تأثيرها في مختلف شرائح المجتمع و خاصة الشباب ، فأصبح من الضرورة أن تولى وسائل التواصل الاجتماعي الاهتمام بالوضع الداخلي من خلال تسليط الضوء على تعزيز ثقافة

التسامح والتعايش الاجتماعي وغرس ثقافة قبول الآخر فيما بينهم .

ومن هنا فان الورقة تبحث في مدى حضور ثقافة التسامح في منشورات هذه الشبكات الفاعلة من منظور الشباب أنفسهم الذين هم الأكثرية المستخدمة لهذه الشبكات وخاصة شباب الجامعات الذين هم قادة المستقبل الذين ينظر اليهم العماد الأساس للمجتمع .

ان موضوع الورقة ، خطاب يتسم بالتسامح وتغليب لغة الحوار المتحضر و الرأي الآخر والقول بالآخر والدعوة للتعايش السلمي والاجتماعي. فلذلك تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية موضوع ثقافة التسامح التي يجب أن تسود ليس مجتمعنا فقط وانما المجتمعات الإنسانية قاطبة

فان هذه الورقة تسعى إلى الإجابة على الأسئلة الآتية من وجهة انظر الشباب الجامعيين المبحوثين الذين هم من سيجيب عن هذه الأسئلة :

1. ما موضوعات ثقافة التسامح المعروضة على وسائل الاعلام التفاعلي من

وجهة نظر طلبة الجامعات الاماراتية ؟

2. ما أدوات ثقافة التسامح المعروضة على وسائل الاعلام التفاعلي من وجهة نظر

طلبة الجامعات الاماراتية ؟

قبل الاجابة عن هذه التساؤلات علينا ان نتعرف على مفهومين اساسيين للورقة
هما :

ثقافة التسامح : تعني اجرائيا إشاعة ونشر الدعوة للتعايش السلمي وقبول الرأي و

الرأي الآخر ونبذ ثقافة الطائفية و العنصرية و المذهبية وكل ما يفرق المجتمع .

وسائل التواصل الإجتماعي : مصطلح يطلق على مجموعة من المواقع على شبكة الإنترنت العالمية (world wide web) ، حيث تتيح التواصل بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي ، يجمعهم الاهتمام أو الانتماء لبلد أو مدرسة أو فئة معينة ، في نظام عالمي لنقل المعلومات . وجاء تعريف الشبكات الإجتماعية (social networking service) كخدمة إلكترونية تسمح للمستخدمين بإنشاء وتنظيم ملفات شخصية لهم ، كما تسمح لهم بالتواصل مع الآخرين . (العلي ، 2015 ، 22 اص (، والوسائل الاجتماعية المقصودة بهذه الورقة الفيسبوك وتويتر والواتس اب وانستغرام وسناب جات والفايبر وغيرها ممن اعتاد عليه شبابنا الجامعي .

تشكل شبكات التواصل الاجتماعي ظاهرة اجتماعية إتصالية مهمة في المجتمعات المعاصرة التي تشهد تطوراً متسارعاً في مجالات الحياة كافة ، وأخذت هذه الشبكات تنتشر بكثرة مضطردة بين أوساط الجمهور .

لقد أستحوذ موضوع استخدام الجمهور لوسائل الإعلام وأنماط وأهداف ودوافع هذا الاستخدام وطريقته على الأدب النظري الخاص بالاتصال و الإعلام ، فظهرت منذ عشرات السنين العديد من النظريات التي بحثت في تعرض الجمهور للاعلام وفي معنى الفائدة المرجوة من الرسالة الإعلامية ، وفي طريقة تفاعل الجمهور مع هذه الوسائل .

وبالنسبة لهذه الورقة البحثية الذي تتصدى لموضوع (ثقافة التسامح) وكيفية نمو و نشر هذه الثقافة عبر شبكات التواصل الاجتماعي الجديدة . فإن الباحث ارتأى أن تستخدم نظريتين متخصصتين في أهداف الرسالة وهما نظرية الاستخدامات

و الإشباعات ، ونظرية الاعتماد على وسائل الإعلام .

مفاد هذه النظرية أن جزءا مهما من استخدام الجمهور لوسائل الاعلام موجه لتحقيق أهداف يحددها الأفراد الذين يتعرضون لوسائل الاعلام ، اذن هم يختارون برامج ومنشورات و موضوعات تلبى ما يحتاجونه وما يبحثون عنه من معلومات ، إن كان لأغراض التعلم أو التثقيف التزود بالمعارف أو التسلية أو قضاء الوقت أو حتى الاعلان والترويج.

اذن نستنتج أن نظرية الاستخدامات و الإشباعات تهتم بما يلي من أهداف :
التعرف على كيفية استخدام الأفراد لوسائل الإعلام ، و توضيح دوافع الاستخدام و أن فهم عملية الاتصال الجماهيري يأتي نتيجة لاستخدام وسائل الاتصال الجماهيري . ومن هنا فان الدراسة الحالية توظف هذه النظرية وفق المداخل الآتية :

1. تحديد وظيفة شبكات التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بالتثقيف والتوجيه والإرشاد الذي يرافق نشر منشورات تدعو لحب التسامح ونبذ العنف والكرهية وعدم الدعوة للإرهاب .
2. استكشاف حاجات الشباب الجامعي ومستوى تعرضهم لثقافة العلق ومدى قولهم ورضاهم على المنشورات المتصلة بهذا الحانب .
3. نوعية التوجه المعرفي للشباب الجامعي فيما يتعلق بالثقافة العامة من جهة والثقافة المتعلقة بتكوين شخصياتهم المستقلة ونزوعهم نحو العنف او التسامح
4. هل يختار المبحوثون موضوعاتهم عن دراية ووعي وقصد ام ان المتلقي يكون

سلبيا .

5. طبيعة المضمون الذي تقدمه الشبكات فيما يتعلق بثقافة التسامح وهل هذا المضمون يحقق الحاجة الاجتماعية والنفسية والشخصية للشباب الجامعي .

اما نظرية الاعتماد على وسائل الاعلام أفادت الدراسة برؤية منهجية تصلح لمخرجات الدراسة ونتائجها التي تؤكد أن الجمهور مازال متابعا جيدا لوسائل الاعلام ويعتمد في تحصيله الثقافي والمعرفي والسلوكي على هذه الوسائل .

ثقافة التسامح:

يعد مفهوم التسامح من أكثر المفاهيم التي طرحت بقوة في نهاية القرن الماضي ؛ كنتيجة طبيعية لانفتاح العالم على بعضه البعض ، واختلاط الأجناس والأديان والأعراق بعضها ببعض مما يتطلب وجود التسامح فيما بينهم لضمان التعايش ؛ ومما لا شك بأن التسامح هو الاحترام وقبول الآخر بكل ما يرتبط به من ثقافة وحضارة وشلوك ودين وعرق وغيرها من الاختلافات بين الناس ، واعتباره ضرورة مهمة في محلات الحياة كافة على النواحي السياسية و الاقتصادية وليس مجرد فعل أخلاقي حميد يرجع الى دوافع شخصية فقط ، إضافة الى انه صفة سامية تعمل على انتشار السلام في العالم ، وتساعد على إحلال ثقافة التعايش محل ثقافة الحرب ورفض الاخر لحنسة او لونة او عرقه .

ولابد من الإشارة الى ان ثقافة التسامح و السلام لا تعني الاستسلام و القبول بالأمر الواقع ، بل عليها التنديد كل أوجه الاحتلال و العدوان التي تتعرض لها الشعوب في العالم وعليها أن تكون في خدمة القضايا العادلة ، (ابو اصيع وآخرون

، 2011 ، ص 208) .

ولم يأمر الله سبحانه وتعالى أنبيائه إلا لتحقيق المحبة والسلام والتعايش ،
ورسالة الأديان السماوية كانت على الدوام تدعو للتآلف والتأخي بين الناس دون
مصادرة الحريات ودون فرض أو إكراه (فذكر إنما أنت مذكر : لست عليهم بمسيطر
(سورة الغاشية ، الآيتان : 21 - 22) (ولو شاء ربك لأمن من في الأرض
كلهم جميعا أفانت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) (سورة يونس ، الآية : 99)
وهذا دليل على مدى تسامح و تقبل الآخر في الدين الاسلامي .

وعلينا أن نبدأ بترسيخ قيم التسامح والحوار الثقافي و تقبل الرأي و الرأي الآخر
داخل مختلف التقاليد الثقافية و الدينية وداخل مختلف الأنظمة التربوية و التعليمية،
ليتحول إلى جزء لا يتجزء من سلوك فردي وجماعي داخل الأسرة ، بين الأفراد ،
بين الجماعات و بين الأمم والشعوب . والحوار الثقافي المتحضر عملية مرتبطة بمدى
تحضر المجتمع ، و مسار لبناء جيل واعي ، وذلك يتطلب المثابرة والنفس الطويل.
وعرفت الأمم المتحدة التسامح بأنه : " الوئام في سياق الاختلاف ، وهو ليس
واجبا " أخلاقيا فحسب بل هو واجب سياسي ، و اتخاذ موقف إيجابي ، يتضمن
الاعتراف بحق الآخرين بالتمتع بحقوق الإنسان و الحريات الأساسية ، وهو مسؤولية
تشكل عماد حقوق الإنسان و التعددية ، وخصوصا " تعددية الثقافة و الديمقراطية و
دعم القانون ، وهو ينطوي على نبذ الإستبدادية ، فكل إنسان حر في التمسك
بمعتقداته ، و هو يقبل بتمسك الآخرين بمعتقداتهم ، ولهم الحق بثقافتهم و تاريخهم
و دينهم و معتقداتهم ولهم الحق في العيش بسلام في إطار التسامح . (شعبان .

(2003) .

هناك العديد من التعريفات لمفهوم التسامح من قبل المفكرين ، و كل تناوله من زاوية معينة ، فمنهم من شرحه شرح وافيا ومنهم من عارضه و رفضه رفضا مطلقا . ويتضح مما سبق من تعريفات للتسامح صعوبة تحديد معنى واحد للتسامح وان هناك اختلافات واضحة بين التعريفات العربية و الإسلامية ، وأن هناك اختلافات في التعريفات بين الأقدمين و المحدثين . ويرى الباحث ان السبب وراء ذلك يرجع إلى تطور المجتمعات الإنسانية و زيادة تعقيداتها خلال الأزمات المتعاقبة

دولة الامارات رائدة نشر ثقافة التسامح

في عام 2015 اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة 17 هدفاً للتنمية المستدامة، لما أدركته من أن بناء عالم ينعم بالسلام يتطلب اتخاذ خطوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوب الأرض في كل مكان، ولضمان حماية حقوقها.

ويدعو الهدف السادس عشر، المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، إلى تعزيز المجتمعات التي تنعم بالسلم والشمول لتحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة سبل تحقيق العدالة للجميع، وبناء مؤسسات شاملة ومسؤولة وفاعلة على كل المستويات. وتعد «العدالة الاجتماعية»، مبدأً أساسياً من مبادئ التعايش السلمي والتسامح بين الأمم، وهي أكثر من مجرد ضرورة أخلاقية، فهي أساس الاستقرار الوطني والازدهار العالمي لشعوب الأرض.

لقد استطاعت دولة الإمارات تحقيق نسب عالمية غير مسبوقة في تحقيق

مبادئ العدالة الاجتماعية، والتسامح بين مواطنيها والمقيمين على أرضها بمختلف جنسياتهم ومعتقداتهم، وقد أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، أن «العدل أساس الحكم، وإن سيادة القانون وصون الكرامة الإنسانية، وتحقيق التسامح والعدالة الاجتماعية، وتوفير الحياة الكريمة، دعائم للمجتمع، وحقوق أساسية يكفلها الدستور، ويحميها القضاء المستقل العادل.

ويأتي ذلك ترسيخاً لمبادئ وقيم المغفور له، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، الذي رسخ الود والتسامح في نهج وسياسة دولة الإمارات، ولقد استطاعت دولة الإمارات أن تحتل المركز الأول على المستوى الإقليمي في مؤشر إنفاذ القانون والعدالة لعام 2017 / 2018 الصادر عن مؤسسة وورلد جستيس بروجت.

كما حصلت على المركز الأول في المؤشرات الفرعية، غياب الفساد وإنفاذ القانون والعدالة والنظام والأمن وتطبيق اللوائح والعدالة المدنية والجنائية.. ولقد تبوّأت الإمارات المركز الثالث عالمياً في التسامح، متقدمة 5 مراكز عن ترتيب أعوام سابقة، بحسب تقرير الكتاب السنوي، والصادر عن معهد التنمية الإدارية في سويسرا، متقدمة على العديد من الدول العالمية، والتي تعرف بأنها مثال للتسامح، مثل: «كندا وهولندا ونيوزيلندا وسنغافورة والسويد.

إضافة الى ذلك فان وزراء الإعلام العرب يعتمدون مقترح الإمارات حول نشر ثقافة التسامح ومكافحة التطرف وقد اشار في المحور الفكري انه : (رغم أن نشر قيم التسامح ومكافحة التطرف هي مهمة تقوم بها المؤسسات الاجتماعية والتربوية والثقافية بمختلف أنواعها، إلا أن المسؤولية الكبرى في تحقيق هذه المهمة

تقع على عاتق وسائل الإعلام بكل فئاتها، نظراً لقدرة الإعلام على الوصول إلى ملايين الناس والتأثير فيهم).

شبكات التواصل الاجتماعي

لقد فرض التطور التقني الهائل الذي شهده قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في العقدين الأخيرين ، خاصة مع انتشار الإنترنت ، حقائق جديدة على العالم ، جعلت الناس يتلاحمون في عالم افتراضي ما فتئت إفرزاته تتحكم شيئاً فشيئاً في الواقع الإنساني و السياسي و الاجتماعي السكان الكرة الأرضية ، ولعل من أهم إفرزات هذا العالم الذي لا يكاد يستقر على حال ما أصبح يعرف بالشبكات الاجتماعية التي يشترك عبرها ملايين الناس كل حسب اهتماماته و ميوله . (شفيق، 2011 ، ص . 180) .

ومن أهم منجزات تكنولوجيا الاتصال ، هي مواقع التواصل الاجتماعي التي انتشرت بشكل واسع النطاق بين مختلف شرائح المجتمع و خاصة الشباب . ولهذا فإن التأثير الكبير الذي أحدثته هذه المواقع على حياة الأفراد قد نال الاهتمام الكبير من طرف الباحثين في مختلف العلوم الإنسانية و الاجتماعية بهدف محاولة رصد الأثر الناتج على الفئات التي تتعرض لهذه المواقع ، و العمل على محاولة معرفة سلبياتها و نشر الوعي من المخاطر التي قد تشكلها شبكات التواصل الاجتماعي على مستخدميها .

فلقد أدى التطور المتسارع لوسائل الإعلام والاتصال إلى إحداث ثورة حقيقية وتغيرات جوهرية مست جميع مجالات الحياة ، وبدأت آثار هذه التغيرات على مستوى

الجماعات والأفراد ليس على المستوى المحلي فقط بل تعدى ذلك إلى المستوى العالمي محدثة ظواهر جديدة وتأثيرات

مباشرة على مختلف التنظيمات والبنى الاجتماعية . وقد ساهم في كل ذلك ما بات يعرف بشبكات التواصل الاجتماعي التي أصبحت وسيلة الاتصال المؤثرة في الأحداث اليومية بحيث أتاحت الفرصة للجميع شباب سياسيين ، وباحثين لنقل أفكارهم و مناقشة قضاياهم السياسية والاجتماعية وما يرغبون في نقله متجاوزين في ذلك الحدود الطبيعية إلى فضاءات جديدة لا رقيب لها . وحتى الحكومات والمنظمات غير الحكومية أصبحت تستعمل هذه الشبكات من اجل إيصال أفكارها وتحقيق أهدافها المختلفة . (مريم والهدى ، 2013) .

وهكذا يمكن القول أن شبكات التواصل الاجتماعي قامت بتطور هائل ليس فقط في مجال الاتصال بين الأفراد والجماعات بل في التأثير بوجهات نظر و أفكار ومعتقدات المستخدمين ، إذ كان لهذا التواصل نتائج مؤثرة في جميع الأصعدة و المجالات الإنسانية والاجتماعية والسياسية والثقافية و الأمنية إلى درجة أصبحت أحد أهم عوامل التغير الاجتماعي على المستوى المحلي و العالمي .

ويرى الباحث أن وسائل الاتصال الجديدة أصبحت في الوقت الراهن ، تلعب دوراً فعالاً في مختلف المجالات ، بفعل تزايد الإقبال عليها وتنامي تفاعلها في حياة الأفراد ، حيث يعتمدون على هذه الوسائل للقيام بمهامهم وأنشطتهم ، ولاكتشاف المعلومات واكتساب المعارف ، وإثراء بحوثهم ، وللتوصل فيما بينهم ، إلى العديد

من الاستخدامات التي تفيد الفرد .

ويمكن تعريف شبكات التواصل الاجتماعي : بأنها مواقع على شبكة الإنترنت يستطيع من يملك حساباً فيها القيام بالتواصل بعدة طرق (كتابة ، صوت ، وصورة) مع من يريد سواء من يملكون حساباً في هذه المواقع ، سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين كالأصدقاء القدامى أو أصدقاء العمل أو الزبائن . . أو أشخاص معنويين كالشركات و المؤسسات . . حيث يمكن تبادل الأفكار و الآراء و المشاعر او الترويج لسلعة أو منتج معين وإنجاز الأعمال في مجتمع افتراضي . (شقرة ، 2014 ، ص 60) ، وتشير بعض الأرقام إلى أن من بين 50 موقعا الأكثر زيارة في العالم نجد 10 مواقع للشبكة الاجتماعية . (منصورى ، 2014 ، ص 62) .

حيث إن هذه المواقع تعتبر الأكثر انتشارا على شبكة الإنترنت ، لما تملكه من خصائص تميزها عن المواقع الإلكترونية ، مما شجع متصفحى الإنترنت من كافة أنحاء العالم على الإقبال المتزايد عليها ، وفي الوقت الذي تراجع فيه الإقبال على المواقع الإلكترونية ، و بالرغم من الانتقادات بالتأثير السلبي و المباشر على المجتمع الأسري ، و المساهمة في انفراط عقده و انهياره ، فإن هناك من يرى فيه وسيلة مهمة للتنامي و الالتحام بين المجتمعات ، و تقريب المفاهيم و الرأي مع الآخر ، و الإطلاع و التعرف على ثقافات الشعوب المختلفة ، إضافة لدوره الفاعل و المتميز كوسيلة اتصال ناجحة في الانتفاضات الجماهيرية . (المنصور ، 2012 ، ص 19)

وعليه فان هذه الشبكات الاجتماعية في الفترة الحالية تؤدي دور مهم لدى مستخدمي شبكة الإنترنت ، هذا الدور يمكن تلخيصه بالمدة التي يقضيها المستخلم

في تصفح و إستخدام الشبكات الإجتماعية وكذلك كمية المعلومات التي يقوم بضعها المستخدمين في تلك المواقع ونشرها و تبادلها .

ومن أبرز وأهم الوسائل الاتصالية الجديدة ، مواقع التواصل الاجتماعي التي زاد عدد مستخدميها بشكل كبير منذ اول انطلاقتها بصورة لم تعرفها أي وسيلة إعلامية من قبل ، خصوصاً انتشار استخدام الهواتف الذكية التي يتوفر فيها تطبيقات شبكات التواصل الاجتماعي واعتماد الناس على تلقي معلومات في شتى المجالات عبر هذه التطبيقات .

ولهذا فإن التأثير الكبير الذي أحدثته هذه التطبيقات والمواقع الالكترونية ، قد نال الاهتمام الكبير من طرف الدارسين والباحثين في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية ، بهدف تحديد طبيعة الآثار المترتبة عن استعمال هذه المواقع في مختلف الميادين ، والعمل على تجنب الآثار السلبية منها و التركيز على اثارها الايجابية في شتى نواحي الحياة .

و وفقاً لإحصائيات حديثة في دولة الامارات العربية المتحدة وفق ما نشر في موقع صحيفة الاتحاد 18 أبريل 2018 بان بلغ عدد الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي في الإمارات نحو 19.3 مليون حساب، بحسب تقرير حالة التواصل الاجتماعي 2018 الذي أعدته «كراود أناليزر»، بالشراكة مع «هوتسوت»، وبالتعاون مع «لكزنيكسيس» و«أبكو».

وأفاد التقرير بأن حسابات مواقع التواصل الاجتماعي الانشطة في الإمارات تتوزع بواقع 8.5 مليون مستخدم على «فيسبوك»، و3.5 مليون مستخدم نشط على «لينكد إن»، و3.3 مليون مستخدم لـ «إنستغرام»، و مليوني مستخدم لـ «تويتر»،

والعدد ذاته من الحسابات على موقع «سناپ شات» .

ووفق البيانات الواردة بالتقرير، استحوذ «فيسبوك» على نحو 44% من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي الرئيسة في الإمارات، حيث بين التقرير أن مستخدمي الموقع يتوزعون بواقع 6.3 مليون حساب للذكور، و2.2 مليون للإناث.

وأوضح التقرير أن 7.8 مليون مستخدم على الـ«فيسبوك» في الإمارات اختاروا اللغة الإنجليزية كلغة قياسية لحساباتهم على موقع التواصل الاجتماعي الأشهر عالمياً، مقابل 2.1 مليون اختاروا اللغة العربية، فيما بلغت الحسابات النشطة على أنظمة «أندرويد» 7 ملايين حساب ونحو 2.1 مليون على أنظمة «IOS» .

وتوزعت اهتمامات مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك بين التسوق 5.6 مليون مستخدم، واللياقة البدنية 3 ملايين مستخدم، والألعاب 4.5 مليون مستخدم، والأخبار أربعة ملايين مستخدم، و8.5 مليون مستخدم للسفر.

وأوضح التقرير أن موقع التواصل المهني «لينكد إن» استحوذ على 18.1% من قاعدة مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الرئيسة في الدولة منهم مليوناً حساب للذكور، و800 ألف حساب نشط للإناث، بينما بلغ عدد المديرين نحو 280 ألفاً، والمديرين التنفيذيين 160 ألفاً، ونحو 61 ألف رئيس تنفيذي للشركة أو أحد الأقسام، مقابل 19 ألف شريك.

وبلغت حصة موقع «إنستغرام» نحو 17% من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي الرئيسة في الإمارات، حيث بين التقرير أن مستخدمي هذا

الموقع في الدولة يتوزعون بواقع 2.1 مليون حساب للذكور، و1.3 مليون للإناث. وأوضح التقرير أن 2.6 مليون مستخدم على «إنستغرام» في الإمارات اختاروا اللغة الإنجليزية كلغة قياسية لحساباتهم على موقع التواصل الاجتماعي، مقابل 1.1 مليون اختاروا اللغة العربية، فيما بلغت الحسابات النشطة على أنظمة «أندرويد» 2.2 مليون حساب ونحو 800 ألف على أنظمة «IOS».

وتوزعت اهتمامات مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي «إنستغرام» بين التسوق 2.2 مليون مستخدم، واللياقة البدنية 2.3 مليون مستخدم، والألعاب 2.1 مليون مستخدم، والأخبار 1.3 مليون مستخدم، والموضة والأزياء 1.9 مليون. وبلغت حصة «تويتر» نحو 10.3% من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي الرئيسية في الإمارات يتوزعون بواقع 1.3 مليون حساب للذكور، ونحو 700 ألف حساب للإناث.

وأوضح التقرير أن 754 ألف مستخدم على «تويتر» في الإمارات اختاروا اللغة الإنجليزية كلغة قياسية لحساباتهم على موقع التواصل الاجتماعي، مقابل 666 ألفاً اختاروا اللغة العربية، فيما بلغت الحسابات النشطة على أنظمة «أندرويد» 817 ألف حساب ونحو مليون على أنظمة «IOS».

وبلغت حصة «سناب شات» نحو 10.3% من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي الرئيسية في الإمارات يتوزعون بواقع 825 ألف مستخدم للذكور، ونحو مليون حساب للإناث.

وأكد التقرير أن وسائل التواصل الاجتماعي واصلت تغيير محيطنا بطرق

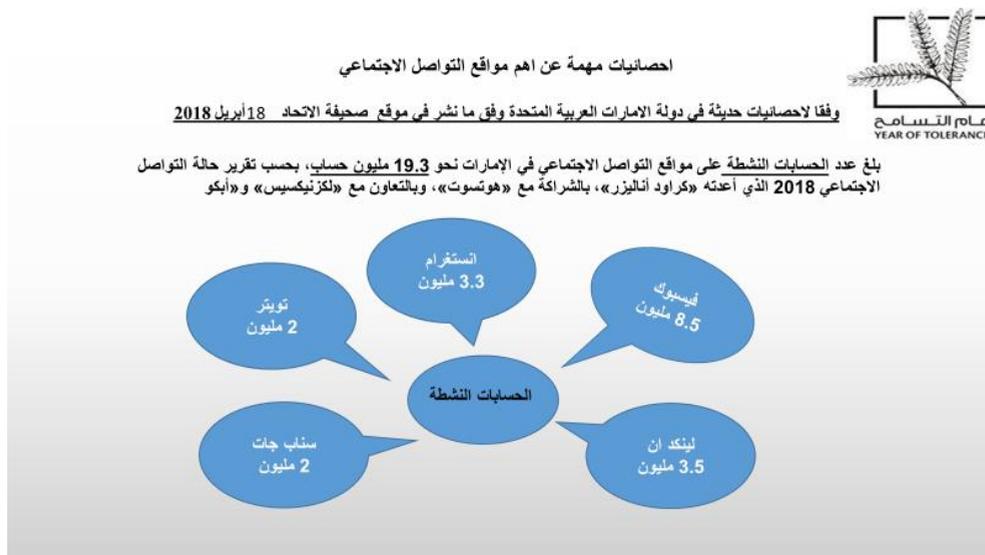
عديدة، حيث أصبحت المجال العام الذي يلجأ إليه العملاء لإنشاء محتوى خاص بهم والبحث عن المنتجات والخدمات الجديدة، ونشر تعليقاتهم وملاحظاتهم على شبكاتهم الخاصة.

ونمت عمليات التسويق عبر وسائل الإعلام الاجتماعية، لتصبح جزءاً أساسياً من استراتيجية كل شركة على نطاق وصولها وتحسين منتجاتها وخدماتها.

وفي منطقة الشرق الأوسط تحتل وسائل التواصل الاجتماعي مرتبة خاصة، ويهدف التقرير إلى تزويد المتخصصين بصورة شاملة عن منصات التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالصناعات والمستخدمين والتركيبية السكانية، وكذلك الاتجاهات والمواضيع.

ويتناول التقرير إحصائيات الاستخدام وتحليل بيانات اللغة، والمشاركة بين الجنسين، وتحليل المشاعر، والموقع فيما يتعلق بالصناعات، بما في ذلك السيارات وقطاعات الاتصالات والمالية والبنوك.

الشكل (1) يوضح اهم مواقع التواصل الاجتماعي في الامارات



نماذج من الشبكات الاجتماعية :

1 - شبكة فيس بوك

Facebook وهو موقع يساعد على تكوين علاقات بين المستخدمين ، يمكنهم من تبادل المعلومات و الملفات والصور الشخصية ومقاطع الفيديو والتعليقات ، كل هذا يتم في عالم افتراضي ، يقطع حاجز الزمن والمكان . (العلي ، 2015 ، ص 122) ، وقد حقق هذا الموقع نجاحا وانتشارا واسعا قل نظيره على مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى ، حيث بلغ معدل الاشتراكات الجديدة 150 ألف مشترك جليل يوميا . (شقرة ، 2014 ، ص 65) .

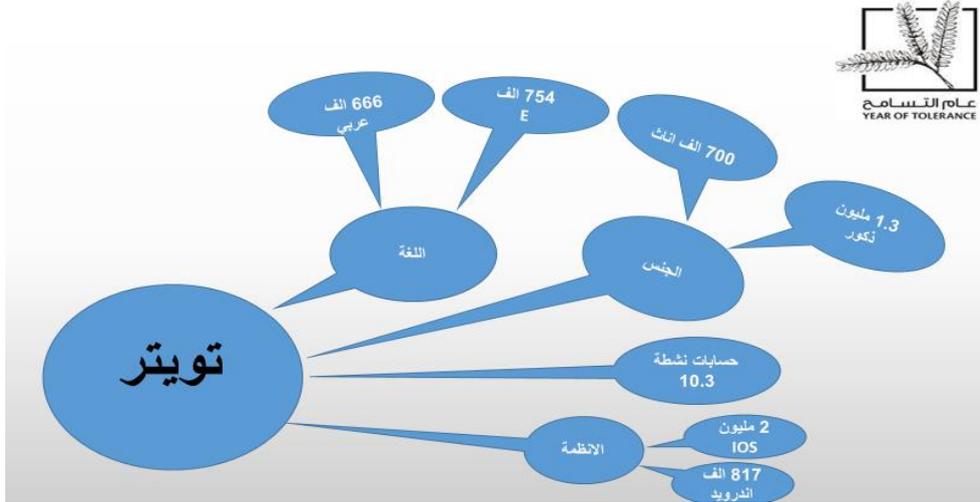
الشكل (2) يوضح احصائيات عن استخدام موقع فيسبوك في الامارات



2. تويتر

هو واسطة إعلامية اجتماعية ومنصة للتدوين المصغر تتيح لمستخدميها إرسال وقراءة بيانات محدثة ، تعرف بإسم تويتس " بطول 140 حرف كحد أقصى . وهو خدمة تساعد الأصدقاء وأفراد العائلة وزملاء العمل على التواصل وإدامة الاتصال بعضا ببعض عبر تباثل الجوية سريعة ومعتادة لسؤال واحد وبسيط هو ماذا تفعل الآن ؟ . بعد تويتر أحلى اشهر شبكات التواصل الاجتماعي ، التي انتشرت في السنوات الأخيرة ، ولعبت دوراً كبيراً في الأحداث وأتخذ من العصفورة ، رمزاً لها ، ويعد تويتر مكاناً خصباً لتعبير عن اراء عامة الشعب فيما يتعلق بالمواضيع التي تشغل الرأي العام و الأحداث العامة

الشكل (3) يوضح احصائيات عن استخدام موقع تويتر في الامارات



3 - يوتيوب YouTube

هو موقع إلكتروني يقوم بعرض فيديوهات متنوعة ، ويسمح لمستخدميه مشاهدة للفيديوهات التي يعرضها دون الحاجة إلى تحميل الفيديو ، أو إنشاء حساب للمشاهدة ، كما ويعطي مشاهيه فرصة التعبير عن رأيهم بالفيديو عن طريق إبداء إعجابهم به أو عدمه و إضافة تعليقاتهم على الفيديو الذي يشاهدونه ، بالإضافة إلى تقديمه خدمات أخرى مجانية ، مثل إنشاء قناة على اليوتيوب خاصة بهم . تباينت الآراء حول موقع يوتيوب وإذ كان يعتبر الموقع شبكة اجتماعية او لا ، حيث تجه بعض الآراء إلى تصنيفه ضمن مواقع المخصصة لمشاركة الفيديوهات ، ولا يمكن اعتباره واحد من مواقع الشبكات الاجتماعية نظراً لاشتراكه معها في عدد من الخصائص

منها نشر الفيديوهات و استقبال التعليقات ونشرها بشكل واسع.

4. انستغرام Instagram :

هو تطبيق مجاني لتبادل الصور وشبكة اجتماعية أيضًا، وأطلق في أكتوبر عام 2010 ومستحوذ حالياً من فيسبوك، ويتيح للمستخدمين التقاط صورة وإضافة فلتر رقمي إليها ثم مشاركتها في مجموعة متنوعة من خدمات الشبكات الاجتماعية وشبكة إنستغرام نفسها

الشكل (4) يوضح احصائيات عن استخدام موقع انستغرام في الامارات

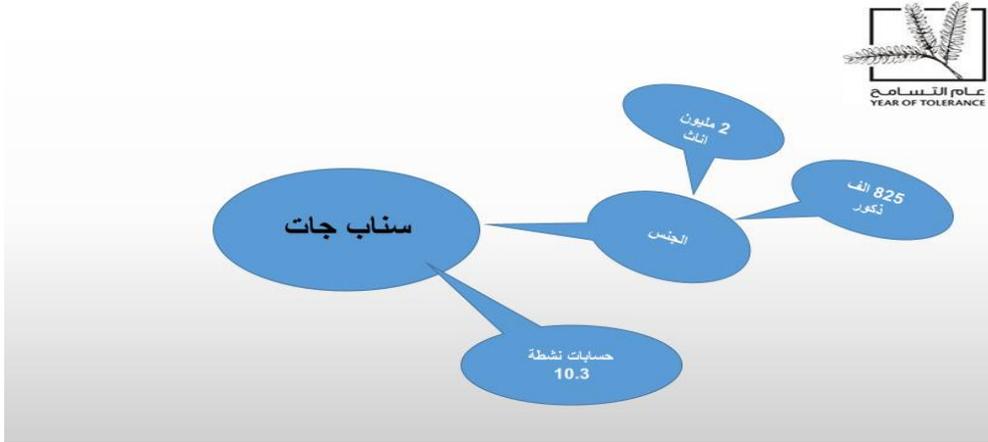


5. سناب شات Snapchat :

هو تطبيق تواصل اجتماعي لتسجيل وبث ومشاركة الرسائل المصورة وضعها إيفان شبيغل وروبرت مورفي، ثم طالبة جامعة ستانفورد . عن طريق التطبيق، يمكن للمستخدمين التقاط الصور، وتسجيل الفيديوهات، وإضافة نص ورسومات، وإرسالها إلى قائمة التحكم من المتلقين. ... تعرض التطبيق لمحاولات استحواذ من عدة

شركات.

الشكل (5) يوضح احصائيات عن استخدام موقع سناب جات في الامارات



ومع انتشار هذه الشبكات و تداولها بين الصغير و الكبير ، يتوجب علينا أن نتبع بعض الارشادات بخصوص إستخدامنا الصحيح لهذه الشبكات التي أصبحت مصدر مهم للاخبار و المعلومات ، وذلك لحماية الأسرة و الأطفال و الشباب من الاثار و التبعات السلبية التي يمكن أن تؤثر سلبا على حياتنا اليومية .

تقع على الأسرة المسؤولية الكبرى في مراقبة الأبناء على ما يطلع عليه ابناءهم ، فيجب المراقبة فيما يقوم أطفالهم وشبابهم خصوصا في مرحلة المراهقة ، ما ينشره او يشاهد عبر هذه الوسائل . ثمّ الإعلام ؛ بنشر التوعية الجادّة من الجانبين ، وتوعية الأبناء أنّ الكتابة هي أمانة ومسؤولية ، ونعلمهم التأكد من نشر المعلومة ، قبل العمل على إعادة نشرها .

أن العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت مواقع التواصل الاجتماعي اكدت أنها وسيلة اتصال تفاعلية قد تحقق العديد من الفوائد لمستخدميها فهي (سعيد

، (2012) :

1. تساعد مستخدميها على المتابعة كل ما هو جديد في مجالات الحياة المتعددة من خلال الاطلاع على المؤتمرات والندوات .
2. تحقق التفاعلية والمرونة لمستخدميها فهي تجعل المستخدم لها متلقيا وملقيا .
3. تسهم في تنمية الوعي لمستخدميها بقضايا المجتمع المختلفة .
4. تنمي لدى مستخدميها روح المبادرة والحوار واتساع الأفق مما يساعدهم على تبادل الآراء والمقترحات .
5. تمي العديد من المهارات لدى مستخدميها كمهارات البحث والتفكير ، والمهارات الحياتية كالاتصالات ، والتحدث والعرض والإقناع والحوار والتفاوض واتخاذ القرار وغيرها.

ويمكن القول أن شبكات التواصل الاجتماعي تشجع الأعمال التطوعية ، وتحسين أوضاع الناس من خلال الأعمال الخيرية وجمع التبرعات ، إضافة الى انها ساعدت على نشر وعي الفرد في قضايا التي تخص المجتمع من خلال إقامة حملات توعية للمضار و المخاطر تجاه مشكلة ما للحد من تفشي ظاهرة معينة.

نحو بناء استراتيجية إعلامية لنشر ثقافة التسامح ومكافحة التطرف:

يلعب الإعلام دوراً مهماً في نشر ثقافة التسامح ومكافحة التطرف في إطار استراتيجية إعلامية شاملة، تتضمن توظيف وسائل الاتصال التقليدية والحديثة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الإعلامية التالية:

1. بناء رأي عام مساند لقيم التسامح نظريا وتطبيقيا على مستوى الأفراد

والجماعات.

2. تعزيز التواصل والحوار بين الشعوب العربية والإسلامية والشعوب الأخرى من خلال التعريف بالجوانب السمة للحضارة العربية الإسلامية، التي تتنافى مع ممارسات التعصب والإرهاب والتطرف.
3. تشجيع المواهب الفكرية والإعلامية العربية على إنتاج محتويات إعلامية في الوسائل الإعلامية التقليدية والجديدة تعزز قيم التسامح والاعتراف بالآخر والعيش المشترك والسلام كقيم إنسانية متجذرة في الحضارة العربية.
4. استقطاب الشخصيات والمؤسسات المؤثرة في الغرب للتفاعل مع المجتمعات العربية من خلال المؤتمرات والندوات والبحوث والدراسات بهدف إبراز الأبعاد الحضارية والإنسانية للمجتمعات العربية.
5. إطلاق حملات إعلامية مكثفة تستهدف الفكر المتطرف على المستوى العربي والعالمى، من أجل فضح جوانب هذا الفكر وتعريته أمام العالم.
6. توفير الفرص الثقافية والإعلامية للشباب لممارسة حقهم في الاتصال والتعبير الثقافي المسؤول لخدمة أوطانهم ومجتمعاتهم.
7. تشجيع قيام مؤسسات إعلامية متخصصة في مكافحة الفكر المتطرف عبر الحوار العقلاني البناء.
8. التركيز على ما يجمع ولا يفرق وعلى القواسم المشتركة بين الثقافات والحضارات والديانات.
9. عدم إفساح المجال اعلامياً للخطاب الديني المتشدد وعدم المساهمة عن غير

قصد في نشره، وبالمقابل إفساح المجال للخطاب الديني المعتدل والمتسامح والوسطي.

10. تعزيز الكوادر البشرية في المؤسسات الإعلامية الخليجية والعربية لتأهيلها لتكون قادرة على التعامل الفاعل مع مفردات الفكر المتطرف، وتكون قادرة على تعزيز قيم التسامح والسلام

11. تطوير الخطاب الإعلامي بحيث يصبح أكثر احتضاناً لقيم التسامح ومكافحة التطرف واستيعاب الآخر والعيش المشترك

المبادرات الإعلامية المقترحة:

1. إطلاق قنوات ومؤسسات صحفية وإلكترونية متخصصة في بناء ثقافة التسامح ومكافحة للفكر الإرهابي والمتطرف، باللغة العربية وتكون موجهة لجميع شرائح المجتمع.

2. إطلاق برامج تأهيل وتدريب إعلامي فكري للإعلاميين لتمكينهم من التفاعل الناجح مع قضايا الفكر المتطرف، من خلال تبني خطاب إعلامي يدافع عن قيم التسامح والعيش المشترك ويحارب الفكر الإرهابي المتطرف.

3. إطلاق برامج استقطاب الصحفيين والمؤثرين العالميين للحضور إلى المنطقة العربية، والاطلاع على واقع التسامح والتعايش المشترك في بعض النماذج المشرفة في المنطقة.

4. تعديل المناهج الجامعية في الإعلام والاتصال لنتضمن مفردات مهمة في نشر

التسامح، ومكافحة التطرف عبر وسائل الإعلام.

5. إنشاء مرصد إعلامية لمتابعة التغطيات الإعلامية العربية والعالمية للفكر المتطرف واتجاهات الرأي العام بناء على منهجيات تحليلية حديثة.
6. بناء علاقات تشاركية بين المؤسسات الإعلامية والمؤسسات الثقافية والتربوية والاجتماعية، لتوفير دفع فكري من تلك المؤسسات إلى الفضاء الإعلامي.
7. إطلاق حملات إعلامية مركزة عبر وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية والإلكترونية، للتوعية بقيم التسامح والتحذير من الفكر المتطرف.
8. الاستفادة من المؤسسات والمنشآت التي تتبنى المبادئ المشار إليها ونشر ما يصدر عنها، بما في ذلك اعداد برامج حوارية ومسلسلات إذاعية وتلفزيونية، وتشجيع الكتاب والمفكرين لتناولها في كتاباتهم.
9. تشجيع المؤسسات الإنتاجية والأفراد على إنتاج برامج ثقافية تركز على التسامح والاعتدال وتقبل الآخر وتشجع حوار الحضارات.

التوصيات :

- بالاعتماد على المعلومات التي تم الوصول إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية :
1. السعي للنبذ خطاب الكراهية ، ونبذ عوامل الفرقة والتناحر التي يمكن نشرها على شبكات التواصل الاجتماعي .
 2. التبليغ عن اي صفحة عبر مواقع التواصل الاجتماعي تقوم بنشر مواضيع

تتعلق بالعنف والتناحر

3. الحرص على التفاعل الإيجابي مع الآخرين عبر شبكات التواصل الاجتماعي والابتعاد عن مظاهر التهجم والإساءة للآخرين .
 4. العمل على إعادة نشر الموضوعات التي تتعلق بقضايا التسامح .
 5. زيادة استخدام الروابط link في عمليات التواصل الاجتماعي في زيادة ثقافة التسامح بين الطلبة.
 6. تشجيع المنشورات التي تحث على التسامح وذلك بوضع علامة إعجاب على هذه المنشورات .
- يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات حول غرس قيم التسامح و نشرها عبر

شبكات التواصل الإجتماعي نظراً لأهميته و تأثيره على المجتمع

المراجع

أولا . المراجع العربية :

- أبو إصبع ، صالح (2005) . الاتصال و الاعلام في المجتمعات المعاصرة ، عمان ، دار آرام للدراسات والنشر
- أبو اصبع ، صالح ، و عبيد الله ، محمد ، و رابعة ، يوسف (2011) ، ثقافة التواصل أبعاد فكرية و مفاهيمية ، منشورات جامعة فيلادلفيا . عمان : دار البركة للنشر و التوزيع
- أبو المجد ، أحمد حلمي محمد ، (2013) . مواقع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لدى طلاب الدراسات العليا ببعض الجامعات العربية ، بحث منشور ، مجلة العلوم التربوية والنفسية بكلية التربية ، جامعة جنوب الوادي .
- - أبو سويلم ، شرحبيل (2015) . اعتماد طلبة الجامعات الأردنية على شبكات التواصل الإجتماعي للحصول على الأخبار والمعلومات دراسة مسحبة تحليلية ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط كلية الإعلام ، عمان .
- ابو يعقوب ، شدان يعقوب خليل . (2015) . أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي بالقضية الفلسطينية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية ، رسالة ماجستير منشورة ، نابلس ، فلسطين
- إسماعيل ، محمود حسن (2003) . مبادئ علم الإتصال و نظريات التأثير ، الجيزة ، دار العالمية للنشر و التوزيع .. ط1
- البدوي ، محمد علي (2006) دراسات سوسيو إعلامية ، بيروت ، دار النهضة العربية .
- بن ورقلة ، نادية (2012) . نور شبكات التواصل الإجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشعب العربي ، جامعة جلفة ، لجزائر .
- الحديدي ، محمد فاضل (2006) . نظريات الإعلام نظريات إتجاهات في دراسات الجمهور و الراي العام ، القاهرة امكنية نانسي دمياط .

- الحسناوي ، موفق ، (2010) . الانترنت وثقافة المجتمع ، . alnoor . / / http : se
- حسين ، عبد الرحمن وخلف ، عبيد، نجم عبد الرحمن (2015) مقومات التسامح الاجتماعي في ضوء القرآن الكريم ، جامعة العلوم الاسلامية الماليزية ، مجلة الدراسات الاسلامية والفكر للبحوث التخصصية .
- خالد ، عمرو (2008) . دعوة للتعايش ، سيرة الأئمة الأربعة الفرقة والدعوة الى التالف بين الناس بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 .
- خزعلي ، قاسم والمومني ، عبد اللطيف وملحم ، محمد (2016) ، اثر استراتيجية Jigsaw II) في التعلم التعاوني في تنمية التسامح الاجتماعي لدى عينة من طلبة الصف العاشر الأساسي في مدينة إربد ، المجلة الأردنية في العلوم التربوية ، مجلد (12) ، العدد (2) الأردن .
- الخطيب ، غبداء (2014) . فوائد مواقع التواصل الاجتماعي ، مجلة السوسنة ، المجلد (9) العدد (36) ، عمان ، الأردن .
- الدبسي ، عبد الكريم . (2013) . دور الشبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل رأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية ، مجلة الدراسات ، المجلد (40) ، العدد (1) ، عمان ، الأردن .
- الدبسي ، عبدالكريم علي ، و الطاهات ، زهير باسين (2012) ، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية ، رسالة ماجستير ، جامعة البتراء ، كلية الصحافة و الإعلام ، عمان
- الرشيد ، ألاء (2013) ، استخدامات شبكتي التواصل الاجتماعي الفيسبوك والتويتر والأشباع المتحققة لدى طلبة الجامعات الأردنية دراسة ميدانية من جامعتي الأردنية

- والشرق الأوسط 2013 ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الإعلام ، عمان .
- الزراعي ، محمد ، (2007) . التنوير والتسامح وتجديد الفكر العربي مطبعة وفاه ، تونس .
 - شعبان ، عبد الحسين (2003) . سؤال التسامح دراسة وحوار مع الباحث الدكتور عبد الحسين شعبان ، إعداد وتقديم ناظم عساف . اريد مطبعة الشعب . ط 1
 - شفيق ، حسنين (2010) . الإعلام الجديد الإعلام البديل تكنولوجيا جديدة في عصر مابعد التفاعلية . القاهرة دار فكر وفن للنشر و التوزيع .
 - شقرة ، علي خليل (2014) ، الإعلام الجديد شبكات التواصل الإجتماعي ، عمان دار أسامة للنشر و التوزيع . ط1
 - الشيخ ، محمد عبد الروف ، و طعيمة ، رشدي أحمد (2007) ، ثقافة التسامح في ضوء التربية و الدين ، القاهرة دار الفكر العربي ، ط 1 .
 - صادق ، عباس مصطفى (2008) . الإعلام الجديد المفاهيم و الرسائل و التطبيقات . عمان دار الشروق للنشر و التوزيع . ط1.
 - الصفار ، حسن بن موسى (2011) . التسامح وثقافة الاختلاف رؤى في بناء المجتمع وتنمية العلاقات ، بيروت دار الإنتشار العربي ط2.
 - طه ، هيام فياض (2015) . تقييم تغطية الفضائيات لقضايا التطرف الديني من منظور قادة الراي في الأردن ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الإعلام ، عمان .
 - العبدلي ، محمد فنخور . (2013) . الايجابيات والسلبيات الواتس اب ، المعهد العلمي في القرارات ، pdf . 18 / 94 / book / www . saaid . net / : http
 - عطار ، عبد الله إسحاق وكنساره ، إحسان محمد . (2013) . وسائل الاتصال التعليمية والتكنولوجيا الحديثة ، مكة المكرمة .

- العلي ، صالح (2015) . مهارات التواصل الإجتماعي اسس ومفاهيم و قيم . عمان دار الحامد للنشر و التوزيع . ط1.
- عوض ، حمدي . (2010) . اثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الشباب ، جامعة القدس المفتوحة .
- فرحات ، دانا (2015) ، دور الفضائيات اللبنانية في تشكيل اتجاهات الراي العام اللبناني نحو الطائفية دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الإعلام ، عمان .
- فضلي ، نادية فاضل عباس (2013) . ثقافة التسامح ودورها في بناء المجتمع العراقي ، . قسم الدراسات الاسيوية ، نشر في الموقع الالكتروني .iq. uobaghdad . edu .
- فورة ، تهاني زياد (2012) فاعلية إثراء منهاج تكنولوجيا التعليم باستخدام الشبكة الاجتماعية في تنمية مهارات استخدام الحاسوب والانترنت لدى الطالبات المعلمات في الجامعة الإسلامية بغزة ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة ، فلسطين ،
- القرشي غمر (2006) سماحة الإسلام
- كافي ، مصطفى يونس (2015) . الرأي العام ونظريات الإتصال عمان دار الحامد للنشر و التوزيع . ط1 .
- كنعان ، علي (2015) . الرأي و الرأي الآخر في الإعلام . عمان دار الأيام للنشر و التوزيع . ط1.
- المحلبي ، مزنة (2012) . التعايش السلمي في إطار التعددية المذهبية داخل المجتمع المسلم وتطبيقاته التربوية في الأسرة والمدرسة ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، كلية التربية ، مكة المكرمة .
- مدونة آرائي (2013) . نشأة وتطور شبكات التواصل الاجتماعي ، أنظر // http : / / fatenahh . blogspot . com / 2013 / 11 / blog - post _ 22 . html
- مراد ، كامل خورشيد ، وكوكش ، أميرة ، (2016) " الاعلام ونشر ثقافة التعايش والتسامح بحث محكم مقدم الى المؤتمر الدولي بعنوان : " دور الإعلام في مكافحة

- الإرهاب والتطرف " الإعلام الافتراضي سلاح الإرهاب الجديد ، جامعة الدول العربية
وهيئة البث الفضائي العربي في عمان - 27 - 28 / 9 / 2016
- مراد ، كامل خورشيد (2014) . الإتصال الجماهيري و الإعلام . عمان دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ط 2.
 - مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان (2016) . قيم التسامح في المناهج المدرسية العربية ، الشبكة العربية للتسامح ، رام الله فلسطين .
 - مركز شؤون المراه . (2011) الشباب وشبكة التواصل الاجتماعي ، غزة ، فلسطين .
 - مريم ، غزال والهدى ، شعوبي نور . (2013) . تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على تنمية الوعي السياسي لدى الطالبة الجامعين ، منكرة مقدمة لاستكمال متطلبات اللسانس اكاديمي ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة
 - المزين ، محمد (2009) ، دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم التسامح لدى طلبتها من وجهة نظرهم ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر ، كلية التربية ، غزة .
 - المشاقبة ، بسام عبد الرحمن (2011) . نظريات الإعلام في المجتمعات المعاصرة . عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع . ط 1
 - مطرود ، احمد جاسم . (2015) . دور المؤسسة الاعلامية في نشر ثقافة التسامح ، دراسة حالة ، جامعة بابل ، مجلة جامعة بابل ، المجلد (23) ، العدد (4)
 - معبد ، على . (2012) . اثر استخدام طلاب الدراسات الاجتماعية بكلية التربية للمواقع الاجتماعية على تنمية الوعي السياسي وبعض المهارات الحياتية ، جامعة اسيوط ، مصر .
 - مكايي ، حسن عماد ، والسيد ، ليلي حسين (1998) . الإتصال و نظرياته المعاصرة . القاهرة : الدار المصرية اللبنانية . ط 1. المنصور ، محمد . (2012) . تأثير شبكات

- التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين دراسة مقارنة للمواقع الاجتماعية والمواقع الإلكترونية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك .
- المنصور ، محمد . (2012) ، ثائبر شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين دراسة مقارنة للمواقع الاجتماعية والمواقع الإلكترونية ، رسالة ماجستير غير منشورة الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك .
 - منصوري ، نديم (2014) سوسيولوجيا الأنترنت . بيروت : منتدى المعارف .
 - نصيف ، بسمة شوقي . (2011) ، موقع الفيسبوك ودوره في تطوير مجال النحت والتعلم عبر الإنترنت في ضوء متطلبات عصر المعرفة ، المؤتمر العلمي السنوي العربي السادس الدولي الثالث تطوير برامج التعليم العالي النوعي في مصر والوطن العربي في ضوء متطلبات عصر المعرفة ، كلية التربية النوعية ، جامعة المنصورة
 - النعيمي ، محمد عبدالعال ، والبياتي ، عبدالجبارنوفيق ، وخليقة ، غازي جمال (2015) . طرق ومناهج البحث العلمي ، عمان دار الوراق للنشر و التوزيع ، ط
 - نومار ، مريم (2012) . إستخدام مواقع التواصل الإجتماعية وتأثيره في العلاقات الإجتماعية دراسة عينة من مستخدمي موقع الفيس بوك في الجزائر ، رسالة ماجستير جامعة الحاج لخضر ، كلية علوم الإعلام و الإتصال ، باتنة .
 - الهزاني ، نورة (2013) فاعلية المواقع الاجتماعية الالكترونية في تطوير عملية التعلم والتعليم لدى طالبات كلية التربية في جامعة الملك سعود ، المجلة التربوية للابحاث التربوية ، جامعة الامارات العربية المتحدة ، العدد 33 .

- هيئة تنظيم الاتصالات . (2013) . الأوراق البيضاء الخاصة بشبكات التواصل الاجتماعي .

ثانياً : المراجع الأجنبية

- .http : // www . espa . org - ae / documents / 10138 / 1489 / White Papers2014 pdf
- Aren karbiniski (2010) Facebook and the technology revolution ,N,Y Sspectrum uplications .
- Cclark , & Melancon , (2013) The Influence of Social Media Investment on Relational Outcomes A Relationship Marketing Perspective International Journal of Marketing studies , 5 (4) , 132 - 1 42
- Kleiman , glenn Mc (2001) , myths and realities about technology ink - 12 Schools Available at
- Macsaskill , Ann (2003) , " Exploring gender differences in forgiveness " , sheffield Hallam University ,
- Mechael , Vansoon (2010) . Facebook and the invasion of technological communities , N,Y , Newyurk ,
- Mecullough Michal (2003) " Forgiveness is change " , Department of psychology and Religions studies , University of Miarni , USA .
- Saad El - Dine Mohammad (2004) . The role of the universities in fostering the Islamic - Christian mutual living and Dialogue central European university (CEU) Hungar

- Tangney June (2005) , forgiving the self : conceptual issues and empirical findings : Ed . Handbook of forgiveness PP , 143 – 158 <
George Mason University United States of America

توحيد التشريعات العربية

الأهمية والأبعاد والتحديات

أ.د. أكرم عبدالرزاق المشهداني

المقدمة:

لا شك أن الوحدة التشريعية العربية هي هدفٌ سامٌ يصبو إليه الشعب العربي في جميع أقطاره، بل إنها تعتبر ضرورة مستقبلية أزاء ما يحصل في عالم اليوم من تكتلات إقليمية في مختلف أنحاء العالم، ذلك أن البلدان العربية تشترك في التاريخ والتراث والأديان السماوية متحدة الغاية، كما تشترك أيضاً في كثير من التقاليد والعادات، وفي كثير من الأماني والحاجات، بالتالي فإن هذه البلدان لا تنهض إلا إذا اتحدت في نواحي السياسة والاقتصاد، ومتى تم ذلك، سهّل توحيد التشريع والقوانين، أو بعضها على الأقل.

ويشكل النظام القانوني في أي دولة، أحد أهم وأبرز سماتها ومقاييس تطورها وتقدمها، فالقانون هو القاعدة الأساسية اللازمة للتنمية والتطور وحماية الحقوق سواءً أكانت حقوقاً مدنية أم دستورية أم جنائية. كما يُعدّ النظام القانوني المرتكز الأساس للنظام القضائي للبلاد، وهو النظام الذي يهدف إلى إظهار الحقيقة وإحقاق الحق

ونشر العدل ودحر الظلم وإشاعة الإنصاف، وفي كل ذلك ارتباط وثيق الصلة بمنظومة حقوق الانسان بمعناها الواسع. والنظام القانوني في أي بلد ينطلق من السياسة التشريعية التي بدورها تخضع لأيدولوجيا الدولة والمجتمع، وتهدف الى تعزيز أركان النمو الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وحفظ أمن المجتمع وسلامته من عوامل التفكك، وحماية الحقوق، وصيانة القيم. والنظام القانوني هو مجمل البناء التشريعي للقواعد الموضوعية والاجرائية في القانون، في ظل السياسة العامة للدولة. والدول تسعى دائما لتطوير سياساتها التشريعية بما يخدم توجهات وعقيدة الدولة وفلسفتها.

نظرة تاريخية: التشريع في عهد الدولة العثمانية:

كان معظم الأقطار العربية قبل الحرب العالمية الاولى جزءاً من الدولة العثمانية، وكانت القوانين العثمانية هي القوانين المعمول بها في الدول العربية، التي كانت ولايات تابعة للدولة العثمانية، وكانت الشريعة الإسلامية هي المصدر الاساسي للتشريعات العثمانية، وعند انهيار الدولة العثمانية وتقسيم الدول العربية من قبل الغزاة الجدد على وفق ما رسمته اتفاقية "سايكس بيكو" من حدود توزعت الدول العربية بين متبع للمنهج الانكلوسكسوني وقسم آخر اتبع المنهج الفرانكفوني وقسم استمر على منهج الشرع الإسلامي، فاختلفت المناهج التشريعية بين الاقطار العربية بعد ان كانت موحدة في زمن الدولة العثمانية.

مجلة الأحكام العدلية:

اعتمد السلطان عبدالمجيد الاول تدوين القانون المدني العثماني كخطوة من

خطواته التنظيمية، فجعل كبار الفقهاء والعلماء يجمعون التشريعات في ما أصبح يُعرف بـ (مجلة الاحكام العدلية)، وهي مجموعة من القواعد التي تنظم الاحكام الكلية وقواعد العقود والملكية وغيرها من الحقوق والالتزامات بالإضافة الى التشريعات الخاصة التي كانت تُفسّر من قبل نخبة من الفقهاء وفقاً لفقهِ الإمام ابي حنيفة. وتتكون هذه المجلة من ستة عشر كتاباً أولها كتاب البيوع وآخرها كتاب القضاء، وكل كتاب يتناول موضوعاً مكوناً من أبواب، وكل باب مكوّن من فصول. صدرت المجلة سنة 1869م وهي تعتبر أول تدوين للفقهِ الاسلامي في المجال المدني في إطار بنود قانونية، وهي القاعدة التي بُنيَ عليها القانون المدني، في أغلب الدول العربية مثل العراق ومصر والاردن وسوريا. وكانت القوانين الجزائرية العثمانية هي المطبقة في عموم ولايات العراق وتحت سلطة الولاية والقضاة العثمانيين. وقد إستمر العمل بـ(المجلة) في العراق لغاية صدور القانون المدني العراقي عام 1951.

لبنان:

ورغم مرور اكثر من قرن على سقوط الدولة العثمانية، إلا أن بعض هذه القوانين لا تزال سارية في البلاد، جرى تعديل بعضها مثل قانون الأحوال الشخصية المرتبط بالشريعة الإسلامية، وبعض القوانين الإدارية، فيما لا تزال قوانين عثمانية تطبق بحذافيرها في دول عربية ومنها لبنان مثلاً في لبنان حيث "قانون البلديات" الذي حدّثه الفرنسيون أيام الانتداب (1920-1943)، وما زال كثير من فقهاء القانون يرون أهمية هذه القوانين منذ سنّها وحتى اليوم، وكذلك (قانون الجمعيات اللبنانية) وهو "قانون عثماني"، فانه يكرس حرية تكوين الجمعيات ويحترم المادة 13 من الدستور، ورغم ان صدره تم في عام 1909 إلا أنه يعتبر حتى تاريخه قانوناً

ليبرالياً"، كما وصفه كثير من المختصين.

العراق:

في العهد العثماني ولغاية الاحتلال البريطاني للعراق كان العراق مثل غيره من البلدان العربية، خاضعا للقانون الاساسي العثماني الصادر في 1876/12/24 والذي كان يعتبر العراق من توابع الدولة العثمانية، وقد نص في مادته الثامنة: ((يطلق اسم عثماني بدون استثناء على كافة افراد التبعية العثمانية، من اي دين ومذهب كانوا...)). وقد تضمن القانون الاساسي العثماني 119 مادة موزعة على ابواب نظمت شؤون الحكم، وحقوق تبعة الدولة العثمانية، ومهام الوزراء، والمأمورين، والمجلس العمومي، وهيئة الاعيان، وهيئة "المبعوثان"، وتشكيل المحاكم، والشؤون المالية للدولة، وادارة الولايات.

الأوضاع القانونية بعد انهيار الدولة العثمانية وابتداء عهد الاحتلال الاجنبي:

بعد الاحتلال البريطاني تم ايقاف العمل بالدستور العثماني واصدر المندوب السامي البريطاني المستر فيلبي في نوفمبر 1920 ما سميت ب ((لائحة تعليمات لهيئة الإدارة العراقية لعام 1920)) لتتظم العلاقة بين المستشارين البريطانيين والوزراء العراقيين، وقد تقدم فلبي بهذه اللائحة التي أقرت في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في العاشر من تشرين الثاني 1920 وبقيت نافذة طيلة مدة بقاء الانتداب البريطاني على العراق، أي حتى يوم 1932/10/3. وطريقة العمل بهذه اللائحة أن الأمور تدار من قبل المستشارين البريطانيين ثم تكسب صفتها التنفيذية بتوقيع الوزراء المختصين. وتضمنت اسلوب الادارة ومجلس الوزراء والامور التشريعية وادارة

المحافظات والاقضية .

لقد وَرث العراق كماً من القواعد القانونية من خلال التشريعات القانونية العثمانية، التي استمرت بالنفوذ بعد تأسيس الدولة العراقية سنة 1921 بحكم الواقع وبمقتضى "معاهدة لوزان" المعقودة 1923 وبموجب نص المادة (113) من القانون الاساس العراقي، كما ان القوانين التي اصدرتها القوات البريطانية ظلت سارية المفعول طبقاً لحكم المادة (114) من القانون الاساس، وقد استمر العمل بالتقنيات العثمانية الموروثة كمجلة الاحكام العدلية وقانون التجارة البرية وقانون التجارة البحرية وقانون الشركات المساهمة وقانون تنظيم احكام الاراضي وقانون اصول المحاكمات الحقوقية وغيرها، وبالقوانين التي اصدرتها القوات البريطانية المحتلة عند تأسيس الدولة العراقية كقانون العقوبات البغدادي وقانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي، كما ان تطور المجتمع كشف عن قصورها في مجارة متطلباته ولذلك اتجه التفكير الى مراجعة بعضها مراجعة شاملة، كما استقر الرأي على الغاء البعض الاخر منها واحلال تشريعات جديدة محلها تغييرها في أسسها ومصادرها، فبذلت جهود متصلة في هذا الشأن اسفرت عن صدور قوانين جديدة تؤكد ظهور ورواج حركة التقنين في العراق، ومنها قانون التجارة رقم(60) لسنة 1943 والقانون المدني رقم (40) لسنة 1951، وقانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر عام 1956.

استمرت (مجلة الأحكام العدلية العثمانية) نافذة في القضايا المدنية في العديد من الدول العربية لحين اصدارها تشريعاتها الوطنية ومنها العراق الذي اصدر القانون المدني العراقي عام 1951 والذي أسهمت في وضعه لجنة من كبار الفقهاء القانونيين الذين كلفتهم الحكومة العراقية عام 1936 بوضعه، وكان علي رأسهم العلامة المرجح

عبدالرزاق السنهوري، حيث استمر بالعمل للفترة 1936-1950 وعلى مراحل متقطعة، وكانت مصادره الرئيسية كل من (مجلة الأحكام العدلية العثمانية) والقانون المدني المصري والفرنسي، كما إغترف من كنوز الفقه الإسلامي من مختلف المذاهب، وكان تشريعاً مفتوحاً يحوي فنون الصياغة والتقنين الحديثة، وكان السنهوري يتمنى أن يكون القانون العراقي هو النموذج الذي تقتدي به الأمة في مستقبلها القانوني. ومازال هذا القانون سارياً حتى اليوم في العراق رغم مرور 70 عاماً على صدوره.

لماذا الدعوة الى توحيد التشريعات العربية؟

إن وحدة التشريعات العربية تعد واحدة من أكثر القضايا اتصالاً بسائر مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية والحضارية السائدة في المجتمع العربي، ولهذا كان لا بد أن تكون دراسة قضية "وحدة التشريعات العربية" دراسة تحليلية في إطار الملابسات والظروف المختلفة التي أحاطت بها في بيئتها الأصلية، وبغير هذا المزج الضروري بين دراسة النظام القانوني وبيئته الأصلية يمكن أن يضل الباحث في متاهات النظر المجرد وأن يقع في تعميمات خاطئة تقتقر إلى مراعاة واقع الدول العربية. بمعنى أن تكون نصوص التشريعات العربية نابعة من واقع المجتمع نفسه وليست منقولة عن ظروف مجتمعات أخرى لأن ذلك سوف يؤثر على واقع الممارسات الميدانية ويفرز نصوصاً نظرية تخالف واقع المجتمع، فالعبرة في النصوص التشريعية ليس بجمال صياغتها وإنما بجمال تطبيقها ومسايرتها الفعلية لما تضمنته تلك النصوص من مبادئ.

ويرى العلامة عبدالرزاق السنهوري عن فكرة توحيد القوانين بين البلدان العربية

(انها أمر ضروري)، وقال (انا كنت ولا أزال من الداعين الى ذلك، غير ان الرغبة سابقة لأوانها، والأفضل أن نعالج توحيد القوانين في نطاق ضيق كقانون التجارة وقانون الشركات، والزمن كفيل بتقريب قوانين البلدان العربية بعضها من بعض حتى اذا واتت الفرصة المناسبة، أمكن النظر في توحيد قوانين أخرى غير قانوني التجارة والشركات). واذاف العلامة المرحوم السنهوري "ان المهم ان تكون قوانين البلاد العربية قائمة على أسس واحدة او متقاربة. أما أن تكون متطابقة بعضها للبعض مطابقة تامة في تفصيلها، فهذا أمر غير ممكن في الوقت الحاضر وأنا لا أعني مما قلته ان تقف حركة التوحيد، بل يجب ان تستمر. لكن يحسن ان لا نتعجل الامور ونقوم بتوحيد لم يأت أوانه، لأن ذلك يقتضي تقارباً بين البلاد التي يراد توحيد قوانينها. وهذا التقارب لا يأتي درجة واحدة، بل لا بد من أن يجتاز مراحل عديدة". ويرى السنهوري أن أهم قوانين البلاد العربية التي تتقارب أحكامها هو قانون التجارة وهو قابل للتوحيد منذ الآن، لا سيما في موضوع الاوراق التجارية، حيث تعتمد كل البلدان العربية نموذجاً موحداً، هي تشريعات جنيف المعروفة، أما القانون المدني، فقد أصبح متقارباً وقابلاً للتوحيد في البلدان التي أخذت عن التقنين المدني المصري، كالعراق وليبيا وسوريا.

معوقات توحيد التشريعات العربية:

إن الوصول إلى هذه الغاية ليس بالأمر الهين بفعل العديد من الأسباب الواقعية والتاريخية التي مرّت بها الدول العربية خلال القرون الأخيرة، وبالخصوص خضوع معظمها للاستعمار الغربي من طرف دول مختلفة اللغة والحضارات، ثم بعد الاستقلال بقي أثر الدولة المستعمرة قائماً في هياكل نظام الحكم وآليات التسيير مما

جعل استقلال الدولة العربية مبتورا كغيرها من الدول التي كانت خاضعة للاستعمار. وأوضح ما يكون أثر هذا الوضع هو في التشريعات العربية القائمة حاليا بحيث تمتاز باختلافها من دولة إلى أخرى رغم وجود كل عوامل الوحدة الحضارية واللغوية التي كان من المفروض أن تنجب تشريعاتٍ موحدةٍ، غير أن الواقع التاريخي قد فرض النتيجة العكسية المعروفة حاليا وهي استقلال كل دولة بتشريعاتها مع ظهور مصطلحات مختلفة من دولة لأخرى رغم أن الفكرة القانونية المراد التعبير عنها قد تكون واحدة. لقد توزعت التشريعات في الدول العربية بعد سقوط العهد العثماني بانتهاج احد مدرستين هما:

(1): مدرسة القانون الانجلوسكسوني:

والمسمى ايضا بالقانون العام او القانون المشترك (common law) او المدرسة القانونية التي تستمد جذورها من التراث القانوني الانجليزي، ومجموعة القوانين النابعة من هذه المدرسة، ومن أبرز سماتها الاعتماد على السوابق القضائية كمصدر ملزم للتشريع. يتفرع القانون في البلاد التي تتبع القانون المشترك إلى فرعين رئيسيين وهما "القانون المدني" و"القانون الجنائي"، وفي العصر الحديث أضيف فرع ثالث هو "القانون الإداري".

(2) مدرسة القانون الرومانو جرمانية او مدرسة القانون المدني:

مصطلح يطلق على المدرسة القانونية التي نشأت في قارة أوروبا باستثناء بريطانيا، والذي تعود جذوره إلى القانون الروماني، كما يطلق على التراث القانوني والنظم القانونية النابعة من تلك المدرسة. وهي المدرسة الأكثر شيوعاً وتأثيراً في

العالم، حيث أن معظم دول العالم تستخدم نظاماً قانونية نابعة من القانون المدني بشكل مباشر أو غير مباشر، وبشكل كامل أو جزئي.

وتضاف لهما مدرسة الشريعة الإسلامية: وهي تضم البلدان التي استمرت على تطبيق الشريعة الإسلامية ونصت على أن القرآن الكريم هو المصدر المعتمد للتشريع ومنها (السعودية) و(اليمن) و(السودان).

خطوات مساعي توحيد التشريعات العربية أو التقريب بينها:

وقد بدأ العمل الفعلي حديثاً في مجال توحيد التشريعات العربية منذ عام 1981 حين أقر المؤتمر الثاني لوزراء العدل العرب (خطة صنعاء لتوحيد التشريعات العربية) التي وضعت الخطوط العريضة للعمل العربي في هذا الشأن غير أنها لم تتطرق إلى مسألة توحيد المصطلحات القانونية والقضائية. وورد في هدف الخطة أنها تهدف لتوفير القاعدة المتينة والثابتة لإقامة التشريع العربي الموحد وفق أحكام الشريعة الإسلامية مع الأخذ بالاعتبار ظروف المجتمع العربي في كل قطر.

الأسس العامة لعملية التوحيد:

وبشأن الأسس العامة لعملية التوحيد وجدت الخطة أعلاه أن عملية توحيد

التشريعات العربية تستوجب أخذ الأمور التالية بعين الاعتبار:

1. الصعوبات الموضوعية المنهجية المتعلقة بعملية التوحيد وما تستوجبه من التماثل بالظروف والبواعث والاحتياجات والتطلعات أولاً، والمرتبطة بعملية تقنين الشريعة الإسلامية وما تتطلبه من غزارة المعرفة الفقهية والقانونية والأخذ

بالمناهجية العلمية ثانياً.

2. ربط التصوّر الفكري لعملية التوحيد بتخطيط منهجي مدروس، وتحديد أولويات الأهداف التشريعية بالاستناد إلى الإمكانيات المرهولة.
3. الاستفادة من المساعي التي باشرتھا بعض الدول العربية وتتبع المراحل التي قطعتها على طريقة تطبيق الشريعة الإسلامية وتحليل نتائجها وإجراء دراسة مقارنة لما يمكن أن يكون قد جرى الأخذ به في أكثر من قطر واحد.
4. وضع القواعد المبدئية التي يتمّ بها تنهيج التشريع وتوحيده، بما يحقّق مراعاة الأسس التالية:

أ. اعتماد القرآن الكريم والسنة النبوية وما يؤول إليهما من إجماع أو قياس أو مصالح مرسله دون التقيّد بمذهب معيّن من مذاهب الفقه، وكذا مبادئ العدالة التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، مصادر للتقنين الموحدة.

ب. اتباع قاعدة التدرّج في عملية التوحيد.

مضمون خطة صنعاء لتوحيد التشريعات العربية:

في ضوء الأسس المتقدّمة يمكن أن تتمّ عملية توحيد التشريعات العربية باتّباع الخطوات التالية:

1. التشريعات المدنية: استمرار متابعة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ما بدأته من عمل في مجال إعداد قانون مدني عربي موحد. على أن تقدّم تقارير

- دورية إلى وزراء العدل العرب عن الأعمال المنجزة في هذا المجال.
2. تشريعات الأحوال الشخصية: تشكيل لجنة فنية متخصصة من سبعة خبراء في نطاق الأمانة العامة لوزراء العدل العرب يعينهم مجلس وزراء العدل العرب لتتولى إعداد مشروع قانون عربي موحد للأحوال الشخصية.
3. التشريعات الجنائية: تشكيل لجنة فنية متخصصة من سبعة خبراء في نطاق المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي يعينهم مجلس وزراء العدل العرب لتتولى إعداد مشروع القانون الجنائي العربي الموحد.
4. توحيد التشريعات العربية الأخرى: يعهد إلى المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية مهام إعداد مشاريع للتشريعات العربية الأخرى تراعي فيها نفس المبادئ السابقة.

توحيد المصطلحات القانونية بين التشريعات العربية وجهود المركز العربي:

إن اختلاف المصطلحات في التشريعات العربية الراهنة ناجم عن عدة أسباب أهمها قيام واضعي تلك التشريعات بترجمة القوانين الأوروبية وأساسا قوانين الدول الاستعمارية السابقة ثم تبنيها كتشريع وطني، ويتجلى ذلك بكل وضوح من خلال مقارنة الكثير من القوانين في كل من تونس والجزائر والمغرب مثلا، بحيث تستعمل فيها مصطلحات مختلفة بينما النص المرجعي الذي أخذت منه تلك القوانين هو القانون الفرنسي الذي كان ساري المفعول في هذه الدول قبل استرجاع استقلالها من فرنسا . ومن الأسباب أيضا اختلاف مصادر التشريع بين الدول العربية سواء كان المصدر هو الشريعة الإسلامية أو التشريعات اللاتينية أو الأنكلو أمريكية إذ أن لكل

منها- مصطلحات خاصة، بالإضافة الى تفرع القوانين إلى أنواع عديدة يمتاز كل منها بمصطلحات ذات دلالة خاصة به، إلى جانب التنوع الديني والمذهبي في كثير من البلاد العربية.

و قد بدأ العمل الفعلي حديثا في مجال توحيد التشريعات العربية منذ عام 1981 حين أقر المؤتمر الثاني لوزراء العدل العرب خطة صنعاء لتوحيد التشريعات العربية التي وضعت الخطوط العريضة للعمل العربي في هذا الشأن غير أنها لم تتطرق إلى مسألة توحيد المصطلحات القانونية والقضائية.

اتجاهات جهود التوحيد والتقريب:

وقد تركزت جهود التوحيد والتقريب بين التشريعات العربية على عدة اتجاهات منها:

أولا : وضع قوانين نموذجية

تسترشد بها الدول العربية، وهو المسار الذي سلكه مجلس وزراء العدل العرب من خلال جهازه العلمي المتمثل في المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية الكائن مقره ببيروت والذي توصل إلى وضع عدة قوانين نموذجية موحدة تمّ اعتمادها من

قبل وزراء العدل العرب هي في متناول من يريد الاسترشاد بها ومنها خاصة:

- القانون العربي الموحد للتسجيل العقاري
- القانون المدني العربي الموحد
- القانون الجزائري العربي الموحد.
- القانون العربي النموذجي للأحداث
- القانون العربي الموحد لتنظيم السجون
- اتفاقية الرياض للتعاون القضائي لعام 1981
- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998 وآلية تنفيذ الاتفاقية
- القانون العربي الاسترشادي للقضاء الإداري
- المشروع النموذجي لقانون العمل.
- القانون العربي الاسترشادي للإجراءات الجزائية
- القانون العربي الاسترشادي للإجراءات المدنية.
- القانون العربي الموحد للأحوال الشخصية.
- القانون العربي الاسترشادي لمكافحة الفساد.
- القانون العربي الاسترشادي لمنع الاستتساخ البشري لأغراض التتاسل.
- القانون العربي الاسترشادي لتنظيم زراعة الأعضاء البشرية ومنع الاتجار فيها.
- القانون العربي الاسترشادي للمساعدة القضائية.
- القانون العربي الاسترشادي لمكافحة الاتجار بالبشر.
- القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.
- القانون العربي الاسترشادي لرعاية القاصرين.

- القانون العربي الاسترشادي للتسجيل العقاري.
- كما ان المجالس الوزارية المتخصصة في نطاق الجامعة العربية اصدرت العديد من القوانين الاسترشادية النموذجية كمجلس وزراء الداخلية العرب ومجلس وزراء الصحة ومجلس وزراء الاعلام.

ثانياً: توحيد المصطلحات القانونية:

الإسهام في توحيد المصطلحات القانونية والقضائية المستعملة في الوطن العربي، وقد شكّلت بالمركز العربي عام 1981 لجنة فنية دائمة مكلفة بتوحيد المصطلحات القانونية والقضائية التي استخرجت العديد من المصطلحات من القوانين العربية تم اعتمادها بقرارات من قبل مجلس وزراء العدل العرب.

ثالثاً: النشاط البرلماني العربي:

يضاف لذلك نشاط الاتحاد البرلماني العربي الذي يهدف على المدى البعيد إلى إقامة سلطة عربية تشريعية واحدة تفضي إلى تعزيز توحيد التشريعات العربية. فقد أصدر رؤساء المجالس والبرلمانات العربية المجتمعون في فبراير 2017م، في المؤتمر الدوري الثاني للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية، توصيات بالعمل على توحيد التشريعات والقوانين النازمة بين الدول العربية بما يسهل عمليات التبادل التجاري والاقتصادي، ويسمح بتوفير بيئة استثمارية جاذبة. وكذلك مراجعة التشريعات العربية للقطاعات الخدمية ومعرفة أهم القيود الموجودة أمام فرص النفاذ للأسواق للقطاعات الخدمية من قبل فرق وطنية متخصصة في تلك

الدول.

إن الوحدة التشريعية العربية انطلاقاً من توحيد المصطلحات القانونية والقضائية ينبغي أن تعتمد على تفكير علمي مبني على تصور مستقبلي بعيد المدى، وآخر قصير المدى يكونان على مراحل تراعى فيها الأوضاع المحلية للدول العربية إلى جانب الوضعين الإقليمي والدولي، فينبغي تجنب التسرع لأن التراكمات التي حدثت عبر عدة قرون لا يمكن تخطيها أو إزالتها في أشهر أو سنوات معدودات مهما كانت الإرادة صادقة.

كيف الوصول للوحدة التشريعية العربية

إن الوصول إلى الوحدة التشريعية العربية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مقاصد على المدى البعيد وأخرى على المدى القريب كالاتي:

بالنسبة للمدى البعيد :

يكون الهدف المقصود هو توحيد التشريعات العربية من حيث المضمون بحيث يتم توحيد النصوص القانونية من ناحية المضمون في كل الدول العربية، أو على الأقل إقامة سلطة تشريعية عليا تضع مبادئ موحدة أعلى درجة من التشريعات المحلية، وتكون إلى جانبها هيئة قضائية عليا يعهد إليها بضمان عدم مخالفة النصوص المحلية للمبادئ التشريعية العليا، على شاكلة الوضع في الاتحاد الأوروبي. ولا شك أن فكرة البرلمان العربي الموحد تصب في هذا الاتجاه، وكذلك فكرة توحيد

الأنظمة التشريعية العربية في قطاعات محددة كالنقل والصحة مثلا.

بالنسبة للمدى القريب

يكون الهدف هو توفير الآليات التي تسمح بالسير مرحليا في اتجاه التوحيد،

وأهم هذه الآليات:

- وضع قوانين نموذجية استرشادية تضمن تلقائيا توحيد المصطلحات المستعملة وتسمح للدول العربية بالاقتراب من الوحدة التشريعية باعتماد نصوص متقاربة إلى حد ما، مع وجود مجال للاختلاف حسب ظروف كل دولة،
- إعداد دليل نموذجي موحد لأسس وقواعد إعداد وصياغة التشريعات بمختلف أنواعها،
- إسناد إعداد وصياغة النصوص القانونية والتنظيمية إلى هيئة موحدة ومختصة بحيث تسلمها الجهات المعنية مضمون النص على أن تتولى هذه الهيئة صياغته الفنية،
- توحيد المصطلحات القانونية والقضائية بهدف توحيد الصياغة القانونية للتشريعات العربية.

تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تركزت خطوات توحيد التشريعات بين دول مجلس التعاون الخليجي على ما يلي:

وضع قوانين نموذجية تسترشد بها دول الخليج العربي وهو المسار الذي سلكه مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه في 25 مايو/ أيار من عام 1981 من خلال الأمانة العامة للمجلس

والتي توصلت من خلال اجتماعات وزراء العدل واجتماعات وكلاء وزارات العدل بدول المجلس الى وضع عدة قوانين نموذجية موحدة تمّ اعتمادها من قبل وزراء العدل ومن قبل المجلس الأعلى لدول المجلس وهي في متناول يد من يريد الاسترشاد بها من خلال الموقع الالكتروني للأمانة العامة لمجلس التعاون ونشرياته ووثائقه ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- اتفاقية تنفيذ الاحكام والانابات والاعلانات القضائية.
- القانون الموحد للأحوال الشخصية لدول مجلس التعاون.
- القانون المدني الموحد لدول مجلس التعاون.
- القانون الجزائي الموحد لدول مجلس التعاون.
- القانون الموحد للإجراءات الجنائية.
- القانون الموحد للأحداث.
- القانون الموحد للمحاماة.
- القانون الموحد للإجراءات المدنية والمرافعات.
- القانون الموحد للأثبات.
- القانون الموحد لأعمال كتاب العدل.
- القانون الموحد لرعاية أموال القاصرين.
- القانون الموحد لمكافحة الاتجار بالبشر.

- القانون الموحد لتنفيذ الاحكام القضائية.
- القانون الموحد لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.
- القانون الموحد للسلطة القضائية.
- القانون الموحد لأعمال الخبرة امام القضاء.
- القانون الموحد لمحاكم الاسرة.

وبالرغم من تسمية بعض القوانين الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بانها (قانون موحد) الا انها في الحقيقة والواقع هي (قوانين استرشادية) أي غير ملزمة، فالنظام الأساسي للمجلس لم يمنح اجهزته التنفيذية صلاحية اصدار قرارات تنفذ مباشرة تجاه الدول الأعضاء كما هو الحال مع الاتحاد الأوروبي.

التوصيات:

في ختام هذا البحث لأبد من ان ننتهي الى توصيات لذوي الشأن من اجل

توحيد التشريعات القانونية العربية:

1. التزام السلطة التنفيذية في الدول العربية حين تقديمها مشاريع القوانين أمام البرلمان عرضها مسبقا على مركز الأبحاث القانونية والقضائية بكل دولة أو أية جهة مماثلة له من حيث الصلاحيات للتأكد من صحة استعمال المصطلحات، وذلك قبل عرضها على البرلمان، أي أن تكون هناك مراقبة

- مسبقة إجبارية فيما يخص الصياغة بالذات.
2. التزام البرلمانات العربية بمراعاة استعمال المصطلحات المتفق عليها قبل مناقشتها لأي نص معروض عليها للمصادقة، وذلك بتخصيص لجنة تقنية في كل برلمان عربي لمراجعة هذه المسألة قبل طرح المشروع للمناقشة، وهذا ما يندرج ضمن مقاصد وأهداف الاتحاد البرلماني العربي الذي يعمل على تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية.
3. إدراج مادة المصطلحات القانونية والقضائية في مناهج كليات الحقوق في الدول العربية وتكون أساس تدريسها، قوائم المصطلحات التي تتوصل إليها مراكز الدراسات القانونية والقضائية لجامعة الدول العربية. وبالتالي يتم تكريس هذه الحلول عن طريق وضع معاهدة تُصادق عليها الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية.
4. ضرورة وضع واتباع منهج موحد في كل دولة من الدول العربية لإعداد وصياغة مشروعات القوانين، وضرورة الفصل بين مراحل التشريع المختلفة وهي مرحلة الإعداد ثم الصياغة ثم مرحلة المراجعة.
5. أهمية التدريب على قواعد الصياغة التشريعية وتدريب مادة الصياغة التشريعية في كليات الحقوق في الجامعات العربية، وان تعرض اللائحة التنفيذية مع مشروع القانون وليس بعد إصداره، وإعطاء مهلة كافية للمخاطبين بالقانون لتنفيذ أحكامه.
6. نشر المفاهيم الحديثة للصياغة التشريعية لغايات تحديث هذه العملية، وتنمية قدرات القانونيين القائمين على هذه العملية، وذلك من خلال تعريفهم بالأصول

والقواعد الصحيحة للصياغة التشريعية، بغرض تمكينهم من وضع تشريعات فعالة تحقق التنمية المستدامة في المجتمعات العربية، وتعريف المشاركين بآخر المستجدات الدولية في مجال اعداد التشريعات

7. استمرار عقد المؤتمرات العربية التنسيقية بين المختصين لأهمية كونها مكاناً للتداول العربي - العربي باتجاه توحيد التشريعات العربية وتوحيد الفهم القانوني العربي والقوانين والتشريعات العربية، والعالم العربي من اول الامم بفهم نفسه بنفسه من خلال فهمه القوانين النافذة في الوطن العربي والمصاغة بنفس اللغة، وباعتبار العالم العربي يتحرك داخل الوطن العربي ومن الضروري ان يكون هناك فهم مشترك للصياغات التشريعية ومن ثم توحيد التشريعات العربية.

والله ولي التوفيق

أهم مراجع البحث:

- د. أكرم عبدالرزاق المشهداني: بحث بعنوان (النظام القانوني والقضائي العراقي) بحث نشر في جريدة الزمان - لندن 2009/7/23.
- د. أكرم عبدالرزاق المشهداني: بحث بعنوان (مسيرة التكامل القانوني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) منشور بمجلة التعاون الفصلية التي تصدرها الأمانة العامة للمجلس بالعدد 74 يونيو 2011
- المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية - بيروت مجموعة تقارير عن توحيد التشريعات العربية
- العلامة عبدالرزاق السنهوري تصريح ادلى به لجريدة العرب الكويتية عام 1960
- خطة صنعاء لتوحيد التشريعات العربية من وثائق المؤتمر الثاني لوزراء العدل العرب 1982
- وثائق مختلفة من ملفات اجتماعات مجلس وزراء العدل العرب.

- وثائق مختلفة من وثائق اجتماعات وزراء العدل بدول مجلس التعاون الخليجي.

الانتقال الديمقراطي في ظل السياق الثوري

بين إغراء الفكرة واستعصاء الواقع

أ.د. أيمن البوغانمي

مقدمة

يُميز هانتينغتون في كتابه الموجة الثالثة بين أربعة أصناف من الانتقال السياسي. أولها التدخل الخارجي. ورغم أن هذا النموذج قد عرف نجاحا كبيرا في فرض الديمقراطية في حالة ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه عادة ما يؤدي إلى وضعيات كارثية، من أشهرها اليوم الحالة العراقية. وثانيها التعويض الداخلي لنظام الحكم. وهو الأقرب إلى ما يعبر عنه عموما بالثورة. وثالثها التغيير الذاتي الذي يقع حين يعي النظام القائم بالحاجة للتغيير. ومثال ذلك التجربة الإسبانية بعد موت فرانكو. ولعل النظام المغربي يتدرج نحو هذا النموذج.

يبقى النموذج الرابع. وهو حالة مركبة من التغيير الذاتي والتعويض الداخلي، مع إمكانية استدعاء التدخل الخارجي. ويتميز هذا النموذج بتركيب وتعقيد كبيرين. ومن هنا أهمية التركيز عليه. إذ أنه يفسح مجالاً رحباً للتظهير مع إمكانية الوصول إلى خلاصات مفيدة في سياقات مختلفة. وتلك غاية هذا المقال الذي يطرح بالدراسة

والتحليل إشكالية صعوبة الانتقال الديمقراطي والمخاطر التي تحف مساره والشروط المساعدة على تجنب منزلقاته. نبحت هذه الإشكالية تأثراً بمخلفات الربيع العربي وسعياً لإثبات أن فشل أكثر تجاربه إلى حد الآن إنما يعبر عن صعوبات مأسسة إرادة الشعوب في ظل التحديات المطروحة وكارثية موروثة الأنظمة الدكتاتورية وما تسببت فيه من شروخ غائرة في مجتمعاتها.

يبدأ المقال ببيان تأثير العلوم السياسية بمبحث الانتقال الديمقراطي مع عرض مقتضب لمجموعة من أبرز نظريات الانتقال السياسي. ويهدف اختيارها دون سواها لبيان تشعب مسارات هذا النمط من الانتقال وصعوبة الحسم في الأولويات وشروط النجاح.

ثم يتناول الجزء الثاني بيانا لعلاقة المناخ الثوري بالانتقال الديمقراطي. ويتبنى نظرية مفادها التناقض الجوهرى بين الثورة والديمقراطي، بما يعني أن كل من يعتبر أن نجاح الثورة يقاس بقدرتها على إنشاء الديمقراطية وتكريسها على المدى القصير والمتوسط يكون قد مهد للفشل من خلال القطيعة بين الأسباب والنتائج. فمن طبيعة الثورة أن تؤسس لنظام ثوري دكتاتوري أو أن تؤدي إلى تفكك العقد الاجتماعي بالانزلاق نحو الاحتراب وحتى الحرب الأهلية.

ويطرح الجزء الثالث إمكانيات تجاوز الهوة التي تفصل بين الثورة والديمقراطية تجنباً لهذين الانحرافين. ومن أبرزها وجود توازن في القوة بين أكثر الأطراف المعنية مع إمكانية التعاون بين قياداتها تجنباً للصدام المفتوح وتأسيساً لقواعد دستورية منظمة للمنافسة السياسية بينها. إنها حالة ثورية رخوة تشكل التجربة التونسية فيها مثالا

يحتذى، رغم ما أحاط بها من ظروف سياقية استثنائية من العسير توفرها لغيرها.

أولاً: العلوم السياسية: من الديمقراطية إلى الديمقراطية

1- الديمقراطية باعتبارها إيدولوجيا مهيمنة

تمثل الديمقراطية اليوم إيدولوجيا مهيمنة. وهو ما يعني أنها أصبحت محل إجماع بحيث لا يكاد أحد يفكر في مسألتها، وإن استمر النقاش حول معانيها وشروطها وخصائصها.

قد يبدو هذا الإجماع إيجابياً. ولكنه يخفي في طياته مشكلاً حقيقياً. وذلك لسببين. ففي حالة الإجماع يغيب المعنى، بما يحول الديمقراطية إلى شعار يتبناه كل من يبحث عن إضفاء الشرعية. ثم إن الإجماع يعني غياب العدو المعلن. وهو ما يجعل من الصعب تمثل الديمقراطية بالخلف. أي أن الحكم على الديمقراطية المؤسسات الديمقراطية يصبح مرتها لقياس مدى احترامها لمثلها. وهو ما يفسر الحضور المتزايد للدراسات والأعمال الفكرية التي تطالب بدمقرطة الديمقراطية، بما يفتح الباب أمام كل أشكال الشعبوية الديمقراطية، بل وحتى الكليانية.

ومهما يكن من أمر، فقد أصبحت الديمقراطية الأساس الوحيد المقبول للشرعية. ومن أمارات ذلك أن عدد الأنظمة السياسية التي كانت تتبنى الديمقراطية الانتخابية في السبعينات كان يقارب 35 من أصل 120 دولة. اليوم وصل العدد إلى ما يقارب 130 ديمقراطية انتخابية من أصل 192 دولة. وبالتالي، انتقلت نسبة الديمقراطيات الانتخابية من حوالي ربع الدول القائمة إلى ما يفوق الثلثين. ورغم ضرورة تنسيب هذه الأرقام، بحكم أن نصف الديمقراطيات الانتخابية لا ترتقي للاستجابة لشروط

الديمقراطيات الليبرالية من استقرار للمؤسسات وعلوية للقانون وشروط للمنافسة السياسية وضمانات لحقوق الإنسان، فإن الوجهة العامة تبقى واضحة. وهي أن الديمقراطية لم تعد الاستثناء، بل القاعدة.

قد تبدو هذه الملاحظات بسيطة. ولكنها لا تعبر عن بديهية الديمقراطية كنظام حكم، بقدر ما تؤكد الهيمنة الإيديولوجية للديمقراطية. ودليل ذلك أن الديمقراطية لم تكن أبدا نظام يحظى بالإجماع. على العكس تماما. فمنطقها يطرح معضلة أساسية. إذ يفترض في السلطة أن تكون واحدة، وذلك من خلال منطوق الاحتكار الطبيعي بلغة الاقتصاديين. وهو ما يعبر عنه في الثقافة الشعبية بالسفينة التي تغرق بمجرد وجود أكثر من ريان. وفي المقابل، تفترض الديمقراطية التعدد والمنافسة.

من أجل تجاوز هذه المعضلة اقترح المنظرون حلين مختلفين، وإن كانت الممارسة الديمقراطية تؤكد أنهما متكاملين. يقول الأول بضرورة تقسيم السلطة لخلق التوازن والرقابة المتبادلة بين عناصرها، ومثاله الأوضح الولايات المتحدة الأمريكية. ويدعو الثاني إلى الحفاظ قدر الإمكان على وحدة السلطة مع ضمان التداول السلمي عليها، ومثاله الأبرز بريطانيا. ولئن تجمع الديمقراطيات بمقايير متفاوتة بين هذين العنصرين، فإن الانتظام السياسي وفق هذه الآليات ليس بالأمر اليسير. بمعنى أن مطلب الديمقراطية يصطدم بعوائق واقعية شديدة التعقيد. ثم إن تحققه على المدى القصير لا ينفى إمكانية انحساره أو الانقلاب عليه عودة إلى الاحتكار والأحادية؛ وإن كان ذلك يقع اليوم باسم إرادة الشعب بحكم ما ذكرنا من هيمنة الديمقراطية

إديولوجيا.

2- مبحث الديمقراطية: بين البنيوي والسياقي

لقد عبر تطور العلوم السياسية خلال العقود الخمسة الأخيرة عن هذه التحديات. فكان ظهور مبحث علمي مستقل من أجل دراسة ما يسمى بالانتقال الديمقراطي، أو الديمقراطية. قبل ذلك تركزت جل جهود علماء السياسة في ما يتعلق بدراسة الديمقراطية حول ضبط تعريفها وبيان خصائصها وما يميزها عن غيرها من مختلف الأنظمة السلطوية. ولكن تغيرت أولويات البحث نسبيا مع انطلاق ما يسميه ساموال هانتينغتون بالموجة الثالثة، التي بدأت مع سقوط نظام سالزار في البرتغال كي تنتشر بعد ذلك في أوروبا الجنوبية والشرقية وفي أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، وصولا إلى العالم العربي مع تجربة الربيع العربي.

يؤكد هانتينغتون على أن استقرار السلطة وصلابة المؤسسات أهم من التعددية والمنافسة السياسية. فوجود الدولة واستقرار مؤسساتها شرط للديمقراطية، ع العكس. ولكن كان من الواضح أنه لا مجال لإنهاء ديناميكيات التغيير السياسي المطالبة بالديمقراطية. فرغم التشكيك المتزايد في نظريات التحديث التي تربط الديمقراطية بالتطور الاقتصادي، والتأكيد أحيانا على أن النمو يكرس السلطوية بنويا بفضل امتداد البيروقراطية، فإنه قد كان من الضروري التفكير في مسألة الانتقال السياسي، وبالتحديد نحو الديمقراطية باعتبارها المطلب الطبيعي في السياق المعاصر. ولئن اعتبر التطور الاقتصادي دعامة أساسية للديمقراطية، فإن أدبيات مبحث الانتقال الديمقراطي سعت منذ بدايتها إلى التمييز بين مطلب الديمقراطية من جهة، وبين شروط تحقيقها وتكريسها من جهة أخرى. ولقد عمل أصحابها على بيان المراحل

التي تؤسس لاستمرارها أو انحسارها. إنه مسار كثيرا ما يبدأ في رحم السلطوية نفسها تمهيدا لسقوطها، ومن ثم تبدأ مرحلة قد تطول أو تقصر من الانتقال السياسي الذي قد ينضج ليتوجه شطر الديمقراطية. وحين يدركها لا تنتهي الرحلة. إذ لا بد من فترات، قد تطول هي أيضا وقد تقصر، من تكريس مؤسساتها وثقافتها.

إن تعقيد هذا المسار وكثرة تحدياته وتركيب شروطه قد دفع عددا من الباحثين لاستبعاد كل تفسيرات بنوية أو احتميات ضرورية لمسارات الانتقال الديمقراطي. بل إن بعضهم قد خلص إلى أن النخب وطبيعة علاقاتها ببعضها بجماهيرها هي التي تشكل عنصر الحسم في تيسير الديمقراطية من عدمه. أي أن المسألة سياقية بامتياز. ونجاحه من عدمه مرتبط بظروفها، بل وبعامل الحظ الذي قد يساعدها أو يعرقلها. وقد دعم تعدد تجارب الانتقال الديمقراطي منذ عام 1974 واختلاف مساراتها المناهج التجريبية والمقارنة. إذ تعددت الدراسات التي تحاول صبر أغوار كل حالة، أو تعمل على مقارنة التجارب الناجح والمتعثرة بعضها ببعض .

بالإضافة إلى مراجعتها لدور الشأن البنوي في تحديد طبيعة مسار الانتقال السياسي، ساءلت أدبيات الديمقراطية ما كان قد سبقها من إمكانات التغيير عبر الثورة، مفضلة بوضوح مسارات الإصلاح التي تنزع للبطء وتقوم على التنازلات المتبادلة. ولكن بقدر ما تساعد هذه التوافقات الظرفية على تحقيق الانتقال، بقدر ما تزيد من تعقيد المراحل المتأخرة في الديمقراطية، وخاصة منها مرحلة تكريس الديمقراطية. ذلك أن الحلول الوسطى، على أهميتها الجوهرية، تبقى بالضرورة على جانب كبير من القوى التي كانت داعمة للسلطوية قبل بداية المسار. وتبقى التحديات عديدة، من أبرزها اختلال التوازن بين القوة الخشنة، ممثلة أساسا في المؤسسات العسكرية

والأمنية، من جهة، والقوى المدنية سياسية كانت أم نقابية أم ثقافية من جهة أخرى. ومن بينها أيضا الأزمات الاجتماعية وضعف البنى الاقتصادية وحدة وتيرة المطالبة وهشاشة المؤسسات وضعف ثقافة الحقوق والواجبات .

وقد أعادت هذه التحديات إلى الواجهة المسائل البنيوية إلى درجة ذهب معها بعض المفكرين إلى مسألة التقسيم الثنائي القديم بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة السلطوية. كما أنهم شككوا في إمكانية التعويل على النخب، مؤكدين أن تجارب أوروبا الشرقية وإفريقيا تثبت أن المقاومة الجماهيرية تبقى المحرك الأول والأساسي لكل تغيير نحو الديمقراطية. أما مسار تكريسها، فهو مرتبط بالظروف الاقتصادية التي تؤكد تجارب الديمقراطية في آسيا أنها تبقى عنصرا أساسيا في مختلف مسارات الديمقراطية نشأة وتكريسا. وهو ما يفسر نزوع الدراسات التي تتعامل مع ظاهرة الانتقال الديمقراطي في عمومها لتخصيص حيز كبير من الاهتمام للمسائل الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بتوفير ظروف إيجابية أو سلبية لاستقرار المؤسسات .

وفي المقابل، شكلت هذه الإشكاليات الكبرى منطلقات عامة لطرح إشكاليات أكثر دقة، من أبرزها المسألة الدستورية ودور المجتمع المدني وقضية العدالة الانتقالية ومسألة حقوق الإنسان ودور العامل الخارجي وغيرها من الأسئلة. ولا يمكن التفصيل في كل هذه القضايا. ولذا نكتفي في الأسطر التالية بضرب بعض الأمثلة الأكثر تأثيرا في القول بالتناقض الجوهرى بين الثورة والديمقراطية.

تحتل المسألة الدستورية بالتأكيد موقع الأولوية في تجارب الانتقال الديمقراطي، خاصة في السياقات الثورية. ومن ثم الاهتمام الشديد بها من ناحية الوسائل الأجدى لتحقيق الديمقراطية وضمان استمرارها وتكريسها. ومن أبرزها النظام السياسي الأمثل

والنظام الانتخابي الأنجع والأعدل .

وليس التفكير القانوني في عزلة عن سياقه. ولذا شكل دور المجتمع المدني وما يخرقه من عوامل مساعدة على الديمقراطية أو معيقة لمسارتها واحدا من المحاور الأساسية التي استرعت اهتمام الباحثين. فرغم أولوية المسائل الإجرائية في ظاهر العملية الانتقالية، كان من الواضح أن جوهر الديمقراطية مرتبط بطبيعة الأجسام الوسيطة ومدى استعدادها لتبني الثقافة الديمقراطية، خاصة حين يتسم السياق بتراجع ملحوظ في سطوة الجسم الكلي الذي تعبر عنه الدولة. وتلك خاصية الديمقراطية في السياقات التي توصف بالثورية .

ثانيا: مخاطر السياق الثوري

1- في استثنائية العقد الاجتماعي

لا شك أن دور المجتمع المدني في المناخ الثوري حاسم. فالانتقال الديمقراطي يحتاج إلى شبكات اجتماعية كثيفة وإلى إطار مجتمعي يجمع بين صلابة الأوصال ومرونة البنى. وتكمن المشكلة الأولى في أن الثورة تقدم نفسها على أنها انتصار المجتمع المدني على السلطة. من هنا تأتي هالة القداسة التي تحيط بالثورة باعتبارها لحظة تأخذ فيها الشعوب بزمام أمورها في صراع ضد أعداءها في الداخل والخارج. لم تكن غاية الثورة دائما الديمقراطية. ولكنها أصبحت كذلك بحكم ما ذكرنا من تفوقها الإيديولوجي في إضفاء الشرعية. ويقوم التأليف بين الثورة والديمقراطية على أساس الاعتقاد بأن الديمقراطية تقوم على المجتمع المدني أساسا. وهذا خطأ جسيم. ذلك أن الديمقراطية باعتبارها شكلا من أشكال السلطة تقوم في الحقيقة على

الدولة.

يعرف ماكس فيبر الدولة على أنها كيان ينجح في احتكار العنف الشرعي في مجال جغرافي معين. وعلى هذا الأساس، تكون القوة جوهر السلطة. فبقدر قوتها، بقدر قدرتها على تقديم الخدمات، سواء كان ذلك في مستوى مهامها الأصلية من ضمان الأمن وحماية الحدود وفرض القانون، أو كان ذلك في ما يتعلق بما أسند إليها تدريجياً من مسؤوليات إضافية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، من قبيل التعليم والصحة وغيرها.

بهذا المعنى تكون الديمقراطية من مقيدات السلطة بحيث تفرض على الدولة التفاعل مع المجتمع المدني وما يخترقه من تعدد. ولئن يحتاج البناء الديمقراطي إلى علاقة جدلية إيجابية بين السلطة والمجتمع المدني، بحيث لا تتغول هذه ولا يتعسف ذلك، فإن سياق الثورة ومنطقها العام يدفع إلى عكس ذلك. ويعني ذلك أن الثورة مناقضة لغايتها المعلنة.

إن القول بالتناقض بين الثورة والديمقراطية أطروحة صادمة. ويعود ذلك لأسباب ثقافية مرتبطة بهالة الرومنسية التي أحاطها الفلاسفة والأدباء، وخاصة الماركسيون منهم، بمفهوم الثورة. ولكن هذه الصدمة تعود أيضاً لأسباب منطقية ومعرفية مرتبطة بتصورنا للدكتاتورية وسطوتها وكيفية التخلص منها. فرغم وجود بعض الاستثناءات، لا تقسح الأنظمة السلطوية المجال للإصلاح الديمقراطي إلا كرها. وهو ما يؤسس لعلاقة سببية حقيقية بين مفهوم الثورة ومفهوم الديمقراطية .

ولكن ذلك لا يفند القول بالتناقض. إذ أن هذه العلاقة السببية قائمة في مجملها على تصور منطقي حدسي لا يوفر صلابة كافية لتجاوز الحقيقة التجريبية التي تؤكد

صعوبات تجارب الانتقال الديمقراطي في السياقات الثورية. وتعود هذه الصعوبات أساساً لما يفصل بين المنطق الثوري والمنطق الديمقراطي من فجوات روحية وقيمية ومؤسسية. ودليل ذلك تاريخياً أن كل الأنظمة الثورية، أو التي ادعت الثورية، هي أنظمة غير ديمقراطية، وذلك بغض النظر عن فحوى الثورة إيديولوجياً.

إن الثورة أحياناً ما تكون ضرورية بدأ مسار الانتقال الديمقراطي. وهو ما يزيد في أهمية استيعاب ما يفصلها عن غايتها المعلنة. ذلك أن الوعي بالتناقض بينها والديمقراطية يؤدي إلى جهد من شأنها تقليص الفجوة. وعناصره ثلاثة. أولها استيعاب الظروف السياقية التي تحف بتجربة الانتقال. وثانيها دور النخب والقيادات في التعامل مع تلك الظروف من أجل تثمين أحسنها والسيطرة على أسوأها. وثالثها تمتع تلك القيادات بالشرعية الضرورية لتجاوز المنطق الثوري من أجل الانخراط في المنطق الديمقراطي .

أما التسليم التبسيطي بالعلاقة السببية بين الثورة والديمقراطية، فإنه أيسر المسالك للوقوع في أخطر انحرافات الانتقالات السياسية من خلال تجاهل هذا الجهد وعناصره الثلاثة. وذاك خطأ كاف لتفسير تواتر هذه الانحرافات. ذلك أن الظروف الاستثنائية التي تفرضها الثورة بقدر ما توجب إعادة صياغة العقد الاجتماعي، بقدر ما تجعل المناخ الانتقالي محفوفاً بالمخاطر. فيإزالة السلطة القائمة تهدد بالانحراف إلى ما يسميه الفلاسفة التعاقديون بالحالة الأصلية. وهي حالة ما قبل تعاقدية، كثيراً ما يعبر عنها بحالة الطبيعة. صحيح أن أكثر الفلاسفة التعاقديين لا يتمثلون العقد الاجتماعي على أنه حدث تاريخي. إذ يعتبرون أن التعاقد الموجود مع تلك القوة التي

تحتكر العنف الشرعي هو حالة ذهنية وموقف ضمني .

ومثال ذلك أن إمنوال كانت يعتبر أن الجمع بين الاستقلالية ووجود السلطة لا يتحقق إلا إذا كانت السلطة المعنية نابعة من اجتماع كل الإيرادات المتمتعة بالاستقلالية في إطار عقد مشترك. ولنه يعترف في المقابل أن الظروف التاريخية لا تسمح بتحقيق هذا الاجتماع فعليا. وبالتالي، لا يمن أن يكون العقد تاريخيا. وعليه، يكون العقد أذا تصورا ذهنيا كان بالإمكان أن يقع. بما معناه أن العقد الاجتماعي لا ينبغي أن يكون معيبا بحيث يمنع أحد أطرافه أو بعضها من الانخراط فيه. وذلك ما يفرض على المشرع الالتزام بالامتناع عن سن أي قانون لا مجال لأن يحظى بأي شكل من أشكال القبول لدى كل الناس أو لدى بعضهم. ومن ذلك القوانين التمييزية. إذ أن حرمان شريحة من المجتمع من حق العمل، على أساس لون البشرة مثلا، مخالف لمبادئ العقد الأصلي لأنه من البديهي أن الفئة المعنية لم تكن لتقبل به لو أنها سئلت عنه لحظة صياغة العقد.

من جهة أخرى، يمكن قراءة العقد الأصلي في أنه تجاوز لحالة الطبيعة الكامنة. وهذا التأويل صالح لفهم نظرية توماس هوبز الذي يعتبر أن الخوف الذي تثيره حالة الطبيعة لدى الإنسان كفيلا بأن تدفع الأفراد للاتفاق على ضرورة المحافظة على السلطة مهما كانت طبيعتها. وفي ذلك إقرار ضمني بأن حالة الطبيعة كامنة، وأن ما يمنع انتقالها من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل هو أساسا مقبولية السلطة بغض النظر عن الحقيقة التاريخية للعقد الاجتماعي المنشئ لها .

من الضروري التذكير بأنه ليس من الحتمي أن تتحول الحالة الثورية إلى الوقوع في فخ حالة الطبيعة حسب تصور هوبز. ولعل نقطة ضعف نموذجة تكمن

في ما يحويه من نفس حتمي. إذ يمكن إزالة السلطة، ومن ثم إعادة صياغة العقد الاجتماعي حسب تصورات جون لوك، منظر ما يسمى بالثورة المجيدة لعام 1688 في إنجلترا. ولكن يبقى السؤال: ما مدى تلاءم الفترة الانتقالية مع تركيب المنظومات الديمقراطية وتعيدها؟

تحيل فكرة التعاقد حدسيا على التوازن بما قد يقرب من المنطق الديمقراطي. بل إن هذا المنطق لا يستقيم تقريبا إلا من خلال حد أدنى من مبادئ التعاقد الاجتماعي. وعلى هذا الأساس، تكون تجربة التعاقد مبدئيا فكرة إيجابية مبشرة بالديمقراطية. ولكن هذا المنطق مرتبط بتصورنا للعقود العادية. في حين أن مناط الحديث هنا ليس عقدا عاديا بأي حال من الأحوال. فتجربة صياغة العقد الاجتماعي هي مسار يختلف عن، بل ويتناقض مع، مسارات صياغة العقود العادية. وذلك من خلال ما أكده توماس هوبز نفسه من غريزة طبيعية تحفز على دفع أي خطر قد يؤدي لانتقال الحالة الطبيعية من طور الكمون إلى طور الفعل. أي أنه عقد يكاد يكون غريزيا بما أن غيابه يهدد الحياة .

ليس من العسير أن نتصور أن أي عقد من الخطورة بحيث يثير غريزة الحياة لا يمكن أن يكون عقدا عاديا. وأثر ذلك أن عامل القبول فيه لا يمكن أن يكون قائما على التعبير عن الموافقة بالمعنى الكلاسيكي للكلمة. فالقبول يكاد يكون مفروضا لما ارتبط بالعقد من رهانات وتبعات. ويذكر هذا بمحاولات الأنظمة العربية مقايضة الحرية بالأمن. ونتيجته على الثورة أنها بعد أن تفتح باب الحرية على مصراعيه توصده، بل وتفتح باب الاستبداد حنينا للاستقرار وخشية من الوقوع في مخاطر حالة الطبيعة أن تنتقل من الكمون إلى الواقع. ومن ثم استعداد الشعوب الثائرة لتسليم

زمامها، الذي كانت قد مسكت به للحظة قصيرة، لأول دكتاتور يقدر على فرض حل هيمني أحادي. وهو ما يؤكد أن الثورة تتناقض مع الديمقراطية لما في المناخ الثوري من تشنيج غريزي يبدأ بالمطالبة بالحرية كي يخلص إلى الاكتفاء بالبقاء .

2- في عسر وضع القواعد لحظة الحاجة إليها

يمكن تلخيص ما تقدم في أن الثورة بما تحويه من إضعاف للسلطة تهدد بنفكك العقد الاجتماعي، بما يعني نظريا الوقوع في الاحتراب والانزلاق التدريجي إلى الحرب الأهلية. ولكن لا بد من تنسيب هذا الخطر بما يقتضيه من إثارة لغريزة البقاء التي تهئ الطريق للعودة للاستبداد. ويبقى السؤال: ماذا عن الهيمنة الإيديولوجية للديمقراطية؟ أليس من شأنها أن تساهم في إيجاد التآليف بين السلطة والحرية؟

إن المناخ الثوري يحتوي على عناصر كثيرة تعيق الانتقال الديمقراطي وتعدّد مسار تكريسه إجرائيا ووظيفيا. وذلك أولا لتزامن وضع القواعد مع تطبيقها، وثانيا لاختلاط المدى القصير بالمدى الطويل. ولا ينبغي أن ننسى أن الآباء المؤسسين الذين نجحوا في وضع أي دستور إنما هم سياسيون قبل كل شيء. أي أن نقاشهم حول صياغة القواعد الدستورية الطامحة بطبعها للإطلاق، يأتي في سياق مشحون تطغى عليه الحسابات السياسية الظرفية .

يؤكد الفيلسوف الأمريكي جون رولس أن إنشاء أي نظام عادل يحتاج نظريا إلى الجهل المطلق بالسياقات الظرفية التي توضع فيها القواعد. فالعلم بها يحفز على الرغبة في إخضاعها لما يسمى سياسيا بالحسابات الضيقة. أي أن التعاقد ينبغي أن

يكون، حسب تعبيره، من وراء حجاب الجهل. وقد يبدو هذا الكلام غريباً. فالأصل أن المعرفة شرط من شروط سلامة العقود. وغيابها كلياً أو جزئياً يشكل عيباً قد يؤدي إلى إلغاء العلاقة التعاقدية أصلاً.

ولكن لا ينبغي نسيان ما يميز العقد الاجتماعي من خصائص استثنائية. فحين يتعلق الأمر بعقد أصلي، كصياغة الدستور، يفترض أن يتجرد المتعاقدون من حساباتهم الظرفية كي لا توضع القواعد على القياس. وهو شرط يلامس الاستحالة تحقيقه جماعياً. والاقتراب منه يحتاج إلى تدبر وتفكير.

لكن قبل ذلك، كيف يمكن للجهل بالمعطيات المحيطة بالمسألة التعاقدية وأطرافها أن يبسر صياغة الدستور؟ لو كان الجهل بهذه المعطيات ممكناً لحظة صياغة الدستور، لكانت النتيجة تيسير صياغته وضمان نجاعة مخرجاته وتوازنها. ويقدم الفيلسوف الأمريكي جون ألستر في كتاب له بعنوان "العدالة المحلية" المثال التالي. فلنفترض أن مباراة في كرة المضرب توقفت قبل نهايتها على نتيجة شوطين لواحد. وكان لا بد من منح الجائزة لأحد اللاعبين. كيف يتم الحسم؟

نلاحظ أن الحالة العادية هي وضع معلوم القواعد، بحيث يكتفي كل طرف بالسعي إلى تطبيقها والاستفادة منها؛ فاللاعبان والمدربان والحكم والجمهور والصحفيون وجميع الأطراف المحيطة، كل يعرف دوره؛ ثم يكون الانتقال إلى حالة ضبابية من دون قواعد. ولا بد من الحسم بإيجاد تلك القواعد. هذا شكل من أشكال الأحداث الثورية لأن دستور كرة المضرب، إن صح التعبير، لا يضبط سبيل الحسم

مسبقا. وعليه، لا بد من إنشاء القاعدة وتطبيقها في ذات الوقت.

في مقابل هذه الأسئلة البنيوية، تأتي الإجابات سياقية. إذ سيعتبر صاحب الشوطين أنه المنتصر على الميدان. أما المنهزم فيرد أن تلك النتيجة مؤقتة ولا مجال لاعتمادها للحسم النهائي. أي أن معرفة كل طرف بالنتيجة الحاصلة على الميدان هي التي تحدد المواقف بعيدا عن المبادئ. بل إن المبادئ نفسها تصبح خاضعة للحالة الظرفية، متقلبة بتقلبها. وهو ما يعرقل الاتفاق، خاصة إذا كانت الجائزة موضوع التنافس ذات قيمة معتبرة.

ربما كان الحل في الالتجاء إلى قرار الحكم. ولكنه حل لا يفترض أن يظن الطرفان الحكم محايدا فحسب، بل يحتاج أيضا أن لا يعلم أحد الطرفين أو كلاهما منهجه في التفكير. أي أنهما يجعلان ميولاته ومعاييره. ومن شأن المعرفة بهذه أو تلك إبطال هذا الحل بسبب رفض الطرف الذي يتوقع أن لا يأتي القرار لصالحه أو حماسة الذي يحسب أنه سيستفيد منه. وعليه، تكون المعرفة بالمسائل الظرفية مرة أخرى عائقا أمام الاتفاق .

الشاهد من الكلام أن كل معطى ينضاف لمعرفة هذا الطرف أو ذاك بالسياق الذي توضع فيه القواعد يمثل عائقا جديدا أمام الاتفاق. والخلاصة أنه من الضروري أن توضع القواعد قبل بداية المنافسة. ولكن المشكل أنه لا يمكن وضع القواعد لما يستحيل توقه، فضلا عن وضعها لما هو مناقض تماما لفكرة القواعد. ومن ذلك الثورة التي تعرف نفسها بالقطع مع ما سبقها. ومجرد الطرح السبقي لهذه الحالة يهدد بتقويض الاتفاق الحاصل على السلطة القائمة. ولذا تميل كل الدساتير إلى صياغة مطلقة. وحتى ما هو قابل منها للتعديل، فيفترض أن يكون من داخلها ووفقا لقواعدها.

وعليه، بقدر ما يشكل الاستقرار الدستوري ضمانا لاستمرار العقد الاجتماعي وفقا لقواعد معلومة، بقدر ما يؤدي الوعي بهذا الاستقرار إلى عرقلة مسار وضعها في السياق التأسيسي. إذ أن كل طرف يعي أن الحسم قد يكون نهائيا، وأن مراجعته تكاد تكون مستحيلة. فيما أن كل طرف يحسب أن معركة وضع القواعد واحدة لا تدارك فيها، تكون حدتها أكبر والتنازل فيها أعرس .

يكمن الحل نظريا في ما يعبر عنه بعض الفلاسفة، وأبرزهم جون رولس، بضرورة التعاقد من وراء حجاب الجهل. وهي حالة يتجاهل فيها كل طرف سياقه الظرفي، بحيث ينصبّ الاهتمام حصريا على المسائل المبدئية والقواعد البنوية. ولكن هذا الحل غير ممكن عمليا. وذلك لأسباب كثيرة من أبرزها وعي الثورة بذاتها، وبقينها بوجود ثورة مضادة تعرف نفسها من خلال التناقض معها. ثم إن مختلف الأطراف المعنية ضحية سائغة لمنطق معضلة السجين. أي أن كل طرف يعي أن تنازله الظرفي قد ينقلب عليه وبالألا في صورة عدم إقدام الأطراف المقابلة على نفس الاختيار الجريء. وفي المقابل، يعلم كل طرف أن امتناعه عن التنازل قد يمكنه من تحقيق مكاسب استثنائية إذا بادر خصومه إلى تقديم التنازلات. وهو ما يعني أن منطق المحفزات يدفع الجميع نحو الأسوء .

من شأن ذلك أن يساعد على تفسير عدم الثقة الذي كثيرا ما ينتشر كالنار في هشيم الانتقال الديمقراطي. ولنأخذ على ذلك مثلا: القوانين المنظمة للعملية الانتخابية. تكاد العلوم السياسية تجمع على أن في كل القوانين الانتخابية ما يسهل انتقاده، وعلى أن وضعها إنما يهدف لإيجاد توازن اعتباطي بين عدالة التمثيل ونجاعة الممارسة. وعلى هذا الأساس، تبقى محل نقاش دائم حتى في أعرق البلدان

الديمقراطية. ولكن النقاش يتحول إلى صدام مفتوح في فترة الانتقال الديمقراطي، لأن كل قوة سياسية تدفع نحو تبني النظام الانتخابي الذي يخدم مصالحها على المدى القصير والمتوسط. فتصر الأحزاب الكبرى مثلا على نظام انتخابي أغلبي، في حين تطالب الصغرى بنظام نسبي. وكل طرف يحتج بالقيم أخلاقية التي لا تتناقض مع مصالحه.

قد توجد حلول وسطى. ولكنها عادة ما تنزع إلى إرضاء أكبر عدد ممكن من الأطراف. فتكون النتيجة التعقيد والتركيب. وهو ما قد يساهم في تجاوز بعض مخاطر المرحلة الانتقالية. ولكنه يعقد مسار تكريسها، وكأن الضبابية الدستورية تأتي لتعويض حجاب الجهل الغائب .

ثالثا: الحالة الثورية الرخوة: تونس نموذجا

1- المتغيرات السياقية وأهميتها الحاسمة

يمكن أن نميز في الحالات الثورية بين أربعة أصناف من الفاعلين. فمن جهة النظام، توجد فئة رجعية تدفع نحو الحفاظ على المنظومة القديمة مهما كان الثمن، في مقابل فريق مقتنع بأن عقارب الساعة لا تعود إلى الوراء، وبأن التنازلات ضرورية لتجنب الأسوء. أما من جهة الفاعلين الجدد، فثمة من يرى الثورة قطيعة مع الماضي وأنها نار لا بد من إذكاء جذوتها كلما خبت، في مقابل من يعتبرها لحظة تاريخية لا بد من استغلالها لفرض إصلاح تدريجي يتجنب الشروخ الغائرة التي قد تمزق أوصال المجتمع. وعليه، تجمع الثورة بين معتدلين وراдикаلين، وكذا تفعل الثورة

المضادة.

يكن السؤال الصعب في مدى إمكانية تعاون الأطراف المعتدلة من الفريقين. ما هي الشروط التي تسمح بمغادرة الجناحين الإصلاحيين لفريقيهما بما يوفر جبهة قادرة على التقليل من شأن الطرفين الراديكاليين؟ وفي حال توفرت هذه الشروط وتحقق هذا التعاون، هل تقدر هذه الأطراف المعتدلة على الحفاظ على ما يكفي من الشرعية والقوة لبناء الثقة على المدى المتوسط من خلال إعادة صياغة قواعد العملية السياسية ووضع دستور يضمن الحدود الدنيا للدمقرطة؟

تشير هذه الأسئلة لحالة نظرية، هي احتمال ثالث في تجربة الانتقال السياسي، لا تتحرف معها التجربة إلى الاحتراب أو ما يشبه حالة الطبيعة حسب مصطلحات توماس هوبز، ولكن دون أن يكون ذلك بفعل طرف قادر على فرض إرادته بشكل أحادي. إنها حالة رخوة، تبقى محاصرة عن يسارها بالخطر الأول وعن يمينها بالانحراف الثاني. ولا تخف هذه التهديدات إلا بقدر تكريس الديمقراطية إجراء وعرفا وثقافة.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن صعوبة الالتزام بهذا الاحتمال الثالث ترجع إلى ما يخترقه من تناقض. إذ تفترض أن يكون كل طرف من المعتدلين، سواء أكان ذلك من النظام القديم أو من القوى الجديدة، قويا بحيث يقدر على المغامرة بالاقتراب من خصوم يعتبرون بمنزلة الأعداء. ولكنه في نفس الوقت، لا ينبغي أن يكون من القوة بحيث يهمن عليه الإيمان بالقدرة على الحسم الأحادي. أي أنه لا بد من شيء من القوة للمغامرة بالاقتراب من الآخر وعدم التمرس خلف المواقف الساذجة، مع شيء

من الضعف للشعور بالحاجة إلى الأطراف المعتدلة في الصف المقابل.

تمثل تونس مثالا متميزا في هذا المجال. وهو ما يفسر حجم الإشادة التي تحظى بها هذه التجربة في الخارج، رغم كثرة التحفظات في الداخل. ذلك أن تجاوز مطالب المناخ الثوري من الندرة بحيث تكون دراستها مسألة أولوية في مباحث العلوم السياسية، خاصة أن فائدة التدبر في مراحلها المفصلية لا تقف عند فهم حالة النجاح في حد ذاتها. بل إنها قد تساعد أيضا على إثراء نظريات الانتقال الديمقراطي عموما. بالإضافة إلى هذه المسألة المعرفية، تبدو التجربة التونسية جذابة لأسباب معيارية. إذ أن فيها ما يغري ديمقراطيا بحكم ديمقراطية وسائل الانتقال السياسي فيها. ومن بينها الانتخابات الدورية والمفاوضات المتواترة والتنازلات المتبادلة والإجماع العام على تجنب الإقصاء. أي أن تونس قد اتبعت طريقا ديمقراطية لتحقيق انتقال ديمقراطي، مع أمل جدي في تكريس الديمقراطية.

إن الدراسة العملية لحالات الانتقال الديمقراطي لا تسمح بوضع قواعد واضحة من أجل توقع مخرجات مسار أي تجربة بعينها. ولكنها تمكن من تقييم إمكانات النجاح ومعرفة الظروف التي من شأنها التقليل من المخاطر. وأولها كيفية سقوط النظام السلطوي والاختيارات المتاحة لرموزه. إذ ينبغي تمثل النظام السلطوي على أنه وحش ضار. فإذا أصبته بطعنة أو هددته في وجوده، فإنه لن يقع إلا بعد أن يحدث الكثير من الأذى. ولذا، فإن شعور رموز النظام بنوع من الأمان شرط أساسي لتجنب الأسوء

بالنسبة للحالة التونسية على سبيل المثال، كان خروج بن علي إلى السعودية بعد بضعة أسابيع فقط من بداية الأحداث الثورية حدثا أساسيا لأنه أربك منظومة

الحكم قبل أن تدرك وتيرة الصراع أقصاها. وهو ما سهل الإجماع على الديمقراطية، ليس فقط كغاية، ولكن أيضا كوسيلة لتحقيق الانتقال السياسي. هذا المنهج قد سمح للقوى المرتبطة بالنظام أن تعتقد أنها ليست مهددة في وجودها. بل إن بإمكانها إعادة صياغة دورها في السياق الجديد. ولعل لسان حالهم يقول: في ظل الحكم المطلق لا يمكن لأحد أن يكون فوق الحاكم. ولكن في إطار الديمقراطية، قد يتسنى للبعض أن يكونوا فوق القانون.

لقد مكنت ظروف سقوط نظام بن علي التجربة التونسية من تجنب خطر السياسة القائمة على ثنائية الربح المطلق والخسارة المطلقة. وهي خاصية من خصائص الديمقراطية التي من شروطها أن لا يعتقد الخاسر فيها أن كل مصالحه مهددة. ويكفي مثل هذا الاعتقاد لدفع أصحاب السلطة للتشبث بمواقعهم بحيث يستحيل التداول السلمي عليها. ولذا تشكل محدودية تكلفة الخروج من السلطة المشترك بين الديمقراطية والحالة الرخوة، بما يجعل الانتقال السياسي قادرا على أن يؤدي إلى الديمقراطية. وتحقيق هذا الشرط يكاد يكون استثنائيا في الحالات الثورية. إذ أن منطق الثورة يدفع إلى عكس ذلك.

يؤكد هذا المنطق أن تجارب الانتقال الديمقراطي، خاصة في السياقات الثورية، محفوفة بظروف تتجاوز منذ البداية إرادة كل الفاعلين. وبالتالي، يستحيل تقريبا، انطلاقا من الواقع التجريبي، التأسيس لنموذج نظري يدعي الكمال ويضمن النجاح. ولكن من المهم التمييز بين أمرين: ظروف بداية مسار الانتقال السياسي من جهة، وشروط تكريس الديمقراطية من جهة أخرى. ولئن كانت الأولى من الغموض بحيث يكاد يكون التنظير الاستشرافي لها مضيعة للوقت، فإن دراسة الثانية تقسح المجال

للتفكير في العناصر الكبرى التي تسهل أو تصعب تكريس الديمقراطية بعد بداية فترة الانتقال السياسي. ولا شك أن الوضع الاقتصادي من أبرز هذه العناصر. فارتفاع معدلات الدخل الفردي وأهمية حضور الطبقة الوسطى والاعتماد على اقتصاد ذي مستويات محترمة من القيمة المضافة وتنوع الإنتاج وعدم التبعية لقطاع مهيمن وضعف حصة النشاطات الرعية من الثروة الجماعية، كلها عناصر داعمة. ونقيضها نقيض ذلك.

من الملاحظ أن كل هذه الظروف تتجاوز أيضا الثورة وإرادة قياداتها. بل إن الثورة أقرب إلى تدميرها منها إلى التأسيس لها. وهو ما يعني أن مجموعة من العناصر المساعدة على نجاح الانتقال إلى الديمقراطية وتكريسها تدخل تحت خانة المتغيرات السياقية. أي أنه لا يمكن التخطيط لها أو السيطرة عليها مسبقا. وهو ما يعني أن إمكانات الفشل أكبر بكثير من إمكانات النجاح. بل إن تجنب الفشل المطلق هو نجاح في حد ذاته. وهو الحد الأدنى الذي لا يمكن الاختلاف عليه بجدية في الحالة التونسية. فأكثر المتشائمين لا يقدر على إنكار أن الوضع التونسي أفضل من الوضع المصري، ناهيك عن الوضع الليبي أو السوري أو اليمني.

2- منظومة الحكم القديم: بين ثمن المقاومة وتكلفة التغيير

من الضروري أن يشعر جزء مهم، كميا وكيفيا، من رموز النظام السابق بأن التغيير حتمي، وأن تكلفة السعي إلى الحفاظ على النظام القديم باهضة، سواء أكان ذلك على المستوى الشخصي أم على المستوى الجماعي. تلك عوامل ضرورية لكسر الجمود الذي يحكم الأنظمة السلطوية التي تتميز بطبعتها برفض التغيير إلا إذا أكرهت عليه. حين تشعر أعداد متزايدة وقيادات عليا في النظام أن ثمن الدفاع عنه قد أصبح

أعلى من تكلفة التغيير، ثمة أمل جدي في بداية الانتقال السياسي دون الوقوع في مواجهة مفتوحة ودموية .

ومن عناصر ذلك في تونس مخلفات الأزمة الاقتصادية عام 2008 التي أضعفت القدرات الاقتصادية والمالية لنظام بن علي. ومنها أيضا التحولات التكنولوجية التي جعلت تكلفة الرقابة في ارتفاع متزايد. فكانت النتيجة أن بدت الفجوة صارخة بين ما يدعيه النظام من قيم وبين ما يأتيه من ممارسات. وقد كانت أحداث الحوض المنجمي عام 2008 مقدمة لما تلاها عام 2010. إذ أن سوء سمعة النظام قد جعلت أعدادا متزايدة من أنصاره المحتملين يكونون على استعداد للتخلي عنه.

لقد تدعم هذا الاستعداد بعوامل سياسية مرتبطة أساسا بطبيعة المعارضة التونسية. ذلك أن نظام الحكم في تونس قد بنى جزءا من شرعيته على مكافحة الإسلام السياسي. فكانت النخب تعتقد أن تونس مخيرة بين نظام بن علي ونظام ولاية الفقيه. وحسبت أن الانتقال الديمقراطي يؤدي إلى الانتقال إلى فرض الشريعة .

ولكن قبيل 2010، كانت هذه الحجة قد فقدت جانبا كبيرا من قدرتها على الإقناع في ظل تراجع الزخم الإيديولوجي والتنظيمي لحركة النهضة. وعلى هذا الأساس، تبدلت السيناريوهات المحتملة في أذهان الجميع. فمستقبل تونس لن يعيد بالضرورة التجربة الإيرانية لأن تونس يمكن أن تكون برتغال العالم العربي. أي أن نجاح سياسة تجفيف الينابيع التي اعتمدها النظام وتخلي حركة النهضة تدريجيا عن الدغمائية الإيديولوجية وتبني خطاب أقرب إلى الديمقراطية وعلوية القانون، والتركيز المتزايد على رهانات جامعة من قبيل ضرورة مكافحة الفقر ومحاربة الفساد واحترام حقوق الإنسان، كلها وغيرها كانت عناصر جعلت الحياة السياسية في تونس تفقد

كثيرا من توترها الذي كانت قد عاشت على وقعه منذ الاستقلال تقريبا. وتكمن المفارقة هنا في أن نظام الحكم في تونس يكون بهذا المعنى قد سقط بأقل أشكال معارضته حدة. وفي ذلك إشارة إلى أهمية المقارنة الضمنية التي كانت على شبكات المصالح المرتبطة بنظام بن علي أن تجريها بين ثمن الدفاع عنه وتكلفة الانتقال الديمقراطي عليها. فغياب قوة سياسية مهيكلة ومستعدة لاستلام الحكم ولفرض الإرادة والانتقام جعل الكثيرين يعتقدون أن الانتقال الديمقراطي لن يأتي وبالا عليهم.

من حسن حظ تونس أنها كانت أول تجربة عربية انطلق منها المناخ الثوري. وتكمن أهمية ذلك في أن بداية الانتقال الديمقراطي في أي بلد قريب يكشف للجميع المخاطر التي تحوم حوله. كما أنه يساهم في استنهاض عزائم الأطراف الأكثر راديكالية داخل نظام الحكم. وأما ذلك أن حدة المواجهة بين الشعوب العربية وأنظمتها كانت تزداد كلما سقط نظام جديد. فلئن تفاجأ الجميع بسقوط آني تقريبا لنظام بن علي، ثم بضعف مقاومة نظام مبارك، فإن أنظمة الحكم في ليبيا وسوريا لم تكن لتؤخذ على حين غرة. ولئن كانت الدوائر الأكثر اعتدالا هي التي أخذت على عاتقها تجنب الإفراط في استخدام العنف في تونس ومصر، فإن ما تبع بداية الانتقال الديمقراطي عام 2011 من عودة مفاجئة للأحلام الإيديولوجية القديمة، ومن انتشار واسع النطاق لتسييس الشارع مطالبة بالقصاص من النظام السابق، قد أعطى الأسبقية لأكثر العناصر راديكالية في البلدان الأخرى بحكم أن تكلفة سقوط النظام قد بدت أكثر وضوحا من ثمن الدفاع عنه.

يعني هذا الكلام أن من العوامل الظرفية المساعدة على بداية الانتقال الديمقراطي من دون خسائر كارثية معطلة لمسار تكريس الديمقراطية أن تتوفر

ظروف تمنح الأسبقية لتلك العناصر النظامية المستعدة لإعادة النظر في قواعد الحياة السياسية على حساب هؤلاء الذين لا يرون إلا القوة التي يعتقدون أن من شأنها إعادة الأمور إلى نصابها .

ولكن ذلك لا يكفي. إذ لا بد من تواصل مراكمة الظروف الإيجابية. وقد كانت تونس محظوظة لأن نخبها كانت تعتبر بغيرها. أي أن انحرافات الربيع العربي قد ساهمت في تجنب تونس للأسوء. إذ أنها قد ساعدت على تنسيب النزعات الثورية التي لم تقع في رومانية منفلة إلا بأقدار محدودة. كما أن موجة التشاؤم التي عمت بعد بداية المرحلة الانتقالية وعودة الأشباح الهوية كانت محكومة بالمقارنات اليومية التي كانت تفرض نفسها على النخب وعلى الجماهير. وحتى العنف والاعتقالات السياسية التي حسب المتشائمون أنها قد تتحرف بالتجربة، ظلت محدودة وتحت السيطرة.

ثم جاء الانقلاب العسكري في مصر. صحيح أن تونس في تلك الفترة بالذات كانت توحى باستعداد متزايد للانتقال من تصدير الثورة إلى استيراد الانقلابات. فتلك رغبة بدت واضحة لدى أكثر النخب تشنجا، خاصة بعد اغتيال محمد البراهمي أحد نواب المجلس التأسيسي في عيد الجمهورية يوم 25 جويليا 2013، وما تلاه من مطالبة بإيقاف المسار، وصلت إلى حد تعليق المجلس التأسيسي. ولكن العنف الشديد الذي ميز تجربة عبد الفتاح السيسي منذ أسابيعها الأولى قد أكد لكل الأطراف الفاعلة أنه يستحيل إعادة المارد إلى القمقم، وأن تكلفة المحاولة ستكون كارثية، وأن الأمل الوحيد يبقى في ترويضه. ومن هنا تأتي أهمية القيادات وقدرتها على التعاون واستعدادها للمغامرة المشتركة وتمتعها بما يكفي من الشرعية لفرض حلولها. فبعد

أحداث رابعة في مصر، بدا للقيادات التونسية من مختلف الحساسيات السياسية أنها كانت تصب الزيت على نار لم تكن تعي خطورتها. وقد بدت المخاوف جلية من فقدان زمام المبادرة ومن خروج الأمور عن السيطرة. وهو ما دفع للتكثيف الحوار من أجل تجاوز المسائل الخلافية في الدستور.

3- النخب المعتدلة: دورها الحاسم وشروطه

بالنظر إلى السياق الاستثنائي الذي تمثله تجربة الانتقال الديمقراطي، تحتاج القيادات لثلاثة شروط أساسية. أولها الاستعداد للمغامرة. وثانيها القدرة على التقدير الإستراتيجي بواقعية. وثالثها فهم وضعية الأطراف الأخرى الفاعلة على اختلاف ظروفها والقدرة على توفير بعض الضمانات لها.

يتميز مناخ ما بعد الثورة بانعدام الثقة، خاصة بين قوى المنظومة القديمة والقوى الجديدة الصاعدة. وهي وضعية تدفع نحو المواجهة. فإذا توفرت قوة كافية يستطيع من خلالها أحد الأطراف حسم المسألة لصالحه، تكون التجربة قد ابتعدت عن شروط الانتقال الديمقراطي. وإذا كان ثمة حد أدنى من التوازن، تكون قد اقتربت من الاحتراب. وتجنب هذين النموذجين يقتضي المغامرة حين تتاح الفرصة. ولعل مصطلح المخاطرة أفضل. ذلك أن مجرد السعي إلى إنشاء أرضية مشتركة بين العناصر المعتدلة يوجد ظروفًا ملائمة لترويج المواقف الراديكالية المتناحرة .

تعود هذه التحديات لما يميز التجربة الانتقالية من ازدواجية. ففي ظل غياب قواعد متفق عليها للحسم، لا بد من بناء حد أدنى من الثقة. ولكن كسرهما أيسر ونتائجه أحسم. ومن يعمل على بناء الثقة في مثل هذه الظروف، لا بد عليه أن يفكر

في الخطر الذي يشكله عليه أنصاره ومن يفترض أنهم مقربون منه، بقدر ما يفكر في خصومه وأعداءه. ففي كلا الفريقين من يدفع نحو إفشال المسار على اعتبار أن فيه خيانة وتنازلا للعود. ووجود هذا العامل يجعل شروط نجاح بناء مسار الثقة محكوما بتناقضات كبرى. إذ أن من المفارقات أن بناءها يحتاج لغياب الشروط المسبقة من الطرفين. ذلك أن هذه الشروط المسبقة تمنح العناصر الراضية وسيلة كسر الثقة من خلال عدم الاستجابة لها.

ولم توفر التجربة التونسية هذا الشرط. إذ أن العملية السياسية في المرحلة الانتقالية الأولى كانت محكومة بشروط مسبقة كثيرة عقدت بالفعل المسار الانتقالي. ولكن ما ميز التجربة هو أن هذه الشروط كانت إجرائية وقانونية أساسا، وأنها فرضت على الطرف الأقوى انتخابيا؛ أي أنها فرضت على الطرف الأكثر استفادة من استمرار الانتقال الديمقراطي ونجاحه. والمقصود هنا حزب حركة النهضة. ومن بين هذه الشروط المسبقة اعتماد نظام انتخابي نسبي والقبول بمبدئ الثلث المعطل في تمرير الدستور. أي أن حركة النهضة تكون بذلك قد حرمت من الاستفادة من تفوقها الجماهيري، وقد منعت بالتالي من أي فرصة للتفرد بالرأي في تحديد قواعد الممارسة السياسية.

كانت هذه شروط 2011. ولعل شروط 2013 كانت أشد صرامة، خاصة بالنظر إلى التشنج المتصاعد الذي اعترى المشهد السياسي التونسي. إذ فرض على الحكومة المنتخبة مغادرة السلطة. وكان شرط قيادات النهضة في المقابل استمرار المسار الدستوري. أي أنها قبلت بالتنازل عن السلطة التنفيذية لقاء استمرار مسار

البناء، أي لقاء ما يفترض أنه بديهي.

لقد نجحت تونس في تجنب الأسوء بفضل مثل هذه المواقف السياسية الشجاعة التي لم تكن تحظى بالشعبية. وعلى رأسها تبني التوافق كسبيل للحسم. وترجع خطورة هذا الحل على أصحابه لما فيه من مخالفة لسياق عام منقسم إلى شقين متنافرين. ولئن عرّف الأول نفسه بالثورة متهما كل خصومه بخدمة الثورة المضادة إن لم يكن بالانتماء إليها، فقد حاك الثاني خطابه على أساس معارضة الإسلام السياسي. ورغم أن هذا التقسيم الثنائي لا يعبر عن تعقيد المشهد وتركيب عناصره، فإنه قد وفر سردية بسيطة لتحديد الانتماء، سردية قسمت المجتمع التونسي شاقولياً.

في هذا السياق كان في التقارب بين قيادات الشقين مخاطرة سياسية بينة، خاصة بعد اغتيال محمد البراهمي وبداية ما يسمى باعتصام الرحيل. ولذا جاءت صورة ما عرف بعد ذلك باجتماع باريس الذي جمع راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة، بالباجي قايد السبسي، قائد حزب نداء تونس، صدمة للأغلبية. ثم إن ما تلاها قد غير المعادلة بالتزام الغنوشي بمغادرة حزبه للسلطة في مقابل ما وعد به الباجي قايد السبسي من العمل على تخفيف الاحتقان. وقد تجسد ذلك بعد انتخابات 2014 من خلال تحالف حكومي أسس لمصالحة نسبية بين الطرفين.

وقد أدت مخالفة هذين الموقفين للمزاج العام لإضعاف الرجلين الذين تحولوا بالفعل إلى موضوع للتهكم. ومن ذلك الحديث عن التوافق المغشوش وحكم الشيوخين، في إشارة لتقدمهما في السن وما يمثله ذلك من إضعاف لشرعيتها بحكم ما انتشر من تعريف للتجربة التونسية بأنها ثورة الشباب.

لقد خاطر الغنوشي بالتوقيع على مخرجات الحوار الوطني دون شروط مسبقة،

سوى ما ذكرنا من استمرار المسارات التأسيسية. وهو ما أثار حفيظة أنصاره الذين اعتبر جزء منهم أن في هذا الموقف تخاذلاً يصل إلى حد خذلانا الثورة. في المقابل، فتح الباجي قايد السبسي المجال لمصالحة تدريجية بين حركة النهضة والنخب التونسية، خاصة منها في أعلى هرم البيروقراطية، وذلك من خلال التزامه بالقواعد الديمقراطية. واحترام هذا الالتزام كان يكفي حركة النهضة لتجنب فخ التجربة المصرية، تمهيدا لتحويلها لرقم صعب في معادلة سياسية محكومة بقواعد متفق عليها. ولئن أدى اقتراب الباجي قايد السبسي من الغنوشي إلى تخفيف المخاوف من حدوث تغيير راديكالي في طبيعة نظام الحكم ومبادئ السلطة وإستراتيجيات الدولة وشبكات المصالح التي تحيط بها، فإنه جاء بضريبة عالية. إذ فقد الرجل جزءا من دعم الأطراف الأكثر راديكالية في فريقه. وهي تلك القوى التي اصطلح عليها بالاستئصالية. ثم فقد الانسجام الذي كان قد أسسه في حزب نداء تونس على شخصه وعلى مناهضة الإسلام السياسي، بما مهد لتفتت الحزب وانفراط عقده .

إن هذه المواقف القيادية الحاسمة التي أقدم عليها كل من الغنوشي وقايد السبسي من الأهمية بمكان. وأثرها أن القيادات لم تعد في تناغم كامل مع أنصارها. إذ كان لا بد من تتسيب تفكيرها في الحفاظ على دعم قواعدها بالتفكير في بعض مصالح الطرف الشريك الذي كان لا بد له من أن يحصل على شيء ما. وهنا كانت تنازلات الغنوشي وحركة النهضة أكبر على المدى القصير. ولكن حصادها كان يوحي بأنه أكبر على المدى المتوسط .

وتكمن مخاطرة القائدين أيضا في أن نجاح خيارهما التوافقي لم يكن مضمونا بأي حال من الأحوال. ولعل الفشل كان أقرب بحكم انعدام الثقة وغلبة الظروف

المتقلبة. ولئن كان الفشل يكفي لنهاية تجربة الانتقال السياسي بالوسائل الديمقراطية، فإن النجاح كان يحتاج إلى أن يمنح كل طرف للطرف الآخر ما يكفي لتعويض الخسارة الحتمية التي يتكبدها. بمعنى أن فقدان كل من القائدين لثقة الأطراف الأكثر راديكالية في جناحه، كان لا بد أن يعوضه ارتفاع في رصيدهما لدى الأطراف الأكثر اعتدالا في الشق المقابل. وهو ما لم يكن مضمونا بحكم ما يفصل بين الفريقين من هوة وما يعتمل في صدور أنصارهما من ضغائن .

إن في التوافق مخاطرة شخصية كبيرة بالمعنى السياسي. وكأن كل قائد قد ألقى بنفسه في اليم بما أفقده موطنه قدمه الطبيعي؛ فعل ذلك وهو يعلم أنه لا يستطيع أن يصل للضفة الأخرى إلا بمساعدة الآخر. واعتماد الوسائل الديمقراطية يزيد في حجم المخاطر. فلا أحد يستطيع أن يضمن، في سياق متحرك، نتائج، فضلا عن ضمان نتائج الطرف الآخر. ومن ذلك أن انطلاق الحملة الانتخابية لعام 2014 كانت كافية لعودة التشنج وغلبة الخطاب الراديكالي.

إن العوامل التي سمحت بتجنب هذه المخاطر تتجاوز التزام الطرفين إلى حد كبير بوعودهما المتبادلة. بل إن قدرتهما على الإيفاء بجانب كبير من التزاماتهما تجاه بعضهما البعض كانت هي نفسها رهينة بحجم الثقة التي كان يتمتع بها كل طرف في شقه. أي أن كل من الباجي قايد السبسي وراشد الغنوشي كانا يعلمان أن رأس مالهما السياسي كان كبيرا بحيث يسمح لهما بإتفاق جزء منه في سبيل فرض التوافق. وهو ما يثبت أهمية الشرعية لإنجاح أي محاولة تفاوضية، ويضعف الرأي الساذج الذي يقول أن الشباب أقدر على تجاوز الخلافات. فما أتاه الغنوشي والباجي قايد السبسي ما كان يمكن أن يستوعبه أي لاعب صغير. إذ لا تكفي الإرادة. ولا بد

لمن يقدم على مثل هذه التنازلات أن يكون على ثقة أنه يمكنه أن يتحمل التكلفة بحيث يستطيع أن يستمر إلى أن توتي التجربة أكلها .

وعلى صعوبته، لا يكفي الفعل السياسي في اللحظة المفصلة لأنه يحتاج أيضا أن لا تجري الرياح بما لا يشتهي السفن. ومن ذلك أنه من الصعب تصور كيف كانت تجربة التوافق لتوتي أكلها لو أن وفاة الباجي قايد السبسي حدثت مثلا قبيل انتخابات 2014، لا قبيل انتخابات 2019. وما قيل في الباجي يصح، وإن بدرجة أقل، في حالة الغنوشي. إذ أن توقيعه على مخرجات الحوار الوطني دون قيد أو شرط، ثم تخلي حكومة حركة النهضة على السلطة قد فرض وضعا حرجا على حركة النهضة. والأرجح أن غيابه بعد ذلك لم يكن ليغير كثيرا من مواقف قياداتها التي وجدت نفسها أمام أمر مقضي .

إن أهمية الشرعية التي تتمتع بها القيادات تكمن في أنها لا تكتفي بتهميش الراديكاليين مؤقتا. وهو أمر ليس بالهين. إنها تسمح أيضا بإدماجهم التدريجي في القواعد الجديدة. إذ أن مقاطعتهم لها تعني عزلتهم. فلا يبقى أمامهم إلا السعي لإخضاعها لمصالحهم بما يبدهم آليا عن الراديكالية. وقد تمظهر ذلك في تونس من خلال مسألة النظام الانتخابي. إذ وقع إرضاء الأطراف الأكثر تشبثا بتحقيق غايات الثورة على اختلاف أصنافهم والأطراف الأكثر رغبة في استئصال القوى الجديدة من خلال الحفاظ على نفس النظام الانتخابي الذي اعتمد عام 2011، والذي كان من المفترض أن ينقح بعد ذلك من أجل التقليل من تشرذم المشهد السياسي.

لقد اعتبرت الأحزاب الصغيرة أن أي تنقيح لهذا القانون يمثل رغبة في إقصاءها. وأصبح كل حزب يعتبر نفسه مستهدفا من الطرف القوي الأقرب إليه. وقد

احتد الصراع، خاصة في ما يسمى بالشق الثوري. إذ اتهمت حركة النهضة بالتطبيع مع النظام القديم. بل إنها أصبحت عند قيادات أحزاب صغرى من قبيل التيار الديمقراطي وحركة الشعب أبعد عن تحقيق غايات الثورة من بعض ممثلي نظام بن علي نفسه. بمعنى أن تلك القوى السياسية قد أصبحت على استعداد للقيام بنفس التنازلات التي قامت بها حركة النهضة، ما دامت تلك التنازلات تؤدي إلى إضعاف هذه القوة التي اعتبرت خائنة.

ولم يكن الشق الذي ينتسب للنظام السابق بمعزل عن هذه التجاذبات. إذ ظهرت قوى سياسية وازنة نسبيا تمجد صراحة منظومة بن علي، وتطالب بالعودة إلى مواجهة مفتوحة مع الإسلاميين، معتبرة أن الأطراف المعتدلة قد خانَت الدولة التونسية بالسماح لحركة النهضة بالمصالحة مع مؤسساتها والتغلغل فيها. ومع ذلك، بدت هذه القوى، وعلى رأسها الحزب الدستوري الحر، عاجزة عن تقديم بديل معقول. بل إنها اضطرت للدخول للانتخابات والمشاركة في البرلمان. ورغم إصرار قيادتها على الاكتفاء بالمواقف السلبية ضد ما تسميهم بالإخوان، فإن انخراطها في المؤسسات قد يجبرها تدريجيا على اتباع العقلانية وعلى اللجوء إلى شيء من الاعتدال.

ويبقى المشكل السياسي الأكبر في تونس هو تشتت المشهد الحزبي. ففي ظل تفكك حزب نداء تونس، ووفاته قائد الباجي قايد السبسي قبيل انتخابات 2019، وتراجع وزن حزب حركة النهضة انتخابيا، بدت الأسبقية واضحة للأحزاب الصغرى. وهو ما يمنع تكريس الديمقراطية لأنه يضعف الأحزاب ويجعلها مرتهنة لقواعدها وعاجزة عن تقديم التنازلات الضرورية في الوقت المناسب. بل إن الانتخابات الرئاسية لعام 2019 قد أدت لوصول رئيس جمهورية من خارج المنظومة الحزبية، كان في

حملته قد اعتمد خطابا مناهضا للأحزاب ولمبادئ الديمقراطية النيابية عموما. كما استمرت معضلة المطالبة بالقيادات المستقلة على رأس الحكومة. وهي شماعة لتجنب المنافسة الديمقراطية العادية وما تفرضه من تقديم برامج متكاملة تؤدي إلى نتائج انتخابية واضحة، تعقبها مسؤولية الحكم، فامتحان المحاسبة الانتخابية من جديد. ويكفي تشتت المشهد الحزبي لمنع تكريس الديمقراطية على المدى القصير والمتوسط، خاصة في ظل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي من شأنها أيضا الانحراف بالمسار عن الديمقراطية.

يحيل كل ما تقدم على بعض الخلاصات العامة. وأولها أنه من المستحيل التوقع المسبق لنجاح انتقال ديمقراطي في مناخ ثوري. يمكن توقع الفشل بحكم عناصر التناقض التي تحكم علاقة الثورة بالديمقراطية. ولكن يستحيل توقع النجاح لكثرة الظروف السياقية التي لا بد من توفرها. ولذا يجانب الصواب كل من يعتقد أن نجاح تونس كان بديهيا بحكم ما يميز تجربتها من وحدة هوية وتقاليد بيمقراطية. صحيح أن غياب هذه العناصر يقرب الفشل أكثر. ولكن حضورها لا يكفي لكفال النجاح. وكما هو معلوم، تبدو النتائج حتمية بعد حصولها.

ولكي تؤدي الظروف الملائمة للنجاح، لا بد من شرطين حاسمين. أولها وجود قيادات قادرة على الجمع بين المخاطرة والتقدير الإستراتيجي السليم، بعيدا عن حماسة اللحظة وحدة وتيرتها. وثانيها تمتع الحلول الوسطى المتفق عليها بحظ وفير من الشرعية لا فقط بالاعتماد على رأس المال السياسي الذي يحظى به أصحابها، ولكن أيضا بانسجامها إلى حد ما مع المشاعر السائدة لدى جماهير الأطراف المعنية

بوضع قواعد العملية الديمقراطية .

ولكن في المقابل، لا تنتهي القصة عند هذا الحد. إذ أن تكريس الديمقراطية يحتاج لشروط أخرى. ولعل بعضها يتناقض مع الحلول الوسطى التي تؤدي إلى تجنب ويلات الانتقال الديمقراطي في سياق المناخ الثوري. وليست الحلول الوسطى في اتفاق دائم مع روح الديمقراطية. ثم إنها يمكن أن تتسبب إجراءات في تعطيلها. ولا شك أن ضريبة التوافق في تونس عالية على مستوى المؤسسات الديمقراطية. إذ أدت إلى إضعاف الأحزاب ودفعها شطر انعدام المسؤولية خطابا وممارسة.

3

دراسات و أبحاث متنوعة

البيئة في زمن السلام والأزمات

أ.د. داوود حسن كاظم عطية الكناني

مستشار ومدرّب بيئي وزراعي

مقدمة

تعاني البيئة ومواردها الطبيعية من هواء ومياه وتربة ، من إفساد وتلويث بفعل النشاط البشري في زمن السلم والتنمية ويحدث الضرر بشكل أكبر في زمن الأزمات المختلفة. وعلى الرغم من أن التوازن البيئي والطبيعي الذي أوجده الله سبحانه وتعالى ضمن منظومة إبداعية، لاتحتمل أي تغيير في أي من خواصها ومكوناتها، كي تستديم الموارد الطبيعية في عطائها إلى الكائنات الحية إلى أن يرث الله سبحانه كل ذلك.

وقد قبل الإنسان أن يكون خليفة الله على الأرض كي يحافظ عليها ويستغلها من دون إسراف، مهما كان عدد الكائنات الحية والإنسان ذاته على الكوكب الأم، ولكن الطمع والأنانية والابتعاد عن التخطيط السليم في استغلال الموارد، أثر ذلك كله على عطاء الموارد و المناخ، وحدث الاحتباس الحراري وتدهورت الأراضي وتصحرت و تدهورت حالة الموارد المياه (نوعيتها وكميتها) ، ومن نتائج ذلك أن

زاد عدد محطات التحلية في العالم لتأمين الأحتياج المائي وتعمقت الآثار لسحب الأحتياج الاروائي من المياه الجوفية.

كما أن الزحف العمراني العشوائي لمختلف الأغراض: السكني والصناعي والخدمي، أثر على حجم مساحات الأراضي التي يمكن استغلالها في الزراعة والترفيه وهذا سبب تلوثا كبيرا في البيئات الداخلية والخارجية نتج عنها تبعات صحية خطيرة تجاهلها الانسان الذي يعتبر الأكثر تلويثا في الكون.

مما زاد الطين بلة هو دخول الأزمات والنزاعات والحروب على خط التلويث، وإهدار الموارد الطبيعية وتهديد مستقبل العطاء ليس للإنسان فقط بل لكل الكائنات الحية.

إن مواقف منظمات المجتمع المدني المنادية بحماية البيئة والمنظمات الدولية التي من أبرزها: برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، هذا الأخير ومنذ تأسيسه عام 1972 أصبح الصوت والجهاز الدولي المنسق لكل الأنشطة التي تخدم حماية البيئة، وكل الموارد الطبيعية والكائنات الحية، وتميبتها وصياغة الاتفاقيات والتشريعات التي تخدم ذلك ولو أنها غير ملزمة في الكثير من الأحيان إلا أن الكثير منها استفادت منها منظمات حماية البيئة وبعض الدول التي وضعت البيئة جزءا من كيائها وثقافتها.

أولا: حال البيئة في زمن السلام

ازدادت الحاجة الى استهلاك الموارد الطبيعية من هواء وماء وأراضي، بخاصة بعد الثورة الصناعية الثالثة عام 1969 ، ودخول الحواسيب في معظم مناحي

التصنيع والاتصالات والتعليم في الثورة الصناعية الرابعة.

كما أن عدد سكان العالم بدأ بالارتفاع بسبب عوامل عدة منها: انتهاء الحروب الكبرى التي راح ضحيتها عشرات الملايين من البشر بالأخص الحرب العالمية الثانية التي انتهت في العام 1945. "ففي العام 1969 بلغ عدد السكان على الكوكب أكثر من 3.6 مليار نسمة وبنسبة زيادة بلغت 2% ، ويتوقع أن يصل عدد السكان هذا العام 2020 (7,758,157,000) نسمة".⁽¹⁾

وقد بدأت المشاكل البيئية تتوالى، فبدأ النشاط البيئيون في التصدي ورفع أصواتهم للمطالبة باحترام التوازن البيئي من خلال اعتماد الترشيد في استهلاك الموارد الطبيعية من مياه وطاقة، وعدم التعدي على الأراضي الزراعية من خلال الزحف العمراني، وإنشاء المناطق الصناعية والخدمية من دون تخطيط سليم للمدن، يأخذ بالاعتبار صحة وسلامة البيئة، وفي العام 1971 أنشأت "منظمة السلام الأخضر" (تعرف أيضاً باسم **غرينبيس** أو بالإنجليزية **Greenpeace**) وهي منظمة بيئية عالمية غير حكومية، تملك مكاتب في أكثر من أربعين دولة في العالم مع هيئة تنسيق دولية في أمستردام (هولندا). تهدف منظمة السلام الأخضر إلى: "ضمان قدرة الأرض على تغذية الكائنات الحية بكافة تنوعها"، وبذلك تركز في حملاتها البيئية على قضايا ذات أهمية عالمية، مثل: ظاهرة الاحتباس الحراري، والتعدي على الغابات، والصيد الجائر، والصيد التجاري للحيتان، وهندسة الجينات، ومناهضة جميع القضايا النووية".⁽²⁾

في المقابل وكجزء من التحرك الرسمي العالمي اتجاه التصدي للمخاطر التي تهدد صحة وسلامة البيئة ومواردها الطبيعية، وانعكاس ذلك على كل الكائنات الحية

التي تتشارك الحياة على الكوكب وأجيالها في المستقبل، تم إنشاء "برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) يونيب؛ وهو جهة النشاط المعني بالبيئة والتابع لمنظمة الأمم المتحدة، وقت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لبيئة الإنسان في مدينة ستوكهولم بالسويد في يونيو العام 1972، ويقع مقره في مدينة نيروبي في كينيا ولدى البرنامج ستة مكاتب إقليمية في مناطق مختلفة من العالم .

تأسس برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لتشجيع قيام شراكات في رعاية البيئة على نحو يتيح للأمم والشعوب تحسين نوعية حياتها دون الإضرار بنوعية حياة الأجيال المقبلة، كما يقيم الاحتفاليات الدولية والفعاليات مثل يوم البيئة العالمي في 5 يونيو من كل عام.⁽³⁾

يستضيف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) أمانات للعديد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الهامة وهيئات البحث ، ويجمع بين الدول والمجتمع البيئي

لمعالجة أكبر التحديات في عصرنا.

سكرتارية

الأوزون

أمانة

الاتفاقيات

الطيور المائية الأفريقية - الأوراسية الآسيوية (AEWA)

اتفاقية

باماكو

اتفاقية

بازل

اتفاقية

الكاربات

اتفاقية

التنوع البيولوجي (CBD)

اتفاقية

التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض

اتفاقية

(CITES)

الأنواع المهاجرة (CMS)

اتفاقية

ميناماتا

اتفاقية

مونتريال

بروتوكول

متعدد الأطراف لتنفيذ

الصندوق

أمانة

(MFS)

اتفاقية روتردام

اتفاقية ستوكهولم

اتفاقية طهران

اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية الأمانات

وحدة التنسيق الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي / اتفاقية كارتاخينا (CAR / RCU)

الهيئة التنسيقية لأمانة بحار شرق آسيا (COBSEA)

وحدة التنسيق الإقليمي لشرق أفريقيا / اتفاقية نيروبي (EAF / RCU)

خطة عمل البحر الأبيض المتوسط / اتفاقية برشلونة (MAP / RCU)

خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ / وحدة التنسيق الإقليمية (NOWPAP / RCU)

اتفاقية التنسيق الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا / أبيدجان (WACAF / RCU) (4)

ومن هنا يتأتى الدور المهم الذي يقوم به البرنامج لتوفيق الرؤى بين الدول في العالم والأطراف الموقعة والمصادقة على هذه الاتفاقيات والبروتوكولات وخطط العمل وبالرغم من النجاحات التي تحققت في تطبيق بعض الاتفاقيات (اتفاقيات الأوزون سواء تلك التي وقعت في مونتريال أو الملاحق التالية لها) وكذلك تطبيق نسبي لبعض الاتفاقيات (اتفاقية سايت الخاصة بالاتجار بالنباتات والحيوانات المهددة

بالانقراض).

1- التغير المناخي والاحتباس الحراري

إلا أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة اعتبره فشل في الحد والتصدي لأخطر موضوعين يهددان البشرية برمتها، وهما: ظاهرة التغير المناخي والاحتباس الحراري على الرغم من النقاشات التي أخذت أكثر من عشر سنوات (من عام 2005 إلى عام 2015) وخرجت ولادتها من خلال مراحل ومسميات عديدة: (اتفاقية كيوتو واتفاقية المكسيك وأخيرا اتفاقية باريس)، والتي توصلت أهم النقاط هي خفض درجات الحرارة في الجو بمقدار 1.5 إلى 2 درجة مئوية عن مستوى درجات الحرارة فوق المستوى الذي وصلت إليه خلال الثورة الصناعية.

في تقرير لمنظمة الأمم المتحدة عن التغير المناخي أشار إلى بصمة الإنسان في هذه الكارثة كونها "تحدث الغازات المسببة للاحتباس الحراري بشكل طبيعي وهي ضرورية لبقاء البشر والملايين من الكائنات الحية الأخرى على قيد الحياة عن طريق الحفاظ على جزء من دفء الشمس وعكسها مرة أخرى إلى الفضاء لتجعل الأرض صالحة للعيش. ولكن بعد أكثر من قرن ونصف من التصنيع ، وإزالة الغابات ، والزراعة الواسعة النطاق ، ارتفعت كميات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي إلى مستويات قياسية، لم تشهدها منذ ثلاثة ملايين عام. وبينما تنمو الاقتصادات ومستويات المعيشة للسكان، فإن مستوى تراكم انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (غازات الدفيئة) أخذ في الإرتفاع أيضا. كذلك الحال بالنسبة للمستوى

التراكمي من الغازات المسببة للاحتباس الحراري (انبعاثات غازات الدفيئة).

هناك بعض الروابط العلمية الأساسية الراسخة:

- هناك علاقة مباشرة بين تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي للأرض بمتوسط درجات الحرارة العالمية على الأرض
- تركيز الغازات أخذ في الازدياد المطرد جنبا إلى جنب مع درجات الحرارة العالمية منذ عهد الثورة الصناعية.
- حرق الوقود الأحفوري ناتج عن غازات الدفيئة المتوفرة بكثرة وثاني أكسيد الكربون (CO₂) تستأثر بحوالي ثلثي غازات الدفيئة.؟" (5)

كما بين التقرير الوضع الحالي لتأثير التغيير المناخي، وما المطلوب تنفيذه بحسب خطط اتفاقية باريس، وتحت عنوان " الاحترار العالمي من 1.5 درجة مئوية" يفصل التقرير "الاحترار العالمي من 1.5 درجة مئوية

في تشرين الأول/أكتوبر 2018، أصدرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تقريرا خاصا عن تأثيرات الاحترار العالمي البالغ 1.5 درجة مئوية، حيث توصلت إلى أن الحد من الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية سيتطلب تغييرات سريعة بعيدة المدى وغير مسبوقه في جميع جوانب المجتمع، حسبما ذكرت الهيئة في تقييم جديد. مع فوائد واضحة للناس والنظم البيئية الطبيعية، وجد التقرير أن الحد من الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية مقارنة بـ 2 درجة مئوية يمكن أن يسير جنبا إلى جنب مع ضمان مجتمع أكثر استدامة وعدالة. في حين ركزت التقديرات السابقة على تقدير الأضرار إذا ارتفع متوسط درجات الحرارة

بمقدار درجتين مئويتين .

يسلط التقرير الضوء على عدد من تأثيرات تغير المناخ التي يمكن تجنبها عن طريق الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى 1.5 درجة مئوية مقارنة بـ 2 درجة مئوية أو أكثر. على سبيل المثال، بحلول عام 2100، سيكون ارتفاع مستوى سطح البحر العالمي أقل بمقدار 10 سم، مع ارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار 1.5 درجة مئوية مقارنة بـ 2 درجة مئوية. إن احتمال وجود محيط في القطب الشمالي خالٍ من الجليد البحري في الصيف سيكون مرة واحدة في كل قرن مع ارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار 1.5 درجة مئوية، مقارنة مع مرة واحدة على الأقل لكل عقد مع 2 درجة مئوية. فالشعاب المرجانية ستخفض بنسبة 70-90 في المائة مع ارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار 1.5 درجة مئوية، في حين أن جميع (99 في المائة) تقريباً سوف تضيع مع 2 درجة مئوية.

ويخلص التقرير إلى أن الحد من الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية يتطلب تحولات "سريعة وبعيدة المدى" في الأرض والطاقة والصناعة والمباني والنقل والمدن. يجب أن تنخفض الانبعاثات العالمية الصافية الناتجة عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو 45% عن مستويات عام 2010 بحلول عام 2030، لتصل إلى "صافي الصفر" في حوالي عام 2050. وهذا يعني أنه يجب موازنة أي انبعاثات متبقية عن طريق إزالة ثاني أكسيد الكربون من الهواء.⁽⁶⁾

بعد اتفاق العالم في مؤتمر باريس وتحديد النسق الزمني لتطبيق الاتفاقية وتخصيص المائة مليار دولار لمساعدة الدول النامية في التحول التدريجي من استخدام الطاقة الأحفورية إلى الطاقة المتجددة إسهاما في الحد من أكسيد الكربون والتعويض

عن أنبعاثات غازالميثان الزراعي والذي يعادل تأثيره على التغير المناخي ثلاثين مرة تأثير أكاسيد الكربون. بعد هذا الاتفاق وإثر انتخاب الرئيس ترامب في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2016، انسحب من الإتفاقية كونه الرئيس الذي وضع في برنامجه الانتخابي الدفاع عن الاقتصاديين الذبن يناهضون موضوعات حماية البيئة، ويعتبرون النشاط الأقتصادي، مهما كان شكله وتصميمه لايهدد البيئة وعطاء مواردها الطبيعية من هواء ومياه وطاقة وموارد بيولوجية حيوية.

بانسحاب أمريكا التي تتسبب في 30-37% من تلوث الهواء و التغير المناخي، وتحفظ بعض الدول الكبرى مثل البرازيل (على عهد رئيسها الذي يعتبر ترامب البرازيل)، أصبحت الاتفاقية مولودا من المواليد الخدج ، وتحتاج إلى علاج إلى أن يقر الآخرون بأنهم تمكنوا من تجاوز مرحلة الخطر أو موت الوليد.

2- التوسع العمراني العشوائي والضغط الذي يسببه على البيئة

مع نهاية تسعينيات القرن الماضي برزت الحاجة إلى إنشاء وتطوير الكثير من المجمعات والمدن السكنية بسبب أزدیاد عدد السكان والرفاهية الأقتصادية للكثير من الأسر، وقد تم ذلك بشكل عشوائي من دون تخطيط سليم يعتمد أسس البناء المستدام، حتى تداخلت المناطق السكنية مع المناطق الصناعية، مما سبب ضغوطا على البنى التحتية وإدارات النفايات (البلديات والشركات الخاصة)، وكذلك الجهات التي تزود الخدمات من ماء وكهرباء وغيرها وتعرض البيئات الخارجية والداخلية لأنواع التلوث (تلوث الهواء والمياه والضوضاء) مع عدم إمكانية أستيعاب الطرق الداخلية والخارجية لكم الهائل من وسائل النقل الخاص العام، فسببت الاختناقات

في الشوارع والطرق وزادت من تلوث الهواء والشد العصبي للسائقين وحصول الحوادث الكثيرة.

3- البصمة البيئية

إن السبب في التركيز على موضوع التغير المناخي والأحتباس الحراري، كونه الموضوع الأكثر خطورة وله تبعات على المواضيع الأخرى التي تتشكل منها البصمة البيئية.

"البصمة البيئية مصطلح ابتكره باحثون من جامعة كولومبيا مع بداية تسعينيات القرن الماضي، عندما قاسوا مساحة الأرض المطلوبة لتزويد السكان بالمواد، والموارد بشكل عام بناء على معدلات الاستهلاك المتباينة جغرافياً، وكذلك قياس المساحة التي يتطلبها امتصاص نفاياتهم. وأطلق على هذه الطريقة المبتكرة البصمة البيئية Ecological Footprint وتقاس بالهكتار.

ترتبط بصمتنا البيئية باستهلاكنا الصافي للموارد الطبيعية، ويتم حساب ذلك باستخدام معادلة بسيطة هي: الاستهلاك الصافي = الإنتاج + الاستيراد - التصدير.

السعة البيولوجية العالمية والتي تبلغ 2.1 هكتار عالمي نستنتج أننا سنحتاج إلى أربعة كواكب ونصف الكوكب لتوفير الطلب على الموارد.

وتُعد كل دولة مسؤولة عن جميع ما تستهلكه ضمن حدودها السياسية، ويشمل ذلك المنتجات التي يتم استيرادها لغرض الاستهلاك المحلي. كما تسهم المنتجات التي تقوم الدولة بتصديرها إلى الخارج، مثل النفط والغاز في البصمة البيئية للدولة التي تقوم باستهلاكها. مثلاً، إذا قامت اليابان باستهلاك النفط القادم من الإمارات،

فإن مجمل الطاقة المتطلبة لاستخراج ومعالجة ونقل وحرق النفط سيكون جزءاً من بصمة اليابان البيئية، ويتم خصمها من بيئة الإمارات البيئية. ويتم اعتبار أي نفط وغاز نستهلكه محلياً جزءاً من بصمتنا البيئية .

يجب علينا اتخاذ موقف إيجابي فوراً، وذلك بحساب مستوى استهلاكنا للموارد الطبيعية لكي نصبح أكثر وعياً بأنماطنا الاستهلاكية. هذا بدوره سيساعدنا على تطوير وسائل جديدة لترشيد واستهلاك الموارد بشكل أكثر حكمة. كذلك، تعتبر الإمارات من الدول ذات الطبيعة القاحلة والموارد الطبيعية المحدودة، خاصة المياه العذبة، لكنها تعد من الدول التي تتمتع بنتائج إجمالي محلي ومستوى معيشة مرتفعين. والحفاظ على تلك المستويات المعيشية العالية، على الرغم من ظروف البيئة القاسية، يتطلب كمية هائلة من الطاقة والموارد الطبيعية، فنحن بحاجة لأجهزة التكييف لتبريد منازلنا ومدارسنا ومكاتبنا ، وحتى مواقف الحافلات لدينا. كما أننا بحاجة إلى السيارات لتقلنا في فصل الصيف الحار، عندما يكون المشي لمسافة بعيدة أمراً في غاية الصعوبة. ونحتاج لاستيراد السلع والموارد الطبيعية من حول العالم لاستدامة أنماط استهلاكنا ونمونا الاقتصادي، ولا تنتهي القائمة عند هذا الحد فقط، بل هناك المزيد. إذا نظرنا حولنا، وفي كل ما نفعله، وكل ما نشتره ونستهلكه، سنجد أننا نستورد كمية هائلة من الموارد الطبيعية من خارج الدولة، ويأتي ذلك بتكاليف بيئية ضخمة. ولم يكن لدينا حتى وقت ليس ببعيد المعلومات الكافية والخيارات أو التقنيات لمساعدتنا في أسلوب عيش أكثر وعياً لما نقوم باستهلاكه.

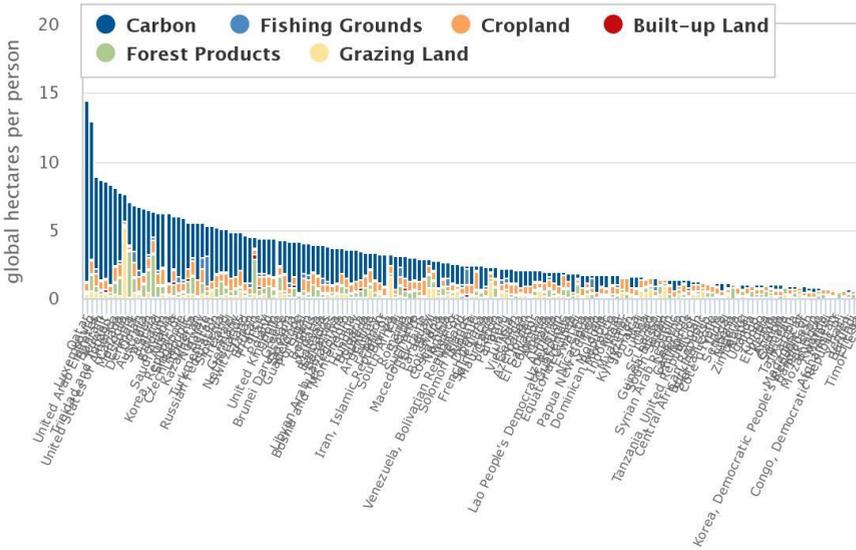
ومن هذه الناحية، فإن انطلاقة البصمة البيئية تعد أولى الخطوات التي تقودنا

باتجاه الطريق الصحيح .

يجب علينا معالجة تلك القضية، واتخاذ موقف إيجابي من جميع الشرائح

المجتمعية من أجل الوصول إلى أسلوب معيشة أكثر استدامة." (7)

Ecological Footprint of Countries 2016



Global Footprint Network, 2019 National Footprint Accounts

(8)

4- دفن النفايات الخطرة والسامة

من المشاكل الأخرى التي دمرت مواقع عديدة من دول العالم هو استغلال العديد من الدول المتقدمة الحاجة المادية ، و وجود الفساد المالي والسياسي للحكام والسلطات في الدول الفقيرة لبعض الدول الفقيرة او النامية ومقايضة ذلك بأستخدام العديد من المواقع عشوائيا في دفن النفايات الخطرة والسامة لتلك الدول المتقدمة، ، مما تسبب في تلويث المياه الجوفية والتربة ونفوق مئات من الكائنات الحية والأشخاص. على الرغم من وجود اتفاقية بازل التي تتعلق بنقل النفايات الخطرة

وكيفية التخلص منها.

5- الكوارث الطبيعية

حين تغضب الطبيعة تنتوع أنشطتها والتي تتمثل في الأعاصير، حيث يعود سبب 90% من الكوارث في العالم إلى المخاطر المتعلقة بالطقس أو المناخ أو الماء. والبراكين والفيضانات والجفاف والظواهر المناخية وانتشار الأوبئة والمد البحري (التسونامي) وغيرها من الظواهر التي تحدث طبيعياً في مواسمها، أو بفعل مؤثرات أخرى مثل التغيير المناخي والاحتباس الحراري وثقب طبقة الأوزون.

وبالإجمال، يكون الضرر على البيئة متمثلاً بتدمير التربة والغطاء النباتي وتغيير في خصوبتها، من خلال سمية العناصر النادرة والتي تكون بعضها خطرة وسامة (عند حدوث البراكين)، وكذلك تلويث الغلاف الجوي والمناخ وحوادث انزلاقات أرضية وتدمير المنشآت والبنى التحتية والخسائر البشرية والحيوانية وتغيير مؤائلها والخسائر الاقتصادية في الحقول الزراعية والبساتين. عندها يحدث التهديد الكبير وطويل الأمد للأمن الغذائي، سواء على مستوى دولة أو إقليم أو العالم، كما هو الحال عند انتشار جائحة كورونا عامي 2019 و2020. واضطرار جميع دول العالم إلى الإغلاق شبه الكامل للأنشطة البشرية والحدود والنقل بكافة أنواعه.

أشارت تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي، التي عقدت اجتماعها في روما في الفترة 12 - 16 مايو / أيار 2003، بأنه "حدثت زيادة كبيرة في الكوارث في السنوات الأخيرة، سواء من حيث العدد أو من حيث أعداد المتضررين وحجم الخسائر المادية. ويبين الشكل 1 اتجاهها مستمرا نحو زيادة الكوارث في الفترة 1975-2002.

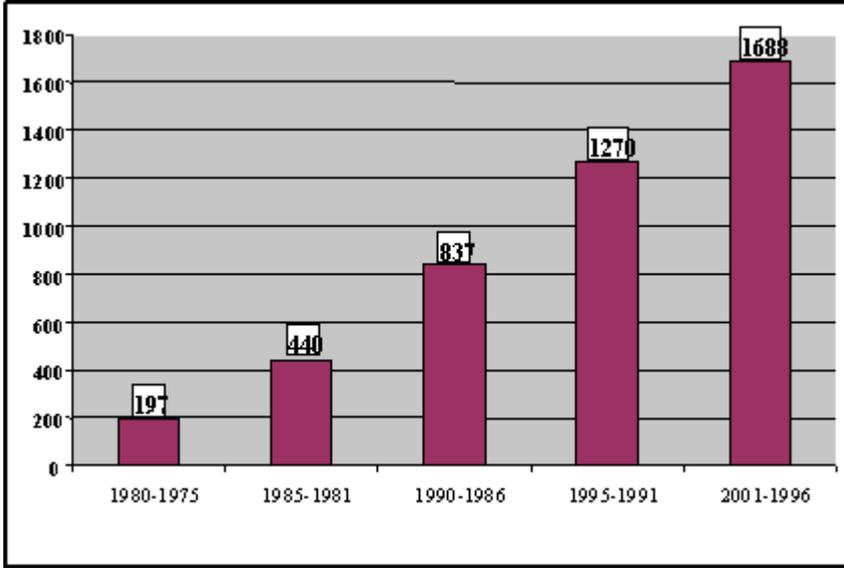
فخلال 15 عاما (1975-1990) زاد عدد الكوارث بأكثر من أربعة أمثال. وشهدت السنوات الأخيرة من التسعينات بالذات، كوارث طبيعية هائلة في العديد من البلدان . وتضاعف عدد السكان المتضررين - سواء الجرحى أو الجوعى أو من أصبوا بلا مأوى - ثلاثة أمثال ليصل إلى ملياري نسمة خلال السنوات العشر الماضية، بينما زاد عدد المهددين بالخطر بعدد يتراوح بين 70 و80 مليون نسمة سنويا⁶ وازدادت الخسائر الاقتصادية المباشرة خمس مرات لتصل إلى 629 مليار دولار في التسعينات. ورغم ذلك، فإن عدد القتلى بسبب الكوارث خلال التسعينيات كان 800000 نسمة مقابل ما يقرب من مليوني نسمة في السبعينيات ويرجع الانخفاض في عدد الضحايا - ضمن عوامل أخرى بالطبع - إلى التحسن الذي طرأ على نظم الإنذار المبكر والتوقعات، وبرامج التأهب لمواجهة الكوارث، بالإضافة إلى نظم الاتصالات المحسنة في كثير من البلدان.

هذا النوع من الأخطار معروف تماما، ولكنه يستبعد في أغلب الأحيان من قواعد البيانات الخاصة بالكوارث الطبيعية.

بعض الكوارث قد تكون لأسباب طبيعية أو من صنع الإنسان (مثل حرائق الغابات والتصحر)، وهذه يمكن اعتبارها لأسباب مائية جوية أو لتدهور البيئة".⁽⁹⁾ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، التقرير العالمي عن

الكوارث عام 2002. (10)

الشكل 1: حدوث الكوارث (المتوسط السنوي) - 2001-1975

المصدر: EM-DAT: OFDA/CRED (2002) (<http://www.cred.be/>).

يبين حدوث الأخطار تفاوتاً جغرافياً ملموساً؛ فالبيانات الموجودة تشير إلى أنه خلال تلك الفترة تعرضت آسيا إلى كوارث طبيعية هائلة العدد (حيث حدث بها 41 في المائة تقريباً من مجموع الكوارث) يليها إفريقيا (30 في المائة تقريباً) ثم الأمريكتين (16 في المائة) وأوروبا (10 في المائة) وأوسيانيا (3 في المائة).⁽¹¹⁾

<http://www.fao.org/3/Y8936a/y8936a00.htm>

6- حوادث التسرب الإشعاعي من المفاعلات النووية

منذ بدء استخدام الإنسان للطاقة النووية، بدأ خطر جديد يحرق بالبشرية والكائنات الحية والبيئة ومواردها الطبيعية، على الرغم من حتمية وفائدة استخدام هذه

الطاقة في الأغراض السلمية ؛ كالتب وإنتاج الطاقة من خلال المفاعلات النووية، لكن يظل الإنسان بنشاطه هو السبب في تحديد الاتجاه الذي يريده، إما السلمي أو الذي يستخدم للأغراض التي تهدد الكوكب والبيئة ومواردها الطبيعية.

"تُعرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية الحوادث والأحداث النووية والإشعاعية، بأن الحادثة هي حدث أدى إلى عواقب وخيمة على الناس أو البيئة أو المرافق. ومن الأمثلة على ذلك الآثار القاتلة على الأفراد، وتسريب النشاط الإشعاعي الكبير إلى البيئة، أو انصهار المفاعل الأساسي. والمثال الرئيس لهذه الحوادث النووية والإشعاعية هو الحادث الذي تضررت منه البيئة والكائنات الحية حيث انطلقت منه كميات كبيرة من المواد المشعة، كما حدث في كارثة تشيرنوبيل عام 1986.

وكان تأثير الحوادث النووية موضوع نقاش منذ إنشاء أول مفاعلات نووية في عام 1954، وكان عاملاً رئيسياً في الاهتمام العام بالمرافق النووية. وقد اعتمدت تدابير تقنية للحد من مخاطر الحوادث أو لتقليل مقدار النشاط الإشعاعي الذي ينتشر في البيئة. واعتباراً من عام 2014، كان هناك أكثر من 100 حادثة نووية خطيرة أو حوادث من استخدام الطاقة النووية. وقد وقعت 57 حادثة منذ كارثة تشيرنوبيل، وحوالي 60% من جميع الحوادث ذات الصلة بالطاقة النووية، وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية.، وهي تشمل الحوادث الخطيرة كما حصل لمحطات الطاقة النووية كارثة فوكوشيما و كارثة تشيرنوبيل، وحادث جزيرة الثلاثة أميال، وحادث ميم ثاء 1 . ويمكن أن تنطوي حوادث الطاقة النووية على خسائر في الأرواح، وتكاليف نقدية كبيرة لفقدان بيوت ومزارع ومنشآت صارت غير صالحة للسكن والاستعمال بسبب ارتفاع مستوى الإشعاع فيها، وتكلفة أعمال الإصلاح - إذا كانت هناك إمكانية

لاستخدامها ثانياً. " (12)

ثانياً: تأثير الحروب والصراعات على البيئة

على الرغم من كل ماورد من تهديدات للبيئة ومواردها الطبيعية في زمن السلم، إلا أن ذلك لايقارن بما تخلفه الصراعات والحروب على البيئة، فتأثيراتها أضعاف ما نشاهده أو نسمع عنه من تأثير الكوارث الطبيعية (الأعاصير والبراكين والأمواج العاتية (التسونامي)) على البيئة والموارد الطبيعية والكائنات الحية بما فيها الإنسان. "وقد أعلنت الجمعية العامة، بموجب قرارها A/RES/56/4 المؤرخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، يوم 6 تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام بوصفه اليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية.

ورغم أن البشر يحصون دائماً خسائر الحروب بعدد القتلى والجرحى بين الجنود والمدنيين، وبما تم تدميره من مدن وسبل الحياة، تبقى البيئة في كثير من الأحيان، ضحية غير معلنة للحروب. فقد تم تلويث آبار المياه، وأحرقت المحاصيل وقطعت الغابات وسُمت التربة وتم قتل الحيوانات لتحقيق المكاسب العسكرية.

وعلاوة على ذلك، وجد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن ما لا يقل عن أربعين في المئة من الصراعات الداخلية خلال السنوات الستين الماضية كانت مرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية، سواء كانت موارد ذات قيمة عالية، مثل الأخشاب والماس والذهب و النفط، أو موارد نادرة مثل الأراضي الخصبة والمياه. كما تم التوصل أيضاً الى أن فرص تاجج النزاعات تتضاعف إذا كانت مرتبطة بالموارد الطبيعية. "(13)

إن ماورد في هذا البيان الصادر عن أعلى هيئة دولية، يؤشر إلى حقيقة مؤكدة

سواء كانت قبل أو عند أو بعد وقت صدوره، وهو كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ولايسع المجال لإيراد الأدلة والبراهين عبر التاريخ البشري على أقله منذ الحرب العالمية الأولى الى الآن (حيث شهد العالم منذ بداية هذا القرن الحادي والعشرين 2,500 كارثة و40 صراعا كبيرا، هذه الأحداث المأساوية - التي أثرت على أكثر من ملياري شخص - تدمر البنية التحتية، وتشرذم السكان، وتقوض الأمن البشري بشكل أساسي. كما أنها تقاوم الفقر وتمزق نسيج التنمية المستدامة. وتعمل منظمة الأمم المتحدة للبيئة في جميع أنحاء العالم للاستجابة للكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية والأزمات التي يسببها الإنسان).⁽¹⁴⁾

وقد أكد الدكتور مصطفى كمال طلبة التنفيذي الأسبق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في كتابه الموسوم "إنقاذ كوكبنا التحديات والآمال (حالة البيئة في العالم، 1972 - 1992)" عن الحرب والبيئة، حيث يقول: "كان لجميع الحروب تقريبا استراتيجية أساسية واحدة: تدمير نظم دعم الحياة لهزيمة الجيوش والشعوب. وقد استخدم القصف الشامل للمدن ولبناها الأساسية على نطاق واسع في الحرب العالمية الثانية، واستخدم القصف الواسع النطاق والتدمير الكيميائي والآلي للغابات والمحاصيل في حرب الهند الصينية خلال الفترة 1961 إلى 1975".⁽¹⁵⁾ ص 243

كما أشار إلى تطور مفاهيم الأمن، حيث يقول: "أكدت عدة دراسات بشأن العلاقة بين سباق التسلح والتنمية، حقيقة أن سباق التسلح والتنمية يتنافسان على موارد العالم المحدودة. وبات من الواضح خلال العقدین الماضيين أن الوسائل العسكرية لم تعد كافية لتحقيق مزايا ملموسة، ذلك أن أمن الدول يعتمد بالدرجة نفسها على الأقل، على الرفاهية الاقتصادية، والعدالة الإجتماعية، والاستقرار الأيكولوجي.

كما أن التدهور البيئي يعرض الجوانب الأساسية لأمن الدول للخطر من خلال تقويض أنظمة الدعم الطبيعية التي تتوقف عليها جميع الأنشطة البشرية. ولأن التدهور والتلوث البيئيين لا يقيمان وزنا للحدود التي يرسمها البشر، فإنهما لا يعرضان للخطر أمن البلد الذي يحدثان فيه فحسب، بل أيضاً أمن البلدان الأخرى، قريبة كانت أم بعيدة".⁽¹⁶⁾ ص 247

وللحديث عن الحروب والصراعات وتأثيرها على البيئة ومواردها الطبيعية وأوساطها الحيوية، يحتاج الى مجلدات لسردها ولكن لا بأس من الإشارة الى بعضها:-

1- الحرب العالمية الأولى

"وتسمى أيضاً **الحرب العظمى**، كانت حرباً عالمية نشبت بدايةً في أوروبا من 28 يوليو 1914 وانتهت في 11 نوفمبر 1918. وصفت وقت حدوثها ب"الحرب التي ستنتهي كل الحروب"، جُمع لها أكثر من 70 مليون فرد عسكري، 60 مليون منهم أوروبيين، للمشاركة في واحدة من أكبر الحروب في التاريخ. لقي أكثر من تسعة ملايين مقاتل وسبعة ملايين مدني مصرعهم نتيجة الحرب، وتعتبر أيضاً عامل مساهم في عدد من جرائم الإبادة الجماعية والإنفلونزا الأسبانية عام 1918، والذي تسبب في ما بين 50 و 100 مليون حالة وفاة في جميع أنحاء العالم. تقاوم معدل الخسائر العسكرية بسبب التطور التقني والصناعي للمتحاربين، والركود التكتيكي الناجم عن حرب الخنادق القاسية. تعد الحرب أحد أعنف الصراعات في التاريخ، وتسببت في التمهد لتغييرات سياسية كبيرة تضمنت ثورات 1917-1923 في العديد

من الدول المشتركة. ساهمت الصراعات غير المحلولة في نهاية النزاع في بداية الحرب العالمية الثانية بعد عشرين سنة.

2- الأسلحة الكيميائية في الحرب

استخدمت الغازات السامة كسلاح من قبل قوات الإمبراطورية الألمانية في 31 يناير 1915 في معركة بوليمو، واستخدمها بعد ذلك جميع القوات المتحاربة خلال الحرب العالمية الأولى، وتشير التقديرات إلى أن الأسلحة الكيميائية التي استخدمها كلا الجانبين طوال فترة الحرب ألحقت خسائر مقدارها 1.3 مليون.

لم تقتصر الغازات السامة على المقاتلين، بل وصلت أيضًا للمدنيين في المدن بسبب أن الرياح كانت تنقلها إليهم. وكان من النادر أن يكون للمدنيين جهاز إنذار يُنذره عن هذه الغازات، إضافة إلى أنظمة الإنذار السيئة لم يستطع المدنيون الحصول على أقنعة غاز فعالة تقيهم منها. تشير التقديرات إلى أن عدد الضحايا من المدنيين بسبب الغازات السامة، قد وصلوا من 100,000 إلى 260,000 في هذه الحرب جنبًا إلى جنب مع الآلاف من الضحايا العسكريين، جميعهم ماتوا بسببها، لقد تسببت الغازات السامة في إصابتهم بتقرح في الرئتين، تلف الجلد وضرر الدماغ في السنوات التي تلت انتهاء الحرب. عرف كثير من القادة العسكريين على كلا الجانبين أن مثل هذه الأسلحة من شأنها أن تسبب ضررًا كبيرًا للمدنيين بسبب الرياح التي تنقل الغازات السامة إلى البلدات القريبة، ولكن مع ذلك فقد واصلوا استخدامها طوال فترة الحرب". (17)

إن الجرائم البيئية التي مورست في هذه الحرب تقع في استخدام الأسلحة

الكيميائية، التي لم يقتصر ضحاياها على البشر بل الهواء الذي نشر الدمار بين كل الكائنات الحية، ولكن مع الأسف في هذه الحرب اقتصر إحصاء الخسائر على البشرية والدمار المادية.

3- الحرب العالمية الثانية

تميزت هذه الحرب بدخول أسلحة جديدة من طيران ومدفعية متطورة ودبابات ومدركات، وبدخول هذه الأسلحة وشدة الضربات التي وجهها المتحاربون بعضهم البعض، زاد حجم وكم الضرر البيئي بخلاف الخسائر البشرية والمادية. وقد تأثرت الكائنات الحية بالتلوث الضوضائي من خلال أزيز الطائرات، وكذلك نقل الأعشاب الضارة من خلال مدارج الطائرات التي كانت تنتقل بين البلدان والمدن والمطارات.

4- استخدام القنابل النووية

وكان من أكبر الجرائم الإنسانية والبيئية في هذه الحرب ، استخدام القنابل النووية على مدينتي هيروشيما وناكازاكي في اليابان، حيث "أسقطت الولايات المتحدة قنبلة ذرية فوق مدينة هيروشيما في اليابان بعد أربع سنوات من الحرب العالمية الثانية في أغسطس عام 1945. لقي نحو 70 ألف شخصاً حتفهم خلال تسع ثوان في التفجير الذي وقع في هيروشيما، والذي كان شبيهاً بغارة مينتج هاوس الجوية الطاحنة على طوكيو. أسقطت الولايات المتحدة قنبلة ذرية ثانية على مدينة ناغازاكي الصناعية بعد ثلاثة أيام من التفجير الذي وقع في هيروشيما، الأمر الذي أسفر عن مقتل 35000 شخصاً على الفور. أطلق السلاح النووي عبئاً كارثياً على تحميل الطاقة، إذ وصلت درجة الحرارة بمجرد انفجار القنابل إلى حوالي 7200 درجة

فهرنهايت. فمع ارتفاع درجة الحرارة، تُدمر جميع النباتات والحيوانات إلى جانب البنية التحتية والحياة البشرية في منطقة تأثير التفجير".

"أطلقت كمية هائلة من الطاقة والجسيمات المشعة، عندما أسقطت القنبلة الذرية. بل ولوثت الجسيمات المشعة الصادرة، الأرض والمياه لمسافة أميال. أدى الانفجار الأولي إلى زيادة درجة حرارة السطح، إلى جانب الرياح المدمرة التي نجمت عنه، ودمرت الأشجار والمباني على طول مسار الانفجار". (18)

ثم إن المتحاربين استخدموا الأسلحة الكيميائية الأشد خطرا وقتكا بكل مقومات الحياة، وسببت تلوينا للبحار من خلال دفن هذه النفايات في السفن، والتي أغرقت أثناء المعارك وبعد فترة من الزمن، تسربت هذه النفايات لتشتيع الدمار بين الكائنات البحرية وتلوث المياه التي يستخدمها الناس في الجزر والبلدان الواقعة على شواطئها أو الذين يستخدمونها في الصيد والترفيه.

ومثال على ذلك، حرب فيتنام حيث "كان لحرب فيتنام آثار بيئية كبيرة، وذلك من خلال استخدام المواد الكيميائية للتدمير العسكري للكساء النباتي الواسع. وجد الأعداء ميزة في البقاء مخفيين عن طريق الاندماج مع السكان المدنيين أو عن طريق التستر باستخدام الغطاء النباتي الكثيف ومقاومة الجيوش المُستهدفة للنظم البيئية الطبيعية. استخدم الجيش الأمريكي «أكثر من 20 مليون غالون من مبيدات الأعشاب، رُشّت من قبل الولايات المتحدة من أجل إزالة الغابات، وإيقاف نموها على طول حدود المواقع العسكرية والقضاء على محاصيل العدو». أعطى استخدام المواد الكيميائية للولايات المتحدة الأمريكية ميزة في المجهود الحربي. ومع ذلك، لم تكن النباتات قادرة على التجدد وتركت خلفها سهولا طينية مكشوفة حتى بعد سنوات من

رش المواد الكيميائية، التي لم تؤثر على النباتات فحسب، بل على الحياة البرية أيضًا". (19)

ومن النتائج الكارثية على البيئة في زمن الحروب والصراعات المسلحة، تأثير حقول الألغام على الكائنات الحية والإنسان وما تسببه من خسائر فادحة سواء بالقتلى أو المعاقين وعدم استطاعة الأشخاص ممارسة حياتهم ونشاطهم في الأراضي المزروعة بملايين بالألغام، ناهيك عن الكلف المادية والأقتصادية الناجمة عن ذلك. إن هجرة الأشخاص من مناطق الصراعات والحروب، وتحولهم الى لاجئين سواء داخل الدولة أو خارجها، يؤثر على مناطق الصراع والحروب بتعطيل الأنشطة التي تخدم البشرية، سواء كانت اقتصادية أو خدمية إلى جانب مايتعرض له هؤلاء النازحين واللاجئين الذين وصلت أعدادهم في مختلف مناطق العالم مع حلول نهاية عام 2018، شُرد 70.8 مليون شخص من أوطانهم في جميع أنحاء العالم بسبب الصراع والاضطهاد. ويوجد بين أولئك المشردين ما يقرب من 30 مليون لاجئ، أكثر من نصفهم دون سن الـ18. ويوجد كذلك ملايين ممن هم بلا جنسية⁽²⁰⁾، من ظروف صعبة في أوقات الصيف والشتاء أو من خلال عدم توفر بنى تحتية كافية لتقديم المياه والمأوى والطاقة والرعاية الصحية والصرف الصحي والغذاء والتعليم تستوعب أعدادهم. فينعكس ذلك على حالتهم النفسية وترابطهم الاجتماعي وقد يستغل ذلك من قبل بعض المشرفين عليها أو تجار البشر والاعتداءات الجنسية على النساء

والأطفال.

5- حجم الإنفاق العسكري عالميا

إن إعطاء أرقام حجم الإنفاق العسكري عالميا، هو لغرض تبيان ما ينفقه العالم سنويا من أجل تحقيق بعض الأحلام التدميرية للكوكب الأم (الأرض)، وكل من يعيش عليها من كائنات حية وموارد طبيعية يجب أن تخدم ليس فقط الجيل الحالي ، بل أجيال المستقبل إلى أن يرث الله سبحانه الأرض ومن عليها.

فقد صدر كشف «المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية» في أحدث تقاريرها عن "الإنفاق والموازنات العسكرية في 171 دولة، عن نمو مطرد في الإنفاق الدولي على الدفاع في عام 2019 ناهز الـ4% زيادةً على الإنفاق في 2018. وهو الارتفاع السنوي الأكبر خلال السنوات العشر الماضية، حيث بلغ 1.73 تريليون دولار أميركي".⁽²¹⁾

إن هذه الأرقام الصادمة تقابلها أرقام إشباع الجياح (عدد الجياح في العالم في عام 2018: 821.6 مليون (أو 1 من كل 9 أشخاص)، وتحسين وضع البيئة في العالم التي " يعزى أكثر من وفاة واحدة بين كل 4 وفيات للأطفال دون سن الخامسة إلى بيئات غير صحية. ففي كل عام تحصد المخاطر البيئية - مثل تلوث الهواء في الأماكن المغلقة والأماكن المفتوحة، ودخان التبغ غير المباشر، والمياه غير المأمونة، وتردي الصرف الصحي، والنظافة غير الكافية - حياة 1.7 مليون طفل دون سن الخامسة، كما ورد في تقريرين جديدين للمنظمة. " أجمع قد لايتجاوز 110

مليار دولار فقط". (22) و(23)

يشير تقرير للأمم المتحدة إلى أن معدلات الجوع في العالم لا تتراجع بعد ثلاث سنوات، والبدانة في تزايد.

ثالثاً: البيئة في الوطن العربي

يكاد كل ما أوردته في السابق، مرت به أو تمر به البيئة العربية في جميع أقطارها انطلاقاً من حقيقة واحدة، هي أن تلوث الهواء والمياه ليس له موقع جغرافي واحد بل قد ينتشر خارج حدود الوطن العربي. أما تلوث التربة فهو يختص بالبقعة الجغرافية التي يحدث فيها إلا إذا تأثرت به المياه الجوفية أو قنوات تواصل المياه الجوفية بالأنهر والخلجان أو البحار، فعندها ينتشر التلوث الى خارج البقعة الجغرافية وهو كذلك إن حدث التسرب إلى الغلاف الجوي.

تميزت بعض الأقطار العربية بتطورات تخدم البيئة، على الرغم من الظروف الموضوعية المتمثلة في التهديدات الجيوسياسية والصراعات والإرهاب، التي أخذت من إمكانيات الوطن العربي المادية والعلمية والتنموية الكثير، بحيث تحول اقتصاد الأقطار الغنية إلى اقتصاد ريعي يعتمد على الواردات المالية من بيع النفط، أما الأقطار الأقل غنى، فهي تمتلك إمكانيات هائلة وبخاصة في مواردها الزراعية والبشرية، ولكن ومع غياب تنفيذ خطط التكامل الاقتصادي العربي التي وضعت منذ سبعينيات القرن الماضي فوق رفوف الجامعة العربية، والتي لو تم تنفيذها لأصبحت مسألة تحقيق الأمن الغذائي العربي على الأقل قيد التحقيق، ولكن ضعف الجامعة العربية والفساد الإداري والمالي في العديد من حكومات الأقطار العربية أجهض هذه

الخطط.

أما في الجهة المقابلة فقد كانت تسعينيات القرن الماضي، بداية جيدة عند بعض الأقطار العربية (الإمارات العربية المتحدة مثالا) من خلال إصدار التشريعات والمعايير واللوائح التنفيذية والخطوات الإرشادية التي تحمي البيئة ومواردها الطبيعية، وهي خطوة ضرورية ولكنها ستكون ناقصة إن لم تتوفر الآليات والتوعية كي تكتمل حلقة حماية البيئة. ولهذا فإن هذا النقص أظهر ضرورة أن تستمر مسيرة التوجه نحو الاستدامة في كل المفاصل، من خلال الاقتصاد الأخضر والمدن والأبنية المستدامة، وترشيد استهلاك المياه والطاقة وكذلك إدارة سليمة لكافة أنواع النفايات، تجعل من هذه النفايات إما مواد أولية من خلال إعادة التدوير أو تحويل النفايات إلى مواد ذات قيم، بدلا من طمرها في المكب باستخدام ما يعرف بصفر نفايات إلى المكب (Zero Landfill)، والقيام بحملات توعية من خلال المدارس والجامعات ومنظمات المجتمع المدني وأجهزة الإعلام المقروء والمسموع والمرئي وبخاصة في دول الخليج العربي.

كما تطور ذلك إلى إنشاء وزارات أو هيئات وإدارات معنية بشؤون البيئة، ثم حصل التطور بعد العام 2008، حين تم البدء بنشر بيانات البصمة البيئية والتي كشفت المستور من استهلاك وتلويث للبيئة ومواردها الطبيعية، وطالبت الجمعيات البيئية في هذه الدول بتحسين الوضع البيئي، من خلال خطوات جادة وجراحة كبرى وليس تجميلية، وبالفعل بدء خلال هذا العام باعتماد معايير لبيدز في المدن والأبنية المستدامة (الخضراء)، كخطوة أولى وهي تهم قطاع واسع وسبب أساسيا في تدهور العطاء البيولوجي وزيادة انبعاثات أكسيد الكربون وتلويث الهواء بمختلف مكونات

الغبار والأبخرة والغازات التي أثرت على صحة البيئة والكائنات الحية وإنتاجيتها.. هناك الكثير مما هو مطلوب لاتخاذ من خطوات وتنفيذ مشاريع استثمارية في البيئة، كي يستعيد التوازن البيئي الطبيعي وضعه وتستديم الحياة. أما على صعيد الصراعات والحروب، فإن ما أوردته في الجزء العام ينطبق بالكامل، حيث إن كل الأقطار العربية من دون استثناء تأثرت بالحروب والصراعات والإرهاب التي - إلى جانب خسائرها البشرية والمادية - أحدثت دمارا للبيئة لن تتعافى منه، إلا بعد عقود من الزمان. ولو أخذنا القطر العراقي كوني أحد أبنائه، فهو منذ العام 1990 ولحد اليوم لم ير راحة، بل من هجمات إلى أخرى توجت بإسقاط نظامه الوطني، وأدخلت بديلا عن ذلك فئات همها تدمير العراق بكامل مقوماته ومن ضمنها البيئة.

ففي تسعينيات القرن الماضي، - وبحسب تقارير عديدة- تم ضرب العراق بأسلحة تحوي على اليورانيوم المخصب بحجم (12) قنبلة من قنبلة هيروشيما. واستمر الحال باستخدام أحدث الأسلحة عام 2003، ومنها ذات الدمار الشامل كالتي استخدمت في معركة المطار، و ما جرى على أيدي الإرهاب الذي لم يسلم منه التراث والتاريخ لأقدم حضارة في العالم (حضارة وادي الرافدين) وتلويث لمياه نهري دجلة والفرات.

زاد من المشاكل البيئية في العراق، تدمير البنى التحتية وتوقف وتدهور قطاعي الصناعة والزراعة وسوء إدارة النفايات، فترى تجمعات مياه الأمطار في الشتاء، وتراكم تلال النفايات المدنية بالقرب من المناطق السكنية، التي تسبب تراكم الحشرات

والقوارض وانتشار الأمراض بخاصة بين الأطفال وكبار السن والمرضى. إلى جانب رمي النفايات الصلبة والسائلة إلى المجاري المائية وتلويثها بالخليط الذي تحتويه والذي بعضها خطر وسام.

لقد أدى تدهور إنتاج الطاقة الكهربائية إلى بروز طبقة من أصحاب المولدات داخل المجمعات السكنية، والتي تستخدم الديزل بالإضافة إلى التلوث بدخان هذه المولدات، هناك الضوضاء التي تصيب الساكنين بالقرب منها بالضجيج وتقلق راحتهم بالأخص كبار السن والمرضى والأطفال منهم.

شئ آخر من أنواع التلوث، تمثل بنصب شركات تزويد خدمة الهاتف الجوال لأبراجها فوق أسطح المنازل والأبنية مما يسبب تلوثاً وتهديدا لصحة القاطنين في تلك المنازل والأبنية بموجات الأشعة المستخدمة.

ففي تقرير لوزارة البيئة العراقية صادر في العام 2017 عن حالة البيئة، أشارت فيه إلى موضوع قابلية التأثر بالتغير المناخي، "أن العراق يعتبر خامس أكثر دولة في العالم هشاشة من حيث شحة توفر الماء والغذاء، حيث أن مياه العراق تتأثر بانخفاض هطول الأمطار من خارج حدودها، مما يجعل إدارة الموارد المائية في البلاد عرضة لتغير المناخ ومشاريع التخزين في البلدان المجاورة.. من المتوقع أن تتفاقم مشكلة المياه في العراق في المستقبل بشكل كبير ومتزايد إلى الحد .ومن المرجح أن تؤدي الآثار في عام 2025 إلى 500م³ الذي قد تنخفض عنده حصة الفرد إلى اقل من السلبية لتغير المناخ على الموارد المائية إلى خفض الإنتاج الزراعي وجعل مشكلة نقص المياه في العراق أسوأ من ذلك". ص 18⁽²⁴⁾

وعن تأثير ذلك على العديد من المجالات، أشارت الوزارة في تقريرها إلى تأثيره

على الصحة: "يعتبر العراق أحد بلدان المنطقة العربية المتأثرة بتغير المناخ حيث يواجه العراق مجموعة من التغيرات في السنوات الأخيرة، تتوافق مع ارتفاع وتيرة وشدة الأحداث المناخية المرتبطة بالجفاف، وزيادة ظواهر الغبار وزيادة التدهور البيئي، مما أثر بشكل واضح على الواقع الصحي في العراق، وأدى الى زيادة معدل الوفيات والإصابة ببعض الأمراض التي قد تنتقل بالمياه والأغذية الملوثة، وكذلك ببعض الأمراض الانتقالية مثل الكوليرا والملاريا والتيفوئيد والأمراض غير الانتقالية كالإصابة بأمراض الجهاز التنفسي كالحساسية والربو والأزمات القلبية وأمراض سوء التغذية، تلك الأمراض التي يرتبط بعضها بتغير الظروف البيئية للحشرات الناقلة لهذه الأمراض نتيجة تغيرات المناخ، فيزداد تأثيرها على صحة الإنسان". ص 22 (25)

وعن جودة الهواء والتلوث الذي يحصل بخاصة في المدن الكبرى، فأرجعت الوزارة ذلك إلى الأسباب التالية:-

- "الزخم المروري الكثيف الحاصل في مناطق بغداد
- كثرة استخدام المولدات الكهربائية
- الانبعاثات الصادرة عن الأنشطة المختلفة مثل معامل الطابوق وكور الطابوق ومعامل الأسمنت ومحارق المستشفيات ... الخ
- عمليات الحرق وقلة الغطاء النباتي وترك مواد البناء مكشوفة في الشوارع وتصدعات وحفرات الشوارع والأرصفة". ص 47-48 (26)

أما عن نتائج مراقبة الضوضاء في المدن العراقية، فيشير التقرير إلى "بين

من هذا الواقع البيئي أن هناك مناسيب ضوواء عالية جدا في الشوارع والمناطق الخدمية والتجارية في مدينة بغداد والمحافظات مما يندر بنتائج سلبية مستقبلية، وقد تكون خطرة على صحة الإنسان لكون معدلاتها أعلى بكثير من المحددات الخاصة بمنظمة الصحة العالمية والمحددات الوطنية المعتمد". ص 52 (27)

وقد أوضح التقرير كيفية تعامل المنشآت الصناعية للقطاع العام والمختلط تصريف نفاياتها السائلة، فقد تم متابعة وتقييم التصريف السائلة لـ (36) نشاط صناعي ضمن قطاعات (الصناعات النفطية ، محطات توليد الطاقة الكهربائية ، الصناعات الهندسية والكيميائية) عائدة للقطاع العام والمختلط وتبين قيام (19) نشاط من هذه الأنشطة بتصريف مخلفاته السائلة إلى المصادر المائية ونشاط واحد إلى شبكة المجاري وإلى الأراضي بواقع (5) أنشطة و(10) أنشطة إلى أحواض تعفين، ويتم إعادة استخدام المياه في نشاط واحد، تتوفر وحدات معالجة للتصريف السائلة في (21) نشاط فيما لا تتوفر في (17) نشاط". ص 74 (28)

وعن التحديات التي تواجه قطاع الصرف الصحي، أشار التقرير إلى:-

1. انقطاع التيار الكهربائي عن مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي في بعض الأحيان لساعات طويلة، مما يؤثر على كمية المياه المعالجة.
2. عدم إمكانية تحديد كمية المياه المصروفة من الربطات غير النظامية إلى الأنهار وحجم التلوث الناتج عنها.
3. المياه الواردة إلى المشاريع أكثر من طاقتها التصميمية، مما يؤدي إلى تصريف مياه إلى النهر بدون معالجة.
4. معظم المشاريع العاملة قديمة وبحاجة إلى تأهيل، وطاقته أقل من كميات المياه

الداخلة إليها، مما يؤثر على النتائج النهائية لمياه المعالجة.

5. معظم المدن لا توجد فيها شبكات صرف صحي، لكن توجد فيها شبكات أمطار فقط متجاوزعليها من قبل المواطنين والمؤسسات الصحية والصناعية، وتصب هذه الشبكات معظمها في الأنهار، ولا يمكن معالجتها بسهولة إلا عن طريق تنفيذ شبكات صرف صحي ومشاريع تصفية.

6. مشاريع التصفية مثل (مشروع مجاري الرستمية الشمالي والجنوبي)، فإن هذه المشاريع قد تم إنشاؤها في ثمانينيات القرن الماضي، وهي تعمل حالياً بكامل طاقتها التصميمية، إلا أن الوارد المائي إلى هذه المشاريع هو أعلى من الطاقة التصميمية لها، وهذا ينعكس على نوعية المياه المعالجة وليست جميعها تذهب إلى مشاريع التصفية ، وإنما قسم منها يتم تصريفه إلى المنازل والأنهار والقنوات كون أن الخطوط الناقلة لا تخدم كافة المناطق" ص 87 و 88. (29)

وعن الواقع الزراعي للعراق بعد الاحتلال وإسقاط النظام الوطني، يشير التقرير إلى الحقائق التالية التي كانت السبب في تدهور هذا القطاع المهم، والذي كان يعد الذهب الأخضر للموارد المالية للاقتصاد العراقي، وبلغ في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي حد الاكتفاء الذاتي، وكذلك تصدير بعض المنتجات. ومن هذه الحقائق:-

"انتشرت منذ سقوط النظام السابق ظواهر غريبة وبعيدة عن التقدم الحضاري في العراق عموماً ، ومنها ظاهرة تفتيت الأراضي الزراعية وبيعها على شكل قطع أراض سكنية مما قلل الناتج الزراعي في العراق بصورة عامة.

ومن الملاحظ للعيان، إن قسماً من الفلاحين والمزارعين هجروا أراضيهم

وتوجهوا إلى مراكز المدن، وفتحوا فيها محال ومكاتب تجارية بعيدة عن المهنة الأصلية لهم وهي الزراعة والتي تعتبر شريان الحياة بعد الماء.

إن تفتيت الأراضي الزراعية لبيع القسم الأكبر منها كقطع أراض سكنية، قد وسع الخلل في الإنتاج الزراعي وسبب تجريف المناطق الخضراء، وتراكم أنقاض البناء من جراء عمليات بناء الدور على تلك الأراضي وتشويه صورة الزراعة في العراق عموماً". ص 96 (30)

من أكبر الجرائم الصحية والبيئية، هو ماحدث للمشاريع الصناعية والمفاعل النووي، والتي تم تدميرها ونهب الكثير من معداتها وموادها الخطرة والسامة، وقد أشار التقرير إلى هذه الجريمة، وبخاصة بعد انتشار حالات الإصابة بالسرطان، فتم التحري عن أسباب كثرتها وبخاصة في منطقتي الزعفرانية وشارع حيفا السكنيتين، الأولى تقع بالقرب من موقع المفاعل النووي العراقي ومراكز الأبحاث الخاصة به. وقد استخلص البحث والفحص إلى أن النسبة الأكبر من حالات السرطان، كانت سرطان الثدي والرئة في كلا المنطقتين. علماً أن منطقة شارع حيفا هي منطقة سكنية بالغالب، ولكن تقيمنا لأسباب هذه الحالات والأنواع الأخرى من السرطانات التي تضمنتها قائمة الفحوصات هو نوعية الأسلحة التي استخدمتها قوى العدوان على العراق.

بالإجمال، اعتبر هذا التقرير الذي نشر في عهد الوزير علاء عبد الصاحب علوان من أكثر التقارير مصداقية، ويتضمن تفاصيل كثيرة عن حجم الدمار الذي أصاب البيئة والصحة العامة، من دمار وتلويث وهجوم من مافيات الحكم على كل ما هو قد بني في عهد الحكم الوطني حتى أوصلوا العراق إلى أن تكون دولة فاشلة

بكل المعايير والمقاييس، وإن مستقبل البيئة وسلامتها في العراق محفوف بالمخاطر الكثيرة، إن لم يتم إيقاف هذا التدمير وبخاصة في المدن. ولكن يظل الريف أقل خطورة وأفضل حالا.

الخلاصة

تعرضت البيئة عالميا إلى العديد من التهديدات التي يتحمل النشاط البشري لوحده المسؤولية عن ذلك إلى جانب استنزاف شديد للموارد الطبيعية أظهرت ذلك البصمة البيئية، والتي أظهرت أن غالبية الدول المتقدمة هي السبب في 60% من تغير المناخ والاحتباس الحراري، بسبب انبعاثات أكاسيد الكربون والنتروجين المنبعثة من المشاريع ووسائل النقل برا وجوا وبحرا. وهذا بدوره أدى إلى ازدياد حدوث الكوارث الطبيعية والخسائر الكبيرة بشريا وماديا وبيئيا.

ومع تسعينيات القرن الماضي، ازداد النشاط البشري والحركة الاقتصادية والعمرانية في دول عديدة من العالم، ولكن من دون الأخذ بمعايير التنمية المستدامة والبناء الأخضر، بل زادت مشاكل وتدهور البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية من طاقة ومياه . وبسبب العشوائية في التطور، تأثرت الموائل التي كانت تعيش فيها العديد من الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض، مما هدد التنوع الحيوي، وكذلك تهديد التوازن البيئي من خلال حجم ونوع التلوث والملوثات.

وبرزت نتيجة للتطور التكنولوجي والإلكتروني، برزت نفايات جديدة هي النفايات الإلكترونية والتي تحتوي بعض أجزائها ومكوناتها عناصر ومعادن خطيرة وسامة. استغلت دول فقيرة وحكومات فاسدة في التخلص من هذه النفايات التي

تنتجها الدول المتقدمة.

إن الحاجة لزيادة إنتاج الطاقة، وفرت فرصا لاستخدام المفاعلات النووية والتي

م

كان بعضها قد أصيب بمشاكل في البناء، مما سبب تسرب الإشعاعات النووية إلى الهواء المحيط بالمفاعل وخارجه في أجواء بلدان من أوروبا إلى آسيا كما هو حصل في مفاعل تشورنوبل في أوكرانيا وفوكوشيما في اليابان.

كما أن حاجة الغذاء اضطرت العديد من الدول الى استخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية وبشكل شره، لزيادة الغلة والحاصل مما زاد من فرص تلوث التربة والمياه الجوفية والهواء بأبخرة وبقايا هذه الأسمدة والمبيدات التي تحتوي على عناصر خطيرة وسامة للإنسان والحيوان.

وبسبب الحروب والصراعات دخلت الى قائمة ملوثات البيئة ومحيطاتها الحيوية (التربة والهواء والماء) مواد ومركبات أكثر خطرا من تلك التي ذكرت، وعبر التاريخ استخدمت لتدمير البيئة الأسلحة الكيميائية والقنابل الذرية والهيدروجينية والأسلحة البيولوجية (وهذه بالمجمل تعتبر من أسلحة الدمار الشامل) فالى جانب فعاليتها وقوتها التدمير وكثرة الضحايا إلا أنها نشرت التلوث والدمار البيئي في كل موقع وساحة قتال أستخدمت فيه. إلى جانب تدمير كل الكائنات الحية في المنطقة ذاتها وتغيير الجينات ونشر الأمراض السرطانية والأوبئة بين البشر وتدمير الاقتصاد العالمي من دون وازع أخلاقي. ومن أمثلة ذلك ماحدث في حرب الفيتنام وحربي الخليج الأولى والثانية وإسقاط النظام الوطني في العراق عام 2003. وما انتشار جائحة كورونا نهاية عام 2019 وانطلاقها من الصين إلى العالم خلال العام 2020

وتوقف الحركة الاقتصادية والنشاط البشري وغلق الحدود وتجاوز الإصابات مئات الألاف والوفيات عشرات الألاف من الأشخاص لخير دليل على استخدام نشر الأوبئة عن قصد أو من دون قصد وتأثيراته.

في المقابل سعت منظمة الأمم المتحدة، ومنذ قمة الأرض في العام 1972 إلى أن تؤسس للبيئة جهازا (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) يعنى بشؤون البيئة في العالم والتصدي للمشكلات التي تعثرها والتهديدات المحتملة والتقدم بالمشورة والتدريب والتوعية للحكومات ومنظمات المجتمع المدني في العالم عن كيفية لعب الدور في درء الخطر عن البيئة ومواردها الطبيعية ووضع المعايير والمؤشرات البيئية التي تحقق ذلك صونا لحقوق أجيال المستقبل وكل الكائنات الحية على كوكب الأرض. بالتعاون والتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى مثل منظمة الصحة الدولية واليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها.

التوصيات

1. لابد من سن أو تعديل التشريعات التي تحمي البيئة وتنميتها وتحرص على أن تكون التنمية مستدامة، وفق متطلبات العصر الحديث وآفاق المستقبل لأن هناك العديد من الدول في العالم وفي الوطن العربي تحتاج الى مراجعة لكل التشريعات النافذة كونها أصبحت قديمة ولا تلبي الحاضر والمستقبل البيئي.
2. لابد من تشكيل جهاز قضائي وشرطة بيئية بغرض تنفيذ القانون وإجراء المحاكمات عبر الجهاز القضائي البيئي فقط وتأهيل هذه الأجهزة كي تقوم

بواجبها وفقا لذلك.

3. لابد من إنقاذ التشريعات بقوة وعدم التساهل أو التهاون في ذلك، كون الجريمة البيئية لن تكون بمستوى جرائم القتل، بل هي أكبر وأعم وقد تشمل دولا وليس فقط في محيط الجريمة نفسها .
4. لابد من الالتزام بكل المواثيق والاتفاقيات الدولية التي اتفقت عليها دول العالم، وأن لاتخضع للأمزجة السياسية والأجندات الضارة بالبيئة والموارد الطبيعية.
5. لابد من وجود نظم وإدارات سليمة وأستخدام تقنيات حديثة في كل ما يعين البيئة من التخلص من النفايات والملوثات والاستنزاف للموارد الطبيعية والثروة الحيوية التي أظهرتها البصمة البيئية.
6. لابد من وجود تنسيق بين المنظمات الإقليمية والقارية المعنية بحماية البيئة وتميئتها والدول المنتمية إليها وتبادل المعلومات والبيانات والخبرات كي يتم التصدي لأية حالات تلوث أو خلل بايولوجي (تلوث بحري بسبب تسرب نفطي أو رمي نفايات أو حصول موجات المد الأحمر وغيرها) في الوقت المناسب وطلب المساهمة والدعم من دول خارج المنظمات .
7. إن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المقررة عالميا ،يعد خارطة طريق لحل غالبية المشاكل الناجمة عن تدهور البيئة وضعف مواردها في تلبية حاجيات الجيل الحالي وأجيال المستقبل، وبالأخص ما يهم الأمن الغذائي والصحي والتربية والتعليم ومحاربة الفقر وتأثيرات التغيير المناخي والسلام العالمي.
8. إن توعية المؤسسات وأصحاب القرار في الحكومات والمؤسسات هي أولوية

كي يكونوا على بينة بما هو مطلوب من الأفراد الالتزام به عند تطبيق القوانين والأنظمة التي تخدم البيئة. ومن بعد ذلك لابد من الاستمرار في حملات التوعية للأفراد باستخدام كل القنوات المتاحة والممكنة وبالأخص بين طلبة المدارس الذين بإمكانهم أن يصبحوا قوة ضغط في المنزل والشارع والمؤسسات.

9. ضرورة اعتماد معايير الاستدامة في التخطيط وتنفيذ المشاريع العمرانية وحساب توقع أزيداد عدد السكان على أساس الـ 10 أعوام قادمة على الأقل لغرض تأمين البنى التحتية وطاقاتها الاستيعابية ، واعتماد الانتاج النظيف في المشاريع الصناعية ، واستخدام طرق الري الحديثة في الزراعة وزيادة استخدام الزراعة العضوية بوصفها منهجا في الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي.

10. لابد من تنفيذ خطط الطوارئ البيئية بكل حرفية ومهنية وعدم التهاون فيها مع إعادة التقييم لكل الإمكانيات المستخدمة من أفراد ومعدات ومختبرات وأجهزة مساندة ودعمها بالكم والكيف الذي يحقق جاهزيتها بالثانية عند حدوث أي طارئ لاسمح الله.

11. لمنع استخدام ظروف الحرب والصراعات من تهديد البيئة وتدميرها ونشر الكوارث في أوساطها الحيوية (الهواء والماء والتربة)، لابد من أن تقوم شعوب العالم بالتضامن ضد هذه الهجمات وتقدم شكاوي الى الهيئات القضائية الدولية (محكمة العدل مثلا) ومجلس الأمن أو الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة لأنها ليست فقط جرائم ضد الإنسانية بل ضد كل كائن حي يعيش على كوكب الأرض. ومثل هذه الجرائم لاتسقط بالتقادم . والمطالبة بتعويض وإصلاح كل الأضرار التي حدثت . عندها ستحاول قوى العدوان أن تحسب

لذلك ألفت حساب قبل قيامها بأي عدوان.

12. يجب أن يشمل قرار الجمعية العامة، A/RES/56/4 المؤرخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية أن يشمل الحرب السايبرية واستخدام الطائرات من دون طيار (الدرونز) وكذلك كل أنواع الروبوتات التي تستخدم كأسلحة حديثة وكذلك عسكرة الفضاء الذي تقوم به الدول الكبرى والصغرى.

المصادر

1. ويكيبيديا، الصفحة الرسمية ، تعداد_سكان_العالم/
https://ar.wikipedia.org/wiki/تعداد_سكان_العالم
2. ويكيبيديا، الصفحة الرسمية، منظمة_السلام_الأخضر/
https://ar.wikipedia.org/wiki/منظمة_السلام_الأخضر
3. ويكيبيديا، الصفحة الرسمية،
برنامج_الأمم_المتحدة_للبيئة/
https://ar.wikipedia.org/wiki/برنامج_الأمم_المتحدة_للبيئة
4. <https://www.unenvironment.org/about-un-environment/why-does-un-environment-matter/secretariats-and-conventions>
5. <https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/climate-change/index.html>
6. <https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/climate-change/index.html>
7. الدكتور داود حسن كاظم، مقال ماهي البصمة البيئية ؟ نشر في صحيفة الخليج ملحق الصحة والبيئة يوم 16.03.2016
<http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/aab4fdab-8015-4f19-94d6-b8ab167d1be4#sthash.OfBRaZEB.dpuf>
8. http://data.footprintnetwork.org/?_ga=2.146037300.1494301619.1586520680-1734992719.1586520680#/compareCountries?type=EFCpc&cn=all&yr=2016
9. تقرير عن الكوارث في العالم عام 2002.
www.unisdr.org
10. الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، التقرير العالمي عن الكوارث عام

2002. المصدر. (http://www.cred.be/). EM-DAT: OFDA/CRED (2002) :
11. http://www.fao.org/3/Y8936a/y8936a00.htm .
12. حوادث_نووية_وأشعاعية/https://ar.wikipedia.org/wiki/
13. /https://www.un.org/ar/events/environmentconflictday .
14. https://www.unenvironment.org/explore-topics/disasters- .
- conflicts/why-do-disasters-and-conflicts-matter برنامج الأمم المتحدة للبيئة،
الصفحة الألكترونية ، الكوارث والنزاعات
15. طالبة، مصطفى كمال، 1992، "إنقاذ كوكبنا التحديات والآمال (حالة البيئة في العالم ،
1972-1992)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان. صفحة 243
16. طالبة، مصطفى كمال، 1992، "إنقاذ كوكبنا التحديات والآمال (حالة البيئة في العالم ،
1972-1992)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان. الصفحة 247
17. ويكيبيديا الصفحة الرسمية،
- الحرب_العالمية_الأولى#الأسلحة_الكيميائية_في_الحرب/https://ar.wikipedia.org/wiki/
18. ويكيبيديا الصفحة الرسمية، الأثر_البيئي_للحرب/https://ar.wikipedia.org/wiki/
19. ويكيبيديا الصفحة الرسمية، الأثر_البيئي_للحرب/https://ar.wikipedia.org/wiki/
20. https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/refugees/index.html تقرير
لمنظمة الأمم المتحدة ، الصفحة الرسمية للمنظمة
21. دولار-قيمة-الأنفاق-العسكري-العالمي-في-2019-بزيادة-
https://aawsat.com/home/article/2133591/173-4 صحيفة الشرق الأوسط
- الألكترونية عدد 5055 الأحد 22 جمادي الآخرة 1441هـ- / 16 فبراير (شباط) 2020 م
22. https://www.who.int/ar/news-room/detail/12-11-1440-world-hunger-
is-still-not-going-down-after-three-years-and-obesity-is-still-

growing-un-report

تقرير للأمم المتحدة:

منظمة الصحة العالمية ، 15 تموز/ يوليو 2019

<https://www.who.int/mediacentre/news/releases/2017/pollution-child-death/ar>

منظمة الصحة العالمية ، 6 آذار/ مارس 2017

24. وزارة البيئة العراقية، تقرير حالة البيئة في العراق 2017. الصفحة 18

2017 <http://www.moen.gov.iq/Portals/0> /الواقع البيئي/الواقع البيئي

25. وزارة البيئة العراقية، تقرير حالة البيئة في العراق 2017. الصفحة 22

2017 <http://www.moen.gov.iq/Portals/0> /الواقع البيئي/الواقع البيئي

26. وزارة البيئة العراقية، تقرير حالة البيئة في العراق 2017. الصفحتان 47 و48

2017 <http://www.moen.gov.iq/Portals/0> /الواقع البيئي/الواقع البيئي

27. وزارة البيئة العراقية، تقرير حالة البيئة في العراق 2017. الصفحة 52

2017 <http://www.moen.gov.iq/Portals/0> /الواقع البيئي/الواقع البيئي

28. وزارة البيئة العراقية، تقرير حالة البيئة في العراق 2017. الصفحة 74

2017 <http://www.moen.gov.iq/Portals/0> /الواقع البيئي/الواقع البيئي

29. وزارة البيئة العراقية، تقرير حالة البيئة في العراق 2017. الصفحتان 87 و88

2017 <http://www.moen.gov.iq/Portals/0> /الواقع البيئي/الواقع البيئي

30. وزارة البيئة العراقية، تقرير حالة البيئة في العراق 2017. الصفحة 96

2017 <http://www.moen.gov.iq/Portals/0> /الواقع البيئي/الواقع البيئي

الاتساق اللغوي و الانسجام في قصيدة "الأم الحزينة" للشاعر خليل حاوي

أ. نرجس علي الخشن

الملخص:

أدرك اللغويون العرب أنّ النّصّ وحدة واحدة، وقد عبّروا عن ذلك بعبارات منها (جودة السّبك) و(نسيج العمل) وغيرهما. وبذلك يؤكّدون أهمية فكرة التماسك النصي، التي لا تقوم إلا على تحقيق الانسجام بين وحدات النص وعناصره.

و قد احتلّ موضوع الدّراسات النّصّية موضوعاً مركزياً في الدّراسات اللّغويّة المعاصرة انطلاقاً من مبدأ أنّ لسانيات النّصّ مدخل مهمّ لانسجام و تماسك النّصوص. ومن أهمّ المفاهيم التي عنيت بها لسانيات النص مفهوم الاتساق الذي يحتلّ موقعاً مركزياً في الأبحاث والدراسات. ونتيجةً لهذه الأهمية التي يحتلّها الاتساق اللّغوي والانسجام، فقد تم اختياره موضوعاً لبحثي. ولكي تكون الدراسة ذات فائدة عملية يجب أن تتناول الجانب التطبيقي، ولا تقتصر على الجانب النظري فقط.

يهدف هذا البحث إلى عرض موضوع (الاتساق و الانسجام) من خلال دراسة تطبيقية على قصيدة بعنوان: "الأم الحزينة" للشاعر خليل حاوي الذي عاش على

وقع الاحتلال والظلم في زمنٍ بالٍ بل ممزّقٍ، تسأم الأوطان فيه الدّلة والمهانة.

وسنتناول من أدوات الاتّساق: الإحالة، الرّبط، الحذف، الاتّساق المعجمي بقسميه (التكرير والتضام)، أمّا في الانسجام قد تناولنا ثنائية البنية الكلّية/موضوع الخطاب، لدراسته من خلال العنوان والتكرير وإبراز عامل الانسجام من خلال معرفة العالم /المعرفة الخلفية.

كلمات مفتاحية: الاتّساق اللغوي - الانسجام - التماسك - الإحالة - اللّغة -

الخطاب.

مقدمة:

لقد احتلّ موضوع الدراسات النصّية موضعاً مركزياً في الدراسات اللغوية المعاصرة انطلاقاً من مبدأ أنّ لسانيات النص مدخل مهم لانسجام تماسك النصوص، ومن أهم المفاهيم التي عنيت بها لسانيات النص مفهوم الاتّساق الذي يحتلّ موقعاً مركزياً في الأبحاث والدراسات التي تتدرج في مجال هذا العلم.

فالاتّساق من أهم المسائل التي تطرحها لسانيات ما بعد الجملة، ومن أهم القضايا التي لقيت اهتماماً كبيراً من علماء العرب والمسلمين في دراستهم للنصّ القرآني أو النصوص الأدبية. والاتّساق من الأدوات اللغوية التي تسهم في تماسك النصّ لتشكل وحدة دلالية، فهو "مفهوم دلالي يحيل إلى علاقة معنوية داخل النصّ" (خطابي، 1991، ص 15)

الاتّساق في النصّ:

يقوم النصّ اللغوي على مجموعة من العلاقات متجاذبة الأطراف، ومتعاقبة

الدلالات، وتتجسد هذه العلائق بين مكونات النصّ، عبر مجموعة من الإمكانيات المتاحة في اللغة، التي تشمل الوسائل اللغوية الشكلية، إضافة إلى العلاقات النحوية والمعجمية .

ولا شك أنّ مقارنة النصّ الشعري، ومحاولة الوقوف على هندسته التركيبية تختلف عن مقارنة غيره من النصوص، ذلك أنّ لغة الشعر مراوغة ومخالطة؛ تسعى دوماً إلى إعادة التشكل، وتغيير المواقع المعهودة، من أجل إثارة المتلقي، وبناء الدلالات المستفزة.

ولتبيين العلائق التي تجعل من النصّ بنية متكاملة، لا بدّ من البحث عن معينات الاتساق التي تضمن استمرار النصّ، ومن أجل اكتشاف الترابط النصّي في هذه القصيدة، سنركّز على اكتشاف وسائل الاتساق النحوي ثم المعجمي، ثم نعرّج على مظاهر الانسجام كذلك.

فالانساق والانسجام من مظاهر الترابط، بالغة الأهمية في النصّ، لضمان حبه وتماسكه، وهذا ما جعل اللسانيين يهتمون بهما، ويفردون لهما مباحث خاصة.

تعريف الاتساق:

جاء في لسان العرب: "اتّسقت الإبل واستوسقت؛ اجتمعت، وقد وسق الليل واتّسق؛ وكل ما انضمّ فقد اتّسق، والطريق يتّسق أي ينضمّ" (ابن منظور، 2003، ص1032) وفي التنزيل: {فلا أقسم بالشفق والليل وما وسق والقمر إذا اتّسق}

ويقول الفراء: "وما وسق أي وما جمع وضمّ، واتّساق القمر: امتلاؤه واجتماعه واستواؤه، والوسق ضم الشيء إلى الشيء، والاتّساق الانتظام، ووسقت الحنطة توسيقاً

أي جعلتها وسقا وسقا" (ابن منظور، 2003، ص457-458)

فالانساق بنية تحكم سطح النصّ، وتوظّف مجموعة من الروابط والآليات الشكلية النحوية والمعجميّة، للربط بين الجمل والمتتاليات في النصّ ليصبح بناءً نصّيّاً متماسكاً.

تعريف الانسجام:

الانسجام لغة، هو التتابع حيث جاء في لسان العرب " أجم ه س م سج ه وت سجم سجمت العين الدمع ، و هو جريان الدّمع ، و السحابة الماء تسجاما وسجوما : سليانه ، و انسجم الماء إذا انصبّ، وسجمت السحابة مطرها تسجمه إذا صبّته و الانسجام هو الانصباب " (ابن منظور، 2003، ص457-458)

أما اصطلاحاً؛ فقد ظهر مصطلح الانسجام عند الغرب بلفظ " coherence " و معناه الالتحام، ويتطلب من الإجراءات ما تنشّط به عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي و استرجاعه ، " و تشمل وسائل الالتحام على عناصر منطقية كالسببية والعموم والخصوص، ومعلومات عن تنظيم الأحداث والأعمال والموضوعات و المواقف، مع المعرفة السابقة بالعالم " (الخالدة، ص45) يعد الاتساق شرطاً ضرورياً وكافياً للتعرف إلى ما هو نصّ وعلى ما ليس نصّاً ، وتشكل كلّ متتالية من الجمل،- كما يذهب إلى ذلك هاليداي ورقية حسن-، نصّاً شريطة أن تكون بين هذه الجمل علاقات، أو على الأصحّ بين عناصر هذه الجمل علاقات" (خطابي، 1991، ص15)

و من أجل تحقيق الترابط النصّي لأبدّ من توفير مجموعة من الظواهر التي

تعمل على تحقيق الاتساق في مستوى النص، ومن الوسائل التي وظّفناها هي: الإحالة، الحذف، الربط والاتساق المعجمي.

أولاً: الإحالة

تعد الإحالة أداة تربط بين الجمل والعبارات والنصوص، فهي تعني العملية التي بمقتضاها تحيل اللفظة المستعملة على لفظة متقدّمة عليها أو متأخرة، كما إن الإحالات تعد أدوات لسانية ذات مستوى دلالي داخل النص وخارجه، وتتميز بعلاقات تتطابقية لا استبدالية استيعادية، وتتمثل في أن العناصر المحيلة كيفما كان نوعها، لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل، إذ لا بدّ من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويله. " (خطابي، 1991، ص 11)

وتنقسم الإحالة إلى نوعين رئيسيين: الإحالات النصية و الإحالات المقامية.

الإحالة النصية

الإحالة النصية (الداخلية) تعمل على اتساق النص بشكل مباشر، وتماسك أجزائه بعضها ببعض، وهي عودة العنصر الإحالي على العنصر الإشاري (المفسّر) داخل النص، وتعمل الإحالات النصية على تماسك النص باتجاهين السابق واللاحق لأن الضمائر التي تعمل داخل النص تحيل إحالات قبلية نمطية أو بعدية، ويندرج ضمنها ضمائر الغيبة إفراداً أو تثنية أو جمعاً: (هو، هي، هم، هن، هما...) وضمير المتكلم والمخاطب، وأسماء الإشارة والاسم الموصول

وغيره. " (خطابي، 1991، ص 17)

تبدأ القصيدة عند حاوي بمشهد الضبابية والمجهول و بأسلوب استفهامي يطرح

تساؤلاً منذ البداية:

ما لوجه الله صحراء

وصمت يترامى عبر صحراء الرمال

ما لضيفٍ غاضبٍ

يوقد ناره

حوله الآفاق جدران مغاره

حوله أيدي الرجال

(ديوان خليل حاوي، 2015 ص 263)

في هذا الاستهلال، يقدم الشاعر تساؤله ويبرز ما بجعبته من تناقضات بين الصمت و الغضب مستخدماً صيغة الغائب التي تعود للضيف ، حيث برز كعنصر إشاري نصي تعود عليه العناصر الإحالية الداخلية (ناره، حوله، مغاره، حوله)، وبذلك تتحقق الإحالة النصية .أما من خلال هذه الأبيات نجد أن ضمير الغائب

يعود للأم (الأرض) ، فالغائب يحتل الصدارة في تواجده في النص .

ما لأمٍ شيعت

ألف مسيحٍ و مسيح

و أراقت دمها المجنون في أعياد حزنٍ

وانتشت بالحزن و اشتفت جنونه

ما لها الأم الحزينة

ترتمي صخراً على الصخر

سوى شعرٍ يلوح

خصل تنفضها الريح و تلقها

على طفلٍ ذبيح

(ديوان خليل حاوي، 2015 ص 267)

تتكرر ضمائر الغائب في أكثر من موضعٍ في القصيدة حيث إنها ذات إحالة داخلية، و تعدّ أساساً في الربط النصّي، فكما نلاحظ أنها تربط اللاحق بالسابق حيث " أن الضمير يدفع اللبس في الكلام و اختلاطه بغيره، وتحقق نوعاً من الاختصار لعدم الحاجة إلى تكرار اللفظ، فيغني عن الضمير دون استحضاره ثانية ." (حسان، 1979، ص 18)

في النص ضمائر كثيرة، منها ما له دور في عملية التخاطب، وخاصة بالمتكلم على نحو (حملته - وحدي - كفته - وجهي - حسرتي لحمي - دمي - أرضي) وبالتالي ، فهي ذات إحالة مقالية تساهم بشكل كبير في تحقيق الترابط والتماسك. وإلى جانب علاقته الشكلية بالتركيب، فهو يمثل المادة التي تصل بين الألفاظ، فتجعل منه بنية متماسكة في المعنى لا

اللفظ، حيث يظهر الضمير ليشكّل جسراً يربط بين الجمل المتتامة.

ومن خلال الدلالات التي أشارت إليها الضمائر أعلاه، نستدل على أن (خليل حاوي) بإحالته بوساطة الضمائر دلّ على المقابلة بين المتكلم الذي هو نفسه في النصّ، وبين عدّة مخاطبين منهم (الرجل الغاضب، الميّت، الرّياح، الملاك، بيت القدس، الأم، الوحوش)، وحمل نفسه ثقل العار فاستسلام وتراجع كل حرّ أبيّ أسقط المزيد من الشهداء.

إنّ الإحالات المقامية غير متوفّرة في النصّ، لكونها إحالات خارج النصّ، المحال إليه فيها غير محدد، بينما تنتشر الإحالات التي تتمثل في المقارنات العامّة

القائمة على التشابه والاختلاف في قول الشاعر:

"ما لثقل العار

هل حملته وحدي

وهل وحدي ترى كفتت وجهي بالرماد

الجنازات التي يحملها الصبح

تدوي في جنازات السهاد

الحياة انطفأت و انطفأ السيف

وأضواء البروج

ليس في الأفق سوى دخنة فحم

من محيطٍ لخليج

ليس في الأفق سوى ضفّة نهر، وبيوت لا تبين"

(ديوان خليل حاوي، 2015، ص265-266)

تبرز مركّبات التشابه بشكل لافت في هذا المقطع الشعري، حيث تصبُّ في حقل معجمي واحد معنون بالجمود و الذبول، وصولاً إلى انتفاء الحياة (الرماد، جنازات، انطفأ دخنة فحم، الأفق، لا تبين)، أمّا المفارقة بين الصبح و السهاد و بين الانطفاء و الأضواء لأمر يلفت القارئ إلى هذا التناقض الذي يوضح أن الحياة تفقد رونقها ولدنتها عند الشعب، و التشاؤم هو سيد الموقف أمّا الاستسلام والانهازم يدنو شيئاً فشيئاً من هذه الأمة.

فالأمّة العربيّة لم تفقد الأمل في النصر، بل إنها في طريقها نحو الانتحار

والزوال و الدمار.

ثانياً: الحذف

من أدوات الاتساق داخل النص، وهو ذو علاقة قبلية مع عدم وجود أثر للمحذوف، وهو على التقيض من الاستبدال الذي يبقي أثراً للمستبدل " فعلاقة الحذف لا تخلف أثراً، وهذا يعني أن الحذف عادةً علاقة قبلية إذ لا يحل محل المحذوف أي شيء " (خطابي، 1991، ص 21)

يقول روبرت دي بوجراند عن الحذف بأنه: "استبعاد العبارات السطحية لمحتواها المفهومي أن يقوم في الذهن و أن يوسع أو أن يعدل بواسطة العبارات الناقصة" (حسان، 1998، ص 301).

إنّ الحذف يثري التأويل ويخدم الانسجام، ويتناسب تناسباً طردياً مع التأويل، شأنه في ذلك شأن الإحالات المقامية، فهو أداة اتساق من حيث هو أداة لغوية، بيد أنّ أثره يصبّ في باب الانسجام، إذ الجسد اتساقى والروح انسجامية . " ولأنّه مما يخفى من الأدوات في النص ويطلبه المعنى فنرى أن يكون الحذف من موضوعات الانسجام الفاعلة، التي تعدّ ظاهرة أسلوبية تزيد من التشتت والانقطاع في لغة النصّ، ذلك أنّ أطرافاً من النصّ قد تغيب، حتّى يبدو مجتزأً وغير مكتمل في صورته اللغوية الظاهرة، لكنّها ضمناً تعكس جمالاً عليه في حال الوصول إلى مقاصدها وبناء انسجامها و سطوع إبداعية ناظمها " (حسان، 1998، ص 340) فهو يشير إلى أشياء

غائبة حاضرة في الخطاب الشعري..

يقول الشّاعر خليل حاوي:

" ما لضيّفٍ غاضبٍ

يوقد ناره

حولَه الآفاق جدران مغاره

حولَه أيدي الرجال

غابة تمشي

ويمشي معها تيه الصحارى و البطاح"

(ديوان خليل حاوي، 2015، ص263)

حذف الحال بعد (يوقد ناره) ، فلو كرر الشاعر حال الغضب للنار (يوقد ناره الغاضبة) فسيُحدِث خللاً في النص، ويجعله مليئاً بالحشو غير الطائل، أمّا في البيت الشعري (غابة تمشي) فالمستعار منه محذوف وموقع الغابة لم يذكر وهنا يقع دور المتلقّي في تقدير المحذوف والكشف عن إسهامه في الاتّساق النصّي، ونشير إلى: "أنّ الحذف لا يتم إلا إذا كان الباقي في بناء الجملة مغنياً في الدلالة، كافيّاً في أداء المعنى لوجود قرينة معنويّة ومقالّيّة تومئ إليه وتدلّ عليه ويكون حذفه معنى لا يوجد في ذكره." (عبد اللطيف، 2003، ص259)، يحذف الشاعر الفعل انطفأ من البيت الشعري (وأضواء البروج) واكتفى بالإجابة في البيت الشعري الذي سبقه (الجباه انطفأت و انطفأ السيف)، وهو حذف جائز وليس واجباً، وفي كلّ ذلك فإنّ (الشاعر) يعتمد إلى الحذف بنوعيه (الواجب والجائز) من أجل أن يجعل من نصّه متسقاً ومتناسكاً. " فبقدر

معرفة المتلقي بعالم النصّ وسياقاته المحيطة به ، تتحقق قدرته على اكتشاف المحذوف وتقديره، ومن ثم يصبح أثر الحذف هو توسيع السيطرة الدلالية لجملة معينة إلى جملة أو جمل آخر تليها، وتتقاطع معها في المعنى ذاته مما يساهم في تحقيق النصيّة، لأنّ المحذوف يعامل من ناحية الدلالة معاملة المذكور. "(الفقي، 2/246).

ثالثاً: الرّبط أو الوصل

هو مجموع الوسائل اللّغوية التي تعمل على ربط الجمل بعضها ببعض عبر مستوى أفقي لتشكّل علاقات منتظمة بينها " (حسان، 1998، ص301-302) ' وبمعنى آخر هو تحديد للطريقة التي يترابط بها اللاحق بالسابق بشكل منتظم، فالنصوص عبارة عن متتاليات من الجمل المترابطة ترابطاً سطحياً على وفق منهجية معينة .

و يقدم علماء النصّ تصوّراً دقيقاً لصور الربط النصّي فيذكرون: " أنّ التماسك خاصية دلالية للخطاب، وتعتمد على كل جملة مكونة للنصّ في علاقتها بما يفهم من الجمل الأخرى، ويشرحون العوامل التي يعتمد عليها الترابط على المستوى السطحي للنصّ: وما يتمثّل في مؤشرات لغوية، مثل علامات العطف والوصل والفصل والترقيم وكذلك أسماء الإشارة وأدوات التعريف، والأسماء الموصولة، والزمان والمكان، وغير ذلك من العناصر الرابطة التي تقوم بوظيفة إبراز العلاقات بين العناصر المكونة للنصّ في مستواه الخطي" (بحيري، 1997، ص123)

وللوصل أنواع: الوصل الإضافي، والسببي، والعكسي، والزمني. وقد عملت أدوات الوصل على تقريب ذلك الذي أبعده أدوات الإحالة المقامية والحذف، مشكلة علامات في طريق التأويل الصحيح؛ تشد النص وتجمع بين التراكيب ليخرج النص

عملاً متكاملًا مع الأدوات الأخرى التي تعمل داخله. وقد تجلّت أدوات الوصل الإضافي ولاسيما (الواو) في شد وربط القضية الأساسية في النص الشعري؛ ألا وهي العار الذي لحق بالأمة العربية بعد القتل والمجازر والنّهجير الذي لحق بالفلسطيني والضمير انعدم والصمت سيّد الموقف فيقول الشاعر:

"والعار المغنّي خلف آثار النعال

وضمير الله صحراء

وصمت يترامى عبر صحراء الرمال

ما لأم شيعت

ألف مسيح و مسيح

وأراقت دمها المجنون

وانتشت بالحزن و اشتقت جنونه"

(ديوان خليل حاوي، 2013، ص266-267)

هذا نموذج في الوصل الإضافي، بحيث إنّ الواو تكرّرت (18 مرة) وفي كل مرّة عملت (الواو) على الرّبط بين الجمل أو بين الكلمات أو الأفعال، وذلك بإضافة معاني جديدة لم تذكر سابقاً. وقد جاءت (الواو) في النص على سبيل الجمع المقيد المراعي للترتيب والحاصل للمعنى العام في ذهن المتلقّي بعلاقته الموجودة بين المعطوفات.

أما العطف بين الجمل، الغرض منه ربط الجملة بالجملة، فتتصل بها في اللفظ والمعنى، فيتماسك النصّ وتتشكّل الوحدة الكلية فيه. والعطف يكون بين الجمل المتفقة في النوع و الزمن كعطف الفعل على الفعل شريطة اتحاد زمنيها لأن العطف

يقنضي المشاركة في الحكم الإعرابي، كقول الشاعر: (وانتشت بالحزن، فعل ماض عطف عليه فعل ماضٍ ثانٍ، واشتقت جنونه) . لقد كثر هذا النوع من الوصل حيث شكّل إحدى أدوات وعناصر الاتساق النصّي والتّماسك اللّغوي.

رابعاً: الاتساق المعجمي

يشكّل الاتساق المعجمي مظهرًا من مظاهر اتّساق النصّ إذ يتّخذ وسائل أخرى غير الوسائل النحوية ، ففيه تتحدّ الكلمات المتشابهة أو المرادفة في النصّ، فنتج خيطاً من المفردات المتشابهة تحقّق بفضل الترابط النصّي، "، ويتمّ بوساطة اختيار المفردات بإحالة عنصر لغوي إلى عنصر لغوي آخر، فيحدث الربط بين أجزاء الجملة أو بين متتالية من الجمل من خلال استمرار المعنى السّابق في اللاحق بما يعطي للنصّ صفته النصّية." (محمد، 1999، ص105)

ينقسم الاتساق المعجمي إلى قسمين: التكرير والتضام.

التكرير

"وهو شكل من أشكال التّماسك المعجمي التي تتطلب إعادة فصل معجمي" (عفيفي، 1997، ص106) أو وجود مرادف، كما إنه يتمثل في تكرار لفظ أو عدد من الألفاظ في بداية كل جملة من جمل النص قصد التأكيد. ومن شأن إعادة اللفظ أن تنطبع في الذاكرة، و من ثمّ ينبغي للعملية الاجرائيّة أن تكون سهلة، إذ أنّ نقطة الاتّصال في نموذج العالم ذي الاستمرار النصّي أن تكون واضحة ."(دي بوجراند، 1998، ص304) لتؤدّي وظيفة الإفهام والإفصاح والكشف والتأكيد والتقرير والإثبات.

وقد ورد التكرير في النصّ بشكل واضح، مع ما يحمل في طياته من تأكيد

للمعاني والموضوع العام في النص من باب التغريض والبنية الكلية في النص، فنجد الشاعر يكرّر بعض الأسطر الشعرية. فهو يكرّر بداية القصيدة (ما لوجه الله صحراء، وصمت يترامى عبر صحراء الرمال) و لكنّه تكرير قليل ويكرّر الشاعر ألفاظاً وعبارات من مثل (صحراء، الرمال، الرياح، صمت، الله، الميت، انطفأ، ليس في الأفق، حزن، الأم...) وذلك في مسعى لتكثيف الدلالة.

كذلك يكرّر الشاعر ألفاظاً في المقطع الواحد، حيث يصوّر فيه المرارة والألم التي تعانيه الأم من فقد و قلبها الذي يفجع كل مرّة عند سقوط شهيد:

"ما لأمّ شيعت

ألف مسيح و مسيح

وأراقت دمها المجنون في أعياد حزن

وانتشت بالحزن واشتفت جنونه

ما لها الأم الحزينة

ترتمي صخراً على الصخر"

(ديوان خليل حاوي، 2013، ص 267)

"فالشاعر لا يكرّر شيئاً في النص إلا ويقصد أن يرسخ مقولة ما من خلال

ذلك، ويعزّز رؤية يرى أنّها جديرة بالالتفات". (الرواشدة، 2006، ص 46)

وفي محاولة إحصائية للتكرير، تبين لنا ما يلي من خلال هذا الجدول، فقد

كّرر الشاعر:

مرتان	لازمة القصيدة
10 مرات	الاستفهام
8 مرات	النفي
23 مرة	الجمل الفعلية
44 مرة	الجمل الاسمية

يقع هذا التكرير ضمن الخطاب الإقناعي، وهو عنصر قوي من وسائل الإقناع سواء أكان بنائياً أم معنوياً، ففي الحالتين سيعكسان أثرهما في الدلالة والسبك. ولا ننسى أنّ التكرار له وقع موسيقي لما فيه من إيقاع متسق و متناغمٍ وحسن تقسيم، وقد نجح شاعرنا في اختيار جمل مشتركة في الشكل والدلالة، وهذا ما ساهم في تماسك بنية النص الكلية، حتى أنّ تكرار شكل الجملة محتفظاً بقلب الأبنية هو مجال أوسع من تكرار الألفاظ، وهذا دليل على تمكّن الشاعر من ناصية اللغة والقدرة على توظيفها في تراكيب تدعم معانيه. (ما جدار الصمت...وصمت يترامى...في عروق الأمّ صمت...)

التضام

من آليات الاتساق المعجمي، وهو "توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة نظراً لارتباطها بحكم هذه العلاقة أو تلك

سواء أكانت العلاقة قائمة على التعارض الكلي أو الجزئي، وغالباً ما يحدّد ذلك حدس المتلقّي الذي يخلق سياقاً تترابط فيه العناصر المعجمية

تلك" (خطابي، 1991، ص25). وقد ورد ذلك النوع من الاتساق ولكّنه لا يشكّل أداة تسعف على اتساق النص نظراً لضعف وروده في النصّ ومن أمثله:

"ما ترى تحكي الرياح

عن جراحِ فاتها الثأر

وما يسكب من ضوءٍ و مسكٍ

في الجراح"

(ديوان خليل حاوي، 2013، ص264)

تبرز عملية ضديّة تناقضية بين الثأر وبين المسك والغار، فهما مركّبان لا يتوافقان في الدلالة والمعنى، ولكن من خلال الجوّ العام للقصيدة تتشكّل الفكرة التي يوّد الشاعر خليل حاوي إيصالها، فالأخذ بالثأر ما عاد ينفع والتّعالى على الجراح

زالت .

أما في قولٍ آخر:

"ما حماه البيت والعار يغني
والضحايا تستباح
لم ترّ الجنّة في ظلّ الرماح
ويظلّ العار حيّاً في جفون الميت
حيّاً
تجد الميت رؤاه وتذلّه.
لن تروي قبره
رائحة الغار و ظلّه"

(ديوان خليل حاوي، 2013، ص265)

يسلّط الشّاعر خليل حاوي الصّوء على الواقع المرير في قصيدته "الأم الحزينة" المأخوذة من ديوان (الرّعد الجريح)، حيث أبرز القيمة المضادة للعار وهي الغناء، فالعار عمل مشين وصفة دونيّة تلحق بالشّخص أو الأمة، أما أن يغني العار فعلى هذه الأمة سلام وألف سلام، فقد اعتادت الهزيمة والانحطاط، حتّى أنّ العار قد لاحق الميت وذلك مبالغة من الكاتب للتأكيد على الدّلالات التي يبرزها فقد حلّ محلّ الغار والطّيب روائح العار .

الانسجام في النصّ:

إنّ البحث عن الكيفية التي يتماسك بها النصّ لا يقتصر فقط على أدوات

الرّبط السّطحية التي لاحظناها في المبحث الأوّل من الاتساق اللغوي ، وإنما يتعدّها إلى البحث في مستويات أعلى تتمثّل في الانسجام. والانسجام معيار يختص بالاستمرارية المتخصصة في باطن النص: "يتألّف من عدد من العناصر التي تقيم فيما بينها شبكة من العلاقات الداخلية التي تعمل على إيجاد نوع من الانسجام والتماسك بين تلك العناصر، وتسهم الروابط التركيبية والروابط الزمنية والروابط الإحالية في تحقيقها" (بحيري، 1997، ص78)

فالنّص بهذا المفهوم ليس تتابعًا عشوائيًا، ولا رصفاً اعتباطيًا لمجموعة من الكلمات والعبارات فقط، وإنّما هو نتاج مترابط ومتماسك، ذو بنية مركبة ذات وحدة دلالية كلية شاملة تجسدها العلاقات النحوية والتركيبية الكائنة بين جملة وقضاياها، فالانسجام أو التماسك المعنوي كما يسمّيه بعضهم" (محمد، 1999، ص148)، أو الحبك والترابط المفهومي الذي يمكّن القارئ من إدراك تدفّق المعنى الناتج عن تنظيم النص، ومعه يصبح النص وحدة اتصاليّة متجانسة" (محمد، 1999، ص148)، فالانسجام إذاً يركّز أساسًا على العلاقات الدلالية الكائنة بين أجزاء النص، ويتحقّق عن طريق إجراءات تنشط عناصر المعرفة للوصول إلى الترابط المفهومي، هذا على عكس الاتّساق الذي يقوم على العناصر الشكلية فقط..

وللانسجام مبادئ وعمليات يقوم عليها، و منها في هذه الثنائية:

البنية الكليّة / موضوع الخطاب

يتحقّق الانسجام وفقا للوظيفة التي يؤديها موضوع الخطاب، فلكلّ خطاب - كما يرى ديك - بنية كلية ترتبط بها أجزاء الخطاب. " (خطابي، 1991، ص46) ويقصد

بالبنية الكلية أن يكون للخطاب جامع دلالي وقضيّة موضوعيّة يتمحور النص حولها ويحاول أن يقدّمها بأدوات متعددة . (الرواشدة، 2006، ص46)

ولمعالجة البنية الكلية في القصيدة، سنلجأ إلى دراستها من حيث العنوان والتكرار.

العنوان

يؤدي العنوان وظائف متعددة تدفع باتجاه فهم النص، ذلك إذ يحمل جزءاً أساسياً من رسالة النص، ويمثل العنوان في أحيان كثيرة "بؤرة للقصيدة" (الرواشدة، 2006، ص46) أو النص ومفتاحه، ويمكننا أن نستهدي به على تحديد رسالته. فالعنوان يشكّل مدخلاً ضرورياً للنصّ، وهو مصباح ينير للقارئ شيئاً من عمّة النص وأداة جذب وتشويق كي يقبل القارئ على النصّ سابراً أعماقه، مستثيراً الهمة والتفكير معاً، فيضع القارئ في قلب الحدث، ويعطيه الخيوط التي ينسج منها النص من جديد.

إنّ الشعراء حين يضعون عنواناً لقصائدهم، إنما يقصدون هدفاً و دلالةً، و لقد لخص أحدهم وظائف العنوان في ثلاثة أمور: وهي التّحديد و الإيحاء و منح النصّ الأكبر قيمته، و عنوان الديوان لهذه القصيدة شكّل كسرّاً لتوقعات القارئ، فقد تحوّل من دلالة إيجابية إلى دلالة سلبية حيث تحول الرعد رمز القوة والرعب إلى مظهرٍ من مظاهر الانكسار والخوف "الرعد الجريح".

أما عنوان القصيدة "الأم الحزينة" لم يكن براقاً يجلب النظر إليه، بقدر ما كان شاحباً يائساً... ولعل القتامة من عوامل الجذب التي تدفع القارئ لاستجلاء الغموض

والبحث عن الأسباب.

فالعنوان يوحي بالألم، في زمنٍ كلّه آلام، فهو لا يمثل القشة التي يتشبث بها الغريق، ولكنه مع هذا مثل مضمون النص وقضيته، فالتصّ مبني على ثنائية الألم والأمل، ويمثّل الألم في العنوان ذاك البلاء، فواقعا عداك عن واقع فلسطين بالٍ متهالك تنهشه الآلام والمحن والفرقة والغربة عن الذات والأمة.

والشاعر يبدأ من هنا، صحراء، صمت، غاضبٍ، غابة تمشي، الرياح وآلام شعب مشرد، وبيت مقدس مهتوك، وأم تبكي أبناءها، وشعب يشعر بالعار والذلة، وأساليب من القهر والاحتلال، وانتظار، وحسرة، وصمت.

ولكن من جانبٍ آخر الأم حزينة وليست مستسلمة، فالحزن لا يعيب حالة الأم وهي حالة مؤقتة تمرّ بها لظروف معينة إلى حين تغير الحال، فبعد الحزن والصمت والصبر لن يظهر إلا الأمل والفرح والانتعاق. وهذا هو الجانب المضيء من الأم الحزينة، جانب الخلاص والأمل، فالحزن لن يدوم لأنّ من يشعر به لن يرتضي هذه الحالة مطوّلاً.

وهذا هو الجانب الآخر من الثنائية التي بنيت عليها القصيدة، جانب الأمل والإصرار على العودة والخلاص من المحتلّ ما دامت الأم غير مستسلمة سيخفق الانتصار في رياح الحزن والشدة، ستظلّ راية العودة خفاقة هي أيضاً.

وهكذا يمسك العنوان القصيدة من أولها إلى آخرها، فقد أعطى إشارات لمضمون القصيدة مهما كانت خافتة للوهلة الأولى، فالفعل "لا يبالي" آخر القصيدة قد أثبت

عمقه، على الرغم من عدم تكراره في النص، ولكن تكشفت دلالات عديدة من خلاله.

التكرار

لقد أسهم التكرير في انسجام النص، فربط بين أجزاء النصّ ووحد الهدف، وقد قدّمنا عن موضوع التكرير في دراسة الاتساق وأثره. ولكن نشير هنا إلى ارتباط دلالي بين العنوان وتكرار قوله:

"ما لها الأم الحزينة

ترتمي صخراً على الصخر

سوى شعرٍ يلوح

خصلٍ تنفضها الريح و تلقها

على طفلٍ ذبيح."

(ديوان خليل حاوي، 2013، ص267)

في تكرار العنوان (الأم الحزينة) بين ثنايا النصّ وبشكل استغراب وتعجب، نستدلّ على أنّ الأم قد تعايشت مع هذا المظهر بل حتى أن ذلك لن يمنعها من الانتفاض يوماً فقد أصبحت تتمتع بالصلابة ما يكفي، ورغم الحزن فراية النصر ما زالت خفاقة.

معرفة العالم /المعرفة الخلفية

يُقرأ النص الأدبي في ضوء معرفتنا الخلفية كآلية من آليات انسجام الخطاب ومعرفتنا للعالم تشكل أرضية ننطلق من خلالها إلى عالم القصيدة، لتشكيل رؤية عنها، وهي تعتمد على ثقافة المتلقي وأدواته المعرفية،" فالشاعر يستدعي النص

الشعري ومكوناته من خلفياته المعرفية. " (الرواشدة، 2006، ص46)

وكثيرا ما يعتمد القارئ على التاريخ والتراث وجميع أشكال المعرفة ؛ فتشكّل المخزون الذي يستثمره الشّاعر والمتلقي، لتقديم الرّؤى، ولعلّ معرفتنا بشاعر القصيدة تعتبر أوّل إضاءة في معرفتنا للعالم، وتضع أقدامنا على أوّل عتبة من عتبات فهم النص، فالشاعر مقاوم يكافح من أجل الحرية والحقّ، وهذه المعرفة تساعدنا في رتق الهوى التي تنتج عن نقص أدوات الاتّساق. وأوّل ما تطالعنا به القصيدة، الصّمت السائد في الصّحراء وغضب يلقّها، وتستمرّ القصيدة في ذكر ألوان المعاناة التي يتعرّض لها ذلك المناضل، والأمّ الحزينة والضحايا والعائدون، ويضاف إليها عناوين أخرى من مثل: تيه الصحارى، سيف ملاك، الكفار، أبناء الأفاعي، جفون الميت، وحوش، كابوس حمّى... كلّ هذه المفردات والتراكيب تبقى مبهمّة إن لم يكن لدى المتلقي خلفية معرفية وأطر متنوعة، ومدوّنات، وسيناريوهات، توحد المشهد وتجمع

أشباته ليصبح النصّ منسجماً ويتشكّل الخطاب.

"ما التماع النَّاب و الحربة

في وجهي المدمّى

حسرتي، لحمي، دمي

أرضي التي يمتصّها كابوس حمّى

ما جدار الصمت في وجه إليه

يتتأى عبر صحراء الأعالي

في عروق الأم صمت حجريّ لا يبالي"

(ديوان خليل حاوي، 2013، ص268)

فالمشهد في القصيدة بحاجة للملّة؛ من أجل بناء درامي سليم في شكل منسجم متآلف، وهذا لن يتأتّى إلا بوجود متلقّ مثقّف يتمتّع بخلفيّة ثقافيّة عامّة أو خاصّة واعية، يحل من خلالها معطيات النصّ مستدعيًا الأطر، وتعمل الخطاطات وتتحرك المدونات لتشكل الانسجام، ويظهر الخطاب إلى حيّز الوجود. إنّ الموروث الثقافيّ

والتاريخي وكلّ المكتسبات المعرفيّة الأخرى تساعد على فكّ الرّموز والكنيات:

"ما وحوشٌ تدّعي الميزان و العرش

وتزهو و تعالي

تدفع الأرض إلى كهفٍ

تضلّ الشمس عنه و مصابيح الليل"

(ديوان خليل حاوي، 2013، ص269)

فعبارة وحوش تدعي الميزان والعرش، تحتاج لمعرفة ثقافية تتعامل معها وتضعها في سياقها العام الصحيح في النص.

إنّ الناظر إلى بداية القصيدة ونهايتها إن لم يكن متقفاً سيجد تناقضاً، فما الذي يجمع الأبيات، بل ما الذي يجمع وجه الله مع جفون الميت مع عروق الأمّ، ولكن بوجود المتلقّي ذي المعرفة الثقافية ينسجم النصّ ويتماسك ليشكل سيمفونيةً خلّاقة.

رغم المشهد الحزين والبشع الذي يقدمه لنا حاوي ، مشهد الصمت والحزن، مشهد الاستباحة والعار والموت إلّا أنّ الإصرار على الانتفاض على عدوّ جائرٍ هو ليس بالمستحيل، فالأمل لم ينقطع بل هو أمل مبني على حق العودة وحقّ استرجاع البيت والأرض والعرض ، فحبُّ الوطن قيمة منغرسه في النفوس عند كلّ أبيّ مناضل.

الخاتمة:

من خلال هذه الرحلة البحثية في الاتساق اللغوي والانسجام نستطيع تلخيص النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في النقاط التالية:

1. استثمر خليل حاوي أدوات لغوية متنوعة في اتساق النص الأدبي، ليخرج بقصيدة متسقة ومتماسكة بأروع ما تخرج به النصوص الأدبية .
2. وضوح وإتقان ومعرفة الكاتب لإجراءات ووسائل الاتساق النصي من (الإحالة، الحذف، الربط، الاتساق المعجمي)، واستخدامه لهذه الإجراءات أوحى بمقدرته على إنتاج نص متماسك.
3. انسيابية اللغة عند حاوي دون أن يعتريها تلكؤ أو صعوبة على التنسيق أو التعبير وذلك يدل على براعة الكاتب.
4. من خصائص النصوص الحية التي تتجدد كلما أعاد المتلقي فيها النظر وعلى مرّ العصور أنها تسمح بالتأويل؛ أي إعادة القراءة والإنتاج للنص أو المشاركة فيه، ويأتي ذلك من البعد عن المباشرة في الدلالات، ومن وسائل البعد عن المباشرة عدم تكثيف عناصر الاتساق التي يؤدي كثرتها إلى جمود النص في المكان والزمان.

أيدولوجيا خليل حاوي وإبداعه الشعري

الأستاذة نرجس علي الخشن

ماجستير في اللغة العربيّة

أستاذة لغة عربية

في متوسطة سحمر الأولى الرسمية

بيروت/لبنان

E-mail: issanarjess0@gmail.com

الملخص:

الجدل ومنذ فترة طويلة مستمرّ عن علاقة الأيدولوجيا وتأثيرها على الإبداع الشعري، ومنهم من يعتقد أنّ الأيدولوجيا تقتل روح النصّ وهو قول خاطئ؛ فالخطاب السياسي المؤدلج إن طغى على النص لا بدّ من أن يأكله ويسقط بريق الدلالات والمعاني. أمّا عند حاوي، فهل استطاعت الظواهر الأسلوبية أن تكون مرآيا تظهر فيها الرؤى المختلفة والأفكار والانفعالات الوجدانية المتميّزة؟ وكيف انعكست أيدولوجيا الشاعر على جدّية وفنّية شعره؟ خليل حاوي حمل همّ هذه الأمة والتزم ببعث الدعوة على النهوض دومًا، فهو من جيلٍ عايش آثار سنة 1948 وضياع فلسطين وصولًا إلى اجتياح إسرائيل 1982 حيث خطّ نهاية حياته بيده. وتتبع خصوصية خليل حاوي كشاعر رؤيوي، من اندغامه المخلص الحقيقي بحركة الحياة

وتحسّسه المعاناة وانفعاله بها، وهذا ما انعكس على إبداعه الشعري. لقد أنبتت الأيديولوجيا صوراً مرئية حسّية في شعر حاوي، فنفوّقت في تصوير الواقع بمرّه وحلاوته، وأنتجت مشاهد تبعث الألم والأمل، الخضوع والمقاومة، العلم والجهل، الموت فالانبعاث وانبثاات الأيديولوجيا على هذه الشّاكلة، له علاقة واضحة بانبثاات الشّاعر في نصوصه الشعريّة. شعريّة خليل حاوي وكفاحيّته، تحقيق العروبة لوجودها الحرّ الأبّي المتماسك، النّهوض الحضاري، كلّها شيفرات ثقافيّة نقدية أدبيّة وسياسية وحضارية تشير إلى الموقف الأيديولوجي الذي يشكّل فضاء النّصّ.

تعريف الأيديولوجيا:

سطع نجمُ هذه الكلمة (أيديولوجيا) حديثاً في اللغات وتعتبرُ كلمةً دخيلةً "إذ تعني لغويّاً في أصلها الفرنسي، علم الأفكار، ولكنّها لم تحتفظ بالمعنى اللّغوي إذ استعارها الألمان وضمّنها معنى آخر... نقول إنّ الحزب الفلاني يحمل أيديولوجة ونعني بها مجموع القيم والأخلاق والأهداف التي ينوي تحقيقها على المدى القريب أو البعيد." (1)

"إنّ البحث عن مفهوم الأيديولوجيا ومضمونها، شكلها، وكيفية اشتغالها وعملها ووظيفتها في التشكيلات الاجتماعية وارتباطها بمختلف المعارف والمفاهيم الإنسانية كان ولا يزال إحدى أعقد الإشكاليات التي شغلت الفكر الإنساني منذ القدم، من أفلاطون وصراعه الأيديولوجي ضد دعاة الديمقراطية، إلى الدّعوة العالمية في الوقت المعاصر والمتضمنة توحيد القيم والمعارف والعادات فيما صار يعرف اليوم

(1) عبد الله، العروي: مفهوم الأيديولوجيا، بيروت، المركز الثقافي العربي، الطبعة الخامسة، 1993، ص، 19.

بالعولمة" (2) .

وبتعريفٍ بسيطٍ للأيديولوجيا أنها تصور للعالم يدعوننا إلى إسقاط معتقداتنا الذاتية والفكرية على الواقع المعاش، وبما أن الشعر تصوّر فتعانق ومفهوم الأيديولوجيا، منذ ظهور الفن الشعري كوسيلة تعبيرية، ومن المعلوم أن لكل كاتب رؤية أيديولوجية يضمنها كتاباته الإبداعية، "وقد تطفن أفلاطون إلى البعد الأيديولوجي في الشعر فدعا إلى فرض رقابة على العمل الشعري لما له من أثر في إفساد أخلاق الجماهير في إشارة إلى أشعار هوميروس، وكذا كتابات السفسطائيين المناوئين للبرجوازية الأفلاطونية، وهو بهذا يضع الشعر في محل تجاذب بين دعاة الفكرة ودعاة الشكل، كما يقرّ للشعر بالسحر والفتنة والسلطان." (3)

لقد استحوذت الأيديولوجيا على الحركة الماركسية وكانت الحاضر الأكبر في تنظيرات مفكرها " ولعلّ تنظيرات أنطونيو غرامشي تمثل قمة ما جاد به الفكر الماركسي إيديولوجياً، حيث أثرت النظرية الماركسيّة على كامل ربوع العالم، وكان حضورها في الساحة العربية عظيم الشأن، إذ شغلت الفكر العربي فانقسم بين مؤيد لها و معارض." (4)

ربطت جوليا كريستيفا علاقة النص بالأيديولوجيا بحسب فهمها للسيمولوجيا، فالأدب برأيها "هو ممارسة سيميائية خاصة" (5)، والسيمائية تقضي إلى الأيديولوجيا وعلى حدّ تعبيرها "إنّ امتلاك الثقافة في أن ننتج علومًا تجيب عن أسئلتنا الحرجة

(2) التوظيف الأيديولوجي في كتاب زمن الشعر لأدونيس. من مقالة 30 اكتوبر 2013.

(3) م.ن.

(4) م.ن.

(5) جوليا كريستيفا: السيميائية علم نقدي، ترجمة جورج أبي صالح، مجلة العرب والفكر العالمي، العدد 2، 1988، ص: 32.

وتشكل حلولاً لمشكلاتنا لأنّ مثل هذه الثقافة كفيلة بإنتاج سيميائيتنا (أيديولوجيتنا)⁽⁶⁾ ، والعلامات اللغوية تأخذ أبعادها الدلالية في سيميائية اللغة الشعرية بحسب هذه الأيديولوجيا، فتصبح الثقافة منتمية إلى مناخ أيديولوجي خاص بها تنتج نصّاً متفاعلاً بين اللغة والعالم والشاعر و الأيديولوجيا.

الأيديولوجيا والعمل الشعري:

يتمتع كل إنسان بموقف أيديولوجي يمثل رؤيته لوقائع الأمور وأبعادها، وحيث أنّ الشعر مرآة نعكس به قناعاتنا ورؤانا لمسائل الوجود، ينبثق العمل الشعري من رحم المعاناة الجمالية الملّح بموقف الأديب و نزعتة الأيديولوجية، "إنّ كلّ عملٍ أدبيّ ينطوي على موقف، وحتّى الأدب التهومي الذي يجهد في الهروب من تحديد موقف يعبرّ بحدّ ذاته عن موقف(اللامنتمي)، بل إن تعدّد مواقف الأدباء هو انعكاس لتعدّد انتماءاتهم الاجتماعية والأيديولوجية⁽⁷⁾.

لقد تعددت النظريات الأدبية في التاريخ من أدب كلاسيكي إلى نزعة رومانسية، وصولاً إلى نظرية الفنّ للفنّ وخلوّها من أيّ أيديولوجيا، وعلى الرغم من ذلك تبين أن هذه النظرية، أيديولوجية، تستمدّ فلسفتها من الفلسفة الوجودية، "الأيديولوجيا إذن، مجموعة من المواقف المحددة المتسقة، و الأدب من ناحية ثانية هو التعبير بالكلمة عن موقف الأديب من المجتمع أو من الحياة أو من حوله"⁽⁸⁾ . إنّ كلّ أديبٍ هو فرد في بيئته والأدب هو انعكاس للطبيعة وللذات الفردية ولا يخلو أيّ أدبٍ من هذا

(6) م.ن.ص:32.

(7) شكري عزيز الماضي: محاضرات في نظرية الأدب، الجزائر، قستطينة، دار البعث، الطبعة الأولى، 1984، ص:97.

(8) م.ن.ص:100.

الانعكاس حيث أنّ لا أدب قائم بنفسه " إن الدعوة إلى تدبيح أدب خالٍ من أية أيديولوجية لهو ضرب من العبث وقصورٌ في استقراء تاريخ الأدب، وكذا فوضى فكرية لا تقدّم في النظرية الأدبية ولا تؤخّر، بل تشغل الناس بسفسطة ليس من ورائها نفع ولا فائدة"⁽⁹⁾.

العلاقة بين الوعي والأيدولوجيا:

من المعلوم أنّ لكلّ كاتبٍ رؤيةً أيديولوجيةً يضمّنها كتاباته الإبداعية، و يُعدّ خليل حاوي الشاعر الحضاري بامتياز في شعرنا العربي الحديث، لثقافته الواسعة وتجربته العميقة وحده النافذ وإدراكه حتمية العلاقة بين الفن الشعري وبناء الحضارة، إضافة إلى وعيه الحضاري الحادّ الذي أكسب القصيدة الحديثة بعداً جديداً مختلفاً عن القصيدة الرومنطقية المنطوية على مواضيع محددة. يقول الشاعر عباس بيضون: "إنّ كسر المقاييس وكسر النماذج من أجل البحث عن لغة أكثر نضارة وأكثر حرّية تستطيع أن تعيد تسمية العالم"⁽¹⁰⁾، ويرى أنّ هذه النضارة اللغوية هي ما يسمّى بالحدّاتة .

وبدقّة ووضوحٍ أكثر، ينظر مناف منصور إلى المسألة أنّ الحدّاتة بالنسبة إليه : "ليست مجرد الخروج عن نظام الرؤية السائدة، وإن كان الخروج مطلوباً، لأنّها ليست تمرّداً انفعالياً مزاجياً، ولكنها فكر رؤيوي حديث يتجدّد منه خلال سعيه إلى بناء موقف من العالم وأشياءه وما ورائيّاته"⁽¹¹⁾ . لقد أزال الشاعر خليل حاوي الحدود بين اشكاليته الرؤيوية وإشكاليته اللغوية حتى يرقى بلغته الشعرية، وأفرز كلمات ذات

(9) مقالة: التوظيف الأيدولوجي في كتاب زمن الشعر لأدونيس، 30 اكتوبر 2013.

(10) جهاد فاضل: قضايا الشعر الحديث، ص:452.

(11) مناف منصور: عقلية الحدّاتة العربية، ص: 181

دلالات عبّر بها عن أيديولوجيته التي ناقض بها أبناء جيله، ليعيد تقويم التراث العربي الذي يقوم على النظرة السطحية للحضارة الحديثة، وبذلك أغنى مخزونه الفكري من الوسط الاجتماعي الذي عاش فيه وربط أواصر ماضيه بحاضره، مما شكّل مصدرًا للابتكار والتجديد ونقل التجربة الإنسانية الماضية وفق رؤية معاصرة حيث منح نصّه صورة توثيقية بصيغة أدبية.

إنّ التزامه بقضايا المصير العربي، وإيمانه أنّ الإنسان كائن، عليه أن ينهض ويغيّر ويثور لقناعته أنّ الموروث الديني يهدم ولا يبني، بهذا الزخم من المعاني والدلالات منح نصه الشعري جاذبيّة وتألّقاً لعنوان الديوان "نهر الرماد". أمّا القصيدة الأولى الموسومة "بالبحار والدرويش"، فهي فسيفساء من الرموز انعكست في قالب منمّق يدلّ على أيديولوجية عميقة، فبحار وبحر ومجهول ينشقّ عن مجهول ودرويش شرّشت رجلاه في الوحل وضوء مات، كلّها علامات اجتمعت لتدلّ على إعادة تكوين للعالم وللعلاقات القائمة في داخله، وهذه الإعادة تبرز التغيّر الحاصل بكيمياء الشعرية؛ فالمجاز المتمثل باللغة الشعرية قادر على فصل النصّ عن موضوعيّته ليلحق بالذات وينتمي إليها وذلك بسبب هيمنة أيديولوجيا الشاعر على انفعالاته ورؤيته، "الأيديولوجيا المهيمنة نفسها تخسر نفسها ونظامها حين تصير إلى النصّ والباحث عنها في هذه القصيدة يجدها على هيئة صور منتجة وعلامات تتخفّى الأيديولوجيا وراءها والشاعر نفسه حين يصير إلى النصّ، يفقد شخصيّته الواقعيّة ليتحوّل إلى جزءٍ من العالم الفنّي مفارقاً للعالم الواقعي".⁽¹²⁾

نقل حاوي تجربته الحياتية ورفدها بالتجربة الثقافية المثقلة بالتراث السخّي

(12) د علي زيتون: النص الشعري المقاوم في لبنان، البنية و الدلالة، ص: 183-184.

ملقحة بثقافةٍ غربيّةٍ بقديمها وحديثها، محيطاً بمذاهبها الفلسفيّة وإبداعاتها الأدبية والفنية، فانعكس ذلك على شعره الجامع بين الفلسفة والنقد والأدب حتى يكيّف الدين مع الحياة الواقعية بعيداً عن الغيبيات غير المدركة فنضح شعره بعمق مواقفه الوطنية والقومية والإنسانية الخالصة وهذه التجارب الشعرية "تستمد قليلاً أو كثيراً من التيار الإنساني ومن النبع الغزير الذي تفيض منه النفس الإنسانية، فهي تقتبس من القومية أصولها ومن الوطنية روحها ومن القومية صيرورتها ومن الاجتماعية طموحها ومن الخيالية فلسفتها ومن الأسطورة حذاءها الانيق".⁽¹³⁾

تجربة حاوي الشعرية وانفتاحه:

التفكير المتطور لشاعرنا والمنفتح على المستجدات الأيديولوجية البناءة، مكّنه من نقل تجربته بلغة مجازية إيحائية وانبتقت رؤيته من خلال مجموعة قيم ومبادئ " لم تكن صلة خليل حاوي بالقومية العربية، وحضارة العرب وتراثهم وتاريخهم صلة سياسية مقيدة بنظام أو حزب، وإنما هي حالة ثقافية وحضارية، وفعل وجود ضد العدم. لقد أحبّ في العرب ثقافتهم وحضارتهم وأمجادهم وقيمهم، وكره فيهم التخلف والتخاذل والعقم، وآلمته نكبتهم في فلسطين التي شكلت وصمة عار في جبين كل عربي، لقد أحس بأنه أصل في تراث العرب، وأنّ هذا التّراث يجري دماً في عروقه، فالترم الدّعوة إلى بعثٍ من جديد التّزاماً لم يماثله سوى التّزام الأنبياء".⁽¹⁴⁾

لقد شكّل عنوان القصيدة عند حاوي وعاءً احتوى فكره وخصائصه النفسية

(13) محمد صادق عفيفي: النقد التطبيقي والموازنات، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ط، 1978، ص:

109.

(14) د مازن أكثم سليمان: سؤال الهوية في شعر خليل حاوي، 30 مايو 2018، شاعر وناقد سوري.

فجمع المتناقضات بين عناوين دواوينه (نهر الرماد، الناي والريح، بيدار الجوع، الرعد الجريح)، مما أدى إلى مفارقة عجيبة بين الانسجام والتمزق وبين السبك والاستسلام، وذلك لا ينتج سوى جدلية بين سحر الإبداع وسلطة الواقع وازدادت خصوصية عناوينه بحسب رؤاه الفكرية وانتمائيه القومي.

وخليل حاوي يرى أن الشعر تكوين فني، يناسب الفكر الأيديولوجي الذي يطرحه ولا بد للشعر من تقنية أو تكوين قادرين على أن يقدم النص الشعري بالشكل الذي يستطيع به أن يخلق معادلات شعورية وفنية ونفسية، وبانتقائه للعنوان يشكّل وحدة عضوية في نصه من خلال انتمائه إلى عالمه الروحي والتكويني، وأهم ما ينزع إليه هو الترميز فيجتمع (العنوان) والرمز الذي يستخدمه منذ اللحظة الأولى لوضع القصيدة بطريقة مجازية متحكماً بالهدف من الصورة الشعرية ليمو حياة القصيدة "إنّ الشئ العظيم هو إلى حدّ بعيد، قابلية التحكم بالمجاز، وهذا وحده لا يمكن إبانته من جانب شخص آخر فهو علامة النبوغ كما يقول أرسطو." (15)

تجسيد الرؤيا في الشعر:

لقد وجد خليل حاوي أنّ اللجوء إلى الرمز هو تعبير عن المواقف التي يواجهها، حيث يعجز اللسان عن التعبير عنها بشكلها الواقعي الحقيقي ويلجّ على إنتاج عالم شعري متماسكٍ منفتحٍ بالوقت عينه، ومن هنا كان معنياً بالدلالة في شعره ولكن من مفهوم رؤيوي لها، "يجد كل أبعادها في الصورة الرؤيوية وآلياتها الرمزية الدينامية، فداخل هذه الصورة الرؤيوية بمعناها العميق يمتزج الإنسان بالكون ويصبح خالق

(15) سيسيل دو لويس: الصورة الشعرية، ص: 20

رموز أي يتّحد مباشرة بالجواهر الروحي للأشياء فتكون الصورة الرؤيوية ذات أشكالٍ متعددة لا متناهية، تميز حاوي فيها باعتماده الصورة التجسيدية التي تنبثق من العالم الباطني للروح، وتخرق الحدود القارة للمادة، لا تعود الحقيقة خارجة عن الشاعر، بل أنسجة ملفوفة في تجربته الروحية والميتافيزيقية والكيانية، يتعرف عليها الشاعر بطريقة الحدس". (16)

والشعر بحسب حاوي رؤيا تنير تجربة، وفنّ قادرٌ على تجسيدهما وهذه الرؤيا، قد تجسّدت في رموزٍ عديدةٍ في قصائده، فظهر العنوان عند حاوي كمرآةٍ تعبيريةٍ إيحائيةٍ، أبرز انعكاساتٍ جمالية جديدة احتوت على تجاربه الشعورية الإنسانية العميقة وثقافته، وأسدل عليه طاقات دلالية رمزية، خالغاً عليه رداءً معرفياً إيحائياً متوافقاً مع أيديولوجيته. وبفضل امتلاك الشاعر لثقافة منبثقة من ثورات فكرية وأحداث سياسية داخلية وخارجية، برز إبداعه الفني ونضج شعره الحافل بأشكال الحداثة واستخدام بارع الحداثة والتوجيه للغة. سيلاحظ القارئ: "أنّ الحاوي لم يكتف في أغراضه الشعرية على ما يقتصر على الإشارة إلى صفاتٍ واضحةٍ مشتركةٍ بين أشياء متعارف عليها، بل تجاوز ذلك كلّهُ إلى شاعريةٍ تتعد عن المبتذل والمألوف، وتكتشف عوالم جديدة، لا يبصر نهايات جمالياتها غير الشاعر الموهوب". (17)

ما بين التناقض والثبات:

لقد عانى خليل حاوي القلق والتناقض، مما جعل من شخصيته مكوناً أيديولوجياً مذاباً برؤيا كيانية فريدة تدلّ على الشاعر وانصهار ذاته بوحدة الموضوع وتألّق بلغة

(16) محمد جمال باروت: بنية الرمز الديناميكي ودلالاته في شعر خليل حاوي، 1 سبتمبر، 1995.
(17) عبد المجيد الحر: خليل حاوي، شاعر الحداثة والرومنسية، جزء 43 من سلسلة أعلام الأدباء والشعراء.

رؤيوية حدسية، فقد تخطى ذاته الفردية لينقل لنا (الرؤيا الحضارية)، ويرى خليل حاوي نفسه أن: "الشعر يصل عبر معاناة نفسية غير عادية الى حالة من الرؤيا تتخطى وسائل الادراك الحسي والعقلي، كما تتخطى الشاعر نفسه من حيث هو ذات فردية، وتصهره في حقيقة مطلقة تمحي معه ثنائية الذات والموضوع." (18)

كابد الشاعر عالمًا ملؤه الضياع واليأس والعدمية، إلا أنه دفع بذاته نحو هجرة معاكسة رغم اسوداد الرؤية والشعور بالهزيمة الحضارية، وقد كان ذلك ردًا هجومياً على التمزق الهوياتي الذاتي والقومي، ويوظف فلسفته الشعرية برموزها حتى يرفع من قدرته التعبيرية، إذ يواصل اشتراكاته النفسية والوجدانية والفكرية من أجل صنع الرؤيا الشعرية.

يقول صلاح فضل: "...ومع أن الفلسفة الوجودية التي أبحر فيها خليل حاوي كانت تعفي الشعر من مسؤولية الالتزام برسالة محددة احتراماً لخصوصية الخلق الرمزي للغة إلا أن التجربة الشخصية والوطنية التي انصهر بها الشاعر بقوة عارمة جعلت نجم هذه الرسالة الحيوية المنبثقة من الذات والحضارة والمنداحة إلى المحيط الكوني، القطب الهادي لإبداعه، والبوصلة الموجهة لحركته والملح الأول العريض لاستراتيجية خطابه مهما كانت تحولاته" (19)

لقد انتظر الشاعر أن يبرز فجر تكون معه القيامة، فبعد أن ترمد الواقع العربي تأخر عنه الغيث، انعكست الحساسية الثورية في خليل حاوي، وذلك ما حفزه على

(18) ميشال خليل جحا، الشعر العربي الحديث من أحمد شوقي إلى محمود درويش، ص 224.

(19) صلاح فضل: تحولات الشعرية العربية، دار الآداب، بيروت، لبنان، ط1، 2002م.

الاحتشاد شعرياً للتعبير، وظلّ الهاجس الوحيد إثبات الموقف النهضوي في قيام الأمة العربية وإيمانه الحقيقي بها ترك موقفه متأرجحاً بين التفاؤل والتشاؤم، الأمل والشك، بل حتى إنّ التناظر بين أيديولوجية الشاعر والنفسية العربية، مثل ملمحاً عميقاً في شاعرية خليل حاوي؛ فهو الشاعر المقاوم المؤمن بجوهر أمته واجه التحدي وبقي صامداً حتى وصل إلى العجز عن منح أمته الأمل، وما يلفتنا بمشروعه الشعري استهلاله بالمغامرة الجادة للبحث عن خلاص وما تفيض من حمولة أيديولوجية خاصة موجهة للقارئ.

إنّ هذا الأثر الإبداعيّ قدّم نقداً للواقع المرير، حيثُ برزت رؤية حاوي بقالب جديد لا مجموعة من الانطباعات والتزيينات وغموض تجربته امتصّها المتلقي حيث إنها تحاكي معاناته، فاستطاع أن يستلهم الميثولوجيا الإنسانية للتعبير عن همومه وأثرى قصيدته بالدلالات الفكرية والشعرية ووظف طاقات الإحساس بالكون والحضارة فعدت القصيدة قصيدة موقف ورؤية.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1 جحا، ميشال خليل : أعلام الشعر العربي الحديث من أحمد شوقي إلى محمود درويش، دار العودة، مج1، ط2، 2003م.
- 2 الحرّ، عبد المجيد: خليل حاوي ،شاعر الحداثة و الرومنسية ،جزء 43 من سلسلة أعلام الادباء والشعراء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1994م.
- 3 دي لويس، سيسيل: الصورة الشعرية، تر: أحمد نصيف الجنابي، وآخرون، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، 1982م، د.ط.
- 4 زيتون، علي: النص الشعري المقاوم في لبنان،البنية و الدلالة، ص183-184. اتحاد الكتاب اللبنانيين، بيروت، ط2، 2006م.
- 5 العروي، عبد الله: مفهوم الايدولوجيا، بيروت، المركز الثقافي العربي، الطبعة الخامسة، 1993م.
- 6 عزيز، شكري: الماضي، محاضرات في نظرية الأدب، الجزائر، قستطينة، دار البعث، الطبعة الأولى، 1984 م.
- 7 عفيفي، محمد صادق: النقد التطبيقي والموزنات، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، 1978 م.
- 8 فاضل، جهاد: قضايا الشعر الحديث، دار الشروق، ط1، 1984م.
- 9 فضل، صلاح: تحولات الشعرية العربية، دار الآداب، بيروت، لبنان، ط1، 2002م.
- 10 منصور، مناف: عقلية الحداثة العربية "البحث عن البعد الثالث"، مكتبة صادر، بيروت، 1986م.

المجلات

- 1 التوظيف الأيديولوجي في كتاب زمن الشعر لأدونيس، من مقالة 30 اكتوبر 2013.
- 2 جوليا كريستيفا:السيمائية علم نقدي، ترجمة جورج أبي صالح، مجلة العرب والفكر العالمي، العدد 2، 1988 م.
- 3 سؤال الهوية في شعر خليل حاوي ، د. مازن أكثم سليمان ،30مايو 2018.
- 4 محمد جمال باروت :بنية الرمز الديناميكي و دلالاته في شعر خليل حاوي، 1سبتمبر، 1995، منوعات، 3482 زيارة.

4

المداخلات و المقالات

مداخلة

الدكتور خضير المرشدي - رئيس المعهد العالمي للتجديد العربي
في الندوة التلفزيونية الإلكترونية التي أقامها المعهد
بمناسبة الذكرى الأولى لتأسيسه

جاء تأسيس معهد التجديد العربي استجابةً لتحديات معاصرة تتعرض لها الأمة العربية، حيث راودتنا فكرة التأسيس منذ سنوات بسبب هذه التحديات، وفق مايسمى نظرية التحدي والاستجابة.

فجميعنا نعرف حق المعرفة، ماذا فعله احتلال العراق بالأمة، وماذا نتج عن هذا الاحتلال، وهذه الكارثة، وهذا الزلزال الكبير، الذي أفقد الكثيرين التوازن على المستوى الفكري وعلى المستوى الثقافي، وحتى على مستوى الشعور بالوجود، والشعور بالإنسانية أيضاً، وما تبعها من تداعيات واهتزازات على مستوى الأقطار العربية التي وصل قسم منها حد الإنهيار تحت يافطة مايسمى (الربيع العربي)، مما دفعنا إلى تأسيس هذا المعهد الفكري، استجابة لهذه التحديات التي نعيش تداعياتها الكارثية في الوقت الراهن.

إن هذه التحديات قد أدت إلى انهيار المنظومات الفكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وجعلت منها منظومات عاجزة عن تلبية متطلبات العصر، خاصة بعد أن برزت التيارات السياسية الهدّامة المغطاة بغطاء الدين، والتي أساءت إلى الفكر والثقافة العربية مادفعنا مع عدد من الإخوة والأخوات من مختلف الدول العربية الى الاجتماع في مدريد بتاريخ ٢٧ - ٣٠ حزيران ٢٠١٩ لتأسيس المعهد،

ومادفعني أيضاً لدراسة التاريخ القديم والوسيط والحديث، فوجدت دوافع تاريخية قد مرّت على الأمة بذات الظروف وبذات المواصفات، ومنذ أن تشكّل الفكر العربي الحديث. حيث وجدت أن هنالك الكثير من الأزمات التي يمر بها هذا الفكر العربي وكذلك الثقافة العربية مشابهة لما نمرّ به الآن، وفي أوج فترات ازدهار الحضارة العربية والإسلامية، ناهيك بما مرّ فيه الفكر والثقافة في فترات الانحطاط والتردي والانهيال التي حصلت عام (٦٥٦) هـ، (١٢٥٨) م، بعد سقوط بغداد على أيدي المغول وماتلاها من تدهور حتى يومنا هذا.

وبتركيز شديد نستطيع تحديد نوعين من التحديات أو الدوافع التاريخية هما :

النوع الأول : إن الفكر العربي منذ عصر التدوين، في العصر العباسي الأول وتحديدًا في سنة (١٤٣) هجرية وحتى اليوم، مرّ ويمرّ بسلسلة من القيود والمكبتات والمفاهيم والعقائد والطوائف والفرق والباطنيات والمدارس الفكرية أدت الى تكبيل الفكر في مراحل تاريخية مختلفة، ويقال تاريخياً إنّ الجانب الروحي الذي هو أحد مكونات الحضارة العربية والإسلامية قد بدأ بالتراجع بعد انتهاء فترة الخلفاء الراشدين، أي إن الفكرة الملهمة التي قامت عليها الحضارة قد تراجعت على الرغم من تطوّر بناء الدولة وبلوغ الفتوحات والتوسع العمراني مدى كبيراً. أي إن الجانب المادي قد تغلّب على الجانب الروحي.

النوع الثاني : الفكرة الملهمة. ففي كل الحضارات القديمة عبر التاريخ : كالسومرية والمصرية ، والحضارات الوسيطة في بلاد الشام وغيرها قد قامت على أساس فكرة دينية ملهمة سواءً كانت الأديان متعددة الآلهة وغير سماوية او في الأديان (الغنوصية) في المرحلة الوسيطة، أو الأديان التوحيدية. ونشأت الحضارات استناداً

لفعل هذه الفكرة. أما الفكرة الملهمة - مع نزول رسالة الإسلام - فقد تمثلت في الانسجام والامتزاج الحقيقي بين العروبة و الإسلام ، وكانت السر الروحي في نشوء عملية التجديد وبناء الحضارة العربية والإسلامية.

هذان النوعان من التحديات أو الدوافع وغيرهما، شكّلا التحديات التاريخية للفكر العربي - وفي الوقت نفسه - المحفزات كي ينهض هذا الفكر في مراحل متعددة، ويستمر في الصعود والترقيّ إلى أن يصل المستوى الذي بنى فيه أمة عظيمة، خاصة عندما كان التمسك بالقيم الروحية هو القانون الحاكم، أي إن وجود الفكرة الملهمة تحديداً هو الفاعل، والذي يشكل الدين عنصرها الأساسي. ولكن عندما بدأ الجانب المعنوي والروحي بالتراجع أمام الجانب المادي، وتراجع منظومة القيم المعنوية أمام ماديات الحياة ورفاهيتها في مراحل معينة من التاريخ العربي والاسلامي؛ حدث التصدّع في بناء الحضارة وقاد الى التحلل وانتهاء الحكم الأموي، وجاء العباسيون، ليعيدوا بناء الحضارة بإعادة التوازن بين ما هو مادي وما هو روحي، واستناداً إلى نظام المعرفة في مكانه وزمانه، كانت البداية في العصر العباسي الأول الذي شهد بداية تكوّن الفكر العربي فيما سميّ بعصر التدوين، والعصر الوسيط الذي شهد ازدهار الدولة العربية الإسلامية فكراً وعلماً وثقافة واتساعاً وتأثيراً وإلهاماً وعمراً، الى أن بدأ عصر التلاشي والانكفاء في العصر العباسي الاخير لذات المقدمات التي مهّدت لسقوط بغداد على أيدي المغول.

وعودة إلى التحديات الحالية كما سبقت الإشارة إليها؛ فهي متمثلة بظهور التيارات السياسية الهدامة المغطاة بغطاء الدين التي أضعفت وغيّبت مفهوم الفكرة الملهمة وجعلت بدلاً من الالتقاء والامتزاج بين العروبة والإسلام، نوعاً من التنافر

والابتعاد، وأصبحت الفكرة الملهمة اللازمة لعملية التجديد والتطوير وبناء الحضارة مشكلة جوهرية من مشاكل الأمة بسبب ممارسات تيارات وحركات الإسلام السياسي المدمرة للمجتمع، والقائمة على العداة لكل ما هو عربي وقومي، وبذلك غابت الفكرة الملهمة التي نشأت عليها الحضارات القديمة، الأمر الذي يدفعنا لأن نفكر في بناء الحضارة على أسس حديثة.

بهذا، فإن التحديات : هي تحديات تاريخية تتمثل بالمكبات التي قيّدت الفكر ومنها إشكاليات مايسمى (بالمقدس والمدنس) والخطوط الحمراء وغياب الفكرة الملهمة.

وتحديات معاصرة متمثلة بحركات سياسية معادية للعروبة ومتحدية لها، تعمل تحت غطاء الدين وتشكل عامل تهديم للأمة والفرد والمجتمع.

وتحديات مستقبلية تلك هي تحديات ردم الهوية الفكرية والعلمية والثقافية، الناتجة عن التخلف، والتراجع، والتجهيل، والإفقار، وعدم مواكبة التطور والتقدم العالمي في مختلف المجالات.

الدوافع المستقبلية لبناء الحضارة اليوم تقوم على العلم والتكنولوجيا والتقنيات، ونظام المعرفة الحديث (الابستيمولوجي)، واقتصاد المعرفة، والبرمجة الإلكترونية التي هي لغة العصر، وعلى سلطة العقل، وإحكام المنطق المرتبط بدرجة عالية من الوعي والإدراك.

فعندما تم تصنيف الحضارة العربية على أساس أنها حضارة فقه، وحضارة

اليونان على أنها حضارة فلسفة. فإن الحضارة الحديثة هي حضارة علم وتقنية.

الحديث عن التجديد، يفترض أن تكون المنظومات الفكرية العربية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، قد أصابها القدم والراثثة والتراجع، إلى أن باتت عاجزة عن أداء وظائفها المطلوبة أو غير قادرة على إنجازها كما ينبغي. وعاجزة عن الاستجابة لتوفير متطلبات قضايا رئيسية للإنسان كالعادلة والمساواة والحريات، والتربية والتعليم والممارسة الديمقراطية، وحسن إدارة الثروات والتنمية المستدامة، والعيش الكريم.

وعاجزة عن الإجابة العقلانية عن الأسئلة المثارة عبر التاريخ، وحتى عصرنا الراهن بفعل تأثير المرجعيات التاريخية بأنواعها : دينية، قومية، فلسفية، وقبلية إلى آخره، وعاجزة عن مواكبة التحولات التي يمرُّ بها العالم، مما جعل أمتنا ودولها العربية على هامش التاريخ، وعلى أطراف دائرة النظام العالمي الجديد قيد التكوّن والتشكّل، ولعلّ هذه تعدُّ من الحقائق التي تدفع إلى التجديد المفضي إلى النهضة حتماً.

وعليه فإن مبادئ مشروع التجديد هي:

- إنه مشروع عربي لا يختص بدولة عربية دون أخرى استناداً إلى الظروف ذاتها التي تمرُّ بها الدول العربية سواءً على مستوى الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي أو على المستوى الثقافي أو غيرها من المنظومات.
- والمبدأ الآخر هو سد الفجوة بين صنّاع الأفكار وصنّاع القرار، هذه الإشكالية

التي كانت وراء فشل معظم المدارس الفكرية عبر التاريخ لتحقيق أهدافها.

ومن المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يركز إليها الفكر العربي الحديث:

- العلم والتقنية والتطور التكنولوجي الرقمي الهائل وما يفرزه من قيم مادية ومعنوية وإنسانية، تكاد تكون بمثابة (الفكرة الملهمة) في هذا العصر.
- ولكي لا ننتهم بالتأثر بالغرب كما يتقول البعض، فإن التقدم والتطور لا يقتصران على دول الغرب وحدها، وإنما هناك تجارب رائدة في دول شرقية قد سبقت بها الغرب كثيراً، ففي الشرق الأقصى هناك التجربة اليابانية والتجربة الصينية وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وماليزيا وسلسلة كبيرة من التجارب الناجحة في مجال التجديد والتنوير والتطوير والتقدم والحضارة. إذاً يجب أن نجعل من أهم أهداف هذا المعهد هو تحديد كيفية أن يكون العلم والتقنية والتكنولوجيا، واحدة من أولى العناصر الأساسية وأهمها التي تقوم عليها الحضارة العربية المستقبلية.
- النظام المعرفي الحديث Epistemology القائم على الحقيقة والتجربة وهو النظام الموجود في كل الأديان والأفكار و المدارس والتيارات والأحزاب والحركات إن أرادت ذلك، فلكل منها نظامه المعرفي في زمانه ومكانه، فالقضية في العصر الراهن ليست قضية أيديولوجيات فحسب، سواءً أكانت دينية أم قومية أم فلسفية أم قبلية أو غيرها، وإنما اعتماد هذا النظام المعرفي الذي يحدد مستقبل العالم. صحيح أن للدين دوراً كبيراً في بناء الحضارات القديمة، وهو مكون أساسي من مكونات الحياة والإنسان، لكن دور العلم والتقنية والمعرفة في بناء الحضارة الحديثة هو العامل الأبرز، ويبقى الدين والإيمان خياراً شخصياً للإنسان كيفما يشاء (من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر إنّنا أعتدنا للظالمين ناراً) صدق الله

العظيم.

- سلطة العقل، بمعنى عقلنة الفكر والثقافة العربية، والاستناد الى العقل في تفسير وفهم الظواهر الطبيعية والكون والإنسان وفهم العلوم الطبيعية والإنسانية وهضمها. يمثل جوهر الحياة العصرية، ففي عقلنة الفكر وعقلنة الثقافة يتحقق الإبداع وتزدهر الحياة.
- إحكام المنطق المرتبط بالوعي، والوعي لا يتكوّن بفعل تأثير التربية والتعليم والشهادة العلمية فحسب، بل إنه سلسلة معقدة من التفاعلات البيولوجية والنفسية تتداخل فيها عوامل أخرى، كالمبادئ والأخلاق، والنشأة، والعائلة، والمجتمع، والحدس، والإدراك، والذكاء والتفاعل مع الآخر. وجميعها تخلق درجة معينة من الوعي وبمستوى معين لدى إنسان ما، تختلف عن مستوى الوعي لدى إنسان آخر.

وفي الأجوبة عن الأسئلة والاستفسارات المقدّمة من قبل السادة الحضور:

- إن العمل في المعهد عمل تراكمي وتدرجي في تكوين المعرفة المفضية حتماً لبناء الفكر الحديث، فقد وضعنا خطة لخمس سنوات تأسيساً على أنّ عملية التجديد العربي قد تستغرق عشرات السنين، وبالتالي فنحن نسير وفق منهج التراكم في المعرفة والبحث العلمي، وإعداد الدراسات سواء كانت الدراسات التي لها علاقة بالتقدم العلمي والتكنولوجي، أو فيما يتعلق باقتصاد المعرفة ونظامها الحديث، وكذلك دراسة التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال، الغربية منها والشرقية على حد سواء، فقد وضعنا في المبادئ الأساسية أن تكون لدينا خطط خمسية متتالية، تنتهي الخطة الخمسية الأولى، لنجري عليها عملية تقييم، ولن

ننتقل إلى المرحلة أو الخطة اللاحقة إلا بعد تقييم الإخفاقات التي قد حصلت في الخطة السابقة لكي نتجاوزها.

- نحن نتحدث دائماً عن الوطن العربي ليس بمفهوم القومية الضيق، لأننا ندرك أن القومية العربية هي قومية إنسانية شاملة، وأنّ الفضل في منحها هذه الصفة الحيّة، صفة الشمول والإنسانية، هو للدين الإسلامي بعدما كانت مغلقة ومتمزّمة. وحينما جاء الإسلام أعطاهما هذا الشمول وهذه القيم الإنسانية وخلقها خلقاً جديداً، ما أدى إلى صنع الفكرة الملهمّة التي نشأت في كنفها الحضارة العربية والإسلامية كما ذكرنا، والتي تعايشت مع كل القوميات والفئات والأديان بأمن وسلام، ولهذا ننظر في إطار أي عمل فكري، إلى أن بناء الدولة الحديثة يجب أن يستند إلى الإرادات المشتركة بين فئات الشعب، واحترام إرادة كل القوميات و المذاهب والأديان دونما إقصاء لجهة أو أخرى.

- نستطيع أن نقول دون شك إن هناك فجوة كبيرة بين صناع الفكر وصناع القرار كما ذكرنا، وهذه الفجوة أفضلت كثيراً من المدارس الفكرية، ابتداءً من مدرسة ابن رشد فيلسوف التنوير عندما حرقوا كتبه وشتموه وشرّدوه، مروراً بابن حزم الذي نفوه وحاولوا الانتقام منه بمختلف الطرق، وانتهاءً بمحمد عابد الجابري المفكر المجدد الذي اتهموه باتهامات متعددة ما أنزل الله بها من سلطان، بالنتيجة هناك فجوة حقيقية، وباعتقادي أنه من واجب المعهد أن يجسر هذه الفجوة ويحاول أن يقيم علاقات بين النخبة العربية المفكرة، وبين صنّاع القرار العربي، بصيغة التعاون وبصيغة إعداد الدراسات وصنع الأفكار القابلة للتطبيق والتي من الممكن

أن تساهم في تجديد منظومات الفكر العربية القائمة .

- كما ذكرنا سابقاً فإن رؤيتنا المستقبلية تقوم على العلم والتقنية والمعرفة دون إغفال التربية والإعلام، والعلم طبعاً بكل جوانبه الإنسانية والتطبيقية ومنها التربوية والتعليمية، وكذلك الإعلام الذي يعتبر من أهم المصادر الأساسية في بناء الإنسان، فإلى جانب أننا أمة الحضارات والعمران، والأديان، والأساطير، و الطقوس، وجماعة أفكار وقيم، وهو ما نفتخر به بكل تأكيد إلا أنه يجب علينا أن لا نبقى متحجرين في إطار الماضي، بل ننطلق نحو المستقبل بعلمومه الحديثة ومنطقه السائد.

- إن فكرة العروبة هي فكرة المعهد الأساسية وكما أسلفنا فإنها المبدأ الأساسي والأول، فالتركيز على إبراز مفهوم العروبة وجوانبها الإنسانية الشاملة المستوعبة للجميع والمتفاعلة مع الجميع، والمنفتحة إنسانياً، والتعمق في هذا الأمر وتأطيره فكرياً، ما يحتاج مزيداً من الدراسات والبحوث والتشريعات والقوانين ولعلها مثبتة ضمن المنطلقات الفكرية التي تأسس بموجبها المعهد.

- وأخيراً نود أن نؤكد على سؤال أحد الإخوة الحضور لنقول : إن هدف المعهد بوصفه مؤسسة فكرية وثقافية غير حكومية، وغير حزبية، وغير سياسية، هو أن يكون بمثابة مدرسة فكرية عربية حديثة تهتم بدراسات التيارات الفكرية العربية كافة، ومنظومات الفكر العربي، وأنظمة الحكم العربية وتجارب التجديد عبر التاريخ، والتجارب العالمية الناجحة في التجديد والتطوير، دراسة نقدية علمية موضوعية، الأمر الذي يحتاج عملاً حثيثاً، وبحثاً أصيلاً، وإعداد نخبة من الشباب الواعي المؤمن بعملية التجديد والقادر على البحث والابتكار وعلى

قيادتها نحو المستقبل الذي هو شعار المعهد الأساسي، حيث إن المستقبل هو المرجعية التي يستند إليها المعهد في رؤيته وغاياته وأهدافه.

٢٧ حزيران ٢٠٢٠

الإِنسان العربي في منظومة البناء الحضاري

أ. سميرة رجب

ملاحظة

في هذه الورقة سأخرج، قليلاً، عن حدود الطرح الأكاديمي، أو التقارير البحثية، لأتحدث بلغة الصحفي الباحث عن الحقيقة، حول شأن لربما نادراً ما كان محط اهتمام الأنظمة العربية، أو الأكاديميين والسياسيين العرب، بمن فيهم من المختصين في علوم الإنسان والمجتمع... وهو "ضرورة بناء الإنسان العربي في منظومة البناء الحضاري".

المدخل

كنت في مقتبل العمر عندما قرأت كتاب "لعبة الأمم، غير الأخلاقية في سياسة القوة الأمريكية"، لكتابه وأحد أبطاله الرئيسيين، ورجل الأعمال والاستخبارات، والموسيقي، الأمريكي مايلز كوبلاند، متحدثاً عن اللعبة الأمريكية غير الأخلاقية في كواليس أحداث سوريا ومصر بين عامي 1947-1969؛ المدة التي كانت بداية عملية تسليم الولايات المتحدة الأمريكية واستلامها للتركة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط (شرق المتوسط) بعد الحرب العالمية الثانية، وبداية الحرب الباردة... ففهمت

مما قرأت حينها أنه على مدار العقدين اللذين تحدث عنهما الكاتب، كنا نحن العرب ضحية الأعياب العقل الغربي وخبثه الذي كنت أعتقد أننا بدأنا في سبعينيات القرن بفهمه، وأن تلك اللعبة والسياسات الخبيثة، لن تتكرر على المنطقة بعد تلك التجارب المريرة.

أعدت قراءة ذلك المؤلف المهم بعد أربعين عاماً؛ في سن النضج، عمراً وفكراً، بما يؤهلني لتقييمه بنظرة أخرى أكثر واقعية في ظل تردي حال الأمة، الذي فاق حدود كل توقعاتنا؛ تردٍ يؤكد فشل كل الجهود العربية التي استمرت على مدار قرن، في التعليم والبناء والتنمية الحضارية والبشرية؛ جهود علمية ومادية ووجدانية لم نبخل بها على أمل بناء أمة متقدمة، ونهضة عربية تُجاري العصر الذي نعيشه.

فكان أهم ما وصلت إليه هو التالي:

أولاً: لم تتغير السياسات الغربية تجاه المنطقة العربية والعرب، منذ بدايات القرن الماضي حتى اليوم، بل يُثبت الكاتب في ذلك الكتاب بأننا نحن العرب كنا فئران تجارب ناجحة لتطوير السياسات الخارجية والاستخباراتية الأمريكية الخبيثة، منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ مستثمرين في ذلك كل قاعدة المعلومات الثرية عن المنطقة وشعوبها، التي أسسها الإنجليز خلال قرون، منذ أيام المستشرقين حتى الانسحاب البريطاني من شرق المتوسط مع بداية الحرب الباردة، وما زالت جهودهم البحثية في دراستنا مستمرة، حتى بات الإنجليز المستشارين المخلصين لتنفيذ اللعبة الأمريكية فيما بعد، بما يحمي المصالح الغربية عموماً، وإبقاء التبعية العربية للغرب، وإبقاء المنطقة في حال ضعف وتخلف وتفكك، كي لا تقوم للعرب قائمة... وفي هذا يمكن أن نحكي الحكايات ونؤلف الكتب بالوثائق التاريخية التي لا تزال تحتفظ بها

محفوظات الغرب عموماً.

ثانياً: والأكثر إيلاماً، هو أن العرب أيضاً لم يتغيروا كثيراً منذ ذلك العهد، الذي اتسم ببدايات نشر التعليم والفكر الوطني والقومي، بعد سنوات التخلف الذي جثم على المنطقة، منذ القرن الثاني عشر الميلادي (الغزو المغولي) وما تلاه من حروب وصراعات عاشتها المنطقة، على مدار أكثر من سبعة قرون لصالح الأقطاب الدولية والإقليمية.

ثالثاً: إن لعبة الأمم الجديدة والذكية التي تتميز بها السياسات الغربية اليوم، باتت متفوقة على اللعبة القديمة، وفي الوقت نفسه متفوقة على قدرة العقل العربي في الفهم والاستيعاب والمواجهة، وخصوصاً مع جيل جديد من مخرجات التعليم الهش، والذي بات اليوم متربّعاً على مواقع القيادة والإدارة والتخطيط والاقتصاد في عموم المنطقة، وبات معداً لاستقبال المشاريع الجديدة والمحففة التي ترسمها تلك السياسات الغربية للمنطقة.

هذا التعليم النوعي الهش السائد في المنطقة خلال العقود الخمسة الماضية، نجح في فصل الأجيال العربية الجديدة عن جذورهم التاريخية، ونجح في تفرغ العقل العربي من المضمون الفكري والثقافي والمعرفي، حتى طفت مخرجاته على السطح في شكل غطاء من الغوغاء الشعبي والفكري والسياسي، منذ انتهاء الحرب الباردة، ومنذ بدء المتغيرات في سياسات لعبة الأمم الجديدة، والصراع الدولي الجديد في

حرب ساخنة جديدة.

عرب القرن العشرين

عاشت منطقتنا العربية على مدار القرن العشرين ظروفاً دولية في غاية الخطورة، لم تقتصر على الحروب العالمية والإقليمية والأهلية التي كانت سمة ذلك القرن وهويته، بل كان هناك سايكس بيكو، واحتلال فلسطين، والحرب الباردة، والأزمات والصراعات والثورات والانقلابات وغيرها... وكان كل حدث من هذه الأحداث الكبرى، على حده، كفيلاً بتغيير حياة الأمة وأحوالها رأساً على عقب، فكيف عندما تتتابع علينا كل هذه الأحداث على نحو متسلسل وقسري على مدار قرن من الزمان.

دفعت بلادنا العربية كلها أثماناً باهظة للأحداث والتحويلات الدولية والمتغيرات الجيوسياسية الخطيرة في القرن العشرين؛ ما كان يستدعي دراسة تلك الفترة وأحداثها بمعايير سياسية ومعرفية واقعية، وتأسيس مدرسة فكرية سياسية بعيدة عن العصبية الأيديولوجية، والمؤثرات والتوجهات الاستعمارية... مدرسة تستشرف المستقبل وتبني ثقافة الأمة، أنظمة وشعوباً، على قاعدة سياسية تستوعب ماورائيات مبادئ المجتمع الدولي، بما يحقق ويحمي مصالح بلادنا وشعبنا المرتبطة بمصير واحد لا يمكن تفكيكه.

ولكن، عندما نراجع أحداث نهاية القرن، التي بدأت في التسعينيات، ومباشرة بعد انهيار القطب السوفياتي، والتي نقلت المنطقة إلى أحداث مماثلة لتلك الفترة الانتقالية ل بدايات القرن العشرين، نكتشف بأننا لم نستوعب الدروس المكثفة التي

عاشها العرب طوال القرن.

ودون الدخول في التفاصيل العديدة والطويلة، لربما يجب على العرب جميعاً، حكومات وأحزاباً وطنية، مثقفين ومفكرين وأكاديميين، أن نعترف بأننا لم نبين تلك المدرسة الفكرية، ولم نرسم أية خريطة طريق سياسية مستقبلية وموضوعية، تضمن حقوق بلادنا ومصالحها، في مواجهة جميع أنواع الاختراقات والأطماع الخارجية، وفي مواجهة لعبة البرجماتية الدولية التي تلف وتدور حول مسائل الأمن والديمقراطية والمصالح... بينما عملت أمم أخرى على مدار عقود طويلة بمنظور فكري أولوياته بناء الإنسان لضمان استقرار دولها وقوة جبهاتها الداخلية؛ بناء يرتكز على قاعدة الوعي والمعرفة الكفيلة بحماية أمن الشعوب ومصالحها وسيادة أوطانها؛ بعد أن درست واقع المجتمع الدولي والنظريات الاستعمارية القاسية المنحازة لصالح الأقوياء دائماً.

وبإيجاز شديد، وبعقلانية أكثر نضجاً وانفتاحاً على الشؤون الدولية اليوم يمكننا أن نقر بأننا أمة، أو إقليم عربي مترابط بمصالح مصيرية موحدة، لو كنا نملك تلك المدرسة السياسية العقلانية الناضجة في استشراف المستقبل، لما مررنا بالأحداث الخطيرة التي تمكنت خلال قرن من الزمان أن تستنزف مصادر قوانا البشرية والطبيعية... ولكننا بنينا صروحاً قادرة على فهم اللعبة الدولية بما يحمي مصالحنا، ويحفظ الكيان العربي من الفوضى التي يعيشها اليوم.

ما بين الثورة والإصلاح

في عام 2006، سألت بروفيسورا صينيا لماذا لا تتصرف بلاده كما تتصرف

دولة عظمى حينها، رد قائلاً بكل بساطة: "لأنها لم تصبح دولة عظمى حتى الآن، رغم كل المعايير العالمية التي حققتها الصين... وستصبح دولة عظمى عندما يرتفع دخل الفرد الصيني إلى مستوى قريب من دخل الفرد في الدول العظمى، والاستراتيجيات التنموية الصينية، ستحقق ذلك خلال أقل من عشر سنوات"... وصدقت توقعاته المحسوبة بدقة، إذ أكد لي السفير الصيني عام 2015 بأن خطة رفع أجر اليد العاملة الصينية نجحت، ويمكننا التأكيد على أن الصين اليوم دولة عظمى بكل المعايير.

يفتخر الصينيون اليوم بإنجازاتهم الكبرى، بدءًا بالثورة الصينية التي نجحت بقيادة ماو تسي تونغ في عام 1947، ليبدأ ذلك القائد العظيم مباشرة مشروعه الإصلاحى خلف ستار حديدي، عزل الصين عن العالم الخارجى لمدة ثلاثة عقود، منعاً لأي نوع من الاختراقات الفكرية الخارجية خلال فترة البناء الأولى... وعمل ذلك المشروع الإصلاحى على بناء الصين على خطين متوازيين:

1. بناء الدولة الصينية المحطمة بعد قرون من الاستعمار.

2. بناء الشعب الصينى المحطم من الأفيون.

وبعد ذلك النجاح العظيم، اعتمدت الصين على مراكز الفكر والدراسات لخلق رؤية خاصة بالاقتصاد الصينى، فخرجت مدارس مختلفة في الرأى، توزعت ما بين الاستمرار بالانغلاق والعمل بالنظام الاقتصادى الشيوعى، أو الانفتاح والدخول في نظام السوق الحر بمواصفات رأسمالية صينية خاصة؛ وبحسب شهادة محدثى الدبلوماسية، تم الاتفاق على تبني رأى المدرسة الثانية التي عملت على مدى العقود الثلاثة اللاحقة، من خلال جيوش بشرية صينية مؤهلة ومعدّة سلفاً، على نقل

الاقتصاد الصيني من نظام اشتراكي معزول عالمياً، إلى نظام رأسمالي مفتوح، ولكن بمواصفات صينية، وبقيادة نظام حكم شيوعي... ونجح هذا المشروع أيضاً، وبامتياز، مما أطلق عنان الصين لتصل إلى ما هي عليه اليوم... فمن كان يصدق عام 1947، عام تلك الثورة، أن الصين ستبني مشروع طريق الحرير الجديد، الطريق - الحزام، الذي يعد أكبر معجزة مواصلاته في القرن الواحد والعشرين.

لربما لا يتحدث الإعلام كثيراً عن نموذج البناء الصيني الجبار والفريد من نوعه في العالم، ولكن لا يمكن لأيّ أمة اليوم أن تتحدث عن نموذج سليم للتوفيق بين الثورة والإصلاح دون التعريف بالتجربة الصينية الخارقة، التي تذكرنا مباشرة بالفشل العربي في تطوير ثوراتنا الناجحة ضد المستعمر، إلى مشاريع إصلاحية تصنع الإنسان العربي العصري والمسؤول عن حماية الوطن، بحس المواطنة وقوة المعرفة والانتماء الوطني.

فشل مخرجات الثورات والأنظمة العربية

في تلك الفترة التي كانت الصين تبني نفسها، كانت المنطقة العربية تعيش إحباطات كثيرة، أهمها:

أولاً: إحباطات سلسلة من الثورات والانقلابات المتتالية في عدد من دولنا العربية، استنزفت الطاقات البشرية والمادية والاجتماعية والعلمية والأمنية والعسكرية لتلك الدول، على مدار سنوات طويلة، مما انعكس سلباً على التنمية عموماً، وأدت إلى تراجع حال مجتمعات عربية كبرى رغم انتشار التعليم الأساسي والعالي.

ثانياً: تمثلت في سياسات بعض أنظمة الحكم التي اعتمدت، من أجل بقائها، على

التبعية التامة للغرب، فكان ذلك سبباً آخر لتخلف العرب عن نهج الإصلاح وتنمية الإنسان العربي، والنمو المجتمعي العقلاني والحضاري، الذي يعدُّ أكبر حماية للجبهة الداخلية في الأمم.

إن تربية الإنسان . المواطن، في فضاء عصري ووطني وفكري طموح، من شأنه أن يحمي المجتمع من الغزو الفكري والعقدي الخارجي، الذي كان وما زال يلعب على وتر الحقوق المنقوصة، واستغلال حال عدم الرضا في المجتمعات، لتحويل الشعوب إلى قنبلة موقوتة يتم تفجيرها من بعد، متى ما حان الوقت.

لم تسلم منطقتنا، على مدار تاريخها منذ سنوات الاستقلال الأولى، من التدخل الخارجي، فكانت الجبهات الداخلية، أي الشعوب، هي الساحة الهشة التي يلعب بها أصحاب المشاريع الاستعمارية والأطماع الجيوسياسية، ومختلف أجهزة الاستخبارات الأجنبية، إذ كان الآخر يستثمر دائماً في المخرجات الأمنية الخطيرة لتلك الثورات، التي لم يرافقها إصلاح حقيقي.

العرب من الثورات إلى الحروب

وما أن انتهى عصر الثورات، حتى بدأ عصر الحروب في المنطقة... فكان الثلث الأخير من القرن العشرين عصر الحروب الأهلية والإقليمية بامتياز.

وبعد أن كانت الحروب دائماً عاملاً رئيسياً في تعطيل التنمية بكل أنواعها، أصبح فشل التنمية الإنسانية أحد أهم أسباب حروب منطقتنا... هذا الفشل الذي أدى إلى استمرار ثقافة سياسات النزاع، والاختلاف، وعدم الاعتراف بأهمية السلم

المجتمعي من أجل البناء.

ولم يتوقف الأمر عند تلك الحروب، إذ ما أن دخلنا القرن الجديد، حتى تغيرت أشكال الحروب والثورات والنزاعات السياسية، ودخلنا فيما يُدعى بعصر الإرهاب بامتياز، حيث تم سحب المنطقة بأسرها إلى مسلسل نزيف دموي وبشري جديد، فيما يُدعى الحرب على الإرهاب، أو الحرب بالوكالة ضد عدو غير منظور، وإلى أجل غير منظور... حرب مفتوحة على جميع الساحات والجبهات، الداخلية والخارجية، وعلى الحدود وفي المدن والأسواق والطرق... حرب رُجّ بها العرب زجاً، لا إرادياً. جاء الإرهاب ليؤكد لنا مرة أخرى مدى هشاشة البنية الثقافية، والمنهجية الفكرية للمجتمعات العربية، التي لم يكن فيها الإنسان هدفاً للتنمية في مراحل بناء الدولة العربية الحديثة، منذ الاستقلال. وهذا أمر في غاية الأهمية، ويستدعي وقفة جادة للدراسة والفهم، إذ من دون استيعاب الأبعاد الحقيقية لهذه القضية، ستبقى دولنا ضعيفة، ومعرضة للاختراق والتدمير من الداخل، بعد كل مرحلة بناء كبرى. وسيبقى الإرهاب الجديد صناعة بيد الطامعين بالمنطقة.

وما زالت الرؤية العربية قاصرة حول أهمية بناء الإنسان، فلا نجد في كل الوطن العربي مشروعاً إصلاحياً هدفه الإنسان وبنائه وازدهاره، وبناء مجتمعاتنا على قاعدة التطلع للمستقبل عوضاً عن الرجوع الى الماضي... ولتأمين المستقبل أمنياً وسياسياً واقتصادياً، عوضاً عن النزيف الأمني والتنموي، الذي مازال يهدد مستقبل

هذه الأمة ومواردها.

كلمة أخيرة:

هناك آراء ووجهات نظر عديدة ومختلفة، حول كل ما ذكرت في هذه الورقة، عن تلك المرحلة التاريخية الطويلة التي عاشتها أمتنا خلال قرن طويل وعصيب، مليء بالأحداث والأخطار، ولكن ما أرغب في إثباته هنا، هو أن كل المشاريع النهضوية الناجحة للأمم عبر التاريخ اعتمدت على التنمية الإنسانية أولاً... على بناء الإنسان، وخلق أجيال تستوعب مفهوم النهضة ومستلزماتها وأهميتها لحماية الإنسان والوطن الذي ينتمي إليه... أجيال قادرة على تحمل المسؤولية النهضوية بوعي وفكر مستنير، وبمعايير أخلاقية تعطي للكرامة الإنسانية قيمة كبرى، لتحافظ بها على كرامة وسيادة الوطن، الصغير والكبير، بعيداً من قيم الأناية الذاتية والمعايير الفئوية....

هذا إن كان هناك حقاً فكر نهضوي حقيقي، يهدف

إلى إنقاذ هذه الأمة مما تمر به من أخطار، ولا يقتصر

الأمر على إنقاذ الأنظمة فقط.

مسارات النقد ومدارات ما بعد الحداثة

أ.د أحمد بوداود

توطئة

النقد الأدبي ذو أبعاد متعددة، تاريخية، فنية، وظيفية، منهجية، وآلية، لا يستقر شيء منها على قرار، والنقد مع الأزمنة والأمكنة واللغات والحضارات ذو خصوصيات مختلفة، وأحكام وضوابط متعددة، والواقع أن النقد الأدبي، باتجاهاته المتباينة، يطارد أفقا مجهولا، ونعني بذلك الأفق، أفق النص الإبداعي، وبذلك تحول النقد إلى معادل إبداعي على اختلاف أطره الزمنية، بدءا بالتراثية منها، وهذا ما حدث بالتحديد للنقد العربي في عصوره الأولى، أما في العصر الحديث فقد شهدت الحركة النقدية تطورا كبيرا، وتغير الذوق الأدبي بعض الشيء، بسبب تأثيرات الحياة الجديدة التي تختلف كليا عن الحياة التي صورها لنا الأدب العربي القديم وبخاصة ما كان منه شعرا، وكان هذا بفعل الأدباء والنقاد العائدين من أوروبا والمتأثرين بالعالم الغربي، ففي العصر الحديث بدأت بذور النقد الجديد تظهر وتزدهر، فظهرت الاتجاهات وتعددت المذاهب وبرزت أعلام كثيرون أمثال طه حسين، لويس عوض، عباس محمود العقاد، إحسان عباس ومحمد مندور، وغيرهم، ضمن هذا الإطار يندرج موضوع هذا البحث المقدم للمشاركة في الملتقى التأسيسي للمعهد العالمي

للتجديد العربي تحت عنوان مدارات النقد ومسارات ما بعد الحداثة.

مفهوم النقد:

1/ لغة :

" نَقْدُ: النقد: خلاف النسيئة، والنقد والتنقاد تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها،

أنشد سيبويه :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدنانير تنقاد الصياريف

ونَقَدَ الرجل الشيء بنظره ينقده نقداً، ونقد إليه: اختلس النظر نحوه."

فاستعمل لفظ النقد عند العرب يدل على معانٍ مختلفة أولها : تمييز الجيد

من الرديء، أما المعنى الثاني : فهو العيب والانتقاص، قالت العرب نقدته الحية إذا

لدغته...

2/ اصطلاحاً:

النقد في الاصطلاح فن من فنون الأدب، يتناول الآثار الأدبية بالدراسة

والتحليل ابتغاء تقييمها، وبيان ما تنطوي عليه من سمات التفوق وملامح الإبداع،

أو من مظاهر التقصير وعوامل التردي والإخفاق، والنقد الأدبي في أدق معانيه هو:

فن دراسة الأساليب وتمييزها (...). فليس المقصود بالأسلوب طرق الأداء اللغوية

فحسب، بل يضاف إليها منحى الكاتب العام وطريقته في التأليف والتعبير والتفكير

والإحساس على السواء، فإذا قلنا لكل كاتب أسلوبه يكون معنى هذا الأخير كل

هذه العناصر التي ذكرناها."

فمفهوم النقد عند العرب لا يخرج عن دلالة: التمييز أو الحكم، أي: قدرة الناقد على إصدار أحكام نقدية دقيقة على الأثر الأدبي شعرا كان أو نثرا، وإبراز مدى جودته أو رداءته هو النقد ذاته للأدب.

النقد بمعناه العام فطري في الإنسان يلزمه منذ طفولته المبكرة، وينمو معه، فالإنسان بفطرته تواق للجمال، ميال إليه، ويدرك القبح أيضا فينفر منه ويتجنبه، خوف مضرته، فأول بداية للنقد تقوم على الذوق العام للإنسان، الذي كان يحكم على الأدب بفطرته فيتذوق الجميل ويترقب له، ويستحسنه، ويمج القبيح ويستهجنه.

ومن الضرورة أن نعرف أن النقد بدأ - منذ أن استمع الإنسان إلى الأدب شعرا ونثرا - بأحكام عامة مقتضبة وموجزة، لا تحمل تعليلا، ولا تستصحب أسبابها، شأن الأحكام العامة التي يرشد إليها الذوق ويكون للفطرة الأدبية مدخل فيها، دون أن تتأثر بنزعة علمية، أو منهج عقلي، أو أسس موضوعية، فالنقد نوصلة وثيقة بالذوق، وليس هو مطلق الذوق، بل ذوق ذوي الثقافات الأدبية العالية، والنقد فن وليس علما له قاعدة ثابتة.

أما المفهوم الحديث للنقد الأدبي، فهو الكشف عن جوانب النضج الفني في النتاج الأدبي، وتمييزها مما سواها عن طريق الشرح والتعليل، ثم يأتي بعد ذلك الحكم العام عليها، فلا قيمة للحكم على العمل الأدبي وحده، وإن صيغ في عبارات طلية طالما كانت تتردد محفوظة في تاريخ فكرنا النقدي القديم.

وقد أضيفت كلمة الأدب إلى كلمة النقد Littéraire Criticisme ، ليفيد

الأساليب أو الطرائق المتبعة في تحليل الآثار الأدبية، وتصنيفها وتمييز الجيد من الضعيف فيها، سواء أكانت لكتاب من المتقدمين أم المحدثين، بهدف الكشف عن وجوه الإحسان في الإبداع الأدبي، والإدلاء ببيانات دقيقة تحكم على هذه الآثار قوة أو ضعفا في ضوء مبادئ يفترض أن يختص بها ناقد أو مجموعة من النقاد يصدر عن الحكم أو نقيضه.

ب. شروط الناقد:

الناقد قبل أن يشرع في ممارسته للعملية النقدية، لا بد من أن تتوفر فيه جملة من المعايير، تؤهله لأن يكون ناقدًا حقا نزيها، وتمكنه من الحكم على الأثر الأدبي حكما صادقا، من خلال إلقاء نظرة شاملة على جميع جوانبه، فهو يتغلغل في روحه وجوهره، ليكشف ناحيته الجمالية دون إغفال جانبه المضموني، وطالما كانت مهمة الناقد على درجة من الدقة والصعوبة، وجب عليه أن يتحلى بالخبرة العالية التي تمكنه من أداء مهمته على قدر من الموضوعية وبكل صبر وثبات. وعليه، يمكن تلخيص أهم المعايير التي ينبغي أن يتسم بها الناقد في ما يأتي:

1. أن يكون موهوبا وعلى قدر عالٍ من الثقافة.
2. أن يواكب حركة النقد الإنسانية، ويحيط باتجاهاتها الجديدة.
3. أن يكون ذا حظ كبير من العقل، وحظ كبير من الذوق، متميزا بملكة أدبية

خاصة.

4. أن يلتزم الموضوعية.

5. أن يتقن لغتين على الأقل، ليتمكن من الاطلاع على آداب أمم أخرى وثقافتها.

فتوفر هذه الشروط في الناقد، يؤهله للحكم على النصوص الموضوعية بين يديه بميزان الحقيقة .

ج . أهمية النقد الأدبي:

يحتل النقد الأدبي أهمية كبيرة في تاريخ كل أمة، فالأدب هو موضوع النقد والمجال الذي يشغله، والنقد هو الذي يستكشف أصالة الأدب ويميز جيده من رديئه، ويقف على ما فيه من مواطن القوة والضعف، والحسن والقبح، لإصدار الأحكام، وقد أثر عن مصطفى صادق الرافعي قوله: " إن الشاعر لا يكون لسان زمنه حتى يوجد معه الناقد الذي هو عقل زمنه".

إن النقد نشاط إنساني، لكن هذا النشاط مقتصر على العمل الأدبي؛ لذا فهو أدب وصفي كما هو معلوم، وليس مدحا ولا قدحا كما يراه بعض الصحفيين ومن جرى مجراهم، لكنه عملية متشعبة تتناول درس الأثر الفني أو الأدبي، وتحليله وإظهار فضائله وعيوبه، ومواطن القوة فيه، ومواطن الضعف اعتمادًا على أهم

الأصول الفنية والأدوات النقدية المعروفة، وعلى الذوق الذي ثقفته الخبرة.

وتكمن مهمة النقد في كونه يخدم أطراف العملية النقدية برمتها وهي:

1. القارئ (المتلقي، أوالمستقبل):

وحيث نقول إنه يخدم القارئ، فمعنى ذلك أن يوفر عليه الوقت والجهد والمحاولة والخطأ، بما يختار له من نصوص، وإرشاده إلى ما يحسن قراءته، على عناصر الجمال ليزداد فائدة ومرتعة.

2. المبدع (المنشئ، صاحب الأثر):

وهو يخدم المبدع يعني أن يقرب صاحب النص من القراء، بأن يشير إلى إنجازة دارسا، محلا ومفسرا، مقوما يصل إلى حكم سليم تقوده إليه مؤهلاته الذاتية.

3. الأثر الإبداعي سواء كان شعرا أونثرا:

فالنقد يخدم النص، يعني ذلك أن الأحكام النقدية التي تصدر عن الناقد تكون في صالح الأثر الإبداعي، لتجعل المنشئين يلتفتون إلى مواطن القوة التي يكتشفها الناقد في النص فيطورونها في قادم أعمالهم.

هناك من يرى أن العملية النقدية تفسير لجمال العمل الإبداعي، وتوضيح وإبراز لطريقة الأديب في الإعراب عن أفكاره، يقول الدكتور عبد الله الركبيبي " إذا كانت مهمة الأديب التعبير عن إحساسه بما حوله في صورة جميلة...فإن مهمة الناقد هي تفسير هذا الجمال"

غير أن هناك من يرى أن وظيفة النقد لا تتوقف عند تقييم العمل الأدبي من

الناحية الفنية والناحية الموضوعية والتعبيرية والشعورية فحسب، إنما يتعدى ذلك على حد تعبير سيد قطب إلى: "تعيين مكانه في خط سير الأدب، وتحديد ما أضافه إلى التراث الأدبي في لغته، وفي العالم الأدبي كله، وقياس مدى تأثيره بالمحيط وتأثيره فيه، وتصوير سمات صاحبه وخصائصه الشعورية والتعبيرية، وكشف العوامل النفسية التي اشتركت في تكوينه والعوامل الخارجية كذلك".

فالنقد الأدبي هو كشف أسرار الجمال التي تتميز بها النصوص الأدبية، وما تنطوي عليه من دلالات شعورية وأخرى تعبيرية، وتفسيرها وتعليلها، ثم تقييمها وإصدار الحكم عليها.

وهذا ما نراه عند سانت بيف عن وظيفة النقد الأدبي التي تتمثل عنده في النفاذ إلى ذات المؤلف.

د . أنواع النقد الأدبي:

للنقد الأدبي أنواع عديدة تحدث عنها قدامة بن جعفر في كتابه **نقد الشعر** نذكرها:

1. النقد الذاتي أوالتأثري:

وهو الذي يقوم على الذوق الخاص، ويعتمد على التجربة الشخصية، ويبتعد عن المنهج الموضوعي العلمي، فالنقد الذاتي نقد ذو طابع غير مقنع لأنه لا يهتم بالنصوص، بل كل اهتمامه بأثرها على نفسه".

2. النقد الموضوعي:

هو الذي يركن إلى أصول مرعية وقواعد عقلية مقررة يعتمد عليها في الحكم

وفي النقد الموضوعي والذاتي، يقول السحرتي : " النقد الموضوعي هو النقد الذي يتناول العمل الأدبي من نصوصه، ويكشف عما فيها من حقائق، ومميزاتها ...".

3. النقد الاعتقادي Critique Dogmatique :

هو النقد الذي تسيطر عليه آراء ومعتقدات سبق أن استقرت عند الناقلين وذلك لهوى ديني أو وطني أو عنصري، يكون فيه الناقد متعصبا لأحد هذه الأهواء ويميل إلى نزعة معينة تخرجه من دائرة النقد الحقيقي".

4. النقد التاريخي Critique Historique :

هو النقد الذي يرمي إلى تفسير الظواهر الأدبية والمؤلفات وشخصيات الكتاب، فهو يعنى بالفهم والتفهم أكثر من غايته بالحكم والمفاضلة.

5. النقد اللغوي Critique Linguistique :

هذا النقد يتطلب معرفة صحيحة بتاريخ وتطور دلالات الألفاظ وبخاصة الصفات والألفاظ العاطفية والمعنوية، وذلك لأنه إذا كانت أسماء الماديات ثابتة، فإن المعاني المعنوية دائمة التحول.

هـ . تطور النقد العربي :

1. النقد العربي في العصر الجاهلي :

لم يخرج النقد الأدبي في العصر الجاهلي عن طابع الحياة البدوية، فقد كان انعكاسا لها، ولما كانت الحياة بدوية صحراوية، كان أدبهم نتاجا لتلك البيئة، يصف

الفيافي والخيام والخيل والمعارك فجاء نقدهم ذوقيا نابعا من الفطرة .

لم يكن العربي ليجد في بحر المجاهل من المفازات الموحشة غير الغناء، ليؤنس وحشته ويخفف من وعاء الأسفار ومشقاتها، ويستحث ناقتة اللاعبة على المسير، ومن هنا نشأ أول ما نشأ من الشعر الرجز الذي يساير في إيقاعه وقع أخفاف الإبل، بالرجز مهدت الطريق لأوزان أخرى للشعر، فقد كان العرب في أول أمرهم ينظمون على أوزان بحورها القطع القصار حتى تحركت نفوسهم بالحروب، وبرزت فيهم طائفة من الفوارس، وبالنظر لما فطر عليه العربي من طبيعة شعرية، تتذوق الكلم، وتتأثر به؛ باتت الحاجة ملحة للشعر والإطالة فيه فنظموا لذلك القصائد، وحين نضج هذا الشعر واكتملت صورته الفنية فتن به العرب فتراووه وتذوقوه وتغنوا به، ثم أعلنوا استحسانهم لما استجادوا، واستهجانهم لما استقبحوا، في عبارات موجزة، وأحكام سريعة، وإن كانت صحيحة عادلة كما تملئها فطرتهم السليمة، لا كما يملئها التعمق في البحث والدراسة.

ومن مظاهر النقد آنذاك ما كان يقام للشعراء الجاهليين من منافسة في الأسواق كسوق عكاظ، يحتكمون فيها لشاعر من فحول الشعراء مسلم له بالبراعة والنبوغ، فيطلق أحكاما على ما يسمع من منطلق ذوقه وثقافته ونظرتة للحياة.

ومن أمثلة ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ما يروى عن طرفة بن العبد لما سمع المسيب بن علس يقول:

وقد أتناسى الهم عند احتضاره بنباح عليه الصيعرية مُكَمَّم

فقال له طرفة : استنوق الجمل، أي أنك كنت في صفة جمل فلما قلت :

الصيعرية، عدت إلى ما توصف به النوق، وهذا نقد توجيهي من طرفة إلى المسيب في ناحية الألفاظ.

2. النقد في صدر الإسلام:

صدر الإسلام يعني عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده، أو الفترة الزمنية التي بدأت بظهور الإسلام وانتهت بقيام الدولة الأموية، ولما كان النقد الأدبي بحكم نشأته تابعا للأدب، يتأثر ويؤثر فيه فإن الإلمام بحركة النقد في هذا العصر كان انعكاسا للحياة الأدبية آنذاك التي تأثرت بالإسلام وبالقرآن الكريم هذا الكتاب المحكم في آياته المعجز في ألفاظه وتعابيره وأحكامه.

فموقف الرسول صلى الله عليه وسلم، جاء متحدا مع موقف القرآن الذي كان يذم بعضا من الشعر الذي يتنافى ويخرج عن تعاليم الدين ويحرض على العصبية القبلية، فالموقف الإسلامي الجديد الذي كان يواكب ظهور فريق من الشعراء المسلمين لم يكن معاديا للشعر بالمطلق ولكنه كان يرفض لونا معيناً.

لهذا لا نتوقع أن نجد في هذا العصر حركة نقدية نشيطة، وإن كنا نتوقع أن نجد ما قد يكون فيه من آثار النقد الأدبي متأثرا بالمثل الجديدة التي جاء بها الإسلام.

3. النقد في العصر الأموي:

اختلف هذا العصر عن سابقه وتغيرت فيه حياة الناس سياسيا واجتماعيا، فتأثرت الحياة الأدبية بذلك متأثرا كبيرا، فمع قيام دولة بني أمية عاد الشعر للازدهار بسبب النزاعات السياسية ونشوء الأحزاب، وتباين طبيعة الأقاليم العربية سياسيا واجتماعيا ومن حيث الطبيعة الجغرافية، فازدهر الشعر السياسي والمدحي في بلاد

الشام عاصمة الخلافة، والشعر الغزلي عرف مقاما في بطاح الحجاز، أما بيئة العراق فقد راج فيها الهجاء والنقائض.

وعلى ذلك اعتبرت هذه الفترة من أخصب الفترات في تاريخ الأدب العربي وأحفلها بألوان النشاط الأدبي، فظهر النقد في هذه البيئة المتنوعة " والمطلع على تاريخ النقد الأدبي في العصر الأموي يدهشه ما يرى من اهتمام عام بالنقد على جميع المستويات وبين مختلف الطبقات، فالنقد الأدبي في هذا العصر قد أسهم فيه الرجال والنساء والشعراء وغير الشعراء كل على قدر ذوقه وفهمه وروحه ونوع ثقافته".

فالنقد في العصر الأموي بدأ يتجه نوعا ما نحو الأحكام المعللة، وكان نقد ابن أبي عتيق لشعر عمر بن أبي ربيعة وتفضيله إياه خير دليل على ذلك، فقد كان يعلل حكمه بأسباب ظاهرة، أما السيدة سكينة بنت الحسين فقد كانت سيدة نساء عصرها، وعرفت بذوقها الأدبي ونقد الشعر، وقد كان الشعراء والأدباء يختلفون إلى مجلسها ويتحاکمون إليها، فتنتقد من تنتقد وتجز من تجز على ما تراه حسنا من قولهم، ومما يروى أن كثير عزة دخل عليها يوما فقالت له : يا ابن أبي جمعة أخبرني عن قولك في عزة :

فما روضة بالحزن طيبة الثرى يمج الندى جثائها وعرارها

بأطيب من أردان عزة موهنا وقد أوقدت بالمندل الرطب نارها

ويحك ! وهل على الأرض زنجية مُنبئة الإبطين، توقد بالمندل الرطب نارها

إلا طاب ريحها ؟ ألا قلت كما قال عمك امرؤ القيس :

ألم ترياني كلما جئت طارقا وجدت بها طيبا وإن لم تطيب

هذا بالإضافة إلى ما أثر عنها من نقدها لشعراء كثر نقدا يبرز من خلاله ذوقها النقدي الرفيع والتميز.

4. النقد في العصر العباسي:

في هذا العصر انفتحت الحياة كثيرا وتشعبت آفاقها، وتوسعت الحقول المعرفية وتطورت ثقافيا، فكريا وأدبيا فانعكس كل هذا على حركة النقد الأدبي.

لقد تحول الأدب والشعر في هذا العصر إلى فن وصناعة بعد ما كانا يصدران عن طبع وسليقة، حتى لنرى كثيرا من الكتاب والشعراء من الموالى الذين عُذوا عربا بالمربي، ورأينا الثقافة تعظم وتتسع وتشمل فروع المعرفة كلها ولا تقتصر على الثقافة الدينية والأدبية، كما رأينا الثقافات الأجنبية تتدفق على المملكة الإسلامية من فارسية وهندية ويونانية، ورأينا كل مجموعة من المعارف تتحول إلى علم حتى اللغة والنحو والصرف.

كان لنشاط هذه الحركة الفكرية والأدبية في هذا العصر والاحتكاك بثقافات أمم أخرى سواء عن طريق الفتوحات أو التجارة أو البعثات، وكذا الترجمة التي لعبت دورا كبيرا في التواصل الفكري، كل هذه المؤثرات أعطت لهذا العصر صفة العصر الذهبي بامتياز.

ومنذ هذا العصر شرع النقد الأدبي يخطو خطوات جديدة في سبيل تكوين بنائه، وإقامة منهجيته، بحكم اتجاهه نحو الثقافة يأخذ منها ما يدعم الطبع، ويصقل

الذوق، وينمي ملكة التقويم، وقد أخذ أعلامه الذين تخصصوا في ممارسته يصدرن في أحكامهم ذوقا تدعمه المعارف، وتغذيه الثقافات على الرغم من تباين منازعهم، وتفاوت ثقافتهم، واختلاف اتجاهاتهم، بيد أنهم التقوا جميعا في نقطة وصفها مصطفى عبد الرحمن إبراهيم بـ " فترة النهوض بالفن الجميل والسير به قدما نحو التكوين والتكامل".

فالنقد العربي في هذا العصر لم يعد يعتمد كثيرا على الذوق الفطري، أو الذوق العربي المحض، إنما أخذ يتجه إلى نقد يحاول الانتقاع من كل ما جاءت به النهضة العلمية في صدر الدولة العباسية، وإن كان لم يتخلص من روح النقد العربي القديم، وهذا التطور، أو هذا الاتجاه الجديد الذي يريد أن ينتقل بالنقد الأدبي، من نقد ذاتي سلبي إلى نقد موضوعي إيجابي فيضع له قواعد وأصولا علمية تقاس بها الأعمال الأدبية، قد بدأت في أخريات العصر الأموي وأوائل العصر العباسي.

تلكم هي حال النقد العربي في العصر العباسي الذي انفتح وتطور وفقا لتقدم في الحياة وأساليبها، فانفسح انفساحا عظيما في هذا القرن، وتفاوتت فيه المناحي والطرق ووجهات النظر، وإذا كان نقاد القرن السابق قد فطنوا لعناصر الشعر القديم وخصائصه، ومذاهبه الأدبية، وميزات رجاله؛ فإن نقاد القرن الثالث وقفوا وقفا حسنا على العناصر الجديدة التي ظهرت في الشعر المحدث، فأدركوا ما فيها من كريم وهجين وصالح وفساد وامتش مع سنن العرب وخارج عن المنهج المؤلف.

ولعل أكثر رجال القرن الثالث اشتغالا بقضايا الأدب والشعر والبلاغة والنقد، هم العلماء والأدباء، ممن تعمقوا في الثقافة العربية وألموا بالمعارف الأجنبية ومن هذه الطائفة، الجاحظ وابن قتيبة اللذين كان لهما الفضل الكبير في توسيع مجال

النقد الأدبي في العصر العباسي، إذ ساهمت آراؤهما في دفع حركة النقد .

5. النقد في عصر النهضة:

يعد عصر النهضة نقطة تحول في الأدب العربي ونقده وخاصة في جانبه الشعري وكان هذا على يد رائد البعث الشعري محمود سامي البارودي فقد صحبت هذه النهضة التي يؤرخ لها الأدباء بفترة بدأ الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م عوامل ساعدت على بعث التراث العربي القديم، وكان الحظ الأكبر فيها للطباعة التي أتاحت للباحثين والدارسين والأدباء الاطلاع على كثير من الدواوين الشعرية والكتب القديمة القيمة.

فقد كان لفن الطباعة الجديد على الساحة العربية، دور كبير في تحريك عجلة الأدب العربي إلى الأمام بعدما كان يعيش ركودا وجمودا، وأتاحت للجيل العربي الجديد الاطلاع على الأعمال الأدبية القديمة، بعدما تم طبع أمهات الكتب ككتاب الأغاني، البيان والتبيين، العقد الفريد وغيرها.

إضافة إلى الطباعة هناك عوامل أخرى للنهضة، لعل أبرزها الصحافة التي أصبحت قبلة للأدباء والمبعث الذي ينشرون من خلاله أدبهم شعرا كان أو نثرا، فقد كانت تصدر صحف يومية وأسبوعية ومجلات شهرية تلم بجميع جوانب الحياة، وأصبح القارئ العربي على دراية بما يحيط به من أحداث، " وأول صحيفة عربية كانت صحيفة التنبيه التي أنشأها نابليون بوناپرت في مصر وتعد الوقائع المصرية ثاني صحيفة وكان قد أنشأها محمد علي سنة 1828م.

كما برزت الترجمة في هذا العصر، وكان تأثيرها جليا في نهضة الأدب العربي

خاصة في النثر، فقد ساهمت في التخفيف من أساليب السجع والزخرف البديعي، واكتساب تعبيرات جديدة لم تكن متداولة في اللغة العربية، وكذلك اقتراض مصطلحات أدخلت على اللغة العربية عن طريق التعريب. دون أن ننسى البعثات العلمية التي كان يقوم بها رفاة الطهطاوي إلى أوروبا، بغية الاستفادة من الآداب الغربية وقد كانت بالخصوص إلى فرنسا حيث كانت أول بعثة علمية عام 1826م.

وكان من ثمار الترجمة أن شاعت فنون أدبية جديدة كالمقالة، القصة، المسرحية والرواية وتأثر أدباؤنا العرب بالمذاهب الغربية مثل الكلاسيكية والرومانسية والواقعية والرمزية، فاستفادوا من أساليبهم في الكتابة وحرروا من بعض الأساليب التقليدية، فترجموا كتبا كثيرة عن مختلف اللغات.

ولما كانت كل نهضة أدبية، لا بد أن تصاحبها نهضة مماثلة في دراسة الأدب ونقده، فقد كان من الطبيعي أن يظهر في تلك الفترة إلى جانب محمود سامي البارودي رائد البعث الشعري وعبد الله فكري رائد البعث النثري، أستاذا وناقدا يبعث علوم اللغة العربية وطرائق النقد الأدبي التقليدي عند العرب القدماء، وكان هذا الأستاذ هو الشيخ حسين أحمد المرصفي، حيث ألف كتابا ضخما عنونه **بالوسيلة الأدبية للعلوم العربية**، فقد جاء هذا الكتاب جامعا لأصول النقد وعلوم اللغة، فالشيخ حسين المرصفي يعد رائد النقد العربي في مصر والذي عاد للتراث النقدي العربي وبعث نماذجه المتطورة من علوم اللغة والبلاغة والنقد وغيرها.

6. النقد في العصر الحديث:

استمد النقد العربي الحديث حياته من واقع الحياة العربية الحديثة والبعث الذي

بدأ يدب في أوساط الفكر والأدب، فقد تطور النقد العربي واتسعت آفاقه في ظل الانفتاح على الأدب الغربي والتواصل معه، والتأثر بتياراته ومناهجه بطريقة مباشرة، فقد كانت مدرسة المهجر التي ينتمي إليها **ميخائيل نعيمة** سباقة لثورة التجديد في الأدب، فكتاب "الغريبال" يضم إحدى وعشرين مقالة منها ما خصصه للهجوم العنيف على الأدب العربي التقليدي، وعلى التزمّت والتحجر اللغوي مثل **مقالي الحباب ونقيق الضفادع**، ثم على العروض التقليدي في مقال **الزحافات والعلل**، ومنها ما تناول فيه بالنقد التطبيقي بعض المؤلفات الأدبية التي كانت قد ظهرت عندئذ مثل **مقال القرويات**، هو ديوان لرشيد سليم الخوري.

وفي الفترة ذاتها، ظهر كتاب **الديوان للعقاد والمازني**، حيث ظهر الأول عام 1923م والثاني عام 1921م وأثّرت هذه المسألة لأن هدف كل منهما واحد وهو محاربة الأدب التقليدي الإحيائي، والدعوة إلى أدب جديد بما يوحي بتأثير أحدهما على الآخر، ولكن أكد كل من نعيمة والعقاد عدم حدوث هذا التأثير، وقررا أن كلا من الاتجاهين قد تولد بطريقة تلقائية، ونتيجة لظروف متشابهة وهي اتصال الجانبين المهجري والشرقي بالأداب والثقافات الأوروبية، وإحساس كل من الجانبين بأن اتجاهات الأدب العربي التقليدي لم تعد تلبي حاجات العصر المتطورة.

لقد كان المنهج النقدي لميخائيل نعيمة المنهج الانطباعي أو المنهج التأثري الذاتي، ونعيمة في أحد مقالاته يؤكد على صفة لا بد أن تتوفر في الناقد يبرز من خلالها حسن الأثر الأدبي وجماله يقول: "إن هناك خلة لا يكون الناقد ناقدا إذا تجرد منها وهي قوة التمييز الفطرية، تلك القوة التي توجد لنفسها قواعد ولا توجد لها القواعد، التي تبعد لنفسها مقاييس وموازين ولا تبندعها المقاييس والموازين، فالناقد

الذي ينقد حسب القواعد التي وضعها سواء لا ينفع نفسه ولا منقوده ولا الأدب في شيء، إذ لو كانت لنا قواعد ثابتة لتمييز الجميل من الشنيع، والصحيح من الفاسد لما كان من حاجة بنا إلى النقد والناقدين".

كما تحدث نعيمة عن مقاييس أدبية لا بد أن تولد في أمة ما ولخصها في أربع مقاييس هي:

1. الحاجة للإفصاح عن كل ما ينتابنا من العوامل النفسية.

2. الحاجة إلى نور نهدي به في الحياة.

3. الحاجة إلى الجميل في جوهر كل شيء.

4. الحاجة إلى الموسيقى.

لم يقتصر التجديد في الأدب العربي ونقده على المهجريين فقط، بل شمل حتى نقادنا في المشرق العربي وبالتحديد في مصر، عند جماعة الديوان، حيث أسهم الثلاثي محمود عباس العقاد، إبراهيم عبد القادر المازني، وعبد الرحمن شكري الذين كانوا متأثرين بالأدب الإنجليزي، والشعراء الرومانسيين الإنجليز خاصة، فقد كانت ثورتهم واضحة على الأدب الإحيائي، إذ كانوا ناقمين على الشعراء المحافظين، والملتزمين بالأدب القديم وتقليده، من هنا كان اتصال المازني وشكري بالثقافة الإنجليزية عن طريق الدراسة في مدرسة المعلمين العليا، وتعميق هذه الدراسة بالبحث الشخصي والقراءة، أما العقاد فقد جعلت منه عصاميته أديبا كبيرا وشاعرا وناقدا عظيما تربّع على قمة أعلام الأدب المعاصر، فاشترك الثلاثة في حركة التجديد التي انبثقت في الإقليم المصري في النصف الأول من القرن الماضي، إذ يصعب في

كثير من الأحيان أن نميز نصيب أحدهم في هذه الحركة من نصيب الآخر. ومع أنّ لهذه الجماعة دعوة واحدة اشتركوا فيها جميعاً؛ إلا أن كل واحد منهم انفرد بريادة فكرة معينة تخدم ثورتهم التجديدية، وهذا ما نلمسه عند عبد الرحمن شكري في فكرة التمييز بين الخيال والوهم والذي يعترف له العقاد بريادته بل يضعه في ذلك في مستوى كبار الأدباء والمفكرين العلميين.

أما المقاييس النقدية عند جماعة الديوان فقد بنيت على مبادئ هي :

1. مبدأ وحدة القصيدة.
 2. ثورة التجديد في الشعر العربي المعاصر.
 3. الدعوة إلى نظرية في الشعر تجمع بين رومانسية المضمون ورمزية التعبير.
 4. الدعوة إلى أن يكون الشعر الغنائي تعبيراً عن الوجدان الفردي للشاعر.
- أما لويس عوض، فيعتبر من ممثلي النقد التفسيري لأنه يسعى إلى نشر المعرفة وتفسيرها، وهذا ما نلمسه في كتابه **دراسات في أدبنا الحديث** الذي هو عبارة عن مجموعة من المقالات. والاتجاه التفسيري في نقد لويس عوض للأعمال الأدبية الجديدة، ليس إلا امتداداً لتخصصه أستاذاً للأدب كدأب أساتذة التخصص في دراسة المؤلفات الأدبية التي ينهى الحكم عليها بالجودة أو الرداءة وبالتالي دور هؤلاء يتجاوز مرحلة النقد التوجيهي الذي تكون فيه الدراسة متركزة في الحكم على الأعمال الأدبية، إلى مرحلة النقد التفسيري بتفسيرها وتوليد الجديد منها معتمدين في ذلك على ما

اكتسبوه من ثقافة غربية .

7. مدارات ما بعد الحداثة

لا يمكن اختصار "ما بعد الحداثة" في تيار واحد، وإنما يجدر التأكيد على أن هناك "ما بعد حداثات" متعددة تشترك في أسس واحدة، وقد بدأت ملامح الرؤية "ما بعد الحداثيّة" في الفضاء الغربي إبّان التذمّر المتلاحق من سطوة التيارات الحداثيّة الكبرى، وعدم قدرتها على تفسير الواقع بمآلاته الجديدة سياسياً ونفسياً واقتصادياً ولغوياً واجتماعياً وفلسفياً.

وهكذا نشأت تيّارات جديدة مضادّة تنادي بموت النظريات الكبرى، ونهاية الميتافيزيقا (عالم الغيب وما وراء الطبيعة)، وتطالب بالخروج عن الضوابط الحتمية، وترسيخ مبدأي الانتماء الفردي والثقافة السلعية الاستهلاكية، إضافة للدعوة إلى رفض فرضيات عصر التنوير (القرن الثامن عشر) وخطاب الحداثة المتمثل في الإيمان المطلق بالعقلانية الشمولية.

ولم يتفق منظرو "ما بعد الحداثة" على تعبير واحد تُعرّف به، فالفيلسوف الفرنسي جان ليوتار (ت 1988م) على سبيل المثال يفضّل اصطلاح "حالة ما بعد الحداثة" لتوضيح الحالة النقدية الجديدة، أما الناقد الأمريكي من أصل مصري إيهاب حسن (ت 2015م) فيفضّل مصطلح "ما بعد الحداثة".

ويمكن القول إن الحقبة التاريخية لما بعد الحداثة بدأت مع تنفيذ أشكال تصميمية لبعض المهندسين المعماريين، فاستعارت حقول الفنون والآداب المصطلح إثر ذلك وأسقطت معانيه على مفرداتها، وتطوّرت الدعوة في النقد من "المعالجة" إلى

"التجاوز" لقواعد الحداثة وفلسفاتها، مقترحةً أن لا يستند الفهم الجمالي والأداء الفني -مثلاً- إلى السببية أو المعاني التقليدية، بل إن الإنسان ذاته لم يعد مقياساً تعرّف به الأشياء.

بدأ المشروع "ما بعد الحداثي" الذي ينظر إليه الأمريكيون في سبعينيات القرن الماضي بالتطابق مع مشروع "ما بعد البنوية" الذي يقوده الأوروبيون، وفي عام 1979 صدر كتاب جان فرانسوا ليوتار "الوضع ما بعد الحداثي" الذي يعدُّ من أهم النصوص المؤسسة لحركة "ما بعد الحداثة" فلسفياً.

رفض منظرو المشروع ما بعد الحداثي مقولة تمثيل اللغة للواقع، مفترضين أن اللغة تنشئ الواقع منتجةً بذلك تحريف المعرفة، فبحسب ليوتار "أصبحت المعرفة سلعة من بين سلع عديدة، وأجبر العلم على التخلي عن وظيفته الأصلية التي أعطيت له في زمن الحداثة فصار أداة في يد القوة، لقد أصبح العلم ما بعد الحديث أداةً" يخدم توجهات القواعد الكبرى لا حقيقة المعرفة، خاصة في المجتمعات المتقدمة تكنولوجياً.

بعد اكتمال المنهج البنوي عرف النقد عصراً جديداً، وهو عصر ما بعد الحداثة أو بالأحرى المناهج ما بعد الحداثية التي لم تكن غريبة عن أوساط المفكرين والنقاد بسبب تداولهم إياها في الستينيات من القرن الماضي، أوحى قبلها، مشيرين بها إلى أعمال الطليعة وجاءت ما بعد الحداثة لتبحث عن آفاق جديدة مألوفة وغير مألوفة، تسمح لها باحتلال المراتب الأولى الثقافية، كالشعر والفنون وغيرها، وقد تحولت الثقافة إلى حالة مالية واجتماعية بدلا من اهتمامها بذاتها الثقافية، وولد المثقف السطحي (مخبر النظام) بديلا عن مثقف النظام التقليدي الوطني، وأصبح كاتب

التغطيات الصحافية ناقدا حيث حل محل الناقد المحترف العميق، ولا بأس من إضفاء طابع فولكلوري أسطوري بإضافة ما يسمى (العرس الوطني) حيث ما بعد الحداثة تخترع أساطيرها الصناعية المفتعلة لتصبح تاريخا .

لقد كان الانتقال "الما بعد حداثي" لدى ليوتار سبباً في رفضه أهم مبادئ الحداثة، كمبدأ تحرير العقل، ومفهوم خلق الثروة وحتمية التقدم، ومن ثمَّ فإنَّ نظريات كبرى مثل الماركسية والتقدم والإجماع العقلاني والعلم الموحد فقدت شرعيتها في مجتمع "ما بعد الحداثة".

تيارات ما بعد الحداثة

1. التفكيكية:

جاءت التفكيكية على يد رائدها جاك دريدا وفيليب سوليز وجوليا كريستيفا الذين عنوا بالبحث في جوهر الأنظمة الفكرية والفلسفية والأدبية واللغوية، بغية كشف المعنى وهذا ما يؤكد وليام راي بقوله : " إن هوية المعنى ضمن الاختلافات تتمثل في تعريفه ،حتى أن إمكانية معانيه الأخرى في أماكن أخرى وأزمنة أخرى تصبح شرط هوية".

أما من جانب القارئ، فهو يستطيع أن يقول أكثر مما استطاع المؤلف، لكن ذلك يستند إلى الناحية البلاغية للنص النقدي، وعلى هذا الأساس تصبح القراءة محايدة للنص إلى أبعد حد، تبحث عن لحظات العمى فيه التي تفككه وتقدمه مرة أخرى، وهذا ما يحيلنا على لغة قادرة أن تقول أكثر مما يقصد منها مستخدمها، وهذا ما سماه دريدا بلحظات العمى بحيث جعل تركيزه منصبا على المعنى، ومن جراء

هذا يبرز العجز واضحاً في المناهج النقدية المعاصرة، بحيث ترتب عنه تضارب الرؤى نحو الثقافة في علاقتها بالآخر الغربي.

2. النقد الثقافي:

وهو تيار انكب على معالم الآداب الأخرى، وهو ما أسفر عن تجارب في التبادل الثقافي إلى أسمى درجات الإبداع والتطور، وقبل ذلك فإن مصطلح الثقافة يصعب حصره في مفهوم واحد جامع، مع أن المؤرخين يحددون بدايتها في أوائل ستينيات القرن الماضي في الغرب .

"أما مصطلح النقد الثقافي فقد بدأ مصطلحاً عند فنسنت لينش ليجعله رديفاً لمصطلحي ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية"، بالإضافة إلى ماثيو آرنولد الذي اهتم بهذا النقد الجديد بوصفه أفضل ما تم التفكير فيه وأفضل ما قيل فيه، ومع هذا الأداء نتساءل في هذا المقام هل يمكن أن يكون النقد الأدبي بديلاً عن النقد الثقافي؟ هذه الرحلة خاضها الناقد السعودي عبد الله الغدامي حيث جاء بتعريف دقيق له قال فيه: " النقد الثقافي هو فرع من فروع النقد النصوسي العام، ومن ثمة فهو أحد علوم اللغة وحقول الألسنة، معني بنقد الأنساق المضمرة التي ينطوي عليها الخطاب الثقافي بكل تجلياته وأنماطه وصيغته".

3. النقد النسوي:

ظهر النقد النسوي في ستينيات القرن الماضي مطالباً بحقوق المرأة، وتحريرها من كل القيود بحيث تعتبر سنة 1969م بداية تفجر الكتابات التي تعالج قضاياها، لكن هذا النقد في العالم الغربي لم يتبع نظرية أو إجراء محدد، وإنما تتسم ممارسته

بتعدد وجهات النظر ونقاط الانطلاق وتنوعها، كما إنه يفيد من النظرية النفسية السيكولوجية والماركسية، ونظريات ما بعد البنيوية عموماً، كما اعتمد النقد النسوي في ظهوره على حركات نسوية في العالم الغربي والعربي، حيث نجد فرجينيا وولف من رائدات حركة هذا النقد حينما اتهمت العالم الغربي بأنه مجتمع أبوي منع المرأة من تحقيق طموحاتها الفنية الأدبية إضافة إلى حرمانها ثقافياً واقتصادياً، أما في فرنسا فقد تزعمت الحركة سيمون دي بوفوار حينما أصرت على تعريف المرأة وهويتها تتبع دائماً من ارتباط المرأة بالرجل فتصبح المرأة آخر موضوع ومادة يتسم بالسلبية، بينما يكون الرجل ذاتا سمتها الهيمنة والرفعة والأهمية.

تعترف معظم الدراسات أن النقد النسوي جاء لإعادة قراءة الأدب بحثاً عن صورة المرأة، هذه الأخيرة تعتقد رائدات هذا التيار أنها تتمتع بقدرات كبيرة على تصوير الموضوعات التي يعايشها الرجل، ولهذا وجب قراءة هذا الأدب بعيداً من هيمنة الرجل والخطاب الذكري.

4. نظرية القراءة والتلقي:

"أولت هذه النظرية اهتمامها بالقارئ والمتلقي ودورهما في تناول النص الأدبي ويشير ظهور هذه النظرية، إلى أنها كانت صدى للتطورات الاجتماعية والفكرية والأدبية في ألمانيا الغربية خلال ستينيات القرن الماضي فكانت أبعاداً فلسفية مرتبطة بالفلسفة الظواهراتية التي تربط بين تجربة الذات والعالم المحيط لها".

ومن دعاة هذا الاتجاه : فولفغانغ آيزر، وهانس روبرت ياوس، وغيرهما، هذا التوجه يعنى بتلقي القراء للنص مع إهمال للنص في حد ذاته، جاء هذا التوجه ليضع

العملية الأدبية في دائرة التواصل الإنساني، بالنظر إلى طبيعتها وبنقل مركز الثقل في استراتيجية التحليل من جانب المؤلف لجانب النص القارئ.

نستخلص من هذا أن هذه النظرية هي فعلا واسعة المجال، بحيث تهتم بالقارئ والمتلقي والناقد، وتركز على تعدد المعنى من خلال المشاركة الفعالة التي يقوم بها المتلقي في أثناء تفاعله مع النص الأدبي.

من خلال تعرضنا لما سبق من مناهج ما بعد الحداثة نجد أنها انقسمت إلى ثلاثة أقسام:

1. مناهج العناية بالمؤلف وهي المناهج السياقية.
2. مناهج أولت العناية بالنص وهي مناهج نسقية نصانية.
3. ومناهج أولت العناية بالمتلقي وهي نظرية القراءة والتلقي، ومهمة الناقد كانت التجول بين هذه المناهج بحسب ظهورها وذلك لتبادل الأفكار ونموها.

خاتمة

مجمل القول الذي مضى أن الخطاب النقدي يسع غير رأي، ويحتمل غير نقد. ما هذه الورقة البحثية المقدمة إلا ملخص ضغطت فقراته مراعاة للزمن المحدد لتوقيت المداخلات، حاولت من خلالها التطرق إلى أهم جوانب الموضوع، لنخلص إلى أن ما بعد الحداثة تميزت بتقويض كثير من مسلمات الحداثة البنيوية القائمة على التجديد والتجريب، وتجاوز مرتكزاتها الفكرية والفنية والجمالية والوظيفية، وعلى الرغم من اختلافاتها نلاحظ أن جميع هذه النظريات والمناهج تلتقي في مجموعة من الخصائص الجامعة، ومنها التركيز على النص، وأ الخطاب سواء كان صورة لغوية

أوصورة بصرية، أوصورة ثقافية عامة، والانفتاح على المناهج النقدية الأخرى باسم التلاحح والتثاقف والتنوع، والارتكان إلى التعددية الفكرية والمعرفية، والثقافية والعلمية، والانطلاق من الخلفية الفلسفية أوالعقدية باعتبارها خلفية ابستمولوجية ضرورية لعمليتي التنظير والتطبيق، والانتقال من حقل الفلسفة إلى حقل الأدب ونقده.

إشكالية النهضة: مقدمة نقدية

أ.د. عبدالستار الراوي

منذ بداية القرن الماضي وحتى اللحظة الراهنة، لم تتوقف الاجتهادات والآراء للإجابة عن سؤال النهضة، فثمة عشرات المتون ومئات البحوث، التي انشغل أصحابها باستقصاء مبادئ النهضة، ودراسة شروط التقدم. اختلفت فيها الرؤى وتعددت المناهج وتنوعت الاجتهادات، ما بين الابدستمولوجيا والايديولوجيا، ما بين التنظير المتعالي والتفكير الواقعي فيما بقي السؤال قائماً، مفتوحاً على الأجيال، بعد أن هزمت التجارب وأخفقت المحاولات العربية في الوصول إلى تحقيق تطلعاتها، سواء بسبب تجریداتها النظرية أم أحلامها العائمة، أم لعجز في قدراتها الذاتية. وقد توهم الكثير منا أن الجموع الشعبية الثائرة من صنعاء إلى تونس، المرابطة في الميادين والساحات، مصممة على تدشين عصر جديد من الحرية والعدالة، لتكتب تاريخاً جديداً، وتشرع أمام الأجيال أبواب الأمل لنهضة مرتقبة، ماضية باتجاه المستقبل. هكذا كانت (الصورة الحاملة) مواكب الحشود الثائرة تحت شعارات ما يدعى ب(الربيع العربي)، كانت التطلعات تزنو إلى نهاية الحاکمية الأبوية، عندما تولى زمام مبادراتها وقيادتها الجيل الشاب، بأمل الانقلاب على مسلكيات النظام الأبوي الممتد من العائلة إلى قمة هرم الدولة. ولعل البدء باستهداف الشباب لهرم الدولة، كان يعكس الانقلاب على مكونات النظام البطريركي كله، حتى ذلك

المحصور في حدود الأسرة. ولعل إصرار السلطة الأبوية، متهالكة البنى، على النظر إلى الجيل الشاب على أنه جيل غير مسؤول ولا يملك الوعي في قراءة الأحداث، أو القدرة على النهوض وإكمال المسير، يعكس فشل هذه السلطات، التي قد تتمثل في شخصية الأب أو القيادة أو الحزب أو التيار بمختلف انتماءاتها العقدية والإيديولوجية، في صياغة مشروع نهضوي حقيقي يخاطب عقول الجيل الشاب بخطاب عصري، وبلغة أصيلة تحفظ الهوية وتدفع بالشباب ليكونوا قادة لا مجرد جنود.

افترض الجميع غداة (الربيع) أن العرب أفاقوا من رقادهم العتيد، وأن روح الشباب المتأججة وحده الذي يمتلك مسؤولية اختبار سؤال اللحظة التاريخية، ليجهزوا على الحاكمية الأبوية إلى الأبد، قبل أن يتحول فصل الورد إلى طقس مسلح، ولو أن الفيلسوف الراحل هشام شرابي كان حاضراً بيننا في شتاء 2011 لأدرك أن ما قاله وبشّر به، قد تحقق ولكن بصفات أخرى، وباتجاهات متفاوتة، بين من حاول تحطيم الأصنام الأبوية ليمضي إلى أمام، وبين من حاول أن يستعيد صورة الأبوية الظلامية بالنكوص إلى وراء والسير جهة الماضي، صانعاً طابوراً من الآباء الطغاة، فالأب الحاكم استولد بموته أبا غولاً. الولادة البطيركية رفعت السلاح بوجه مشتقات النهضة كلها: (العقل النقدي، الحرية، الإبداع، الجمال، المستقبل) وتسلمت السلطة، وجعلت من نفسها أباً ومرشداً وولياً، تحت ذريعة الدفاع عن المقدس، بعباءة الدين بدعوى (إحياء دولة الخلافة التليدة).

لعل الإسلام السياسي بنسخته المسلحة بالغة القتامة، على وجه التحديد والخصوص، بات اليوم يمثل التحدي الأعظم لكل ما تبقى من مظاهر التمدن: (العلوم والفنون والجمال)، فهو يعلن، بصوت عالٍ، أن لا مكان يتسع لغير مشروع

عقل اللاهوت السياسي، فالإسلام المسلح هو السيد الأعظم، وهو الوالد الكلي لكل صور الأبوية من النواة الأسرية إلى عرش السلطة، حامل الحقيقة الإلهية، يدعي لأفكاره العصمة، ولمنهجه اليقين، صاحب الأمر المطاع، وله الولاية المطلقة على الشعب (القطيع)، بحوزته مفاتيح الحقيقة والجحيم والجنان، وهو مصمم على مصادرة حقوق العقل في الحرية والإبداع، والحلم الإنساني في مملكة التكفير العام، وهو تجسيد للبطيركية في الحركات الدينية بجناحيها (الخلافة والولاية)، التي أشار إليها شرابي وحذر من عواقبها على حاضر المجتمع العربي وغده، وهو الخطر المحيق، الذي استشعره فؤاد زكريا، قبل ربع قرن، فأقام فصلاً وتمييزاً مطلقاً بين ما يدعى بـ(الصحة الإسلامية) والعقل، وبين الحركات الإسلامية (العلمانية والتعددية السياسية)؛ إذ يرى أن بعض سماتها تقوم على ممارسة العنف وتمجيده، وسيطرة العاطفة، وعدم الاستماع إلى الرأي الآخر، والتشديد على الطاعة المطلقة للقادة، واستخدام القوة ضد معارضيهما .

في المقابل، فإن مشهد الصراعات المسلحة في العديد من أقطارنا العربية، ومآلات الاحتلال الأمريكي للعراق، والتداعيات المأساوية، بتولي القوى الدينية الطفيلية زمام السلطة في بغداد، التي عمدت إلى تفكيك الدولة العراقية وتدمير مؤسساتها العلمية والثقافية والأكاديمية، وفي ظل مشروع الدولة الفاشلة، وتحت سلطة اللاهوت المتخلف، يصبح الحديث عن الإصلاح والنهضة والتنوير متطلباً لمراجعة جذرية بصعود قوى الخرافة، التي تقف حاجزاً أمام قراءة عقلانية للنص الديني، وهو ما ظهرت قسماته الجلية في نهاية العام 2014، حيث انقض الإسلام السياسي (السوبر أبوي) على مساحة من الأرض، ليجعل من هذا الجيب الجغرافي في

(الموصل) وبقوة السلاح قاعدة لقيام دولة الخلافة. و(على اليمين در) تستولد تجربة المستوطنة الخضراء في بغداد، جيوشاً من المليشيات الظلامية المدججة بالسلاح والأساطير، تحت شعار (ولاية الفقيه الأممية)، فضاء سبيل الرشاد .

حيال الصعود الدرامي لتيار الأصولية المسلحة بشطريها (الخلافة والولاية)، كان هناك مزيد من التراجع، فالخلاف بين الأصولية و(المدنية) لم يكن على قضية دينية أو خلقية، بل كان سياسياً محضاً، ولأن الوطنية المدنية لم تكن قادرة على التعامل بنجاح مع القضية السياسية للهيمنة الأجنبية ولم تتمكن من تحقيق الوحدة العربية فقد أدت، في النهاية، إلى قيام التطرف الديني، وعليه فقد استفادت الحركة الأصولية من إخفاق المدنية ونجاح الامبريالية .

إن المتتبع لوضع الوطن العربي اليوم، يستطيع أن يقول بثقة، ومن دون تردد، إنه على الرغم من وجود حركة نهضوية، في مرحلة سابقة، من تاريخنا القريب، إلا أننا لم ننهض إلى الآن، فبعد مضي أكثر من مائة وخمسين عاماً، فإننا ما نزال نبحث عن النهضة، ومن ثم فسؤال: هل لا نزال في حركة نهضوية؟ سؤال مشروع، فمطالب النهضويين، في بداية عصر النهضة، لم تتحقق كاملاً إلى اليوم، فما تزال هذه المطالب هي مطالب، الذين يسعون لنهضة العرب والمسلمين، ولبعض المتقنين رأي حول هذه النقطة تتعدى مسألة عدم تحقق النهضة بالقول أن لا فكر نهضة حصل لدينا.

فكر النهضة في عالمنا لم يظهر بعد، وذلك لسبب بسيط وهو أن النهضة، كمقومات تاريخية واجتماعية، لم تبدأ عندنا بعد؛ فشروط التقدم تاريخية وليست أيديولوجية. وهذا الاختلاف بين المستويين لم تدركه (نخبنا) في عالمنا العربي

والإسلامي، بينما آخر يرى أن الذي حدث مجرد إرهاصات نهضة لا نهضة.

نسأل أنفسنا أولاً: هل شهد الوطن العربي في العصر الحديث نهضة إنسانية على غرار النهضة الأوروبية؟ والجواب هو أن الوطن العربي شهد إرهاصات نهضة في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، لكنها لم تتحول إلى نهضة حية تتغلغل في صميم الوجدان الثقافي العربي.

يقول الباحث السيد ولد أباه في (أزمة التنوير في المشروع الثقافي العربي

المعاصر): إن التقدم الحضاري لأي أمة من الأمم، يقوم على أسس أربعة هي:

1. العقلانية، التي ترى في الذات مصدر المعرفة، وتهدف إلى تأكيد سيطرة الإنسان على الطبيعة، كما ترى في التقنية رؤية للوجود.
2. التاريخية، وهي قيام الحداثة على معقولية التحوّل، وإخضاع النمو لمعايير التقدم.
3. الحرية، كأرضية تُعين شرعية السلطة وتؤكد حق الإنسان في تقرير شؤونه المدنية.
4. عدم الخلط بين الدين والسياسة. فالدين قداسة.

وخلال قرن ونصف القرن من الزمان، بدءاً من القرن التاسع عشر إلى اليوم، لم يتحقق شيء من هذه الأسس الأربعة، في حين أن المستقبل العربي مجال رحب وواسع، لتحقيق هذه الأسس، التي سيقوم عليها التقدم الحضاري العربي، فمنذ القرن التاسع عشر، ومروراً بالنصف الأول من القرن العشرين، لم تتم مراجعة التراث وفرزه فرزاً منهجياً علمياً. وما جرى من قبل الذين تناولوا التراث في هذه المرحلة، هو

الهجوم على التراث لصالح الحداثة والفكر الليبرالي، ولكن النصف الثاني من القرن العشرين، بدأ يُبرز لنا مناهج علمية صرفة لدراسة التراث على شاكلة من قرأنا لهم في الغرب، من دون التحيز إلى فكر معين، أو انطلاقاً من أيديولوجية معينة مسبقة . إن مآلات التاريخ والسياسة والايديولوجيا، منذ 1948 مروراً بلائحة المتغيرات العربية 1967، 1973، وحتى صيف 2019، انتهى الحال بها إلى إعادة إنتاج (داحس والغبراء)، فكل معارك اليوم تدور رحاها داخل بلداننا العربية، بعد أن جرى ابتداء خارطة بديلة للواقع تكتظ بمشاريع التجزئة والتقسيم، لتفتت الدولة الوطنية ذاتها إلى دويلات عرقية وطائفية ومذهبية، تتقاتل فيما بينها، وتتغير حدود الدول الوطنية، وتتبدل انتماءات المواطنين. وفي الوقت عينه، تتجمع دول التحالف الغربي الأمريكي، بل العربي ضد هذا البديل الجديد: المسلم يقتل مسلماً، والمسلم يساعد غير المسلم على قتل المسلم، بعد أن أصبحت السيادة للطائفة وليس للشعب، وتقدم الولاء الطائفي/ المناطقية/ العشائري، على الانتماء الوطني، وتم إحلال مصطلح الشرق الأوسط بدلاً من فلسطين، ووفقاً لهذه التحولات، استحدثت المصالح الدولية منطقاً مفارقاً بتوزيع بلداننا بين معسكري الليبرالية الأمريكية واللاهوتية المذهبية، وبين دولة أمير المؤمنين، وحاكمية الإمام. وأصبح العنف الديني القاهر هو القاسم المشترك بين تنظيم الدولة الإسلامية وأحزاب ولاية الفقيه ومليشياتها، من جهة والحروب الأهلية من جهة أخرى، ولعل السبب الرئيس لاستشراء ظاهرة العنف الديني ومليشيات اللاهوت على هذا النحو المروع، هو غياب مبدأ "القبول بالآخر المختلف" في الثقافة العربية، على الرغم من أن "القبول بالآخر المختلف" مقولة دينية وأخلاقية وحضارية، كما هي مقولة سياسية تركز عليها الديمقراطية لتأكيد صفة

التعددية، التي يقوم عليها. "القبول بالآخر المختلف" مبدأ قديم قدم الإنسان والتاريخ والحضارة، أخذت به الأديان والمذاهب الفلسفية والفكرية والسياسية، وتجاهلته أخرى أيضاً ورفضته فكانت النزاعات والحروب. مع أن الإسلام نفسه يدعو إلى القبول بالآخر ويحث عليه. طبقاً للنص القرآني: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ" (الحجرات 13). ويعزى غياب "القبول بالآخر المختلف" في الثقافة العربية إلى أسباب عدة، منها على سبيل المثال:

1. موجة التعصب الديني، التي تسود العالمين العربي والإسلامي، توججها وتذكئها بعض الأحزاب والقيادات الدينية من جميع المذاهب، ترتقي المنابر في دور العبادة، وتحشو عقول الجماهير (وخصوصاً الشباب منهم) بالمفاهيم الخاطئة عن العلاقة بين المسلمين أنفسهم على اختلاف مذاهبهم، وبين المسلمين وغير المسلمين من أبناء الوطن الواحد.
2. التربية والتعليم والتنشئة، حيث يربى الطفل في البيت والمدرسة والمحيط الاجتماعي على عدم التسامح وقبول الآخر المختلف معه في الدين والمذهب والعرق. وفي أكثر الدول العربية ما زالت مناهج التربية الدينية والاجتماعية والوطنية تفتقر إلى المواضيع، التي تحث على التسامح والقبول بالغير. بل هناك دول عربية مناهجها الدينية تكفر وتحث على قتل المخالف لمذهبها ودينها.
3. انهيار قيم التسامح والاعتدال، واستشراء التطرف والغلو في الدين والسياسة، والمؤسف حقاً أن التطرف والغلو في المجتمعات العربية تغذيها أطراف رسمية وسياسية ودينية (حكومات وأحزاب) لتحقيق مصالح شخصية على حساب

الشعوب والأوطان.

4. غياب المشروعين الوطني والقومي، اللذين يستوعبان طاقات الجميع من خلال الممارسة الديمقراطية ويوظفانها لصالح المجتمع، وهو ما أدى إلى بروز الاتجاه إلى الانسواء تحت عباءة الطائفة أو العشيرة أو القبيلة، بعد ما غابت مظلة الوطن الجامعة. نص متطابق مع مقال بعنوان " ظاهرة العنف الديني في العالم العربي... الأسباب والعلاج حسن العطار " مقتبس من مقال للصحفية التونسية شيراز بن مراد ومتطابق أيضا مع كتاب فن الممكن لصاحبه أحمد صلاح رفقي.

هذه ليست أكثر من صورة جانبية للواقع، الذي نعيشه اليوم، لقد توالى على بلادنا خيبات الأمل واحدة في إثر أخرى، وفي أوساط نار العنف الموقدة، فكل حزب بما لديهم فرحون، هو وحده المحتكر للحقيقة وهو الأولى من سواه بالقبض على ناصية الحكم، وبالهيمنة على السلطة والموت في سبيلها، وهي السمة الغالبة للوضع القائم، ومع هذه الصراعات الحزبية والمعارك الصغيرة ضاع المواطن، وسحقت حقوق المواطنة، حتى يبدو لأكثر المتفائلين أنه بات من المتعذر، إن لم يكن من المستحيل، استعادة اللحظة التاريخية من جديد لصالح البديل الوطني. بسبب غياب المثل الأعلى، الذي يعبر عن وحدة الأمة، و يبحث عنه الشباب فلم يجده إلا في الهجرة خارج الأوطان أو في الأيديولوجيات المغترية عن الواقع. ولم يبق للمواطن في الداخل أو للأوروبي في الخارج إلا خيال الماضي أو سحر الشرق، الفتوحات الأولى، والقضاء على إمبراطوريتي الفرس والروم، والسلاح والشهادة والهوية العربية، الشعور والعادات ووضع النساء للجنس كسبايا وغنائم رقّ ونكاح[4] .

فما الحل؟ الدفاع عن الدولة الوطنية، والقضاء على استبدادها وفسادها وإقامتها على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، وحقوق الإنسان كبؤرة صغرى. ثم إقامتها على الدولة القومية كبؤرة ثانية تجمع العرب. فالعرب قاعدة الإسلام، لا فرق بين مسلمين ومسيحيين ويهود، فالعروبة هي اللسان، وكل من تحدث العربية فهو عربي، تسقط الحدود المصطنعة بينها، وإقامة دولة فيدرالية بين الوحدة الاندماجية والجامعة العربية، ليست بأقل من الاتحاد الأوروبي. ثم إقامتها على الدائرة الثالثة الأوسع، الأفريقية الآسيوية، التي يجمعها الإسلام. فالإسلام ثقافة. الحل هو هذه الدوائر الثلاث، الصغرى والوسطى والكبرى. وفي الوقت نفسه يُعاد بناء الفقه القديم، الذى تغير عصره من فقه الجَد والرجم والصلب وقطع اليد والرق والسبايا، إلى فقه الثورة والتحرر والعدالة الاجتماعية والتنمية والمواطنة والمساواة بين الرجل والمرأة.

قد لا يكون هذا التحليل صحيحاً، ولكنه صوت آخر، يصيب أو يخطئ، فنتعدد

الآراء، ومن خلال هذا التعدد يتحقق الصالح العام.

مصادر

1. عبدالستار الراوي. منطق التقدم في فكر حسن حنفي. أوراق فلسفية. القاهرة - 2016
2. السيد ولد أباه: (أزمة التنوير في المشروع الثقافي العربي المعاصر)
3. حسين العسلاوي: معوقات النهضة الاربعة!!! - 25 ديسمبر، 2015
4. شاكرا النابلسي: بعض معوقات تقدمنا الحضاري - 08 مارس 2007م
5. عبدالستار الراوي: (هشام شرابي) الفيلسوف المناضل. مجلة أوراق فلسفية. القاهرة 2016

مداخل أولية لرؤية عربية جديدة

أ.د قيس النوري

حالة الأمة وضرورات التجديد:

أظهر الواقع العربي المعاش، حالة تراجع غير مسبوقه وهو يواجه تفاعلات حزمة مترابطة من التحديات وعلى مختلف الصعد، طالت الإنسان والمجتمع والثروة والأرض، مسببة انهياراً في البنى السياسية منها والمجتمعية، وعجزاً عن تحقيق الحد الأدنى من الأمن الاجتماعي للأمة.

أمن الأمة، مستقبلها، ووجودها مهدد في ظل مشاريع الاستهداف الأجنبية، وهي على اختلاف مصادرها، إلا أنها تتوافق في استهداف الأمة.

في المقابل نشهد في حالة القبول والتعايش العربي مع الأمر الواقع المتراجع لصالح التحدي الاستعماري المتشابك مع قوى محلية وإقليمية لاتخفي نزوعها لاستئصال أمة العرب بشراً وهياكل سياسية قائمة، لا نجد فاعلية سياسية حركية تجابه تحدياً يطور نفسه بالمستوى الذي يكفل التصدي للتحديات القائمة، فأمن الأمة لم يؤسس على قاعدة الأمن الاستراتيجي على صعيد الوطن العربي، وحتى على صعيد القطر الواحد، حيث مارست النظم العربية سياسة اللهاث وراء تحقيق أمن تكتيكي تبعاً للمتغيرات السياسية، ذلك الأمن الهش الذي سرعان ما تعرض لاختبار

انقلاب المتغير السياسي نفسه، إلى نواحٍ وتوجهات سلبية، حتى صار فعل الأمس عبئاً ثقيلاً يهدد أمن الأمة، بل تجاوزه إلى تفاعلات وظفتها قوى الاستهداف الإقليمية والدولية، وسيلةً فاعلة للتدخل وفرض أجندتها في مفردات الصراع التي طالما عانى منها العرب مذ ما عرف بالمسألة الشرقية، إذ وُضعت المنطقة العربية على طاولة التقسيم والتفتيت. ونتيجة لغياب الرؤية العربية الموحدة، فقد المواطن العربي في مشهد اليوم أمنه القطري والقومي معاً، في حالٍ من الانكشاف الكامل.

لا جدال أن الأمم تتعرض خلال مسيرتها إلى نكسات، لكن الأمم الحية تجاهد في توظيف الدرس لمعالجة الانكسار، واستنباط الوسائل بتجديد أساليب العمل (إذا لم تغير الاتجاه، فقد ينتهي بك الأمر إلى البقاء صفراً في مكانك - لاوتسي - الفيلسوف الصيني).

من هنا تبرز أهمية التجديد ومغادرة حالة الجمود، فالنزوع نحو التطور جوهر الفكر الإنساني وأساسه، وغياب العقل الباحث عن الأفضل يُبقي الإنسان والمجتمع صفراً راكداً في مواضعه، ويفاقم تراجعهم. والتجديد لايعني التتكر لما حققه الفكر الإنساني عبر تاريخه الطويل، وإنما تأسيس مضافٍ يطور ما تحقق من التراكمات المشرقة.

ربما يكون الفكر السياسي، على الصعيد النظري، هو الأكثر ضرورة لدواعي التجديد والتطوير، لكونه الأساس الذي يصنع المسارات الحركية للمجتمع، فالنظرة السياسية المتجددة لا تتوقف عند تصحيح المسارات فحسب، وإنما ترتقي بالواقع نحو آفاق وأساليب ممارسة تتماشى مع القانون الأزلي المتمثل بالتطور الحقيقي، ليس

فقط على صعيد المجتمعات وإنما تطول حتى الأشياء.

بعض الأيديولوجيات التي نجحت في نقل الأفكار إلى ممارسات السلطة، واجهت بعد عقود طويلة من سلطة الحكم، فشلاً مدوياً أفضى إلى اضمحلالها، مقروناً باللعة لعجزها عن مواكبة التطور الحاصل في مجتمعات منافسة، كان سبب تلك النهايات الركود والعجز عن فهم ضرورات التجديد واستيعابها، بوصفها قانون البقاء.

قيمة الفكر الخلاق، المتجدد، عدم تخنقه في أسر الماضي حتى وإن كان ذلك الماضي مبهراً. قيمة ذلك الماضي مستمدة من زمنه وظروفه الموضوعية، الزمن يتغير ويفرز معطيات جديدة وحاجات من الخطأ نكرانها، فعبّر عصور عاشتها الإنسانية، طورت الممارسة السياسية عبر فكر مجدد واكب الضرورات المستجدة بما أفرزته من مطالب وتحديات. لذلك فإن قانون التحدي والاستجابة، هو الضمان لنجاح أي فعل وحركة سياسية، وبخاصة منها تلك التي تحركها أيديولوجيات وطنية وقومية بسبب تعقد مفردات الصراع، وتعاضم التحديات وتشابكها مع قوى محلية ودولية، حيث لم تعد التحديات مرهونة بأطرها، وبيئتها الوطنية والقومية لتتجاوزها نحو أبعاد دولية واسعة، ما يضيف أعباء جديدة فرضها التشابك في العلاقات الدولية ونزوعها نحو استخدام القوة وسيلة في فرض توجهاتها ذات النزعة الاستعمارية متحالفة مع قوى محلية مهادنة، شكلت إحدى أخطر أدوات الاختراق للمجتمعات، بخاصة المجتمعات النامية.

إن الارتكان إلى التحصين العقائدي للأحزاب والحركات السياسية، وقبولها حال السكون ورفض ضرورات التجديد؛ يجعلها قاصرة وعاجزة عن مواجهة التطور في

الخدق المواجه الذي وظف العلم والتكنولوجيا، وأقحمها بفاعلية في مفردات الصراع. من هنا تتبدى ضرورات التجديد الواعي الذي لا ينقلب على الأسس والثوابت، مادامت تجسد الأهداف والمصلحة العليا للأمة.

التجديد بهذا المعنى، لا يطول الأهداف والأطر العامة التي تصبو إليها الأيديولوجيات وأطرها التنظيمية، وإنما القصد إضافة فهم وحركيات جديدة، قادرة على إدامة زخم العمل وتفعيله بما يغني الأيديولوجيا القومية ذاتها.

ركائز المشروع القومي العربي:

المشروع، أي مشروع سياسي لبناء الدولة الأمة، لا بد من أن تتوافر له ركائز ومقومات رئيسية، يتمحور حولها مجمل الحراك السياسي، حتى تغدو تلك الأسس بمثابة الدستور الذي يتحرك ويتحدد فيه النشاط والعمل السياسي، وهي أسس ثلاثة في المتصوّر، تتمثل في:

- الاستقلال.
- السيادة.
- الهوية.

الواقع العربي ومنذ ما عرف باستقلال الدولة القطرية في بعض أقطاره، والتخلص من الاستعمار العسكري الأجنبي المباشر في أقطار عربية أخرى، واجهت قضية استقلاله السياسي الكامل لغاية امتلاك حرية القرار، واجهت ومازالت قضية التبعية والارتباط الاقتصادي الخارجي وخصوصاً مع العالم الغربي، الذي طور آليات عمله الاقتصادي والمالي من خلال مؤسسات الإقراض الدولية وربطها بالتوجه

السياسي، وإقحام تلك المؤسسات في مفردات اتخاذ القرار في سياسات الدول الغربية، تجاه الأقطار العربية ودول العالم النامي عموماً.

وقد جابهت بدورها مشاريع التنمية في هذه الأقطار، معوقات مضافة لجهة عوائق نقل التكنولوجيا لإستخدامها في مشاريع التنمية، فقد وضعت قوى الاستعمار منذ وقت مبكر قواعد ومحددات قلصت فيها تدفق الكثير من المفردات الصناعية والعلمية، للإبقاء على الأقطار العربية في حالة تبعية مستدامة، تُفقد دعوى الاستقلال السياسي مصداقيتها؛ فمن دون الاستقلال الاقتصادي لا يمكن للقرار السياسي المستقل أن يأخذ أبعاده الكاملة. وحتى الثروة الأساسية التي يملكها العرب، النفط، خضعت للهيمنة الاستعمارية منذ استكشافه، وعائداته المالية مرتحنة في المؤسسات والبنوك المصرفية الغربية، والأُنكى من كل هذا فإنّ الثروة لدول الفائض المالي، وُظِّفت في تمويل مشاريع غربية استهدفت العرب أنفسهم والأمثلة هنا متعددة.

المرتكز الثاني، السيادة، فقد مصداقيته بفعل غياب الاستقلال السياسي الفعلي، فسيادة أي وحدة سياسية يرتبط بشكل عضوي باستقلالها، ما دام الأول مفقوداً فمن الصعب قبول فكرة السيادة المنتهكة سياسياً واقتصادياً، وأمناً حيث تتواجد القواعد العسكرية الأجنبية في بعض الأقطار العربية المكبلة باتفاقيات وتقاھمات أمنية ثنائية مع دول أجنبية غربية وشرقية (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، روسيا). ولعل الهوية العربية، المرتكز الثالث، يواجه في مشهد اليوم أخطر التحديات، فبعد كارثة الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة، يواجه الطرف الشرقي من الكيان العربي - العراق - خطر الإحلال البشري الأجنبي حيث تتشارك إيران مع الولايات المتحدة بعد احتلال العراق بموجات من تدفق العناصر الإيرانية إلى العراق

عبر منحها تسهيلات ووثائق رسمية عراقية، ما يخل بالبنية الديمغرافية لصالح قوة بشرية تتناقض مع الهوية والانتماء العربي، وهي ممارسة طالما اعتمدها وعملت بها قوى الاستهداف الأجنبي حتى شكلت إحدى ظواهر العمل الاستعماري.

إنّ هذا الإحلال البشري يمثل على مستوى الحاضر والبعيد خطراً يستهدف الهوية القومية، فهذه الجاليات الأجنبية المجنسة، تشكل جيوباً جاهزة للاستخدام، تتناغم مع أي توجه خارجي معادٍ، وتتجاوب تلقائياً بالضد مع أي مشروع وحدوي عربي.

ركائز المشروع القومي العربي، الثلاث، الاستقلال والسيادة والهوية مهددة في الصميم وهي بذلك بحاجة إلى دراسات وأبحاث على مستوى قومي عربي، تُخضع هذه المشكلة المركبة الأبعاد لتساؤلات علمية وصولاً لإنتاج فكري رصين، يعالج الأبعاد المستقبلية الضارة بالبنية المجتمعية العربية، وهي مسؤولية تقع أولاً على المشتغلين بقضايا الفكر القومي العربي.

رؤية أولية لشكل دولة الوحدة المتصوّر:

منذ غياب التأثير العربي عن العالم، بفعل التراجع والانحسار، بسبب ما تعرضت له الأمة من غزو واحتلالات أجنبية، ظل النزوع إلى استرجاع الإرث قائماً في الضمير الجمعي العربي، مُعبّراً عنه بالمحاولات المبكرة لبعض رجالات العرب خاصة مع الحقب الأخيرة من عصر الدولة العثمانية. النزوع نحو الحرية ومحاولات التخلص من الهيمنة الأجنبية، جوبه بمقاومة شرسة من قوى الاحتلال على تتابعها، متحالفاً مع قوى وتوجهات عربية، ارتبطت مصلحياً مع تلك الاحتلالات، وبذلك لم

يتبلور النزوع نحو التحرر وبناء الدولة القومية إلى مشروع متكامل نظرياً، بل تحولت دعوات الوحدة والتحرر إلى شعارات تفتقر إلى فكر كفيلاً بتعبئة القوى نحو مسارات عمل جامعة.. ومع نبل شعارات الوحدة، والتضحيات الجسام التي رافقتها، إلا أنها عملياً بقيت مبهمة، وللتدليل على صحة تشخيص هذه الحالة، يجهل القوميون العرب ما هو شكل دولة الوحدة بعد افتراض إنجازها، ماهي آلياتها، وشكل علاقة الأقطار ببعضها، ما شكل دستورها، ماهو موقف الدولة من خصوصيات أقطارها، وغيرها الكثير من الأسئلة الضرورية التي تتطلب الإجابة عنها فكراً واضحاً جامعاً.

إذاً، باستثناء محاولات نظرية محدودة تبنتها الأحزاب والقوى القومية، وهي محاولات لم ترتقِ إلى بناء نظرية وحدوية متكاملة، باستثناء هذه الحالة، من الصعب أن نصف النزوع العربي نحو الوحدة، بالمشروع القومي، فمتطلبات أي مشروع هو الوضوح النظري المتناسك، وهذا مازال غائباً يسبح في محاور شعاعية رغم صدقيتها. هذه المقدمة تدفعنا إلى تصور مؤشرات أولية تعالج الخلل البنوي في الخطاب القومي لجهة شكل دولة الوحدة المنشودة، من هذه الملامح أنها:

- دولة فيدرالية، ديمقراطية، تقر الخصوصيات القطرية، بحيث يشعر المواطن العربي في أي قطر من الأقطار بخصوصيته لتجاوز هاجس الإلغاء من المجتمعات العربية القوية الأخرى، هذا الهاجس المُعبر عنه بوضوح في

المجتمعات الخليجية (دول الفائض المالي) تجاه دعوات الوحدة والاندماج.

• ولضمان سلامة الدولة العربية الفيدرالية من التفكك يتطلب:

1. بناء دستور فيدرالي محكم يجرم فيه الدعوات الانفصالية.
2. بناء جيش فيدرالي قوي يدين بالولاء بالدستور الفيدرالي، ويكون حارساً له.
3. القبول بفكرة دساتير فرعية محلية للأقطار العربية تستجيب لخصوصية الأقطار، شرط عدم تقاطعها مع الدستور الفيدرالي، واعتبار الدستور الفيدرالي هو المرجع الفصل في أي خلاف محتمل.
4. إنشاء محكمة فيدرالية عليا للدولة، تختص بالبت النهائي في القضايا المثارة محل تهديد الدولة في سياستها الداخلية والخارجية.
5. التمثيل الخارجي للدولة وقواتها المسلحة تخضع لإدارة الدولة حصراً والحكومة الفيدرالية.
6. لا تعتمد الكثافة السكانية العالية لقطر عربي ما باعتبارها أرجحية على باقي الأقطار فيما يتعلق بالترشيح لمجلس الأمة وغيرها من الأمور التمثيلية.

إنّ هذه الرؤية تتطلب مشاركة سياسية واسعة من خلال الرقابة الشعبية

المستدامة بتوفير:

- صحافة ووسائل إعلام حرة دون قيود، يكفلها الدستور الاتحادي، شرط عدم تعرضها لوحدة الدولة.
- تجديد الثقة وحبها عن أعضاء الحكومة بما فيهم رئيس الدولة عبر استفتاء

شعبي مباشر، أو عبر مجلس الأمة حسب حالة الخلل وبقرار من المحكمة الفيدرالية العليا.

- اشتراط مشاركة الأحزاب والقوى السياسية في الحياة السياسية الداخلية، سلوكها الديمقراطي الممارس، والمنصوص عليه في صلب بنيتها الفكرية وممارساتها التنظيمية، واعتبار تحقق هذا الشرط هو الحاسم في قبولها كفاعل في الحياة السياسية العربية.

- وبسبب التراكمات السلبية بالتمركز القطري في الأقطار العربية بتغليب الانتماء القطري حدوداً وثروة وهوية مجتزئة، فإنّ بناء منظومة قيمية وفلسفة تعليم جوهرها الانتماء للأمة، كفيل بتجاوز المناطقية والعنصرية والمذهبية، ومن دونها يصعب بناء لحمة وطنية عربية متجانسة، تلغي التمركز المجتمعي حول بؤر تهدد الدولة والأمن الوطني والقومي كما هو حاصل في المجتمعات العربية، حيث استغلّت ووظفت هذه الحالة الشاذة من القوى الإقليمية والدولية المناهضة لوحدة المجتمع والدولة العربية.

ضرورات البناء النظري لمشروع الأمة

البناء النظري للأفكار، بخاصة منها، تلك التي ترنو نحو صيرورة تاريخية لا بد وأن تتكامل وتتسم بالوضوح، وهي مهمة النخب الأكثر وعياً في المجتمع.

ضرورات هذه الدعوة، لها ما يستوجبها لأسباب متعددة:

أولها لكي تكون المعالجات النظرية منهاج عمل جامع يستقطب القوى هادياً

لها في حراكها السياسي والمجتمعي.

إن أي حراك سياسي يفنقر إلى رؤية نظرية متكاملة يفقد استمرارية اندفاعه وزخمه ، ومن ثم ينحو باتجاه التلاشي وحرق الزمن.

الصيرورات التاريخية، بخاصة منها التي أفضت إلى تكوّن الأمم، سبقها جهد فكري منظم تصدى بالمعالجة لقضايا اجتماعية وسياسية واقتصادية وأمنية، تجسد فيها طموح الدولة المنشودة وشكلها لتصبح هدفا للحراك المجتمعي.

الأمة اليوم في حاجة إلى تمركز قواها الحية نحو أهداف محددة، تتجاوز التوقف عند الشعارات العامة المرفوعة، هذه الشعارات المبهمة بحاجة إلى تأصيل واضح المعالم وقابل للتحقق، تجنبنا لتشتيت العمل، وتجنبنا للصدام بين القوى السياسية والمجتمعية ، ذلك الاختلاف والصدام أفضى في حالات كثيرة إلى تمركز قوى المجتمع في جزر معزولة عن بعضها مما أضعف فاعليتها، وهو ما أضر بالمصلحة القومية العليا للأمة، والأنكى من هذا تحول بعض الأحزاب السياسية القومية العربية الى منطق أحادي شديد التمركز والولاء حتى تحول بعضها إلى منطق القبيلة وضيق تفكيرها وتقاطعها مع الآخر.

كل هذه الظواهر السلبية مرجعها ومسبباتها اختلاف التفسير والفهم الذي أطرته الشعارية المجردة الغائبة عن التأصيل.

من هنا تتبدى أهمية وضرورات العمل نحو إنتاج فكري رصين يعالج بعمق متطلبات المشروع القومي العربي.

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية

والصراع الإقليمي في الشرق الأوسط .. إلى أين ؟!

أ.د عادل محمد حسين العليان

كانت منطقة الشرق الأوسط ، وما تزال ، ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للقوى الكبرى عالميا ، وفي إدارة أساليب الصراع على أراضيها ضد القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة ذاتها .. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) وهذه المنطقة تشهد بركانا لا يكاد يهدأ حتى يستأنف بقذف حمم جديدة تؤشر بداية صراع جديد ، وتحديدا ضمن ما عرف تاريخيا بـ ((الحرب الباردة 1947 - 1991)) .

ولعل النفوذ الأمريكي في هذه المنطقة الحيوية من العالم، كان هو الأبرز بلا منازع منذ سبعينات القرن العشرين وإلى يومنا هذا ، ولأسباب عديدة ، كان من أبرزها ضعف النفوذ البريطاني بعد انسحاب الأخيرين من منطقة الخليج العربي أواخر ستينات القرن الماضي ، ليحل النفوذ الأمريكي المباشر ، فضلاً عن انهيار منظومة الاتحاد السوفيتي ، وبشكل نهائي عام 1991 ، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب حلفائها لتقود حرب ((عاصفة الصحراء)) التي استهدفت (تحرير) الكويت من الاحتلال العراقي (آب 1990 - شباط 1991) ، وما

تلاها من أحداث غاية في الخطورة والتعقيد مهدت لقيام (الإمبراطورية الأمريكية) بعد غزو العراق واحتلاله في نيسان 2003 ، لتبدأ معه مرحلة جديدة في تاريخ السياسة الخارجية الامريكية.

ولقد أوضح صناع القرار الأمريكي بأن عملية احتلال العراق بمثابة ((خط الشروع الأول الذي يستهدف تغيير خريطة المنطقة برمتها)) ، وهو ما يحصل الآن لحظة كتابة هذه السطور .

لم تكن عملية احتلال العراق نقطة مرور عابرة بالنسبة للكثير من دول المنطقة ، ولا سيما ذات التأثير والتأثر المباشر في مجرى الأحداث ، وعلى الصعيدين الدولي والإقليمي .. فقد كانت إسرائيل وماتزال ، هي المستفيد الأول من انهيار آخر معاقل المواجهة (المفترضة) عسكرياً ، وبالتالي تفوقها النوعي والاستراتيجي لسنوات طويلة قادمة تمكنها من الانقضاض على ما تبقى من جيوب الممانعة العربية ، وتطويق القضية الفلسطينية تمهيدا لتسويتها بالشكل الذي يتلائم ومصصلحة الأمن القومي الإسرائيلي والمرتبطة بمشروع الشرق الأوسط الكبير ذو القيادة الإسرائيلية المطلقة ، وبلا منازع.

وكننتيجة حتمية لما أفرزته مرحلة ما بعد احتلال العراق ، ووفق نظرية التأثير والتأثر ، برزت إيران إلى حيز الوجود والمساومات السياسية والعسكرية والإستراتيجية ، باعتبارها دولة إقليمية لا يمكن الاستهانة بها وبقدراتها على الساحتين الدولية والإقليمية ، لتدق ناقوس الخطر على المصالح الغربية ، والأمريكية منها تحديداً ، فضلاً عن التهديد الإيراني (المفترض) للأمن الإسرائيلي في الصميم ،

وبحسب وجهة النظر الأمريكية و الإسرائيلية.

وعلى هذا الأساس حاولت الإدارة الأمريكية ، سواء إبان عهد بوش الابن ، أم في عهد خليفته باراك أوباما وما آلت إليه الأمور إبان عهد ترامب حالياً ، احتواء إيران وبرنامجها النووي الذي بدأ (يقض) مضجع الحليفين الاستراتيجيين ، واشنطن وتل أبيب ، وبعضاً من دول المنطقة العربية ، فبدأت سلسلة من إجراءات أخرى غاية في التعقيد والخطورة ، أدت بإيران إلى الانجراف نحو الهاوية الاقتصادية ، وهو ما نشهده اليوم على أرض الحقيقة والواقع.

وبفعل تسارع وتيرة الأحداث السياسية والعسكرية والاقتصادية في المنطقة والعالم ، ظهر الصراع الأمريكي - الإيراني - الإسرائيلي في أوضح صورته من خلال التصريحات والمناوشات الكلامية والإعلامية بين هذا الثلاث (القديم - الجديد) حتى وصل الحال الى قيام إيران باستهداف المصالح الأمريكية بشكل مباشر أو غير مباشر وفي مقدمتها السفارة الأمريكية وسط المنطقة الخضراء ، والتي نتج عنها قيام إدارة البيت الأبيض بترسيخ وتوسيع العقوبات المفروضة على إيران وكبار شخصياتها السياسية والعسكرية، بعد سلسلة اجراءات وقائية لعل من أهمها اغتيال (قاسم سليمان) ووفق إستراتيجية أمريكية - (إسرائيلية) معدة سلفاً..

ويشير واقع الأحداث والتجاذبات السياسية إلى ان ثمة تطورات خطيرة من الممكن جدا أن تشهدها ساحة الصراع الثلاثية ، وبفعل عدة متغيرات موضوعية فرضت نفسها بقوة على واقع السياسة العربية والإقليمية وأبرزها حركات التغيير العربية وما آلت اليها نتائجها المريرة والمتسارعة ، مروراً إلى أحداث سوريا وما تشهده من صراع مرير بين نظامها السياسي والمعارضة بثتى صنوفها ومسمياتها وأعطيتها

الإقليمية والدولية ، وصولاً إلى أحداث العراق المتمثلة بانتفاضة تشرين 2019 ضد الفساد والتدخلات الإقليمية ، والتي مازالت مستمرة لأجل تحقيق أهدافها المنشودة.

وعندما نشير إلى أحداث العراق وسوريا في الوقت الراهن ، فإننا واقعاً نضع أيدينا على الجرح !! فالأحداث الجارية حالياً في داخل الأراضي العراقية و السورية، فضلاً عن برنامج إيران النووي ، والوجود الروسي - التركي في المنطقة ، فضلاً عن أحداث اليمن ولبنان ، شكّلت أحداثاً بارزة في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية و إسرائيل ضد السياسة الإيرانية في الشرق الأوسط بشكل عام ، والمنطقة العربية على وجه الخصوص ، وبكل ما لذلك الموضوع من تداعيات خطيرة على مستقبل المنطقة والعالم بأسره.

وفي نهاية المطاف ، سيشكل الصراع الأمريكي - الإيراني - الإسرائيلي نقطة التحول الأساسية والمنعطف الخطير لمجمل مجريات الأحوال السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يشهدها العالم والشرق الاوسط .. فإلى أين تتجه حتمية ذلك الصراع؟! .. وماهي نتائجه الإستراتيجية وتأثيرها على منطقتنا العربية؟! .. ولعل الإجابة قريبة ، وقريبة جداً ، ولربما أكثر مما نتصور .. وإن غداً لناظره قريب.

دور المؤسسات الثقافية في بناء الشخصية

أستاذة : سميرة رجب

يتطلب التطرق إلى تحليل موضوع دور المؤسسات الثقافية في بناء الشخصية، إلى تحديد بعض المعطيات والمفاهيم الضرورية التي من شأنها تأطير هذا الدور وإبراز أهمية العلاقة بين الثقافة والشخصية، وتفسير العوامل التي قد تؤثر في نجاح هذا الدور المهم من عدمه.

حسب تعبير ماكس فيبر (Max Weber) المؤسسة هي عبارة عن "تجمع أفراد يعملون مع بعضهم في إطار تقسيم واضح للعمل من أجل إنجاز أهداف محددة وتتميز هذه العلاقة بطابع الاستمرارية". وإذا ما طبقنا هذا التعريف على المؤسسة الثقافية، فيمكن اعتبارها تجمع فكري لمجموعة من الأفراد يعملون في مجالات الثقافة ويهدفون من خلال عملهم إلى بث الوعي الثقافي في المجتمع والمساهمة في بناء الشخصية المجتمعية من خلال الثقافة.

لا شك في أن أي مجتمع بشري يعتمد بالدرجة الأولى على الثقافة، في مفهومها الحضاري للكلمة. هذه الثقافة تنحصر في شكل نماذج ومكونات تاريخية، اجتماعية، سيكولوجية وأنتروبولوجية تشمل اللغة، القيم والعادات والتقاليد، السلوك والمعتقدات... المتفق عليها من قبل الجميع والتي تُتوارث عبر الأجيال. ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار أن لطبيعة الثقافة وخصائصها دورا أساسيا في التأثير على بناء وتطوير الشخصية.

ولكن الثقافة ليست مكونا أو مجموعة من المكونات الستاتيكية (الثابتة)، بل تتأثر داخليا وخارجيا طبقا للمتغيرات المحلية والعالمية التي أصبحت تلعب الدور الأساس في التأثير على بناء الشخصية، مما يرمي العبئ الأكبر على المؤسسات الثقافية والإعلامية في المساهمة في صقل وتعديل وإحاطة عملية بناء الشخصية.

ويمكن القول إن أبرز مؤسسة ثقافية على الإطلاق منذ منتصف القرن العشرين هي المؤسسة الإعلامية. فكثيرا ما ارتبط مصطلح الثقافة بمصطلح الإعلام، لكن في الواقع أصبح الإعلام هو المجال الغالب، خاصة مع انتشار وسائل الإعلام الرقمية والتحول التدريجي للمتلقي من مستهلك إلى منتج فاعل للمضامين الإعلامية والثقافية عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية.

تقوم وسائل الإعلام، كمؤسسات ثقافية، بالتأثير البالغ في بناء الشخصية المجتمعية، وأثبتت الدراسات في هذا الإطار أن وسائل الإعلام كانت في السابق (وسائل الإعلام الجماهيرية: الصحف، الإذاعة والتلفزيون) ولا تزال في الحاضر (وسائل الإعلام الرقمية) العامل الأساس في التأثير على الرأي العام والتحكم في العقول في اتجاهات مختلفة سواء كان الأمر مرتبطا بالسياسة أو الاقتصاد أو التعليم أو الثقافة وغيرها. إن ما يسمى بالصناعات الثقافية المتمثلة في صناعة الأفلام والمسلسلات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والأخبار والمضامين الإعلامية الرقمية الجديدة، هي في الواقع مؤسسات ثقافية تتربع على عرشها كبريات شركات الصناعات الثقافية العالمية مثل Time Warner, Walt Disney, Fox, Thomson Reuters, CBS,) (Viacom, Netflix...، وتقوم بالأساس ببيع منتجات إعلامية، لكنها أيضا تصقل عقول الناس ثقافيا وفكريا ضمن اتجاهات مختلفة من خلال المنتجات التي تبثها وتنتشرها حول العالم بلغات مختلفة.

لقد كان لهذه الشركات العالمية الدور الأساس في تركيز ونشر ما سمي بالعولمة الثقافية ونشر سلوك الاستهلاك النمطي للمنتجات الغربية حول العالم وخاصة في المجتمعات العربية. وهي طبقا لتعريف Max Weber، مؤسسات ثقافية وإعلامية

تهدف من خلال عملها البيع وفي نفس الوقت التأطير الثقافي والسلوكي للمجتمعات ضمن اتجاهات فكرية وثقافية معينة تمثل المجتمع الرأسمالي.

إذا ما ألقينا نظرة بسيطة على تطور السلوك في مجتمعاتنا العربية، فسنجده بالضرورة متأثراً متأثراً بالغا بمشاهير الأفلام والمسلسلات الغربية وخاصة منها الأمريكية. وهذا نتاج واضح لتأثير المؤسسة الإعلامية، في شكلها الثقافي، على تشكّل وبناء الشخصية العربية.

كيف لنا اليوم أن نتساءل عن سبب تبني مجتمعاتنا وبالأخص شبابنا للأفكار الغربية والسلوك الغربي الذي ربما لا يتناسق مع عاداتنا وتقاليدنا العربية والإسلامية، بدون الرجوع إلى فهم دور المؤسسات الإعلامية الثقافية وعلاقتها بالتأثير المباشر على تكوين السلوك المجتمعي المحلي.

كما أن هناك دور كبير أكثر خطورة في تشكيل وبناء الشخصية من خلال المؤسسات الثقافية التي تعمل في مجال صناعة الأخبار. فالتعرض للأخبار يوميا وبوسائل مختلفة تقليدية أو رقمية، هو جزء من عملية التأثير على الشخصية. فكيف يمكن أن تتطور هذه الشخصية إذا ما أخذنا في الاعتبار أن 90% من الأخبار التي تدور حول العالم مصدرها الأساسي ثلاث وكالات أنباء عالمية هي: Reuters, AFP,

AP، وهي في الأساس مؤسسات إعلامية تحمل معلومات وأفكار وثقافة لا مفر من

تأثيرها ولو النسبي على اتجاهاتنا وآرائنا حول القضايا المحلية والدولية.

إن الأخبار كصناعة إعلامية وثقافية، تشكل الرأي العام لا محالة وتصنع اتجاهات

الرأي العام المحلي والدولي كما يحلو لها. والدليل على ذلك أن وكالات الأنباء

العالمية والمؤسسات الإعلامية الثقافية الأخرى، أقنعتنا، من خلال برامجها الإخبارية،

بأننا إرهابيين وأن الإسلام معاد لحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية الكونية، وأن

الغرب هو حصن السلام واحترام حقوق الإنسان، في حين أن التاريخ يثبت العكس،

إذ لم يشهد العالم بربرية ووحشية أكثر مما شهدها على يد الغربيين أنفسهم في مناطق

عديدة حول العالم بما فيها آسيا وأمريكا الجنوبية وبالخصوص ما عانتها بلداننا العربية

من الاستعمار والغزو اللاشعري.

رَكَّز Max Weber في تعريفه للمؤسسة على "طابع الاستمرارية" في العمل، وهو

أمر غاية من الأهمية لأن كبريات مؤسسات الصناعات الثقافية والإعلامية

والتكنولوجية العالمية مستمرة في نفس النهج والمنهجية، تبيع منتجاتها وتؤثر على

السلوك وتتحكم في العقول.

عندما نقوم ببحث بسيط عبر محرك بحث غوغل، لن نتجاوز العشر أو العشرين النتائج الأولى للبحث، وبالتالي نبقى سجناء ما يقترحه علينا غوغل من نتائج بحث، يُؤطر بها عقولنا ويوجه بها اختياراتنا وآرائنا، لئتم اعتماد هذه النتائج لاحقاً في بحوثنا ونقاشاتنا وقراراتنا وربما تخطيطنا واستراتيجياتنا، وترسخ مع الوقت في فكرنا وثقافتنا. بالرغم من شكله الظاهري البسيط، يعتبر محرك بحث غوغل أكبر مؤسسة ثقافية عالمية على الإطلاق. فهو يزودنا بمعلومات وبيانات علمية وثقافية وتعليمية لا حصر لها، يصعب التحقق منها، وبالتالي يكون المسيطر الأول ثقافياً وإعلامياً على اتجاهاتنا.

ويتعلق الأمر الآخر بشبكات التواصل الاجتماعي، التي تعتبر من الناحية السوسيولوجية مؤسسات ثقافية وإعلامية يتم من خلالها التشارك في المعلومات والبيانات وتبادل الآراء والنقاشات ونشر الأخبار في مختلف المجالات.

وبالرغم من شكلها الظاهري، كمنصات رقمية تشاركية، تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي أكبر مختبر لتحليل اتجاهات الرأي حول القضايا والمسائل المصيرية للمجتمعات، بما فيها مجتمعاتنا العربية. وتتحول هذه الشبكات مع مرور الوقت إلى أكبر مخزن رقمي لبياناتنا الشخصية وذاكرتنا الوطنية، يمكن الاستفادة منها استراتيجياً

بطريقة أو بأخرى. ويبقى السؤال الأهم: إذا اعتبرنا أن شبكات التواصل الاجتماعي هي مؤسسات ثقافية وإعلامية، فإن المتحكم في هذه الشبكات ربما يكون المتحكم نسبيا في اتجاهاتنا الثقافية والإعلامية.

لا أريد هنا أن أرسم صورة سلبية حول دور المؤسسة الإعلامية، كمؤسسة ثقافية، في بناء الشخصية المجتمعية، ولكن ربّما الهدف هو زيادة الوعي بأن أهم مؤسسة ثقافية في القرن الحالي هي المؤسسة الإعلامية بمختلف أصنافها وأشكالها. وربّما أيضا وجب علينا في العالم العربي اتخاذ مواقف مشابهة لما قامت به بعض الدول الكبرى في مجابهة هذه المؤسسات الجديدة ذات التأثير القوي على مستقبل الشعوب. فعلى سبيل المثال، اعتمدت الصين آليات ناجحة لمجابهة دكتاتورية غوغل، كمؤسسة ثقافية ومعلوماتية بالدرجة الأولى، وأنشأت محرك بحث وطني سرعان ما انتشر في كافة أرجاء آسيا (Baidu). كما أنشأت المرادف لموقع فيسبوك للتواصل الاجتماعي تحت مسمى WeChat، لتتمكن بذلك من المقاومة المؤقتة لتأثير هذه المؤسسات الثقافية الإعلامية الجديدة على التأثير في بناء الشخصية الصينية.

كما سارعت روسيا لإنشاء مرادف لشبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك، تحت مسمى VK، ليصبح المنصة الرقمية الوطنية الأولى في روسيا. هذه الإجراءات هي في

الواقع تعبير عن مقاومة لدكتاتورية المؤسسات الثقافية والإعلامية والتكنولوجية الغربية الجديدة التي تعمق العولمة الثقافية والاقتصادية وتأثر بصورة كبيرة في بناء الشخصية المجتمعية.

وفي هذا الإطار، كان لانتشار مفهوم العولمة الاقتصادية والثقافية حول العالم منذ ثمانينات القرن الماضي الدور الكبير في إعادة النظر حول مفهوم الهوية الوطنية ومدى تماسك مكوناتها السوسولوجية والثقافية أمام السيل الجارف من السلع المادية واللامادية (الثقافة-السلوك الاجتماعي) التي اجتاحت الدول عبر آليات وديناميكيات جديدة جذرتها أساسا مبادئ اقتصاد السوق والتقل الحر للسلع والأشخاص والتدفق الحر للمعلومات والمعرفة حول العالم، ولعبت فيها الدول الرأسمالية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدور الأساس.

وفي الواقع، فإن تأثير العولمة الاقتصادية والثقافية على استقلال ووحدة الهوية الوطنية، تحوّل إلى أمر واقع، بعدما تم الانتهاء نظريا بالعمل بنظام القطبين، وأصبح المنطق الغربي هو المنطق السائد في مجالات الاقتصاد والمعرفة والتكنولوجيا والإعلام وما تبعها من صناعات ثقافية ذات تأثير قوي على صعيد الهوية المحلية والإقليمية.

ولا يجب في نفس الإطار أن نسلّم بأن العولمة الاقتصادية والثقافية سوف تقضي أو قضت على جميع الهويات والثقافات حول العالم لتجعلها نمطا واحدا ووحيداً. لأنه رغم شدّة تأثير العولمة على الثقافات المحلية، فإن الدراسات تحدّثت عمّا سمي بـ"انتقام الثقافات والهويات المفردة". أي بمعنى أن الهوية الثقافية تتأثر، تتطور، تتغير ولكن بمكانها المحافظة على أجزاء ومكونات من خصوصياتها ضمن سياق اجتماعي معين.

وهنا يجب أن نشمّن من جديد دور المؤسسات الثقافية والإعلامية في عملية بناء الشخصية وتطويرها. هذا الدور الذي يفترض أن يقام ضمن عدد من المبادئ:

1. الإيمان القاطع بأن مستقبل البلدان العربية وغيرها من البلدان، يكمن أساساً في بناء الإنسان العربي، الذي يكون فيه بناء الشخصية الحلقة الأساس.
2. العمل على توحيد السلوك المجتمعي ضمن رؤية تتشبث بالأصالة وتحترم الثوابت الوطنية وتنتفتح على الخارج.
3. التنسيق الكامل مع استراتيجية الدولة في صياغة السلوك المجتمعي الذي من المفترض أن يركز على الهوية الوطنية.

4. الخروج من مظلة العشائرية والطائفية والقبلية، والعمل تحت المظلة الوطنية

التي لا تأخذ بعين الاعتبار هذه العناصر المكبلة والمشوشة والمفرقة ضمن

عملية بناء الشخصية.

5. العمل بالتوازي ضمن فلسفة التعاون والتكامل مع المؤسسات المجتمعية

الأخرى التي لا يقل شأنها عن المؤسسات الثقافية، وهنا نقصد بالذات

المؤسسة التربوية والمؤسسة الإعلامية.

6. العمل على إقناع القطاعين العام والخاص بضرورة تضافر الجهود والحصول

على الدعم الكافي لبناء الشخصية الوطنية، خدمة للمصلحة الوطنية العليا.

التعليم العالي العربي ، مابعد جائحة كورونا

الأستاذ الدكتور محمد عبدالعال النعيمي

البحث العلمي يعتبر من الأمور المهمة في الدول والآن تقاس كثير من مؤشرات الدول على أساس مدى انتاجية البحث العلمي ، أي مردودات الدخل أو الناتج المحلي من البحث العلمي ، وفعلا حققت دول كثيرة سوف نذكر قسم منها كيف حققت مداخيل زادت من ال جي بي دي الدخل القومي من البحث العلمي ، علي أية حال ، نتحدث عن الجائحة ال Covid19 حقيقة فتحت العالم على أمور كثيرة وخاصةً أنها وجدت كثير من الدول المتقدمة رغم الدعم الكبير للبحث العلمي وخاصة في مجال التطورات الأخيرة في مجال الطب والصيدلة والهندسة وغيرها ، أنه كل هذا الدعم ولكن هي مقصرة ، ومقصرة بشكل كبير والدليل على ذلك أنه خلال الشهرين أو الثلاثة الذي مرقنا بهم لاحظنا أن أكبر وأكثر

الحكومات تبحث وتلتقي مع المراكز البحثية وتنتظر النتيجة من المراكز البحثية ، إضافة إلى أن العالم كله الآن عينه وعقله متوجه نحو المراكز البحثية متى سينتج لقاح أو علاج لهذا المرض ، إذ البحث العلمي نفي نوع من الشك للمجتمع وللحكومات بشكل خاص أنه بدون بحث لا يوجد تطور ، والبحث العلمي يجب أن يكون له ميزانية وحجم أكبر ، واقع الدول العربية حقيقة في هذا المجال مع الأسف وخاصة من خلال ما لاحظناه في هذه الجائحة ، لن نجد هنالك دعم للبحث العلمي لا سابقاً ولا حتى في هذا الوقت ، بينما في الدول الغربية من خلال اللقاءات التي حصلت أغلب المتحدثين كانوا أساتذة جامعة ولكنهم عملوا جوين أفنجر مع مراكز بحثية واستفادوا ، في الدول العربية لن نشاهد لحد الآن أنه هنالك إشراك أو تعشيق لأساتذة الجامعات في مجالات التخصص المعنية بالجائحة في موضوع البحث أو المشاركة إلا بنسبة قليلة جداً ، إن بعض الكليات أو الجامعات اشتركت مع بعض المراكز البحثية ووزارات الصحة في هذا المجال وهذا القصور الذي لاحظناه ، لو كان هناك نوع من

التعشيق وكان هناك نوع من التعاون المشترك ما بين قطاع التعليم العالي والأساتذة وذوات الخبرة مع القطاعات البحثية لكن لدينا أكثر ، وكان هناك نوع من التنافس وخاصة في موضوع الدول العربية ، حقيقة ف الإحصائية بسيطة للتعزيز حتى يكون لدينا واقع الحال ، بالنسبة لإحصائيات الأرقام حول البحث العلمي ل ٢٠١٨ - ٢٠١٩ الصادر من المؤسسة الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة NSF حقيقة اعطانا ارقام مذهلة ، مثلا على سبيل الفرق نلاحظ أن الصين الآن قد تربعت على مستوى العالم في البحث العلمي وأنتجت في عام ٢٠١٩ ٥٢٨ ألف و ٢٦٣ بحث علمي ومقالة ، طبعاً هذه المقالات والبحوث منشورة في مجلات معتمدة فيها عامل تأثير ، ليست مجلات محلية أو مجلات غير معتمدة ، بالنسبة لأمريكا جاءت بعدها في هذا العام نشرت حوالي ٤٢٢ ألف بحث و ٨٠٨ بحث منشور ، وبعدها جاءت في مجلات معتمدة ، جاءت بعدها الهند وكان لها ١٣٥ ألف بحث و ٧٠٠ والمانيا ١٠٤ ومن ثم اليابان ومن ثم بريطانيا ٩٧ ألف بحث ومن ثم روسيا ٨١ ألف بحث و ٥٠٠ وإيطاليا ٧١ وهكذا

تستمر الأمور، لن نجد للدول العربية في هذا المجال تسلسلات،
مثلا السعودية وصلت لعدد ٧٠ في العام الماضي، بالنسبة لعدد
البحوث المنتجة على مستوى العالم في عام ٢٠٠٨ أجرينا مقارنة
للعشر سنوات كان لدينا منتج عالميا مليون و ٧٥٥ ألف بحث
و ٩٥٩ بحثا في ال ٢٠٠٨ في ال ٢٠١٨ زاد الرقم إلى مليونين
٥٥٥ بحث و ٩٥٩ بحث تضاعف العدد عن العشر سنوات
الماضية وبمعدل زيادة تقريبا ٤ بالمائة على مستوى العالم، حقيقة
نسبة البحوث على مستوى العالم التي تمثلها الصين ٢٠ بالمائة
من بحوث العالم هي صينية، ١٦ بالمائة من بحوث العالم كانت
امريكية ٥ مية منها كانت من الهند، و المانيا ٤,٨ واليابان ٣,٨
، بالنسبة للدول العربية نسبة إنتاجهم البحثي طبعاً ٤٠٠ مليون
سوف اتحدث عن أعداد الجامعات والأساتذة، من خلال هذه
النسب الوطن العربي كانت نسبته 0.003 من بحوث العالم ام
تصل إلى ٣ بالألف من نسبة العالم، والأسباب معروفة كمية
الإنفاق على البحوث في العالم كله وصلت إلى ١٠٠ مليار دولار
في عام ٢٠١٨ وكانت تعتمد اميركا أكثر الدول دعماً ومن ثم

الصين واليابان وألمانيا وهكذا ، بالنسبة للدول العربية مستوى الإنفاق على البحث العلمي ٣ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي انصرف عليها ، وأكثر دولة كانت متميزة في هذا المجال هي السعودية ثم الإمارات ومن ثم الدول الأخرى تتبعها وصولاً إلى الجزائر تقريبا والعراق التي كانت أقل الدول داعمة للبحث العلمي في ذلك الوقت ٢٠١٨ ، ولدينا إحصائية ثانية حتى نكون على بينة لدينا كل ٤ الآلاف و ٢٩٥ بحث مقابل مليون في الولايات المتحدة ، يعني كل مليون شخص يقابلهم ٤ الآلاف ٢٩٦ بحث منتج ، في الصين مقابل كل مليون ألف و ٩٦ بسبب أنه حجم سكان الصين مليار و ٢٠٠ ، الأمريكان مليار و ٣٠٠ ، ولذلك ألف و ٩٦ لكل مليون في الصين ، معناها لو أخذ نسبة وتناسب بين حجم السكان الأمريكي والصيني يطلع الصين أيضا متميز ، بالنسبة للدول العربية ظهر لدينا لكل مليون ٢ بالألف من البحث لكل مليون يعني لدينا ٤٠٠ مليون وانتجنا حوالي ٣,٣ ألف بحث لعام ٢٠١٨ ، أتحدث عن البحوث المعتمدة وليس عن المجالات المحلية والبحوث التي ليس لها علاقة بالقديم ، ٣

بالعشر آلاف من البحث للمليون الواحد وهذه النسبة متدنية جدا على الوضع التالي ، وما حدث الآن بعد الجائحة التي مرت على العالم كله وعلى الوطن العربي وتطبيق الجانب العلمي والتعليم ال أون لايين والإلكتروني يجب بالتوصيات أن العالم أنفتح على موضوع البحث العلمي ، الآن العالم بعد الجائحة من الفوائد التي استفدنا منها أنه الحكومات انتبهت أنه بون بحث علمي لا يوجد تقدم لا يوجد تطور في كل القطاعات ليس فقط الطبية ، الزراعية الصناعية والهندسية والطبية والصيدلانية وكل القطاعات بغض النظر عن تسميتها حتى الاجتماعية والنفسية وغيرها ، لذلك الآن كثير من الحكومات بدأت تتراجع ع ما كانت ، حقيقة تظلم البحث العلمي ، لأنه كانت نسبة التخصيصات للجامعات العربية من كل الناتج المحلي الإجمالي رقم لا يتجاوز المليارين دولار في عام ٢٠١٨ ، علماً أنه جامعة هارفرد التي تكلم عنها الدكتور العيسمي وجامعة متشيغان تصرفان حدود ضعف هذا المبلغ على البحث العلمي ، واسرائيل لوحدتها تصرف أربع أضعاف ما صرف في كل الأمة العربية والوطن العربي ، ووصل

إلى ٦ أضعاف في سنة ٢٠١٨ فيما تصرفه الدول العربية أي بحدود ١٠ مليار أو ٩ مليار دولار تصرف على البحث العلمي في كافة المجالات التطبيقية ، ولذلك هذه الأرقام مقارنة بناتج الدخل القومي على مستوى الوطن العربي يعتبر ناتجاً للدخل القومي العربي عالي خاصة في الدول التي فيها إنتاج نفطي عالي ، خاصة أنه كان هناك نوع من التخلف في هذا المجال ، وأنا متأكد خاصة في دول الخليج في السنوات القريبة أو خلال ال ٣ او ٤ سنوات وخاصة في موضوع الجائحة ، الآن بدأت الدول ان تفكر كيف ندعم عملية البحث العلمي ، ولذلك رب ضارة نافعة في هذا المجال ، صحيح أن هذه الجائحة أذت وتوفى العديد من الناس وأصابته الهلع في الناس ، لكن دقت الجرس والناقوس إلى الحكومات العربية أنه بدون بحث علمي وبدون إسناد البحث العلمي في مستوى الجامعات تكون الأمور أسوء في المستقبل ، وخاصة نحن نتجه إلى ثورة جديدة ما تسمى ليست بثورة الاتصالات لأن ثورة الاتصالات مرت ، الآن نتحدث عن 96 و 97 إلى الآن يستغلون عليه ، ويصبح العالم كله علاقات

باستخدام الانترنت وال اون لاين والجامعات والمستشفيات والخدمات وكل شيء في عام ال ٢٠٣٠ من المتوقع أن يكون هناك طفرة نوعية كبيرة في هذا المجال ، لذلك لدي بعض المعلومات أنه الوطن العربي والدول العربية بشكل خاص ودول العالم قد انتهت الآن إلى موضوع البحث العلمي ، والدليل أميركا في الآونة الأخيرة والاتحاد الاوروبي ضخ مليارات من اليورو والدولارات أو الباوندات بالنسبة لبريطانيا في سبيل تعزيز موضوع المراكز البحثية والجامعات حتى تجد اللقاح أو علاج ، ولو ساهمنا في هذا الموضوع سابقا وانتبهنا عليه يمكن ما كان وصلنا لما وصلنا عليه الآن ، ولذلك أنا أشعر ان عملية البحث العلمي ستتحسن وسيكون هناك اهتمام من قبل الحكومات والمفروض أن يكون هنالك اهتمام من قبل الحكومات لتنشيط عملية البحث العلمي ، الذي يعتبر واحد من المؤشرات المهمة في مجال التنافس على مستوى البلدان وفي نفس الوقت يعتبر جانب مهم لإعادة ثروة البلدان وزيادة الناتج المحلي ، يعني مثل ما النفط

والبترول يجلب إيرادات البحث العلمي وبراءات الاختراع ستكون لها إيرادات كبيرة جدا تعادل مصادر الثروات الأخرى .

دور الإعلام في تجديد الخطاب الديني ومكافحة التطرف

الأستاذ الدكتور فارس الخطاب المهداوي

إن موضوع «تجديد الخطاب الديني» ليس هو موضوع زمننا الحالي ، كما أن من يطالب بتجديد الخطاب الديني كانوا موجودون في تاريخ أمتنا عبر قرون عديدة حيث واجه دعاة التجديد وتنقية الخطاب الديني مما علق فيه من أفكار ظلامية ولدت من رحم الفترات المظلمة التي كانت فيه أمتنا تتعرض خلالها إلى غزو أعدائها أو مغالاة الحكام المستبدين بشؤون العباد وتدخلهم بكل ما يجعلهم خائعين خاضعين لخطاب ديني يغلق عليهم بوابة العقل والتفكير وكسب المعرفة.

وقبل الخوض في موضوع الندوة " دور الإعلام في تجديد الخطاب الديني ومحاربة التطرف" لابد من توضيح معاني المفردات التي جاءت ضمن سياق عنوان هذه الندوة ؛ فنقول :

التجديد في اللغة العربيّة من أصل الفعل " تجدّد" أي صار جديداً، و"جدّده" أي صيّرهُ جديداً، وكذلك أجده واستجدّه، وكذلك سُمي كلُّ شيءٍ لم تأتِ عليه الأيام ، أي أنّ التجديد في الأصل معناه اللغويُّ تجتمع فيه ثلاثة معانٍ متّصلة:

أ- أنّ الشيء المجدّد قد كان في أوّل الأمر موجوداً وقائماً وللناس به عهد.

ب- أنّ هذا الشيء أتت عليه الأيام فأصابه البلى وصار قديماً.

ج- أنّ ذلك الشيء قد أُعيدَ إلى مثل الحالة التي كان عليها قبل أن يبلى ويخلّق.

وقد وردت مفردة التجديد في رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال: "إنّ الله تعالى يبعث لهذه الأمة على رأس كلّ مائة سنةٍ من يجدد لها دينها " .

أما معنى كلمة "الخطاب" فتعني :

مُجَمَّل ما يصلانا من أفكارٍ أو تصوُّراتٍ بكلِّ أشكالِ التعبير اللغويِّ، مسموعاً أو مكتوباً، وبكلِّ وسائلِ التوصيلِ التقليديَّة أو المستحدثة، سواءً كنَّا نتلقُها جماعةً أو فرادى. أي أن "الخطاب" ليس مجردَ الخطابة التي نتلقُها في المساجد في صورة خطبةٍ، أو موعظةٍ، أو درسٍ، أو ما شابه ذلك.

وفي معنى "الدين":

يذهب الكثير من الباحثين في اللغة العربية إلى أنَّ المقصود بالدين هو : مجموعةٌ من المفاهيم والمعايير والاتجاهات التي يعتنقها الفرد أو الجماعة، غير أنَّ المفهوم المتعارف المتداول هذه الأيام والمرتبط بتجديد الخطاب يقصر معنى الدين هنا على أنَّه "الإسلام".

إذن يكون معنى "تجديد" "الخطاب"، "الديني"، هو : تجديد وإحياء وإصلاح لعلاقة المسلمين بالدين، والتفاعل مع أصوله والاهتداء بهديه؛ لتحقيق العمارة الحضارية وتجديد حال المسلمين، ولا يعني

إطلاقاً تديلاً في الدين أو الشرع ذاته كما يفعل الكثير من الدعاة فيقومون بإسم الدين بإغلاق عقول المتلقين بما يقدمونه من خطب أو محاضرات فيها قوالب جاهزة من المعرفة وضعت منذ أكثر من 1300 سنة يحللون فيها ويحرمون ويكفرون دون أن يفسحوا المجال لمن يتلقى خطبهم أن يفهم حقيقة الدين وكتاب رب العالمين .

وفي الوقت الذي يشهد العالم تحولات عميقة وجذرية في الحضارة والفكر والسلوك والتعامل الإنساني ، يصدّم المسلمون بإشكالات الثقة بما يقدمه الخطاب الديني التقليدي لهم من تفسيرات على الفوارق الموجودة بيننا وبين العالم الذي يصطلح البعض من أنواع الخطاب الديني على تسميته بـ "الكافر" ، إشكالات الثقة هذه جاءت في حقيقة الأمر من وجهتين ؛ الأولى أنّ الإسلام هو دين الحق، وأنّ كلّ من خالفه فهو على باطل، والثانية، ما يراه على أرض الواقع من تقدم فكريّ وحضاريّ وتكنولوجيّ كبير لدى هذا الآخر، الذي هو على باطل طبعا. فاقتضى ذلك تفسيراً معقولا واحدا من تفسيرين اثنين أساسيين؛ هما:

- إمّا أنّ ذلك بسبب تفريط المسلمين في مبادئ دينهم وأخلاق أسلافهم وأسباب تفوّقهم وتميّزهم الحضاريّ والفكريّ الذي عرفته الأمة الإسلاميّة منذ عهود طويلة متقدمة.

- وإمّا أنّه بسبب ضعفٍ في خصائص الدّين نفسه، وعجزه - كنظام دولة ومجتمع عن مواكبة المتغيّرات الحضاريّة ومسايرة تطوّر العصر.

وبناءً على ذلك ظهر لدينا :

- شقّ تحرّريّ حدائنيّ تغريبيّ له ميولات إحدائيّة يتبنّى القول الثّاني، وهو القول بأنّ الدّين إنّما هو سبب أساسيّ في الجمود الفكريّ والحضاريّ الذي عرفه العالم العربيّ، ومعرقل مهمّ من معرقات التقدّم والتطوّر.

- وشقّ آخر تأصيليّ إسلاميّ سلفيّ، يتبنّى القول الثّاني، ويرى أنّ أهمّ أسباب التراجع الفكريّ والحضاريّ، إنّما هو بسبب التفريط في مبادئ الدّين الإسلاميّ والرّغبة في محاكاة الغرب المتطوّر، وكذلك الغفلة عن أنّ التطوّر المطلوب لا يمكن أن

يتحقّق إلا بالتمسّك الشديد بالدين وعلى نهج الصحابة، والحفاظ على الأصالة، والتشبّث بالهويّة، والتمثّل بالسلف الصّالح.

وبناءً على ذلك فظهرت حركاتٌ دعويّة إسلاميّة، وتنظيمات سياسيّة إسلاميّة، ورؤى فكريّة إسلاميّة، وأنشطة جمعياتيّة إسلاميّة، وشخصيّات قطريّة وعالميّة إسلاميّة، كلها ترى أن تأخّر الأمة بسبب التّساهل في تطبيق الشّريعة، والضعف في تمثّل ضوابط الدّين على أرض الواقع، لذلك هي توصي بمزيد من التّشدّد في تطبيق الشّرع، والعودة بالواقع إلى ما كان عليه المسلمون في صدر الإسلام، فأصبح بذلك كلّ سلفيّاً في فكره، سلفيّاً في توجّهه، سلفيّاً في أخلاقه، سلفيّاً في ممارساته، سلفيّاً في اختياراته كلّها، ثمّ شيئاً فشيئاً، بسبب مغالاته في ذلك، ومبالغته في تبني هذا الموقف ورفض غيره من المواقف، صار متطرّفاً دينيّاً، عقيدته وعقدته تقول: أنا على حقّ وكلّ من خالفني على باطل، فإمّا أن يتراجع من يخالفني عن باطله ويدخل معي دائرة الحقّ، أو يصبح لي عدوّاً، وعندها يصبح لي الحقّ في مواجهته وإلغائه. فيكون بذلك قد خالف روح الدّين الإسلاميّ التي تقوم

على معاني التسامح والاعتدال والوسطية وقبول الآخر مهما كان مختلفاً، والأدلة على ذلك كثيرة بارزة ومعروفة.

إن ظاهرة التطرف سوف لن تزول وتتلاشى بشكل عفوي دون أن تكون هناك جهودٍ و تضحياتٍ، فهي أشبه ما تكون بالخلايا السرطانية في الجسد الحي، فهي حينما لا تستطيع أن تصبح جزءاً منه فإنها ستحاول قتله لتموت معه. فلا بُدَّ من علاجٍ حقيقيٍّ ودقيقٍ وشاملٍ ومدروسٍ لإنقاذِ جسدِ الأمةِ من هذا الداءِ العُضالِ، ولا بدَّ من تكاتفِ الجهودِ وتعاونِ جميعِ الجهاتِ الغيرةِ على الدِّينِ والأُمَّةِ والمجتمعِ من أجلِ مواجهةِ هذا العدوِّ ومكافحةِ ظاهرةِ التطرّفِ الدِّينيِّ والإرهابِ والقضاءِ عليها.

إذا كانت ظاهرة التطرف الدّيني هي، بالضرورة، ظاهرة متعلّقة بالدّين فهماً وتطبيقاً، فإنّ للخطاب الدّيني أهميّة عظيمة في تشكيل هذا الفهم وهذه الممارسة الدّينيّة، وله أيضاً قدرة كبيرة على تحويل وتصحيح ما يمكن أن يطرأ عليهما من تشويه أو تبديل قد ينحرف بالدّين عن مساره ودلالاته ومعانيه ودوره. لذلك، فإنّ العناية

بتجديد الخطاب الديني مثلت حتمية وضرورة لا محيد عنها في هذه المرحلة من الزمن، وهو ما بدأ يبرز على سطح الواقع الفكري والحضاري في هذه السنوات الأخيرة، فكثرت الكتابات في هذا المجال، وتنوعت الدراسات التي تدعو إلى هذا الخيار الفكري والحضاري، وبدأت المساعي حثيثة للبحث عن بديل عن الخطاب التقليدي، أو على الأقل مقارنة تحقق توافقاً وانسجاماً بين البعد التأصيلي لهذا الخطاب وبين المتطلبات الحديثة للواقع .

إننا في حقيقة الأمر نحتاج إلى مشروع إستراتيجي تتبناه كل الدول الإسلامية لرسم مبادئ ومفاهيم وصور الخطاب الديني ، مستنديين على كافة الوسائل التي توصل هذا الخطاب إلى جمهور المسلمين ، وتحديداً إلى فئة الشباب التي هي الأكثر تأثراً بهذا الأمر . ولعل أهم وسائل إيصال الخطاب بمضامينه الجديدة هو وسائل الإعلام ثم المثقفين والكتاب وخطباء المساجد الذين يتم إعدادهم وتثقيفهم بماهية هذا الخطاب وكذلك مناهج التربية والتعليم وسواها .

على وسائل الإعلام إزالة الصورة النمطية عن الدين الإسلامي الحنيف من خلال فهم أن التجديد لا يعنى ان الغاء الثوابت القديمة، لكنها يفسرها وفق معطيات الحياة المتغيرة ، ويبقى الأهم في موضوع الخطاب الديني الذي تتبناه وسائل الإعلام هو أن يفهم الإعلامي القائم على الإتصال الدين برؤاه الحقيقية التي أرادها الله ونزلها على صدر سوله الأعمم (صلى الله عليه وسلم) ، فلا معنى لتغيير الألفاظ أو التعامل بلا مسؤولية مع قضايا العقيدة ومسائل التحليل والتحرير ؛ بل المهم في الخطاب الديني المتبنى إعلامياً هو فهم معاني وتوجيهات الله سبحانه وتعالى عبر كتابه الذي لا يأتيه الباطل من بين أيديه ولا خلفه ودون الإعتماد بشكل مطلق على إجتهادات لعلماء وفقهاء أطلقوها في القرن الهجري الثاني أو الثالث ، ولا من يخالف آيات الذكر الحكيم في أن كل الخلق هم عبيد الله ولا يفصل بيننا وبينهم سوى الإعراف بوحداية الله " إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون" وتلك مسألة لا يبيت فيها البشر بل هي بعلم رب العالمين .

حق المرأة العربية في نقل جنسيتها بين الانكار والتقييد وتداعيات ذلك

الدكتور أحمد عبادة

مقدمة :

تعتبر الجنسية عملاً من أعمال السيادة التي تصدر عن الحكومات باعتبارها سلطة حكم لاسلطة إدارة ، لتعلقها أصلاً بالوظيفة الحكومية ولكونها تنسم بطابع سياسي تمليه اعتبارات خاصة تتعلق بكيان الدولة العليا وبأحوالها الاجتماعية والاقتصادية المتطورة بغية المحافظة على كيانها في الداخل ، فكان للجنسية قانوناً على رأس التشريعات التي يصدرها المشرع الوطني .

وتكمن قيمة وأهمية قانون الجنسية في كونه القانون الذي يرسم حدود الوطن ، ويميز بين المواطن والأجنبي ، وهو الذي يحفظ مقومات البلد وهويته ، ولذلك يستوجب أن تُراعى فيه الملاحظات المحلية ، لكن دون المساس أو انتهاك المبادئ العامة المعترف بها في قوانين الجنسية في الدول المتحضرة أو في القانون الدولي لحقوق الإنسان وعلى رأسها المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس .

مما يعني ضرورة أن لا يستند القانون في وضع أحكام الجنسية إلى أي أسباب تمييزية ضد المرأة ، مع ما يمكن من أن تحكمه من ضوابط تستند إليها تشريعات الجنسية المعمول بها ، والتي يمكن إيجازها باعتبارها المحافظة على سيادة الدولة

ومصالحها العليا ، واعتبارات تقوم على منع قيام حالات انعدام الجنسية اذ يحق لكل إنسان أن تكون لديه جنسية ، واعتبارات تمنع وتنظم ظاهرة ازدواجية الجنسية .

هذا وتختلف الأسس التي تُمنح الجنسية على أساسها من دولة لأخرى ، فمنها من يعتمد الإقليم كأساس لذلك ، ومنها من يعتمد الدم كأساس . واعتماد الدول العربية أساس الدم في محيط ثقافته تعتمد في توجهاتها على مبدأ الولاية والقوامة للرجل على الأسرة وتنتظر للمرأة كتابعة للرجل ولسلطته ، ما يعطيه صلاحية الوصاية على أبنائه ويحرمها من نقل هذه السلطة لهم . في هذا الوطن من اليسير أن يكون هذا الاختيار محل تمييز لصالح الرجل على حساب حقوق المرأة .

تعتمد بعض الدول العربية بالتالي للسماح للرجل بنقل جنسيته لأولاده بينما لاتسمح للمرأة بذلك، أو تسمح لها في حدود واستثناءات ضيقة . وهي بذلك تنكر على المرأة حقها في نقل جنسيتها لأولادها على قدم المساواة مع الرجل . وتتسبب في أهدار الكثير من حقوق الانسان التي تكفلها المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية للمرأة وأولادها على حد سواء .

سنحاول من خلال هذه الدراسة التوسع في هذه الافكار من خلال استقراء مختلف قوانين الجنسية في الدول العربية التي أمكننا الإطلاع عليها ، محاولين المقارنة بينها بقصد اتاحة معرفة دقيقة بالوضع القانوني للمرأة كأم في مختلف قوانين جنسيات الدول العربية ، مع التركيز على تداعيات ذلك في حالة الزواج المختلط .

أولاً: الحق المطلق للرجل في نقل جنسيته الأصلية لأولاده في قوانين الدول

العربية :

يكشف استقراء قوانين الجنسية في الدول العربية ، على أن الغالب التي تقوم عليه الجنسية الأصلية هو تأسيسها بصفة أصلية على حق الدم مع الاعتماد على

حق الإقليم في حالات استثنائية ، والجنسية التي تكتسب بمقتضى حق الدم تسمى أحياناً جنسية النسب أو جنسية البنوة ، ويرجع ذلك أن الدول العربية تنظر إلى الجنسية باعتبارها علاقة تقوم على الشعور القومي⁴⁵ .

والعبرة في حق الدم في أغلب الدول العربية هو حق الدم من جهة الأب لا الأم ، وهي الصورة الأصلية لحق الدم في هذه الدول ، بيد أنه قد توجد حالات استثنائية يُعتد بها بحق الدم من جهة الأم ، وهذه الحالات الاستثنائية هي الصورة الثانوية أو الفرعية لحق الدم⁴⁶ .

هذا وتقرر قوانين الجنسية في غالب الدول العربية ثبوت جنسية الأب لولده تلقائياً ، ويتم ذلك بقوة القانون فور الولادة ولا يشترط في ذلك سوى توافر شرطين هما : / ثبوت نسب الولد من أبيه و / تمتع الأب بالجنسية وقت ولادة الولد .

وتنص على هذه الصورة مثلاً :

-الفقرة الأولى من المادة 2 من القانون المصري رقم 26 لسنة 1975 قبل التعديل بقولها يكون مصرياً " من ولد لأب مصري... " .

-كما حددت المادة 3 من قانون الجنسية الأردني رقم 6 لسنة 1954 الحالات التي يُعد فيها الشخص أردنياً والتي من ضمنها " من ولد لأب متمتع بالجنسية الأردنية ... "

⁴⁵ - د/ أحمد عبد الحميد عشوش ، القانون الدولي الخاص ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، مصر

، ص 88

⁴⁶ - نفس المرجع السابق، ص 89 .

- كما نصت المادة الأولى من قانون الجنسية القطري رقم 38 لسنة 2005 على أن " القطريون أساساً : /4 من ولد في قطر أو في الخارج لأب قطري ... "

- وتعتبر المادة 1/1 من القرار رقم 15 تاريخ 19/01/1925 المعدل بقانون 1960/01/11 والذي ينص على أصول اكتساب الجنسية اللبنانية أنه يُعد لبنانياً : " كل شخص مولود من أب لبناني " .

- كما نص قانون الجنسية الكويتي رقم 15/1959 في مادته 2 على أن " يكون كويتياً كل من ولد في الكويت أو في الخارج لأب كويتي " .

- أما المادة 6 من قانون الجنسية الجزائري رقم 86/70 المؤرخ في 15 /12/ 1970 وقبل تعديله فقد نصت على أنه : " يعتبر من الجنسية الجزائرية بالنسب : 1 - المولود من أب جزائري ... "

من الواضح إذن أن حق الدم الأصلي هنا غير مقيد فلا أهمية لمكان ميلاد الولد ، فقد يولد داخل الدولة التي يحمل الأب جنسيتها أو خارجها ، ولا تمييز بين جنسية الأب سواء كانت أصلية أو مكتسبة ، والولد يكتسب جنسية أبيه ولو كانت أمه أجنبية .

ثانياً : توظيف حق المرأة في نقل جنسيتها لأبنائها في القوانين العربية إنكاراً لحقها في المساواة مع الرجل :

وفي مقابل حق الدم الأصلي المعترف به للرجل ، تُنكر قوانين الجنسية في دول عربية كقطر والكويت ولبنان والبحرين والأردن والإمارات والسعودية وسوريا وسلطنة عمان وليبيا تنكر حق المرأة العربية في منح جنسيتها لأولادها على قدم المساواة مع الرجل .

وفي حين يُنكر قانون الجنسية القطري مطلقاً حق الأمهات القطريات بأن يمنحن جنسيتهن لأطفالهن ، تسمح قوانين الدول الأخرى باستثناءات ، تجعل من منح المرأة جنسيتها لأولادها حقاً ثانوياً أو احتياطياً أو وقائياً يكفل ألا تنشأ حالات انعدام الجنسية بالنسبة للأطفال الذين يتعذر تحديد جنسية والدهم ، أو لمعالجة بعض الوضعيات الناشئة من زواج المواطنة بأجنبي ضمن شروط ضيقة ومحدودة جداً .

لقد أجاز قانون الجنسية الكويتي في مادته 3 منح الجنسية الكويتية " بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن ولد في الكويت أو في الخارج من أم كويتية وكان مجهول الأب أو لم تثبت نسبته إلى أبيه قانوناً" ⁴⁷ . مما يعني أنه حتى في الحالات الاستثنائية يبقى الأمر تقديري في يد السلطات إذ يمكنها رفض طلب التجنيس .

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل المادة 3 بموجب القانون رقم 40 لسنة 1987 حيث صدرت بالمرسوم الاميري لسنة 1959 متضمنة كذلك من كان أبوه مجهول الجنسية أو عديمها ، غير أن التعديل أقتصر على مجهول الأب ومن لم تثبت نسبته إلى أبيه ولعل مرد ذلك منع أية إمكانية لتجنيس أبناء من يسمون بـ " بدون " . بالرغم من أن ذلك قد يعني أننا سنجعل من الأطفال عديمي الجنسية .

وسلك كل من قانون الجنسية البحرينية رقم 8 لعام 1963 المعدل و قانون الجنسية العمانية رقم 38-2014 النافذ نفس مسلك القانون الكويتي ، غير أن القانون العماني اعتبر عمانياً أيضاً من ولد من أم عمانية وأب فاقد للجنسية العمانية ⁴⁸ .

⁴⁷ - المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية (15 / 1959)، المعدل

والمتمم ، المادة رقم (3).

⁴⁸ - أنظر المادة 11 من قانون الجنسية العمانية رقم 38 - 2014 .

كما سار القانون الاماراتي على نهج القانون الكويتي قبل تعديله ، غير أنه استثنى من كان أبوه مجهول الجنسية ، حيث نصت الفقرة "ج" من المادة الثانية من قانون الجنسية الاماراتية رقم 17 لعام 1972 النافذ بأنه "يعتبر مواطناً بحكم القانون المولود في الدولة أو في الخارج من أم مواطنة بحكم القانون ولم يثبت نسبه لأبيه قانوناً". وجاء في الفقرة "د" من المادة ذاتها: "يعتبر مواطناً بحكم القانون المولود في الدولة أو في الخارج من أم مواطنة بحكم القانون ولأب مجهول أو لا جنسية له".

والملاحظ ان القانون الاماراتي اشترط عند اعتناقه للمبدأ القائل بفرض الجنسية الاماراتية بناء على حق الدم المستمد من الأم أن تكون جنسية هذه الأخيرة بحكم القانون ، أي جنسية أصيلة وغير مكتسبة ، مما يعني أن الإماراتية المتجنسة لا تستطيع أن تنقل جنسيتها إلى أولادها⁴⁹.

أما الاردن فقد أدرجت نصاً يُحاكي ما جاء في المادة 2 من اتفاقية 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية ، غير أنها عززت حق الدم من جهة الام هذا بحق الإقليم ، فبمقتضى المادة 3 من قانون الجنسية الأردني يعتبر أردني الجنسية كذلك " : 4... - من ولد في المملكة الاردنية الهاشمية من أم تحمل الجنسية الاردنية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له أو لم تثبت نسبته إلى أبيه قانونياً ". وهو نفس الاتجاه الذي تبناه قانون الجنسية اليمنية رقم 6 لسنة 1990 المعدل بالقانون رقم 17 لسنة 2009⁵⁰.

49 - حسن الياسري ، دور الأم في نقل الجنسية إلى الأولاد في التشريعات العربية والعراقية - دراسة مقارنة - ، كلية الحقوق ، جامعة أهل البيت ، ص 55 ، متوفر على موقع :

<http://abu.edu.iq>

50 - أنظر المادة الثالثة من قانون الجنسية اليمنية رقم 6 لسنة 1990 المعدل بالقانون رقم 17

وتبنى المشرع السوري هو أيضاً مسألة اشتراط أن يولد الطفل على إقليم القطر السوري غير أنه اقتصر فقط على الولد غير الشرعي دون الاصناف الأخرى التي نص عليها المشرع الأردني أو اليمني⁵¹.

في حين ذكر قانون الجنسية اللبناني بـ "أن الولد غير الشرعي الذي تثبت بنوته وهو قاصر يتخذ التابعة⁵² اللبنانية إذا كان أحد والديه ، الذي تثبت البنوة أولاً بالنظر إليه ، لبنانياً ..."⁵³ دون تحديد إقليم الميلاد .

وتجدر الإشارة هنا إلى إنفراد التشريع السعودي عن غيره من التشريعات العربية وذلك بأنه لم يأخذ بحالة الولد غير الشرعي . أي أنه لم يعطه الحق في الجنسية ، بل اقتصر الأمر على الولد الشرعي فقط ، والمولود لأب مجهول الجنسية أو عديمها . فقد جاءت المادة السابعة من نظام الجنسية السعودي رقم 4 لعام 1374 هـ النافذ لتتص على الآتي : " يكون سعودياً من ولد داخل المملكة السعودية أو خارجها لأب سعودي أو لأم سعودية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له " .

وواضح أن مبعث هذا التوجه هي الفلسفة التي يعتنقها التشريع السعودي القائم على أساس احترام ثوابت الشريعة الإسلامية ، وحيث أن الولد غير الشرعي لا نسب له ، فكذا لا جنسية له ، وهذا بلا ريب خلط بين النسب والجنسية⁵⁴ .

51 - جاء في المادة 3 من قانون الجنسية السوري مانصه : " يعتبر عربياً سورياً حكماً : ... ب

- من ولد في القطر من أم عربية سورية ولم تثبت نسبته إلى أبيه قانوناً"

52 - يقصد بـ "التابعة" الجنسية .

53 - المادة 2 من قانون الجنسية اللبناني .

54 - حسن الياسري ، مرجع سابق ، ص 52

ثالثاً : انكار حق المرأة في نقل جنسيتها لأولادها من الزوج الأجنبي كأثر للتمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية العربية وتداعياته :

إن توظيف حق الدم لجهة الام بهذه الطريقة نتج عنه إعدام أي أثر لجنسيتها متى كان الاولاد ثمرة زواج من أجنبي ، مما يعني أن الولد يظل أجنبياً بالرغم من كون أمه مواطنة . فأولاد المواطنة من الزوج الأجنبي لا يمكنهم أن يتمتعوا تلقائياً بجنسية أمهم ولو ولدوا وعاشوا ولم يعرفوا وطناً غير وطن الأم .

والأخطر من ذلك أن بعض هذه القوانين، على غرار قانون الجنسية الكويتي ونظام الجنسية السعودي ، تقر أنه حتى في حالة الزواج غير المختلط ، ومتى فقد الأب جنسيته لتجنسه مختاراً بجنسية أخرى ، فإن أولاده القصر يفقدون هم أيضاً جنسيتهم تلقائياً متى كانوا يدخلون في جنسية أبيهم الجديدة بالرغم من أن أمهم لاتزال على جنسيتها .

ويُعد هذا شكلاً صارخاً من أشكال التمييز بين حقوق المرأة وحقوق الرجل في مجال الجنسية ، ولاسيما بعد تطور الأفكار والأوضاع الدولية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتزايد دور المرأة في المجتمع واتساع نشاطها . وبعد أن تم تأكيد مبدأ عدم التمييز في الجنسية في المواثيق الدولية ، ولاسيما منها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة أواخر عام 1979 والتي أوجبت علنا الدول الأطراف فيها، وفي الفقرة الثانية من المادة 9 منها: "منح المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها " 55 .

55 - كريمة محروق ، إطلاق الجنسية الأصلية من جهة الأم في ظل المتغيرات الداخلية والدولية ، مجلة العلوم الانسانية ، مجلد أ ، عدد 44 ، ص 477 .

وبطبيعة الحال، يؤدي المنع والتقييد الشديد على هذا الحق إلى انعكاسات سلبية على الحياة الاجتماعية والعملية للأبناء ، فيحرمهم من الحقوق التي تعتبرها الغالبية العظمى من سكان العالم أمراً مفروغاً منه ، كالقدرة الأساسية للإقامة بصورة قانونية في الدول التي يولدون فيها وتنتمي إليها أمهاتهم ، وحق التنقل ، كما لا يستطيع غالبيتهم امتلاك العقارات أو فتح شركات ، وقد لا يسمح لهم في حالات أخرى العمل في مهن معينة مما يمنعهم من فرص متابعة أحلامهم في السعي إلى العمل في هذه المهن ، وذلك عدا عن حرمانهم من دخول مدارس معينة وإثقالهم بتكاليف مادية مرهقة سواء عند التسجيل في مدارس خاصة أو حين يقتضي الأمر تجديد الأوراق الرسمية و الإقامة بشكل متكرر. فضلاً عن اهدار حقهم في الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية ، يضاف إلى ذلك حرمان كامل من الحقوق المدنية والسياسية مثل حق الإرث والانتخاب والترشح⁵⁶.

والأطفال الذين يعيشون في ظل قوانين لا تسمح للمرأة بنقل جنسيتها إلى أطفالها هم الأشد عرضة لخطر أن يصبحوا عديمي الجنسية ، وذلك مثلاً عندما يتعذر على الأب القيام بالاجراءات الادارية اللازمة لنقل جنسيته أو الحصول على ما يثبت الجنسية لأطفاله إثر الوفاة أو الانفصال عن أسرته أو عدم قدرته على توفير وثائق مكلفة أو الاستجابة لشروط أخرى ، أو إذا لم يكن الوالد راعياً في القيام بالاجراءات الإدارية لنقل جنسيته ، أو إذا كانت قوانين بلد الأب لا تسمح بنقل جنسيته في ظروف معينة ، من قبيل الحالات التي يكون فيها الطفل مولوداً في الخارج.

⁵⁶ - امين عوض ، التصدي لانعدام الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، المفوضية

إن الأم التي لها جنسية مختلفة عن جنسية طفلها ، والتي ليس لديها ترخيص إقامة في الدولة التي يقيم فيها طفلها قد تواجه عراقيل قانونية عند المطالبة بالحضانة أو التواصل مع طفلها ، ولاسيما إذا كان الزواج قد انتهى بالطلاق أو بوفاة الزوج . وإذا كانت الأم تتمتع بحضانة الطفل فقد يسعى الوالد الى التمسك بالطفل بدعم من دولته التي هي أيضاً دولة جنسية الطفل ، وفي حالة كهذه لن يكون بمستطاع الدولة أن تمارس حمايتها الدبلوماسية لاسترجاع الطفل ، وستكون قدرتها على حماية مصالح الأم محدودة. وفي حالات كهذه تكون المرأة أكثر ممانعة للعودة إلى بلدها الأصلي لأنها لن تصطحب أطفالها معها ، وحتى لو أمكنها ذلك قانوناً فسوف لن تتاح لهم أي فرصة للتردد على المدرسة أو الحصول على الخدمات الصحية نظراً لكونهم يفتقرون لجنسية أمهاتهم⁵⁷.

رابعاً : جهود عربية متعثرة لتعديل قوانين الجنسية باتجاه المساواة بين الجنسين:

إقراراً من الدول العربية التي تنكر أو تقيد حق المرأة في نقل جنسيتها لأولادها بالآثار السلبية المترتبة على قوانين الجنسية لديها ، لاسيما ماتعلق منها بمنع المرأة من حقها في منح جنسيتها لأولادها من أب أجنبي، سعت هذه الدول تبعاً لذلك لتتقيح وتحسين جملة قوانينها ومنها على سبيل المثال :

أ/ الكويت :

تم إضافة الفقرة الثانية للمادة الخامسة بالقانون رقم 1980/100 المعدل لقانون الجنسية الكويتي رقم 1959/15 والتي تجيز منح أولاد المرأة الكويتية المتزوجة من

⁵⁷ - مجلس حقوق الانسان ، تقرير عن التمييز ضد المرأة في المسائل المتصلة بالجنسية ، بما في ذلك تأثيره على الأطفال ، الدورة الثالثة والعشرون ، وثيقة رقم UNdoc : A/HRC/23/23

أجنبي الجنسية الكويتية إذا تم تطليقها طلاقاً بائناً أو إذا توفي عنها زوجها ، أو إذا كان أسيراً . ومصدقاُ لذلك فقد تم منح الجنسية لـ 1746 من أبناء الكويتيات خلال الفترة من 2003-2015 فقط⁵⁸ .

هذا ويُعطل حق الأبناء الذين تحصلوا على الجنسية الكويتية في هذه الحالة في ممارسة حقوقهم السياسية أسوة بغيرهم من الكويتيين من ذوي الجنسية الأصلية ، إذ يُحرم الكويتي بالتجنيس من حق الانتخاب لمجلس الأمة لمدة عشرون عاماً⁵⁹ ، ويحرم من حق الترشح لعضوية مجلس الأمة⁶⁰ والمجلس البلدي⁶¹ ، أو تقلد أي منصب وزاري⁶² .

ب/ اليمن :

نصت المادة 10 مكرر من القانون رقم 4 لسنة 2003 المعدل لقانون الجنسية اليمنية مانصه : " إذا طلقت المرأة اليمنية المتزوجة من أجنبي أو ترك لها أمر إعالة أولاده منها أو أصبحت مسؤولة عن ذلك نتيجة وفاة هذا الزوج أو جنونه أو غيابه أو انقطاعه عن الإقامة معهم لمدة لا تقل عن سنة ، فإن هؤلاء الأولاد يعاملون معاملة اليمنيين من كافة الأوجه ماداموا في كنف والدتهم وحتى " بلوغهم سن الرشد".

⁵⁸ - جامعة الدول العربية ، لجنة حقوق الانسان العربية (لجنة الميثاق) ، التقرير الأول المقدم من دولة الكويت ، الدورة الثانية عشر ، 2016 ، ص 59 .

⁵⁹ القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة (35 / 1962) ، المادة (1).

⁶⁰ اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، المادة رقم (2).

⁶¹ القانون رقم 5 لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت (5 / 2005) ، المادة رقم (3).

⁶² دستورياً يعتبر الوزير عضواً في مجلس الأمة، بحكم منصبه، وبالتالي يجب أن تنطبق عليه صفات عضو مجلس الأمة المذكورة باللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

د/لبنان:

لايسمح القانون اللبناني للبنانية المتزوجة من أجنبي أن تمنح جنسيتها لأولادها إلا في حالة وحيدة حددت شروطها الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار رقم 1925/15 وهي : 1/ أن تكون جنسية المرأة اللبنانية مكتسبة وليست أصلية ، 2/ أن يتوفى الاب وأولاده لا يزالون تحت سن الرشد . غير أن اجتهاداً قضائياً أقر بناء على طلب امرأة لبنانية أصلية إعطاء الجنسية اللبنانية لأولادها القاصرين بعد وفاة زوجها الاجنبي أسوة باللبنانية المتجنسة⁶³ .

ولا توجد معلومات رسمية حول عدد اللبنانيات المتزوجات من أجنبي أو عدد الأبناء والبنات المتأثرين بذلك، لكن رصدت دراسة مدعومة من "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" في 2009 وجود 18 ألف زوجة بين نساء لبنانيات ورجال أجنبي في لبنان بين 1995 و2008. ووجدت المنظمة الحقوقية اللبنانية "رواد الحقوق" في دراسة لها في 2012 - 2013 أن 73 بالمئة من عديمي الجنسية في لبنان، والذين ليسوا من أصول فلسطينية ، أمهاتهم لبنانيات. وفي دراسة لم تُنشر صدرت في 2013، قَدّرت المنظمة وجود 60 ألف إلى 80 ألف شخص منعدم الجنسية في لبنان، باستثناء الفلسطينيين والمهاجرين⁶⁴ .

⁶³ - أنظر : جامعة الدول العربية ، لجنة حقوق الانسان العربية (لجنة الميثاق) ، تقرير الجمهورية اللبنانية الأول ، الدورة السابعة ، فيفري 2015 ، ص 54 .
و اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، لبنان : التقريران الدوريان الرابع والخامس للدول الأطراف المقرر تقديمهما في عام 2014 ، UNdoc :CEDAW/C/LBN/4-5 ، الفقرة 114-4 .

⁶⁴ - هيومن رايت ووتش ، لبنان : قانون الجنسية تمييزي - امنحوا أطفال وأزواج اللبنانيات الحق بالجنسية ، اكتوبر 2018 ، متوفر على :

تقدّم الدولة عدة حجج لعدم تعديل قانون الجنسية. وأولى هذه الحجج هو الخوف من توطين الفلسطينيين الذي ترفضه مقدمة الدستور ويتعارض مع ميثاق الجامعة العربية الذي يوصي الدول التي يعيش فيها لاجئون فلسطينيون بعدم توطينهم وذلك للحفاظ على الهوية الفلسطينية وحق العودة.

أما الحجة الثانية التي تقدمها الدولة، فهي مرتبطة بالتوزيع الطائفي في لبنان. ويعبّر عدد من السياسيين في لبنان عن تخوفهم من أن يتأثر التوزيع الطائفي إذا جرى تعديل القانون ، مما يؤثر على نتائج الانتخابات .

ولطالما ردد السياسيون اللبنانيون أن السماح للبنانيات المتزوجات من فلسطينيين بإعطاء الجنسية لأطفالهن وأزواجهن الذين يعيشون في لبنان يؤدي إلى زعزعة التوازن الطائفي . لكن ، وجد تعداد للفلسطينيين في لبنان في 2016 فقط 3,707 حالة لرب أسرة فلسطيني متزوج من امرأة من جنسية مختلفة⁶⁵ .

ويحظى موضوع تطوير قانون الجنسية اللبناني باهتمام كبير من شرائح واسعة من الشعب اللبناني ومن منظمات المجتمع المدني ، هذه الأخيرة التي أطلقت مع ناشطين في مجال الحريات السياسية والمدنية عدة حملات من قبيل " جنسيتي حق لي ولأسرتي" و "لأنهم أولادي جنسيتي حق لهم" و جنسيتي إلي وإن " في مسعى لتعديل قانون الجنسية ، وبالرغم من ذلك فلم يحصل أي تعديل في مواد القانون إذ يُمثل سياسة لبنان أكثر ساسة الدول العربية انغلاقاً تجاه هذه الفكرة ، التي تحرم أبناء الأمهات اللاتي اخترن الزواج من أجنبي من حقهم في الجنسية والمواطنة ، وذلك بدافع التخوف من تعقيدات التركيبة الديمغرافية في البلاد.

<https://www.hrw.org/ar/news/2018/10/03/322724>

لقد شكل مجلس الوزراء اللبناني ، بتاريخ 21 مارس 2012 ، لجنة وزارية لدراسة مشاريع القوانين الرامية إلى تعديل قانون الجنسية، فأوصت اللجنة ، للأسف ، بتاريخ 14 نوفمبر 2012، بعدم منح المرأة اللبنانية الجنسية اللبنانية لأولادها ولزوجها واستندت في ذلك إلى المصلحة العليا للدولة اللبنانية ، وتمنت على مجلس الوزراء إقرار سلة من التسهيلات لزوج وأولاد المرأة اللبنانية المتزوجة من أجنبي .

وكانت وزارة الداخلية اللبنانية قد تقدمت قبل ذلك بمشروع قانون إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء في 27 أبريل 2009 وأعدت طرحه سنة 2012 يتضمن صيغتين :

صيغة "أ" : يضاف إلى الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القرار رقم 15 تاريخ 19 يناير 1925 النص الآتي : " وكذلك يحق للمرأة اللبنانية المتزوجة من أجنبي أن تمنح أولادها الجنسية اللبنانية".

صيغة "ب" : خلافاً لأي نص قانوني آخر ، يُعدّ لبنانياً كل شخص مولود من أم لبنانية ، شرط أن تكون جنسية الأب صادرة عن دولة معترف بها أولاً تتعارض مع أحكام الدستور لجهة رفض التوطين".

وفي نفس التاريخ (27 أبريل 2009) تقدم نائبان في المجلس النيابي باقتراح تعديل المادة الأولى من قانون الجنسية، بحيث " يُعدّ لبنانياً كل شخص مولود من أب لبناني أو من أم لبنانية(بدلاً من النصّ الحالي وهو "يُعدّ لبنانياً كل شخص مولود من أب لبناني".

واقترح نائب آخر سنة 2010 قانوناً مؤلفاً من 9 مواد يتضمّن إنشاء البطاقة الخضراء لزوج المرأة اللبنانية الأجنبي وأولادها. بموجب هذه البطاقة يتمّ منحهم الحقوق المدنية باستثناء الحقوق السياسية.

بتاريخ 13 يونيو 2012 تقدمت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بمشروع قانون إلى كل من الأمانة العامة لمجلس الوزراء ورئيس اللجنة الوزارية المكلفة بالموضوع من مادتين ينصّ على أنه " باستثناء الأولاد من أم لبنانية وأب فلسطيني يُعدّ لبنانياً كل شخص مولود من أب و/أو أم لبنانية.

أما الأولاد المولودون من أم لبنانية وأب فلسطيني لاجئ مسجّل وفقاً للأصول في سجلات وزارة الداخلية والبلديات فيعطى بطاقة خضراء عبر الطرق الإدارية تمنحه الحقوق المدنية باستثناء الحقوق السياسية وحق التملك على أن يُستثنى من منع التملك حق الأولاد بميراث والدتهم.

يحق للبالغين من حاملي البطاقة الخضراء خلال مهلة سنة من تاريخ بلوغهم 18 سنة وخلال سنة من تاريخ صدور هذا القانون، الطلب من القضاء الحصول على الجنسية اللبنانية.

لا تُعطى الجنسية اللبنانية لحامل البطاقة الخضراء إلا بعد التحقق من إقامته على الأراضي اللبنانية إقامة شرعية لمدة 10 سنوات على الأقل وأن لا يكون محكوماً، وإن سابقاً، بجرم شائن.⁶⁶

وقبل انتخابات 2018 النيابية في لبنان، أعلن العديد من السياسيين، بمن فيهم وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال آنذاك، عن دعمهم لإعطاء المرأة اللبنانية الجنسية لأطفالها. في رد على رسالة من هيومن رايتس ووتش، وعد العديد من المرشحين في الانتخابات النيابية وحزبان سياسيان بتعديل قانون الجنسية اللبناني لضمان إعطاء المرأة اللبنانية الجنسية لأطفالها . وفي 6 أغسطس

⁶⁶ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، لبنان : التقريران الدوريان الرابع والخامس للدول الأطراف المقرر تقديمهما في عام 2014 ، UNdoc :CEDAW/C/LBN/4-5 ، الفقرة

تقدم "الحزب التقدمي الاشتراكي" باقتراح لتعديل قانون الجنسية للسماح للبنانيات بإعطاء الجنسية لأطفالهن وأزواجهن غير اللبنانيين، على قدم المساواة مع الرجال اللبنانيين، لكن لم تُتخذ أي إجراءات عملية منذ ذلك الحين⁶⁷.

وبالرغم الإخفاق الكبير في تعديل قوانين الجنسية هناك تدابير عديدة لجأت إليها السلطات بقصد منح مزايا للتخفيف من معاناة الأمهات وأطفالهن ونذكر منها :

- **الحق في الإقامة** : بموجب المرسوم رقم 4186 تاريخ 31 أيار/مايو 2010، يُعطى زوج المرأة اللبنانية غير اللبناني بعد انقضاء مدة سنة على زواجه منها، وكذلك أولادها من زوجها الأجنبي، إقامات مجاملة مجانية تُمنح من المديرية العامة للأمن العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

- **الحق في العمل** : يحتاج أولاد وأزواج النساء اللبنانيات إلى إذن عمل ساري المفعول للمزاولة بشكل قانوني في لبنان. في 2011، منح قرار وزارة العمل رقم 1/122 الصلاحية للوزير بإصدار إجازة عمل لمهن كانت محصورة باللبنانيين . غير أن تراخيص العمل تُجدد سنويا ولا تقدم الحماية اللازمة. ولا تعني صلاحية الوزير في إصدار إذن العمل أنه سيصدر فعليا.

- **الحق في التعليم** : يمكن للأبناء والبنات غير اللبنانيين من أمهات لبنانيات الدراسة في المدارس الرسمية مجانا. لكن بما أنهم يُعتبرون أجنب، تُصدر الوزارة سنويا مرسوماً يعطي الأولوية لتسجيل اللبنانيين، ما يصعب تسجيل الأبناء غير

⁶⁷ - هيومن رايتس ووتش ، لبنان : قانون الجنسية تمييزي - امنحو أطفال وأزواج اللبنانيات الحق بالجنسية ، اكتوبر 2018 ، متوفر على :

اللبنانيين ، غير أن وزير التربية أصدرتعميماً يدعو فيه المدارس والجامعات إلى عدم التمييز ضد الأبناء والبنات غير اللبنانيين من أمهات لبنانيات وآباء أجنب .

د/المملكة الأردنية الهاشمية :

تحرم الأردن كما لبنان أبناء الأمهات اللاتي اخترن الزواج من أجنبي من حقهم في الجنسية والمواطنة، وذلك بنفس دوافع القانون اللبناني الذي يتخوف من تعقيدات التركيبة الديمغرافية في البلاد، فهناك 3 ملايين لاجئ فلسطيني يحملون الجنسية الأردنية، وهناك 3.5 مليون أردني من أصول قبلية، بالإضافة إلى 1.3 مليون سوري قد يتزوجون من أردنيين ويصبح عددهم أكثر من الأردنيين الأصليين، ومنهم بشكل عام، حوالي 85 ألف أردنية و400 ألف ابن لا يحمل الجنسية.

وقد اكتفت الدولة الاردنية بمنح أبناء الأردنيات المتزوجات من أجنبي حزمة من التسهيلات والامتيازات وفقاً لقرار مجلس الوزراء الأردني رقم 6415 تاريخ 2014/11/9 ، في مجالات هي :

- التعليم : بحيث يمنح أبناء الأردنيات حق الدراسة في المدارس الحكومية حتى الثانوية العامة .
- الصحة : يمنح أبناء الأردنيات المقيمين في المملكة نفس المعاملة الممنوحة لأمهاتهم في العلاج في المستشفيات والمراكز الحكومية .
- العمل : أعطي أبناء الأردنيات الحق في المهن المحصورة العمل فيها للأردنيين ، شريطة أن تكون الأولوية بالعمل للأردني .
- الاستثمار : سمح لهم بالاستثمار والتملك في المملكة وفقاً لأحكام القانون .

- حق الحصول على رخصة قيادة " فئة خصوصي " ⁶⁸.

ه/الإمارات العربية المتحدة :

أتاحت المادة 17 من القانون الاتحادي رقم 17 لسنة 1972 المعدل بالقانون رقم 10 لسنة 1975 وتعديلاته في شؤون الجنسية وجوازات السفر " للمواطنة بحكم القانون التي اكتسبت جنسية زوجها الأجنبي ثم توفى عنها زوجها أو هجرها أو طلقها أن تسترد جنسيتها بشرط أن تتخلى عن جنسية زوجها . ويجوز لأولادها من الزوج أن يطلبوا الدخول في جنسية الدولة إذا كانت إقامتهم العادية في الدولة وأبدوا رغبتهم في التخلي عن جنسية أبيهم " .

ولقد شكلت الدولة لجنة استشارية لإعداد دراسة قانونية بشأن منح جنسية الدولة لأبناء المواطنين المولودين لأجانب ويحملون جنسيات آبائهم والزوجية قائمة ، وعليه تم تعديل القوانين المتعلقة حسب مرسوم رئيس الدولة الصادر في 2 ديسمبر 2011 ، حيث يتضمن المرسوم مايلي :

- معاملة أبناء المواطنين معاملة المواطن الأصلي دون تمييز في التعليم والصحة والتوظيف .

- له حق التقدم في اكتساب الجنسية بعد إتمامه سن 18 سنة .

وفي ضوء ذلك تشير إحصاءات وزارة الداخلية الاماراتية أنه ومنذ صدور المرسوم ولغاية 2014 تم منح عدد 2047 من أبناء المواطنين لجنسية الدولة ⁶⁹.

⁶⁸ - جامعة الدول العربية ، لجنة حقوق الانسان العربية (لجنة الميثاق) ، تقرير المملكة الأردنية الهاشمية الثاني ، الدورة التاسعة ، نوفمبر 2015 ، ص 57 .

⁶⁹ - اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، الامارات العربية المتحدة : التقريران الدوران الثاني والثالث للدول الأطراف المقرر تقديمهما في عام 2014 ، وثيقة رقم UNdoc :CEDAW/C/ARE/2-3-40-3 ، الفقرات 37-40 .

و/ المملكة العربية السعودية :

بين نظام الجنسية السعودي الشروط التي يتم منح الجنسية العربية السعودية ، حيث يجوز منح الجنسية السعودية لمن ولد داخل المملكة من أب أجنبي وأم سعودية إذا استوفى الاشتراطات التالية :

- أن تكون له صفة الإقامة الدائمة في المملكة العربية السعودية عند بلوغه سن الرشد .

- أن يكون حسن السيرة والسلوك ولم يسبق الحكم عليه بحكم جنائي أو بعقوبة السجن لجريمة أخلاقية لمدة تزيد عن ستة شهور .

- أن يجيد اللغة العربية .

وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم 406 بتاريخ 2012/11/12 ، الذي تضمن عدداً من الترتيبات الخاصة بزواج وأبناء المرأة السعودية المتزوجة من أجنبي والتي من بينها:

- نقل خدمات أبناء المرأة السعودية المتزوجة من رجل أجنبي إلى والدتهم ، إذا كانوا مقيمين في المملكة .

- لوالدتهم الحق في استقدامهم إذا كانوا خارج المملكة ، وأن تتحمل الدولة رسوم إقامتهم .

- السماح لهم بالعمل في القطاع الخاص دون نقل خدماتهم ، وأن يعاملوا معاملة السعوديين من حيث الدراسة والعلاج ويحتسبون ضمن نسب توطين الوظائف في القطاع الخاص⁷⁰.

ز/ قطر :

ينص دستور دولة قطر في مادته 41 على أن " الجنسية القطرية وأحكامها يحددها القانون وتكون لتلك الأحكام صفة دستورية " الأمر الذي يعني أن تعديل أحكام قانون الجنسية تكون بذات الإجراءات المتبعة في تعديل أحكام الدستور ، وهي إجراءات من المعلوم أنها تختلف كثيراً عن إجراءات تعديل القوانين العادية ، من حيث الزمن والاجراءات ، حيث يتضح من ذلك توافر الرغبة لدى المشرع القطري في ثبات واستقرار الأحكام الخاصة بالجنسية القطرية ، لجهة طبيعتها السيادية ، ولدواع تتعلق بواقع التركيبة السكانية للمجتمع القطري ، لاسيما أن نسبة المواطنين القطريين قليلة مقارنة بالوافدين المقيمين في البلاد⁷¹.

ولا توجد في قانون الجنسية القطري رقم 38 لسنة 2005 سوى إشارة بسيطة وفقاً لنص المادة 2 منه بمنح أولوية التجنس لمن كانت أمه قطرية دون اضافات أو شروط محددة . وحتى في هذه الحالة فإن المتجنس لن يتمتع بكل الحقوق ذلك أن القانون القطري لايجيز في مادته 16 للتسوية بين من اكتسب الجنسية القطرية وبين القطري الأصلي بالنسبة لحق تولي الوظائف العامة أو العمل عموماً ، قبل

⁷⁰ - اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، المملكة العربية السعودية :

التقرير الجامع للتقريين الدوريين الثالث والرابع للدول الأطراف المقرر تقديمهما في عام 2013 ، وثيقة رقم CEDAW/C/SAU/3-4 : UNdoc ، الفقرات 86-88.

⁷¹ - المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية ، التقرير الوطني الثاني لدولة قطر

حول التدابير التي اعدتها الدولة بشأن الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق العربي

لحقوق الانسان ، القاهرة ، 2016 ، ص 60 .

انقضاء 5 سنوات من تاريخ كسبه الجنسية . فضلاً على أنه لا يكون لمن اكتسب الجنسية القطرية حق الانتخاب أو الترشح أو التعيين في هيئة تشريعية .

د/البحرين :

في غياب أي تعديل على قانون الجنسية البحريني يمس بمركز أولاد البحرينية من أجنبي يجري اتخاذ تدابير مؤقتة لجعل المركز القانوني لأبناء البحرينية الأجانب مشابهاً للأبناء البحرينيين، والتي تتمثل في التالي⁷² :

- متابعة المجلس الأعلى للمرأة لطلبات الحصول على الجنسية لأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من غير بحريني، ضمن إطار أعمال اللجنة المشتركة بين "المجلس" والديوان الملكي ووزارة الداخلية، حيث تم خلال العشر سنوات الماضية منح الجنسية لما يقارب 4 000 ابن وابنة بموجب أوامر ملكية .

- تيسير منح الأبناء تأشيرة الدخول إلى مملكة البحرين، ومنح الأبناء غير المقيمين إقامة ميسرة ولمدة أطول عند رغبتهم في زيارة المملكة، وتسهيل إجراءات إصدار وثيقة سفر لمدة محددة للأبناء في الحالات الخاصة مثل السفر للدراسة أو العلاج في الخارج.

- معاملة أبناء البحرينية المتزوجة من غير بحريني معاملة البحريني في بعض الرسوم المقررة على الخدمات الحكومية الصحية والتعليمية ورسوم الإقامة استناداً للقانون رقم (35) لسنة 2009.

⁷² - اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، مملكة البحرين : التقرير

الدوري الرابع المقرر تقديمه في عام 2018 ، وثيقة رقم 4 UNdoc :CEDAW/C/BAH/ ،

الفقرات 161 - 165 .

- تدابير أخرى اتخذتها وزارة التربية والتعليم، مثل معاملة هذه الفئة معاملة الطلبة البحرينيين من حيث الرسوم الدراسية الجامعية وإعفاء ذوي الدخل المحدود منهم، كما اتجه "معهد البحرين للتدريب" التابع لوزارة التربية والتعليم لمعاملة أبناء البحرينية المتزوجة من غير بحريني معاملة البحرينيين في رسومه المدعومة في برامج الدبلوما الوطنية النظامية.

- صدور قرار وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف رقم (59) لسنة 2008 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية لصندوق النفقة الصادرة بالقرار رقم (44) لسنة 2007 الذي أجاز إمكانية الاستفادة من الصندوق لأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من غير بحريني، شريطة إقامتهم الدائمة في مملكة البحرين ويقدر الصندوق ظروف كل حالة على حده .

د/ سلطنة عمان :

جاء قانون الجنسية العُمانية الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم (2014/38) ليُلغِي قانون تنظيم الجنسية العُمانية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (83/3). وقد أدرج هذا القانون استثناءً يبيح للمرأة العمانية المتزوجة من أجنبي أن تمنح جنسيتها لأبنائها من خلال المادة 18 التي تنص على أنه :

" يجوز منح الجنسية العمانية للقاصر ولد المرأة العمانية من زوجها الأجنبي إذا توافرت الشروط الآتية:

١ - أن تكون الأم أرملة أو مطلقة، أو غاب عنها أو هجرها زوجها لجهة غير معلومة لمدة لا تقل عن (١٠) عشرة أعوام متواصلة، ويثبت هذا الغياب أو الهجر بحكم قضائي.

٢ - أن يكون زواج والديه قد تم بموافقة مسبقة من الوزارة، ولا يسري هذا الشرط على من كان زواجها قبل حصولها على الجنسية العمانية.

٣- أن تكون حضانته لأمه بموجب حكم قضائي.

٤- أن يكون قد مضى على إقامته في عمان إقامة مشروعة متواصلة مدة لا تقل عن (١٠) عشرة أعوام، ولا يحول دون اعتبار إقامته متواصلة غيابه خلال العام الواحد مدة لا تزيد على (٦٠) ستين يوماً.

٥- أن يكون حسن السيرة والسلوك.

٦- ألا يكون قد سبق الحكم عليه نهائياً بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

٧- موافقة ولي أمر القاصر - إن وجد - كتابة على عدم ممانعته في حصوله على الجنسية العمانية.

٨- أن يقدم ما يثبت أن قانون الدولة التي يحمل القاصر جنسيتها يجيز له التنازل عنها."

كما أقر مجلس الوزراء العماني استثناء أبناء العُمانيات المتزوجات من أجانب من شرط الحصول على الجنسية العُمانية للاتحاق بمؤسسات التعليم العالي بموجب ضوابط معينة، حيث يتم تزويد هذه الفئة برسالة من وزارة الداخلية إلى مركز القبول الموحد لتوفير فرص الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي بالسلطنة، كما صدرت في تشرين الأول/أكتوبر 2015 بموجب قرار وزير الصحة رقم (2015/135) لائحة العلاج في الخارج، حيث كان من بين الحالات التي يمكن أن يتم إيفاد المريض للعلاج في الخارج الوافدين المتزوجين من عمانيات وأبناء العُمانية من زوج أجنبي. مع العلم بأنه تتم معاملة أبناء المواطنة العُمانية المولودين في السلطنة من أب أجنبي إذا كان العائل الوحيد لوالدته سواء كان يعمل بالقطاع الخاص أو يرغب بالعمل فيه، معاملة العُمانيين. ويتم تزويد هذه

الفئة برسالة من وزارة الداخلية، ووزارة القوى العاملة، والهيئة العامة لسجل القوى العاملة لتوفير فرص عمل لهم⁷³ .

خامساً : أفضل الممارسات

رغم ما أشرنا إليه من خطوات تبدو متعثرة في سبيل إقرار المساواة في قوانين الجنسية في بعض الدول العربية إلا أن هناك نجاحات مبهرة في هذا المجال ما فتئت تتزايد باضطراد في عدد آخر من الدول .

ولابد أن نشير أولاً لسبق قانون الجنسية في جزر القمر في هذا المجال ، حيث تخضع أحكام الجنسية لقانون 12 ديسمبر 1979 الذي ينظم شروطها دون تمييز جنساني ، حيث يلقي الجنسان المعاملة نفسها على قدم المساواة ، وتمنح المادة 10 جنسية جزر القمر إلى "أي شخص يولد في جزر القمر من والدين من جزر القمر " وبالتالي سيتحصل على الجنسية سواء عن طريق الأب أو الأم .

وفي السياق نفسه لم تنطو أحكام أول نص قانوني متعلق بالجنسية في جيبوتي ، وهو القانون رقم 200 المؤرخ في 24 أكتوبر 1981 ، لم تنطو على يعرقل المساواة بين النساء والرجال ، فقد كانت للمرأة نفس الحقوق التي للرجل فيما يتعلق بجنسية الأطفال ، فالأطفال سواء كانوا شرعيين أو غير شرعيين ، يحصلون تلقائياً على جنسية الأم إذا كانت من جنسية جيبوتية إذ تنص المادة 8 من قانون الجنسية الجيبوتية على أنه: " يعتبر جيبوتياً كل طفل شرعي أو غير شرعي أبوه وأمه جيبوتيان " . هذا ويشدد قانون ثان صادر عام 2004 ، هو القانون رقم 79/AN/04/5L المتعلق بقانون الجنسية الجيبوتية بدوره على المساواة بين

⁷³ - اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، سلطنة عمان : التقريران الدوران الثاني والثالث للدول الأطراف المقرر تقديمهما في عام 2015 ، وثيقة رقم UNdoc :CEDAW/C/OMN/3-4 ، الفقرات 91-99 .

الجنسين في مجال الجنسية حيث تعزز المادة 4 والمادة 5 منه الحق التي تتمتع به المرأة في جيبوتي والمتمثل في نقل الجنسية لأطفالها⁷⁴.

أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فتعد مصر الدولة العربية الأولى التي قضت بأن الأم المصرية تنقل جنسيتها إلى الأولاد ، مثلها مثل الأب . ثم تلاها العراق ، فالجزائر ، فالمغرب ، فتونس . تلك الدول الخمس أخذت بهذا الاتجاه . وسنتعرض موقفها تباعاً بحسب التسلسل الزمني .

أ/ مصر :

صدر في تموز عام 2004 قانون التعديل رقم 154 لعام 2004 لتعديل قانون الجنسية رقم 26 لسنة 1975 ، بغرض منح أبناء النساء المصريات المتزوجات من أجنبي الجنسية المصرية ، وذلك بعد أن كان يمنح هذا الحق حصراً للرجل .

لقد نصت المادة الأولى من قانون تعديل قانون الجنسية على الآتي :

"يستبدل بنص المادة 2 من القانون رقم 26 لعام 1975 بشأن الجنسية المصرية ، النص الآتي:

مادة 2 : يكون مصرياً

1- من ولد لأب مصري ، أو لأم مصرية .

2- من ولد في مصر من أبوين مجهولين ، ويعتبر القبط مولوداً فيها

ما لم يثبت العكس "

⁷⁴ - اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، جيبوتي : التقارير الدورية

المجموعة الأولى والثاني والثالث للدول الأطراف ، وثيقة رقم

UNdoc :CEDAW/C/OMNDJI/1-3 ، ص 54 - 55 .

ويتضح بجلاء ، أن هذا النص أحدث تغييراً شاملاً وجذرياً في الموضوع . إذ بمقتضاه تقرر للأُم المصرية حق الدم المطلق ، فأصبحت قادرة على نقل جنسيتها إلى أولادها على قدم المساواة مع الرجل ⁷⁵ .

ومع ذلك لم يخلو القانون من التمييز ، فقد سمح القانون بحصول الأبناء المولودين بعد صدوره على الجنسية المصرية ، أما من ولدوا قبل صدوره ، فيتم التعامل معهم من خلال تقديم طلبات تجنُّس ، وهو ما يعني تطبيق الشروط الواردة في القانون رقم 26 لعام 1975 ، الذي كان معمولاً به في هذا الشأن . عدا عن رفض وزارة الداخلية منح الجنسية لأبناء المصريات من أب فلسطيني بحجة الالتزام بقرار جامعة الدول العربية رقم 1547 الصادر عام 1959 والذي ينص على عدم منح جنسية أي من الدول العربية أعضاء الجامعة للفلسطينيين ، وذلك حفاظاً على الهوية الفلسطينية. لكن استطاعت مصريات متزوجات من فلسطينيين من افتكاك أحكام تاريخية من قبل المحكمة الإدارية العليا قضت بمنح الجنسية المصرية لأبناء المصرية المتزوجة من فلسطيني ، وبأن امتناع وزارة الداخلية عن منح الجنسية لأبناء المتزوجة من فلسطيني لاعتبارات الحفاظ على الهوية الفلسطينية والاتفاقات المبرمة في جامعة الدول العربية ، لم يعد وارداً. من جهة أخرى ، أكد تقرير صادر عن هيئة مفوضي مجلس الدولة حق أبناء المصريات المتزوجات من فلسطينيين ، معتبراً ان الحيلولة دون ذلك تعد خرقاً للقانون . واعتبر التقرير قرار الجامعة العربية السابق ملغياً في ضوء قانون الجنسية الجديد ⁷⁶ .

⁷⁵ - حسن الياسري ، مرجع سابق ، ص 75 .

⁷⁶ - أمينة خيري ، أبناء المصرية مصريون بحكم القانون والمحكمة ، جريدة الحياة المصرية ،

ب/ الجزائر :

لقد جاء الأمر رقم 05-01 لعام 2005 المؤرخ في 27 فيفري ليعدل ويتمم الأمر رقم 70-86 المؤرخ في 15 ديسمبر 1970 المتضمن قانون الجنسية ليُحدث نقلة في التشريع الجزائري. إذ جاءت المادة 6 منه لتتنص على أنه " يعتبر جزائرياً الولد المولود من أب جزائري أو أم جزائرية " .

وعليه فإن دم الأم الجزائرية أصبح كافياً في حد ذاته كأساس لمنح الجنسية الجزائرية الأصلية ، ويستوي في ذلك أن يكون الأب جزائرياً أو أجنبياً ، أو عديم الجنسية أو مجهول الجنسية ، وسواء تمت الولادة في الجزائر أو الخارج . وسواء كانت جنسية الأم أصلية أو مكتسبة .

ومن بين الأحكام التي أعطت قوة وأهمية إضافية لهذا التعديل هو عدم تعديل المادة 2 من القانون مما سمح بأن تسري أحكامه بأثر رجعي ، بمعنى أن أولاد الجزائريات يتمتعون بالجنسية الجزائرية الأصلية بقوة القانون منذ ولادتهم حتى وإن ولدوا قبل صدور التعديل في الجريدة الرسمية ، بمعنى قبل سنة 2005 .

وإذا كان هذا القانون يورد انطباعاً بأن المشرع كرس المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بجنسية أبنائهم، غير أن نص المادة 17 منه تثير إشكالية في صياغتها إذ تنص على أن " الأثار الجماعية : يصبح الأولاد القصر لشخص اكتسب الجنسية الجزائرية بموجب المادة 10 من هذا القانون ، جزائريين في نفس الوقت **كوالدهم** " .

وفي حين يرى بعض الشراح أن المشرع بنص هذه المادة يكون قد كرس عدم المساواة في ما يتعلق بامتداد الجنسية الجزائرية المكتسبة إلى الأولاد ، إذ

اقتصر على جنسية الوالد فقط دون جنسية الأم⁷⁷. يرى البعض الآخر أن هذا لا يمكن أن يتوافق مع موقف المشرع من التعديل وفلسفته التي كرست المساواة التامة بين الوالدين في نقل جنسيتها للأولاد ، ويدللون على موقفهم في أن عبارة "لشخص" الواردة في نص المادة 17 والتي استبدلت لفظ "الأجنبي" في المادة المعدلة لا يمكن إلا أن تعني الأب والأم. ثم إن نص المادة باللغة الفرنسية يدعم هذا الطرح حيث وردت باللفظ "leur parent" وهو مصطلح يعني الأب والأم معاً⁷⁸.

ج/ العراق :

حقق العراق تقدماً مهماً على صعيد تحقيق المساواة بين الجنسين في حقوق الجنسية ، فقد احرز دستور 2005 على نحو لافت للنظر تقدماً ايجابياً نحو المساواة بين الجنسين عن طريق ترسيخ ما يفيد بأن الأطفال يستطيعون اكتساب الجنسية بولادة الابن إما من أب عراقي أو أم عراقية ، وهذا ما صرح به البند الثاني من المادة 18 من الدستور ، الذي نص على الآتي : " يُعد عراقياً كل من ولد لاب عراقي أو لام عراقية ، وينظم ذلك بقانون" .

وربما يمثل النص على حق الدم الأصيل للأُم في صلب الدستور حالة عراقية فريدة رائدة فيها إشارة قوية لرغبة المؤسس الدستوري العراقي للرفع من مستوى هذه الحالة إلى مصاف المبدأ الدستوري لا القانوني فقط⁷⁹.

⁷⁷ - لطيفة بوشناق ، جنسية أبناء المرأة بين موقف الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي في الجزائر ،مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، عدد خاص ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة جيجل ، ص 78 .

⁷⁸ - بوخروبة حمزة ،جنسية أبناء الأم الجزائرية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد 13 ، جويلية 2018 ، ص 618 .

⁷⁹ - نفس المرجع ، ص77 .

وإعمالاً للنص الدستوري قام المشرع العراقي بسن قانون جديد للجنسية برقم 26 لعام 2006 التزم فيه بما جاء في نص الدستور ومن ضمنه إعطاء الأم دوراً مساوياً لدور الأب في عملية نقل الجنسية .

ومع ان قانون الجنسية العراقي لعام 2006 يوسع الحق في منح الجنسية ليشمل الاطفال الذين يولدون في العراق بالتساوي بين الرجال و النساء إلا أن القانون يحد من قدرة النساء العراقيات على منح الجنسية لأبنائهن الذين يولدون خارج العراق متى كان والدهم مجهول أو بلا جنسية⁸⁰ .

د/ المغرب :

على المنوال ذاته سار القانون المغربي فبعد أن كان هذا القانون ، كغيره من التشريعات العربية، لايعطي الأم حق نقل الجنسية إلى أولادها بصورة أصلية ومطلقة . بات بعد التعديل المهم عام 2007 ، يعطي ذلك الحق . فلقد جاء القانون رقم 06 - 62 لعام 2007 ، قانون تعديل قانون الجنسية المغربية لعام 1958 ن لينص في الفصل السادس على الآتي :

" يعتبر مغربياً الولد المولود من أب مغربي أو أم مغربية " . وبهذا يكون القانون المغربي قد خطا خطوات كبيرة في مقام التسوية بين الأب والأم في نقل الجنسية الأصلية المبنية على حق الدم المطلق⁸¹ . وقد كان من أفضال هذا القانون أن تم منح الجنسية لـ من 34166 طفلاً مغربياً منذ دخل التعديل حيز التنفيذ ولغاية فيفري عام 2019⁸² .

هـ/ تونس :

80 - أنظر المادة 3/ب من قانون الجنسية العراقي .

81 - حسن الياسري ، مرجع سابق ، ص 76 .

82 - وزارة العدل والحريات المغربية ، قسم الجنسية والحالة المدنية ، مصلحة الجنسية (2019) .

كان القانون التونسي سابقاً في إعطاء الأم دوراً أكبر في نقل جنسيتها ، وذلك عبر تعديله في عام 1993 ونصه على أنه "يصبح تونسياً من ولد خارج تونس من أم تونسية وأب أجنبي على أن يطالب بهذه الصفة بمقتضى تصريح خلال العام السابق على سن الرشد " ، إلا أنه تأخر لغاية 2010 لإعطاء الأم التونسية حقاً مساوياً للرجل في نقل جنسيتها لأبنائها في كل الأحوال والظروف⁸³. وعلى أية حال ، فقد جاء القانون 55 لسنة 2010 ، قانون تعديل مجلة الجنسية التونسية عدد 6 لسنة 1963 ليعطي الام التونسية هذا الحق ، إذ نص في الفصل السادس المعدل منه على أنه " يكون تونسياً الطفل الذي ولد لأب تونسي أو لأم تونسية " .

اكتساب الوليد لجنسية أمه

الأستاذ صباح المختار

رغم ان الورقة تدور أساسا حول اكتساب الطفل جنسية امه الا اني سوف اتناول خلفية الموضوع واساس بحثه كثيرا ما يبحث هذا الموضوع من منطلق مساواة المرأة بالرجل او من منطلق التفرقة على أساس الجنس ومخالفة ذلك للحق في المساواة بين الرجل والمرأة.

هذا المنطلق يتناسى الطرف الأهم وهو الطفل والذي يجب ان تعلق مصاحته فوق مصالحة الابوين حرمان ام واحدة من إعطاء وليدها جنسيتها ظلم للطفل وظلم للام لا يجوز قبوله انعدام الجنسية مخالف للقوانين الوطنية والدولية ولواحد من اهم حقوق الانسان الدين الإسلامي منذ حوالي ١٥٠٠ سنة اعطى المرأة حقوقا لم تمنحها شرائع وقوانين أمم الا في القرن الماضي وساواها بالرجل في جميع القضايا الأساسية الا انه من المؤسف الكثير من المجتمعات العربية والتي يدين اغلبها بالإسلام انكفأت وتراجعت في معاملة المرأة موضوع منح الام وليدها جنسيتها لا تجب المبالغة فيه اذ انه يطرح فقط في حالات اختلاف جنسية

الابوين ورغم كثرة تلك الحالات الا انها تبقى ضئيلة عددا قد لا تتجاوز المائة حالة في كل مليون ولادة ومع ذلك فظلم ام واحدة او وليد واحد من جنسية امه ظلم لا يمكن قبوله.

وكما ان انعدام الجنسية مخالف للقوانين الوطنية والدولية ولواحد من اهم حقوق الانسان من المهم ان يعامل حرمان الطفل من جنسية امه على نفس المنوال.

الجنسية هي احدى العوامل الرئيسية المحددة لهوية الانسان بالإضافة الى الاسم والرسم والعوامل الأخرى كالعنصر واللون والدين في الأصل ينسب الانسان الى ابيه لتحديد هويته حيث ان نسب الانسان لامه ثابت قطعاً لانفصاله منها والامر كذلك عند كل الأمم حتى التي تعتمد العائلة الامية (بدل الابوية) كما هو شأن اتباع الديانة اليهودية ومجتمعات أخرى.

الحصول على الجنسية غالباً يكون بأحد طريقتين اما حق الدم او حق الإقليم.

وحيث ان الانسان ينسب الى ابيه فأساس حق الدم يثبت له عن ابيه ولكن عند الجهل بالأب او انعدام الجنسية فالأساس يثبت له عن امه وهناك دول كثيرة تمنح الجنسية على حق الدم (الوطني) لأي من الابوين.

والطريق الاخر لاكتساب الجنسية هو حق دولة الولادة فقد يحصل الفرد في على جنسية دولة ما على أساس ميلاده فوق تراب تلك

الدولة واختلاف الدول حول الأساس الذي تقوم عليه الجنسية الأصلية بين حق الدم وحق الإقليم يعود لأسباب سياسية او مصلحة وبتحول (العالم الى قرية) كما يقال وما تبعه من تعقد موضوع الجنسية والتجنس بدأت فكرة حق الدولة بالظهور بدلا من حق الدم.

اغلب الدول العربية والأوروبية اعتمدت في جنسيتها الأصلية على حق الدم هناك عدد قليل نسبيا من الدول وغالبها تتبنى الفقه الانكلوسكسوني وكذلك الدول حديثة النشأة او التي تحتاج الى السكان مثل أمريكا وكندا وأستراليا اعتمدت التشريعات حق الإقليم.

فمنذ مطلع القرن الماضي (العشرين) بقي حق الدم قائما وكذلك حق الإقليم إلا أن تشريعات الدول أصبحت تجمع بين الأساسين مع تفضيل أحدهما على الآخر ، وهذا ما نجده في التشريعات العربية و الأوروبية حيث تأخذ بحق الدم كقاعدة عامة و حق الإقليم كاستثناء ، في حين تأخذ تشريعات البلاد الأنجلوساكسونية بحق الإقليم كأصل عام دون إهمال حق الدم كاستثناء.

الأمر يتعلق بالدرجة الأولى بمصلحة الدولة كما تراها و الهدف من السياسة التشريعية التي تريد أن تحقيقها

على المستوى الدولي هناك عدد من الالتزامات القانونية تلزم الدول في مجال حقوق الانسان وحقوق المرأة على وجه الخصوص منها الميثاق والاتفاقيات الدولية المختلفة مثل العهد الدولي

الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولكن من اكثرها علاقة بموضوع هذه المداخلة وهي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩.

ولكن بالرغم ان اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ نصت في الفقرة ٢ من المادة ٩ على:

"تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق
بجنسية أطفالها"

الا ان اغلب الدول العربية لا تلتزم بهذا النص اما بإهماله او بالنسبة للدول الموقعة على اتفاقية (سيداو) أعلاه تحفظ على بعض نصوصها.

Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination
Against Women.

[https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CEDA
W.aspx](https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CEDA
W.aspx)

على المستوى العربي

الصورة العامة يمكن تلخيصها كما يلي:

الدول العربية غالبا تمنح الوليد جنسية الام ويقواعد متشابهة وان اختلفت فالبعض تلقائيا ولكن البعض يضيف بعض القيود مثل منحها مؤقتا لحين البلوغ واخرى تتطلب الإقامة الاستثناء هو دولتين الأردن ولبنان اذ تحرم قوانينها الوليد من ذلك الحق وتتفق

التشريعات العربية على منح الوليد جنسية الام للقيط وغير معروف الاب او كون الاب عديم الجنسية او مجهولها.

فيما يتعلق بالعراق

في عام ١٩٢١ انتخب المجلس التأسيسي نقيب اشرف بغداد السيد عبد الرحمن الكيلاني رئيسا لوزراء العراق والذي نادى بالأمير فيصل الأول ملكا على عرش العراق في الثالث والعشرين من اب سنة 1921.

في ٩ أكتوبر ١٩٢٤ أي ٨٦ عاما قبل يوم امس صدر قانون الجنسية العراقي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٤ والذي نصت مادته الثالثة على ما يلي:

"كل من كان في اليوم السادس من اب سنة 1924 من الجنسية العثمانية وساكن في العراق عادة تزول عنه الجنسية العثمانية ويعد حائزا الجنسية العراقية ابتداء من التاريخ المذكور"

واشك ان هناك قانونا في اية دولة في العالم ألغى جنسية شعب كامل ومنحة جنسية جديدة بمادة واحدة. وقد استمر القانون نافذا لغاية ٣٠ /٥/ ١٩٦٣ حيث صدر قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣

القانون الحالي هو القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ الذي صدر بتاريخ ١٧/٣/ ٢٠٠٦ والذي نص على اكتساب المولود لام او اب عراقي الجنسية العراقية بغض النظر عن الجنسية الأجنبية

لاحد الابوين. وهذا النص يتفق مع نص المادة ١٨ من الدستور
العراقي الصادر عام ٢٠٠٥

في القانون الأول (١٩٢٤) والثاني (١٩٦٣) قصر النص
استحقاق الجنسية على الابوة وليس على جنسية الام المتزوجة
لغير عراقي .

مناهضة التمييز ضد المرأة في الحق في نقل الجنسية إلى الأبناء في المواثيق الدولية وموقف الأقطار العربية منها

الدكتور محمد عبدالمحسن الخفاجي

تمهيد:

ربما تبدو مسألة أفراد حقوق خاصة بالمرأة أمراً مستغرباً لأول وهلة باعتبار أن حقوق الإنسان تتوجه إلى كل البشر، لكنّ هنالك عاملين دفعا مواثيق حقوق الإنسان إلى اعتماد خصوصية للمرأة في مجال الحقوق الإنسانية

الأول: العامل (الفسولوجي) حيث خصّت الطبيعة الجنس النسوي بخصائص لا يميز بها الجنس الذكوري، ما تطلب مراعاة هذا الفارق عند إقرار حقوق الإنسان للمرأة.

وتتباين أهمية هذا العامل وتأثيره قوة أو ضعفاً باختلاف المجتمعات والتقاليد السائدة فيها.

الثاني: ما شهدته تاريخ البشرية من استغلال لضعف المرأة في فرض تمييز متعدد الأشكال بينها وبين الرجل.

فهذان العاملان دفعا الإنسانية، وهي تسير نحو التحضّر، إلى مكافحة التمييز القائم على الجنس، الضار بمصالح المرأة من

جهة، ومراعاة الخصوصية التي خصت الطبيعة بها المرأة عند إقرار مبادئ حقوق الإنسان . ووفق ما سبقت الإشارة إليه من تأثير طبيعة المجتمع وتقاليدته فإن آثار التمييز بسبب الجنس ما زالت واضحة في كثير من الدول، بدرجات متفاوتة، على حقوق المرأة والحق الذي نحن اليوم بصدد مناقشته، وهو حق المرأة في اكتساب أبنائها الجنسية التي يختارونها (جنسيتها هي أو جنسية الزوج).

وأجد أن من المناسب، قبل الولوج إلى صلب الموضوع، تقديم عرض لحقوق الإنسان بشكل عام ونصيب المرأة من هذه الحقوق في المواثيق العالمية التي أقرتها.

أولاً - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

في هذا الإعلان، الذي يعد وثيقة تاريخية مهمة لحقوق الإنسان، الصادر في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر من العام 1948، نصت المادة الأولى على أن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا العقل والوجدان، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء (1).

ونصت مادته الثانية على أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، ومنعت أي نوع من التمييز في التمتع بها بسبب الجنس أو غيره من الأسباب.

وقضت المادة (15) منه بأن لكل فرد حق التمتع بجنسية ما، وبأن لا يجوز، تعسفاً، حرمان أي شخص من جنسيته ولا من حقه في تغيير جنسيته.

وفيما يتصل بالعلاقة بين الرجل والمرأة قضت المادة (16) من الإعلان بأن للرجل والمرأة، متى ما أدركا سن البلوغ، حق التزوّج وتأسيس أسرة، دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين، وأنهما متساويان في الحقوق لدي التزوّج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله. واعتبرت الأسرة الخلية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة. ومن مجمل نصوص الإعلان نلاحظ أن سمة المساواة بين الرجل والمرأة قد طغت عليه، إذ استخدم عبارات تكرس هذه المساواة بالقول "كل شخص"، و "كل فرد" و "كل إنسان" و "جميع الناس" و "للرجل والمرأة".

ثانياً-العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية:

في هذا العهد الذي أقرته الأمم المتحدة في العام 1966، ولم يدخل حيز التنفيذ إلا بعد عشرة أعوام (في العام 1976) بعد أن بلغ عدد الدول الأعضاء فيه الحد الأدنى كشرط لنفاذه (٢) ، أكدت المادة (23) منه كون الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، وحققها في حماية المجتمع والدولة، كما أكدت حق الرجل والمرأة، ابتداء من بلوغ سن الزواج، في التزوّج

وتأسيس أسرة، ووجوب الرضا الكامل وانعدام الإكراه لانعقاد الزواج، وواجب الدول الأطراف في اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة تساوي حقوق الزوجين وواجباتهما عند الزواج، وخلال قيامه، وعند انحلاله، وواجب اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة الحماية والضرورية للأولاد.

وأكدت المادة (24) منه مبدأ أن يكون لكل ولد، دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب، حق على أسرته وعلى المجتمع وعلى الدولة في اتخاذ تدابير الحماية التي يقتضيها كونه قاصراً، ووجوب تسجيل كل طفل فور ولادته وإعطائه اسماً يعرف به، وحق كل طفل في اكتساب جنسية.

ثالثاً- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو):

رغم النصوص التي وردت في المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تبنت مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق، فإن ما لاحظته المنظمة الدولية من عدم كفاية تلك النصوص لتحقيق المساواة المبتغاة دفعها إلى وضع هذه الاتفاقية التي انصبت على حق المرأة في عدم التمييز، واعتمدت الجمعية العامة

للأمم المتحدة الاتفاقية في 18 كانون الأول / ديسمبر 1979،
وبدأ نفاذها في الثالث من أيلول/ سبتمبر 1981.

وعبرت الأمم المتحدة عن عدم الفعالية بكفاية حقوق الإنسان السابقة لتحقيق المساواة المنشودة، حيث جاء في ديباجة الاتفاقية أنها ((يساورها القلق، مع ذلك لأنه ما يزال هنالك، على الرغم من تلك الصكوك تمييز واسع النطاق ضد المرأة))، وأشارت إلى أن التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكاً لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، ويعد عقبة أمام مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في حياة بلدهما السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويعوق نمو رخاء المجتمع والأسرة، ويزيد من صعوبة التنمية الكاملة لإمكانات المرأة في خدمة بلدها والبشرية.

بالموضوع المحدد لندوتنا هذه، وهو حق المرأة في نقل الجنسية إلى أبنائها، نصت الاتفاقية في المادة (9) منها على أن ((تمنح الدول الأطراف المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في اكتساب جنسيتها وتغييرها أو الاحتفاظ بها، وتضمن بوجه خاص أن لا يترتب على الزواج من أجنبي، أو على تغيير الزوج جنسيته أثناء الزواج، أن تتغير تلقائياً جنسية الزوجة، أو أن تصبح بلا جنسية، أو أن تفرض عليها جنسية الزوج، وأن تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها))، وبذلك تكون قد أقرت جملة من الآثار المترتبة على هذه المساواة، هي:

1- مساواة المرأة بالرجل في شروط اكتساب الجنسية دون تفريق بينهما بسبب الجنس، بما لا يؤدي إلى موانع تعرقل اكتسابها الجنسية وخلق تفريق في هذا الحق يضع الرجل في موقع الأفضلية تجاه المرأة.

2- مساواة المرأة بالرجل في حق تغيير الجنسية التي تحملها.

3- مساواتها بالرجل في حالات الإحتفاظ بالجنسية واستبعاد العوامل التي تمنع احتفاظها بالجنسية بسبب الجنس.

4- مساواتها بالرجل في الآثار المترتبة على الزواج بأجنبي فيما يتعلق بالجنسية.

5- مساواتها به كذلك في الآثار عند تغيير جنسية الزوج.

6- مساواتها - وهذا هو المهم في موضوعنا- مع الرجل في كل ما يتعلق بجنسية الأطفال . ويدخل في إطار المساواة هنا الحق في اكتساب الأطفال الجنسية تبعاً لأهمهم في حالة كون الزوج اجنبياً، ورغبتها في ذلك.

مواقف الأقطار العربية من اتفاقية سيداو:

انضمت الأقطار العربية إلى اتفاقية سيداو، عدا السودان والصومال. وفي السودان يجري جدل واسع بشأن الانضمام إلى

الاتفاقية في الأوساط الشعبية والرسمية، وأخذ هذا الجدل نصيباً حتى في خطب المساجد.

وشهد انضمام الأقطار العربية تحفظات على عدة نصوص في الاتفاقية، من بينها نص المادة (9) منها التي تتعلق بموضوع ندوتنا هذه، أي مساواة المرأة بالرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما، حيث تحفظت على نص المادة (9) المذكورة مع استثناءات تجملها فيما يلي:

1- تونس:

كانت تونس قد تحفظت على نص المادة (9) المتعلقة بجنسية الزوجة والأطفال، لكنها سحبت تحفظها في العام 2006.

2- المغرب:

رفع المغرب كل تحفظاته على الاتفاقية في العام 2008 في الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

3- الجزائر:

كانت قد تحفظت على نص المادة (9) ثم سحبت تحفظها في العام 2006.

4- العراق:

كان العراق قد تحفظ على المادة (9) عند انضمامه إلى الاتفاقية في العام 2006، ولكن صدر قانون الجنسية العراقية الجديد رقم

(26) لسنة 2006 كان، من الناحية العملية، تغييراً في الموقف من المادة المذكورة، وسحباً ضمناً للحفاظ عليها، حيث نصت الفقرة (أ) من المادة (3) من القانون على أن يعتبر عراقياً من ولد لأب عراقي أو لأم عراقية (3) ونصت المادة (12) منه على أن المرأة العراقية إذا تزوجت من غير عراقي واكتسبت جنسية زوجها لا تفقد جنسيتها العراقية إلا إذا أعلنت تحريراً تخليها عنها.

أسباب تحفظات الدول العربية:

من خلال استقراء معطيات الواقع العربي الذي نعيشه، والمناقشات التي دارت وتدور دون انقطاع حول مسألة المساواة بين الرجل العربي والمرأة العربية بشكل عام، والمساواة في حق منح الجنسية للأبناء (موضوع هذه الندوة) يمكن أن نعزو هذا الموقف المتحفظ إلى عدة أسباب:

أولاً- سبب اجتماعي يتعلق بالتفضيل الذكوري النابع من رواسب البداوة وتقاليد المجتمعات العربية القديمة.

ثانياً- سبب ديني يرتبط بتفسير مبادئ الشريعة الإسلامية، يتعلل به من يتمسك بقوامة الرجل على المرأة .

ورغم أننا لا نجد ثمة تعارضاً بين موضوع منح الجنسية وأسس الدين الإسلامي الذي تعتنقه غالبية الشعب العربي فإن هنالك من يعلل تحفظه بحجج ينسبها إلى الشريعة الإسلامية، هذا برغم أن

دولة إسلامية هي باكستان لم تحفظ على المادة (9) من الاتفاقية، المتعلقة بمنح الجنسية للأبناء.

ثالثاً - سبب اقتصادي، نجده في أقطار ذات عدد قليل ، غنية بالثروات، تنظر بحذر إلى العامل الديموغرافي وتسعى إلى تقييد دور الزواج في منح الجنسية للأزواج والزوجات الذين لا يحملون جنسياتها ولمن ينجبون من الأبناء.

هذا ما يتعلق بالموقف الرسمي العربي من حق المرأة في منح جنسيتها الي أبنائها، وأترك لزملائي الأفاضل مناقشة هذا الموقف واقتراح الحلول المناسبة.

الهوامش :

(١) في هذا يحق للأمة العربية الإسلامية الفخر بتراتها الإنساني، حيث جاءت في هذا المعنى صرخة الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ؟ " .

(٢) يعكس مضي عشر سنوات قبل دخول العهد حيز التنفيذ تردد كثير من الدول في الإنضمام إليه وتحفظها على بعض أحكامه، وهو ما يلاحظ على العديد من الإتفاقيات وسائر المواثيق الدولية التي يتطلب نفاذها نصاباً معيناً من الدول الأطراف، أي انضمام عدد من الدول يمثل الحد الأدنى كشرط للنفاذ، ومنها ، إلى جانب

هذا العهد، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي مرت عشر سنوات أيضاً على إقراره قبل أن يصبح نافذاً ببلوغ عدد الدول التي أودعت صكوك تصديقها أو انضمامها (٣٥) خمساً وثلاثين دولة .

(٣) نصت الفقرة (ب) من المادة (٢) من الإتفاقية على تعهد الدول الأطراف فيها باتخاذ المناسب من التدابير التشريعية وغير التشريعية لحظر التمييز ضد المرأة، وبذلك يكون التحول التشريعي المشار إليه انسجاماً مع مقتضى هذه الفقرة .

الهوية الثقافية العربية : نوبان في نهر العولمة .. أم كينونة مستقلة ؟

الأستاذ عزيز العصا

مقدمة

قد يبدو اصطلاحاً: ثقافة، وهوية، من الاصطلاحات "الصماء" التي تخلو من الروح والحراك الكافي لفهمها فهماً دقيقاً. ولعل ما يثبت ذلك؛ أن العلماء والباحثين لم يتفقوا على تعريف محدد لهما. إلا أن البحث في هذا الموضوع، والتمعن في معانيه ودلالاته، وفهم مرامي أبعاده ومكوناته يجعلك تتفهمه وتدرك مدى أهميته في صياغة الفرد والمجتمع على أسس متينة من الثوابت الفكرية والمفاهيمية.

أما بشأن الوطن العربي، أو لنقل "الأمة العربية"؛ فإن الحديث عن الهوية والثقافة يعني الحديث عن صراع طويل-مريّر مع أعداء عملوا، عبر التاريخ، وبشكل متواصل (بلا هوادة)، من أجل "نسف" الهوية العربية للمنطقة، أو تميزيقها وشرذمتها، و"إحلال" هوية أخرى مكانها "مغايرة" لها كالفارسية والتركية والهوية (ات) الأوروبية الاحتلالية؛ ويتمثل ذروة ذلك في إنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين، أي في قلب الوطن العربي. وأما الهدف الاستراتيجي لتلك الهويات، فهو أنها تشكل نقيض الهوية العربية

للمنطقة من النواحي التاريخية والفكرية والعقائدية، وأنه لا يوجد بينهما أي إمكانية للتكامل و/أو التصالح على نفس الأرض.

سنتطرق فيما يأتي إلى المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بكل من الثقافة والهوية، وصولاً إلى الهوية الثقافية العربية، التي تحاصرها الهويات المنافسة و/أو المعادية من كل مكان. ونتوقف عند دور المعهد العالمي للتجديد العربي في صون هذه الهوية والمحافظة عليها من المؤثرات الخارجية والداخلية التي تهدد وجودها.

الهوية والثقافة: التعريفات والتسلسل التاريخي:

لا شك في أن الهوية اصطلاح طارئ على اللغة العربية، كما أن مفهوم الهوية مصدر جدل وحوار صاخب بين علماء الاجتماع والمفكرين واللغويين. وهناك حالة تناثر لمفهوم الهوية كل على تخصصات عدة داخل حقل العلوم الإنسانية، الأمر الذي يجعل من كل محاولة لحصره ضرباً من المجازفة الفكرية المفتوحة على الاحتمالات كافة⁽⁸⁴⁾. إذ يختلف مفهوم الهوية من حضارة لأخرى ومن باحثٍ لآخر؛ وهذا يضعنا أمام مجموعة من التعريفات المختلفة، إلا أن بإمكان هذه التعريفات أن تجمل الإطار العام للهوية على أنها «ليست شيئاً منجزاً ونهائياً منغلقاً على ذاته، وإنما امتداد للتاريخ والحضارة، وهي قيم وخصائص قابلة للتحويل

⁸⁴ أبو رحمة، عماد الدين (2011). أثر عملية التسوية السياسية على الهوية الفلسطينية "دراسة لاتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة". رسالة ماجستير. غير منشورة. جامعة الأزهر. غزة. فلسطين. ص:

والتطوير والتحول من زمن لآخر. والهوية أيضا عرفت باعتبارها **شعورا جمعيا لأمة أو لشعب ما، يرتبط بعضه ببعضه ارتباطا مصيريا ووجوديا**"⁽⁸⁵⁾.

الشعور بالهوية ليس معطى أولي في الوعي الفردي، والذي يشكل بالعلاقة مع الآخر، بل هو حصيلة آلية اجتماعية متداخلة متواصلة وهي عملية بناء اجتماعي بامتياز. وضمن هذا السياق، فإن الهوية "الشفرة التي يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها"⁽⁸⁶⁾.

عناصر الهوية ومكوناتها وأبعادها:

تعرف الهوية الوطنية، على الأغلب، بالإشارة إلى مجموعة من العناصر والمكونات التي يشترك فيها جماعة معينة تميزهم عن الآخرين، منها: الثقافة، والتاريخ، والتقاليد، والعادات، واللغة، والرموز الوطنية، والأرض، والمصير المشترك، والدولة القومية. وهناك حوار وجدل بين المنظرين على أهمية هذه العناصر وأولوياتها؛ فالبعض يركز على الدولة القومية كشرط لتكوين الهوية. وهناك من يحدد للهوية الأبعاد الأساسية الآتية⁽⁸⁷⁾:

⁸⁵ أبو هنية، حليلة (2016). مراحل تشكّل وعي الهوية عند الفلسطينيين. في "مجلة شؤون فلسطينية العدد (265)، ص: 127-141". ص: 128.

الحدود ليست بالضرورة جغرافية، لكنّها بالأساس حدود رمزية، تتعلق بالتاريخ، والذاكرة، واللغة وغير ذلك، وهذه الحدود ليست ثابتة، فهي تضيق وتتسع وتتغير وتتبدّل حسب السّياق.

⁸⁶ أبو رحمة (2011)، 49.

⁸⁷ المالكي، مجدي (2015). التحول في الهوية الفلسطينية وتجلياتها في ضوء تشرذم المجتمع الفلسطيني منذ عام 1948. في كتاب "قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: في الهوية والمقاومة والقانون

- 1) السيكولوجية: مجموعة التعبيرات الواعية واللاواعية -الشعور- لدى الأفراد والجماعات بالانتماء إلى أمة ما.
- 2) الثقافية: تعبير عن اللغة، وجملة العادات والتقاليد والمعتقدات والممارسات الاجتماعية والثقافية المشتركة.
- 3) السياسية أو قوة الدولة: إذ تحدد الهوية تحدد الهوية وتُرسَم حدودها تبعاً لعلاقات القوة المتبعة، ونوعية علاقات الهيمنة المفروضة، وتبعاً لطبيعة نظرة الآخر لها وهو ما قد يشكل جملة من التهديدات، الخارجية أو الداخلية، التي قد ترفع من منسوب ضرورة توكيد الهوية والتعبير عن رموزها خلال تاريخية معينة.

كذلك مصطلح (ثقافة) لم يرد في نصوص العرب وأشعارهم، لا في الجاهلية ولا في الإسلام، وقد وصفها المعجم الوسيط بأنها كلمة محدثة في اللغة العربية.⁸⁸ كما أن قواميس اللغة؛ القديمة والحديثة تنطوي على تحديدات متقاربة لمعنى الثقافة: سرعة الفهم (أي الذكاء)، والمهارة، والدقة، والسعي لتحصيل المعرفة، وتهذيب الفكر وصلته، وتقويم الاعوجاج، والبحث، والتقصي.⁸⁹ والثقيف: هو الفطين الحاذق، وثقف

الدولي. الجزء الأول. "مجموعة مؤلفين. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات". ص: 4-

⁸⁸ جواد، إبراهيم محمد (2000). نظرات في الثقافة والمثقف، مجلة النبأ الالكترونية، عدد 44، نيسان/ 2000.

⁸⁹ فرح، إلياس (1979). في الثقافة والحضارة، وزارة الثقافة والفنون-الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر. ص: 45.

الصبي: هذبه وعلمه، والثقاف: المرأة المهذبة.⁹⁰ والثقافة: العلوم والمعارف والفنون التي يطلب الحذق فيها.⁹¹

خلاصة القول؛ أن الثقافة بالمعنى المتداول، مصطلح مختلف المعانى. فقد قام كروبير وكلوكهين في العام 1952 بعمل قائمة من 200 تعريف لكلمة "ثقافة" في كتاب بعنوان الثقافة: مراجعة نقدية للمفاهيم والتعاريف، وفق ستة مجالات رئيسية، هي: وصفي "تعداد للمحتوى"، التاريخية "التراث أو التقاليد الاجتماعية"، المعيارية "القاعدة أو الطريقة"، نفسية "بوصفها جهاز حل المشكلات"، الهيكلية "الزخرفة أو منظمة للثقافة" والجينية "الثقافة كمنتج أو أداة".⁹²

الهوية الثقافية العربية:

تعد الثقافة من أكثر العناصر التصاقا بالهوية؛ لأنها المجسد الفعلي لمختلف العناصر المكونة لها عبر الفعل التاريخي وإن بدت مستقلة، وبالتالي تكاد الثقافة

⁹⁰ جمال، أحمد (1975)، محاضرات في الثقافة الإسلامية، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ط3. ص: 13.

⁹¹ جمهورية مصر العربية، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث (2004). المعجم الوسيط. مكتبة الشروق الدولية. ط 4. ص: 98

⁹² Vatrapu, R., Suthers D. Cultures and Computers: A review of the concept of culture and its analytical usage. Available on:

<http://www.cs.cmu.edu/~sfussell/CHI2007/VatrapuAbstract.pdf>

تكون مرادفة للهوية، لذا يمكن تناول مفهوم الهوية في معزل عن البعد الثقافي، وهو ما يطلق عليه مصطلح "الهوية الثقافية"⁽⁹³⁾.

كما ذكرنا أعلاه، للهويات ثلاثة مستويات: فردية، وجماعية، ووطنية (أو قومية) وعند الربط بين الهوية والثقافة نصل إلى مفهوم "الهوية الثقافية". ويعرف نصار (2015) الهوية الثقافية، بأنها: نظام من القيم والتصورات التي يتميز بها مجتمع ما تبعاً لخصوصياته التاريخية والحضارية، وكل شعب من الشعوب البشرية ينتمي إلى ثقافة متميزة عن غيرها، وهي كيان يتطور باستمرار"⁽⁹⁴⁾.

أما الغزار (2018) الذي يعدّ مفهوم الهوية الثقافية من القضايا الشائكة لا سيما بعد شيوع وسائل التواصل الاجتماعي، واسع التداول والانتشار، فإنه يكاد يتطابق مع نصار، بصياغة التعريف الآتي للهوية الثقافية: هي كيان خاضع لسيرورة متحركة في جميع الاتجاهات لكسب روابط وعلاقات جديدة تغنيها عن التوقع وملازمة ثقافتها

⁹³ محمد، ثناء هاشم (2019). الهوية الثقافية والتعليم في المجتمع المصري. في "مجلة جامعة بني سويف. الجزء الأول. ص: 120-144". ص: 127.

<https://www.aljazeera.net/blogs/2018/5/25/كيف-تتشكل-الهوية-الثقافية>

المحلية. هوية غير ساكنة، ويدفعها التغيير إلى أن تشهد في بنيتها الداخلية تحولات عميقة⁽⁹⁵⁾.

وبشأن **الهوية الثقافية العربية** تتبنى ثناء (2019) تعريفها على أنها "مجموعة من المقومات والخصائص التي تنفرد بها الشخصية العربية، وتجعلها متميزة عن غيرها من الهويات الثقافية الأخرى، وتتمثل هذه المقومات في: اللغة، والدين، والتاريخ، والجغرافيا، والعادات، والتقاليد، والأعراف، والقيم وطرائق التفكير والسلوك وغيرها، مما يحفظ للألمه شخصيتها المتجذرة عبر عصور التاريخ وتميزها عن غيرها من الأمم⁽⁹⁶⁾.

⁹⁵ الغراز، عبد الجبار (2018). كيف تتشكل الهوية الثقافية. يُنظر الرابط الآتي (شوهدي في 2020/09/22):

<https://www.aljazeera.net/blogs/2018/5/25/كيف-تتشكل-الهوية-الثقافية>

⁹⁶ محمد، ثناء هاشم (2019). الهوية الثقافية والتعليم في المجتمع المصري. في "مجلة جامعة بني سويف". الجزء الأول. ص: 120-144". ص: 126-127.

<https://www.aljazeera.net/blogs/2018/5/25/كيف-تتشكل-الهوية-الثقافية>

وفي هذا الجانب لا بد من مناقشة مقتضبة للعولمة ومفهومها وأثرها على الهوية الثقافية. فالعولمة، كما وردت في الموسوعة السياسية، تتضمن بروز عالم بلا حدود جغرافية، أو اقتصادية، أو ثقافية، أو سياسية. ومن أبرز ملامحها⁽⁹⁷⁾:

- (1) تسارع وتيرة الاتصال الدولي وتقدم وسائله مما سهل انتقال كل ما يراد نقله.
- (2) تهدف إلى هيمنة دول المركز القوية، وفرض أفكارها على دول الأطراف الضعيفة.
- (3) تراجع قيمة الحدود السياسية وتآكل دور الدولة القومية، وانتهاء هيمنتها السياسية والاقتصادية.
- (4) لا تكثر بالخصوصيات المحلية والتراثية والبيئية للدول والشعوب؛ لأن العولمة تصنع بآلياتها الجبارة الميزات والخصائص والأجور التي تنسجم مع رواجها ومصالح القائمين عليها.

إن العولمة بهذا المعنى، تفرض على أمتنا تحديات كبرى، لا بد من مواجهتها. ونظرًا لأن سبل المواجهة وطبيعتها تنبع من مستوى التحدي القائم، فإن تحدي العولمة يتطلب العمل الجاد والفاعل على إعادة صياغة الإنسان العربي، بما يؤهله ويعينه على أن يأخذ دوره -الفردى والجمعي- في عملية المواجهة.

ويرى بركات (2008) هناك ما يهدد الهوية الثقافية العربية من قبل العولمة، فكثرت الحديث عن مخاطر العولمة هذا المجال من خلال انتشار القيم الاستهلاكية، والتترف، والشك، والجرائم المنظمة، والفساد، ووسائل الكسب السريع، على حساب الروابط الإنسانية والتفكك الأسري وتغييب القضايا العامة⁽⁹⁸⁾. وهذا يدفعنا إلى ضرورة تسليط الضوء على "العولمة الثقافية" وجعل الهوية الثقافية العربية ذات كينونة قادرة على المحافظة على هوية الإنسان والمكان، بما يجعل الأمة متكاملة الأركان في علاقتها مع منافساتها الجيوسياسية.

وأما من الوسائل التي تعين في مواجهة العولمة وتحدياتها على الأمة العربية، فكثيرة، منها⁽⁹⁹⁾:

- 1) إعادة النظر في المناهج الدراسية على نحو يهدف إلى تأصيل الملامح الحضارية في الشخصية العربية لمواجهة تحولات عالم اليوم.
- 2) خلق إعلام ناضج، يبني الإنسان العربي الواعي والقادر على أن يكون فاعلاً في حوار الثقافات، ومصوناً ضد أخطار العولمة، ومحافظاً على هوية الأمة وقيمها.
- 3) صياغة استراتيجية عربية للتعامل مع العلم والتكنولوجيا الحديثة.

⁹⁸ بركات (2008)، 117.

4) السعي الحثيث لاتخاذ خطوات بنّاءة نحو تبني سياسات وإجراءات اقتصادية إصلاحية واسعة، تمنحنا القدرة على مواجهة الصعاب الناجمة عن الاختلالات السياسية.

5) المحافظة على الهوية القومية للوطن العربي.

6) تفعيل دور المجتمع المدني، ومؤسساته.

7) إعادة تقييم العلاقات العربية مع الانفتاح العربي وتفضيل المصالح العليا على المصالح القطرية.

8) إعادة تقييم العلاقات الخارجية مع دول الجوار بموجب القضايا والمصالح العليا المشتركة للأمة العربية، وليس على أساس المصلحة القطرية الضيقة.

9) العمل الجاد للوصول إلى مشروع حضاري عربي ينسجم مع معطيات الوضع العربي الراهن، وتتماشى مع الخيارات العالمية القائمة، ويدفع إلى تحقيق الرؤى العربية الناضجة في الوحدة: العدالة والتنمية الديمقراطية، والاستقلال، والحفاظ على الأصالة والتراث وحفظ الكرامة.

المعهد العالمي للتجديد العربي: الدور والمسؤولية:

تقوم الرؤية الاستراتيجية للمعهد العالمي للتجديد العربي على بناء منظومة فكرية عربية حديثة تستنهض قيم الحضارة وتواكب التطورات العالمية في مختلف المجالات، وترفد الثقافة العربية بمصادر وأدوات التجديد.

إن قراءة متمعنة لهذه الرؤيا الاستراتيجية، تبين أن المعهد يواكب العولمة ويلتفت إلى دورها في عمله، ودوره في التصدي لها عندما تهدد الوحدة الفكرية للأمة،

ومجاراتها عندما تعترف بأمتنا بوجودها الجغرافي والسياسي والحضاري، ودورها في بناء الحضارة الإنسانية، تاريخياً وراهناً ومستقبلاً. كما أن رؤيا المعهد تقوم على ردف الثقافة العربية بأدوات التجدد والتجديد والتطور الدائم والمستمر.

ومما يؤكد على أن الثقافة العربية تشكل واحدة من الأعمدة الصلبة التي يقوم عليها البنيان الشامخ للمعهد، ذلك أن المعهد قام بإنشاء وحدة مستقلة مختصة بالثقافة العربية تتألف من مجموعة من الخبراء والمختصين. وقد قدر لي أن أكون عضواً في هذه الوحدة، وممن راجعوا خطتها الخمسية للفترة (2020-2024).

بقراءة متمعنة أيضاً للخطة الخمسية **لوحة الدراسات الثقافية**، في مجال الدراسات والبحوث، نجد أن هذه الخطة "الطموحة" تذهب باتجاه مناقشة ونشر دراسات علمية محكمة؛ تخضع لمعايير علمية بحتة، بعيداً عن الخطابات الرنانة أو الحماسية التي ينتهي أثرها ودورها فور مغادرة الخطيب للمنصة. أي أن الدراسات والبحوث المعتمدة ذات قدرة عالية على أن تعكس واقع الحال كما هو، بلا مواربة أو مجاملات، كما أنه يمكن الاتكاء عليها في رسم الخطط الاستراتيجية المستقبلية التي تمكّن صانع القرار من تسيير قطار الأمة على السكة الصحيحة وفي الاتجاه الصحيح.

وعند استعراض محاور الخطة لوحدة الدراسات الثقافية، نجد أنها موزعة على السنوات الخمس للخطة بالترتيب، كالاتي: (1) التطورات السياسية والهوية الثقافية: إشكاليات وقضايا. (2) المثقف والسلطة: صراع أم إعادة إنتاج؟ (3) مستقبل الحركات والمنظمات النسوية في الوطن العربي. (4) المدينة والثقافة العربية في عصر الاتصالات الرقمية. (5) التزاوج المعرفي والفكري العربي المعاصر ما بين التجديد والتقليد.

وعليه، فإننا في العام الحالي (2020) بصدد الخوض في إشكاليات وقضايا التطورات السياسية والهوية الثقافية. وقد كان الدور في هذه الورقة التركيز على الهوية الثقافية العربية، ومكانها ومكانتها في ظل العولمة التي تجتاح العالم أجمع، والتي تتحكم فيها القوى العظمى والاقتصاديات الكبرى على مستوى العالم.

قد يقول قائل: ماذا تمتلكون من قوة الدولة اللازمة لتحقيق أهدافكم ورؤاكم واستراتيجياتكم؟ ونرد على هذا القول بأننا "قوة ناعمة" "طرزة" في نسيج الأمة المتكامل الذي يعبر عن الأمة بين الأمم المتصارعة على ساحتنا ومنطقتنا الجغرافية. وأنا ندرك أن المعركة المفروضة علينا والحروب الشرسة التي شُنَّت على أمتنا كانت تستهدف هوية الأرض والإنسان العربي، وانقضاء دوره لصالح القوى الأكثر عنفاً وشراسة. ولعلّ أكبر مثال على ذلك إجماع القوى العظمى والصغرى على تسمية الخليج العربي بـ "الفارسي"، وما في ذلك من ظلم جيوسياسي إلى جانب الظلم الهوياتي الذي تتعرض له الأمة في مختلف أرجائها، مثل: فلسطين والعراق وسوريا والسودان واليمن وليبيا، وغير ذلك من الدول المرشحة للتمزيق الهوياتي، وما يتبعه من تشرذم ثقافي، يعرض الأمة للمزيد من الضعف والهوان.

الاستنتاجات

تبين من هذه الورقة أن مفهومي الهوية والثقافة أعجميين ولا جذور لهما في القاموس العربي. كما أن هناك العديد من التعريفات لكل منهما، ويعود الاختلاف في التعريفات إلى الاختلاف في الرؤى والفلسفة الكامنة في ذهن أصحاب تلك التعريفات. وعليه، فإننا في هذه الورقة تحرينا التعريفات الإجرائية التي تكثف مفهوم الأمة في كل من الهوية والثقافة، والتحام المفهومين في "الهوية الثقافية"، وصولاً إلى الهوية الثقافية العربية.

نظراً لأن الهوية الثقافية العربية تعبر عن "أمة" تعدّ ما يزيد عن ثلاثمائة مليون إنسان، ولأنها تقع ضمن جغرافيا مترامية الأطراف؛ وعلى صلة مباشرة مع أمم أخرى، ولأن هذه الجغرافيا الاستراتيجية على مستوى العالم تزخر بمصادر الطاقة التي تتنافس عليه الأمم، وتتصارع عليها الاقتصاديات الكبرى... لذلك، تجد الأمة نفسها وسط "معمعان" الصراع وما اصطلح عليه "العولمة"، التي تتحكم فيها الدول القوية، ولا يأخذ الضعيف منها سوى الفتات. وعليه، تطرقت الورقة إلى العولمة ومفهومها وتعريفاتها، والسبل الكفيلة لأن تبقى الهوية الثقافية العربية ذات شخصية اعتبارية مستقلة؛ غير قابلة للانجراف أمام نهر العولمة الدافق بقوة وبأقصى طاقته.

وانتهت الورقة بمناقشة الدور المنوط بالمعهد العالمي للتجديد العربي، وما تفرع عنه من وحدة الدراسات الثقافية، الذي أخذ على عاتقه أن يكون قوة ناعمة تعبر عن الأمة العربية، وتدافع عنها بالفكر والثقافة والتوعية والتمسك بالهوية وحمايتها من عوادي الهجمات المعادية التي تستهدفها بأشكالها وصورها كافة.

الدراسات الثقافية في مخاض التجديد : قضايا الهوية نموذجاً

الدكتور حسن هرنان

مقدمة:

تعتبر الدراسات الثقافية اليوم من بين أهم المباحث الجامعية والأكاديمية، خاصة فيما يتعلق بتعزيز النسبية والتعدد الثقافيين، والدفاع عن حق الشعوب في توطيد هوياتها وثقافتها، وإذا كانت هذه الدراسات عابرة للتخصصات والمناهج والحقول المعرفية، فإن ارتكازها على أبعاد التفكير والتحليل والنقد، يجعل منها مرحلة مهمة من مراحل تفكيك المركزية الغربية، وتوطيد الحوار والاختلاف بين الثقافات.

لقد ساهمت الدراسات الثقافية منذ ستينيات القرن الماضي في إغناء الأدب والفنون بروافد منهجية ونظرية جسرت الهوة بينهما والمجتمع من جهة، وبينهما والسياق السياسي والاجتماعي من جهة أخرى، بل والأكثر من ذلك، عملت على التأسيس للهوية في مختلف أبعادها، خاصة فيما يتعلق بحقول ذات صلة بالمجتمعات والدول ، والتي لم تسمح لها البنية الكولونيالية المؤسسة للمركزية الغربية من الانعتاق والاعتزاز بهويتها وثقافتها، وهو ما استمر بشكل كبير وخطير في الآن نفسه مع العولمة، باعتبارها دعوى مبطنة واستراتيجية دفيئة للمطابقة والتتميط. ومن بينها

الدول العربية، التي تزخر بهوية ثقافية عريقة وأصيلة تمتد إلى عمق التاريخ البشري. وهنا، يقتضي المقام، إيلاء الأهمية القصوى للدراسات الثقافية العربية، خاصة في شقها المرتبط بتأصيل الهوية على كافة المستويات، من اللغة إلى الفنون، مروراً بالآداب بشتى مجالاتها وأجناسها. خاصة وأنها العمق الحقيقي لهذه الهوية.

1- الدراسات الثقافية: النشأة والتطور:

تعد الدراسات الثقافية (Cultural studies) فرعاً من فروع دراسة أو تخصص أكاديمي يُعنى بالتحليل الثقافي نظرياً وسياسياً وتجريبياً، ويركز على الديناميكية السياسية للثقافة المعاصرة. تعود نشأتها إلى عدد من الأكاديميين البريطانيين، وتطورت فيما بعد حتى تم تحويلها وتقييدها لتشمل عدداً كبيراً من المجالات البحثية، من قبل العديد من علماء التخصصات المختلفة في جميع أنحاء العالم، وتعد حسب توبي ميلر: "الدراسات الثقافية ميل في مختلف التخصصات، بدلاً من الالتزام في حد ذاته"، على الرغم من أن معظم الممارسين للدراسات الثقافية هم أكاديميين محترفين، وقد ناقش جيلبرت رودمان في كتابه بعنوان "لماذا الدراسات الثقافية؟"، أهم المواضيع والقيم التي تحظى بالأولوية في هذا الحقل المعرفي، العابر للتخصصات، من علم الاجتماع، أنثربولوجيا، الفلسفة، تاريخ الفن، الترجمة إلى الدراسات الأدبية عموماً.

وتكمن أهمية الدراسات الثقافية في كونها أعادت الاعتبار للثقافة والأدب بربطهما بالسياق السياسي والاجتماعي، وهي في تأكيدها على النسبية والتعدد الثقافي، أنت لتتم ما أنجزته الدراسات الأنثربولوجية ما بعد الاستعمارية، بحيث لم تنفصل نظريتها

المتعددة من البعد النقدي الذي لازمها منذ نشأتها إلى اليوم، وقد عملت من هذا الموقع النقدي على تفكيك المركزية الثقافية والعرقية الغربية، خاصة بعد أن تجاوزت النظرية البنيوية، بانفتاحها على نظريات أخرى، من قبيل الماركسية والسيمايات، التي أقرت البعد التأويلي، بدل البعد البنيوي المرتبط بالتفسير من خلال النموذج المرجعي المتمثل في الثقافة الغربية.

تركز الدراسات الثقافية على الديناميكا السياسية للثقافة المعاصرة، والأسس التاريخية، والصفات التي تحددها والصراعات، وأيضا الدراسات الثقافية تجمع بين مجموعة متنوعة من النهج الحرجة تشارك سياسيا رسمها وبما في ذلك السيميائية، والماركسية، والنظرية النسوية، والاثنوغرافيا، ونظرية العرق الحرجة، والبنيوية، وما بعد الاستعمارية، والنظرية الاجتماعية، والنظرية السياسية، والتاريخ، والفلسفة، والنظرية الأدبية، ونظرية وسائل الإعلام ودراسات الاتصال، والاقتصاد السياسي، ودراسات الترجمة ودراسات المتاحف وتاريخ الفن، وهناك نقد لدراسة الظواهر الثقافية في مختلف المجتمعات والحقب التاريخية وتسعى الدراسات الثقافية لأن نفهم كيف يتم توليد المعنى، ملزمة مع أنظمة السلطة والسيطرة، وأنتج من المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ضمن تشكيل اجتماعي معين أو ظرف. وهناك نظريات مهمة من وكالة الهيمنة الثقافية أثرت على حد سواء من قبل حركة الدراسات الثقافية، وكذلك العديد من النظريات الرئيسية الأخيرة من الاتصالات وجدول الأعمال، مثل تلك التي تحاول شرح وتحليل القوى الثقافية المتصلة بعمليات العولمة⁽¹⁰⁰⁾.

¹⁰⁰ - أنظر موقع ويكيبيديا العالمي على الموقع:

وإذا كانت الدراسات الثقافية قد تطورت كثيرا في مسارها البحثي والأكاديمي، وانتقلت من منشئها بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعموم أوروبا، فإنها تبقى مدينة بشكل كبير لعالم الاجتماع والمفكر البريطاني ستوارت هول، الذي يعتبر المؤسس الفعلي للدراسات الثقافية من خلال مركز برمنغهام للدراسات الثقافية، فهذا العالم راكم دراسات وكتب مهمة، باتت اليوم كلاسيكية لأهميتها التأسيسية، من قبيل: المقاومة من خلال الطقوس، الطريق الصعب إلى التجديد، التاتشيرية وأزمة اليسار، الإعلام والثقافة، وغيرها كثير لا يسع المجال هنا لذكرها كلها، إن المسار الفكري والسياسي قد جعل ستوارت هول من أبرز المفكرين اليساريين الكبار الذين وقفوا في عصرنا إلى جانب المظلومين والمهمشين والحرية والأحرار. وعندما تسلم ستوارت هول مركز برمنغهام للدراسات الثقافية أدخل عليه تطويرا لافتا للنظر، وسرعان ما انتشر هذا الحقل الأكاديمي الجديد والعاصف بالعادات الأكاديمية التقليدية بالجامعات البريطانية، والأمريكية، والاسترالية، وجامعات أخرى في أصقاع المعمورة نظرا لقيمه المعرفية والعلمية من جهة، وبسبب إعادته الاعتبار للثقافات الثانوية المهمشة، وللتواريخ المتعددة، وللرؤية الديمقراطية للعالم وللتجارب الإنسانية⁽¹⁰¹⁾، كما يعد دينيس دوركين من خلال كتابه "لحظة حاسمة" المبادر الأول لتأسيس الدراسات الثقافية كحقل مستقل إلى جانب ريتشارد هوجارت في عام 1964 في تأسيس برمنغهام (المملكة المتحدة) مركز الدراسات الثقافية المعاصرة أو مدرسة برمنغهام. في جامعة برمنغهام، وبالتالي أصبح أول منزل عالمي للدراسات الثقافية⁽¹⁰²⁾.

¹⁰¹ - أزراج عمر، مقدمة في الدراسات الثقافية، وجهود ستوارت هول فيها، على الرابط:

<https://platform.almanhal.com/Files/2/42650>

¹⁰² - للمزيد من المعلومات، أنظر تعريف الدراسات الثقافية على موقع ويكيبيديا:

وسوف تعرف الدراسات الثقافية في السبعينيات والثمانينيات انتشارا واسعا في العالم، بفضل ما راكمته من كتب ودراسات، وأصبحت تخصصا من التخصصات الجامعية والأكاديمية التي تحظى بالاهتمام والمتابعة.

للإشارة، فقد برزت في الولايات المتحدة عدد من الكتب والدراسات التي تدخل في نطاق مبحث الدراسات الثقافية، وذلك قبل ظهورها في بريطانيا، لكن ليس كعلم وتخصص مستقل، كما عرفته بريطانيا من خلال مركز مينغهام، كون هذه الاصدارات تدخل في الإطار التحليلي للثقافات، دون تأطير نظري ومعرفي خاص بها. لقد أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من إصدارات التحليل الثقافي، وقد ظهرت إلى حد كبير من التقاليد الفلسفية البراغماتية والليبرالية التعددية. ومع ذلك، عندما بدأت الدراسات الثقافية البريطانية تنتشر دوليا في أواخر السبعينيات، وتتعامل مع الحركة النسائية، البنوية، ما بعد الحداثة، توسعت بشكل كبير في الجامعات الأمريكية في مجالات مثل: دراسات الاتصال، والتعليم، وعلم الاجتماع والأدب، والدراسات الثقافية، وإصدار مجلة الرائد في هذا المجال، والتي يقال أنها جلبت من أستراليا في عام 1987⁽¹⁰³⁾.

2- من الدراسات الثقافية إلى الأدب

بالرغم من انتماء الدراسات الثقافية إلى حقل العلوم الاجتماعية والانسانية معاً، وهذه فرادتها المعرفية، فقد ظلت علاقتها بالأدب علاقة وطيدة للغاية، خاصة في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، بحيث تطورت هذه العلاقة عبر تداخل التخصصات والمناهج، التي عرفت ما بعد الحداثة. لقد تميز التفكير في الأدب خلال النصف الثاني من القرن العشرين بجدل حاد تعلق بسبل قراءة العمل الأدبي، وطرائق فهمه وبلوغ الوعي بخصائصه الفنية وأبعاده الدلالية. ولم يقتصر ذلك الجدل على مناهج التفكير في الأدب وحسب، وإنما امتد إلى تحديد ماهيته ومفهومه، والتساؤل عن وضعه الاعتباري. لذلك يلاحظ المتتبع لمسيرة النقد خلال هذا القرن أنه كلما انتقل بالتفكير من منهج إلى آخر، ومن نظرية إلى أخرى، يجد نفسه لا يتحرك من سؤال تنطلق منه الذات القارئة لتكشف عن الدلالات التي يسمح بها النص إلى سؤال آخر يتعلق بالوقائع المرتبطة بالأدبية، وطرق تحققها الأشد عمقا أو سطحية من الآخر وحسب، وإنما يتحرك كذلك بين عدة تحديات تشمل الأدب ذاته كممارسة خطابية. ومن المعروف أن هذه الاستقصاءات النقدية التي ميزت القرن العشرين، وجعلت منه قرن النقد بامتياز، دشنتها في البداية المحاولات الرائدة التي قدّمها الشكلاونيوس لوصف نظام الأدب والقواعد الحاملة للدلالة،⁽¹⁰⁴⁾ وامتد تأثيرها إلى العالم الأوروبي حيث أخذت أبعادا جديدة وموسّعة، مع البنيويين وتيارات نقد ما بعد الحداثة، كالتفكيكية ونظرية التلقي.. ولم يكن هذا

¹⁰⁴ يرى تيري إيجلتون أنه إذا أراد المرء أن يحدد تاريخا لبدايات التحول الذي لحق بالنظرية الأدبية في هذا القرن، فإن أفضل اختيار يقع عليه هو العام 1917، ذلك العام الذي نُشر فيه الشكلاوني الروسي فيكتور شكوفسكي مقالته الرائدة: الفن كصناعة. انظر: تيري إيجلتون: نظرية الأدب، ترجمة: نادر ديب، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا 2006، ص: 5. نقلا عن إدريس الخضراوي، إدريس الخضراوي، الدراسات الثقافية، موقع وزارة الثقافة المغربية، على الرابط:

المسار بعيدا عن ولادة الاهتمام بالبعد الثقافي للنص الأدبي، والمخاض العسير لهذا الاهتمام بعد أن كان النص مختزلا مع النظريات النقدية السابقة في البعدين اللساني والشكلي. في هذا السياق تبرز الدراسات الثقافية بتياراتها المتنوعة خاصة تيار ما بعد الكولونيالية الذي يستوعب نقادا متعددي الاهتمامات أمثال إدوارد سعيد وهومي بابا وجياتاري سيففاك وفرانكو موريتي، وبيل أشكروفت، وجو أمسيل⁽¹⁰⁵⁾.

في هذا السياق، نشأت بالمغرب تقاليد معرفية وبحثية، ارتبطت بحقل الأدب على مستوى النقد الحديث تحديداً، بحيث سارع الباحثون والنقاد المغاربة إلى ترجمة مجمل هذه الكتابات والأبحاث، وتبيئتها من خلال محاولة تطبيقها على النصوص الأدبية، خاصة السردية منها، بحيث شكل المغرب قبلة عربية للنقد والترجمة لباقي الباحثين والأدباء بمختلف بقاع الخريطة العربية من المحيط إلى الخليج. وقد تمرس المغاربة على البحث الثقافي من خلال جمعها في مقرئهم للفلسفة والآداب والنقد والترجمة، وهو ما شكل إضافة نوعية للمغرب الثقافي.

وانطلاقا من إعادة قراءة ميشيل فوكو وألتوسير وديدا، شيدت الدراسات الأدبية منظورا جديدا بصدد الخطاب الأدبي، قوامه إنصات مرهف للتحويلات الاجتماعية والتاريخية التي تعطي المشروعية للمغامرة الإنسانية بوصفها موضوعا متميزا للأدب. ذلك أن الأدب منظورا إليه في علاقته الموسعة بالفكر الإنساني، وفي الاهتمام بالإنسان في أبعاده الرمزية والسلوكية لا يمكن أن يفهم بتبئير القراءة على المنتج

¹⁰⁵ - إدريس الخضراوي، الدراسات الثقافية، موقع وزارة الثقافة المغربية، على الرابط:

https://www.minculture.gov.ma/?p=3270#.X2Hu_2gzIU

النصي وحده بغض النظر عن ذلك الكل المعقد الذي يتبادل معه التأثير والتأثر.⁽¹⁰⁶⁾ لذلك فإن تقييم ما قدمته الأبحاث والدراسات التي نظرت إلى الأدب من زاوية أوسع من تلك التي وقفت عندها السرديات الكلاسيكية⁽¹⁰⁷⁾، لا يعتمد فقط على ما بلورته هذه المقاربات الثقافية فيما يتعلق بتجديد المعايير الأدبية عبر استدماج أشكال تعبيرية ضمن الأدب لم تكن تحظى في السابق بهذه المشروعية، وإنما كذلك في الانفتاح على خلفيات معرفية مغايرة، وموجهات ثقافية جديدة، بهدف النظر إلى الخطاب الأدبي بوصفه جزءا لا يتجزأ من المتخيلات الثقافية التي يبدعها المجتمع بغية التعبير عن نفسه أولا وعن الآخرين ثانيا. هذا البعد التأويلي المضاعف الذي يلجّ على دنيوية الأدب وتاريخيته، هو الذي يفسر النقد الشديد الذي وجهته الدراسات الثقافية للكثير من نظريات الأدب ذات المنحى العلمي المحايد، حيث اتهمتها باستبعاد الأدب من دائرة الصراعات بين المؤسسة والسلطة والثقافة. وبهذا المعنى،

Lucien Goldman, Le dieu caché, Etude sur la vision tragique dans les Pensées de Pascal et dans le théâtre de Racine, - 106 Editions Gallimard, paris1959,page17

¹⁰⁷ - يشير مفهوم السرديات إلى تلك النظرية العلمية التي عنيت بدراسة الخطاب السردى، وسعت إلى فهم القوانين التي تحكم اشتغال آلياته، مشيدة بذلك مفاهيمها وأدواتها ولغتها الوصفية الخاصة، حيث استفادت من التطورات العلمية الكبيرة التي حصلت في حقل اللسانيات. وهذه النظرية تبلورت في فرنسا خلال الستينيات من القرن الماضي، غير أن مفهومها للسرد بدأ خلال السبعينيات يشهد تصدعا عميقا من قبل مؤسسها خاصة بارت وتودوروف وجيرار جونيت، فاسحا المجال أمام رؤية للنص الأدبي أكثر انفتاحا على سياقاته اللغوية والثقافية. ورغم ذلك لم تسلم السرديات من النقد الشديد الذي طالها إذ ثمة من تحدث عن نهايتها كـفان دين هوفل أو نعتها بالكلاسيكية كـجون ماري شايفر. أنظر في هذا السياق بحثنا بعنوان: السرديات أو تحولات الوعي بالخطاب الأدبي، مجلة الدراسات الثقافية ثقافات، جامعة البحرين، كلية الآداب، العدد 21، 2008، ص106 وما بعدها. وانظر كذلك: - Raphael Baroni, La Tension Narrative Suspense, Curiosité et surprise, Editions du seuil, Collection poétique, Paris2007, 17. نقلا عن إدريس الخضراوي، المرجع السابق ذكره.

– P.V.D HOVEL: Parole, Mot, Silence, Pour une poétique de l'énonciation, Edition, José corti, paris1985 – نقلا عن إدريس

الخضراوي، الدراسات الثقافية، موقع وزارة الثقافة المغربية، على الرابط:

https://www.minculture.gov.ma/?p=3270#.X2Hu_2gzbiU

فالدراسات الثقافية وهي تستحضر الدور التوسّطي للخطاب الأدبي، فإنها تستعيد إلى فضاء التفكير الدور الملتزم للدارس، وتستدل على أنه عندما يشتغل على الثقافة، والأدب جزء منها، فهو يتصدى للأساواة في البنى الاجتماعية، ويفصح عن رأيه في ما تحمله الثقافة من أنساق اجتماعية - سياسية قد تكرر الهيمنة، وتضفي المشروعات على الكلام باسم الآخرين، كما حصل في الكثير من الثقافات، وفي حقب مختلفة. لذلك فهذه العودة إلى تأويل النصوص تمثل هنا تموضعا جديدا في الوعي بالخطاب الأدبي، وبالأسئلة التي لا يمكن لأية نظرية جديدة بهذا الاسم إلا أن تتوقف عندها وتمحضها ما تستحق من الاهتمام والدرس⁽¹⁰⁸⁾.

فإذا كان المغرب قد حقق تراكما نوعيا في الدراسات النقدية- الأدبية وفي الترجمة، خاصة من الفرنسية، وفي المباحث الفلسفية المتعددة، فإنه لم يؤسس لتقاليد بحثية فيما يخص الدراسات الثقافية، المتداخلة التخصصات والعابرة للنظريات والمناهج، في الوقت الذي ازهر فيه حقل الرواية والشعر والقصة القصيرة، خاصة في العقود القليلة الماضية، مقابل تراجعها على المستوى الكمي في العقد الأخير، خاصة في مجالات القصة القصيرة والشعر. وهي مجالات تناولت بشكل كبير موضوع الثقافة والهوية المغربيين. ليبقى ما تحقق من تراكم في اللغة الانجليزية فيما يخص الدراسات الثقافية بعيدا عن متناول القارئ المغربي، مما بات يحتم ايلاء الترجمة من الانجليزية الى العربية المزيد من الاهتمام والتشجيع.

¹⁰⁸ - إدريس الخضراوي، الدراسات الثقافية، موقع وزارة الثقافة المغربية، على الرابط:

3- الدراسات الثقافية وسؤال الهوية

يدل مفهوم الهوية، في استعمالاته الأكثر رواجاً، على مجموعة خصائص يفترض أنها أساسية ومستمرة عند كل فرد من الأفراد، رغم التغيرات التي يمكن أن تطرأ عليه، وعادة ما ينظر إلى تلك الخصائص على أنها هي التي تجعله يظل هو، متماثلاً دائماً مع ذاته، بحيث يمكن التعرف عليه من خلالها وتمييزه من غيره. وفي سياق آخر لصيق بهذا، يحيل مفهوم " الهوية الثقافية" على مجموع المقومات والعناصر الثقافية، التي تسمح بالتعرف على الانتماء الثقافي لشخص ما، أو لمجموعة بشرية معينة. كما يمكن أن يحيل عموماً على الوعي، الضمني أو الصريح، بالانتماء إلى جماعة بشرية معينة تعيش في فضاء جغرافي محدد، ولها تراث ثقافي متميز، يشمل تاريخاً مشتركاً، ولغة، وعادات وتقاليد، وتطلعات مستقبلية. باختصار، يمكن القول إن الهوية الثقافية هي صورة مثالية تكونها جماعة بشرية معينة عن نفسها، مقارنة بجماعات أخرى، وهذه الصورة هي السبيل إلى تعريف الذات من خلال تأكيد ما يميزها من ذات أخرى. إن الشعور بالانتماء إلى هوية ثقافية معينة، هو حاجة نفسية واجتماعية ضرورية لا غنى عنها بالنسبة إلى أي إنسان يعيش في هذا العالم؛ فهذا الانتماء هو الوسيلة الطبيعية لنمو الذات وإثباتها وتفتحها، فالكائن البشري، ليس في استطاعته أن ينمو ويعيش حياة عادية إذا لم تكن له جذور ثقافية عميقة وأصيلة يتغذى منها⁽¹⁰⁹⁾.

¹⁰⁹ - عياد أبال، تحديات الثقافة العربية، نحو رؤية استراتيجية للثقافة العربية، دراسة خبرة قدمت لصالح الأليكسو، تونس،

ثمة ظاهرة في الفكر المعاصر، الغربي منه والعربي، باتت تجذب الانتباه بقوة، وهي الظاهرة المتمثلة في كون الاهتمام بإشكالية الهوية الثقافية يتعاضد باستمرار، والظاهر أن مشاعر الارتباط العاطفي المثالي بالأرض، وبالذاكرة الجماعية وبالتاريخ، والحنين إلى الماضي وإلى الأوطان عموماً، إضافة إلى التأثيرات التي تحدثها أيديولوجيات التحرر الوطني، في مراحل مقاومة الاستعمار والاحتلال والهيمنة، قد ساهم بقدر وافر في تكوين المضمون الحديث لمفهوم الهوية الثقافية، بل وفي شحذه وشحنه بحمولة وجدانية قوية لم تكن مقترنة به من قبل⁽¹¹⁰⁾، لذلك، فإن التفكير في آليات وطرق تحصين الثقافة العربية وتأمين مواردها المتعددة والتي لا تنفصل عن الكوني، باعتبارها أحد روافد الحضارة العربية نفسها، من خلال ما قام به بيت الحكمة في العصر العباسي، وما تلاه من ترجمة ونقل للتراث الإغريقي واليوناني للغرب، والذي ساهم فيه بشكل كبير رواد الفلسفة الإسلامية وعلى رأسهم ابن رشد، لا ينفصل عن التفكير في استراتيجية قومية عربية تتأسس على قاعدتي العلم والعقل بحثاً وتنظيراً وتوثيقاً للثقافة والهوية العربيتين. لذلك، فإن هذه الاستراتيجية تتأسس على البحث في الهوية الثقافية والحضارية العربية، وتأميناً للذاكرة الجماعية التي باتت تعيش تحت تهديد العولمة والاستلاب الثقافي.

إن المسعى إذن، هو ربط الحاضر بالماضي وتعريف الأجيال الحالية والقادمة بغنى الثقافة العربية وتنوع موروثها الحضاري المادي واللامادي، باعتباره رأساً لا كبيراً وجب صيانته وتأمينه. لكن قبل الخوض في أسس الثقافة العربية وتنوع مواردها

110 - عبد الرزاق الدواي، في الثقافة والخطاب، عن حرب الثقافات، حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص، 154.

وأشكالها ومرجعياتها، وجب بسط واقع هذه الثقافة اليوم وتشريح أهم تحدياتها في عصر العولمة وتكنولوجيا المعلومات، خاصة وأن معظم الشعوب العربية أفراداً وجماعات، مؤسسات ونخب لم تستوعب بعد خطورة المرحلة، وتحديات المستقبل في زمن تنميط الأذواق والاختيارات، وتسطيح التفكير وتعليبه وفق النظرة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن يدور في فلكها⁽¹¹¹⁾.

4- الدراسات الثقافية والهوية في السياق المغربي، نحو رؤية جديدة

يعد المغرب من البلدان العربية القليلة التي أولت أهمية كبيرة للدرس الثقافي، لا على مستوى المؤسسات الرسمية، من قبيل وزارة الثقافة، أو على مستوى المجتمع المدني، أو على مستوى الكتاب والمفكرين، ذلك أن الثقافي يحظى بالأهمية بدءاً من ديباجة دستور المملكة في تأكيده على التعددية الثقافية والاثنية واللغوية التي تميز المغرب، والتي تجعل منه بلد التعدد بامتياز، بحيث كان لأنصهار هذه المكونات من عربية وأمازيغية وحسانية وتراث عبري-يهودي، وموريسكي دور كبير في صهر الهوية المغربية وتمثين أسسها الممتدة عميقاً في التاريخ، وانتهاء بما راكمه المغاربة من كتب ودراسات ثقافية، فإذا كان تشجيع وزارة الثقافة واضحاً وجلياً بشكل شاخص فيما يخص المهرجانات الثقافية والتراثية، وتشجيع الكتاب والنشر، والفنون بكافة أطيافها بما يمثل هذه التعددية الثقافية، فإن المغرب استطاع بفضل نخبة كبيرة من الباحثين والمفكرين والكتاب تحقيق تراكم مهم في مجال الدراسات الثقافية، في شتى مجالات المعرفة ذات الصلة، وهي مجالات تم اغناؤها بشعب خاصة بالدراسات الثقافية في

¹¹¹ - عياد أبلال، تحديات الثقافة العربية، نحور رؤية استراتيجية للثقافة العربية، مرجع سبق ذكره، ص، 20.

عدد من الجامعات، على مستوى الدراسات العليا من ماستر ودكتوراه. لكن ندرة الأطاريح والدراسات المرتبطة بشكل منهجي بالدراسات الثقافية، باعتبارها تخصصاً قائماً بذاته ونظاماً معرفياً بحثياً، متداخل التخصصات، يجعلنا أمام الضرورة الملحة لتعميق الرؤى والتصورات، وتحقيق تراكم نوعي وكمي في الآن نفسه في الدراسات الثقافية.

وعليه، فإن التراكم الذي يعرفه اليوم حقل الآداب والفنون لا يوازيه تقدم وتجديد في آليات الثقافة الإبداعية في اللغة، كما في النظرية والمنهج، وما حققه حقل الأدب المكتوب باللغة العربية لم يحققه صنوه بالأمازيغية بمختلف لهجاتها. ولذلك، نقترح رؤية تجديدية للدراسات الثقافية المغربية من خلال تجسير الهوية بين المبدعين والكتاب والفنانين والباحثين والعلماء والمتخصصين في شتى مجالات الدراسات الثقافية، من علم الاجتماع، أنثروبولوجيا، فلسفة... إلخ، لما يلاحظ من مسافة كبيرة تفصلهما. وذلك عبر دعوة الجميع إلى البحث في الهوية المغربية بأبعادها المتعددة الاثنية والثقافية واللغوية، والحفر في تجليات هذه الهوية في كل المجالات الثقافية من المعمار والديكور إلى المطبخ والضيافة، مروراً بالموسيقى والفنون، دون فصل تعسفي بين هذه المجالات والسياقات السياسية والاجتماعية والتاريخية التي أفرزت هذه الهوية، بكل ما يرتبط بذلك من مساعي نقدية وتفكيكية، تروم صيانة هذه الهوية وتأصيلها وفق بعد تجديدي يراعي المستجدات والتطورات التي بات المغرب والمغرب يعيشتونها في ظل نظام العولمة الكاسح للاختلاف والتعدد.

إن الملاحظ اليومي في المشهد الثقافي المغربي، تجزئ الثقافة وتفتت المساعي، بما لم يسمح ببروز تراكم نوعي في الدراسات الثقافية المغربية، ولا إضافات نقدية

لدراسات الثقافية الغربية، بالرغم من التراكم الكمي الذي يشهده المغرب في الدراسات المرتبطة بالثقافة، سواء في علم اجتماع الثقافة أو الأنثروبولوجيا الثقافية، أو في اللسانيات واللغة عموماً، فالدراسات التي تدخل تجنيسياً في سياق الدراسات الثقافية قليلة، والدراسات ما بعد الاستعمار التي يضيء تطور الأدب والثقافة في الحقبين الاستعمارية وما بعدها قليلة للغاية، ناهيك عن عدم تجسير الفجوة بين المناهج والتخصصات، وهو يشكل في العمق دعوة صريحة لتأسيس معهد للدراسات الثقافية، تشرف عليه وزارة الثقافة، ويجمع مساعي معاهد من قبيل معهد التعريب، معهد الملكي للبحث في التاريخ، مؤسسة أرشيف المغرب... إلخ.

خاتمة:

إن الدعوة إلى تأسيس معهد للدراسات الثقافية، لا تنفصل في العمق عن الدعوة إلى صياغة رؤية استراتيجية للثقافة المغربية، بما هي دعوة لتجديد الخطاب الثقافي من خلال انفتاح هذا الخطاب على ما تحقق من تراكم في الغرب كما الشرق، حتى نكون قادرين على تأصيل هويتنا الثقافية وتعيين تعدديتنا من كل تجزئ وتشتير لا يبتغي سوى اضعاف هذه الهوية وجعلها سهلة التفكيك في ظل العولمة التي باتت تؤرق المجتمعات النامية، ومن هنا ففضايا اللغة، التقاليد والعادات، التاريخ، الشفهي والكتابي، المآثور والأمثال، الفنون والآداب... إلخ، والتي لم تنفصل يوماً عن سياقاتها الثقافية والسياسية والاجتماعية، يجب أن نجدد آلياتنا المنهجية والمعرفية للبحث فيها،

من خلال توظيف كل علوم الثقافة وفق رؤية متداخلة التخصصات وعابرة للحقول والمجالات. وهو ما يقتضي التشجيع المتواصل، بتخصيص جائزة للدراسات الثقافية والهوية لتشجيع الباحثين والمختصين في هذا النوع من الدراسات. والأكد أن توحيد الجهود وانصهار الأفاق والأهداف بين مختلف المؤسسات الرسمية ذات الصلة، سيكون له أثر طيب على تجديد الخطاب في الهوية والدراسات الثقافية المغربية والعربية على حد سواء.

5

الأنشطة الفكرية للمعهد العالمي للتجديد العربي
الندوات والمحاضرات 2020

ندوة عن أزمة المياه في العراق

المتحدثة الأولى:- سعاد العزاوي

الكثير من الدول تعاني من مشكلات اقتسام مياه الأنهار الدولية التي تشترك في أحواضها أكثر من دولة. فيما يخص العراق فإن تعقيدات المشكلة ازدادت بقيام تركيا الدولة التي تتبع من جبالها مياه نهر الفرات ونسبة من مياه نهر دجلة منذ سبعينيات القرن الماضي بإنشاء مشروع كاب (GAP) دون التنسيق والتشاور مع البلدان المتشاطئة معها على حوضي النهرين وهما سوريا وإيران.

على الرغم من إنشاء هذه السدود خلافاً للاتفاقيات والأعراف الدولية ومقررات قمة الأرض حول ضرورة الحفاظ على مصادر المياه العذبة في العالم من خلال التنمية المستدامة ، فإن الدول التي دعمتها مالياً وفنياً هي البنك الدولي ومعظم الدول الأوربية وأميركا وأستراليا، ومن نتائج إنشاء وتشغيل سدود ما يسمى بمشروع جنوب شرق الأناضول حجب أكثر من 45% من مياه نهر الفرات وحوالي 50% من نسبة المياه الواردة من تركيا لنهر دجلة.

إن أحواض الأنهار منظومات هيدرولوجية وجيومورفولوجية وإيكولوجية مترابطة فإن من النتائج الكارثية لحجب الموجات الفيضانية وهذه الكمية من المياه من منابع النهرين في تركيا جفاف نحو 82% من مساحة الأهوار المنتشرة في مصبات هذين النهرين جنوب العراق للفترة من 1974 - 2000. أن أميركا ودول حلف الناتو التي دعمت مشاريع جنوب شرق الأناضول مالياً وفنياً قد قامت بشن حملة شعواء قبل

احتلال العراق عام 2003 ادعت فيها أن العراق قام متعمداً بتجفيف الأهوار جنوب العراق ودعمتها في هذا الادعاء منظمات الأمم المتحدة التي شاركت بدعم وتمويل المشاريع التركية مثل منظمة UNDO لتضاف إلى الأكاذيب الثلاثة الأخرى التي تم تضليل الرأي العالمي من خلالها لتأييد احتلال العراق.

المتحدث الثاني:- صباح المختار

يرتكز مفهوم العلاقات الدولية على المصالح المشتركة بين الدول لكن واقع هذه العلاقات لا يسير على هذا المنوال، مما يجعل دول العالم في تنافس دائم. إن القانون الدولي العام (المعاهدات/ المؤتمرات الدولية / العرف الدولي / الأحكام القضائية وقرارات الأمم المتحدة) ينظم حقوق استخدام المياه والالتزامات الخاصة بين الدول المتجاورة إما على جانبي النهر أو حينما يمر عبر حدود تلك الدول أو عندما تكون هناك دولة منبع ودولة مصب.

إن تنظيم العلاقة بين الدول لموارد المياه العذبة العابرة للحدود، يتطلب (الاستخدام المنصف) وعدم تغييره من جانب واحد على حساب الشريك الآخر كما نص عليه إعلان مدريد عام 1911. أهم مبادئ الاتفاقية الأحدث التي تعالج استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، والتي تتمثل في مبدأ التوزيع العادل والمعقول للمياه، مبدأ المساواة في حق استعمال المياه الدولية، مبدأ حسن الجوار بين الدول، مبدأ عدم الإضرار بالدول الأخرى، مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق، مبدأ حل المنازعات بالوسائل السلمية ومبدأ اللجوء إلى المفاوضات في حالة

الاختلاف.

وعلى الرغم من انضمام العراق إلى الاتفاقية بموجب قانون التصديق رقم 39 لسنة 2001 إلا أن تركيا عارضت الاتفاقية منذ البداية ولم توقع عليها لاعتراضها على فكرة الحصص المائية واعتبارها قضية سيادة وطنية وقامت تركيا بصورة منفردة بإنشاء مشروع كاب (GAP) الذي يتكون من 22 سد و19 محطة توليد للطاقة الكهرومائية ومجموعة من أنفاق الري لتحويل المياه بعيداً من مواقع السدود إلى مناطق خارج حوض التغذية. في حين أقامت إيران مشروع تواب TWP والذي يتضمن 14 سدًا والعديد من مشاريع الطاقة الكهرومائية والعديد من محطات الضخ وأنفاق التحويل خصوصاً على نهري سيروان وزمکان. إن سبب عدم تمكن العراق من أستحصال حقوقه، هو أن العراق فقد القوة التفاوضية بعد الاحتلال بسبب عدم وجود حكومة وطنية بالمفهوم العلمي، ولم يعد في العراق أية خبرات فنية أو مهنية إضافة إلى الفساد وهدر وإساءة استعمال المياه في الزراعة والصناعة والاستعمال الإنساني وكذلك تلوين المياه.

الحل لمشاكل العراق المائية مع تركيا بالأخص، يتمثل بوجود حكومة في العراق تهتمها المصلحة الوطنية، تشكل فريق عمل مهني ليتفاوض مع تركيا حول جميع العلاقات العراقية التركية والتي تشمل الجانب الأمني وقضية الحركة الانفصالية الكردية والإرهاب والجانب الاقتصادي المتمثل في الصادرات التركية إلى العراق والشركات التركية العاملة في العراق، وموضوع تزويد تركيا بحاجتها من النفط والجوانب السياسية الداخلية والإقليمية والدولية وإنشاء مشاريع زراعية وصناعية مشتركة في البلدين سيجعل تركيا مستعدة للتعامل مع موضوع المياه وفقاً للمصالح

المشتركة رغم استمرار المنافسة بينهما.

إذا فشلت هذه المحاولات، للعراق الحق المطلق بالشكوى إلى محكمة العدل الدولية للنظر في مخالفة تركيا لأحكام القانون الدولي المتعلقة بقواعد الاستعمال المنصف للمياه والاضرار والأضرار والإضرار بالعراق.

ندوة موقع الشباب العربي في السياسات العمومية والنماذج التنموية بعد أزمة كورونا

المتحدثة :- كريمة غانم

إن المدخل الرئيسي لعملية التجديد في الوطن العربي هو تشييب النخب مع
تثمين خبرات الأجيال السابقة والعمل على تعزيز الحوار بين الأجيال.

إن الشاب هو قائد اليوم وصانع قرار الغد، لذا يجب العمل على تفعيل
السياسات الموجهة للشباب في العالم العربي لأنها ماتزال غير مندمجة ويتم تدبيرها
بروح قطاعية. إن المعهد سيطبق برنامجا تكوينيا لفائدة الشباب العربي وسيحدث
منصات إلكترونية لتبادل التجارب هذا بالإضافة إلى الإشراف على بحث ميداني
لمعرفة الأولويات والحاجيات الجديدة للشباب ما بعد كورونا.

أهمية التمكين المعرفي والاقتصادي والسياسي للشباب من خلال التفكير في
طرق جديدة ومبتكرة للعمل في ظل الرقمنة والتأثيرات الناجمة عن الذكاء
الاصطناعي. إعادة الاعتبار إلى البحث العلمي والباحثين الشباب وتمكينهم من
الدعم الفني والمالي لتطوير أبحاث تساهم في عملية اتحاد القرار في بناء السياسات

العمومية.

المتحدث :- الأستاذ عبدالصمد بكادة

بعد تفشي وباء كورونا ودخول جل الدول العربية في أزمات اقتصادية واجتماعية بالموازنة مع تطورات أخرى في ملفات سياسية ودبلوماسية، أضحى من الواجب على الشباب العربي طرح مجموعة من التساؤلات، والوقوف على مجموعة من الاختلالات البنوية التي أفرزتها الأزمة الحالية، وكذلك الوقوف على سبل مشاركة الشباب في السياسات العمومية والنماذج التنموية، ووضع يدهم في يد الحكومات المحلية من أجل الخروج من هذه الأزمة.

المتحدثة:- هزار حكمت

إنشاء وحدة في المعهد العالمي للتجديد العربي متخصصة بشؤون الطفولة للمساهمة في خلق جيل شباب سوي، يتميز بالشخصية الصالحة التي تحمل أعباء القيادة، إنشاء برامج لتدريب الشباب من خلال دورات مجانية تقدم من قبل المعهد ويجهزها الباحثون في علوم البيئة بهدف مساعدة الشباب على اكتساب المهارات اللازمة للحصول على الوظائف الخضراء، وبهدف التوسع بمجال العمل التطوعي. إنشاء منصة إلكترونية عربية على الموقع الإلكتروني الخاص بالمعهد تحتوي على نوافذ متنوعة تشمل كل المجالات التي تساهم في منح فرص التدريب والاطلاع

وتنمية قدرات الشباب.

المتحدث:- الأستاذ محمد طالب إبراهيم

إبراز أهمية الشباب باعتباره مكونا ديموغرافيا مهما يزخر بطاقة كامنة ينبغي استغلالها في بناء الدول، وتسخيرها وتوجيهها لخدمة التنمية في بلداننا العربية، بدل استغلال الشباب وطاقاته الحية في تخريب البلدان، كما لاحظنا ذلك من خلال استغلال الشباب من طرف الجماعات الإرهابية كما كان وقد الثورات العربية.

إن المجالس الاستشارية جاءت تلبية لضرورة إشراك الشباب في عملية صنع القرار، باعتبارها أداة فعالة في خلق قوة اقتراحية تعتمد على أفكار الشباب ورؤيتهم لأهم التحديات التي يواجهونها وكيفية معالجتها من وجهة نظر شبابية.

المتحدثة:- سامية شابوني

تاريخ النضال الشبابي في الجزائر واستمراره وخصوصيته في إطار الحراك الشعبي السلمي الذي عرفته الجزائر منذ 22 فيفري 2019، وبينت كيف سمح هذا الحراك بإعادة دور الشباب في مسار التغيير التي تشهده الجزائر منذ هذا التاريخ، والذي أثبت نضجه السياسي واهتمامه بالشأن العام والمسائل السياسية، وإعادة الثقة بقدرات الشباب الجزائري على التغيير وبناء جزائر جديدة.

المتحدث:- عمر نهاد

إن السياسات العمومية ظهرت أوائل القرن الماضي، إزاء الكساد الاقتصادي، حتى تعطي خدمات مثلى، لتصبح مصطلحا أكاديميا، ثم تطور المصطلح ليصل

إلى صناع القرار، إن أزمة السياسات العمومية ليست أزمة برامج وأفكار بقدر ماهي أزمة تنفيذ، وللخروج من دور التهميش لا بدّ من حضور دور فاعل المراكز البحثية، ووسائل الإعلام، ولا بد من وجود خطط فعلية لأصحاب القرار، بمساندة وسائل الإعلام والجامعات.

المتحدث:- تامر بركة

إن هناك معوقات هيكلية نتيجة الأثار المترتبة حول جائحة كورونا، أبرزها (التعطل عن العمل)، فوفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية بلغ عدد المتعطلين في العالم نحو 188 مليون متعطل عام 2019، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد بمقدار 2.5 مليون متعطل كل عام تمشياً مع زيادة قوة العمل، ما يعني عدم القدرة على توفير فرص عمل كافية لاستيعاب كل الزيادات المتتالية المنضمة لسوق العمل، قبل أزمة كورونا أشارت تقديرات منظمة العمل الدولية إلى بلوغ معدل البطالة 5، 4٪ عام 2019، مع توقع استقراره عند مستويات مقاربة في عامي 2020 و2021.

المتحدث:- خليل الدقيقي

إن تمكين الشباب أصبح من أدوات التفكير الاستراتيجي سواء كان تفكيراً نقدياً أو تحليلاً استباقياً أساسياً، من أجل تمكين روحهم القيادية على مستوى التسيير والتدبير والتفاعل المرن والمنتج مع رسمهم وتتبعهم وتقييمهم أن هناك مجموعة من الأدوات أصبح من الضروري إتقانها خصوصاً ما يتعلق بالترافع والمناصرة وتكوين مجموعات الضغط والتفكير.

ندوة التعليم الأساسي في الوطن العربي

الواقع والتحديات وآفاق المستقبل

المتحدثة: - هدى عمارة

يعد التعليم الأساس مرحلة مؤسسة وبانية لشخصية الطفل، ومدخلاً من مداخل صناعة جيل الغد، وقد شهدت العملية التعليمية تحولاً ملحوظاً نتيجة التحولات الكبرى التي فرضتها التطورات الحاصلة على جميع المستويات، وأن للطرق المعتمدة في العملية التدريسية بين إيجابيات اعتمادها وسلبياتها، من ضمنها الطرق التلقينية والتي تعد من أقدم الطرائق التقليدية وأكثرها شيوعاً لقدرتها على تأطير العملية التدريسية ضمن نمط التعليم والتعلم داخل دولنا العربية، على الرغم من سلبيتها نظراً لتحميلها للمدرس عبئاً أكبر في العملية التعليمية، وكذلك تركيزها على الجانب المعرفي بعيداً عن الجانب المهاري، والطريقة الحوارية أو طريقة المناقشة، التي تنقل المتعلم من الدور السلبي إلى الدور الإيجابي، وتنمي في المتعلم مهارة النقد والتشكيك وتكسبه مهارات مختلفة، رغم أنها تحتاج لضوابط تعليمية خاصة.

المتحدث: - زياد الجشي

إن العملية التعليمية بدول الخليج العربي شهدت تحولاً تاريخياً أثر فيها المدرسون المستقدمون من عدد من الدول سواء العربية أو الأجنبية، خاصة خلال

العشرين سنة الماضية. إن العملية التعليمية بالخليج العربي تواجه اليوم تحديات كبيرة منها ما هو تربوي وتعليمي، في ظل سيطرة المدرسين الأجانب على مداخل عمليتها التعليمية التعليمية، بعد أن أفرغت مناهجها من الطابع العربي الذي عرفته المنطقة في بدايتها، من خلال استقدام أساتذة عرب بثقافة عربية إسلامية ساهموا في بناء مناهج تعليمية واعية بطبيعة الخصوصية المجالية قبل أن يتم الاعتماد في إطار التحولات الحديثة على استقدام مدرسين أجانب ليست لهم أي صلة بالثقافة العربية والإسلامية. هناك ضرورة لعودة هذه الدول إلى الاعتماد على النموذج السابق الذي قاده أساتذة أكفاء من الدول العربية، لكن بشرط التركيز على الكفاءات العالية.

المتحدثان :- الباحثان ابتهاج سعيد و صفاء معطي

شهدت العملية التعليمية في عدن مراحل تطور اقترنت في بدايتها بالمدارس القرآنية لتدريس علوم الدين، قبل أن تتحول العملية مع الاستعمار البريطاني نحو نموذج تعليمي أهلي حديث. وقد شهدت العملية التعليمية بعدن مرحلة ازدهار مهم، من خلال إشراف الدولة على العملية التعليمية، ساهمت في تشكيل نخبة مثقفة بشكل رئيس في تنمية المدينة والبلاد، قبل أن تنحصر العملية التعليمية فيما بعد بسبب التوجه الحكومي نحو الاهتمام بقطاعات أخرى كالتجيش. بعيداً عن مقومات التنمية الحقيقية التي يعد التعليم أحد أهم ركائزها.

ندوة التاريخ العثماني.. تصحيح المفاهيم

تحت عنوان "التاريخ العثماني.. تصحيح مصطلحات ومفاهيم. العرب نموذجاً" نظمت وحدة الدراسات التاريخية وعلم الآثار في المعهد العالمي للتجديد العربي "أريج"، ندوة رقمية عبر تطبيق زووم (Zoom) بتاريخ 5 أكتوبر 2020 بإدارة رئيس وحدة الدراسات التاريخية وعلم الآثار أ.د. محمد مظفر الأدهمي، وقام بتقديمها أستاذ التاريخ العثماني في جامعة اليرموك - الأردن أ.د. وليد العريض، بحضور كل من رئيس المعهد د. خضير المرشدي، ونائب رئيس المعهد لشؤون الوحدات الفكرية والتخطيط الاستراتيجي أ. سميرة رجب، ونخبة من رؤساء الوحدات الفكرية والتنفيذية وعدد من أعضاء المعهد.

وأوضح الأدهمي خلال الندوة، أن الدولة العثمانية قوة مؤثرة في آسيا وأوروبا خلال عصر الإمبراطوريات الكبرى قبل الحرب العالمية الأولى، مشيراً إلى أن السلاطين العثمانيين الأوائل تمكنوا من بناء قوتهم ودولتهم في آسيا الصغرى بعد اعتناقهم الإسلام في عهد عثمان الأول في القرن الثالث عشر الميلادي، مستفيدين من الفراغ السياسي الذي ولده ضعف السلاجقة والبيزنطيين، وتوسعوا في أوروبا وتمكنوا من فتح القسطنطينية عام 1453، لافتاً إلى أن ذروة التوسع بلغت لدرجة أنهم هددوا عاصمة الإمبراطورية النمساوية فيينا، ثم اتجهوا للسيطرة على الوطن العربي بعد الانقلاب الاستراتيجي العسكري الذي أحدثه السلطان سليم الأول، مبيناً

أن هناك عوامل ساعدت على تأجيج النزاع بين العثمانيين والمماليك وبما يخدم استراتيجية سليم الأول في احتلال الوطن العربي، أبرزها موقف سلطان المماليك غير الودي من العثمانيين في حربهم مع الصوفيين.

الأستاذ في قسم التاريخ بجامعة اليرموك أ.د. وليد العريض، أضاف أن التاريخ العثماني يعد الأكثر إثارة للجدل، قائلاً: "من المفاهيم المهمة جداً أنه لا يوجد في التاريخ العثماني ما يسمى بالأتراك والعرب"، لافتاً إلى أن ذلك لم يرد في أي وثيقة تاريخية، وأن مصطلح العرب الذي يرد في القاموس العثماني تعني "الأعراب البدو في البدايات" وأطلق هذا اللقب على شبه الجزيرة العربية، كما يرى العريض أن هناك محاولات لإثارة الفتنة بين الشعوب الإسلامية باسم العثمانيين، وأن كثير من الأوروبيون عندما لا يستطيعون نقد الإسلام نقداً مباشراً فإنهم ينتقدون الدولة الإسلامية، أي إنهم ينتقدون الإسلام من باب آخر، ومع هذا كتب وبين كثير من المستشرقين عيوب الدولة العثمانية إلا أن هنالك بعض المستشرقين الكبار قد أشادوا بالدولة العثمانية بقوتها واتساعها وحضارتها.

كما أشار العريض إلى أنه لم تذكر في الوثائق والمصادر العثمانية أي قومية أو بمعنى النفس القومي مهما صغر، ولم يفكر العثمانيون بمحو أي قومية من القوميات، قائلاً: "هذه الألفاظ القومية غير موجودة، حتى الأرمن الذين كان لهم مشكلة كبيرة مع الدولة العثمانية كانوا يشكلوا ثلث موظفي القصر... وختم العريض محاضرتة مبيناً أنه منذ بداية الاستعمار الأوروبي وحتى عام ١٩١٨ كانت هناك مجموعات تحاول زرع بذور الفتنة ما بين العرب والأتراك، وقدم مثلاً على ذلك بأن الثورة العربية من منظور الأتراك، تختلف تماماً عن مفهوم سياسة الدولة العثمانية

تجاه أشرف مكة؛ فلا بد من احترام النسب الشريف، واستمرارية الدعم المادي لأمرء مكة وأشرفها وتأمين احتياجاتهم، وعدم إخضاعهم لأي نوع من العقوبات مهما بلغ جرم أحدهم، وأوضح بأن هناك ثوابت سياسية تجاه الأشراف في منح أكبر عدد منهم منصب الإمارة سواء بالوكالة أو بالأصالة وتعود. وأرجع العريض أسباب هذه السياسة إلى أن استنثار أحدهم بالسلطة لمدة طويلة يمنحه الفرصة الكافية لاستخدام نفوذه على أقربائه، إضافةً إلى عدم منح أمرء مكة بالتفكير بالانفصال عن جسم الدولة، ومن الأسباب أيضًا ضمان ولاء جميع فروع العائلات من الأشراف والأمرء في بلاد الحجاز واتباعهم، والمحافظة على التقاليد الموروثة المتوارثة في مراسم تعليم أمرء مكة.

ندوة الفرنكفونية والاستعمار الثقافي

في مواصلة للندوات التي تعقدها وحدة الدراسات التاريخية وعلم الآثار في المعهد العالمي للتجديد العربي "أريج"، وتحت إدارة رئيسها محمد مظفر الأدهمي، نظمت الوحدة بتاريخ 2 نوفمبر 2020، وعبر تطبيق زووم (Zoom) ندوة رقمية بعنوان "الفرنكفونية واجهة للهيمنة والاستعمار الثقافي"، قدمتها الأستاذة في قسم التاريخ في جامعة الجبلاي في الجزائر أ.د. سعاد تيريس، وقد بين الأدهمي خلال افتتاحه للندوة أن الموضوع المتناول يهدف إلى تناول الأساليب الفرنسية في طمس الهوية العربية الجزائرية من خلال المدارس التي أنشأتها باحتلالها للجزائر تحت مسمى المدارس الفرنكو إسلامية، والتي تطورت في العصر الحالي، مستعرضا كيفية تعزيز اللغة العربية وحمايتها في الجزائر حفاظاً على مستقبلها العربي، مشددا في الوقت ذاته على ضرورة أخذ هذه الظاهرة بعين الاعتبار لأنها تشكل خطراً على مستقبل عروبة الجزائر ومسيرة التجديد العربي.

وأوضحت مقدمة المحاضرة سعاد تيريس، أن الاستعمار الفرنسي يتبع سياسة تعليمية تسعى إلى تفتيش كل الشعوب تحت سيطرتها وكذلك للدول العربية بما فيها المغرب العربي، مشيرة إلى أن فرنسا الاستعمارية انطلقت من فكرة التنوير واستخدمت الأراضي من أجل إحداث تنوير وإدخال النور الحضاري لها، مبينة أن المؤسسات التعليمية تخدم إلى حد بعيد اللغة الفرنسية وتسعى للقضاء على اللغة العربية والهوية

والشخصية العربية التي وجدت متجددة في الجزائر ولها العديد من التسميات منها المدارس التشريعية والفرنكو إسلامية والمدارس العربية الفرنسية، مؤكدةً أن هناك تلاعباً بالمصطلحات حتى يمكنها أن تجلب الأهالي لإدخال أبنائهم لهذه المدارس، ما سُمح لفرنسا أن تنجح في سياسة الفرنسة لمدة طويلة .

كما أكدت تيريس، أن الفرنكفونية استطاعت أن تقود حيزاً كبيراً في العالم، وأن تؤثر في المشهد الثقافي العالمي، وتضم عدداً كبيراً من الدول والمنظمات والهيئات الرسمية، قائلة: "فرنسا ذكية جداً في نشر ثقافتها حتى أنها شاركت الرؤساء في نشر ثقافتها وزعماء من العالم، حتى تحصل على توسع دولي وتسيطر عن طريق لغتها، وتسعى إلى جعل الفرنكفونية منظومة فكرية وثقافية واقتصادية وسياسية لبسط نفوذها في منطقة البحر المتوسط، كما إن الفرنسية هي اللغة الرابعة في الإنترنت فهي بذلك تهاجم اللغة العربية بشكل متخفي".

أستاذة التاريخ في جامعة تيارت في الجزائر الدكتورة ياقوت كلاخي، عقت خلال الندوة مؤكدة على أهمية تشريح وضع اللغة العربية في الجزائر لفهم كثير من المصطلحات، ذلك إن اللغة الفرنسية في الجزائر تواجه في هيمنتها أمرين، أولهما الرفض من قبل بعض أنصار تيار العروبة في الجزائر وليس بنفس القوة الذي يوجد عليها تيار الفرنكوفوني، والثاني التيار العلماني المهيمن في مواقع حساسة في صناعة القرار، فكان لهم أن يخططوا لمشروع انتشار اللغة الفرنسية.. كما أكدت كلاخي أن اللغة الفرنسية توجد في المدن الساحلية بقوة كونها لغة العائلات الراقية، وأن تاريخ الحقبة الاستعمارية كتب باللغة الفرنسية، قائلة: "هي تبقى لغة لا بد لنا من أن ندرسها كي نتعرف على تاريخنا لا أن نكرسها في الجزائر على حساب اللغة

العربية"، وأشارت إلى أن هذه الفكرة وجدت لنفسها مرتكزا ليس فقط في الجزائر بل في المغرب أيضا وتونس، ووجدت لنفسها مَقَرًّا في تونس عكس الجزائر.

ندوة الإدارة السليمة للنفايات

نظمت وحدة الدراسات العلمية بالمعهد العالمي للتجديد العربي "أريج"، ندوة في 14 نوفمبر 2020 حول "الإدارة السليمة للنفايات" بإدارة الأستاذ الدكتور عادل الخفاجي، وقدم المحاضرة أ. د داوود حسن كاظم، والذي استعرض في مستهل الندوة تعريف النفايات على اعتبار أنها كل ما يرميه أو يتخلص منه الإنسان لانتفاء الحاجة إليه أو لإبعاد ضرر ما قد يصيبه، موضحاً أن لها أشكالاً متعددة منها الصلبة، السائلة، الغازية، والمشعة. وبين كاظم أن نسبة النفايات العضوية تقل في الريف عنها في المدن لعدة أسباب أهمها: العادات والتقاليد والتأثيرات الدينية والاكتفاء عن الاستهلاك من دون تبذير، مضيفاً أن النفايات الإلكترونية والخطرة والسامة تكثر في المدينة عنها في الريف وكذلك النفايات البلاستيكية والمعدنية والزجاجية في المدينة أكثر منها في الريف.

وأوضح الخفاجي، أن هناك عدة طرقاً وسبلات تخدم التخلص من النفايات منها: الحرق، -مشيراً إلى أن هذه الطريقة كانت تستخدم في القرون السابقة ولكن التوازن البيئي والطبيعي كان عاملاً في التخلص من كل الملوثات التي تتجم عن هذه الطريقة-، أما الطريقة الثانية هي: الدفن في المدافن المخصصة للنفايات المكبات (Landfill)، موضحاً أن هذه الطريقة استخدمت بعد النصف الثاني من القرن الماضي ومستمرة إلى الآن وهذه المدافن عبارة عن مساحة من الأرض تقدر بحوالي

مساحة 150 ملعب كرة قدم وبعمق بنائية من عشر طوابق تدفن فيها النفايات على شكل طبقات بين كل واحدة وأخرى طبقة من التراب، وهكذا إلى أن يمتلئ المكب فيغطي بطبقة التراب الأخيرة ويتم زراعته بأشجار وشجيرات غير مثمرة.

وخلال تعقيبها على المحاضرة، بينت أ. د وداد العزاوي أن العمل البيئي يعد مثل العمل السياسي، أي أنه يبدأ من الذات، مشددةً على أن التنمية المستدامة أهم من التنمية المادية، سواء على صعيد الفرد أو المجتمع أو المؤسسات المجتمعية. ولفتت العزاوي إلى أن الاهتمام بالعمل البيئي والأخص إدارة النفايات تعد واحدة من مؤشرات تقدم الدول، موضحةً أن فكرة العمل البيئي هي انعكاس للسياسة والاقتصاد، فكل ما كانت متطورة كل ما كان العمل البيئي ذا أهمية.

وأشارت العزاوي إلى أن هناك العديد من الأسباب والمعوقات وراء تخلف الدول النامية والعربية في هذا المجال، منها: أسباب قانونية، إدارية، سياسية واقتصادية وهي أهمها. وأكدت على فكرة مؤداها أن بعض الدول العربية تعد العمل البيئي عبئاً على اقتصادها البيئي، على عكس بعض الدول التي تستثمر في العمل البيئي في استثمارات كبيرة جداً، لدرجة أنها دعمت اقتصاد بلدانها من خلالها، وأن من بين الأسباب أيضاً: وجود كادر مؤهل في هذا الجانب، إضافة إلى عدم وجود وعي فردي ووطني ومؤسساتي.

ندوة الصحة والشباب.. فيروس كورونا

ضمن سلسلة أنشطتها وفعالياتها، عرضت وحدة بناء قدرات الشباب بالمعهد العالمي للتجديد العربي "أريج"، الحلقة الأولى من البرنامج الرقمي "الصحة والشباب" عبر تطبيق زووم (Zoom) من إعداد وتقديم الأستاذ المساعد في التركيبات السنية الثابتة والمتحركة د. عبد الفتاح العملة، وكان ذلك يوم الجمعة الموافق 20 نوفمبر 2020. قدم الدكتور العملة في افتتاحه للبرنامج تعريفاً موجزاً لفيروس كورونا، والذي يعد فصيلة من الفيروسات التي تصيب الإنسان والحيوان، وهو من الفيروسات التي تصيب نزلات البرد العادية المعروفة بالالتهابات التنفسية الحادة مثل السارس سنة 2003، وأشار إلى أن الفيروس هذا العام كان له شكل جديد، فقد كان سريع الانتشار، وتفاقم إلى أعراض شديدة أدت إلى موت وإصابة ملايين من الناس حول العالم.

وأوضح العملة أن أعراض فيروس كورونا تتراوح ما بين الأعراض الشائعة مثل الحمى، ونزلات البرد، والصداع، وصولاً إلى الالتهابات الرئوية الحادة التي قد تؤدي إلى الدخول في العناية المركزة، ووضع المريض على أجهزة التنفس الاصطناعي التي قد تهدد حياته، وبين أن الفيروس ينتقل بمجرد دخوله للجسم ويصبح موجوداً في الإفرازات اللعابية في الفم، أو الإفرازات التنفسية من الأنف والرئتين، وبالتالي فهو يبدأ انتشاره بالأساس من هذه الإفرازات أو الرذاذ الذي يصدر

عن المريض، إما بشكل مباشر الشخص القريب من المصاب أو بشكل غير مباشر من خلال سقوط هذا الرذاذ أو القطرات على الأسطح وتلوثها. كما لفت العملة إلى أن بعض الإجراءات الطبية تولد رذاذاً أو جزئيات دقيقة من الرذاذ تخرج من المريض، وهذه الجزئيات قد تحمل فيروس كورونا، من أهمها وأكثرها توليداً هو ما يسمى بالهباء الجوي، خطورة هذا الهباء في طب الأسنان هي التقارب ما بين المريض والطبيب وانتشار الهباء الجوي في مساحة واسعة، وينقص هذا الهباء الجوي في الهواء لساعات حسب مجلة الطب في بريطانيا.

وخلال البرنامج أكد العملة أيضاً أنه خلال جائحة كورونا أغلقت عيادات الأسنان خوفاً على صحة الأطباء والوسط المحيط فيهم، وكذلك انتشار الفيروس من مريض لمريض، مشيراً إلى أنه هناك بعض العيادات المفتوحة تقتصر على عمل المعالجات الطارئة، وأن هذه المعالجات الطارئة هي؛ الألم الشديد، النزيف المستمر خاصة بعد الخلع أو حدوث أي إصابة في الفم والنزيف الذي يستمر لأكثر من ٨ ل ١٢ ساعة يستوجب تدخل الطبيب، العناية ما بعد الإجراءات الجراحية بالفم مثل: فك الغرزات الطبية والتي لا يستطيع المريض أن يقوم بها بنفسه، ولو بقيت هذه الغرزات لمدة أكثر من أسبوع قد تسبب مشكلات أخرى للمريض، التورم بالفم أو الوجه والرقبة، أو التهاب ما بعد خلع أو أي جراحة في الفم، والتورم المستمر لأكثر من ٥ أيام الأسبوع بعد العملية الجراحية، ووجود التهابات داخل الفم مثل: الانتفاخات التي تدل على وجود التهابات تستدعي التدخل، علاج السرطانات الموية وهي من السرطانات سريعة الانتشار وعلاجها أمرها طارئ، ووجود أي شيء قد يُشكك به في الفم يستلزم أخذ خزعة للتأكد من النسيج لأنه قد يكون ناتج عن ورم غير حميد

وتعتبر هذه طارئة، إضافة إلى حدوث كسر في أحد الأسنان وقد تتفاقم المشكلة إذا لم يتم حلها وتحتاج إلى خلع السن أو الزراعة وتكون هنا أكثر تكلفة.

ندوة العقل المبرمج والتعليم الممنهج

وحول موضوع "العقل المبرمج والتعليم الممنهج"، نظمت وحدة الدراسات التربوية والتعليمية بالمعهد العالمي للتجديد العربي "أريج"، ندوة رقمية في تاريخ 23 نوفمبر 2020، بإدارة رئيس الوحدة أ.د. فيصل عودة الرفوع، وبمشاركة أستاذ تكنولوجيا التعليم في جامعة تروي الولايات المتحدة الأمريكية رياض العيسي، ورئيس جمعية المعلوماتيين في لبنان الخبير والمخترع الدولي د. ربيع بعلبكي.

وافتح المرشدي المحاضرة بحديثٍ عن العقل الواعي والباطن، مشيرًا إلى أن العقل الإنساني واحد لكنه ذو وظيفتين، الوظيفة الواعية التي تتعامل مع الأشياء بشكل مباشر والباطنية (المخزنة)، وبالتالي ما يعكس تصرف الإنسان خلال حياته منذ النشأة حتى الممات، هو العقل الباطن الذي ينعكس على عقله الواعي في التعامل مع الأشياء. وذكر المرشدي أن بعض العلماء يرون أن للإنسان عقليين واع وباطن ولكل منهما وظيفة منفصلة وخاصة به، وأن العقل غير محسوس لدى الإنسان، ولا يمكن تشريحه فسيولوجيًا، فهو يتعامل مع الأفكار والقيم والمواد والعقائد، ويدخل ضمن مجال الغيبيات، ذلك أنه بقي لغزا حير العلماء بتفسير ما هو العقل تحديداً.

وخلال مشاركته، قدم العيسي مجموعة من التجارب البحثية التي كان على إطلاع عليها أو أجراها بنفسه، مشيرًا إلى أن جميع هذه الدراسات البحثية تقوم على فرضية بحثية مفادها كل ما يستطيع عقل الإنسان تخيله وتصوره أو يدركه، فهو

حتمًا يستطيع أن يتعلمه. وأن هناك نتائج بحثية أفادت بأن 95% ممن يتعلمه الإنسان يتعلمه عن طريق الصور، و5% يتعلمها عن طريق الكلمات، لافتًا إلى أن عقل الإنسان تم تشبيهه بآلة الكتابة أو الناسخة. كما فرق العيسمي بين التعلم والتعليم، موضحًا بأن التعلم عملية تلقائية، إدراكية، وحسية يتكامل بها العقل والحواس، حيث يدركها العقل وتنفذها الحواس، ويمكن أن تحصل العملية التعليمية من غير تعليم، وقدّم مثالاً على ذلك، بأن الأطفال قبل الدخول إلى المدرسة، يتعلمون الكثير من المهارات والمعارف.

كما بين العيسمي أن الدماغ يتكون من جزأين (جزء أيمن وأيسر)، أما الجزء الأيسر فهو يتعامل مع التحليل والرياضيات والمنطق واللغات، الحقائق، بينما الجزء الأيمن يتعامل مع الإبداع، التخيل، التصور، العواطف، مشددًا أنه لا تتم عملية تعليمية أو تعليمية إلا بتلاقي وتناغم طرفي الدماغ الأيمن والأيسر بالوسط.

وعقب الدكتور ربيع بعلبكي خلال الندوة، مبيّنًا أن الدماغ العصبي هو الذي أنبنى عليه الذكاء الاصطناعي، أو التعليم الآلي الذي يعتمد على التعليم العميق والذي يضم خوارزميات ضخمة وعالية، لربط المعلومات بعضها ببعض حتى يتم الحصول على (التعليم العميق)، مشيرًا إلى أن كوكب اليابان تمكن من بناء ابتكاراته في الثورة الصناعية الرابعة وفق هذه الطريقة.

وأشار بعلبكي إلى أن ما يعرف اليوم بـ (Neural Brain) هو القاعدة الأساسية للتعليم العميق، والتي هي القاعدة الأساسية للتعليم الآلي، والتي جميعها مرتبطة بقاعدة البيانات الضخمة التي تعتمد على الصور، موضحًا أنه تم اكتشاف أول صورة يحتفظ بها الدماغ ويخزنها هي صورة الأم، والتي تخزن في ذاكرة الدماغ،

وذكر أن البروفيسور الياباني ماسارو إيبوكا (Masaru Ibuka) مؤسس شركة سوني، أسس في منتصف الثمانينات 40 مدرسة لتعليم الأجنحة في اليابان. ولفت بعلبكي أن القدرة على إفرار الإبداع من الدماغ هو القلم، وفي هذا السياق شدد على أن على الطلبة في الوقت الحالي وفي ظل التعليم عن بعد، عليهم أن يستخدموا القلم ويكتبوا حتى لو كان التعليم الإلكتروني، وذلك حتى يتعود الدماغ على الإبداع.

ندوة التاريخ العربي بين مشرقه ومغربه

تحت عنوان "في سبيل مدرسة عربية للتجديد في كتابة التاريخ: وحدة حركة التاريخ العربي بين مشرقه ومغربه" نظمت وحدة الدراسات التاريخية وعلم الآثار بالمعهد العالمي للتجديد العربي، "أريج"، ندوة رقمية بإدارة رئيس وحدة الدراسات التاريخية وعلم الآثار أ.د محمد مظفر الأدهمي، ومشاركة أ.د حياة اجعير، وأ.د فاطمة حباش.

وقال الأدهمي، إن جورج أنطونيوس تناول في كتابه الشهير اليقظة العربية، النهضة العربية في المشرق العربي دون مغربه ومثله فعل محمد عزت دروزة في كتاباته و غيرهما من المفكرين المشاركة على أساس أن المغرب العربي في اتجاه إسلامي لا علاقة له بالعروبة، فأحدثوا رغم عطاءاتهم الفكرية الثرية شرخاً وثغرة في فهم حركة التاريخ العربي وفق النظرة الأفقية الشاملة ولم ينتبهوا إلى العلاقة الوثيقة التي تربط المغرب بمشرقه بالعطاء الفكري والمشاركة بمقاومة الاستعمار على امتداد الوطن العربي، مشيراً إلى أن الندوة تهدف إلى إثبات وحدة التاريخ العربي في سبيل مدرسة عربية لكتابة التاريخ يتبناها المعهد وفقاً لمبادئه وأهدافه.

فيما قالت حباش، إن الجزائر عرفت كإطار جغرافي العديد من الأحداث والتطورات السياسية والاجتماعية منذ فترة طويلة، جعلها مرتبطة بالبعد الحضاري العربي والإسلامي، والذي تعود جذوره إلى فترة الفتح الإسلامي عندما كانت أحد

الأقاليم الثلاث للمغرب الإسلامي: المغرب الأدنى، المغرب الأوسط والمغرب الأقصى، فكانت بذلك مجالا جغرافيا شاهد على العديد من التطورات، كما عرفت أجزاؤها كيانات سياسية زمانية ومكانية ذات البعد الإسلامي، واستمرت كذلك خلال العهد العثماني لتشكل بموقعها الاستراتيجي على ضفة البحر المتوسط حصنا منيعا، وقاعدة استراتيجية للدولة العثمانية في صراعها ضد الوجود الأوروبي النصراني.

وأضافت أن تأثير المشرق العربي في النضال الجزائري استمر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، لتكون له لمسة مع المتغيرات والإيديولوجيات التي تمخضت عن الحرب، ليأخذ طابعا مختلفا عن مرحلة النهضة وبوادر العمل السياسي، فالإيديولوجية الماركسية والأمريكية والصراع بينهما، ناهيك عن ما تمخض من مبادئ ولسن سنة 1919 وقرارات سان ريمو سنة 1920، التي جعلت العديد من مناطق المشرق تحت رحمة الاقتسام وعرضة للاستعمار بأشكال مختلفة، مما أدى إلى تغيير مفهوم القومية أحادي الجانب مقترن بالانتماء العربي إلى مفهوم ثنائي عربي إسلامي، لافتة إلى أن هذه الازدواجية في مفهوم القومية يعود الفضل فيها إلى شكيب أرسلان الذي جمع بين العواطف الوطنية السياسية والعواطف الدينية في حلقة واحدة "الجامعة العربية الإسلامية".

أما اجعير فأكد أن الوعي السياسي لدى المغاربة تشكل منذ بداية الحماية، وكانت الصحف المشرقية ومجلاتها وأفلامها لها الأثر الطيب على نمو هذا الوعي الوطني، فلا أحد يمكن أن ينكر دور المشرق في دعم حركات التحرر المغربية منذ تأسيس جامعة الدول العربية، وسيزيد هذا الدعم بعد وصول الضباط الأحرار إلى الحكم في 23 يوليو 1952 خاصة وأن الرئيس جمال عبد الناصر كان مقتنعا بأن

تحرير مصر غير كافٍ فلا بد أن يكون متبوعاً بتحرير كل الأقطار العربية المحتلة وكان هذا الدعم من بين أسباب مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر، كما قال "إن الجهود التي بذلها المشرق لمساندة ودعم حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي خاصة مصر باعتبارها دولة القلب في النظام الإقليمي العربي ساهمت بشكل كبير في إنشائه من كل الجوانب فليس من الموضوعية التاريخية أن نقوم بالكتابة عن جيش التحرير المغربي دون الحديث والنبش في الدعم المشرقي لدول شمال إفريقيا عامة والدول المغربية خاصة".

محاضرة داود حسن كاظم عطية الكناني عن الإدارة السليمة للنفايات

التعريف

النفايات هي كل ما يرميه أو يتخلص منه الإنسان لانتفاء حاجته أو لأبعاد ضرر ما قد يصيبه.

أشكال النفايات متعددة منها الصلبة، السائلة، الغازية، والمشعة.

تقسيم النفايات ونسبها:

نسبة النفايات العضوية تقل في الريف عنها في المدن لعدة أسباب أهمها العادات والتقاليد والتأثيرات الدينية والاكتفاء عن الاستهلاك من دون تبذير، مضيئاً أن النفايات الإلكترونية والخطرة والسامة تكثر في المدينة عنها في الريف وكذلك النفايات البلاستيكية والمعدنية والزجاجية في المدينة أكثر منها في الريف.

أساليب إدارة النفايات قديماً وحديثاً:

هناك عدة طرق وأساليب تستخدم للتخلص من النفايات منها: الحرق، مؤكداً إلى أن هذه الطريقة كانت تستخدم في القرون السابقة ولكن التوازن البيئي والطبيعي

كان عاملاً في التخلص من كل الملوثات التي تتجم عن هذه الطريقة.

وهناك الطريقة الثانية هي: الدفن في المدافن المخصصة للنفايات المكبات (Landfill)، موضحاً أن هذه الطريقة استخدمت بعد النصف الثاني من القرن الماضي ولحد الآن، وهذه المدافن عبارة مساحة من الأرض تقدر بحوالي مساحة 150 ملعب كرة قدم وبعمق بنائية من عشر طوابق تدفن فيها النفايات على شكل طبقات بين كل واحدة وأخرى طبقة من التراب، وهكذا إلى أن يمتلئ المكب فيغطي بطبقة التراب الأخيرة ويتم زراعته بأشجار وشجيرات غير مثمرة.

ومن طرق إدارة النفايات الحديثة هي تحويل النفايات العضوية إلى سماد وهي تكون 50% من مجموع النفايات التي يرميها الفرد يومياً وإعادة تدوير النفايات الأخرى (المعادن والزجاج والبلاستيك والورق) والتي تشكل 45% والباقي يشكل النفايات الأخرى (الخطرة والسامة والطبية والصيدلانية والمشعة والألكترونية) وهي بحصة 5%. هذا النمط من الإدارة للنفايات يعزز هدف وشعار عدم تحويل نفايات إلى المكبات.

تعقيب أ. د وداد العزاوي

العمل البيئي يعتبر مثل العمل السياسي، أي أنه يبدأ من الذات، مشددةً على أن التنمية المستدامة أهم من التنمية المادية، سواء على صعيد الفرد أو المجتمع أو المؤسسات المجتمعية.

إن الاهتمام بالعمل البيئي والأخص إدارة النفايات تعد واحدة من مؤشرات تقدم الدول، موضحةً أن فكرة العمل البيئي هي انعكاس للسياسة والاقتصاد، فكل ما كانت

متطورة كل ما كان العمل البيئي ذا أهمية.

إن هناك العديد من الأسباب والمعوقات وراء تخلف الدول النامية والعربية في هذا المجال، منها: أسباب قانونية، إدارية، سياسية واقتصادية وهي أهمها.

تعد بعض الدول العربية العمل البيئي عبئاً على اقتصادها البيئي، على عكس بعض الدول التي تستثمر في العمل البيئي استثمارات كبيرة جداً..

من بين الأسباب أيضاً: وجود كادر مؤهل في هذا الجانب، إضافة إلى عدم وجود وعي فردي ووطني ومؤسساتي.

محاضرة عبد الفتاح العملة الصحة والشباب

الجهة المنفذة: - وحدة بناء قدرات الشباب

التاريخ: - 2020/11/20

قدم الدكتور عبد الفتاح العملة تعريفاً موجزاً لفيروس كورونا، والذي يعتبر فصيلة من الفيروسات التي تصيب الإنسان والحيوان، والتي ما بين الفيروسات التي تصيب نزلات البرد العادية المعروفة بالالتهابات التنفسية الحادة مثل السارس سنة 2003، وأن الفيروس هذا العام كان له شكل جديد، حيث كان سريع الانتشار، وتفاقم إلى أعراض شديدة أدت إلى موت وإصابة ملايين من الناس حول العالم.

إن أعراض فيروس كورونا تتراوح ما بين الأعراض الشائعة مثل الحمى ونزلات البرد والصداع إلى الالتهابات الرئوية الحادة التي قد تؤدي إلى الدخول في العناية المركزة ووضع المريض على أجهزة التنفس الاصطناعي التي قد تهدد حياته. إن الفيروس ينتقل بمجرد دخوله للجسم ويصبح موجوداً في الإفرازات اللعابية في الفم، أو الإفرازات التنفسية من الأنف والرئتين وبالتالي فاننتشاره بالأساس يتم من خلال هذه الإفرازات أو الرذاذ الذي يصدر عن المريض، إما مباشرة (الشخص القريب من

المصاب) أو بشكل غير مباشر (من خلال سقوط هذا الرذاذ أو القطرات على الأسطح وتلوثها).

إن بعض الإجراءات الطبية تولد رذاذاً أو جزئيات دقيقة من الرذاذ تخرج من المريض وهذه الجزئيات قد تحمل فيروس كورونا، من أهمها وأكثرها توليداً هو ما يسمى بالهباء الجوي، خطورة هذا الهباء في طب الأسنان هي التقارب ما بين المريض والطبيب وانتشار الهباء الجوي في مساحة واسعة وينقص هذا الهباء الجوي في الهواء لساعات حسب مجلة الطب في بريطانيا.

خلال جائحة كورونا أُغلقت عيادات الأسنان خوفاً على صحة الأطباء والوسط المحيط فيهم، وكذلك انتشار الفيروس من مريض لمريض، هناك بعض العيادات المفتوحة تقتصر على عمل المعالجات الطارئة، هذه المعالجات الطارئة هي؛ الألم الشديد النزيف المستمر خاصة بعد الخلع أو حدوث أي إصابة في الفم والنزيف الذي يستمر لأكثر من ٨ ل ١٢ ساعة يستوجب تدخل الطبيب، العناية ما بعد الإجراءات الجراحية بالفم مثل: فك الغرزات الطبية ولا يستطيع المريض أن يعملها بنفسه، ولو بقيت هذه الغرزات لمدة أكثر من أسبوع قد تسبب مشكلات أخرى للمريض، التورم بالفم أو الوجه والرقبة الناتج عن، قد يكون التهاباً أو ما بعد خلع أو أي جراحة في الفم، التورم المستمر أكثر من ٥ أيام الأسبوع بعد العملية الجراحية، ووجود التهابات داخل الفم مثل: الانتفاخات التي تدل على وجود التهابات تستدعي التدخل، علاج السرطانات الفموية وهي من السرطانات سريعة الانتشار وعلاجها أمرها طارئ، ووجود أي شيء قد يُشك به في الفم يستلزم أخذ خزعة للتأكد من النسيج لأنه قد يكون ناتجاً عن ورم غير حميد وتعتبر هذه طارئة، إضافة إلى حدوث كسر في أحد

الأسنان وقد تتفاقم المشكلة إذا لم يتم حلها وتحتاج إلى خلع السن أو الزراعة وتكون هنا أكثر تكلفة.

محاضرة رياض العيسي

العقل المبرمج والتعليم الممنهج

المتحدث الأول :- د.خضير المرشدي

إن العقل الإنساني واحد لكنه ذو وظيفتين، الوظيفة الواعية التي تتعامل مع الأشياء بشكل مباشر.

والباطنية (المخزنة)، وبالتالي ما يعكس تصرف الإنسان خلال حياته منذ النشأة حتى الممات، هو العقل الباطن وينعكس على عقله الواعي في التعامل مع الأشياء.

يرى بعض العلماء أن للإنسان عقليين: عقل واع و عقل باطن ولكل منهما وظيفة منفصلة وخاصة به، وأن العقل غير محسوس لدى الإنسان، ولا يمكن تشريحه فسيولوجيًا، فهو يتعامل مع الأفكار والقيم والمواد والعقائد، ويدخل ضمن مجال الغيبيات، حيث إنه بقي لغزا حير العلماء بتفسير ما هو العقل تحديداً.

المحاضر :- رياض العيسي

من التجارب البحثية التي كان على إطلاع عليها أو أجراها بنفسه، مشيرًا إلى

أن جميع هذه الدراسات البحثية تقوم على فرضية بحثية مفادها كل ما يستطيع عقل الإنسان تخيله وتصوره أو يدركه، فهو حتمًا يستطيع أن يتعلمه.

إن هناك نتائج بحثية أفادت بأن 95% ممن يتعلمه الإنسان يتعلمه عن طريق الصور، و5% يتعلمها عن طريق الكلمات، لافتًا إلى أن عقل الإنسان تم تشبيهه بألة الكتابة أو الناسخة.

والفرق بين التعلم والتعليم، هو أن التعلم عملية تلقائية، إدراكية، وحسية يتكامل بها العقل والحواس، حيث يدركها العقل وتتفهما الحواس، ويمكن أن تحصل العملية التعليمية من غير تعليم.

ومثالًا على ذلك، أن الأطفال قبل الدخول إلى المدرسة، يتعلمون الكثير من المهارات والمعارف، وأن الدماغ يتكون من جزئين (جزء أيمن وأيسر)، أما الجزء الأيسر فهو يتعامل مع التحليل والرياضيات والمنطق واللغات، الحقائق، بينما الجزء الأيمن يتعامل مع الإبداع، التخيل، التصور، العواطف، وأنه لا تتم عملية تعليمية أو تعليمية إلا بتلاقي وتناغم طرفي الدماغ الأيمن والأيسر بالوسط.

المتحدث الثاني:- ربيع بعلبكي

إن الدماغ العصبي هو الذي انبنى عليه الذكاء الاصطناعي، أو التعليم الآلي الذي يعتمد على التعليم العميق والذي يضم خوارزميات ضخمة وعالية، لربط المعلومات بعضها ببعض حتى يتم الحصول على (التعليم العميق) وأن كوكب البيان تمكن من بناء ابتكاراته في الثورة الصناعية الرابعة وفق هذه الطريقة.

إن ما يعرف اليوم بـ (Neural Brain) هو القاعدة الأساسية للتعليم العميق،

والتي هي القاعدة الأساسية للتعليم الآلي، والتي جميعها مرتبطة بقاعدة البيانات الضخمة التي تعتمد على الصور، موضحًا أنه تم اكتشاف أول صورة يحتفظ بها الدماغ ويخزنها هي صورة الأم، والتي تخزن في ذاكرة الدماغ، وأن برفسور ماسارو إييوكا مؤسس شركة سوني، أسس في منتصف الثمانينات 40 مدرسة لتعليم الأجنة في اليابان.

إن القدرة على إفراز الإبداع من الدماغ هو القلم، ولهذا على الطلبة في الوقت الحالي وفي ظل التعليم عن بعد، أن يستخدموا القلم ويكتبوا حتى لو كان التعليم إلكترونيًا، وذلك حتى يتعود الدماغ على الإبداع.

6

البيان التأسيسي للمعهد العالمي للتجديد العربي

البيان التأسيسي للمعهد العالمي للتجديد العربي

27-30 حزيران 2019

Global Institute for Arab Renewal

إيماناً بحتمية التجديد الفكري والعلمي والثقافي بوصفه حاجة دائمة، وقانون حياة ورسالة مستقبل، وإدراكاً لأهميته في بناء المجتمعات مَادِّيًّا وَرُوحِيًّا وَحَضَارِيًّا وَإِنْسَانِيًّا، وفي تقدم الأمة العربية بالذات وتحقيق نهضتها الحديثة وتوقها لمواكبة حركة الشعوب والأمم في تبني العلم والتقنية ونظرية المعرفة والاقتصاد الإنتاجي والتحول الرقمي والتكنولوجيا متعددة الاختصاصات بما يسهم في تحقيق البناء والرخاء والتطور والسلام، ولضمان عدم تأخرها عن مواكبة العالم الحر وتقدمه، وتطلعه نحو التجديد والمعاصرة وتوفير الحريات والمشاركة الديمقراطية، وبمبادرة ودعوة كريمة من الدكتور خضير المرشدي، الطبيب والمناضل العربي من العراق، عقدت العزم - نخبة من مفكري الأمة العربية وعلمائها ومتفقيها من (العراق وفلسطين ومصر وسوريا ولبنان والأردن والجزائر وتونس والمغرب والبحرين والإمارات العربية المتحدة وعمان واليمن والسودان وليبيا والصومال وموريتانيا ومن سياتحق من الأقطار العربية الأخرى) على تأسيس - المعهد

العالمي للتجديد العربي - ليحمل مشعل الثقافة العربية المعاصرة وبناء الفكر العربي الحديث، وليضيء الدرب أمام جيل الشباب في حقبة من أشد حقب التاريخ العربي تجهُّماً.

وبعد مداولات جادة بناءة ومثمرة، انعقد الاجتماع الأول في مدريد للفترة من 27-30 حزيران 2019م، لتأسيس المعهد الذي يُعد مؤسسة فكرية علمية وثقافية مستقلة غير حكومية، وغير حزبية، وغير سياسية، وغير ربحية، تعتمد في نشاطها على المبادرة الفردية والجماعية وعلي التفكير العلمي الحر في ابتكار الأفكار وتجديد منظومات الفكر ووسائل العمل، ويسعى لبناء فكر عربي حديث يجدد قيم الحضارة ويستوعب مشاكل الحاضر ويواكب التطور العالمي في مختلف المجالات، يؤمن به ويتبناه الشباب العربي في بناء مدنية عربية حديثة. يعتمد المعهد في تمويله على دعم رجال الفكر والعلم ورجال الأعمال الذين يؤمنون برسالته النبيلة، وعلى اشتراكات أعضائه وتبرعاتهم، وتبرعات الافراد والجماعات غير المشروطة وعلي النشاطات مع الجامعات والمعاهد والجهات والمنظمات الرسمية والشعبية العربية والدولية.

وقد حدد المعهد الأهداف المرحلية التي من خلالها يستطيع تحقيق رؤيته، ومنها:

- بناء فكر عربي حديث يُجدد قيم الحضارة العربية ويستوعب متطلبات العصر، ويلبّي مستلزمات التقدم العالمي الحديث، وينتهل من معين التجارب العالمية في مجال التجديد والتحديث.

• استثمار منجزات الثورات الصناعية الكبرى والتقدم في العلوم والتكنولوجيا والمعلومات الرقمية وما تفرزه من قيم وأفكار حديثة بما يسهم في تجديد منابع الفكر والثقافة العربية، ويجدد الوعي والفهم والاستيعاب لطبيعة هذه المنجزات من قبل الشباب العربي.

• اختار المعهد في أن تتجه دراسات الباحثين وجهودهم نحو تجديد منظومات الفكر العربي وتحديث الوسائل الكفيلة بتحقيق مشروع بناء المستقبل العربي، ودراسة المتغيرات الجيوسراتيجية الدولية والإقليمية ومراكز القوة العالمية المؤثرة في واقع الأمة، وإيجاد مقاربات حديثة لإدارة الأزمات والتعامل معها، واستشراف مشاهد المستقبل على ضوء مؤشرات علمية قابلة للقياس والتقييم.

• تحقيق التواصل مع الأمم والمجتمعات والتفاعل مع ثقافتها، من خلال عقد سلسلة من ملتقيات الحوار الفكري العربي - الدولي وندوات فكرية وعلمية وثقافية متخصصة ومؤتمرات نوعية وحلقات نقاشية وورش عمل حول مختلف قضايا الأمة في الفكر والثقافة والعلوم والمعرفة، والوحدة والديمقراطية والحريات والتنمية والعدالة والمواطنة والمساواة وغيرها من المشاكل والأزمات في عدد من أقطارها، وذلك بمساهمة مفكرين ومتقنين ومتخصصين وخبراء من الدول العربية ودول العالم، ومناقشة بحوث ودراسات حديثة في مجالات الثقافة والعلوم واللغة والآداب والفنون والقانون والإعلام والسياسة والاقتصاد والاجتماع، وعلم الأديان وعلم الحضارات

وعلم التاريخ، والظاهرة الدينية السياسية في الوطن العربي، ووسائل تنظيم المجتمع وبنائه وطنياً وإنسانياً وحضارياً وعلمياً.

• السعي إلى توثيق روابط الصداقة والتعاون مع المنظمات العالمية والإقليمية الرسمية وشبه الرسمية وقادة المجتمع المدني والتيارات الفكرية والثقافية والمعاهد والجامعات والمنظمات الدولية وعقد الاتفاقيات الثنائية للعمل المشترك معها بما يسهم في تطوير وتنمية المجتمعات العربية وتجديد المنظومات الفكرية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها) ويعزز من قدرتها على مواجهة التحديات. ولتنفيذ هذه الأهداف بمرونة عالية والتحضير لها بصورة علمية ومهنية ومتابعة تنفيذ مقرراتها، سيتم تشكيل فريق عمل لكل نشاط من هذه النشاطات، وبناء قاعدة معلومات عن الجهات ذات العلاقة بعمله وأهدافه.

• يحرص المعهد على سلامة استخدام اللغة العربية ودعم جهود علمائها في تجديدها وتيسيره، وتحديث مفرداتها كونها القاعدة الأساسية في عملية التجديد والتحديث، وينفتح المعهد على اللغات العالمية كافة ويتفاعل معها ويستفيد من تطبيقاتها العملية.

• إصدار مجلة محكمة باسم (التجديد العربي) تتولى نشر البحوث والدراسات الفكرية والعلمية والثقافية الرصينة.

• إصدار صحيفة التجديد الرقمية الشهرية لنشر المقالات والأخبار الفكرية والثقافية.

• إنشاء مكتبة إلكترونية في موقع المعهد تضم أهم الكتب الحديثة المتعلقة بتجديد الفكر العربي والثقافة العربية خاصة، والعلوم والمعارف الإنسانية وتلك المهمة بشؤون المستقبل وتطوراته بعامة.

إن الإعلان عن تأسيس (المعهد العالمي للتجديد العربي) وإطلاق فعالياته في هذه المرحلة الحرجة من تأريخ الأمة العربية وما تتعرض له أقطارها من تحديات خارجية تستهدف هويتها وفكرها وثقافتها وعقيدتها ووجودها ومستقبل أجيالها، ومن صراعات داخلية فئوية عنصرية ودينية وطائفية ومناطقية طغت على مفهوم الوطنية الصحيحة والعروبة الإنسانية، وأدت إلى انهيار الدول ومنظومتها الفكرية وجزأت المجتمعات العربية وهزّت منظومات قيمها الوطنية والأخلاقية، وأسهمت في انتشار الفساد والتخلف والفقر والمرض والأمية، وفي تجهيل وإفقار وتجويع المجتمع مادياً ومعنوياً وعلمياً ومَعْرِفِيّاً وفق مخطط تقف وراءه جهات محلية وإقليمية ودولية. يعد انطلاقة تاريخية مفعمة بالثقة والأمل في التصدي لهذه التحديات ومقاومتها فِكْرِيّاً وعلمياً وثقافياً، والتأسيس لآليات ووسائل عمل ميدانية وبناء قدرات الشباب العربي لكي تأخذ حركة التجديد المنشودة مداها الشعبي الواسع وأن تصل بأهدافها إلى أعماق المجتمع العربي من خلال فعاليات الشباب ونشاطاتهم النوعية المؤثرة والفاعلة. ويسعى المعهد إلى أن يكون رائداً في استقطاب واستيعاب المفكرين والعلماء والمثقفين والخبراء والمبدعين والمختصين من الدول العربية، ووضعهم أمام مسؤولياتهم الوطنية والعربية والإنسانية لبناء هذه المنظومة الفكرية وفق مبدأ التراكم التدريجي في تكوين

المعرفة التي تؤسس لثورة ثقافية عربية شاملة، وفي فضاء واسع من الحرية بعيداً عن الانتماءات والاصطفافات الحزبية والسياسية، وبمنأى عن الانتماءات الفئوية والمصالح الشخصية وصولاً لبناء مدرسة فكرية عربية حديثة تعنى بدراسة مشروع المستقبل العربي. وتشكل امتداداً نوعياً للفكر العالمي الإنساني وتجديداً له. ولنقل معاً من هنا فجر يطل، ومن هنا ليل يزول.

المشاركون في المؤتمر التأسيسي:

- أحمد الهوَّاس
- أحمد بو داؤد (لم يحضر الاجتماع شخصياً)
- باسم قاقيش
- حسين المؤيد (لم يحضر الاجتماع شخصياً)
- حمودي جاسم
- خضير المرشدي
- رياض العيسي (لم يحضر الاجتماع شخصياً)
- زهية جويرو
- سلام الشماع
- سميرة رجب

• شاكِر الخفاجي (لم يحضر الاجتماع شخصياً)

• ضرغام الدباغ

• عبد الوهاب القصاب

• علاء العاني

• علي الخالدي

• علي حرجان

• عوني القلمجي

• غانم السامرائي

• قيس النوري (لم يحضر الاجتماع شخصياً)

• ماجد الجميل

• محمد الشبخلي

• محمد طاقة

• محمود المسافر

• ناصر سابا

• وليد الحديثي

الشباب :

• آية الشخلي

• سعد الرشيد

• مينا حرجان

رئيس المعهد

الدكتور خضير المرشدي

المعهد العالمي للتجديد العربي

مدرسة فكرية عربية تعنى بتجديد منظومات الفكر والثقافة والعلوم في الوطن العربي، كما تعنى بقضية التنمية بفروعها المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، بغية الإسهام في بناء مشروع لمستقبل عربي وفق المعايير المدنية عالمياً، ونأتي ضمن اهتماماتها دراسة التيارات الفكرية العربية والتجارب العالمية الحديثة الناجحة في مجال التجديد، دراسة نقدية علمية منهجية.

والمعهد منظمة فكرية علمية وثقافية مستقلة وغير حكومية، يعتمد في نشاطه البحثي التفكير العلمي الحر في صناعة الأفكار والإبداع بما يتلاءم مع المبادئ الإنسانية السامية، وعلى المبادرة الفردية والعمل التطوعي.

الرؤية الاستراتيجية للمعهد

بناء فكر عربي حديث يستلهم القيم الحضارية، ويستوعب متطلبات الحاضر ويواكب التطور والتقدم العالمي في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية والإنسانية، ويرفد الثقافة العربية بمصادر وأدوات التجدد الدائم، وتستمد منه الأمة عوامل نهضتها وتقدمها في الحاضر والمستقبل.

وفكرته الملهمة

بناء مجتمع المعرفة وتحقيق المواطنة العربية المستمدة من الإرادة والمصالح المشتركة لسائر فئات المجتمع في الوطن العربي، والمستندة للقيم العربية والإنسانية، ولقيم العلم والتكنولوجيا الرقمية ونظام المعرفة الحديث، وسلطة العقل وإحكام المنطق، والمستلهمة لقيم التاريخ العربي في محطاته المشرقة.

Address- Con domicilio en C / Caballero de la Triste Figura, 12, C.P: 28034, Madrid.

Register No- Inscrita en el Registro Nacional de Asociaciones;

Sección 1 / Numero Nacional; 618550.

Mobil No - Num.Telefono; 0046723780093

Correo electrónico; info@arabicrenewal.org- Sitio web; www.arabicrenewal.org